









كتاب في الفقه  
(المجلد الأول)



لظام النص وهذا فإدلائه عدم صلتها في صلوات بوضوء واحد وقال  
بعضهم سبب الحدث لأنه يتكرر الوضوء بتكرار الحدث وهذا أيضا فإد  
لأن السبب ما يكون مقتضيا إلى السبب والحدث رافع للوضوء فكيف يكون  
سبباً له وعندنا سبب الصلوة بشرط الحدث لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة  
الأنه يعني إذا أردتم القيام إلى الصلوة فاغسلوا هذه الأجزاء لأجل الصلوة  
لأن مثل هذه الكلام لا فائدة أنه انتهاى الثاني للأول كما يقال إذا رأيت  
الآن فاحذروا لأجل ذلك الأسد ولأن الطهارة تضاف إلى الصلوة يقال  
طهارة الصلوة والاضافة دليل السببية ولأن الطهارة شرط الصلوة فوجب  
أن يكون سبباً وجوبها الصلوة لا غير قياساً على ما سائر الشروط من استقبال  
قبلة وغيره فثبت بينهما بما ذكرنا أن سبب وجوب الوضوء هو الصلوة  
ولكن الحدث شرط بدلالة النص فعلم من الآية القديمة أن فرض الوضوء  
أربعة غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس وغسل القدمين  
إلى الكعبين فالغسل في اللغة التعذيب والقطع وفي الشرع ما ثبت بدليل  
مقطوع لا شهره فيه كالكتاب والتمتع المتواترة والاجماع نحو الصلوة  
والصوم والزكاة وغيرها والفرض هو ما يعمم المفروض والوضوء من  
الوضوء بمعنى المسح لغيره وفي الشرع هو الغسل والمسح في أعضاء مخصوصة  
وفيها معنى اللغو لأنه يحسن الأعضاء التي فيها الغسل والغسل هو الإزالة  
والذي هو الإزالة والغسل إنما يتحقق ببلان الماء إلى حد التقاط  
حتى لو امتزج على الأعضاء وظهور أثر الماء ولم يتقاط عنها لا يجوز وعن  
أبي بصير أنه إن لم يجز لأن الغسل بالإزالة وقد حصلت وإن لم يتقاط  
إما أن الماء قبل التقاطه أصابه أو حذر دبين لأصابته والإزالة فلا  
حصل اليقين بالغسل إلا بعد التقاط **فصل** فرض غسل الوجه من قصاصه  
الرأس إلى أسفل الذقن طولا ومن شحج الأذن إلى شحج الأذن عرضاً لأن الوجه  
ما وقع عليه النظر عند المواجهات والمواجهات تقع بهذه الجملة فكانت هذه  
الجملة وجوباً فيها وفي الكفاية قصاصاً من التعريف العارف وفيها  
معنى وهو منتهاه في الرأس وغايته وإيصال الماء إلى داخل العينين ما قط  
للضرورة وفي الحيط ولا يبالى بغسل الوجه مغمضاً عينيه وقيل إن غمضت تزيلاً

لا يجوز

من استقبال القبلة ويستبرأ العورة والطهارة عن الخلق الكيفية  
وهذا لأن شرط الطهارة لا يوجبها الطهارة بل هو وجوبها  
وحيث سببها وجوبها الطهارة لا يوجبها الطهارة بل هو وجوبها



المراد بالبرق والبرق  
المراد بالبرق والبرق  
المراد بالبرق والبرق

ولو رددت عيناه فرميت بجيب يصل الماء تحت الرضوان بقى خارجا بتغيب  
العين والآفلا وكذا يجيب يصل الماء الى ما تحت شعرا جيبين والثارب باتفاق  
الروايات قال الخوازمي اتفقوا على ان علمه ان يتناول شعرا جيبين في شدة  
القدورى وكذا يصل الى ما تحت شعرا للحمية ساوطة وقال ان من لم يكن  
فخيف للحمية وقال لا يما لها الغزالي في بداية الهداية ويجب بالاتفاق  
ايصال الماء الى منابت اللحمية الخفيف دون الكثيفة وفي الخزانة وايصال  
الماء الى اصول الشعير لغرضه لان يكون الشعير قليلا يظهر المنابت ويح  
ما يلا في شدة الوصل من اللحمية واجب وهو المختار وروى في ردهم  
وزفراته لو لم يكن من لحمية ثلثا او ربعا حار وان اقل لا وروى  
الترجمة المراد بالبرق ربع ما يلا في شدة الوصل من اللحمية اذ لا يصل  
الماء الى ما يرسى من الذوق وعن ابي اسحق لم يمسح شيئا من اللحمية افره  
وروى عنه يفتقر من شدة كذا وفي شدة القدورى قال الخوازمي ردهم  
وامر بالماء على جميع ظاهر اللحمية شرط حتى لو لم يكن عالم يتقاط الماء  
من اللحمية فان محمدا قال فانما مواضع الوصل من اللحمية ما ظهر منها  
واذا قصر الشارب الى تحليله واذا طال الى تحليله وايصال الماء الى الثقبين  
قبل الايب وان طاد لانه يتبع للغم وقال ابو جعفر ردهم ما انكم عند انضمام  
الغزالي في شدة الاذن يجيب علم عند ابي ردهم ردهم الله وقال ابو يوسف  
ردهم لا يجيب العذار ملو جانبا للحمية من ناصية الاذن لا يوجب ان  
الموجبة لا يقع به بعد نبات العذار فصار كالدقن اذا استند ولها ان  
علم واجب لدخوله تحت الآية الا يري ان علمه فوضف قبل نبات العذار  
وما تحت العذار سقط علمه للمايل وكذا ما استند من الوصل بالشعر في  
في الباقي على الاصل وفي قاضيه فان ولا يجيب يصل الماء الى داخل العين ومن  
التاس من قال لا يصب العين كل الصم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى الشفاه  
وصوابه عينيهم فان كان الرطل ملتصقا لا يفرض غسل ما استند من الذوق  
وكذا الوصل شعره في وابتين وثبدهما صول الراسي وارسلها وفي الخطة  
وروى عن ابيه انه لا يجيب غسل الشعير الذي يوازي الذوق والحدين وهو

المراد

المراد



صاحبها  
صاحبها

وهو رواية عن ابي اسحق عن ابيه انه يجيب غسل ثلثه اورد به وشارحه  
في الاصل الى انه يجيب غسل كله وهو الاصح لانه قائم مقام الشرة فتحو  
فوضف الشرة اليه **فصل** يجيب غسل اليدين الى المرفقين والقلبين  
الى الكعبين والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافا  
لما قيل من انه لم ان المعنا لا يدخل تحت الغاية كما في قوله ثم اغسلوا الصيام  
الى الكعبين ولنا ان هذا غاية الاسقاط دون الايجاب لان غاية  
الشيء كذا اليها والايجاب في وجوب الغسل هو ما تمتد بمحمد بن  
البيدالي الى الاياط الا ان الله يوجب بعضه كدفعه الى وجهه  
الموافق غايته لذلك الاسقاط ومعلوم ان التاقيط هو البعض الذي  
يلا بط فلا يدخل كنهه ولكن يدخل تحت الايجاب الغسل وذكره والهداية  
الكلام تغير من احدهما ان صدر الكلام ان كان متناولا للغاية  
كاليد فانها تنضم للمجموع الى الاياط كان ذكر الغاية للاسقاط حاروا  
لان كنه اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الموافق متعلقا  
بقوله اغسلوا وغايته لم تكن للاصل اسقاط ما وراء الموافق عن حكم  
الغسل والشاة ان غايته للاسقاط ويتعلق به كانه قبل اغسلوا اليدين  
مقطعين الى الموافق في رده عن الاسقاط فتسقط داخل تحت الغسل  
والوجه الاول الظاهر لان التعلق بفعل المذكور اولي ونقول في دليل  
الدخول انه لا دلالة في لفظه الى علم الدخول وعلى عدمه في فعل داخل في  
الوجه خذ بالاصطياط ولان غسل اليد لا يتم بدون لاصطياط الزرع  
والعقد اولانه صار محلا وقدا وانما التي علم الماء على حرقه هناك  
بياننا اولان الى بعض مع كذا في قوله ثم ولا تاكلوا احوالك اي جمع احوالك  
كذا في الاصول والمرفق هو مجمع عظم اليد والعضد والكعب هو العظم  
الثاني الى المرفق والثاق بلاطلاق وماروى عن محمد بن ابي بصير  
في وسط القدم عند مفصل الشراك قائما قال ذلك في الخط اذ لم يجدوا  
انه يطعم كوف من اسفل الكعب وارا دالكعب حاذية في الالة التديمة  
ذكر الموافق بلفظ الجمع والكعبان بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع  
يعتبر انتقام الاحاد على الاحاد كما يقال ركب لقوم وقابلهم ولكل يد

المراد

الساعة

المراد







وان سجد باصبعين لا يجوز الا ان يسجد بالابهام والتبابة مفتوحين بضمهما في  
ما بينهما من الكف على الرأس فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلثة اصابع وفي  
الشيء واذا سجد راسه ما فوق اذنيهما على اختلاف الروايات وان  
سجد سجدة واحدة لا يجزئ ان كان شدة طويلا في سجدة واحدة اذنيهما تحت  
سجدة واحدة لا يجزئ لان السجدة بمنزلة السجدة التي تحت السجدة  
وما تحت الاذن عنق وما فوقه راس والافضل ان يسجد ما قبل الاذن  
وما ادبر مع الرأس فان عمل ما قبل منها مع الوضوء كان ولكن الاول  
افضل ومن توضا وسجد الرأس ثم طهر راسه او لحية او طابعه او شارب  
او قلم اظافره او تنق بظلم لم يلزم عليه من شيء من ذلك بالماء ولا  
ان يجده وهو عليه وقيل عليه ان يتوضا وقيل يجزي من الماء على ذلك الوجه  
وهو قلد فان التمسح بالماء لا يوجب الاخذ باليد وفعل تطهير فكيف  
يكون حدثا سيل هذا عن علي كرم الله وجهه ما اذا دال الظم او نطق  
وان اصاب راسه ماء المطر مقدار ثلثة اصابع فسد بوضوءه او لم يسجد  
عن سجد الرأس وكذلك الجنب اذا وقف في المطر الشديد صلى على وقدا في  
الوجه وحضر من والتمسح وكذلك المحدث اذا ابرأ الماء على اعضائه وهو  
وعلى هذا يجوز الوضوء والغسل من الجنابة بغير نية وقال كفي من الله  
لا يجوز الا بالنية وفي الاضحية والزيادة في السجدة واحدة لان التكرار  
بغير غرض او المأخوذ به السجدة الواحدة اذا سجد راسه باطراف اصابعه  
ان كان الماء متقاطرا جاز وان كانت مبتلة ولم يكن الماء متقاطرا لا يجوز  
لان الماء اذا كان متقاطرا فالما ينزل من اصابعه الى اطراف الاصابع  
فاذا حده كانت اعضاءه صديدا وقيل يجوز وان لم يكن الماء جديدا قال  
القاضي الاحام وهذا الوجه والتقاط ليس شرط كذا في حاشية الفقيه ولو ادخل  
رأسه او ضم الماء الى السجدة لا يجوز السجدة ويصير الماء مستعلا لعقده  
اقامة التربة وعند السجدة لا يجوز ولا يصير الماء مستعلا لان السجدة تبادي الاصابع  
دون الاسانة فاسانته لم يعمم فيه في راسه عن الماء عند السجدة  
كذا في الوسط ولو تحت المذابة فوق الخماران وصل الماء الى النحر والاول  
فلا وقال بعضهم ان كان الخمار جديدا غير مغسول لا يجوز لانه لا يغسل الماء و

ان سجد راسه  
ان سجد راسه  
ان سجد راسه

ان سجد راسه

ان سجد راسه

وقال بعضهم ان ضربت يدك بمسحاة فوق الخمار وصل الماء الى شوكا جان  
والافضل ان تسجد تحت الخمار كذا في قاضي خان ذكره صدر الترمذي واعلم ان  
المغسوق في سجد الرأس اذني ما يطلق عليه السجدة وهو شدة او ثلث  
شعرات عندك ففي عملها بطلاق النقص وعند مالك لا يستجاب فرضه وعند  
ربيع الداعي وفي الكفاية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع به للاختلاف فكيف  
يكون فرضنا لا نقول الفرض على يمين قطعي وهو ما ذكره وطني  
وهو الفرض على راسه كجهد كايان الطهارة بالوضوء والحجامة عند الحاجة  
وهذا في قبل الشاذ وفي الخمار في المغسوق في معنيين لغة المقدار  
والمقطوع به قال الله في سورة النور انزلنا ما وفرضنا ما اى قدرنا ما وقطعنا  
الامكام فيها فمغسوق الطهارة مغسوق باليمين لكونه محدرا ومقطوعا  
ومغسوق راسه بيمينه لكونه مقدرا لا بيمينه لكونه مقطوعا لانه مجزئ فيه  
واذا سجد راسه بيمينه يجوز قيل هذا اذا لم يستعمل في عضو اخر والصحيح  
انه يجوز مطلقا سواء كان ياخذة من الابهام او بللا باقيا في اليد بعد غسل  
عضو من المخلوقات ولا يكفي البلك الباق في يده بعد سجدة عقوق في المخلوقات  
ولا بللا ياخذة من بعض عصابة سواء كان في العضو مغسولا او ميمونا  
لان السجدة تبادي باليد الذي على كف يمينه مستعمل لانه لم يعمم به فربما لان  
الغسل تبادي بالماء دون البلك حصل السجدة بيمينه غير مستعمل بخلاف  
ما لو سجد راسه بيمينه ياخذة من جهة او سجد راسه باليد الذي على كف يمينه  
وما ياخذة لا يجوز لان ذلك مستعمل لانه استعمل في سجد راسه وما اخذ  
في الجهة جاز من الماء الذي استعمل في غسل الوجه والوجه كذا في المحيط  
في سنن الوضوء من تيمم الله به في ابتداء الوضوء وقيل  
التيمم فرض لقوله عم لا وضوء لمن لم يم الله به ولنا المطلق  
قوله في قائلوا وجوه الاله لان مطلق الكتاب يقتضي وجود الوضوء  
بدون التيمم فلا يوجب الكتاب بمثل هذا الحديث وقوله عم في توضا  
وذكر اسم الله كان طهورا كجهد يدين من توضا ولم يذكر اسم الله كان  
طهورا بما اصاب به الماء قال الحديث الاول محمول على الغسل والكف  
ولا يمكن حمل على الوجوب كالفاتحة لان الواجب والطلب التيمم على

في الخط والمغسوق في شدة اصابعه  
في الخط والمغسوق في شدة اصابعه  
في الخط والمغسوق في شدة اصابعه

الوضوء ثلثة انواع فرض  
وهو الوضوء لصلوة الوضوء  
وصلوة الجنابة والوضوء  
الغسل والوضوء باليمين  
ومن الغسل والوضوء  
على الوضوء والوضوء  
المعتمد خلاصة  
بأن الوضوء كالغسل في كل سجد  
عند اكثر الوضوء لان السجدة  
بعض بطلان الوضوء وقال  
ابن ابي عمير في قوله  
فصل في السجدة عامدا مستلقا  
بطلان سجدته مستلقا

فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا

فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا

فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا  
فصل في السجدة عامدا مستلقا



من غير ترك ولم يتعد الواطئة عنه وفي حق التيميم واختلفوا في  
 وقت التيميم فقول يمين في ابتداء الوضوء بعد الاستحباب لا في ذكر الله عند  
 كشف الغزوة لا يكون تغظها وقيل يمين قبل الاستحباب والمختار ان  
 يمين قبل وبعدة وقيل لا يصح ان التيميم مستحب في الوضوء لانه لا  
 التيميم ما واطيعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يشرعوا طبعه عم على التيميم  
 قالوا لو لم يكن في ابتداء الوضوء لا يكون مفعلا لله بخلاف الاكل لانه لو لم  
 في ابتداءه لبيان في اقله كان كافيا لان كل لغة من الاكل فعل مبتدأ  
 فلم تغ وقتا وانما الوضوء فكله شيء واحد لا يتجزأ فتشترط التيميم  
 في ابتداءه وفي الكفاية واختلفوا في لفظ التيميم قال الطحاوي يقول الله  
 العظيم والحمد لله على دين الاسلام وعن الوريث يتقصد في ابتداء الوضوء  
 يسهل للتبرك والا فضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وفيه قاضيان وحي  
 عند كل غسل وضوء ويقول شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 ويترتب فضل وضوئه قايما ومن غل يديه الى رجليه ثلثا قيل انما هما  
 الاناء واختلفوا في وقت هذا الغسل ايضا قبل الاستحباب او بعده والافضل  
 ان يغسلهما مرتين قبل وبعدة والليل عليه قوله عم اذا استيقظ احكم من نيامه  
 فلا يغسل يديه في الاناء حتى يغسل ثلثا قائم لا يدرك بين يات يده فيداه  
 من الميام في الحديث قد اتفقت فان التيميم تشمل المستيقظ وغيره وهذا  
 الاكثريين في شدة الحجج المصنوع فانهم كانوا في العهد الاول ينامون غير متيقظين  
 فربما تلووا اليد صالة النوم فتقع على النجاسة في بدنه الا انه لما كان متيقظا  
 غير متيقظ من الغسل حتى لو نام وهو متيقظ ان لا نجاسة على بدنه لا يسن في  
 صقم وفي الخزانة وكيفيته الغسل ان كان الاناء صغيرا بحيث يمكن وضعها ان  
 يافدة يسماله ويصب الماء على يده اليمنى حتى يغسلها ثلثا ثم يصب يمينه على اليسرى  
 ويغسلها ثلثا ايضا لئلا يورد في نجس حوضه الاضطرار وان كان الاناء  
 كبيرا ولم يكن معه اناء صغير يرسل اصابع يده اليسرى في حوضه في الاناء ولا يرد  
 الكف ويرفع الماء ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع ببعضها حتى يصب  
 عليها ثلثا ثم يرسل يمينه في يمينه الاناء بالغسل بلع وهذا اذا لم تكن على يده  
 نجاسة فان كانت ياخذ الماء بيمينه ثم يغسلها صليها هذا تكون اذالة النجاسة ورضا

الارض  
 تقوم  
 ان  
 لا  
 لا  
 لا

في غسل يديه

فرضا وفي الكفاية هذا الغسل الموقوف بنوب عن الغسل الموقوف كالغسل فانها  
 واجبة في الصلوة حديث يدل على تغنيها ونائب عن الغزاة الموقوفة حيث  
 تجوز الصلوة بها وان لم يغسل غير ما وسن استيعاب من الراي مرة لانه  
 انما الغرض في الكفاية كيفية الاستيعاب في وضع من كل واحدة من اليدين  
 ثلثة اصابع على مقدم راسه ولا يوضع الا يمينه واليسار وكيفية وعيدتها  
 الى القفا ثم يوضع كف يده على مؤخر راسه ويمد يمينه الى مقدم راسه ويمد يمينه  
 بامها يمينه وباطنها يمينه وفي ذلك نوع مشقة فلا يحسن تكليفا كلهم عليه  
 وذا في النهاية ويصح رقبته يقر باليد من صفة يصير ما يحسن بثلثة اصابع  
 مستعملا قلت هذا البيان الافضل ويجوز ان يستوعب راسه باليمين بثلثة اصابع  
 لان الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل لانه لا يتناول في الزيلع والافضل ان يوضع  
 كف يده واصابعه كلها على مقدم راسه ويمد يمينه الى قفاه على وجه يستوعب  
 جميع الراس ثم يحسن يمينه بامها يمينه ولا يكون الماء مستعملا وهذا  
 الى هذا الطريق فهو رافعا شاكذا في يد يمينه اليمين وما قال بعضهم من انه  
 يجازي كف يده راسه الاستعمال لا يفيد لانه لا بد من الوضوء والمذقان كان مستعملا  
 بالوضوء الاول فكذا بالتالي فلا يفيد تأخير راسه وروي الحسن بن احمد انه قال  
 لو مسح راسه ثلث مرات بماء واحد كان متونا لان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال  
 اذا كان لا قائم فوضو اخر لا لا قائم التيميم بعد اقامه الوضوء لان التيميم  
 تبع للوضوء لا يورثه كيف يسبق الاستيعاب بماء واحد بعد سجدة روي  
 الراي فقد روي في انه مسح راسه ثلث مرات بماء واحد يد بمقدم  
 راسه ثم جرد يديه الى مؤخر راسه ثم ردهما الى مقدم راسه ثم جرد يديه ثانيا  
 تحقيقا للاستيعاب قال النافعي الافضل في الاستيعاب ان يمسح جميع راسه بثلث  
 مرات بثلث مياه لان الراي موقوف في ثلث كالمغسول ولنا انه مسح فلا  
 يسبب تثلث كسر الحفين والمضمضة والاستنشاق سنان في الوضوء لانه  
 على الكلام فعملها على الواطئة مع ترك اصابعها ووضوء الغسل وقال  
 ان في تغسلان في الوضوء والنجاسة وحدها منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 وكيفية المضمضة ان يمسح يمينه ثلث مرات كل مرة بماء جديد ثم يلتفت  
 كذلك هو كل من عن وضوءه عم ولو اخذ الماء بيمينه فمضمضة بعضه واستشق  
 بالبعض جان

فانما فانه واطيع

مستعملا  
 سلكه  
 يصير

في غسل يديه

عن حذيفة بن اليمان



وبعكته يجوز وور عن ابن شجاع انه اذا اخذ غرق فتمضمض بها وغسل بها حاز  
 وقال ان فني ما خذ كفا من الماء بمضمض ببعضها واشتق ببعضها ثم يغسل  
 ثانيا وثالثا كذلك وهو ايضا يتمك بفعلهم وهو ان يخط بمضمض واشتق  
 بمضمض لقوله عم اليمن للوجه والبار للقدم وقيل بمضمض واشتق  
 يساره لان اليسار للاقدار وفي بداية الهداية والمبالغة سنة فيها بالان  
 الا ان يكون صياها فلا يبالغ في المضمض وفي التوضيح والمبالغة في المضمض  
 والاستساق سنة في الظاهرين اي في الوضوء والغسل وقيل سنة في الوضوء  
 واجبة في الغسل اذا لم يكن صياها قيل المبالغة اذ في الماء من جانب الى جانب  
 وقيل من كثير الماء حتى يملأ القم فان لم يملأ يغزق وقيل عن ابن عمر  
 وقال ان من صليت بركا الى العظمى من الليل فخلعها وخرج الاذنين سنة  
 الراي لا يمارد خلافا للثاني لانه عم اذما جديدا ولما فعله عم الاذان  
 من الراي والمراد بيان الحكم فانهما وقعتا بين مغسول وهو الوضوء بين مغسول  
 وهو الراي فبين عم انهما تابعا للراي في حكمه فان قيل هذا شكل  
 بالمضمض والاستساق حيث لم يشترعا الماء والوضوء الا على رواية البرقي  
 وان كانا مسنونين في الوضوء لانهما من الوضوء من وجه قلنا انما كان كذلك  
 ليحصل الاحتياط سنة المخرج عن سنة الغسل بضم صفة كما حصل الاحتياط  
 لغرض المخرج عن فرض الغسل بضم صفة وهذا لا يقام سنة الغسل  
 وهو التثليث الا يمارد به فكذا المضمض والاستساق ولا يلزم على  
 هذا تحليل للحكمة لانه ليس بسنة كذا في شرويه الهداية فان قيل اذا قيل  
 اذا كان الاذان من الراي فلم يثبت سمها عن من الراي قلنا ان  
 فرضية من الراي ثابتة بالكتاب فلا ينوب عنه المخرج الثابت في الواحد  
 كوفية التوضيع الى حيث الله تعالى ثبت بفتح الكتاب لا ينادى بالتوضيع  
 الى العظيم لانه ثبت كونه بيتا بفتح وفي الجفة ادخال الاصبع المبلولة  
 في صمغ الاذنين اذ ثبت لانه سنة وفي قاضي بخان ولم يفعل عن اصحابنا  
 اذ قال الاصبع في صمغ الاذنين وعن ابن ابي نجر كان يفعل ذلك واما في  
 الرقية فانه ليس بواجب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف  
 الاقوال بل كان فعلا اول من تركه واما مخرج الخلقوم فبدعه بلاءه

هذا الحديث في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر

مطلب من الراي

والتحليل انما يكون في السنة  
 واما في سنة الوضوء  
 فيكون في سنة الوضوء

بلا شبهة واما تحليل الحية فليس بمسنون عند ابن عمر وقال ابو يوسف  
 مكي وكيفية ان يتخلل بعد التثليث من حيث اسفل الى فوق كذا في الكفاية  
 وعن في الاسلام سنة تحت عند ابن عمر عندهما وتحليل اصابع اليدين  
 والرجلين سنة لقوله عم فخلوا اصابعكم قبل ان يتخللها تار جهنم ثم هو  
 انما يكون سنة بعد وصول الماء الى اثنائها وان لم يصل بان كانت متضمنة  
 في التحليل واجب وفرض وكيفية تحليل الرجل ان يتخلل تحت خنصر يده اليسرى  
 فيبدأ بخنصر رجلي اليمن ويختم بخنصر رجلي اليسرى كذا في الكفاية ويكرر  
 العمل ثلثا فيما يقع من علم سنة قبل المدة الاولى فرض والثانية يغسل  
 والثالثة سنة وقيل الثانية سنة والثالثة يغسل وقيل المدة الثانية والثالثة  
 كلاهما سنة وعن ابن ابي نجر اذا نلت يجمع الكل فرضا كاطالة  
 القاء والركوع والنجود والاصل فيه ما روي انه عم توفاء مرة مرة  
 وقال هذا وضوء من لا يغسل الله الصلوة الا به وتوفاء مرتين وقال  
 هذا وضوء من يضاعى له الاجر مرتين وتوفاء ثلثا وقال هذا وضوء  
 ووضوء الانبياء من قبل من زاد على هذا او نقص فقد تعدى ظلم  
 اي من زاد على اعضاء الوضوء او نقص عنها او زاد على الثلث معتقدا  
 ان السنة لا يحصل بالتثليث ونقص عنه معتقدا ان الثلث ضلالة سنة  
 فقد جاوز عما حد له الشرع وعمما جعل غاية التكميل وظلم نفسه بالخالفه  
 على السنة عم واما اذا اراد الزيادة لطمانية القلب فيكون عند الشك  
 اولية وضوءه او ان ينقص لغو الماء اي حره او ليرده او كما  
 افوي مع اعتقاد سنة التثليث فلا يكون متعديا ولا ظاهرا ولا حوا  
 سنة اي استعمال سنة لانه عم واطيع علمه بترك حدة والمواظبة  
 مع التزم اصحابنا دليل السنة ثم وقت الاستبكال حالة المضمض كذا  
 في الهام وقيل ما قيل الوضوء وقيل في جميع الاوقات على حال  
 كان رطبا او يابا مبلولا او لا ويستاك طولا وعرضا وقيل لا  
 يستاك عرضا ويخذه من اعشار رطبة حرة لانه يطيب التربة اي رايه  
 انعم ويغسل الاسنان ويقوي المعدة ويقطع البلغم وينقي الصدر  
 وبعضهم الطعام ويكون في غلظ الخنصر وطول الشبر والكفاية

والتحليل انما يكون في السنة  
 واما في سنة الوضوء  
 فيكون في سنة الوضوء

هذا الحديث في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر  
 في نسخة بخط ابن حجر

قال الامام احمد ومن تعد حدود  
 الله فقد ظلم نفسه  
 والظلم ظلمات  
 يراد بالظلم  
 النقصان  
 قال الامام احمد  
 ومن تعد حدود  
 الله فقد ظلم نفسه



باب في غسل  
الرجلين

وبسلكه عضا لا طولا فان لم يجد فليست كحديث علي كرم الله وجهه و الشيء  
بالسجدة والاشياء سواك وليكن التواكل رطبا مستويا قليل العقد  
فلا يكون من شجرة مجهولة لا تعرفها لان لا يؤمن من ان يكون سما  
ولا يحل عقبا ولا عتقا ويستاك على الاستان والحنك واللسان  
ويغسل ذلك بعد الفراغ في الصيف باردا وفي الشتاء باردا وقيل  
هذا من داني الاطباء قالوا قانه يطلق اللسان ويصفى الكلام والخفاف  
ويغسل القلب ولا ينبغي للمتخ ولا لمن في القي والعلاء الباسي في  
الاحل وعند عدم المساك يعالج بالسجدة وابر سما المنه وقيل وبات  
اصبع استاك لا باسي والترتيب في الوضوء سنة عندنا وقال الكافي  
فرض ان الترتيب في الوضوء في الغزاة ليس شرطا في الوضوء عندنا فان لو  
يغسل جمله فقط وجبه جازه وعنده لا يجوز ان لو يغسل يده السرة  
قبل يده اليمين جازه اتفاقا وكذا الاولا سنة وقال الحاكم فرض ان  
يغسل الاولا ان يغسل العضو الثاني قبل الاول في جواز اعتدله ان في  
واظن عليه ولنا ان ان تغسل ذكر اعضاء الوضوء في الاول بالاول وذا لا يبدل  
على الاولا والزيادة نسخ بالحال ولا يجوز والنية ايضا سنة وعند  
الكافي فرض وقيل في سجدة والاول اصح فينوي في ابتداء الوضوء  
رفع الحديث ولما قام الصلوة اي يقول نويت رفع الحديث ولما قام  
الصلوة ولا ينبغي ان يقول النية قبل عمل الوجه فلو غسل المؤمن  
عن النية قبل عمل الوجه لا يصح وضوءه عندنا في ويصح عندنا لكن  
لا يحصل التواب لو اراد في الا جاءت الصحة وسمى النية في القول في  
ان النية في النية في كل شي في التنقل والترجل والتنقل بالي  
التنقل في الترجل بالي وتغير بغير الحق خطا محمدا لان  
النية في الترجل ان يبدأ بالي كذا في الكفارة وذكر في الحزانة والنية  
في عمل اليدين ان يبدأ من قيل الاصابع الى المرفق ولو بدأ من قيل المرفق  
الى الاصابع جازه واذا اراد غسل وجهه يضع الماء على جبهته في جده  
الماء الى غسل الذقن ولا يضع على خده ولا على انفه ولا يغسل على  
جبهته من شديدا والزبلعي ومن رأى الوضوء لمستحبال العلم وذلك

باب في غسل  
الرجلين

باب في غسل  
الرجلين

باب في غسل  
الرجلين

باب في غسل  
الرجلين

باب في غسل  
الرجلين

وذلك اعضائه وادخل خضفه صما في اذنيه وتعديم الوضوء على الوقت وان  
لا يتعين فيه غيره وقيل لا باسي ويشترط الماء على وجهه من غيره شديدا  
والجلوس في مكان مرتفع وجعل الاناء الصغير على باريه والكبير الذي يقف  
منه على عينيه والجميع بين نيمة القلب فعل اللسان وتسمية الله عند غسل  
كل عضو ويشرب شيئا من فضل وضوئه قائما قائلا لا يغسل قائما الا في  
هذا وعند زحم ويصلي رعتين بعد الفراغ من الوضوء ولا ينقص  
ماء وضوئه من حد والحد ربو الصباغ والصباغ عنايته ارطال بالبعد ادى  
يعني الصباغ الذي واربعون فرصا وفي التوضيح من شروء المقدمة  
ويحت رشي الماء على الوقت والترتيب بعد الفراغ من الوضوء لان النية  
كان ينبغي لكل من قبل فعل عمله كان لغسله الوضوء ومو بعد عمله  
لان الله يقدر قادره عن سلطان الشيطن عليه فلعل كان يفعل تعلما لا علم  
في اذا اراد ابلا قلوه على بلة الماء وفي قاصحان والوضوء الواع  
ثلثة فرض وهو وضوء الحديث عند القيام الى الصلوة وواجب وهو  
الوضوء للطواف ان طاق بالي يدونه جازه طواف ويكون بارك للواجب  
ومندوب وذلك غير معدود ففيها الوضوء للنوم اذا اراد النوم سجد  
ان يتوضا وجنبا المحافظة على الوضوء وتفديده ان يتوضا كلما اخط  
ليكون على الوضوء والا وقات كلها وجنبا الوضوء بعد الغيب بعد  
انشاد الشعر وجنبا الوضوء اذا فعل فغسل في خارج الصلوة وجنبا  
الوضوء على الوضوء وجنبا الوضوء لغسل الميت وفي الواقعات ذا  
من الرجل موضوعة لحي بثلاثة فقات رطاب نظاف احذاه في الغسل  
لان يعمل عمل الغسل ولو تذكر انه لم يجز رطبه ففي رطبه يجز فان لم  
يتذكر رطبه صلى ثم تذكر استغسل مريض لا يملك الوضوء والنية ولم  
جارية فعلها ان توضي لانها مملوكة واطاعت واجبة اذا عمر  
عن العصية وان كانت تم امراة لا يجب عليها ذلك الا اذا تدعت  
رجل باصبع قرصة فادخل المخاضة باصبع والمخاضة تجاوز وهو  
الوضوء فتوضا عليها جازه وكذا لو كان عليه قرصة فجعل عليها  
الجبار وهو يزيد على موضع الوضوء جازه ان يجز عليها يريد

مطلب شرب شيئا من فضل وضوءه

مطلب صاع

مطلب ما في الوضوء من القضاة

باب في غسل  
الرجلين

باب في غسل  
الرجلين



ان استوعب العصابة اي موضع اخذ العصابة وكذلك في حق المقصد وقيل  
 يجوز على خرق المقصد لا غير لا على العصابة والفقهاء اليوم على الاول  
 وفي المسئلة الادب ان لا يرد في الماء وان كان على خط الزهر الحار  
 لما روي انه علم سبل في الوضوء سرق فقال لهم نعم لو كنت في ضفة  
 النهر الحار لان يقر في الماء وان يملأ الايات ثانيا بعد ان يقر  
 على الايدي وموايد المصالحين وان لا يتغزل ولا يمتشط في الماء وان  
 لا يمسح اعضائه بالخرق التي يمسح بها مخرج الاستسحابة ولا ياتي بالتمسك  
 بالمخيط بل بعد الوضوء والغسل لانه لا ياتي بان يلبس ثيابه فان غفل  
 في ليلة باردة لا ياتر ما صد بالتمسك بياضة حتى قلعه يموت قبله  
 ولا فرق بين التمسك بثيابه او بمخيطه ولان التمسك بهما زائل من العضو  
 فاما الباء في غير متعلل في الوضوء كان طاهر كذا في المبسوط  
 في المسح على الجبايد وحده وفي المبسوط وان كان الجبايد في موضع من  
 الوضوء مسح عليها والجبايد هي جبهة وهي العود التي يحرمها الخلع  
 المكسورة والحاصل ان اذا كان لا يقصره الغسل بوضع من ماء حار  
 وبادن فخليل في غسل وان كان كيت بقية المسح على الجبايد  
 عليها لان القدر القوي من المسح وما سقط الاقوى خوف الضرر  
 وكذلك المسح وان كان لا يقصره المسح عليها لان الطاعة بقدر الطاعة  
 وان ترك المسح وهو لا يقصره قاله الاصل لم يحرمه وقوله ما لم يترك  
 قيل لا بد ان يحرمه قيل هو قوله الاول ثم رجع عنه الى قوله ما و  
 القصر المسح على الجبايد على قول من يقول بفرق الاستيعاب  
 ايضا فرض ذلك حتى بن زياد اذا مسح على ثمة الجبايد يجوز وان  
 مسح على النصف فمادونه لا يجوز وبه يفرق وذكر في شرح الطحاوي  
 المسح على الجبهة ليس بفرض عندنا ولا في غيره وفي الاقضية وليس  
 المسح بوضوء عندنا وهو الصحيح في صدر الشريعة فقد اختلفت  
 الروايات عن ان يمسح بها وان تركه والماء خوذانه لا يجوز تركه ويجوز  
 المسح عليها وان شدة ما غير وضوءه لان اعتباره به جاولان غسل  
 ما تحتها سقط له بخلاف ما تحت الخفين وان كانت الجبهة زائدة

في غير الاصول  
 ٢٤١

على

زائدة على الرأس ٢ فان كان حل الخرق وغسل ما تحتها بقية مسح على الكل  
 وان كان لا يقصره ذلك غسل ما حول الجرح ومسح على ما لا على الخرق وان  
 كان بقية المسح دون الخرق مسح على الخرق التي على الجرح وغسلها  
 وما تحت الخرق الزائدة لان صوار المسح للضرورة فيستقدر بعد ذلك وهذا  
 التفصيل عن الحسين بن زياد وتبدل العصابة بغيره فلا يقصره بالمسح مادام  
 الجرح باقيا والا ففضل ان يعيد المسح على الثانية وان لم يجد جازوا بما هو  
 المسح على الجبهة اذا لم يجد على شيء من ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان  
 الماء بقية او كانت الجبهة مشدودة بقية حلها اما اذا كان قادرا على  
 ذلك الموضع فلا يجوز مسح الجبهة وفي جميع الفتاوى وسقوط الدواء لسقوط  
 الجبهة وذكره الاصل ان ما يقصره الغسل من الموضع الصحيح فهو كالمسح ومسح  
 ولو كان في عضو الوضوء جراحة وعمايته مسحة مسح على الجراحة وغسل الجرح  
 وان كان مما مسح منه اقل مسح على الكل وسقوط الجبهة ونزعها لا يبطل المسح  
 الا ان يكون عن برء فيجب غسل موضع الجراحة فان مسح على الجبايد ثم دخل في  
 القبلة ثم سقطت الجبايد من على صلوته اذا كان السقوط عن غير برء وان كان  
 عن برء استقبل القبلة لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود وفي المبسوط  
 وان كانت الجراحة في جانب راسه لم يحرم المسح الا ان لا يمسح على الجانب الاخر لان مقدار  
 المسح ربع الرأس وقد وجد فلا حاجة الى المسح على الجبايد في الفصد  
 في القصر ومن افقد وعصب بعصابة يجوز للمسح على العصابة ولا يقصر  
 عليه غسل ذلك الموضع وهذا قول علمائنا ومنهم من قال لا يجوز المسح على العصابة  
 لكن يقصر من غسل ما تحت العصابة فيستعين بغيره ويقصر ذلك الموضع ثم اذا  
 مسح بجميع العصابة ثم القصة التي تبقى من الميديين العقدين منهم من قال  
 يقصر من غسلها لانها بادية ومنهم من قال لا يقصر من وكيفية المسح وهو لا يقصر لانه  
 لو كلف غسل ذلك الموضع ربما يتبدل جميع العصابة فينضمه ثم يمسح على العصابة ما لم يند  
 موضع الفصد فان علم يقينا ان موضع الفصد قد تبدل لم يمسح على ذلك الموضع  
 ولا يترك المسح ثم هل يشترط لتباعد العصابة والمسح فيه فتلحق بالبرء من قال  
 يشترط ومنهم من قال لا يشترط لانه يمسح يودى الى خاد الجراحة لكن اذا مسح العصابة  
 ثم ذكره منهم من قال التكرار شرط ومسح تلك الترات لانه لو كان باديا يغسل تلكا وكذا

مسح على الجبايد

مسح على الجبايد

الظاهر







وتعطف شفيع والبركة كثر الجهد ويقول عند من لا دين الله اجتمع في الدين  
يسمعون القول فيتعنون اصل الله معناه معادى الجنة مع الارباب اى جعله  
من الفقار بين المميزين بين الحق والامنى فاذا اعتد منهم امران واسبغ ثوب  
اقتاروا النواصيا اذا اعتد منهم نذير مباح اقتاروا النذير قيل معناه يسمعون  
التوان وغير القرآن فيسمعون القرآن وعن ابن عباس رضى الله عنه وهو رجل  
يلى مع العجم فسمعوا الحديث فيه محاسن وعجايب فحدثوا به في جميع وكيف  
عما سواه ويقول عند من الرقية الله اعقب رقيه من النار واحفظه  
من النار والله لا اى اعقبه من النار فان الرقية عبارة عن جميع الذين  
واصفه فيهما وعدته لا عذاب من عذاب نازلة بقولنا يا الله لا تتركنا الا الذين  
يسلمون واغلا لا اله الا الله واعاذنا الله وجميع المؤمنين من ذكركم ويقول عند من  
رجل الحق الله ثبت قدمي على القضاة يوم تدول فيه الاقدام ويقول عند من  
رسل الرسل الله اجعل عبادي شكورا وذنبيا مغفورا وعلميا مقبولا وتوفا  
نفوسا وحجارة لن تنور بعفوك يا عزيز يا غفور برحمتك يا ارحم الراحمين  
شكورا اى ممدوحا مرضيا لن تنور اى لن تحترق بعفوك يا ارحم الراحمين  
وسعى في الخرابك راحة غير كاذبة واذا فرغ من الوضوء ينظر الى السماء ويكبر  
يقول بحمك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك لا تغفر  
وانتوب اليك ثم ينظر الى الارض ويقول واشهد ان محمدا عبدك ورسولك وان  
شاهد يدعيه ويقول بحمك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت عمت  
سوء وظلمت نعمك المغفول والتوب اليك فاغفر لي وتب علي انك انت التواب الرحيم  
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين  
واجعلني صبورا وشكورا واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا يحزنون  
ثم يقرأ انا انزلناه في ليلة القدر عقيب الوضوء متصلا به لان التبرع من فعل  
هكذا قال الامام الغزالي في بداية الهداية فمن قال هذه الدعوات في  
خروج جميع قطاياه من جميع اعضائه وضمه على وضوئه بحامه ورفعه لم  
تحت العرش فلم يزل يستجيب الله له ويودعه ويكتب له ثوابا كثر الى يوم الدين  
واعلم ان المراد من الخطايا صغائر الذنوب لان التبرع من كل ما من  
سلم تحفة صلوة مكتوبة فيمكن وضوؤه وضوعها ويكسوها الا كانت

الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب عالم يات كبرية فعلم من هذا الحديث  
الصحيح ان الكبار لا يتركها الصلوة وما لا يكفره الصلوات الخ  
فكيف تركوه النوافل والوضوء وما لا يحويه الاصل فكيف يحويه التبع  
والوضوء انما يشترع للصلوة وكذا يصيام عرفة ويوم عاشوراء والاثنين  
والخميس والاربعاء وكيف يكفر ما لا يكفره صوم رمضان قال عمر الصلوات  
الحق والجمع الى الجمع ورمضان الى رمضان كغزوات حايث من اذا اقبلت  
التي ايرق الله تعالى في الصلوة طوي النهار وروى عن النبي ان الحفات  
يذهبهن السيئات قال المحدثون والمحدثون وسائر العلماء ان هذه الايام  
نزلت في الصلوات واعلم ان المراد من الصلوات هي الصلوات التي لم تقم  
كبرية بسبب من الاسباب التي بها تنهى القنينة كبرية فاذا اصابك القنينة كبرية  
تلك بالكلية لا تصلح فلا تكفر الحفات الا ان كدرة وانما يكون التوبة الصادقة  
المحجبة بشايطها في تلك الاسباب لا اهدار وهو ان يتذكر القنينة تذكر  
يشعر بقله المبالاة بالدين وكذلك اذا اجتمعت الصغائر فختلف الانواع  
حيث يقع مجموعها بما يتوهم اصغر الكبار منها استغفار القنينة وغيرها  
استمرار التوبة على المعاودة وقد قالوا الذنوب التي لا يغفر قول العبد ليت  
كل ذنب علمه مثل هذا الذنب ومنها الدور بالقتيلة والفور والتجربتها  
واعتياده التمكن منها نعمه وغيرها الغفلة عن كونها سبب الشقاوة وغيرها  
ان ينظر ان تمكن من المعاصي عنانية من الله تعالى فيكون ذكره من لا آمن  
من مكراته تعالى ومنها ان يكون المتركب عالما بتقديره فاذا فعل بحيث  
يرى من كبر ذنبه وتعاظم وتضاعف في الكذب المقدم ان عالما كان  
بترك المعاصي ويبعد عن البدع ثم ادركه التوبة فزعم الى ربه فتاب  
واشهد في الاصل في بينه وبين الله تعالى فاحسن الله تعالى اليه منهم ان قل له  
ان ذنبك لو كان فيما بينه وبينك لقبلت توبتك ولغفرت لك ولكن  
كنت ممن اضللت من عبادي ادخلتهم النار **باب في التوبة الصادقة**  
وفي الكفاية وقاضيان والغاية ينقض قل او كثير وكذا البول والريح  
الخارجة من الدبر وان خرجت لريح من قبل المرأة والذكر لا ينقض  
لانها لا تنبعث عن محل النجاسة وقبل ناقصة فقولهم عم كل ما يخرج



من التبيلين ينقض الوضوء ليرى على عظم على القول الاول والمفضاة  
وهي التي صار سبلا لها واذا خرج من قبلها راح قال ابو صفير البخاري  
محدث وعنى محمد ان كان يوجد ولو حدث وقيل ان كان مجموعا  
او ختينا فحدث ولا فلا وهو الميسر اذا خرج من قبل المداة  
قال الكلبي لا يكون صدنا الا ان تكون المداة مفضاة فخرج منها راح مستب  
فيستلها ان يتوضا ولا يلزمها ذلك لا لا ينقض بخرجه اليه من موضع  
اليك وهو قاضيان ولو خرجت الدودة من قبل المفضاة فهو بمنزلة  
الريح الذي يخرج من قبلها والدود اذا خرج من دبره فهو راح وان خرج  
من قبل المداة او الذكر فذلك كذلك كخبره وفيه راحة رابعة دودة خرجت  
من الذكر تنقض لا دودة خرجت من راحها طاهرة وما عليها من نجاسة  
قليلة بخلاف الذكر فان خرج القليل منه ناقض واما الخارجة من العليل  
لا تنقض لاشها خارجة من جوفه ومن قبل المداة ففقد خلاق الشايع  
وهو قاضيان ولو سقطت الدودة من الكبر لا تنقض والقيح والصديد  
والدم اذا سال من الكبر تنقض الوضوء وان علا وانفق ولم يسيل  
لا ينقض ولو القى اليه ترابا او دجا او سحرة فخرقه ثم وثق ان كان  
بحال لو ترك يسيل ينقض الوضوء والا فلا وفي الواضعات ان تنفخ الدم  
على راسك او يبيع من او غرز بيده ابرة فخرجه من الدم وظهر  
الكبر من راسك ابرة فعن ابي سعيد ينقض وعنى محمد لا وقيل بالعكس ينقض  
اقبل ان يخرج الدم من راسك في بطنه ثلث مرات او القى التراب  
عليه لولا ان تجاوز الى موضع ياحكم حكم التطهر ينقض الوضوء عند  
اخره ومحمد خلا لا يمس عن محمد رجل حتى يخلط بقطنة ولو لا القطنة  
خرج البول لا بأس لا تنقض وضوءه حتى يظهر على القطنة ولو ابتل  
داخل القطنة دون طاهر فلا وضوء عليه ولو ابتل طاهرها فقل  
وفي الميت وان غابت القطنة ثم افرجها او فرقت رطبة ان تنقض وان كانت  
يابسة لم ينقض وكذلك كرسى النساء اذا سقطت سواء كانت اللزج  
في الفرج الداخل او الخارج وان كانت اقشمت في الفرج الخارج فابتل  
داخل الخوا تنقض واما اذا اقشمت في الفرج الداخل ان نفذ الى خارجة تنقض

على راسك في الكبر

ان تنقض والا فلا ولو سقط الح من راسك في لا ينقض لان اللحم الناقط طاهر  
وما عليه من النجاسة قليل وهو معفو لكونها من غير التبيلين عمن الوضوء  
فخرج منها شيء كبره ولو لم يصبرها الا يخرج ينقض الوضوء وقيل لا ينقض  
وهو الاشبه وفيه راحة الهداية قال الامام الشافعي في الامور اذا عصبها  
فخرج الدم ينقض وينقض وهو حدث كالقصد والحاجة وفي جميع الفتاوى  
خبره عن اذنه فيجب او صد يد ينظر ان خرج من راحه الوضوء لا ينقض وفي  
الوجه ينقض لان كبره عني من الكبر طاهر ولو كان يبيع الرجل  
رأسه يسيل من الدم فانه يتوضا لوقت بل صلوته لا يقال في كبره  
او صد يد باعتبار كبره في الباطن ولو خرج من راحه الرجل ينقض وضوءه  
وفي الميسر يخرج ليس فيه شيء من الدم او القيح دخل صاحبه الحمام قد دل  
رأسه الحمام الكبر فقلما خرج من الحمام عصبه كبره فخرج من راحه الحمام  
وسال لا ينقض الوضوء لانه ليس يخرج عن محمد فمن استنشق فخرج  
من راحه دم علقا مثل العرس وما اشبهه فلا وضوء عليه لان الخوف  
لم يحقق ولو قطر من راحه قطرة دم فخلط الوضوء يصل داخل اصبعه  
في راحه فقلما اخرج راحه راحه ثم قام وصلى حاز وتاويله عندنا  
اذا بلغ في انقائه حتى صاف كمالا ان من راحه الى حاصب وكان الدم  
فيما صلب من راحه وكان قليلا بحيث لو تركه لا ينزل الى موضع اللين  
وحمل لا ينقض الوضوء وفي صدره الشريعة اذا غشي شيئا او ضل شيئا  
او ادخل اصبعه في راحه فرائي اثر الدم او لم ينش في راحه من راحه علقا  
مثل العرس لا ينقض خلا قاله فلان خروج النجاسة مؤثر ولنا انه لم يحقق  
خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوف في السائل  
واذا اقشرت نقطة في العين خال القيد بحيث لم يخرج من لا ينقض  
لان داخل العين لا يجب تطهيره شوعا فاذا اخذت ابرة فارقت الدم  
الى راسك كبره ولم يسيل من الكبر لا ينقض عندنا مع ان الخوف محقق  
وان قصد او عصب فخرج دم كبره ينقض الوضوء عندنا بل طهر راسك كبره  
او لم يبلط لان هذا الدم نجس اذا زال الاشكال عن الخنج فالوجه الاثر  
كالجاسة لا ينقض ما لم يسيل خارجة عنه وفي الواضعات ولو خرج دبره وعلم

في راحه كبره



فجاء ثم دخل فقيم ضلوف قبل ينقص وقيل لا ينقص فان عالج سده  
او خرقه مع دخل ينقص وان تنفت دخل لا ينقص لان اليد تباينه  
بلم خلاف التنقي فخرج من يد الماء في الطول لا ينقص من جايته  
في زرعها ربح لا ينقص من سبل البول لا ينقص في وقت  
وقيل ينقص لانه صديق اخر ولو نزل البول الى قصبة الذكر لا ينقص  
الوضوء ولو خرج الى القاذرة تنقص وحتى الذكر لا ينقص الوضوء بحال  
وقال الشافعي ينقص اذا تم بباطن كف من غير خيل ولو خرج نظام  
اللف او بالاصابع لا ينقص تغاقا ووافاقا الدم اذا خرج من  
انعم الحوض في ايضال الماء اليه في الجنابة يجب عليه الوضوء لانه يكون  
خارجا الى الظاهر رجل ادخل الحقة ثم اخرجها كان عليه الوضوء و  
كل شيء اذا غيب ثم اخرج فعليه الوضوء وقضاء الصلوة وكل شيء اذا  
ادخل بعضه وطرفه خارج ينقص الوضوء وليس عليه قضاء الصلوة  
التي لا يروى عن محمد في ادخل الحقة في دبره ثم اخرجها لا وضوء  
عليه وكل شيء غيب ثم اخرج ثم اخرج ينقص ينقص الوضوء  
والصلوة وكل شيء اذا دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقص الوضوء  
والصلوة وفي قاصحان ولو ادخل في دبره شيئا وطرفه خارج  
ثم اخرج لا وضوء عليه قالوا تاويل هذا اذا لم تكن عليه بلة لا ينقص  
الوضوء والا فلا اذا ادخل في اصله قطنة وغيرها ثم خرجت او اخرجها  
نقص الوضوء وان كان طرفه خارجا لا ينقص الوضوء وان اخط  
في اصله ذهنا ثم عاد ولا وضوء فيه بخلاف حالوا فيقضي بدهن  
ثم عاد وان صب لدهن واذا تم ثم عاد بعد يوم ان خرج من انقص  
او اذن لا وضوء عليه وكذا الماء وان خرج من الف تنقص الوضوء لان  
ما يخرج من الف لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وان خرج من الف  
الاول فنزل من الزمان وهو ليس بوقوع النجاسة في النجاسة وان اخط  
الدهن في اصله فعاد فلا وضوء عليه عند اخطاها في كل مرة  
عن محمد لو ادخل قطنة او قطنه في دبره او في اصله فغيرها كل ما تم اخرجها  
ينقص الوضوء لانها لا ينقل عن يده ولو كان طرفها في يده ثم اخرجها لا ينقص

وإذا كان في اليد

وإذا كان في اليد

لا ينقص وهو يقول علم انه لا بلة عليها فان كان عليها بلة تنقص الوضوء  
والا فلا اذا اخرج عضو من واحد او اثنين ان كان من غير الا ينقص وضوءه  
كما لو حق الشبابة في البعوض وان كان كثير ينقص لان الدم فيه سائل  
وكذا العلقم اذا مضى عضو من واحد او اثنين ان كان من غير ينقص الوضوء  
لانها لو سقطت يخرج منها دم سائل المحبوس واخرج البول من تحت  
البول ينظر ان كان يقدر على مسكه مع غشاء رطب ومشي به امسكه تنقص  
الوضوء وان كان لا يقدر على مسكه لا ينقص الوضوء مما لم يمسك لانه عند  
في مكانه ولو امسك الحاسة ومنع من خروج الدم من انفتحت لا ينقص  
وضوءه بخلاف ما لو ظهر النجاسة على راسه السيلاني ينقص الوضوء وان  
لم يسئل ان راسه السيلاني ليس مكان النجاسة وانما يوجد الخروج بالانتقال  
في مكانها اليه يعرف الانتقال بالظهور فاقم الظاهر مقام الخروج  
وفي غيرهما وجد الخروج بالانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف  
بالتيان عن محمد وهذا التيان ان يعلو فينمى رصعرا فصره ابو يوسف  
وفي رواية يجمع لمن الرجل بثره الماء الكبيبة او لمراة بثره الرجل  
الا منى شهوة او غيرهما غير ناقض للوضوء الماتى عند ما خلا والاشياء  
وان لم يزل الرجل الرجل او لمراة المرأة فغير ناقض تغاقا  
وان لم يزل الشعر والظفر او التي فغير ناقض تغاقا وان لم يزل ربح  
محمد لا ينقص تغاقا وللصغيرة الشافعي قولان ووضوء الممسوح  
لا ينقص تغاقا كذا في المصنف قوله تع اذا جاء احدكم من الغائط  
اولا من النساء فليجدوا ماء فميتوا فان قولهم اولاهم على قراءة  
يعطون على جاء فيكون حديثا وليا ما روي عن عائشة رضي الله عنها  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعضنا ثم يخرج للصلوة ولا يوضوء  
واما النبي في الالة فتكاتب عن الجماع وعند مالك ان من شهوة  
تنقص الوضوء وفي قاصحان المباشرة الغاصبة تنقص الوضوء  
احتسانا وتغيرها ان يباشر ما تحت ربي وان شرب النمل ولا وفرة  
فخرجها وقال محمد لا تنقص الوضوء نالم يعلم خروج شيء في الشبابة  
وهو القياس في قول محمد ولم يشرط في ظاهر الرواية من الخروج  
بالقوة

وإذا كان في اليد



ودون الحسن بن ابي 2 انه ثبت في الخبر بالاذن في هذا ذكره الكوفي وطوله  
 في الدم ان يلا على الحافة ولم يتجاوز عنها الى موضع يحق عليه التطهير قال بعضهم  
 هو جسي وقال بعضهم هو طام من صفة لو صعد رجل حذو حائط فاصابه من ذلك الدم  
 ان من قدر الدم من حازت صلواته وبها قد كثر في هذه الاطراف وعلى هذا  
 كل ما لا يتفق الوضوء من الوضوء وغير ذلك ما خلا دم الاستحاضة وما يظهر  
 حكم الحدث السابق بزوجه الوقت وعن محمد بن عيسى رواه الاصول انه كفى  
 لانه لا اثر للثبوت في الماء فغير الابل كالنمل كونه نجسا ولنا ان الدم  
 الغير مفعول لا يكون نجسا بالنقص فلا يكون نجسا والدم الذي لم يسيل على  
 الارض نجس في دم غير مفعول فلا يكون نجسا والدم الغير مفعول طام من واء  
 كان فيها بؤ كل لحم ولا كالا حتى لا يطاق النقص في الوضوء لا وضوء من لا طم  
 تمامته التذرية ولم تسم واصحاب الطواهر يوصون الوضوء تمامته التذرية  
 ومنهم من اوجب الوضوء في كل ابل خاقية وليس دم البق والبعوضة شيء  
 لانه ليس به شيء ولا يستطاع الامتناع منهم خصوصا في زمان يفتقر  
 وفي قاصحان ولو بوزق الرطل وفيه دم فان كان الدم غالبا بنقص الوضوء  
 وان كان ما ويا فكل ذلك استجانا فقالوا اذا اصاب التذرية من الدم فلا يجزى الوضوء  
 وان اعمد بجلب الوضوء **فصل في القاصح** في قاصحان التهمة في وضوء  
 لهما ركوع وجود تنقش الطهارة والصلوة فضا كانت او نقلا ولا تنقش  
 الطهارة خارجة في الصلوة ولو قهره في سجدة التلاوة او وضوء الحنافة تبطل  
 ما كان فيها ولا تنقش الطهارة والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة ولا التذرية  
 واجمعوا على ان القمل يقطع الصلوة ولا تنقش الوضوء والوقفة ما يكون  
 مسموعا له ويجزى ان سواه بدت اسنانه او ظهرت او لم تبد وسواء كان عاذا او ناسيا  
 متوضعا او متبسميا وحكمه انتعاض الوضوء والصلوة جميعا والضمير ما يبدو  
 لسانه وليس له صوت وصدر الشريعة والقمل ما يكون مسموعا له لا يجزى ان وضوء  
 يبطل الصلوة لا الوضوء والتبسم ما لا يكون مسموعا املا ولا يبطل شيئا  
 وفي جميع القاصح ولو نام في وضوءه ولا تنقش وضوءه لان التهمة انما  
 جعلت محدثا حكما بشرط ان تكون ضيائية وفعل النيام لا يوصف بكونه ضيائية بخلاف  
 التبول لانه ضيائية لان حالة الصلوة مذكورة فلا يعذر وتعد التهمة طهارة

في قاصحان ولو بوزق الرطل وفيه دم فان كان الدم غالبا بنقص الوضوء

طهارة الوضوء والتبسم لانه في معناه ولا تنقش طهارة الغلابة لا يغتسل  
 لان التضرع في الوضوء وفي قاصحان والوقفة عاذا كان او ناسيا  
 تنقش الوضوء ولا تنقش وضوء الغلابة وان كان في الصلوة وفي شدة التهمة  
 وقيل التهمة تبطل طهارة الاعضاء الاربع في حق المفسد في لا يجوز له ان  
 يصلي بعده في غير كبد الوضوء وفي شكالات القدور في حال اغتسل وشرح  
 في الصلوة في حكم قهره في خلال الصلوة لا تنقش الوضوء لان الوضوء ثبت  
 ضمنا لا قصدا وفي جميع القاصح ولو قهره في وضوءه في وضوءه في وضوءه  
 لعذر فغلب الوضوء لانها صلوة ذات ركوع وجود لان الماء قام مقامها  
 وكذا اذا قهره في التطوع والبخار في المصير لما قلنا وان كان في المصير  
 او في القبة لا وضوء عليه لان الصلوة لا تنقش وعندها يس على الوضوء لانها  
 قد ثبت عنده وان قهره في الامام قهره او احد من قهره في قهره في المصير لا وضوء  
 عليه ولو قهره في الامام في قهره في المصير اختلقت الروايات عن ابي بصير والصحاح ان  
 المصير اذا قهره بعد سلام الامام او كلامه فغلب الوضوء لان سلام الامام  
 وكلامه لا يخرج المقتدى من الصلوة في المصير ولو قهره في القوم بعد التضرع دون  
 الامام غلبت صلواتهم وانتقضت طهارتهم وكذا الوضوء الامام والقوم  
 معان صلوة الكل وانتقضت طهارتهم ولو لم يمتد المقتدى قبل سلام بعدا  
 فقد قدر الشهد في قهره لا وضوء عليه لانه في خروج من الصلوة قبل  
 خروج الامام فلا تنقش طهارته ولو صعد فريضة عند طلوع الشمس عند  
 غروبها سوى عصر يوم لم يكن داخل في الصلوة فلا تنقش طهارته بالتهمة  
 واغترج التطوع عند طلوع الشمس عند غروبها ثم قهره كان عليه الوضوء وعند  
 الشافعي لا ينقش الوضوء بالتهمة كما في خارج الصلوة ولنا ما يروى ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس في مسجد فدخل اعرابي في بصره سوء فوقع في بصره  
 عليها فغضبته اي حصبه فحك بعض من خلفه فلما فرغ من صلواته قال نعم  
 الامن قهره في صلواته فليعد الوضوء والصلوة فيقترن على مودعه  
 فلا ينقش غير التهمة ولا التهمة في وضوء الحنافة ولا قهره الصبي  
 والنائم والمغتسل **فصل في القاصح** ينقش الوضوء الذي يلا الغلابة في وضوءه  
 الطهارة انما كان كذلك لان الغلابة في وضوءه ان ضم وطام من وضوءه



والخروج انتقال من الباطن الى الظاهر وملاء الغم مالا يمكن طيبته وامساك الالباب كلف  
في نظامه فاعيننا الغم نظامه في حق ما يدعو الى الفتح وباطنه في حق ما لا يدعو  
الى الفتح عملا بالشهين فان قيل زاعمة الغم باطنه في حق القليل فلا يتحقق  
الخروج فوجب ان ينتفيق الظاهر بالخروج في الغم طنه حكم الباطن فيما بين  
وبين الباطن في ان الصيام لو ابدل بغيره لا يغد صوم ولم يحكم الظاهر فيما  
بين وبين الظاهر في او دخل الغم في فم ولم يتلهم لا يغد صوم و  
اذا ارتقى القليل الى الغم فلا يتحقق الخروج لانه انتقال من باطن الى باطن ثم  
اذا لم يخرج في فم لا يتحقق الخروج لانه انتقال من ظاهري الى ظاهري في الشايع  
تكلو في تقدير ملاء الغم قيل اذا كان حال عينه من الكلام فلو علم الغم  
وقيل اذا بلغ نصف الغم وقال بعضهم اذا كان لا يغد رعا له ماله ووضو  
وقيل ان يزيد على نصف الغم وقيل وهو ان يكون كبر لو لم تتكلم في  
وانواع التي في الطعام والماء والجمرة والصفاء والتقاء وادواء نيرة  
او طعاما او ماء او علقا ان كان على الغم ينقص في الانقياد وان قاء  
دما او قيحا نفع وان لم يملأ وقال محمد لا ينقص ماله علاء الغم كبره في  
الافلاط قلنا المعدة ليست محلا للدم والقيح وانما يربط اليه في قرصة  
او قرصة فاذا خرج فوجد سال من موضع فينتفيق في لوقاء علقا لا ينقص  
ماله ملاء الغم لانه يكون في المعدة وفي الجريد وعن ابن عباس اذا قاء علقا  
من الدم لا ينقص الوضوء في ملاء الغم وان كان ذائبا نفع وان كان قليلا  
واذا قاء بلغي لا ينقص وان كان ملاء الغم سواء كان نازلا في الراقي علقا  
من الجوف لانه للزوجة لا يتدا في النخلة بقى ما يجره من النخلة وهو قليل  
والقليل غير نافذ بخلاف الصفراء فانها تمارزها وفي حيط هذا اذا قاء  
بلغا فاقان كان مخلوطا بشئ من الطعام وغيره فان كان الطعام  
ملاء الغم يكون حدثا ولا فلا وقال ابو يوسف فان شرب من الجوف نفع  
لانه حمل النخلة فاشم الصفراء ولو قاء خنقا في البطن او حرارا حيث  
لوجه ملاء الغم ولو اعتمد كل في علة صفة لا يلاء الغم عند ابن عباس في  
المجمل في حق المتفرق ان اخذ حدثا لم يفسد في حق غير قاء  
اخذ التيب هو الغثيان اذا قاء ثانيا قبل ان يكون نفع من اليمين والغثيان

والغثيان كان التيب محدا وان قاء بعده كان التيب خفيفا والاصغر قول محمد  
كذا في الايضاح اعلم ان الخلاف فيما اذا اخذ المجلس ومن التيب التيب ومن كل  
اما اذا اخذ جميع الغثا او تعددا فلا يخرج اتفاقا كذا في شرح المحرر  
**والنوم** وهو قايضمان النوم على وجهين الاول ان يكون في القبلة  
والثاني ان يكون في خارج القبلة اما الاول فظامه ان يذهب النوم  
في القبلة لا يكون حدثا سواء نام قائما او راكعا او ساجدا الا ان يكون  
مضططحا او حكيما والاضططحا على نوعين ان غلبت عنه فنام ثم  
اضططحا او وضع جنبه على الارض في حال النوم فهو بمنزلة بالوضوء كحدث  
يتوضأ ويبنى وان تعد النوم في القبلة مضططحا فانه يتوضأ ويستقبل  
واما الوجه الثاني اذا نام خارج القبلة على هيئة الركوع او السجود  
وقال الجواهر ان يكون حدثا وان كان قاعدا مستويا اليتم على الارض  
ولم يندطره الى شئ لا وضوء عليه وان نام قاعدا واضططحا اليتم على عقيب  
كما يفعل الكلب وضوء عليه وقول ابن عباس وقيل هو قول ابن عباس وان نام قاعدا  
مستويا اليتم على الارض مستندا على صايط او اسطوانة عن اليمين انه لا وضوء عليه  
وان نام متربعا وقد اسند ظهره الى شئ قال شمس الدين الحلواني لا يكون حدثا  
وقال الطحاوي ان كان بحال لو ازيل السند لسقط فلو حدث والافلا وان نام  
جائبا وهو كان يمايل ويد يمايل في قول مقوده عن الارض طاهر المذهب لا يكون  
حدثا وان نام جائبا وسقط طاهر المذهب عن ابن عباس ان انتم قبل ان يترول  
مقعده عن الارض لا ينقص وضوءه سقط اولم يسقط وفي الكفاية قال ابو يوسف  
لا ينقص وضوءه بالنوم مضططحا في غير موضع شيء من كان اذا نام اطمى  
عنده من يحفظ فاذا اليتم سالم فان اضربه بظهره من احد اعدا وضوءه في  
الاسرار قال علماء النوم لا يكون حدثا في حال من احوال القبلة وكذا قاعدا  
خارج القبلة الا ان يكون مقودا لان التوركل طنه يكتف عن خروج الحدث  
وفي الزقية النوم مضططحا انما يكون حدثا اذا كان الاضططحا على غيره  
اقا اذا كان الاضططحا على الغم لا يكون حدثا في ان نام واضططحا اليتم  
على عقيب ومصار شمس المكي في التي على وجهه واضططحا طنه على فخذ لا ينقص  
وضوءه وفي الكا ولو نام مستندا الى شئ لو ازيل لسقط لا ينقص في طاهر المذهب

في حيز الدب  
في حيز الدب







ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ومن كان محدثا فشكل في الوضوء فلو علم  
لأن الشك لا يعارض اليقين فإما يتيقن به لا يرتفع بالشك الحديث إذا علم  
أنه جلي للوضوء ومعناه شك أنه قد قام قبل الوضوء أو بعده فلا  
وضوء عليه لأن الظاهر أنه لا يقوم حتى يتوضأ، والبناء على الظاهر واجب  
حالم يعلم فلا فم ومن توضأ ثم رأى البلاء سائلا عن ذكره أعاد الوضوء  
وإن لم يكن سائلا فإن كان الشيطان يريه ذلك كنية أو لا يعلم أنه بول  
أو ماء حتى علم صلوته لأنه من جملة الوسائط ولا يلتفت بها لقوله  
إن الشيطان يأتي أحدكم فينفي بين يديه ويقول أحدثت فلا ينفق  
حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا أو أحدثت أن شيطانا يقال له ألؤلؤا إن  
لا شغل له إلا الوسوسة في الوضوء فلا يلتفت إلى ذلك وينبغي أن يتوضأ  
أزارة أو فرجه بالماء إذا توضأ وفي بعض الروايات قال عزم نزل  
عليه صبيلا وأمره بذلك إذا بعد هذه عن الوضوء أو علم أنه بول  
لا تنفع الحيلة أعلم أنه كثر بعض المساكين في هذا الكتاب للتوضوء والتأكد  
والإشهاد كما شهد عليه الكتاب المجيد وتزويل الحكيم والكتب المطولة فلا  
تكن من الطاعنين العاقلين عن القواعد والله أعلم بحقيقة الحال وبالله  
التوفيق والانتقال **باب في فصل من أكل**

في قاضخان أسباب الغسل بلبنة الجبابة والحيف والتفاس الجبابة تثبت  
بشئين أحدهما انفصال المني عن شهوة والثاني الأيلاء في الأدمى اختلفت  
عبارة السلف في الأيلاء الذي يتعلق به الجبابة عن محمد إذا التقى الختانان  
وتواردت الحشفة في الغسل وعن أبي إسحاق إذا تواردت الحشفة في قتل أو دبر  
من الأدمى يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو صحيح فإن الأيلاء  
في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وإن لم يوجبه التقاء الختانين  
وفي الأيلاء إذا التقى الختانان وتواردت الحشفة وجب الغسل إنزل أولم  
ينزل كذا نقل عنه عن أيضان الرجل والمراة لأنهم كانوا يختنون  
النساء ويكون على التغليب القدرين والختان حشفة القطع من الرجل والمراة  
والتقاءهما عبارة عن الأيلاء تواردت أي غابت حشفة ذكره أي دلت  
ذكره لئلا يتوهم أن المراد بلبنة الوضوء ثم أعلم أنه إذا خرج المني وهو

لوع

وهو ماء غليظ أبيض يفتر منه الذكر على وجه لا فرق في الشهوة بوجوب الغسل  
فإذا خرج المني لا على هذه الصفة بحل شيئا ثقيلًا وسقوطه على طهارة أو قرب  
على طهارة فبقية المني يلزم الغسل عند الشافعي ولا يلزم عندنا ثم المعية  
عندنا في وهم مفارقة المني عن مكانه على وجه الشهوة وعندنا من  
المعتبر من وجه الشهوة بيبانة في موضعين أحدهما أن من احتلم فاحسب ذكره  
حتى سكت شهوته ثم سأل عنه المني فغسل الغسل عندنا لا عنده والثاني  
أن الجامع أن اغتسل قبل أن يبول ثم سأل عنه بقية المني فغسل الغسل ثانيا  
عندهما لا عنده وفي المذي والودي الوضوء لا الغسل المذي بالذال المعجمة  
وهو الماء الذي يتوضأ به في البياض يخرج عن ملاءمة الرجل مع امرأته  
أو عند تنكره والودي بالذال المهملة ماء غليظ يشبه البول فإن قبل  
فلم أوجبتم انتقامه من الوضوء بخروج الودي والانتقام حاصل  
بخروج البول قلنا فرض الانتقام من رجل به سلس البول إذا ودى في  
الوقت يتوضأ أو نقول المراد به نفي الاعتبال أو نقول أن وجوب  
الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي في شدة الشهوة قال سفيان الثوري  
كلوا أن من بال مزارا في الوضوء بكل مرة إلا أن الوضوء الوضوء  
للكل ويدل عليه أن من خلع لا يتوضأ من الرعاف فقال محمد عاف  
ثم توضأ بحيث وكذلك لو صلف لا يغسل من خلان في مهبها بعد ما جاء  
معه غم ثم اغتسل صحت وعيمته ويكون الغسل منهما فإن قلت لما  
نظم وجوب الوضوء بقولنا والمعاني الناقصة للوضوء كما خرج من  
السيلين والمذي والودي قد فرضا منهما فما قاعدة قلنا لو غيرها  
وفيها الوضوء قلنا فيه اعتداد عن مذهبك قلنا لا يوجب الوضوء  
عنده فيهما كذا في شرح القدر في الغسل بالاعتلام ومن أصله  
ولم يرد شيئا فلا غسل عليه لأنه في النوم كالنفس في اليقظة إذا لم  
يتصل به الاثران فإن علم أنه لم يجتمعه ولكنه لم يتعظ فوجد على فحشه  
أو خراشه فغسل الغسل عندنا في وهم احتياط لأن الغالب أنه من  
رق بعض الزمان وقال أبي إسحاق لا غسل عليه لأنه بات طاهر بيبان فلا  
يكون جنبيا بالشك المداة كالرجل في الاعتلام وروى عن محمد أن المداة



إذا ذكرت الاضلام والتلذذ ولم تر شيئا عليها الغل لان شتمها يندفع  
 فلا ينظم وهو ضعيف فان وجوب الغل متعلق بخروج المني بخروجها عند  
 المداقة كما يخرج من الرجل وفي المني وجوب التيقظ فوجد على فرسها او فخذ  
 بللا وهو يتذكر الاضلام ان يتيقن انه من او شكر فكذا كذلك ان يتيقن انه من ذلك  
 فلا غل عليه اذ لم يتذكر الاضلام وان لم يتيقظ فوجد على امه عليه بللا  
 ولم يتذكر صلاته ان كان ذكره متشرا قبل النوم فلا غل عليه وان كان  
 سكتا فغلب الغل هذا اذا نام قائما او قاعدا اما اذا نام مضطجعا  
 او يتيقن انه من ضليل الغل كذا في المحيط قال شمس الايم هذه المسئلة  
 بكرة وقوعها والثاني عن غافلون غلام ابن عشرين له امارة  
 بها مهاجري عليها الغل ولا يجزئ عنه الغل وكذلك لو كان الزوي بالغ  
 فكان الهوان على العكس لكن يؤمر بالغل كما يؤمر بالصلوة الايلا  
 في الهيام لا يؤمر بالغل عالم ينزل لان هذا بمنزلة الاستماع بالكف  
 وفي المني واما الايلا في الهيام والمني والصغيرة التي لا تجوز عليها  
 لا يؤمر بالغل عالم ينزل وقيل في الصغيرة الرجل اذا انى امارة  
 وهي عذراء لا غل عليها عالم ينزل لان العذرة تمنع من التقاء  
 الختانين وفي قاضخان اذا انى الرجل امارة وهي عذراء او جاهل  
 فيما دون الغريم لا غل عليها عالم ينزل لان قسام العذرة يمنع  
 حورات الخفة وبدون الحورات لا تجزئ الغل عالم ينزل ولا غل على  
 الممارة عالم ينزل ايضا لانعدام البت في حقها وطرد حورات الخفة  
 وكذا اذا كانت ثيبا ولم يتوار الخفة اذا صومعت امارة فيما دون  
 الزوي ووصل من اكرهها وهي بكر او ثيب لا غل عليها لفقد البت  
 وهو الانزال وحورات الخفة حتى لو وصلت كان عليها الغل لو صوب  
 البت وهو الانزال وقام الكسبي يؤمر بالغل على الفاعل والمفعول به  
 لموارد الخفة اذا اغتسل بعد الجماع في منها بعتة حتى الزوي  
 لا تلزمها اعادة الغل في قولهم لان الجارية اذا لم يكن حتى الممارة  
 كان بمنزلة الكوث وفي الواقعة رجل اصلم فزلا ماء الا انه لم ينظم

لم يظهر على رأسه الاصيل لا غسل عليه لان هذا الموضع مما يلحقه حكم التطهير  
بحال فكان باطنا ولو كان هذا في فريضة المراءة كان عليها الغسل لان وجوبها  
عنزلة التي فعلها بغيره وفي الوضوء والوضوء من جنس ما لو ذكره خشيا  
عليه الغسل وان منكر لا غسل عليه فاق بعد الغسل والتكرار وجد على فريضة  
حديثا لا غسل عليه بخلاف النيام وفي المنيبة لو افاق التكرار فوجد حديثا  
فعل عليه الغسل وان وجد حديثا فلا غسل عليه وكذا المنيبة لان العكر  
والاعناء بسبب كونه في المنيبة في حال الخوض عليه راي في كتابه حديثا  
امداه ولم يزل لا يتم بعد ساعة فريضة المنيبة الغسل لم يقط فوجد  
على فريضة ما لم يكن ان يكون لم ان كان المنيبة ابيض فله وان كان  
اصفر فله وقيل ان كان طويلا فله وان كان عريضا فله والاصيل  
ان تغسل قالت مع حتى يأتيه اجلدة الجماع لا يلزم الغسل منها الرجل  
فوجدت لذة ورأت بللا ولم يعلم انه من اوعيه فغسل الغسل والاضيقان  
والمداء اذا اتممت ولم يزل ان لم يقط وهي على قفاها على الغسل  
لا احتمال في وجه ثم عوده لان الظاهر في الاصل الخوض بخلاف الرجل  
فانه لا يعود لفريق المحل وان لم يقط وهي على حته اخرى لا يغسل  
وفي قاضيه ان الكافر اذا اصاب ثم علم قال في المنيبة التوضي يجب عليه  
الغسل ولو حافت المراءة الكافرة ثم ظهرت من حوضها ثم اسلمت لا غسل  
عليها لان التبيح حق الجنب ولو اجنبية مما يستدام فكان لدوامها حكم  
الابتداء فيصير كأنه اصاب بعد الاسلام وقال بعضهم لا غسل عليها ورفق  
هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان  
عليه الوضوء قال لان التبيح حق المحدث وهو القيام الى القبلة وذلك  
وصدق الاسلام بخلاف الخوض والجنابة فان لم يوجد السبب بعد الاسلام  
وهذه فصول اربعة الاولى والثاني ما قلنا والثالث الضمني اذا بلغ  
بالاصلام والرابع المداء اذا بلغت بالمحيض وبعضهم قالوا المراءة  
اذا بلغت في الغسل وفي القبي لا يجب الاضوط وجوب الغسل في الفصول  
كلها وفي الخط اعلم ان انواع الغسل تسعة ثلثة منها فريضة وهي  
من الجنابة والمحيض والنفاس وواحد واجب وهو غسل الموتى واربعة

151



سنة ومن غل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الارام  
 وواحد مستحب وهو غل الكافرة اسم والمجنون اذا افاق  
 والصبي اذا ادرك لانه لم يدر بحالهم غير مخاطبين بالثبوت قبل هذا ادرك الصبي  
 بالسن فاما اذا ادرك بالانزال يلزم الغل لانه تحقق الجنابة و  
 وتعين بعد البلوغ فيخاطب بازالتها بالغسل والكافرة اذا اقبلت  
 ثم اسم الكافرة اذا اقبلت او ظهرت من حيضها او نفاسها ثم  
 اسلمت تحت الغل والا فانه يلزم وعليه نفي خبره في الكسبية ولو  
 في الميسر وليس الغل بواجب في الجمعة ولكنه سنة وقال مالك في غل يوم  
 واجب اقلوا ان الغسل لليوم ام للصلوة فقال الحسن لليوم اهما  
 لفضيلته وقال ابي للصلوة وقاعدة الاغتلاف فيما اذا اغتسل يوم  
 الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة فعند ابي لا يكون مقيما للسنن  
 وعند الحسن يكون مقيما لها ولا يلزم الغل والوقت للتعريض تحت غل  
 الا ان يصيب يده او وجهه شيء فيغسل لان الميت مسلم ومتى ليطام  
 ليس يحدث وان كان بخافتي النجاسة ليس يحدث ايضا والذري روى  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء فضعف رده  
 ابن عباس رضي الله عنه اذا عرق الجنب والحائض في التوضوء بغيره  
 اراد الجنب ان ياكل قال الحسن يغسل يديه ويتموضئ ثم ياكل ويثوب  
 وان شرب لا بأس به واقتلغوا في الحائض قبل صوم الجنب سواء وقيل  
 لا يجب هذا لان الغسل لا يزول نجاسة الحائض عن الغم والبدن بخلاف  
 الجنابة رجل غلب له غوط الشهوة له ان يعالج بذكره لتكن شهوته  
 ولا نقول بهما جوار على ذلك وسئل ابي عنه هل يوجب على هذا  
 فقال من نجاسه فقد ربح كذا في قاضيهان وفيه ايضا المراءة  
 اذا احتنيت ثم حافت ان شاء اغتسلت وان شاء اخرت الاغتسال  
 وان شاء لا تراه قاعدة في التعجيل فانها ان كانت تحريم عن الجنابة لا تحريم  
 عن الحيض وحكمها واحد **فصل في كيفية الغسل** فرض الغل  
 المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن والفرق بينه وبين  
 الوضوء وهو ان المكلف ما مور بغسل الوضوء في الوضوء وانما اخرجه

في غل الكافرة اذا اقبلت او ظهرت من حيضها او نفاسها ثم اسلمت تحت الغل والا فانه يلزم وعليه نفي خبره في الكسبية ولو في الميسر وليس الغل بواجب في الجمعة ولكنه سنة وقال مالك في غل يوم واجب اقلوا ان الغسل لليوم ام للصلوة فقال الحسن لليوم اهما لفضيلته وقال ابي للصلوة وقاعدة الاغتلاف فيما اذا اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة فعند ابي لا يكون مقيما للسنن وعند الحسن يكون مقيما لها ولا يلزم الغل والوقت للتعريض تحت غل الا ان يصيب يده او وجهه شيء فيغسل لان الميت مسلم ومتى ليطام ليس يحدث وان كان بخافتي النجاسة ليس يحدث ايضا والذري روى عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء فضعف رده ابن عباس رضي الله عنه اذا عرق الجنب والحائض في التوضوء بغيره اراد الجنب ان ياكل قال الحسن يغسل يديه ويتموضئ ثم ياكل ويثوب وان شرب لا بأس به واقتلغوا في الحائض قبل صوم الجنب سواء وقيل لا يجب هذا لان الغسل لا يزول نجاسة الحائض عن الغم والبدن بخلاف الجنابة رجل غلب له غوط الشهوة له ان يعالج بذكره لتكن شهوته ولا نقول بهما جوار على ذلك وسئل ابي عنه هل يوجب على هذا فقال من نجاسه فقد ربح كذا في قاضيهان وفيه ايضا المراءة اذا احتنيت ثم حافت ان شاء اغتسلت وان شاء اخرت الاغتسال وان شاء لا تراه قاعدة في التعجيل فانها ان كانت تحريم عن الجنابة لا تحريم عن الحيض وحكمها واحد

والمواجبة لا تقع بباطن الانف والغم في الغل ما مور بتطهير جميع البدن قال الله  
 وان كنتم جنبا فاطهروا فيجب غسل جميع ما يمكن غسله من البدن الا باطن  
 العين للضرورة بخلاف باطن الانف والغم حيث يمكن غسلها ولا فخر فيه  
 فيجب الغل في الجنابة وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا بلغ الماء الغل كله  
 وان ترك المضمضة ناسيا فصلى ثم تذكر تيمم وضوءا ويغسل ما صلى وسلم ان يغسل  
 يديه ووجهه ويذيل النجاسة عن بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ولا يغسل  
 رجله ثم يغتسل الماء على جميع بدنه ثم يتيمم اي يذهب عن ذلك المكان فيغسل  
 رجله هكذا روى عمار بن ربيعة عن ابيها قالت وضعت غسل رسول الله صلى الله  
 وآله وسلم يومئذ رضي الله عنهم اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وفضل الروايات حديث  
 يومئذ رضي الله عنها قالت وضعت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله فغسل من الجنابة  
 فاكفى الاناء اي اخذ بشماله والحقه على يمينه فغسل يديه ثلثا ثم التفت فغسل بامه  
 ثم مال بيده على الحائط فذكرها بالتراب ثم توضأ للصلوة ثم غسل القدمين  
 ثم افاض الماء اي سال على راسه وسائر جسده ثلثا ثم تشحى فغسل قدميه  
 واما يوفى عن القدمين لان رجله في مستنقع الماء المستعمل اي مستقر  
 فلا يغسل الغل لو كان على لونه لا يوفى عن القدمين ويغسل رجله  
 بعد ما مسح على راسه وليس عليه غسلها ثانيا كذا في النجاسية وفيه ثبوت  
 القدورتي قال الحلواني في النوادر يغتسل بامه على خفيه الا ان ثلثا ثم  
 الا بر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده ثلثا وفي بعضها يبدأ بالامني ثلثا  
 ثم بالراسي ثم بالاسر وقيل يبدأ بالراسي كما اشير اليه في الحديث والاول  
 اصح وفي بداية الهداية فاذا وضعت في الوضوء فغسل الماء على شغل الايمن  
 ثلثا وانتهى تاو روي الحديث والجنابة ثم على شغل الايسر ثلثا ثم على راسك  
 ثلثا والذكر في الغسل بشرط عندنا خلافا لما ذكره مالك في الميسر  
 وفي طاهر الرواية يمسح برأسه في الوضوء وروى عن ابي عنه انه لا يمسح لانه  
 قد لزم غسل راسه والبدانة بالوضوء قبل افاض الماء ليس بواجب عندنا  
 ومن العلماء من قال انه واجب ومنهم من فصل بينهما اذا اجبت وضوء  
 محدث او طاهر فقال ان كان محدثا يلزم الوضوء لان قبل الجنابة  
 قد لزم الوضوء فلا يسقط بالجنابة ولنا قولنا وان كنتم جنبا فاطهروا

في غل الكافرة اذا اقبلت او ظهرت من حيضها او نفاسها ثم اسلمت تحت الغل والا فانه يلزم وعليه نفي خبره في الكسبية ولو في الميسر وليس الغل بواجب في الجمعة ولكنه سنة وقال مالك في غل يوم واجب اقلوا ان الغسل لليوم ام للصلوة فقال الحسن لليوم اهما لفضيلته وقال ابي للصلوة وقاعدة الاغتلاف فيما اذا اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة فعند ابي لا يكون مقيما للسنن وعند الحسن يكون مقيما لها ولا يلزم الغل والوقت للتعريض تحت غل الا ان يصيب يده او وجهه شيء فيغسل لان الميت مسلم ومتى ليطام ليس يحدث وان كان بخافتي النجاسة ليس يحدث ايضا والذري روى عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء فضعف رده ابن عباس رضي الله عنه اذا عرق الجنب والحائض في التوضوء بغيره اراد الجنب ان ياكل قال الحسن يغسل يديه ويتموضئ ثم ياكل ويثوب وان شرب لا بأس به واقتلغوا في الحائض قبل صوم الجنب سواء وقيل لا يجب هذا لان الغسل لا يزول نجاسة الحائض عن الغم والبدن بخلاف الجنابة رجل غلب له غوط الشهوة له ان يعالج بذكره لتكن شهوته ولا نقول بهما جوار على ذلك وسئل ابي عنه هل يوجب على هذا فقال من نجاسه فقد ربح كذا في قاضيهان وفيه ايضا المراءة اذا احتنيت ثم حافت ان شاء اغتسلت وان شاء اخرت الاغتسال وان شاء لا تراه قاعدة في التعجيل فانها ان كانت تحريم عن الجنابة لا تحريم عن الحيض وحكمها واحد



والأطهار يحصل بغسل جميع البدن ومن العلماء من أوجب الوضوء بعد إفاضة الماء  
وقد روي أن كان ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وسئل ابن عمر رضي الله  
عن ذلك فقال لا بأس بل قد تعقت ما يكفيك غسل جميع بدنك وفي المنية من  
النية أن لا يروق في الماء ولا يقتروا أن لا يتقبل القبل وقت الغسل  
وأن يدلك كل الأعضاء في المدة الأولى للالتفات لعمته وأن يغسل في موضع  
لا يراه أحد وأن لا يتكلم بكلام قط ويحت أن يحس عند بل بعد الغسل  
وأن يغسل رجله بعد اليسرى وأن يصل بين يديه أي نافقه ويتنقذ غسل الرجل  
أن يأخذ الأنايم بين يديه ويغسلها بالماء على مقدم رجله اليمنى في ذلك يبارك  
فصل في ثلثاء إفاضة الماء على مقدم رجله اليسرى وذلك يبارك وكذلك  
عند ناسته وأدنى ما يلقى في غسل الجنابة من الماء صاع وربع الوضوء  
وهذا التقدير ليس بلازم لأنه لو أتى الوضوء بدون المد جاز والمد  
ربع الصاع والصاع ثمانية ارطال بالبغدادية والوطل عثرون  
استأثرا والاستيار بكر الهامة ستة راح ونصف درهم والدرهم  
سنة دانق والدانق أربعة طوب والطور حبتان والحنه شوتان  
والمن ربع الصاع وهو حباته وثمانون مثقالا والمثقال عثرون  
فما طاه القباط عن شوات وفي الواقيات رجل اغسل من الجنابة  
وبين الجنابة طعاما فلم يصل الماء تحت جاز لأن ما بين الأشتان  
رطب والماء شيء لطيف يصل إلى كل موضع غالبا وفي المنية قال بعضهم  
أن زاد قدر الحصة لا يجوز وقال بعضهم أن كان صلبا مضغوغا  
هناك قليلا أو أكثر لا يجوز وفي الواقيات وإذا عنت المرأة فحق  
العين بين الظفاري وأغسلت من الجنابة لا يجوز لأن العين  
يسخ الماء لا يصل تحت ولو بقي الدرن بين الظفاري جاز لأن الدرن  
يتولد من هناك فيستوي فيه المدي والقروى وهو الصبي وقال  
بعضهم يجوز للقروى ولا يجوز للمدي امرأة اغسلت بتكلف  
في إيصال الماء إلى ثقبه كذا القوط أي كونه قال الصدر الشهيد  
بتكلف فيه كما في تحريك الحام ذكر في الحظ إذا كان على ظاهر البدن  
جلد سمك وفيه مضغوق وقد حق وأغسل أو توهها ولم يصل الماء

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليسرى

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليمنى

الماء إلى ما تحتمل يجوز في الذخيرة في مسئلة الجناء والدرن والطين  
يجوز للصورة وعلم الفتوى إذا كان برجله شقاق فغسل الشرج أن  
كان لا يضره إيصال الماء لا يجوز وأن كان يضره يجوز التيمم بالمسح  
إذا اضطرر أن يركب الخوض من ساعته في وعاء غسل حتى لا يبقى جنبا في  
المسح وأن لم يمكنه أن كان في وسط الليل لم يعدر على الخوض في نيت  
لالتيمم الجنابة إذا غضم من خشمه ولم يحس أي لم يرحم وقد أصاب خيبة في  
من ذلك جاز لأن الجنابة تحولت إلى الماء فظهرت فيه وبما في نية الغسل  
إلى وقت القبلة في حاله أن ينام ويعود إلى امرأة قبل الغسل  
ويجوز التوضي إذا أراد المعاودة لأنه انشط كذا في الحديث الا فلو غسل  
ولم يدخل الماء تحت الجلدة جاز لأنه خلطه ولو نزل إليها البول نقض لأنه  
على عرقه الخوض واليخوج هو الغالب جعل القون بالنقض هو لا يوجب  
الغسل ولم يوجب الطهارة إذا كان طويلا بحيث يستر رأسه إلا أنه رأى قبايع  
إيصال الماء إلى ما تحتمل وفي القصص لا يجب ولو كان به جدرى ارتفع  
فتوقا وصوائرها متصلة ولم يصل الماء إلى ما تحت القشرة لأن  
ولو زالت القشرة لا بعيد الغسل وعن أبي لا بأس به بأن يغسل الوجه  
وهو يغني عني وعن القفير إحدان غمضها تغنيها عن اليد لا يكون  
ذلك وفي فتاوى طهارة الدين ما الغسل على المرأة لأنها مكنت نفسها  
للقبولة وأما إذا طهرت من الحيض على رأس العشرة فعليها وفيها دونه  
الزوجة وفي الواقيات ثني ماء الغسل على الزوجة لأنه حوت الجماع  
وكذا ماء وضوئها غنيم كانت أو فقيرة لأنه لا بد لها من قضاء  
كما الترتيب في قاضيتان وعلى الرجل ثني ماء الاغتسال والوضوء  
للزوجة لأنها في كوايح الدارة فيكون بمنزلة المأكول والملبوس  
ويستغني الجنان يدخل الصبي في سرة عبد الاغتسال وإن علم أنه يصل  
الماء إليه من غير أن دخل الأصبع أجزاءه وليس على المرأة نقض ضغابة  
في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشرا فغسل ما تحتمل في هذه المسئلة قال  
بعضهم إذا بلغ الماء أصول الشرا ولم يبلغ قدمه أو أصل الضغابة لم يخرجها  
عن الجنابة وقال بعضهم يخرجها عن الجنابة وهو صحيح والرجل كالمراة

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليسرى

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليمنى

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليسرى

هذا هو الوجه في إفاضة الماء على مقدم الرجل اليمنى



وقيل ان اتصال الماء بالثاء شوه كيف ما يكون وفي صدر التريفة على الرجل  
 نقض التفتاير وقيل اذا كان الرجل مضيقا لعلوة والاثار لا يجب  
 والاصحوط يجب قال بعض مشايخنا نيل المداة في واهها وتقصيرها لكن الاصح  
 عدم الوجوب لقوله عزم لاقم سلمة رخصته عنها بكيفية اذ ابلية الماء اميل  
 بخلاف اللينة لانه لا يخرج في اتصال الماء في انشائها وفي الميسوط حيث اغسل  
 فانتضج من غائلته في انائه لم يغسل الماء فان كان ذلك يسيل في الاناء لم يجز  
 الاغتسال بالماء يد يد به ان الكثرة يمكن التخرج عنه فلا يجعل غفوا قالوا  
 الكثرة ما كان يستخرج غفوة القطرة الاناء في الواضحات الجنب  
 لا يكتب القرآن وفيه المصحف على الارض واللولو ولا يضيغ يده عليه وان  
 كان مادون الالة والجنبه اغسل يده ثم في المصحف فيل يجوز لان  
 انه المتيقن من طهارة الالة والاصح انه لا يجوز لان الجنبه والحديث  
 لا يجزى وجود اوزوالا وفي مجمع الفتاوى لو اخذ بكم عن محمد انه  
 لا يجوز لانه تابع للمحمل فلا يكون حايلا ولهذا لو صلف لا يجلي على  
 الارض وصلح ذيله على الارض بحث واختار انه يجوز لان المباداة  
 ملوحي باليد في حائل ولهذا لا يثبت حرمة المصاهرة بالمحتمل بحائل  
 ولو من المصحف بعضه علم او بعضه ليس فيه حديث حاز ولو قل  
 كتابا فيه اية من القرآن لا باس به وكذا كتابة الفقه اذا كان فيه اية  
 من القرآن بخلاف التفسير ولو وفيه اللؤلؤ وكتب عند ابي بكر  
 وقال محمد لا يكره وفي التخييل فيل الالة وخلاوتها بما في الالة  
 ملوحي وفي الكفاية واتاحت الصبيان المصاحف في المكتبة وغيره فلا  
 باس به لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان احوالهم خلقت واعتبادا  
 وفي الايضاح يمنع الكافر من من المصحف عند ابي سفيان اغسل وفي  
 الفوائد الظهيرة النظر الى المصحف لا يكره للجنب الكاين لان الجنبه لا  
 تحل العين وقالوا لا باس بان يحمل جافه مصحف وقيل يكره وقيل  
 لا يكره اخذ زجاج الابل التي عليها المصحف وما قالوه تعتد به لو اصبحت  
 في الغارة لا يلزم ان يلقى صبيان الدنانير التي كتب عليها بسم الله وقيل المذموم  
 من المكتوب لا موضع ابيض ولا باس بكتابة القرآن اذا كان المصحف او

وان

غير

او اللؤلؤ على الارض والوسادة عندهما ولو غصق من الجنب وغسل يده  
 وروى عن ابي رافع انه لا باس به وان تعاد القوان او تم وفي المني لا يجوز  
 للجاني والتفتاير والجنب الحديث كتابة القوان ولا باس بدفع المصحف  
 واللولو الى الصبيان والاصحوط ان ياخذ بكم ويدفع اليه ويكره متى تغير  
 القرآن وكتب الفقه وفي التحفة لا باس بالحديث من المصحف وكتب التفسير  
 كتب الفقه فلا باس به وسجل ان لا يفعل كذا في الكفاية ويجوز للجاني  
 والتفتاير والجنب الحديث ان من مصحفا بغلاف وفي المحيط الغلاف  
 الجليل الذي عليه في الاصح وقيل هو المنفصل كالخريطة ونحوه لانه غلاف  
 البوعاء كما لو كان المصحف في صندوق لا باس من الصندوق بخلاف الجليل  
 المنفصل لانه من عمل المصحف بدليل انه يدخل في البيع من غير كرفيعد مائتا  
 للمصحف وهذا اقرب الى التعظيم ولا باس متى ما علمه لا ذكرا ولا اولى  
 ان لا يتم لا يحيل كتم وغيره ولو كان المكتوب رقيقه في غلاف متجان عن  
 لم يكره الاضول به في الخلاء والاصح ان من ختم افضل ولا يعاد الجنب والاصح  
 والتفتاير سواء كان اية او مادونها عند اللؤلؤ لان الكل قرآن وهو المختار  
 وعند الطحاوي يجعل مادون الالة غفوا غير مكره لان النظر والمغف تعصير  
 في مادون الالة ويجزى مثل في محاورات الناس فمكنت فيه شبهة عدم القوان  
 ولهذا لا يجوز به الفضولة ولا يكره جاحده اية ليس بقرآن فهذا اذا قصد القوان  
 فان لم يقصد كمثل ان يقول الحمد لله رب العالمين شكرا للنعم فلا باس به وكذا  
 الايات التي فيها معنى الدعاء ويجوز التهنيت بالقرآن ويكره قراءة التوراة  
 والابجيل والزبور لهؤلاء وفي شرح القدروري ويجوز ان تعاد بسم الله  
 الرحمن الرحيم بتوكا وعن ابي رافع لو غصق من الجنب وغسل يده لا باس  
 بقراءة القرآن ومنه وفي فتح بحج الائمة البخاري والشيخ احمه قيل المال  
 الوضوء وفي صدر التريفة والمغفلة اذا حاضت فغسل الارض تعلم كلمة  
 كلمة ونقطع بين الكلمتين وعند الطحاوي تعلم نصف اية ونقطع ثم تعلم  
 النصف الاخر واتادعا القنوت فيكره عند بعض المشايخ وفي المحيط  
 لا يكره قراءة دعاء القنوت في ظاهر الرواية لانه دعاء حقيقه وعن محمد  
 انه يكره وسائر الادعية والاذا كان لا باس بها ولا يكره قراءة القوان لحديث طاهر

مطلقا  
 وامادعا



وفي الخبرين بكونه مستحب بالكم لان الملبوس اذا لم يبلو ساء به لا يلى وهذا  
لا يجوز للمسلم ان يغتسل بالكم على خوفه النجاسة وحسب عليه ولا ان يقوم  
في صلوة محتفيا ولا يتغلب على النجاسة بخلاف كتب الشريعة للمصنوعة  
المختصة في الاخذ بالكم ولكن استحب ان لا يأخذ بالكم ايضا والجواب  
في قاضيه ان الماء الذي يتوضأ به ثلثه الماء الجاري والماء اراكه واما البقية  
فاهو الماء الجاري ان كان قوي الجريان يجوز الاغتسال فيه الوضوء فيه  
ولا ينجس بوضوء النجاسة مالم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح  
وفي الاختيار الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثره كان الوضوء  
منه حاضيا والارض طعم او لون او ريح لانه لا يبقى مع الجريان والماء  
الجاري بعده الثاني جاريا وهو الاصح وقيل لو وضع يده في الماء وضعا  
لم ينقطع جريانه فهو جاريا ولا فلا وفي صدر النزاع اختلفوا في صد الجارية في  
الذي ليس في ركبته ما يذهب بينه او ورق فاذا سالت من فوق وبقية  
الماء تجري مع ضعفه في الوضوء اذ هو جار جار وكل ماء شقيق الجريان  
اذا توضأ به لم يكن نجسا حيث لا يتعل غالبة او يملك بين الوقتين مقدار  
ما يذهب خالته واذا كان الموضي صغيرا يدخل فيه الماء من جانب وتخرج من  
جانب يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى في غير تفصيل بين ان يكون  
اربعا في اربع اواقل فيجوز او اكثر فلا يجوز وفي الفتوى موضع صغير  
يدخل فيه الماء من جانب وتخرج من جانب توضأ فيه بان ان كان اربعا في  
اربعة فما دونه يجوز لان الطاهر ان الماء لا يستور في مثل بل يدور حولهم  
فحين فيكون كالماء الجاري وان كان الموضي كبير من ذلك لا يجوز لان الماء يستور  
فيه فلا يكون كالماء الجاري فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع دخول الماء او جود  
وهذا قول البعض ولا تأخذ به بل ينعى بجواز الوضوء منهم مطلقا لانه جار جار  
وفي الاختيار ولو وقعت صيغة في ثم كبر لا يتوضأ في اسفل الجانب الذي فيه  
النجاسة ويتوضأ في اسفل الجانب الاخر وان كان النهر صغيرا ان كان يجري  
الكثير الماء على النجاسة لا يجوز وان كان اقله يجوز وان كان نصفه يجوز والاصح  
الترك وفي قاضيه ان وجا فيه نجاسة فالما طاهر ان كانت تستبين لقل الماء  
فالما نجس عن ايسر في ساقية صغيرة وقع فيها كلب نجس في الماء على الكلب

الكل فتوضأ ان نزل اسفل لاسي به مالم يتغير لون الماء او ريح قال  
الفقيه ابو جعفر معناه عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغيره في النهر فيكون  
الماء غائبا اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه فلا ينجس  
في جانبيه في اليسار ينعى وقيل ان هذا ينبغي ان يكون قول ائمة حاشية اما  
عندنا في وطم لا يجوز الوضوء اسفل من كلب في سعة الهامة للخبرين عن  
ابن ابي عمير قال سالت ابا بصير عن الماء الجاري يغسل فيه رجل من النجاسة طهر  
رجل اسفل منه قال نعم لقوله في الماء الجاري الماء طهر والحديث قلت بان  
بال فيه جاهل او التفت فيه صيغة يتوضأ اسفل منها وقد استبان ان الوضوء  
او تغيته الماء من الجيفة قال لا يجوز وان لم يزلها اثره او ريح جاز وعنده  
لمتابعة الاثر والتغيته قد علم مخالطة النجاسة بالماء فلا يجوز الاستعمال والماء  
الجاري اذا كان كالتصديع على الجيفة او على شيء نجس لم يجوز التوضؤ به لان الغالب  
افضل الطائفة بالماء والحاصل كمال يتقيا حصول النجاسة او غلب على ظننا  
فانه لا يجوز الوضوء به قليلا كان او كثيرا جاريا كان او ركدا لان علته الظن  
بجود نجس اليقين في وجوب العمل كما لو اضرب واحد منكم الماء وجب العمل به  
وان لم يدر علم اليقين وفي قاضيه ان سطح علم نجس في الماء من مطران  
كان اكثر الماء يجري على النجاسة فالما نجس ما اصاب النجس من قطره يغد  
وقال محمد ان كانت النجاسة في ثلث جوانب فالما نجس هذا اذا كانت النجاسة على  
السطح فان كانت عند الميزاب او في فم فالما نجس مادامت النجاسة فيه وان كانت  
النجاسة يجريان الماء عليها فما بعد ما في الماء طاهر وعنده محمد في كوزين  
احدهما طاهر والاخر نجس فوضأ في فوق يكون طاهرا الماء الذي صرانه  
ضعيق لا يستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان في القم ثبته لا تذهب عن  
ساعتها لا يجوز فيه التوضؤ الا ان يملك بين كل عرقين مقدار ما يغلب على  
ظنه ذلك ما وضع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان كلب لور في الماء  
لفعل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غالبة اليه يجوز فيه التوضؤ  
وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغالبة لا يتوضأ فيه الا ان يملك  
بين عرقين مقدار ما قلنا وان اراد التوضؤ فيه جعل وجهه الجود الماء  
ويجعل النهر بين يديه ان كان صغيرا واختلفوا في كراهية البول في الماء الجاري



والاصح هو انهم جئنا اذا قام في المطر الشديد جردا بعد غفلة و  
اعضاؤه جازلة ماء جار وجميع القواوي كجيفة اذا وقعت في بطن النهر والنجاسات  
فان كان النهر الماء او نصفه يجري عليها فكله جري وان كان اكثر يجري على الطاهر  
فكله طاهر ورواية النصف الطاهر كالاكثر وكذا اذا كان على السطح في مكان  
متفرقة فان كان الغلبة للطاهر فما المطر طاهر وان كانت الغلبة للنجاسات  
او لم يتوابعها جري في المنسحق اذا كان جيبه بطن النهر نجسا فان كان الماء كثيرا  
بحيث لا يرى ما تحته فهو جري وهكذا روي عن ابي ذر ان من بوضا من اسفل النجاسة  
يجوز اذا لم يركب الماء وان كانت النجاسة في النهر بولا او قرا او نحوه يظهر بطن  
النهر بجريان الماء اذا ذهب بزه وسيل الجري بن طبعه عن المطر الذي يجري في  
الكل وفي الكل نجاسات ثم جرد في كل الماء في النهر وليس النهر غير هذا قال  
لا بأس به اذا لم يركب النجاسة وسيل او انصرف عن الماء التي الذي يجري على الطريق  
وفي الكل سريتين ونجاسات ولم يثبت في بوضا قال من ذهب في النجاسة  
ولو فيها جاز في الوقفات البولية الماء الجاري مكره لان اياها صنف تمامها صافلا  
فهذا يدل على ان هذا اصل الجاهل والغافل لا يعلم فان فعله الجاهل او الواسع  
جيفة ان ظهر من الوضوء والا لا لعدم الاستغفار بالجري وهو المنيب اذا  
يتقن بطهورة الماء او غلب على ظنه جاز به الطهارة حتى لو وجد ماء قليلا ولم  
يتقن بوضوح النجاسة يتوضا به ويغسل ولا ينظر الى الماء وعن محمد اذا صب  
من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه يتوضا منه جاز اذا لم يتغير احد اوصافه ولو  
كان في النهر ماء راكد فتنجس فنزل من اعلاه ماء طاهر فاجراه وسيل فانه يطهر  
فلو توضا رجل منه جاز اذا لم يركبها اثره في الوقفات اذا توضا بماء الجلي  
في الشتاء ثم جرد لان هذا ليس بماء لان ينجم في الشتاء ولا ينجم في الصيف وهذا  
على العقل في قاضيه ان يجوز التوضي بماء الغواص وتغيره ان يدق التفاح  
او التوصل او يطبخ بالماء ويغمر في حوض من الماء وفي الوضوء لا يجوز التوضي  
لان ليس بماء مطلق ولا يجوز التوضي بماء البيطير والقتا والقند ولا بالماء  
الذي يسيل من الكرم في الربيع ولا بماء الورد والزعفران ولا بماء الصابون والحمض  
اذا ذهب رفته وصار نجسا فان بقي لطافته جاز به الوضوء وكذا لو طبخ بالماء  
ما يقصد به البالغة في التنظيف كالسد والحوض وان تغير لونه ولكن لم يذهب

الجاري

منه ما يركب النجاسة

لم يذهب رفته يجوز به الوضوء وان صار نجسا مثل السويق لا يجوز به التوضي  
ولو توضا بالنيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالبا رقيقا فرائقا  
كان او اجاجا وان كان نجسا كالطين لا يجوز به التوضي وكذا ماء الزعفران  
والذرة يجوز ان كان رقيقا والماء غاليا فغلبت الحرة وصار متماسكا  
لا يجوز به التوضي ثم عند ابي ربيعة الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون  
فهو الصحيح وعلى قول محمد تغلب الغلبة بتغير اللون والطعم والريح ويجوز التوضي  
بالماء الذي بقي فيه الحصى والبقا قلبي لست وتغير طعمه ولو لم يكن لم يذهب  
رفته ولو طبخ فيه الحصى او البقا قلبي فوجد منه طعم لا يجوز به التوضي وذكر  
الناطقي اذا لم يذهب رفته الماء ولم يلبس عن لم الماء جاز به التوضي وكذا  
لو تلت الخبز بالماء وبع رقيقا جاز به التوضي وان صار نجسا لا يجوز وكذا  
لو اقي الزاد في الماء حتى اسود لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي ولا تغاير  
ولا يتوضا بماء يسيل من الكرم كالماء المتدثر وقيل يجوز لانه جاز من غير  
علاج ولا يجوز بماء زال طبعه بغلبة غيره اجزاء الماء الباقي او تغير الطعم  
كالخمر عن بالتغير الخمر حتى اذا طبخ ولم يتغير بعد بل رقه الماء فيه باقية  
جاز الوضوء به وفي الوسيط ذكر في النوادر عند ابي ربيعة البقرة اللون والطعم فان  
لم يوجد فالجعة بغلبة الاجزاء بناء على اصله في صبغ ثوبين امراة مخلوطا  
بمايو او رجل ثوب خمر مخلوطا بمايو فانه تغلب عليه اللون والطعم للحرم ولحد  
وعند محمد الجعة بغلبة الاجزاء دون اللون والطعم فان كان اجزاء الماء  
غاليا جاز الوضوء به والا فلا لانه جاز عليه اجزاه يعني لم الماء وحسنه تكون  
بالماء موطئا موريا مستكنا للعطش فيبقى ماء صفيق كما السدر والحرض وحتى كان  
الماء مغلويا فقد صار مستكنا في غيره فذهب حقيقة الماء بخلاف المدة والبقا  
لا يجوز الوضوء به لان الماء بالبطخ ومع خلية صار شيئا اخر لتغير لم الماء فانه يطلب  
منه التقديرون الارواء وفي سورة الجمع وان كان الحائط للماء حائعا فان  
وافق الماء في الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل والماء في البقعة من لسان البقر  
تغير فيه غلبة الاجزاء فقط وان لم يوافق في الاوصاف الثلاثة فان غير الاثنين  
او الثلاثة لا يجوز الوضوء به والا جاز وان خالف في وصفين او في وصفين تغلب الغلبة  
من ذكر الوضوء كما البيطير خالف الماء بالطعم واللبس في اللون والطعم فتغير الغلبة

الذرة نجس

في دفع العطش



الزينة

بكلهما وفي البزاري ماء الزرع والصابون والمغصبة والسيلور قيقا يسيل  
 العضو يكون التوضي به وكذا الغلي بالاشنان وان تحني لا يجوز ونزاله الحقيقي  
 وذكر الفقيه بواليت لا يزال به الحقيقي ايضا وادعى المجامع عليه ولا يجوز الوضوء  
 بماء النقط وفي جميع الفتاوى ان كان الماء يجرى في وسط النهر وجانباه ركد  
 فيتوضا انسان بجانبه لا يجوز الا ان يدفع الماء في كل مرة وان جلس في صقفا  
 على سطح النهر وتوضا واحده جاز وهو الصحيح في توضا في دور الماء في النهر قيل  
 لا يجوز وعن ابي في المتعة يدخل فيها الماء ويجزى الا انه لا يظهر حركة الماء يجوز  
 التوضي فيها وان كان الماء لا يذهب كما وضع من يده يدور فيها فلا فيه في  
 الوضوء وكذا ان تحني لنفس انا يتوضا به دون غيره كما يكره ان يقين لنفسه  
 في المسجد كانا ويجوز التوضي من منبع العين ومن موضع اخر لو اقل من ربيع واربع  
 لا يجوز لانه ينكر الاستعمال ولو قف في حوض فغسل يديه على الجواز ولا يجوز  
 الوضوء بماء لتعمل لغيره او رفع حدث ويجوز الوضوء بالماء وان تغتاضد  
 او صاف بشئ طاهر كزعفران وغيره فانه اذا تغير احد او صاف من لون او ركه  
 او طعم فان الوضوء به جائز وقال الكافي لا يجوز في الكفاية وفيه شارة الى انه  
 اذا غرط طاهر الاثنين او الثلثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان  
 المنقول عن الاساتذة انه يجوز صبيحة ان اوراق الاشجار وقت الحريق تقع في المياه  
 فينتفع ما واما من حيث اللون والطعم والريح فم انهم يتوضاؤن فيها من غير تكية  
 لكن سئل الفقيه محمد بن ابراهيم الميذاني عن الماء الذي تغير لونه بكثرة الاوراق  
 الواقعة فيه فيظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضي به  
 قال لا يجوز ولكن يجوز شربه وعن الاشياء به وعيل لانه طاهر اما عدم جواز الوضوء  
 به فلا لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا كما الباقى وفيه تردد القدر  
 فقول المصنف فغير طاهر احد او صاف لا يفيد التقييد به مع لو غرط الاوصاف في الثلثة  
 الاشنان والصابون والزعفران والاوراق او امكنه ولم يلبس الماء عنه ولا من  
 فانه يجوز التوضي به ووضد الشريعة واما الماء الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة  
 فيه في يظهر في الكف لون الاوراق لا يجوز به الوضوء لانه كما الباقى وان اعلم  
**فصل** وموت ما لادم لم في الماء كالنوع والذباب والنبور والعقرب التمسك والصفد  
 والرتان لا يجزى الماء في الوسيط والماء اذا مات في غير الماء كاللبن والخل روى عن محمد

في

في

محمد انه لا يفد وهكذا ذكره الكوفي وهو الاصح يستوي فيه المتغير وغيره الا انه في  
 يكره شربه وفي قاضيه ان ضرر ما يؤكل لحمه من الطيور لا يفد الماء الا الدجاجة المخللة  
 وفي رواية البط والا وبنزلة الدجاجة وذوق سباع الطير يفد النقرة الخش  
 ويفد ماء الاوان ولا يفد ماء البير وجوز الطيور في الماء يفد الماء وينوب  
 فيه البير والبحري وموت ما لادم لم كالتمسك والرتان والحية وكل ما يعيش في الماء  
 لا يفد ماء الاوان وغيره وجوز ما لادم لم كالتمسك وغيره كما لا يفد الماء  
 لا يفد غيره كالعصية وغيره وكذا الصفد بريته كانت او بحرية فان كانت  
 الحية او الصفد عظيم لم يادم سايل يفد الماء وكذا الوزعة الكلبة وفي محيط  
 وعن محمد انه يستوي بين الصفد البري والبحري وقال مشايخنا في الصفد  
 البري ان كان له دم سايل فسد والا فلا وكذا الماء اذا مات خارجه الماء ثم  
 وقع فيه لا يفد والماء ما لا يعيش الا في الماء والبري ما لا يعيش الا في البر فاما  
 الذي يعيش فيهما كالبط والاوان ويخبر روى عن ابيه انه يفد الماء ان لم  
 دما ساكلا وهو غير حالي الاصل وانما هو ماء المعاشي في قاضيه ان جلد  
 الاذى او لحم اذا وقع في الماء ان كان مقدارا لظفر يفده وان كان دون  
 لا يفده ولو سقط في الماء لا يفد الماء شواكثير اذا وقع في الماء يفده لانه  
 في العين واما الادعي طاهر في طاهر الاقامة وعلى قول اخر في قول بان في  
 لا يفد ما لم يكن البر من قدر الدرهم عرق الا انان ولبسها يفد الماء ولا  
 يفد الثوب ما لم يغسل بمنزلة سور الحمار وعظم الميتة وضوفا وشوها  
 وقرنها وطلعها وحافها اذا بسى لم يبق عليه دسوحه لا يفد وقال  
 محمد بن الحسن بن طاهر فلا يجزى الماء للصورة وان وقع في البير يبول ما يؤكل  
 لحمه في قولنا في وان روى لا يفده في قول محمد ويتوضا منه ما لم  
 يغلب عليه واصل المسئلة ان يبول ما يؤكل لحمه ينجس عندهما طاهر عنده فاذا  
 وقع في الماء فسد محمد طاهر فلا يفد الماء حتى يجوز شربه ولكن اذا غلب  
 على الماء لم يتوضا به كما في الطاهر فاذا غلب على الماء عندهما ينجس فكان غدا  
 للماء في البير والاشياء وعلى قول اخر لا يجوز شربه للبراري لا يغير ولو اصاب  
 الثوب لم ينجس عند محمد حتى يجوز الصلوة وان علا الثوب منه وعلى قولها  
 ينجس الثوب لانه يجوز الصلوة ما لم يكن كثيرا فاحشا لانه مختلف في نجاسة وفيه

طاهر عند محمد

بول ما يؤكل لحمه لا يفد الماء



بلور في قاضيتان عظم القيل اذ لم يكن عليه وسوءه وغسل لا يغسل الماء القليل  
وبياح الانتفاع به في قول الله والاسي وعظم الانسان اذا وقع في الماء لا يغسل  
لان طاهر بجميع اجزائه وانما لا يباح الانتفاع به كراحته والميت المسلم اذا غل  
ووقع في الماء القليل لا يغسله والكافر يغسله وان غل غير مرة القط  
اذا استهل في حكم الكلب ان وقع في الماء بعد ما غل لا يغسله وان كان لم يستهل  
يفسد الماء وان غل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يغسل الا اذا  
سال منه الدم والقهة اذا اكلت طعاما وسقط من فمها شيء يكره اكله وكذا  
لو كنت غسلا لا يغسل قبل ان يغسل ذلك العضو ولو اكلت فارة فترت  
من ثاء فورا يغسل وان شربت بعد ساعة لا يغسل ولو وقعت الهرة في بيت  
ماء فاصفقت حية من ساعتها فغسلها انسان بذلك الماء جازا فاما العقوب  
او القواد او الحنافة في الاء لا يغسل  
يجوز الوضوء والاعمال في الحوض الكبير واصنافه في حده قال بعضهم اذا كان  
الحوض حال لو اغتسل انسان في جانب لا يضطرب الطرف الذي يتأمله لا يرتفع  
ولا يخفف فهو كبير وعامة متابعنا قالوا ان كان غسلا يغسل فيه ذراع  
المساحة لا ذراع الكرياسي هو الصحيح لان ذراع المساحة اليق بالمساحة  
وذراع المساحة سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الكرياسي وان كان  
ذراع الكرياسي سبع قبضات ايها لكن باصبع قائم وفي الثانية ذراع  
الكرياسي سبع قبضات فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات  
لكن باصبع قائم في المدة السابعة وذكر شمس لايم طهية الذين المعبر فيه  
ذراع الكرياسي دون ذراع المساحة وهو سبع قبضات ليس فوق كل شئ  
اصبع قائم وذراع المساحة سبع قبضات فوق كل شئ اصبع قائم وفي  
المحيط والامة ان يغسل في كل زمان ومكان ذراعهم في قاضيتان  
واقتلوا في عمقه قال بعضهم ان كان حال لور في الماء يلقه لا يجرد  
ما تحته من الارض فهو عيق رواه ابو يوسف عن ابي ذر وقال بعضهم  
لو اغترف لا يصيب يده وجه الارض فهو عيق وفي البناء قال ابي ذر  
الغدير العظيم هو الذي لا يخلص بعضه الى بعض ولم يغسله في طاهر الرواية  
وقوله الى راي المبني به فان كان الكرياسي انه يخلص بعضه الى بعض جاز

جاز استعماله والا فلا وقد روى عنه في غير رواية الاصول انه لو اغسل الجنب  
في جانب ولم يضطرب الجانب الا في جاز الاعمال به والا فلا وعنه ان  
يجزى باليد حتى يضطرب الماء كله وقال ابي راسي لو حرك انسان يده في طاهر  
ولم يضطرب الجانب الا في جاز عظيم لا يتخمس الا ان يظهر فيه لون التيمم  
كما في الماء الجاري وقال محمد بن محمد لو توضأ رجل في جانب لم يضطرب الا في جاز  
عظيم والصحيح ما قال ابي ذر انه يغفر في راي المبني به وبه اخذ الكوفي  
وسئل محمد بن الغدير العظم فقال مثل مسجد مسجد وكان داخل مسجد  
ثمانية وخارج عشرة وعشرة وقال ابو مطيع البجلي اذا كان غسلا في عشرة  
في ثمانية عشرة الوضوء حتم وان كان عشرة لا احد في قلبه شيئا  
لا اشك فيه وقال الفقيه ابو الليث ان اكثر اقاويل اصحابنا اذا كان  
عشرة في عشرة لا يتخمس شي الا ان يظهر فيه لون التيمم وعلم الفتوى  
وسئل ابو سليمان عن الماء اذا كان طوله مائة ذراع وعرضه ذراعين  
فقال لا يتوضأ فيه وان بال فيه انسان او توضأ فانه ينجس  
كل جانب عشرة اذرع وهذا كله في حد الطول والعرض واما العرق لم يذكر  
في طاهر الرواية واصنف المتأخر فيه قال بعضهم ينبغي ان يكون عرق  
الماء ذراعاً او اكثر وقال بعضهم غير وقال بعضهم زيادة على عرض  
الذراع الكبر المتقال وقال ابو جعفر الهندواني اذا كان حال لور في  
بكتف اخر اسفل ثم انقل لا يجوز استعماله وان كان لا يتخسر اسفل فلا بأس  
وفي كتاب الصلوة حتى ينزاد في غير كثير الماء اذا اغتسل في جانب منه  
وهو حال لا يضطرب كله يجوز للجنب ان يغسل في جوفه ويستنجي فيه ويغسل  
نحوه فيه من النجاسة في قول الله في سوا كان ذلك في البادية او على قاعة  
الطريق الا انه اذا كان على قاعة الطريق يكره ان يركب الا ان كان في البادية او على قاعة  
الواقعات فان كان الماء لم طول وعمق وليس له عرض فلو كان بحيث  
لو لم يوجو قد ربيصه عشرة عشرة فلا بأس بالوضوء فيه بغير اعلم المسلمين  
والماء اذا كان اقل من عشرة عشرة كمنه عميق فوقع النجاسة فيه حتى  
تجس ثم انبط وصار عشرة عشرة فهو نجس لان النجاسة لا يطهر بالتفريق  
والانبط وكذلك اذا كان عشرة عشرة نقي احد اوصافه بالنجاسة ثم زال

في عشرة

في عشرة

كله الطول الذي لا يغسل



التغيير بطول الزمان وكذا الماء الجاري المتغير اذا زال تغيره بحريه وطول طريقه  
 هو تغير اصله ولو وقت فيه النجاسة وهو عشر وعشر ثم اجمع قصارا قل هو  
 طاهر لانه لم يوصد النجس بعد الاقتران الكوض اذا كان اعلاه عشر وعشر واقله  
 اقل من ذلك وهو متعلق بحوز التوضي والاعتسال فيه لانه عشر وعشر وان  
 نقص الماء فيه ببلع سباعا وسبع مثالا لا يجوز التوضي والاعتسال فيه لانه اقل  
 من عشر وعشر ولكن يغير في حتم فيتوضا وان كان الكوض مقدورا بغيره فيه  
 ثمانية واربعون ذراعا في ان مادونه لا يجوز التوضي فيه وخبرهم من قال  
 اربعة واربعون فكان الاخذ بهذا الصوط وقاضيهما وان كان الكوض  
 مقدورا افتلخوا مقدارها انه لم يكون فيه يكون كبريا واقصا ما قيل فيه ان يكون  
 حوله ثمانية واربعون ذراعا في ان مادونه لا يجوز التوضي فيه وخبرهم من  
 قال اربعة واربعون فكان الاخذ بهذا الصوط وفي جميع الفتاوى الماء اذا كان  
 في حلقين او في حلق واحد او في حلقين او في حلق واحد او في حلق واحد او في حلق واحد  
 ذراع او ذراعان فعلى قول ابي سليمان يجوز الوضوء من غير تفصيل ولو في  
 فيه حلق يتنجس من طول عشرة اذرع وقال محمد بن ابراهيم لو كان بحيث  
 لو فعل في حوض عشرة في عشرة في عمق قد شرب ملاء يجوز الوضوء فيه  
 ومالا فلا وقال الشيخ ابو بكر لا يجوز وان كان من بخاري الى سمع قد فعله  
 عامه المتابع فعمل ما حيلة قال محمد بن حنفية قريبا من الخندق ثم حفرة  
 من الخندق الى الحفرة في سبيل الماء من الخندق الى الحفرة في سبيل الماء في حلق  
 فيتوضا ان شاء من الخندق وان شاء من الحفرة وهذا صلي حتم هو في حلق  
 احتلا ماؤه وفارعاوه ارسال على صوابه لا يطهر وقيل يطهر قال الكاظم  
 الوسيط بعينه مقدار عشر وعشر في حلق لو كان طوله حاية ذراع وعرضه ذراعا  
 يجوز وكذا لو كان طوله حلقين ذراعا وعرضه ذراعين يجوز اذا وضعت  
 النجاسة في حوض كبير وهي حريم يتوضا من ناحية اخرى حدة عشرة اذرع  
 وغزا بساكنة لا يتنجس الا ذكر الموضي وخبرهم من وضع فقال الماء الذي  
 بغيرها طاهر لانه كما جار لا يتنجس من التغيير وانما الجانب الذي وضع فيه النجاسة  
 لا يتوضا ولا يشوب منه كالماء الجاري وان كانت النجاسة غير حريم كالخمد  
 والبول ان توضا من الجانب الذي لم تقع فيه النجاسة جاز وان توضا من الجانب

في حلقين او في حلق واحد او في حلقين او في حلق واحد او في حلق واحد او في حلق واحد

ان يبلغ

الجائز لا روق في الماء في الاماكن التي فيها النجاسة في حلقين او في حلق واحد او في حلقين او في حلق واحد او في حلق واحد او في حلق واحد  
 عراقي لا يجوز ولا يوصد النجس بعد الاقتران الكوض اذا كان اعلاه عشر وعشر واقله  
 اقل من ذلك وهو متعلق بحوز التوضي والاعتسال فيه لانه عشر وعشر وان  
 نقص الماء فيه ببلع سباعا وسبع مثالا لا يجوز التوضي والاعتسال فيه لانه اقل  
 من عشر وعشر ولكن يغير في حتم فيتوضا وان كان الكوض مقدورا بغيره فيه  
 ثمانية واربعون ذراعا في ان مادونه لا يجوز التوضي فيه وخبرهم من قال  
 اربعة واربعون فكان الاخذ بهذا الصوط وقاضيهما وان كان الكوض  
 مقدورا افتلخوا مقدارها انه لم يكون فيه يكون كبريا واقصا ما قيل فيه ان يكون  
 حوله ثمانية واربعون ذراعا في ان مادونه لا يجوز التوضي فيه وخبرهم من  
 قال اربعة واربعون فكان الاخذ بهذا الصوط وفي جميع الفتاوى الماء اذا كان  
 في حلقين او في حلق واحد او في حلقين او في حلق واحد او في حلق واحد او في حلق واحد  
 ذراع او ذراعان فعلى قول ابي سليمان يجوز الوضوء من غير تفصيل ولو في  
 فيه حلق يتنجس من طول عشرة اذرع وقال محمد بن ابراهيم لو كان بحيث  
 لو فعل في حوض عشرة في عشرة في عمق قد شرب ملاء يجوز الوضوء فيه  
 ومالا فلا وقال الشيخ ابو بكر لا يجوز وان كان من بخاري الى سمع قد فعله  
 عامه المتابع فعمل ما حيلة قال محمد بن حنفية قريبا من الخندق ثم حفرة  
 من الخندق الى الحفرة في سبيل الماء من الخندق الى الحفرة في سبيل الماء في حلق  
 فيتوضا ان شاء من الخندق وان شاء من الحفرة وهذا صلي حتم هو في حلق  
 احتلا ماؤه وفارعاوه ارسال على صوابه لا يطهر وقيل يطهر قال الكاظم  
 الوسيط بعينه مقدار عشر وعشر في حلق لو كان طوله حاية ذراع وعرضه ذراعا  
 يجوز وكذا لو كان طوله حلقين ذراعا وعرضه ذراعين يجوز اذا وضعت  
 النجاسة في حوض كبير وهي حريم يتوضا من ناحية اخرى حدة عشرة اذرع  
 وغزا بساكنة لا يتنجس الا ذكر الموضي وخبرهم من وضع فقال الماء الذي  
 بغيرها طاهر لانه كما جار لا يتنجس من التغيير وانما الجانب الذي وضع فيه النجاسة  
 لا يتوضا ولا يشوب منه كالماء الجاري وان كانت النجاسة غير حريم كالخمد  
 والبول ان توضا من الجانب الذي لم تقع فيه النجاسة جاز وان توضا من الجانب







طاهر يذبح فقار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح طاهر يكون ذلك عند النزول  
وكذا يذبح فيها نذر عشرين ذلوا فخذ عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك  
لا ينذر فيها شيء ويبقى أن يكون بين بين البالوعة وبين الماء فقد ارعانا نضل  
النجاسة إلى بئر الماء وقد ردت الكتاب تحتم أذرع الحصة وذلك غير لازم إنما المعنى  
عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها كذا في قاضيان  
وذكر في الوضوء ينبغي أن يكون بعد أحدهما من الأفرستة أذرع وفي بعض  
الكتب عشرة أذرع حكاه عن صاحب الطريقة محمد صالح وكذا يذبح الماء والمغسل  
والتعويل على نفوذ الأثر والميسوط في رواية فتم أذرع وفي رواية أخرى ستة  
أذرع والحاصل أنه ليس فيه تقدير لازم والشرط أن لا يخلص من البالوعة إلى البئر  
شيء وذلك يختلف باختلاف الأرفق الأبرية أن كان بينهما فتم أذرع فوجد  
في الماء ريح البول أو طعم فلا يضره وإن لم يوجد من ذلك فلا بأس به وإن كان  
بينهما أقل من ذلك فوفقا أن المعتمد هو الظاهر **فصل فيما يقع في البئر**  
قاضيان الواقع في البئر أنواع منها ما لا يغدو ومنها ما يغدو أما الأول فالأدنى  
الظاهر إذا وقع في البئر لطلب الدلو أو المتد وليس على أعفائه نجاسة وهو  
صاف فانه لا يغدو ظاهرا طاهرا وهو لا ينذر فيه شيء وكذا لو وضعت الناة فيها  
وخرجت فيه إلا أن يغدو ينذر عشرين ذلوا لتسكين القلب للطمع في يوم ينذر  
وتوضأ جاز وكذا الحمار والبغل إذا وقع في بئر ثم خرج صافا ولم يبق الماء ثم  
الواقع وإن أصاب ينذر في بئر الماء وكذا الوضوء في البئر ما يؤكل ثم من الأبل  
والبقر كونه والطيور والدجاجة المحبوسة وإن كانت محلاة فوقع في البئر  
خرجت حية لا يتوضأ من ذلك البئر حتى تأوأميا طائفة وإن توضأ من  
جاء كما لو ثبت حتى تأوأميا وكذا كان البيوت كالفارة والهمزة والحية إذا وضعت  
وفيه حية فخذ اليدين عشرة ذلوا أو أكثر كراهة البور وإن لم ينذر  
وتوضأ به جاز وكذا الصبي إذا دخل يده في البئر أو الأنا لا يتوضأ منه  
حتى تأوأميا وإن لم ينذر وتوضأ جاز **فصل فيما يقع في البئر**  
هو على ضربين أحدهما ينذر منه كل الماء والثاني ينذر منه البعض إذا  
الأول فإذا وضعت فيه حبة من الخرد أو غيره من الأثرية المحبوسة أو الدمل أو  
البول أو البول الصبي والحارية سواء وكذا ما يؤكل ثم وكذا الوحات شاة

[illegible]



او عامه مثلها في الجنة كالطبي والادنى او مات فيه حاله دم كالفارة ولو  
 اذا انتفت او تحت او ووجه فيها ذنب الفارة او قطع من طرفها او ووجه  
 فيه كلب او خنزير او لم يمت اصاب الماء في الواقع او لم يصب ما الخنزير فدان  
 عينه في الكلب كذا لو انزل الكلب واستغفر واصاب ثوبه كذا  
 من قدر الدرع فغده ولا يمانه في النجاسة وسائر النجاسات بمنزلة الكلب  
 وكذا النجاسة في طاهر واغسل لان الماء يستعمل في اقامة النجاسة او لقاط  
 الغرض في اظهر الحمايات عن ابد وكد الووجه في الحدث او نجاسة البيه  
 لطلب الدلو وعلما اعضائه نجاسة بان لم يكن مستحي او كان مستحي بالحي  
 ينزح كل الماء وان لم يكن على اعضائه نجاسة عن ابد في ثلث روايات  
 والاظهر ان يصبى نجاسة يخرج الرجل من الحمام ثم يتوضأ بالماء النجس لو كان  
 متوضئا ولم يمتنع حله قراءة القرآن ولو وقعت الكايفي بعد انقطاع  
 الدم وليس على اعضائه نجاسة فهو كالرجل الجنب ان وقعت قبل انقطاع  
 الحيض وليس على اعضائه نجاسة فهو كالرجل الطاهر اذا اغتسل في البئر لا ينجس  
 عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصبى الماء مستحلا ولو وقع في البيه خرق او شئ من  
 ينزح كل الماء والروث وافشاء البقر بمنزلة البول وعن محمد التيمي والشيخان  
 عندهما بول الابل والغنم اذا وقع في البيه لا ينجس ما يستعمله  
 الناز والبيه ما يستعمله وقيل ان كان لا يسم كل دلو عن بوء او يعرف فهو  
 فاضل وعند محمد ان غطي به وجه الماء فهو كغيره ويستوى فيه الرطب واليابس  
 والصح والمكس المهر كان ذكر او في الفارة كذا في فاضل كان ذكر في النجاسات  
 وان وقعت في البيه من بول الابل والغنم ان كان رطبا فهو بمنزلة الرض ينزح الماء  
 كله قليلا كان او كثيرا وان كان رطبا متكبرا فذلك وان كان صلبا لا ينجس الماء  
 صلبا يكون كغيره فاضلا واصله في الكثرة الفاضل قال بعضهم اذا غطي وجه الماء كله  
 فهو كغيره فاضل وقال بعضهم اذا اذبح به وجه الماء وهو قول محمد وروى  
 عن ابي نعيم قدره شاة في شاة وقال بعضهم قدره كسكة الناز ويستعمل  
 وهو روى عن ابي ذر وعلمه لا يمتد وقال بعضهم اذا كان ثلث بعران في  
 بعران الغنم فهو فاضل وقد اظهر وروى الحسن في اليابس لا يوجب نجسا الماء  
 وان كان كغيره فاضلا وان كان رطبا فهو كذا في كذا في ضرورة البلوك

في الفارة اذا وقع في البيه  
 في الفارة اذا وقع في البيه  
 في الفارة اذا وقع في البيه

البلوك وهذا قالوا في الفارة اذا وقعت في وقطع خطه او ووجه  
 لا ينجس ذلك حاله ينزح طمها ولو توقفا في طيب فصب في كذا البيه فغدا لا  
 ينزح الماء كله وعند محمد ينزح منها عذرون دلو او دوي ليس في البيه  
 والبقيتين انما يطينان الرض لا ينجس الماء قال ابو النضر في ثوبه في الابل  
 والبقر اذا افرقت عنه ينزح من البيه عذرون دلو والغنم اذا افرقت عنه  
 ينزح منها عذرة دلو وقال يوفى ما نجس في هذه الذوات لا ينزح شئ  
 من الماء وقيل ينزح كله لان لا تخلو عن بول في الفارة وروى الحسن عن ابي ذر انه  
 والحمل اذا كان يتلخا في اذ لا يبولها ينزح منها عذرون دلو او قال ابي  
 ينزح الماء كله في الميوس واقامات الفارة في البيه ينزح منها عذرون  
 دلو او ثلثون دلو او اخرج الفارة عذرون واقية ثلثون احوط واولى  
 ولو نزح منها عذرون دلو اجعل اخراج الفارة لم تظهر لبيد لان بقا الفارة  
 فيها بعد النزح كابتداء الوقوع فان افرقت الفارة ثم نزح منها عذرون  
 دلو او يوطع فيها لم يصبها ذلك لان النزح على وجهه لا يقطع شئ من البيه  
 حتى يفرج عن غفوا وان صب الدلو الا فيه بيوت اخرى فغدا ان ينزحوا دلو  
 مثل ما لو صب في البيه الاولى لان حال البيه الثانية بعد حصول هذا الدلو كحال البيه الاولى  
 حين كان هذا الدلو فيها وان صب الدلو الاول منها في بئر طامره كان عليها  
 ان ينزحوا منها مع الدلو الاول عذرون دلو لان حال البيه الثانية بعد حصول  
 هذا الدلو فيها كحال البيه الاولى حين كان هذا الدلو فيها ولو صب دلو  
 في بئر اخرى قبل اخراج الفارة ينزح بهي ماء البيه الثانية كذا قال جماعة  
 وكان الكد في يقول لا اعد في هذه المسائل الا هكذا فان ماء الدلو الا فيه  
 نجس الاول والفرد بينهما بطريق المعبر غير ممكن وشبه هذا ينزح  
 اذا غسل ثوبا في الماء الثالث في النجاسات كذا الاول اذا اصاب ثوب نجس وكان الحالم  
 الشريد يقول في مكنم الثوب على قباي مكنم البيه ان اصاب الماء الاول ثوبا  
 لا يظهر الا بالغلثا وان اصاب ثوبا الا فيه ثوبا يظهر بالغلثا مرة وان صب  
 الدلو الثاني بيوت اخرى كان عليها ان ينزحوا منها ثمانية عذرون دلو لان حالها  
 كحال البيه الاولى وان صب الدلو الثاني كان عليها ان ينزحوا احوط عذرون دلو  
 وطلوا الطواب فان حال البيه الثانية بعد ما صب الدلو الثاني فيها كحال البيه

في الفارة اذا وقع في البيه  
 في الفارة اذا وقع في البيه  
 في الفارة اذا وقع في البيه



الاول حين كان هذا الدلو فيها فينزل احد غرد لو احمه الدلو بسبب ان اوقية  
 الفارة فالتفت في البيعة الثانية وصفت فيها عشرون دلو اخر الاولي فغيرهم  
 اخراج الفارة ونزل عشرون دلو لما تم من ان حال البيعة الثانية كما الاول  
 وقد روي عن ابي اسحق ان ينزلوا منها عشرون دلو اسوي الملبوس  
 فيها والا قول اخر وان اخذت الفارة وحاولت ان يلعظها وقيل لا يظهر  
 به فيم عشرون دلو يدلوهم فاحرقوا منها دلو واحد اجزاء وقد  
 ظهر ان البيعة يدلوها احد عظم وقيل لا يظهر بهذا الدلو ويعتبر في كل بيعة ولو  
 تلك البيعة خروى عن ابي اسحق ان المعبد يدلو به فيم صلا من الماء يتمكن  
 كل احد من النزول به من صلا وامرأة او صبي وفي البيعة واحدة واختلوا  
 في اعتبار الدلو فقل الدلو الاوسط المستعمل في كل بلد وقيل بعينه كل  
 بيعة لولة وان كان لم يكن له دلو معوف حتى انه في بقدر لولة دلو  
 به ثمانية ابطال وفي رواية عشرة ابطال فاذا نزل من البيعة مقدار الواجب  
 لا يجزئ الرشاء والبكرة ونحوها البيعة فيكون طهارة هذه الاشياء بطهارة  
 البيعة وفيها ينحط البيعة من عمل من يده حكمه بغيره وحكم بطهارة اليد  
 حكم بطهارة العرق وكذلك يجب الحزاد اذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه حكم  
 بطهارة الحث كذا في قاضيهان وذكر في الميسرة فارة وقعت في بيعة وماتت  
 ووقعت فارة اخرى في بيعة اخرى فماتت فلتنق من احد بيعة عشرون دلو  
 وفت في الاخرى جزاءهم نحو عشرون دلو اخر البيعة الثانية فان حكم الفاريتين  
 حكم الفارة الواحدة في ان البيعة تظهر بنزل عشرون دلو منه وان ماتت  
 فارة في بيعة ثالثة فقتل عشرون دلو ايضا في هذه البيعة فانها يظهر  
 بنزل اربعين دلو الا ان هذه بمنزلة ثلث فارات ماتت في بيعة ثالثة كالاجابة  
 في نظام الرواية وعن ابي اسحق ما لم تكن حتى فارات لا تكون بمنزلة الاجابة  
 وان صلبوا في البيعة ثالثة دلو او دلوين فغيرهم ان ينزلوا منها عشرون  
 دلو مع هذه الزيادة فارة ماتت في بيت فقتلوا في البيعة فخذت من  
 نزل فيها ما ماتت فيها وبعده عشرون دلو او عند حجة ينظر الى ما ماتت  
 فان كانت عشرون دلو او اكثر ينزل ذلك المقدور وان كانت عشرون  
 دلو ينزل منها عشرون دلو الا ان الحاصل في البيعة بكملة فارة وفيه القتاوت

الفتاوى فارة مائة في مئة فوقعت قطرة من ذلك الماء في بيعة ينزل  
 او ثلثون دلو الا ان الحاصل في البيعة نجاسة فارة ولو كانت الفارة  
 تنجس والمكلم بحالها ينزل كل الماء وان ماتت الفارة في بيت اربعين دلو  
 وعمل الميت لانه يتنجس من الفارة وقال محمد في بيعة يقع فيها ذئب فارة  
 انه ينزل في جميع الماء لان موضع لانه القطع منه لا ينفع عن نجاسة ما بهت  
 بخلاف الفارة وفي الوجوه وفي الفارة الزائدة على الفود الى الادوية ينزل  
 عشرون دلو او الى السبع يموت وان زاد فالحل وفي الاقضية عن محمد  
 في الفاريتين عشرون وفي الثلثة اربعون وعن ابي اسحق في الفاريتين عشرون  
 الى اربع وفي الخ اربعون الى سبع وفي العدة جميع الماء وفي النجاسات وان مات  
 في البيعة فارة او عصفورة او ما شابهها في الحث ينزل منها عشرون دلو  
 او ثلثون دلو العشرون بطريق الاجاب والثلثون بطريق الاجاب وان مات  
 فيها حمامة او دجاجة او حمامة في الحث ينزل منها اربعون دلو او يموتون  
 دلو او قبل او سوتون دلو او الاول اظهر وان ماتت فيها شاة او ما شابهها  
 ينزل الماء كله فما كان بين الفارة والدجاجة بمنزلة الفارة وما كان بين  
 الدجاجة والثاة بمنزلة الدجاجة وهذا في نظام الرواية وفي رواية الحسن  
 جعل ذلك على من يراى في الحث وولد الفارة عشرة دلاء وفي الفارة والعصفورة  
 عشرون دلو وفي الحمامة ومما يشبه ذلك في الحث ثلثون دلو وفي الدجاجة والسنور  
 اربعون دلو وفي الثاة والادع في جميع الماء وعند ابي اسحق في ثلث جرابت في الحث  
 والفارة عشرون دلو وفي الحمامة والدجاجة اربعون دلو وفي الثاة والادع  
 كله وعن محمد في فارتين كهيئة الدجاجة اربعون دلو المذكورات كلها اذا ماتت  
 في البيعة وليس جرامة فان كانت بها جرامة او هربت الفارة من القبة او الهرة  
 من القبة ينزل في جميع الماء سواء اخرجت من البيعة او ميتة وفي قاضيهان اذا وقع  
 في البيعة ابرص ومات ينزل عشرون دلو وفي نظام الرواية **فصل**  
 وفي الميسرة فان غلب عليهم الماء في موضع وجب تنزله في جميع الماء وعن ابي اسحق  
 اذا نزل منها مائة دلو يلقى في موضعين على ابار الكوفة لقلعة الماء فيها وعن محمد  
 في النواذر ان ينزل منها ثلث مائة دلو او ثمانية دلو او ثمانية دلو او ثمانية دلو  
 على كثرة الماء في ابار بغداد وقال ابي اسحق ينزل قدر ما كان فيها من الماء قيل في معناه

الفارة  
 وان ما شابهها  
 في مئة

الفارة  
 وان ما شابهها  
 في مئة



انه ينزل الى عوق البئر وعرضه فخمه صغيرة مثل ذلك ويصب ما ينزل فيها  
 اذا امتلأت فقد نزلت ما كان فيها وقيل ترسل قضيبه في الماء وتجعل في حبله  
 الماء علاجه ثم ينزل عشرة ادلاء ثم ترسل القضيب ثانيا فينظر كم تنفق  
 ان تنفق عشرة علم ان البئر حيايم دلو والافح ان ينظر البئر هل كان لها بصيرة  
 واما الماء فيبى مقدار قالوا في البئر ينزل ذلك القدر وهذا اسم بالفق  
 ووالسابع وطريق معرفة ان تنفق قضيبه في وسط البئر ويعلم حبله الماء  
 والقضيب ثم ينزل منها مقدار عشرة ادلاء ثم يرفع من غير توقف ثم ينظر  
 الى ما تنفق من العلامة فان كان ينزل منها عن كل عشرة ادلاء  
 الى ان ينشأ القضيب وروى عن محمد بن يزيد من اهل الشام في رواية  
 ما بين ان يكون وعنى انه ينزل منها ما يتادل ورواية ما بين دلو ورواية  
 صغى بغير الماء من غير تقدير وهو الصحيح وعنه ان ذلك موقوف الى رأي المتكلمين  
 وذكر الكوفي انه يحكم بالاصحاد فاذا سكن قلبه حكم بظلمة ولو انفصل الدلو  
 الاضمر عن حبله ولم ينشأ عن البئر والماء يتقاطر فاراد رجل ان يستعمل  
 من ذلك الماء ليس ذلك عندنا في وادى صلاحا لمجد وزفر وقاضيهان  
 ولا ينزل في الطين لكان الحرج وما ينزل من البئر لا يطين البئر اصحابا  
 وجميع القناري وقاضيهان يبرئ من ماءه فاراد نزل في الماء بعد ان  
 وقد اذاد الماء اضلعوا فيه منهم من قال يعبر الماء عند وقوع النجاسة في  
 لو نزلوا ذلك القدر وبق مقدار ذراع او ذراعين يصلح الماء طاهر وظهر  
 وغرة ذلك يظهر في الرجل اذا اخذ في النزل فيجب في ماء من القدر ووجد الماء  
 اكثر مما ترك منهم من قال ينزل في جميع الماء ومنهم من قال ينزل مقدار الماء الذي  
 عند التوك وهو الصحيح ينزل في مقدار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر  
 عنون النزل وكذا لو وضعت عشرة فنزل عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك  
 لا ينزل وفي الواحات البئر اذا غاب ماؤها وكانت النجاسة وضعت فيها قبل ذلك  
 ثم عاد الماء نجسا لان لم يوجد المظهر وان صير رجل في قوتها وقد جفت نجسها  
 وفي الوجه الاول الخلق ان ينزل به وبق اكثر ماء فيه عذبه والا فلا يعلم  
 لو توشى رجل من البئر بعد ما مات الغارة فيها فعلمه عادة الوضوء والصلوة  
 جميعا لانه توشى بالماء النجس وان كان لا يدري متى وضعت فيها فان كانت الغارة

انما عاد الماء البئر فيكون  
 طاهر

الغارة غير متنجس بعد صلوته يوم وليلة وكذا لو رأى طيرا وقع في البئر فافرح ميتا  
 بعد ايام ولا يدري انه متى مات بعد الوقوع ان كان متنجسا بعد صلوته ثلثه  
 ايام وليالها وان لم يكن متنجسا بعد صلوته يوم وليلة وقال ابو يوسف محمد بن  
 عليم ان بعد شيئا من صلواته علم يعلم انه توشى حنطة والغارة فيها والقياس  
 ما قاله لانه على يقين من طهارة البئر فيما مضى ووضعت في نجاستها واليقين  
 لا يزول بالشك لمن رأى في يوم نجاسة لا يدري متى اصابته لا يلزم اعادته  
 شي من الصلوات قال المعلى الخزاز في البئر والنوب سواء ضحك به ان كانت  
 النجاسة في النوب باسم بعد صلوته ثلث ايام وليالها وان كانت طرية بعد  
 صلوته يوم وليلة وفي قاضيهان يبرئ من نجاستها اربعين دلو او قنطرة  
 يوما عشرين ويوما عشرين جاز ولا يشترط النزل المتدارك وكذلك النوب  
 اذا نجست وبعثت ثلث مرات ففعل يوما مرة ويوما مرة حتى جاز الحصول  
 المقصود وفي جميع القناري مثل نور الائمة عن اسحق بن الوادي في بيت الحيت  
 وكان في الماء بكرة الفم قال لا ينشأ الماء لان الاواند بمنزلة البئر قال نور الائمة  
 قلت لهما بالائمة لو تغيب قالوا اخذ بالافح فلا ينشأ حتى يصل صاحب الدار عن  
 اغتفر ماء من البئر بالكلوز فدخل في الكلوز بكرة او بوعتان مملوون ذلك  
 الماء نجسا فقال لا يكون نجسا وقال طهر الدين وقاضيهان يكون نجسا  
 فارة مائة في بئر ينزل منها عشرة دلو او قاضيهان نوب البئر من قدر  
 الدرهم ثم تجز الصلوة فيه والممنوع ما بين العشرين والثلثين طاهر  
 اذا عني ماء البئر عشرة اذرع فصاعدا نجس بوقوع النجاسة فيه في الفح  
 الاقوال وروى في الماء في البئر اذا كان بقدر الحوض الكبيير حتى يوقوع  
 النجاسة فيه تلطخ عظم نجاسة ووضوح في بئر فخر خواصا ماء وتعد ذراعا  
 الفم طهر وصار في الفحل ووقاضيهان رجل نزل في بئر انان في البئر  
 لا يضمن شيئا ولو قضيت ماء الائمة ضمن لان ماء الائمة مملوك وماء البئر  
 غير مملوك **فصل في ماء الحمام** في قاضيهان دخول الحمام غير نجس  
 للرجال والنساء جميعا خلا فان لما قل بعض الناس روى في رسول الله  
 صلح دخل الحمام وتبوء وخالد بن ولید رضي الله عنه دخل حمام فصف  
 كتي الماء يباع اذا لم يكن فيه انان مكثوف العورة اذا حو في الحمام

بخار الماء  
 في النوب  
 في النوب  
 في النوب

انما عاد الماء البئر فيكون  
 طاهر

لا يضمن  
 في النوب  
 في النوب



ولم يتوضأ ولم يغسل خارج الحمام لأناس به عند عامة العلماء واختلف المتأخر  
 في الماء الذي صب على وجه الحمام وأما ما قيل وهو رواية عن أبي بصير  
 رحمه الله أن ذلك الماء طاهر لم يعلم أن فيه جنبا فيلزم لو خرج إنسان من حمام  
 وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد دخوله وصلح جازوا ماء  
 حوض الحمام طاهر عندهم لم يعلم وقوع الجنابة فأن ادخل رجل يده  
 في الحوض وعليها نجاسة إن كان الماء ساكنا ولا يدخل فيه شيء من أثنيوبه  
 ولا يغترفه فأن بالقبض يتنجس ماء الحوض وإن كان الثاني يغترفون  
 من الحوض بقضاءهم ولا يدخل من الأثنيوب ماء أو على العكس فختلفوا فيه  
 وأما من علم أنه لا يتنجس ماء الحوض وإذا لم يكن الثاني يغترفون بقضاءهم  
 ويدخل الماء من الأثنيوب فختلفوا فيه وأما من علم أنه لا يتنجس وينبغي أنه  
 إن دخل إن مكث مكانا متعارفا ويقبض شيئا متعارفا من غير سوا في حوض  
 الحمام أن تنجس من ذلك الماء لا يظهر ما لم يخرجه من مثل ما كان فيه تلك مرات  
 وقال بعضهم إذا فرغ من مثل ما كان فيه مرة واحدة لم ينجس الماء  
 الجاري عليه والأول صواب وهو البناء عليه وقال أبو بصير لو كان الماء في الحمام  
 يصب من الأثنيوب الثاني يغترفون منه بالقضاء النجس حكمه طهارة لأن حكم حكم  
 الماء الجاري قال أبو بصير الهندواني في حكم نجاسة الحوض يدخول الماء من الأثنيوب  
 وإن لم يخرج من مثل ما قبله لأن الجاري متصل به فصار حكمه نجاسة وبه قد اختلف  
 أبو الليث رحمه الله **فصل في نجاسة الماء المتصل** في قاضيه كان اتفق أصحابنا  
 في الروايات الظاهرة أن الماء المتصل بالبدن لا ينجس طهورا واختلفوا  
 في طهارته وفي السائل الذي به يصير الماء مستعلا وفي الوقت الذي تأخذ الماء حكم الاستعمال  
 أما السائل فتفقوا على أنه يصير مستعلا إذا اتصل به الطهارة واختلفوا على أنه هل  
 مستعلا بسقوط الفرض إذا لم يتوكل أو قصد التبرأ أو أفرغ الرجل من البول قال  
 أبو بصير وأبو بصير مستعلا وقال محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي بصير مستعلا وفي السابغ  
 والأبضال وقال محمد بن أبي بصير مستعلا إذا باق فيه العرق لا غير ما لم يصب العرق  
 بالنجس وهذا الاختلاف عرف باختلافهم في الجنابة الواقعة في الماء أو إذا قل في  
 طهارة الماء لو وضعا في الماء طاهر لأن نجاسته عليه فغيره وأما اتصال الماء مستعلا  
 بلقاط الفرض أو باق فيه العرق ولم يوجد في الرجل حتى لعدم القسبة فهو طاهر

الحوض الصغير  
 يظهر الحوض

شرطه لا يسقط الفرض ومحمد الماء والرجل كلاهما طاهران للرجل لأن  
 وصل الماء وهو طاهر بذاته بلا نجاسة وشروطه الماء لعدم نجاسة التوضأ  
 وعندنا في كلاهما بخان الماء لا يسقط الفرض حتى يعق العضو بأول الملاقاة  
 والرجل بقاء الحدث في بقيه الأعضاء وقيل عنده الرجل بخان نجاسة  
 الماء المتصل وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل  
 الانفصال عنه وهذه الرواية هي الأصح وفي البناء عليه واختلفوا في  
 على قولنا في أن الرجل نجس بجلب الماء المتصل أم بنجاسة الجنابة والفتنة  
 أنه نجس بنجاسة الجنابة لأن الماء صار مستعلا فلا فأن أول عضو منه  
 وفي قاضيه كان وأما وقت ثبوت الاستعمال اتفقوا على أنه ما دام على  
 العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عضو عن العضو اختلفوا  
 قال بعضهم يصير مستعلا وإن كان في الهواء بعد بدليل أن الحدث إذا غل  
 فزاعم فاستكران يده تحت ذراعيه وعلمها بذلك الماء لا يجوز مروت  
 فذكر عن أصحابنا وكذا الحديث إذا غل عضو فغسل يده في مكان  
 غلبه عضو آخر لا يجوز إلا على قول أبي بصير النجس وقال بعضهم يصير  
 مستعلا ما لم يتغير مكانه ويكون عن اليد في الأضراس والأول  
 مختار ثم الماء المتصل طاهر غير ظهور عند محمد وهو رواية عن أبي بصير  
 وهو اختيار أكثر المتأخرين لأن الفتية رضي الله عنهم كانوا يتبادرون  
 إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينجسهم ولم ينجسهم  
 ولو كان نجسا لم ينجسهم كما منع الحمام من شرب دمه ثم وفي شربة القدور  
 والماء المتصل طاهر عليه الفتوى قال محمد يكره شربه ولا يحرم  
 ويتنجس به وفي البناء عليه والفتوى في الماء المتصل على رواية محمد  
 في لو صب الماء المتصل في الماء الطاهر الطاهر غالب جاز الوضوء به  
 وأما أن يصير الماء مستعلا إذا كان من مثله بغير آدم أو لو غل لقضاء  
 أو الشبابة الطاهرة وغيرهما لا يصير مستعلا بالأطعام وروى عن أبي بصير  
 أن نجاسة الماء المتصل مغلظة وعن أبي بصير رواية عن أبي بصير  
 أن نجاسته ضعيفة لمكان الاختلاف وقال زكريا كان المتصل  
 محدثا فكلما قال محمد وإن كان طاهرا فالأصل طهور لأن لم يزل النجاسة

بعض الماء المتصل

نجاسة مغلظة



فلم يتغير وصفه وفي قاضيه ان كان اصابه الماء ثوبا ان كان  
 ذكر ماء الاستحاضاء واما ما ذكره من قدره من لا يجوز فيه الطهارة  
 عندنا وان لم يكن ذلك ماء الاستحاضاء على قولنا في لا يمنع عالم يوشق  
 والقاضى عندنا في ما يتغير لناظر وقيل ان كان ربح الثوب فهو  
 كثر وقال ابو يوسف ان كان شبرا في شتر فهو كثر وفي رواية محمد بن عيسى  
 بقدر ربحه قيل ان ربح الكبر والربح الزيل لا ربح فيه الثوب  
 والحديث في الجنابة اذا دخل يده في الاناء لا اعترا في وليس عليه غسالة  
 لا يغسل الماء وكذا اذا وجه الكور في الحت فادخل يده في الحت الى المرفق  
 لا فراق الكور لا يصير الماء مستعملا وكذا الجنابة اذا دخل رجل في البئر لطلب  
 الدلو لا يصير الماء مستعملا مكان الضرورة والجنب اذا اخذ الماء بغيره لا يريد  
 الغرض لا يصير مستعملا في قول محمد وكذا لو اخذ الماء بغيره وغسل الاعضاء  
 بذلك الماء او اخذ الماء بغيره ولا يبرأ من الاية كان طاهر او طهورا وقال  
 ابو يوسف لا يبرأ طهورا وطهورا لا يبرأ من الاية كان طاهر او طهورا وقال  
 اولان خالط التراف فلا يكون طهورا ولو ادخل يده او رجله في الاناء  
 للبرد يصير الماء مستعملا لا تغداه الضرورة ولو ادخل المحدث راسه  
 في الاناء يبرأ به من الجنابة مستعملا في قولنا في ما يتغير لناظر  
 وكل شيء يغسل يبرأ من الجنابة اما ما يبرأ من الجنابة مستعملا وان اراد به  
 وقال محمد اذا كان على ذراع صاير فغسلها في الماء او غشي الماء في الاناء  
 لا يجوز ويصير الماء مستعملا الجنابة اذا شرب الماء قبل ان يتمضمض على ينوب  
 عن المضمضة قالوا ان كان فيها لا ينوب له بمضمضة ماء حضا ولا يصير الماء  
 الى كل الغوان كان حاضلا ينوب لان الحاضل يغتسل الماء عبا فيصل  
 الماء الى كل الغان انتضا في الغابة في الاناء ان كان قليلا لا يغسل ولا يغسل  
 ان لا يستبين مواضع القطر في الماء كالطير وان كان يستبين ذلك فهو  
 كثر ولا تاتى الموضوعة والمغسل ان يتم بالمذيبل روى ان رسول الله صلى  
 كان يفعل ذلك في حرمه فذكره للموضوعة دون المغسل والمغسل حاطنا  
 الا انه لا يبالغ ولا يتمضمض في الاوضوء على اعضائه غسالة الميت  
 من الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يجب تعدي الغسل في ذلك الماء

الجنابة اذا شرب  
 الماء في حرمه  
 من المضمضة

بل

الماء قد ربما لا يمكن الاقتران عن يكون عفو والتوب الذي يبرأ به الميت طاهر  
 اعتبارا بنوب التي ويكره ثوبا المستعمل المحدث اذا توضأ في ارض  
 المسجد لا يجوز في قولنا في وان شرب من الماء المستعمل حتى ان توضأ  
 في اناء في مسجد جاز عندهم ويكره البرد في المسجد وكما يصير الماء مستعملا باذالة  
 الحث والجنبان يصير مستعملا بالقليل لا كل قليل لطعام وتعدده قال عم الوضوء  
 قبل الطعام بركم وبعد الطعام ينبغي الغفر وكذا لو اغتسل للامام او للامام  
 او للوضوء غط الوضوء وصلوة الجمعة وصلوة العيد ولبس عرق ولبس  
 القدر وكذا لو اغتسل لحيض او نفاس او غسل ميتا ثم اغتسل فان  
 الماء يصير مستعملا في هذه الوجوه لا فاقته القوة ولو توضأ الطاهر لارائه  
 الطين او العيين او الدرن او اغتسل الطاهر للميت لا يصير الماء مستعملا  
 في هذه الوجوه الصبي العاقل اذا توضأ او اغتسل يبرأ به من الجنابة  
 ينبغي ان يصير الماء مستعملا لا تم نوى قربة بعبادة ولهذا قيل لا حرج  
 عباداته وفي حجب الغناوي غسل الطاهر شيئا من اعضائه سوى اعضائه الوضوء  
 كالجنب الذي لا يصل القربة تكلموا فيه قبل يصير الماء مستعملا وقيل لا يصير  
 جنب خاف في الماء الحار وان غشي في عنقه تعويدا قاتل ذلك فهو  
 طاهر والداخل في الماء الحار لا يكون له غسالة الجنابة ميت الماء على نعم  
 قاتل التعويد والخطم يغسل ذلك ثلث مرات فالمصائب ما دار عن  
 بدن الجنابة غسالة الجنابة حتى في الوضوء الجنابة الحائض اذا دخل الاضيق  
 وما دون الكف لا يغسل الماء للضرورة وان ادخل الكف للغسل فيه  
 ادخل بعض يده سوى اليد او راسه فاستل بعضه فروى الامام الثاني  
 عدم النجاسة في الماء بغير عضو تاما وانما هو الطاهر وظلاق الثلثة  
 في الجنابة البيرة للدلو اذا كان مستنجيا بالماء اما لو استنجى بالجارا ولم يستنج  
 فنجس عند الكل غسالة الميت من الماء الثلث اذا اضمح وانقذ في حوضه  
 نجس عند محمد طاهر مطلقا وصلى بشعره ما شغره ما فعلت الموصلة لا يصير  
 مستعملا بخلافه وايضا الزايلة وفي قاضيه ان وان غلت راسها وعليه  
 شوطيل يصير الماء مستعملا بغسل الثوب لان الثوب من الراس فهو الرأس  
 ما دام متصلا **فصل في الكفاية** في التوريق الماء يتغير ان ربح

الجنابة اذا شرب  
 الماء في حرمه  
 من المضمضة



في الاناء والجوف ثم لتغير لبقية الطعام وغيره وفي قاضيه ان سور طاهر  
لا يكره فيه وهو سور ما يؤكل من الانعام وسور الادنى على اي صفة  
كان وسور مكروه وهو سور ما في البيوت كالغارة والحنه والوزغ  
والهرة في قول الـ ٢ ومحمد واصلف الشيخ في قول الهرة والغارة منهم  
من جعل عفو اذا اصاب ثوبا لا يفديه وفيهم من قدر بالكثرة العاضى  
والشيخ انه مفيد وكذا سور سباع الطيور مكروه وسور جنى وهو سور  
الخنزير والكلب سور سباع الوحش كالاب والهد وخنزير وسور كوك  
وهو سور الحمار والبغل واشتلفوا في انك قال بعضهم انك في طهارة  
لانه لو كان طاهرا كان طهورا لم يغسل الماء في لونه في الماء القليل  
بعده فان اصاب الثوب والبدن لا يفديه والشيخ ان الشك في طهوريته  
لانه لو وجد الماء المطلق لا يجزئ غسله بل يغسل بالمال المتكوك فلو كان  
الشك في طهارته مع انه لا يجزئ غسله وعرفها طاهر الرواية لا يفيد الماء والثوب  
وذكر كلوا ان عرفها جنى انما جعل عفو في البدن والثوب لكان الضرورة  
وفي طهارة لبن الاناء روايتان اما سور الفوسى عن الـ ٢ رحمه الله روايتان  
والطهارة طاهر وطهور وهو قولهما في سور الطاهر عذلة الماء المطلق  
وان لم يستعمل المكروه مع القدرة على الماء المطلق حتى طهارة وكراهة وفي  
المتكوك محبة بينه وبين اليتيم ولو اكلت باحدهما وسيل لا يجوز صلوة وفي  
المسوط سور الادنى لان عن الادنى طاهر وسوره مخفية عن عينه  
واما لا يؤكل لكراهة لا يكرهه وكذلك سور الحامى لان النبي لم يشر  
من ماء شرب من حايض وكذلك سور الحنف وكذلك سور الكسرى عندنا وبعض  
اصحاب الطواهي يكرهون ذلك لقوله تعالى اما المشركون حتى نكفينا بقول الهدى  
من حيث الاعتقاد وكذلك سور ما يؤكل لحم طاهر من الدواب والطيور لان  
توضاء بسور بعير وشاة وقال عزم ما يؤكل لحم قوره طاهر ما عدا الدابة  
المخلقة فان سور مكروه لانها تنفث الحيف والاذار فتقارح لا تخلو  
عن النجاسة ولكن مع هذا التوضاء به حاذ لان على يقين من طهارة منه  
وفي شك من النجاسة والشك لا يعارض اليقين فان كانت الدجاجة مخلوقة  
فصور طاهر لان متعارفا طاهر وصفه الحيوة ان لا يسل متعارفا

طاهر

متعارفا الى حايض قد مرها فانه اذا كان يصل رما تنفث ما كان منها في  
والخلاة سواء وما يكون سور طاهر فذلك لتمام وعرف طاهر  
بحوز الصلوة به وسور الحمار طاهر عندنا حتى وعندنا منكوك فيه غير  
مستيقن بظهوره ولا نجاسة فلا يتوضأ به في حالة الاختيار واذا لم يجد  
غيره مع بينه وبين اليتيم احتياطا وباتهما بقاء جاز الاعلى قول زفر فانه  
يقول بقاء بالوضوء وروى عن الـ ٢ ان لعاب الحمار اذا اصاب الثوب يجوز  
الصلوة فيه عالم يفتي وقال ابو يوسف اجزاء وان في وقال محمد لو غشي  
ضم الثوب بحوز الصلوة في ذلك الثوب ويبيع ما ذكرناه في الحمار كذا في البغل  
فانه ولده غير مكول اليه والصحة عرفها انه طاهر في جميع النوازل المطلق  
الرازي رحمه الله ان سور الحمار وعرف لا يمنع الصلوة وان في عندنا اجزاء  
وفي وهو عزم في الماء روايتان وشار في بعض النسخ الى حوز الصلوة فيه عالم يفتي  
والاولى الصحة واما سور الفوسى فطاهر في طاهر الرواية وروى عن الـ ٢ انه مكروه  
كل عذره وسور سباع الطير كالبازي والصقور وان هني والعقارب كما  
لا يؤكل لحم من الطيور طاهر مكروه حتى لانها بمنقارة عظم طاهر في القياس  
حتى ان ما يؤكل لحم من سباع الطير مثل سباع الوحش وعن الـ ٢ ما يقع على  
الجيف من سباع الطير سورته جنى لان متعارفة لا تخلو عن النجاسة واما سور  
الهرة فان توضاء بعده اجبت وفي الجاهل للصقة انه مكروه وهو قولهما  
وقال ابو اسحاق سور الحمار وروى ان النبي عزم كان يصل في الاناء فشربه  
الهرة منه ثم يتوضأ ونص الحديث ابن عمر رضي الله عنهما كان يغسل الاناء في دلوغ  
الهرة مرة وهو اشارة الى الكراهية سور اقرب الى التحريم وقال الكلبي  
كراهية تنزيه وهو الـ ٢ وعن الـ ٢ سانه لا يجوز التوضؤ بسور الهرة وان اكلت  
الغارة وشربت الماء في قوره لا ينجس الماء اتفاقا وان علك ساعة او  
ساعتين ثم شربت لا ينجس هو الصحيح لعموم البلوى وسور الكلب حتى في  
الاعلى قول مالك بناء على مذهبه في تناول لحم ولنا حار روى عن الـ ٢ انه مكروه  
ان النبي عزم طهرا اناء احده اذا ولغ فيه الكلب في غسل ثلثه وفي بعض الرواية  
سقا وخو الثامنة بالرائد الرواية الاولى اي الغسل ثلثا مذهبنا والثانية  
اي الغسل سقا مذهبنا حتى فلامر بالغسل في على النجاسة والصحة من المذهب

شرب

وصلا كراهية



عندنا ان عين الكلب تضيء بعضا فها يقولون ان عين الكلب تضيء لطهارة  
جلده بالذباغ وانما سورما لا يؤكل لحم من الباع كالهند والاسد والتمرد  
فغندنا نحن لان لبنها حرام فكذا سورما وقال الشافعي طاهر كذا في المسو  
وذكر في الاختيار الماء المذوق اذا توضع به انسان مع وجود الماء المطلق كان  
مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كتر بعض الماء للتعطيل والتأبيد  
**فصل في الاستنجاء في الكفاية في المغرب** واذا اذا حدث واصل من  
الخوة وهي المكان المرتفع لانه يستريحها عند قضاء الحاجة ثم قالوا انما  
منح موضع الخوة وعلموا بالخوة ما يحرق من البطن وقيل في الجسد اذا خرة  
وجاز ان يكون السبي للطلب كستره اي طلب الخوة ليزيل قال في الفائق  
الاستنجاء قطع النجاسة ثم الاستنجاء بالاجازة مؤكدة عندنا في تركه  
صلية بغير استنجاء اجزائه صلوة وقال الشافعي فانه فريضة في تركه بالاجاز  
او ما يقوم مقامها لم يركب صلوة والاستنجاء بالماء اذ لا رسول الله صلى  
كان يستنجى بالماء مرة ويتركه اخرى وطهارة الادب وقيل طهارة  
في زماننا وروى عن الحسن البصري انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال  
انه سنة فقبل كيف يكون سنة ورسول الله صلى والخيار في النجاسة رضى  
تركوه فقال لهم كانوا يبيعون بعر او انهم تملطون ثلطا بغير تكونون  
تلقوا ثلطا البقر فصار سنة في زماننا كالاستنجاء بالخر والمدرو لو حاورت  
النجاسة في جهنم كجزالة الماء وفي البيهقي هذا اذا كان المتنجس من قدر  
الدرهم اما ان كان قدر الدرهم فلا يجزئ غسله ولا ينعى الصلوة لان الخنزير كا  
الباطن عندنا في واهي واما في وجاع الخنزير ساقط الاعتبار زيد على  
الدرهم او لا وعند محمد الخنزير كالحمار فان كان ما فيه زائدا على الدرهم  
منه وان كان اقل وكان في موضع اخر من بدنه نجاسة لم يجز فان كان لحمه  
الشر من قدر الدرهم منه والا فلا وفي القينة اذا اصاب الخنزير نجاسة من  
خارج اكثر من قدر الدرهم فالصبي لا يظهر الا بالغسل وفي الوقفات موضع  
الاستنجاء اذا اصابته النجاسة اكثر من قدر الدرهم فاستحب غسله في الجوارح وغسل  
جزءه ولو اختار لانه ليس الحديث لم يرضى غسل فصار هذا الموضع مخصصا  
من سائر مواضع البدن حيث يظهر من غير غسل وسائر مواضع البدن لا يظهر

في الاستنجاء بالاجازة



لا يظهر الا بالغسل الاستنجاء بالماء افضل الا ان يكون على ثقله او مشوعم ليس  
في الوقفات الاستنجاء بالماء افضل الا ان يكون على ثقله او مشوعم ليس  
في سرة فانه لا يفعل ثم ولو غسل قالوا يصير فاسقا لان كثرة الغورة  
من غير ضرورة فيه وفي محجة الفتاوى من علم الاستنجاء بالماء اذ لم يرد موضعها  
خاليا يتركه لان كثرة الغورة من غير علم والاستنجاء بما جاوره والنجاسة في  
على الامر واذ الاستنجاء بالماء يستعمل الماء الذي يقع في غالبه انما قد ظهر  
ولا يقدّر بالبركة وبعضهم قدروه بالثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم  
بالسبع وبعضهم بال عشرة ومنهم من قدر في الاصل بالثلث وفي المقعد  
بالخمس وان كان الاستنجاء موسوفا فيقدره في حق بالثلث وقيل بالسبع في  
الكفاية كيفية الاستنجاء بالماء ان يرضى جاك كل الارضاء ليظهر ما يشاء فلي  
من النجاسة الا القيام مخافة فساد صوحه بوصول الماء الى باطنه قالوا لا يتنفس  
حالة الاستنجاء ولا يقوم مع ينشف خرقة وفي النظم ينبغي يساره فيصعد  
اصبع الوسط على غيره قليلا ويغسل موضع ثم ينشده ثم يفضله ثم يمسح  
ويغسله يظهر ان قد ظهر وقيل بخن ولا يبداء بالاصابع كلها والمدة  
تصعد ينشده ووسطا او الامعاء دون الواحدة قليلا فيقع في قبلها فينزل  
في الغسل وفي الوقفات والمرأة اذا استنجت تحلى متوجزة بين رجلها  
وتنزل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها كيلا تذهب عذرتها فيكفرها ان تغسل  
براسها او بعض اصبعها وفي الرجل كذلك ولو اختار وقيل الاستنجاء  
بالاصبع يورث الباسور وفي قاضي خان ويستنجى بالاصبع او بالاصبعين  
او ثلثة بيطون الاصابع لا يروى ما احتراز عن الاستنجاء بالاصابع والمرأة  
في ذكر الرجل الا انها تعد متوجزة بين رجلها وتغسل ما ظهر منها وباليخ  
في الاستنجاء في الشتاء بما سخن وكان بمنزلة ما لو استنجى الصيف الا ان ثوبه  
لا يبلغ ثوب الاستنجى بالماء البارد فان شلت يده اليسرى لا يجد في يمينه علم  
لا يستنجى الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيده اليمنى بان كان على ضفة نهر جار  
وان شلت يده وعجز عن الوضوء واليمنى يسار فراعهم مع المرفقين  
على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا قالوا في المرفقين اذا لم تكن له



بالماء اجراءه وعجز عن الوضوء ولم ابن او افر فانه يوضئه لان لا  
فرجه الا من حمل وطيم والمداية المرفقة اذام يكن لها زوج وعجز  
عن الوضوء ولها ابنته او اوتت نوضيتها ويسقط عنها الاستنجاء  
**والسنة الاستنجاء بالماء والرجل بالخر الاول**  
ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صنفان ويقبل الرجل بالاول ويدبر  
بالثاني والثالث شاة في التنقية في الصنف يدبر بالخر الاول ويقبل بالثاني  
لان الحقيقت في الصنف بدلالة اوطول ولا يقبل احترازا عن تلويثها ثم يقبل  
ثم يدبر مبالغ في التنظيف وفي الشاة غير بدلالة فيقبل بالاول لان الاقبال  
ابليغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل المبالغ والمداية تدبر بالخر الاول ابداً لئلا  
يتلوث فرجها والصنف والشاة في ذلك سواء فالمداية تفعل في الاحوال كلها  
مثل ما يفعل الرجل وثمان الشاة هذا بيان كيفية مسح الذكر واقاميان  
كيفية مسح الذكر فتوان ياخذ الذكر بشماله ويده على حمارا وحده او حذر رايه  
من الارض ولا ياخذ الحزيمه لانه منى عن الاستنجاء باليمين ولا ياخذ الذكر باليمين  
والحزيمه لانه منى منى الذكر باليمين وان اضطرر بك مدرا بين عقبيه ويمسح  
الذكر بشماله فان تعذر ذلك مثل الحزيمه ولا يحركه حتى لا يكون الاستنجاء باليمين  
**فصل** في الاستنجاء بالخر وخوعد كسوف عندنا ووقال الشافعي لا بد من  
الثلثة حتى لو ترك الاستنجاء بثلثة ارجاء في اى اطرقت لم يحز صلوة  
عنده وان فصلت التنقية بالواحد في ميسر في الاسلام فقايدة الخلا في تطهير  
فيما اذا فصلت التنقية بدون الثلث فعنده لا بد ان يمسح الى ان يكمل الثلث وعنده  
لا يحتاج اليه بل يقع حيث حصل الانقاء وان لم يحصل الانقاء بالثلث يزيد  
عليه لا تفارق مسح اليد على الحمار اذ يد بعد الاستنجاء ولم ان يمسحها على حمار  
مستل او مستاجر بعد ان كان طامرا فان لم يكن طامرا يغسلها من الشاة ولا يمسح  
ويضيق لدخول الخلاء ما علم من اسم الله به ولا يدخل الا متورا الى ابي يعقوب  
على سراه لانه اقصى حاجته ولا يمسح ولا يترق ولا يمسح في الخلاء ولا يمسح  
بطرفه الشعر والظفر وكفه في الكتيق وقيل يكره ويستريح بطرفه لا يمسح  
ويكره الطهارة بالماء المسمى لقوله لم لعائنه رحنه عنها لا تفعل يا حياء فانها

هذا هو الوجه في الاستنجاء بالخر

فانها تورث البدرى وعن عمر رضي الله عنه مثل ووقالوا فان ينبغي ان يمسح  
بعد ما قضي خطوات لانه عجز عن الخروج من قبله شيء فيحتاج الى اعادة الطهارة بالخر  
في ماء الشاة به تحت حقه فضله مع ذكر الخلق فان كان حقه غير محترق وضوت  
به ان يمسح الامرة ذكر فان كان ممتحا فافضل حمة لا يكون لان في الوضوء  
الاول الماء الاخير مطهر الخلق كما يظهر موضع الاستنجاء الا يرى ان من لم يغسل  
يده بعد الاستنجاء بالماء تطهر يده من طهارة الوضوء وفي الوضوء الثاني يغسل  
رجله ولعافيه وداخل حقه فلم يوجد مطهر فذكر ان الاستنجاء من حقه فلما  
حسب الماء من القيم على يده لا في الماء الذي يسيل من القيم النول قبل ان يقع  
على يده بعد ما يخرج من القيم فهو طاهر لانه ما جاز صفة ذكره وفيه نظر لان  
هذا يقتضي انه اذا استنجى لا يصبغ بالماء وهذا ليس بشيء وفي شرح المقدس  
والادب ان لا يقعد الانسان عند قضاء الحاجة مستقبلا للقبلة ولا مستديرا  
لها بل يقعد ممتحا عنها تعظيما لامر القبلة وان ستر العورة عند الاستنجاء  
لئلا يقع نظر الناس على عورته وان اصابه الكرش العورة يستنجى بالخر دون  
الماء ولا يقعد مستقبلا للقبلة ولا القبر ولا مستديرا لهما للتعظيم ولا فرق  
بين الصحراء والبيان في الكل على الاصح ومن ادب الخلاء البداءة رجل البرك  
والخروج رجل اليمن وفي الهداية ولا يستنجى بعظم ولا بروت لان النبي عم  
نهي عن ذلك في الكفاية وان ارتكب التمر في استنجى اجزاه وقال الشافعي لا يجوز  
لنسان المعتد الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغية واما ودود النمل  
عن ذكر فقد بين عدم وجهه وهو يتعلق حق الغيبة فقال عدم العظم  
زاد اخوانه من الجن والروث علفه وانهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء  
فان قيل الروث في غير خلا ترول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء حتى قيل  
في جواب النجاسة نزول اذا غسل بالماء حتى خلفها نجاسة وهي نجاسة الماء  
النجس في مسئلتنا فحققت اذالة النجاسة وفي النظم يستنجى بثلثة امدان  
فان لم يجد فثلثة الحمار فان لم يجد فثلثة كوف من التراب ولا يستنجى بماء  
من الخرقم والقطن نحوها لانه روي في الحديث انه يورث الفقر ولا يستنجى  
بطعام لانه افشاء واسراف وفي شرح المقدمة ويجوز الاستنجاء بالخرقة  
والخر والتراب واللين وحاشية كثر مثل الصوف وقطعة الجلد والرجل



والجانب الرماد وهو ما وبه اخذ الزاهد لان بهذه الاشياء يحصل المقصود وهو  
 ولم يرد في النهي ويكره الاستنجاء بالخرق والآخر والغسل علف الدابة وذكره في  
 والخشب وادق الاشجار ويكره ايضا بالنبع والحنى والزجاج والشعر والعقب  
 والحديد والنحاس والفضة والذهب والبرص والوساس في الوضوء والمصيب  
 الثوب من ماء الاستنجاء فخلطه ومن التراب في استعماله خلاف وان بعد  
 من المياه الثلثة الى باطن الحنفى او الكتف يظهر الظاهر بمادة المقتد لا باطنه  
 وفي النهاية يكره للمدأة ان تمسك ولدًا نحو القبل ليولد ان استقبال المستنجي  
 لازالة الحدث صغير مكره ولو غفل عن الاستقبال والاستدبار ففقد حاجته  
 فلا يكره **باب التيمم** وهو في التيمم العقد مطلقا وفي التيمم قصيد العقد  
 الظاهر بصفة مخصوصة لا قامة القربة وسبب جوبه ما هو بسبب وجوب الوضوء  
 وشرط جواز العجز عن استعمال الماء لانه خلف الوضوء فلا يشترع مع وفي التيمم  
 ومن لم يجد الماء فهو ما فر او مقيم خارجه المصير بين المصير نحو الميل او  
 اكثر التيمم والميل ثلث الفرج وذلك اربعة الا في خطوة كل خطوة ذراع بذراع  
 العامة وذلك اربع وعشرون اصبعًا بعدد حروف الاله الا الله محمد رسول الله  
 والفرج اثنى عشر الف خطوة وستة وثلاثون الف قدم فالميل اربعة آلاف  
 خطوة وقيل الفرج ثمان وعشرون غلوة والغلوة قدر ثمانية ذراع الى  
 اربع مائة ذراع بذراع الكراسي وقيل الغلوة مقدار رمية سهم وذراع الكراسي  
 في الاصل سبع قبضات لكن باصبع قائم لكن باصبع قائم كذا في شرط الهداية  
 ذكر في الكفاية والميل هو المختار في المقدار ربعه اختلف المشايخ في المسافة المبيحة  
 للتيمم خارجه المصير قبل اذا كان خارجه المصير نحو الميل جازم التيمم هو المختار عند  
 انه يجوز التيمم اذا كان الماء على قدر الميلى وعن الكوفي اذا كان في موضع يسبح  
 صوت اهل الماء فهو قريب ان كان لا يسبح فهو بعيد وبه اخذ المشايخ وقال الحنفين  
 زياد اذا كان الماء امامه بغير الميلان وان كان يمتد اوسرة او خلفا فيل واحد  
 لان ميلا للذات في ميلا للذراع فكان ميلين وعن ابي نعيم ان الماء اذا كان  
 بحيث لو ذهب اليه وتوضأ نزلت لقاخلة وتبع عن يمينه فهو بعيد ويجوز  
 التيمم وهذا اثنى عشر ذراعًا في سجاج الميل ثلثة آلاف وفي مائة ذراع  
 وفي الواحات المسافرا اذا كان امامه ماء بينه وبين الماء اقل من ميل وهو جاف

في التيمم

خاف فورا الوقت لا يتيم لان المقيم اذا كان بينه وبين الماء ميلا او اكثر  
 حينئذ يتيم وان كان اقل لا يتيم وان فات الوقت فكذا الماء فلا تيمم  
 سواء في قليل التيمم او في التيمم وفي حكم الصلوة على الدابة وفي الكفاية يجوز  
 التيمم لمن هو خارجه المصير وان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول  
 بانه لا يجوز التيمم الا بالمسافر وقاصي الحنفى ان من خرج من المصير والتواجد  
 للاصطفا لا للاعتناء او لطلب الدابة فحضره الصلوة فان كان الماء قريبا  
 منه لا يجوز له التيمم وان صار في الوقت واقتلعه في هذا القرب قال الفقيه  
 ابو جعفر ابي صاحبنا عليه السلام يجوز للمساfran يتيم اذا كان بينه وبين الماء  
 ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان خاف فوت  
 الوقت ولا يجوز للمقيم ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميلا ولا رواية  
 في الزيادة عن ابي داود عن ابي جعفر انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين  
 وعن الكوفي ان كان في موضع يسبح صوت اهل الماء فهو قريب ان كان  
 لا يسبح فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ فاذا كان هذا في المقيم فما ظنك  
 في المسافر قليل التيمم وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارجه المصير  
 اما الفرق بين القليل والكثير في ثلثة خواص في قصر الصلوة والافطار  
 والسجدة على الحنفين **فصل** والتيمم ضربان ضرب للوضوء وضربة للذراعين  
 الى المرفقين والاستيعان شرط في كل تحليل اصابع ذكر محمد في الاصل  
 وهذا ظاهرا لرواية اعتبارا بالوضوء وروى الحنفى في التيمم عن ابي داود  
 انه اذا تيمم الاكثر جاز ما فيه من الوضوء والاولى صحح وفي الكفاية قدر  
 الدرهم ومادونه عفو وان زاد لم يجز وسج العذار شرط على ما لم ي  
 عن اصحابنا والناسي عنه خافلون وفي قاصي الحنفى انما صولة التيمم ما ذكر  
 في الاصل قال يهني يديه على الصنديد وفي بعض الروايات يقرب يديه  
 على الصنديد فاللفظ الاول ان يكون الوضوء على وجه اللين والثاني  
 ان يكون الوضوء على وجه الشدة وهذا اولي ليدخل التراب في اشياء  
 الاصابع ثم قال ابي يعيل بيديها ويدبر وهو غير لازم ان شاء فعل  
 وان شاء لم يفعل ثم يتغصهما ثم يهني يطن كفي اليسرى على ظهر كفي اليمين  
 ويمد من راس الاصابع الى المرفق ويمسح المرفق ثم يديرها الى باطن

حل  
 رشح



ان اردو يد الى الكف ويحرك الكف تكليفه قال بعضهم لا يمسح  
حين ضرب يده على الارض ثم يمسح بطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى  
وفعل ما فعل باليمين فان يتم باصبعه او اصبعين لا يجوز كما قلنا في  
الحق في الروايات وان مسح وجهه وذراعيه بفضة واحدة لا يجوز وفي رواية  
فكيفية التيمم ان يضرب يده على الصعيد الطيب او الطاهر من غير ما يصيبه  
ويقبل لهما ويدبر ثم يرفعهما وينفضهما مرة واحدة في ظاهر الرواية  
وعن ابي بصير ينفضهما مرتين ولا يجزئ ان يلمس عنقوى التيمم بالتراب  
ثم يمسح بهما وجهه ويستوعب جميع وجهه لو بقي شيء منه ولم يمسح لا يجوز  
التيمم كما في الوضوء كذا ذكره الكوفي في تحفته وعلى هذه الرواية يكون  
تحليل الاصابه فرضا وذكره في الفتاوى ان يتم مسح الكتفين وذراعيه  
وتيمم اجزاء رءوسه عن يمينه ويساره وفروعه على هذه الرواية لا يكون  
تحليل الاصابه فرضا ثم يضرب يده ثانيا على ذلك الموضع او على موضع آخر  
اذا كانا ذراعا ويمسح بيده اليسرى على ظاهر رءوسه الايمن وعدا بطن  
ابهام اليسرى على ظاهر رءوسه اليمنى ولا يترك شيئا على كفه يديه ويجعل  
بيده اليسرى مثل ما فعل بيده اليمنى وذكره في حوضه اخراجه يدها من  
اطراف الاصابه ويمسح بيده اليسرى على ظاهر رءوسه الايمن الى  
الاذن ثم يقلب على كفه اليسرى ويمسح بالكف ظاهر ذراعيه الى الرسغ ويمسح  
ظاهر ابهام اليمنى بباطن ابهام اليسرى يفعل بيده اليسرى مثل ذلك وهل  
يمسح الكف القوي ان لا يمسح لما ذكره في بداية الهداية فان لم يستوعبها فافترضة  
افترى ان يستوعبها ثم امسح احدى كفك بالاحرى وهو اولي الاتفاق وهو الكف  
والاصح ان يضرب يده على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثر التراب فيمسح بهما  
وجهه ثم يضرب يده على الارض ثم ينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى على  
يده اليمنى من رءوس الاصابه الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراع  
الايمن الى الرسغ ويمسح بباطن ابهام اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل  
بيده اليسرى كذلك في الايضاح وكيفية ان يفتح بطن كفه اليسرى على ظهر كفه  
اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغر ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بباطن  
بالابهام واليمنى الى رءوس الاصابه ثم يفعل باليد اليسرى كذلك في غير لفظ الضرب

الضرب وان كان الوضوء كافيا لما ان الاذان جاءت به وفي صدر الشريعة  
ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فمسح اليمنى باليمين لتخليها ولو مسح بكل  
الكف والاصابع يجوز لكن الاصح ما ذكره في المخطوطات ومسح يده الخاتم  
وفي المخطوط التيمم فبيان عند عامة العلماء وقيل ثلث مرات ثم التيمم الى  
الارض في قول علماء بني ابي حنيفة وقال الاوزاعي والاعشي في الرغيف وقال  
الزهري في الابط ولا بد من الطهارة والنية ومما ان ينوي في حديث  
ولتيمم الصلوة وقاله في ولا يشترط النية كالوضوء ولنا انه ما يور  
بالتيمم وهو القصد لغو والعقد النية فلا بد منها بخلاف الوضوء فانه  
ما مور به في الاعضاء وقد وجد لان التيمم جعل طهورا لمسه شرعا لغيره  
اداء الصلوة فتشترط ارادة الصلوة ليصوره طهورا بخلاف الوضوء فان  
الماء مظهر طبعيا فطهر ما صادف من ماء وقاصي حان وشروط اثنان  
النية وحجزة عن استعمال الماء اما النية اذا نوى التطهر جاز ولا تشترط نية  
التيمم للجناية او للوضوء وقال بعضهم لا بد من ذكر عن محمد الجنب ان التيمم  
يبدى الوضوء اجزاه عن الجنب وان نوى التيمم مطلقا للصلوة او للتطوع  
او للمكتوبة فلم ان يصل بذلك التيمم اى صلوة كانت وكذا التيمم للصلوة  
الجائزة او لنجاسة التلاوة وهو ما قد جازله اداء الصلوة بذلك التيمم  
ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب عن المصحف او لزيارة القبر او لغير ذلك  
او لاداء اول الاقامة او لدخول المسجد وذكره بان دخل المسجد وهو  
متوضئ ثم احدث او لم يمسح وقيل بذلك التيمم اختلف المشايخ قال عامة  
العلماء لا يجوز وقال ابو بكر البجلي يجوز ولو تيمم للسلام او لرد السلام لا يجوز  
اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا لو تيمم بريد تعليم الغمر  
لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في ظاهر الرواية وفي الشافعية فان كان  
التيمم مقطوع الذراعين يمسح موضع المرفق عندنا خلافا لغيره على هذا  
مقطوع الرقبة من الكعبين الوضوء **باب التيمم** ويجوز التيمم  
بما كان من اجزاء الارض لقوله في فلم يجد ماء فتمموا صعيدا طيبا والصعيد  
ما يصعد على وجه الارض لغو والطيب الطاهر وهو علم على ذلك اولى من علم  
على الميت لان المراد من الاية التطهر فكان ارادة الطاهر الى ان التراب الميت



اذا كان نجس لا يجوز به التيمم فعلم ان الانبات ليس اثره التطهير وعندنا لا يجوز  
التيمم الا بالترايط والرمل وعندنا فحق لا يجوز الا بالترايط بناء على ان المراد  
بالطيط ما لم يمت ثم كل ما لا يبلين ولا ينطبع بالتراب فهو من جنس الارض ويجوز  
التيمم به كالتراب والرمل والحجر والكل والحل والذرينج والمردنج والنورة  
والخزعة وما شابهها وكل ما يبلين وينطبع بالتراب كالخزعة والغصن  
والذهب الرصاص والنحاس والزجاج او يحرق بالتراب فيصير رماذا  
كالحجر والخشب لا يكون من جنس الارض ولا يجوز التيمم به كذا لا يجوز بالبورق  
والجلد المائي لانها من اجزاء جارية كذا بالتراب لانه غيب محرق وكذا باللؤلؤ  
المذقوق لانه متولد من الحيوان كذا في الخيار في ذكره المتين ولا يجوز التيمم  
بما ليس من جنس الارض كالذهب الفضة والحديد والرصاص والخضرة  
وسائر الحيوانات والاطعمة وان كان على هذه الاشياء غير يجوز بالعباد  
عندنا في رواية اخرى عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله  
او عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله  
نذرية ولم يتعلق بيده شي جاز عندهما وان نقص ثوبه او لبثه وتيمم  
بغيره او هبت ريح فارتفع الغبار في الهواء او تسود اذ او هدم  
حائطه او كالضبط فاصاب وجهه وذراعه غير مريده عليه وتيمم  
جاز وان لم يورده لم يجز اتفاقا وقال في الجوز التيمم بالغبار لا عند  
الجوز عن التراب والرمل في شرح الكوفي قال ايمى تيمم بالغبار ثم روي فقال  
الغبار عندى ليس بالصعيد كذا في النبايع ذكره الحط انا تيمم بالرماد  
لا يجوز اما اذا اضلط الرماد بالتراب ن كان الغلبة للتراب يجوز وان  
كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب اذا خالط غير الرماد مما ليس  
من اجزاء الارض تعتبر فيه الغلبة وفي النبايع وان تيمم بالارض لا يجوز  
عندنا في خلافه في ذكر الكوفي انما يجوز التيمم بالارض اذا كان مدقوقا  
وانما هذا على قولهما اما عندنا في يجوز وان لم يكن مدقوقا وعلى هذا  
عمل قول ايمى في غير المدقوق والمشهور من اصحابنا ان التيمم بالارض  
جائز من غير فصل وان تيمم بالجلد ان كان حايث لا يجوز بالاجماع وان  
كان جبليا فكذا عندنا في وقال ابي جهم جاز تيمم ووقاضيان

ندية

ومشور

ووقاضيان ويجوز التيمم بالحجر الذي عليه عباد ولا بان كان مغولا او المسمى مدقوقا  
او غير مدقوق في قول ابي جهم وقال محمد بن كان الحجر مدقوقا او عليه عباد حاربه  
التيمم والا فلا ولو تيمم بالحجر ان كان عليه عباد حاربه وان لم يكن عليه عباد  
فان كان متخذا من التراب الخالص لم يجعل فيه شي من الادوية جاز وان جعل  
شي من الادوية ولم يكن عليه عباد لم يجوز ولو كان الرقل في طين طاهر  
لا تيمم به بل يلزم بعض شيائه وتوكله في جوف ثم تيمم به وقال الكوفي يجوز  
التيمم بالطين وذكره في النبايع الحلو انه لا ينبغي ان تيمم بالطين لانه فيه  
تلطخ انوصه فان فعل جاز ويجوز التيمم بالغصن والغصن والتراب جاز لانهما من  
اجزاء الارض ولا يجوز باللاي لانها خلقت من الماء ولو تيمم بالثوب وباليد  
لا يجوز فان ضرب بيده عليه ولزق به ترابا او غبار فتم بذلك جاز واذا  
افترقت الارض بالنار ان اضلط بالتراب يعتبر فيه الكائين كانت الغلبة  
للتراب جاز به التيمم والا فلا والارض اذا اصابها النجاسة فيستدركها  
اثرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز منها التيمم وفي الميوط ولا يكون  
التيمم من مكان قد كان فيه بول او نجاسة وان دلت اثره وذكر النخعي  
عن اصحابنا انه يجوز لانه حكم بطلانه ذلك المكان في ذلك النجاسة  
بدليل جواز الصلوة عليها **فصل في التيمم بالارض** ووقاضيان ولو قام  
في وجه الزرع او في هدم حائط فاصاب الغبار وجهه وذراعه لا يجزى لانه لم يتوكل  
وكذا لو ذرر الوصل في وجهه ترابا لم يجز فان مسح يديه التيمم والغبار عليه  
جاز في قول ابي جهم واستيعاد العظوين شرط في طاهر الرواية في قولهم في حايث  
الحايثين والعينين ولم يجز كالحائمه ان كان فتيقا والمراة السوار لم يجز  
و يجوز التيمم للحدث وللجمابة وللحيض عند عاقبة العلماء وهل بشرط الحيوان  
طلب الماء قالوا في الغرائز بشرط وفي الغلوات لا بشرط الا يغيب عن ظن  
المسافر انه لو طلب الماء حده واضر نذكر فيمن يفتقر من عليه الطلب مينا ويا  
على قدر غلوة اي تلتما في ذراع الى اربعة مائة ذراع ولا يبلغ مالا كيلا يضره تنف  
او باصباحه ولا يجزى الطلب بدون الاضمار وعلمه الظن وقال فيمن يجزى الطلب  
في الاحوال كلها وعن محمد بن ابي بلقيس في الطلب مالا ولو كان مع المسافر ماء وهو  
خاف على تنفسه العطش جاز له التيمم في الحجر يد ويجوز له ان يتيمم اذا كان مع ماء وخاف

ان



العطش على نفع دأبته ولو رأى حرج رقيق ماءً فإن كان في غلب ظنه أنه يعطش  
لا يجوز له التيمم بل يكال فإن لم يعط بغير عوض فإن باع بمن المثل أو بعين  
يسرو مع مال زاد على ما يحتاج إليه الزاد لا يتيمن وإن باع بمن غلب ظنه أنه لا يتيمن  
وأصله في هذا الغالب قال أبو حنيفة إن كان لا يبيع إلا بضعيف البعير فغلب  
وقال بعضه ما لا يدخل تحت تقويم العقومين فهو غلب وتغير قيم الماء وأقرب  
المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء وقال الحسن البصري يكذب الشراعي حجب  
ماله لأنه لا يخر على هذه التجارة ولا لأخذهم ولو رأى حرج رقيق ماءً فتيمن  
قبل أن يكال وصلح جاز فإن سأل بعد ذلك فأعطاه الماء بعده لا يلزم  
إعادة الصلوة كذا في قاضيهان ذكر في صدر الترمذ كلاً ما طويلاً ما حصل  
أنه إذا وصل بعد المنع ثم أعطاه ينتقض تيممه الآن فلا يعيد ما قرئ فيه ولو  
صلح قبل طمعه جاز خلافاً لهما وفي الميسوط أنه إن لم يطلب منه وصلح لم يكن  
لأن الماء جزئول عادة إلا على قول من ينادي فإنه يقول لا يطلب  
لأن السؤال ذل وصغارة قيم بعض الحرج ولم يشترع التيمم إلا لرفع الحرج  
وكنا نقول ليس سؤال ما يحتاج إليه من الماء لأن الرسول عمه سأل بعض مؤيديه  
من غيرة وفي الزيارات أن الماء إذا رآه رجل ماءً كثيراً وهو في الصلوة  
وغلب ظنه أنه لا يعطيه وشك في طمعه على صلوته لأنه صرح بترفعه فلا يعطيه  
بأنه بخلاف ما إذا كان خارج الصلوة ولم يطلب وتيمم لا يحمل الشروع  
بأنه وإن غلب ظنه أنه يعطيه قطع الصلوة ولم يطلب وتيمم لا يحمل الشروع  
باعتداله الماء غالباً ثم قال وإذا فرغ من صلوته فكأنه أعطاه أو أعطى  
بمن المثل وهو قادر عليه سأنف الصلوة وإذا امتنع صلوته وكذا  
إذا امتنع ثم أعطى لكن ينتقض تيممه الآن إذا عرف هذا فاعلم أنه إذا رأى  
خارج الصلوة وصلح ولم يكال بعد الصلوة لم تجز صلوته على ما ذكره الميسوط  
سواء غلب على ظنه الإعطاء أو لا وشك فيها وإن رأى في الصلوة ولم يكال  
بعداً فكذا وإن رأى خارج الصلوة ولم يكال وصلح ثم سأل فإن أعطى بطلت  
صلوته وإن لم يمت سواء ظن الإعطاء أو لا وشك فيها وإن رأى في الصلوة  
فكما ذكر في الزيارات لكن يبيح مودتان أحدهما أنه قطع الصلوة فيما  
إذا ظن المنع وشك في كماله فإن أعطى بطل تيممه وإن لم يوافق والآخر

وإذا كان في غلب ظنه أنه يعطش

في

والأخرى أنه أم الصلوة فيما إذا ظن أنه يعطش ثم سأل فإن أعطى بطلت صلوته  
لأنه ظنه أنه قادر وإن لم يمت لأنه ظنه أنه قادر وإن لم يمت لأنه ظنه أنه قادر  
جنب تيمم للظن وصلح ثم أحدث في عصره ومعه ماء يكفي للوضوء فتوضأ به  
لأن الجناية زالت بالتيمم وإذا أحدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به  
فإن توضأ للعصر وصلح ثم سأل عما لا يعلم به ولم يغسل فيه صفحت  
المغوب وقد أحدث ولم يحدث ومعه ماء يكفي للوضوء في قاضيهان لا يتوضأ به  
لأنه كما مر بما يكفي للاغتسال عباداً جنباً فهذا اجنب مع ماء لا يكفي للاغتسال  
فتيمم وإذا تيمم وشك في تيممه أنه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يتيقن  
بالحدث كما لو توضأ ثم شك في الحدث إذا تيمم سجدة في المصروع ليس مع ماء  
لا يجوز له التيمم لأنه لا يخاف فوتها فتوضأ بعد ذلك ثم يجرد رجل يركع التيمم  
إلى الرخ أو الكوتر ركعة واحدة وفعل كذلك زماناً ثم رأى الورد ثلثاً والتيمم  
إلى المرفق لا يعيد ما صلح وإن فعل ذلك من غير أن يكال أحد ثم سأل وأجره بثلاث  
يعيد لأن الوجه الأول كان مجزئاً وفي الثاني لا إذا تيمم رجل من موضع ثم  
تيمم منه آخر يجوز ما فرأى حدث ومعه نحو كعبه فوجد ماءً يكفي للوضوء  
أو كعباً ولا يكفيهما فإنه يغسل به التوب بغير التيمم وإن توضأ بالماء  
وصلح في التوب التخي جاز ويكون مسألاً فعل إذا تيمم بصلوة الجنازة وصلح  
جاز له أن يصلح بذلك التيمم على جنازة أخرى قبل أن يعذر على الوضوء رجل  
إلى ماء من مياه الحي فطلب الماء ولم يجد وصلح بالتيمم فهو على وجهين إن رأى  
قوماً من أهله فلم يكالهم وصلح بالتيمم ثم سألهم فأخبروه بالماء لم تجز صلوته  
وإن سألهم فلم يخبروه ولم يرضوا من أهل الحي جازت صلوته كما فراداً وجد  
ماء قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا أن يخاف على نفسه  
العطش أو على دأبته ولو كان تيمماً فوجد ماءً قدر ما يكفي كل عضو مرة  
فغسل بعض أعضائه ثلثاً ثلثاً فلم يبق الماء فإنه يعيد بالتيمم إذا أحدث الإمام  
في صلوة الجنازة قال العقيم أبو بكر إن تخلف منوضأ ثم تيمم وصلح خلفه  
أجزأه في قولهم ولو تيمم هذا الذي أحدث وأتم الناس وأتم جازت صلوة  
الكل في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد وزفر صلوة المتوضئين واحدة  
وصلوة التيممين جازرة وهذه المسئلة دليل على أن في صلوة الجنازة يجوز البناء

قاضيهان

فيما

فيما



والاستحلاف ويصح اقتداء المتوضي بالمتيم كما غيره من الصلوة اذا اراد  
 ان يتم فصب صبرة واحدة ثم احدث فصب بذلك التراب وجهه ثم صب  
 صبرة اخرى لليدين الى المرفقين جاز المصلي بالتيتم اذا قال له نصلي في هذا  
 الماء فانه يصب على صلوته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستحلاف  
 فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلوة سأل ان اعطاه اعاد الصلوة والا فلا  
 اذا تيمم الرجل ثم اصاب بعض جسده نجاسة كثر من قدر الدرهم فانه يمسحها  
 بخرق او تراب ويصلي لان النجاسة لا تفسد الصلاة وان صلى ولم يمسح جاز وهذا  
 والاستحلاف بالجرس سواء والمسافر اذا لم يجد الماء فان وجد الثلج ان كان ذلك  
 في زمان البود ومكانه يجوز له التيمم لان التوقف بالثلج لا يجوز الا في زمان  
 يسيل الماء على اعضائه ويتقاطر منها وذلك لا يتصور في زمان الشتاء  
 وفي الاضيقار من لم يقدر على استعمال الماء لبعده ميلا او لم يمسح سوا خاف  
 ان يدا المرفق او طول او خاف من برد الماء او من التحرك لاستعماله او خوف  
 عذو او عطش او عدم التيمم بها يتيمم للمذكورات كلها وكذا التيمم  
 اذا خاف المرفق من استعمال الماء البارد لما فيه من الخوف ويؤتى فيه المص  
 وخارجهم وقال لا يجوز التيمم في المص لان الغالب فيه قدرته على الماء قلنا  
 لان ذلك في حق التيمم لا في حق المص لان الكلام عند عدم القدرة فيكون  
 عاجزا فيتم بالنحو وفي الواضحات رجل في البادية وليس معه ماء  
 الا فتم من ماء زمزم في رجل وقد رخص راسي الفقهاء لا يجوز له التيمم  
 اذا كان لا يخاف على نفسه العطش لانه واحد الماء وكثيرا ما يستلزم الحاجة  
 من الحاجة واتم بخرمه والحيلة في ذلك ان يمسحها من غيره ويسلمها اليه ثم يتوضأ  
 وفي الوجهين مع ماء زمزم يتوضأ به وان اراد الحيلة فليطعم ماء ورد  
 غالبه يكون مقيدا وما قيل به من ان خرم يتوضأ بغيره لانه الرضوخ  
 في الهبة فاشتم القدرة على الشراء ولم يتم عند وجود الماء لا خلاف على علم  
 الجواز وفي الواضحات الماء الموضوع في القلوات في الحبس فذلك لا يبيح  
 جواز التيمم للمساقر لانه لم يوضع للوضوء وانما وضع للتراب فكان الوجه  
 دلالة الاباحة في بوعه فلا يستعمل في غيره الا اذا كان المالك قد استدل عند  
 على انه وضع للتراب الوضوء جميعا ويجوز شرب ماء القلوات للغير والتيمم

بعبير  
 في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم

والفقير جميعا لانها يتوبان في الحاجة اليه وكذا الثمار اذا جعلت للمارة  
 فيستوى ذلك الفقير والغني جميعا وهذا بخلاف الصدقة وحمل هذا السيد  
 والمقبور وسير الجنازة انهم افاضوا بها والرباط وتؤخذ في المرفق اذا  
 اقعده المرفق بحيث لا يستطيع الحركة ان كان له خادم او عنده من الماء مقدار  
 ما يتأخر به فيه او محضته من المسلمين من لو استعان اعانه وهو حال الوضوء  
 لا يدخله الضر ولا يجوز له التيمم لانه قادر على التوضي من سقط فاصاب رجله  
 وضع لا يقدر على القيام ولا على غسل رجله يتوضأ ويمسح على ذلك العقب  
 ولا يتيمم وان عجز عن غسل اكثر الاعضاء فحسب جوزه التيمم وكذا الجنابة  
 لان لا تدر علم الكل وان كان سوا يغسل مع قال محمد ان كان على اليدين  
 قروح وفي الوجه مثل ذلك ولا يقدر على الغسل تيمم وان كان بيده خاقنة  
 غسل تيمم من على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوفه على نفسه من  
 العدو والتبع لا ينتقض تيمم لانه غير قادر على غسل يديه من التيمم اذا وجدوا  
 من الماء مقدار ما يتوضأ به احد منهم انتقض تيممهم لان كل واحد منهم صار  
 قادرا على غسل هذا الماء يتوضأ به اياكم شاء انتقض تيممهم جميعا لهذا  
 المعنى ولو قال هذا الماء لكم جميعا لا ينتقض تيممهم لانه على قول في لم يفرق  
 هذه الهبة وعلى قولها وان شئت فقد اصاب لكل واحد منهم ما لا يفي  
 لوضوئه فلو اذنوا لواحد منهم بالوضوء فوجد انه لا يكون اذنه لان الهبة  
 فاسدة وعندهما فتح اذنه فاشقق تيممهم يوم تيممون فقلوا في الصلوة  
 فجاء رجل فقال من يريد منكم هذا الماء انتقض تيممهم لان كل واحد قد  
 على الماء يوم تيممون منكم تيمم من وضوءهم ومن تيمم من جنابة  
 امامهم متوضي فجاء رجل فقال هذا الكون من شاء فشدت صلوة  
 التيمم من وضوءهم ولم تعد صلوة التيمم من جنابة لانهم لم يجدوا في  
 الماء مقدارا يكتفيون به ولو كان امامهم تيمم من وضوءهم خدت صلوة  
 الكل لانه لما قدت صلوة الامام قدت صلوة الكل وان كان الامام تيمم  
 من جنابة فصلوة الامام وصلوة من ضلوا من التيمم من الجنابة باقية  
 وصلوة التيمم من وضوءهم فاسدة هذا اذا كان الماء لا يفي للاغتسال  
 فان كان الامام متوضئا فصلوته وصلوة المتوضئين تامة وصلوة التيمم

في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم



في الجنابة والحدث فائدة وان كان الامام يتيمًا من أي شيء كان حدث  
صلواتهم جميعًا من الميتم على الماء وهو ياتم أو غير ياتم ولا يعلم لا يستحق  
يتيم رأي الميتم في صلواته سواء فشكل أنه ماء فلما قدر في بيتين أنه جاء أحاد  
الصلوة وكذا إذا اشك في الحدث ثم تبين أنه حدث بعيد لأنه تحقق ما توهم  
وكذا إذا اشك في الظاهر أنه هل يصل في الميتم في طهره الأيسر إذا كان في اليد  
العدوية يتيم ويوحى الماء لأنه محذور عن الأصل في الوضوء والصلوة جميعًا  
فبصيرة الخلف فيها فإذا حذر في غير علمه إلا عادة لأنه لم يظهر طهارة في حق  
منع وجوده إلا عادة كما يحبس في السجن إذا وجد التران الظاهر المكان  
الظاهر ولا يجد الماء يتيم ويصل فإذا حذر بعيد كذا هنا وفي الميتم بد المحذور  
في المصدا إذا لم يقدر على الماء يتيم ويصل ويعيد وروى عن أبيه أنه  
لا يتيم ولا يصلي وعن أبيه أنه يصلي باليتيم ولا يعيد ولو غلب مكان  
بحر لم يجز الماء ولا ترابًا ظاهرًا فإنه لا يصل في قوله في وم وقال ليس  
والشافعي يصل بالأياء ثم يعيد ويتيم لصلوة الجنابة إذا خاف الفوت وروى  
عن أبيه في الوضوء أنه لا يتيم ويتيم لصلوة العبد إذا خاف الفوت ولا يتيم  
لصلوة الجمة وإن خاف فوتها وكذا إذا خاف فوت الوقت أن توفى  
لا يجوز التيم ولا يتيم لحجة التلاوة ويؤخر كما في الصلوة إلى آخر الوقت  
إذا كان على طهر من وضوء الماء وهذا مستحب وليس واجب وروى في  
واليس أنه واجب ويجوز التيم قبل الوقت وقال في لا يجوز ويحذر  
لما قرآن يطأ أهله إذا لم يكن مع ماء وإن علم أنه لا يجد الماء وقال  
مالك يكره ذكره في الميسر ذكره في النبايع وإن تيم لصلوة الجنابة مخاف  
الفوت وصلته في حفرة أخرى قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يعيد ليتيم وقال محمد  
يتيم ثانياً وفي الواضحات أن كان بينهما مقدار ما لا يملكه أن يتوضأ  
لا يعيد ليتيم وفي الميسر والجنب الخلف والحدث في التيم سواء وهو قول  
علي وابن عباس رضي الله عنهما وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
لا يجوز التيم للنجاسة والجنب أن اغتسل بالماء ثم وجع من الماء مقدار ما يتوضأ به  
يتيم عندنا ولم يستعمل الماء وقال الشافعي يتوضأ بذلك الماء ثم يتيم وإن تيم  
للجنابة ثم أحدث ومعه من الماء ما يتوضأ به يتوضأ به وإذا يتيم المأقر

وإذا كان في الميتم في طهره الأيسر إذا كان في اليد العدوية يتيم ويوحى الماء لأنه محذور عن الأصل في الوضوء والصلوة جميعًا

الماء فوالله من قريب طولا يعلم به أجزاءه وفي شرح المجمع للمصنف قال في  
فيما روى عنه إذا رأى الحدث يتيمًا يتوضأ به ولا يتيم ويتيم الميتم طولا  
الذي فيه تحيرات محذوفة حتى يأخذ الماء حلا وشها ولا يشك ولا يصير مكرًا  
فإنه إذا صار مكرًا لا يجوز التوضؤ منه ولا يحل ولا يكون مطلوبًا فإن  
الوضوء بالمطبوخ لا يجوز مطلقًا ولو كان أو مشدًا وروى عن أبيه أنه  
يتيم ولا يتوضأ به وهو قول أبيه والشافعي وهو الأصح وعليه الفتوى في  
الميسر حثيم أفخج الصلوة ثم وجد سور الحمار مضمرة على صلواته فإذا فرغ  
توضأ به وأعاد الصلوة لأن سور الحمار مكوك في طهارة وشروطه في  
الصلوة قد صح فلا يستحق بالشك ويعيد احتياطًا لا احتمالًا أن يكون السور  
طاهرًا ولو وجد يتيمًا في طهره فلا الصلوة فكذا عند محمد يتيم صلواته ثم يعيد  
لأنه كسور الحمار وعند أبيه يتيم صلواته ولا يعيد لأن البند عذره ليس بظهور  
وعند أبيه في يطهر صلواته لأن يتيمًا في طهره بمنزلة الماء في حالة عدم الماء  
فيتوضأ به ويستقبل قبل غسل فبقى على بدنه لمعة لم يصبها الماء فإنه يتيم  
ويصل فإن كان حدث قبل غسل الموضع فالمسألة على ما وصفت أن كان الماء  
الذي جده يكفي للمعة والوضوء عليها جميعًا وإن كان لا يكفي لواحد منهما  
يتيم للحدث ويتيم للجنابة باق ولكنه يستعمل ذلك الماء في المعة لتقليل  
الجنابة وإن كان يكفي للمعة دون الوضوء غسل المعة ثم يتيم للحدث  
وإن كان يكفي للوضوء دون المعة يتوضأ به ويتيم للجنابة باق وإن كان  
لا يكفي لكل واحد منهما على الأنواع غسل المعة لتزول به الجنابة فإن  
علمها أغلظ من الحدث حتى تنبع الجنب من الزاوية دون الحدث ثم يتيم للحدث  
وفي الواقعات ثلثة نفر من الغراهم جنب والآخر حايض طهرت والآخر  
ميت ومعه من الماء مقدار ما يكفي لغسل واحد منهم إن كان لا يدرهم فلو حق  
وإن كان صغارهم جميعًا فلا ينبغي لواحد منهما أن يغسل بذلك الماء لأن  
الميت قيم نفسًا وينبغي لهما أن يصر فأنصبهما إلى الميت ويتيم وإن  
كان الماء حياضًا فجنبًا حق به لأن غسله فيضه فيكون أمانًا للمرأة  
ويتيم الميت لأن غسله سنة أو ثبت بالنسبة وفيه قاضيتان وإن كان الماء  
لهم جميعًا لا يصر في أحدهم ويبايع اليتيم لكل ولو وهب لهم رجل ماء قدر

وإذا كان في الميتم في طهره الأيسر إذا كان في اليد العدوية يتيم ويوحى الماء لأنه محذور عن الأصل في الوضوء والصلوة جميعًا



ماء يكثر لا حد لهم الرجل والى لان المتبلي من هذا القبول والمراة لا تصلح  
 لاجامه الرجل ولو كان الماء بين الابن والابن فالابن والى لان له حق تمك  
 من مال الابن وفي الواقعات جنته لم ووجده من الماء ما يكثر  
 لاحد الاخرين يغسل الجنته ويتم الميت لان الغسل من الجنته ثبت فرضيته  
 بالنقل غسل الميت ثبت بالنسبة فكان دونه ومنه وضع الماء في رجل او وضعت  
 غيره بغيره فليس وكان مما ينسب عادة فيتم ويصل ثم تذكر الوقت وبعد  
 لم بعد وقال ابي سعيد ولو كان مع ماء فظن انه في فيتم ويصل ثم ظهر  
 انه لم يغسل بعيدا بالاتفاق ولو لم يعلم وضع غيره الماء فيتم ويصل لا بعد  
 بالاتفاق وقيل الخلاف في الوضوء في الاضلاق الذي ذكرناه في الوضوء  
 بنفق فبدنا بقولنا وكان مما ينسب عادة لانه لو لم يكن كذلك كما اذا كان  
 معلقا وعنه او على طوره او معلقا في موضع يصل وهو يوقر لم وفي  
 مقدم الرجل وهو ركب فيتم ويصل بعيدا اتفاقا لان نيته لم يغسل كذا في الكفاية  
 وان كان الماء في مقدم الرجل وهو ساق وفي موضع وهو قائم جازت  
 صلواته كذا في السابعة اعلم ان لكل على ثلثة اوجه الاول ان يضع الماء بنفق  
 او يضع غيره باخره وظن وانما ان يضع بنفق يضع فيه باخره ونسب  
 والثالث ان يضع غيره وهو لا يعلم في الاول لا يجوز له التيمم بالاتفاق بعيد  
 الصلوة والثاني اختلاف في الثالث يجوز بالاجماع وعن محمد في غير رواية  
 الاصول ان الغسل الثلث على الاضلاق كذا في سورة الهداية ويصل بالتيمم  
 ما شاء من فرضي ونفل لانه خلق عن الماء والخلق لا يخلق الاصل فيما افاده  
 من الحكم المختص به وقال الشافعي لا يجوز التيمم واحدا لا اداء فرضي واحدا مع ما  
 من التوافق على وجه التبعية للوضوء فلو قيل الظاهر التيمم ويصل به العصر وغيره  
 جاز عندنا خلافا له وفي الخلاصة في مذهبي الشافعي اذا تيمم للنفل لم يجز ان  
 يؤدي به الفرض وان تيمم للفرض جاز لم ان يؤدي به النفل وينقض التيمم  
 نواقض الوضوء لانه خلق عنه وينقض ايضا القدرة على الماء والاعمال فالتيمم  
 اذا راي الماء في انشاء الصلوة بطلت صلواته مطلقا سواء كان مائرا او  
 او حافرا او سوا كان ادا وكذا في هذا او نفلا وانا احدى متوفاة التيمم فرائ  
 ماء في صلواته تبطل صلوة المتوفاة اي المتقدي عندنا خلافا لفرق ولو كان عند

في الصلاة  
 في الوضوء  
 في النفل

المتقدي يتمم تعد صلواته اتفاقا واما صلوة الامام فغير فائدة في  
 اتفاق لان لم يوافق له ان وضوء المتوفاة لا ينقض برؤية الماء فلا تنقض  
 صلواته ولنا ان المتوفاة اذا راي الماء يزعم ان شرط صحة صلوة الامام معروف  
 فكان حكمنا بفساد صلوة الامام فكما بانها صلواته على صلوة هي في طه  
 فائدة فعدت كما اذا زعم المخبر ان امامه مخالفا في الوجه وفي الوجه  
 خروج لا مرد ولم يعلم كم بينه وبين الماء ان علم بغوات الوقت لو ذهب الى الماء  
 تيمم فله على يده عند ربي فيتم ويصل ثم علم فالا حثي عادتها  
 وفي فاضحان ما فرس في الماء في دخل او في دخل ماء ولم يعلم به فيتم  
 وصل جازت صلواته في قول في وم وكذلك لو كان على شرطه او في  
 بيرو لم يعلم به ذكر الكوفي انه على هذا الخلاف وفي الوجه وليس عليه  
 طلب الدلو من الرقيق وان وعدا لا يعطى حتى الانتظار لان خاف الوقت  
 وقال لا ينظر وان خاف الوقت في فاضحان ولو كان مع رفيق ولو لم يملك  
 لرفيق فقال انتظر حتى ياتي الماء ثم ادفع اليك قال في لم ان ينظر وكذا  
 لو كان وبنا ومع رفيق نوب فقال انتظر حتى يصل ثم ادفع اليك حتى  
 لم ان ينظر الى اخر الوقت فان لم ينظر وصل وما ناجاز في قول في  
 ولو دفعه كان مع رفيق ماء يكثر لهما فقال لم انتظر حتى افرغ من الوضوء  
 ثم ادفع له ان ينظر وان خاف في وقت الوقت ولو تيمم ولم ينظر لا يجوز  
 ولا صل عندنا في ان في المملوك لا تثبت القدرة باليد والامانة وفي الماء  
 تثبت القدرة بالامانة والاسيرة دار الحريه اذا منع الكافر عن الوضوء  
 والصلوة يتم ويصل بالامانة ثم بعيدا اذا خرج وكذا الرجل اذا قال اليه  
 انا نوضاءت فاستك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيده بمنزلة المحبوس  
 في المصرا اذا لم يجد ماء كما حرم والمبا فاذ لم يكن على طبع من الماء يستحب  
 ان ينظر لكن لا يوط في التاخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه ولو احدث  
 في صلوة الجمعة لا يبنى بالتيمم لان الجمعة الى خلق وهو الظاهر بخلاف العيد  
 ولا يبنى السلطان لصلوة العيد ولا الوضوء لصلوة الجنادة وفي الماي  
 الصغرى لم يتم ثم اريد عن الاسلام والعباد بالله ثم اسم فلو علم التيمم  
 وقال في بطل نصر في تيمم يريد به السلام ثم لم يكن شيئا وم هو قول محمد

عندنا



وقال في سبيلهم نذر في توفيا لا يريد به السلام ثم لم يفتقر عند ذلك  
 عن النبي خلافا لما في ما من عليه يقوم في صلاة كوف صلاة العيد فحدث  
 طوا واحدا من رجل خلفه يتيم وبني وقال في سبيلهم الامام في صلاة  
 العيد للبناء لانه امن من الغوث ولا في يقول لا بل هو قائم لانه يوم اذ حام  
 والماء بعيد ولا ينتظره القوم في هذه الحالة اقا قبل الترويع في الصلوة  
 لا يجوز التيم للاحام لان القوم ينتظرونه اعلم انه يشترط عند ابي سلمة في  
 في حق جواز الصلوة ان ينوي قربة مفصلة سواء لا يقبل بدون الطهارة  
 كالصلوة او تيمم كالاسلام وعندنا في وم لا بد ان ينوي قربة مفصلة  
 لا تيمم الا بالطهارة وفي الجواز المراد بالقربة المفصلة ان لا يكون في حق  
 شي اذ يطرق التبع كسجدة التلاوة وهذا بخلاف التيمم لدخول المسجد  
 او في الحنفى او قراءة القرآن او زيادة القبة والاذان والاقامة  
 لا يجوز الصلوة بدك التيمم في قول عامة العلماء خلافا لابي بكر البجلي في حقها  
 بدون الطهارة فان قيل ذكر في اصول الفقهاء ان سجدة التلاوة ليست  
 بقربة مفصلة وهذا تناقض قلنا اما يكون تناقضا ان لو كان التيمم  
 والاثبات بحرم واحدة واما عند اختلاف الجاهلين فلا والمراد بما ذكرنا  
 انها قربة مفصلة انما شرعت ابتداء توفيا الى الله عز وجل من غير ان يكون  
 تبعا لامر اخر بخلاف دخول المسجد وتيمم في حق والمراد بما ذكرنا اصول الفقهاء  
 ان هيئة السجدة ليست بمقصودة لذاتها عند التلاوة بل لا سيما ما على التوفيق  
 المتحقق لو اقمته اهل الطاعة ومخالفة اهل الطاعة الطغيان فلذلك قلنا  
 لا تخفى قامة الواجب بهذه الهيئة بل يفي لركوعها بها فان قيل  
 التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة فلذلك لو نذر بالوضوء لا يلزم  
 قلنا ان الطهارة شرعت للصلوة وشطرت لا باصرتها فكانت نيتها بنية اياها  
 ما في سبيلهم في حق التيمم على الخفين ولو اخرجنا في عموم الجوز  
 كذا في الايضاح ذكر في الهداية التيمم على الخفين حائرا بالنسبة الى الخيم عن  
 النبي عم وفي الكفاية ان ثابت بالنسبة انما قال جاز لان العمل ففضل لانه  
 ان بعد عن مظنة الخلاف وقال في لولا ان لا يختلف فيه لما سجد كذا في الا  
 الافتيان ذكر في الجسوط فقد اشتهر الاثر في التيمم عن رسول الله صلى الله

التغافل

قولا وفلا من ذلك حديث عذرة بن شعير رضي قال توفيا رسول الله صلى  
 وسفر وكنت اقبل اليه عليه وعلى قبة شامة ضيقة الكمين فافزع  
 يده من تحت وسري على فقيم فقلت يا رسول الله نيت غسل القدرتين فقال  
 لا بل انت نيت بهذا الموضع وروى عن علي كرم الله وجهه ان النبي عم  
 قال يخرج المسافر ثلثة ايام بلبائها والمقيم يوما وليلة قال في في رضى الله عنه  
 ما قلت بالمخرج في حالي فيم مثل ضوء النهار وقال الحنفى البصرى رحمه الله قد نذر  
 سبعين رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليهم راوه عم يخرج على الخفين وقال في وروى  
 في نكر المخرج على الخفين بخلاف الكفر فانه ورد من الاضمار فيه ما يشبه التواتر وقال  
 في في قوله يجوز نزع العوان بمنه وفي قاضيان المخرج على الخفين جاز عند  
 عامة العلماء والناظر فيه مشروعة قربة من التواتر وروى عن ابن مالك  
 سيل عن النبي والجماعة قال النبي ان نجت الخفين ولا تطعن في الخفين وتخرج على  
 الخفين وعنا في انه قال من النبي ان تفضل الخفين ونجت الخفين وتخرج على  
 على الخفين وكل من نكر من القمات رضى فقد رضى قبل موته **والحنف**  
 الذي يجوز عليه المخرج هو ما يكون صياح القطع المساق والمشي المشايخ عادة  
 ويستدلون به وما تحتها وفي صدر التربعة الخف ما يستدل به يكون الطاهر من  
 اقل من ثلث الاصابه الرجل ما لو ظهر قدر ثلث اصابه فلا يجوز لان هذا بمنزلة  
 الخف الكلية لا بأس بان يكون الخف واحدا بحيث يربط به من على الخف وفي الو  
 اذا لم يكن ولا يربط من كعبه الا اصابه او اصابه جاز المخرج عليه لانه بمنزلة  
 الخف الذي لا يربط به المالك المخرج وقت في حق المقيم بيوم وليلة وفي  
 حق المسافر ثلثة ايام ولبائها لما روي عن مالك رحمه الله المخرج عند حقد برما  
 في حق المسافر قبل يجوز مسحه كثر من ثلثة ايام ثم ابتداء مدة المخرج من وقت الحدث  
 لان سبب وجوب الطهارة بالحدث والختار القدم يمنع سرائه الحدث في القدم  
 وذكر عند الحدث لا قبله فقبل الحدث لا اصابه اليه صلى الله عن توفيا عند  
 طلوع الفجر وليس الخف ثم احدث عند طلوع الشمس ثم توفيا عند الزوال وسجد على  
 الخف فانه يعتبر امدته من وقت طلوع الشمس في طلعت الشمس من اليوم الثاني  
 في حق المقيم وفي حق المسافر من اليوم الرابع من المدة فينزع خفيه ويغسل  
 قديم وفي الكفاية وهو حديث عامة العلماء وعند البعض من وقت اللبس

رسول

عنهم



وعند البعض من وقت الحج من الطهور لا يجوز الحج على خف لم يمسح عليه وقت البس  
لأنه عدم فعل هكذا وإنما يجوز الحج إذا لم يمسح على طهارة كاملة وقت الحدث  
عندنا حتى لو لبسها المنيخ أو المتوضي بنبيذ التمر أو صابغ العذري مع العذري  
على الإطلاق وعند البعض عندنا في حق أن من توضأ وغسل إحدى يديه  
ولبس الخف ثم غل الرجل الأخرى لم يمسح الخف ثم أحدث حائل الحج عندنا خلافاً  
قائمة قال إن لم يندع الخف الأول لم يجز له الحج وإن نزع ثم لبس حائل الحج  
لأن الشرط أن يكون لم يمسح بعد كمال الطهارة ولكننا نقول هذا اشتغال بالمال  
يقيد بأن يندع ثم يلبس من غير أن يلدن فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوز  
التمسك كذا في الميسر ذكر في الاختيار وفرغ من الحج مقدار ثلثة أصابع من  
أصابع اليد وكراه محمد وهو الأصح لأنها آتية الحج وقال الكرخ من أصابع الرجل  
ولو أصابع خضعة الحج ما قدر ثلثة أصابع حان وكذا الوجه في خيش مثل المظ  
ولو كان مبتلاً بالطل قبل يجوز لأنه ماء وقيل لا يجوز لأنه نفس دابة تكون  
في البحر تنفخ بالقدرة بتل من الأشياء يجذب الهواء إلى الأذن والظلمة  
ماء والسنن أن يبدأ من أصابع الرجل إلى الأذن ولو بدأ من الأذن إلى الأصابع  
جاز لوصول المقصود إلا أنه خلاف السنن والحج على ظاهر الكف من لوسها  
بأظفارها أو عقدها أو ساقها لا يجوز في الحظ أو جانبها لم يجز لقول علي  
رضي الله عنه لو كان الدين بالرائي لكان باطن الخف أو في بالمرح لكن رأيت قول  
الله صلح الحج ظاهرهما فطوطاً بالأصابع وقال الشافعي الحج على ظاهر الخف  
فرغ من وجه باطنه سنة قالوا في عنده أن يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويضع  
يده اليسرى على باطنه فيمسح بهما كل رجل ويغترق عند الحج بين أصابعه وهو صدر الشافعي  
هذا صنف الحج على وجه المسنون فلو لم يغترق بين الأصابع كمن حج مقدار الواجب  
جاز وإن لم يصبغ واحدة ثم يلبسها وحج ثانياً وهكذا أجاز أيضاً أن يمسح كل مرة  
غير الحج قبل ذلك وإن مسح بالأصابع والجمعة منفردين جاز أيضاً لأن ما بينهما مقدار  
أصبع آخرى وسئل محمد عن صفة الحج قال أن يضع الأصابع على مقدم فمعه كما  
كفيه ويمد إلى الأذن أو يضع مع الأصابع ويمد بها حلة لكن أن يمسح برؤس الأصابع  
وجازي أصول الأصابع والكف لا يجوز إلا أن يستل من الخف عند الوضوء مقدار الواجب  
وهو مقدار ثلثة أصابع كذا في المحيط وذكر في الزقية أن الحج برؤس الأصابع يجوز

الحج

يجوز أن كان الماء متقاطاً ولو مسح بظهر الكف يجوز لكن السنن بياضها ولا يغترق  
في الحج من آخر كالبنت وغيره وفي شرح القردوري بشرط النية المسح على الكف في بعض  
الروايات بخلاف من الرأى مسح الجباير فانها لا تشترط فيها بالافتاق وهو الميسر  
وحج الخف مرة واحدة وقال الطاهر ثلثا الكف ولنا حديث المصنف رحمه الله والواقيات  
أن مسح خفه ورأسه ببلل البلل ليس بباطل كجزيه إذا كان بطلاً غير مستعمل وللهذا روى  
عن أبيه أن من مسح رأسه بالثلث أجزاء مطلقاً ولم يفصلوا بين بلل قاطر وبين  
بلل غير قاطر والوجه ولا بد من مسح من ثلثة أصابع وأن وضع الثلث ولم يمد  
لا يجوز في الرأى الخف خلافاً لمحمد ولو مسح بأصبعين أو بأصبعين لا يجوز ولو بأصبعين  
بل الأصابع يجوز في الصحيح متقاطاً كان الماء أو لا وفي قاضيه أن ويجوز الحج على الخف  
ببلل الغل سواء كانت البلية قاطرة أو لم تكن ولا يجوز ببلل بعد مسح وتغير الوضوء  
ثم مسح الخف ببلل باقية على الكف بعد الغسل جاز ولو مسح رأسه ثم مسح الخف ببلل باقية  
لا يجوز لأنه مسح الخف ببلل مستعمل بخلاف الأول لما مر في شرح الرأى في الوضوء  
والأص من الحج بكل اليد ترك المصنف والاستسقاء ليس الخف واحد نزع الخف  
والأص من قبل الحدث تضمن لا غير ولو تركها والاستسقاء أيضاً لا يندع وحج  
مسح بنية التعليل لا الطهارة فيحتمل بعد تمام الوضوء أن على وجه السنن لا يمسح  
ولو لا على وجهها وحج وفي شرح القردوري بهذا تبين أن الاستسقاء التي ينعقد  
الوضوء في قاضيه أن ولو قطعت رجله نبق من ظهر القدم مقدار ثلثة أصابع  
فليس عليها الخف جاز لم أن يمسح على الخف إذا كان مسح ينع على جميع الأصابع وإن كان  
الذي بقي من ظهر القدم أقل من ثلثة أصابع لا يجوز عليها الحج وكذا الوجه في ما يله  
الوقت مقدار ثلثة أصابع ولم يبق من قبل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز الحج  
لأن محل الحج المقدم من المؤخر وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح  
ويغسل لأن محل القطع واجب عندنا في علم غسل الرجل الأخرى  
المرة في الحج على الكف كالرجل لا ستوانها في الحاشية ولو أخرج غيره بأن يمسح  
فمسح جازي فإذا انقضت مدة مسح وهو يخاف دطاب الرجل من البرد  
جاز لم أن يمسح مكان الصدرة وإن كان لا يخاف على دطاب رجله يندع  
خفيه ويعمل جلله بالحج الخف إذا كان مسافراً فاقام بعد التمكن مدة الإقامة  
فأنه يندع خفيه ويعمل جلله وإن أقام قبل التمكن مدة الإقامة فأنه يتم

الحج

الحج



مدة الإقامة وان سافر قبل التكال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المجر  
كان له ان يجر مدة التفرقة أيام ولياليها وان سافر بعد الحدث وبعد المجر  
فلا يجر عندنا خلافا لثاني وان سافر على الطهارة التي ليس فيها عيب  
مدة التفرقة وان سافر بعد ما حدث والتكال مدة المقيم لا يجر  
رجلهم تعا قال ان المجر عبادة فاذا شرع على حكم الإقامة لا يتغير التفرقة  
كمقيم شرع في الصوم ثم سافر فانه يتم صومه ولنا ان المجر حائل وهو سافر  
فلم ان يجر كمال مدة المسافر لا طلاق قوله عم يجر المسافر ثلثة ايام ولياليها  
و في قاضيان مخرج الحق اذا انقضت مدة صوم في الصلوة ولم يجد ماء فانه يفرغ  
على صلوته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل  
الرجلين فلو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين فالتيم ولا حظ  
للرجلين في التيم وقيل بعد صلوته والاولى المحدث اذا يتم عند عدم  
الماء وليس خوف ثم وجد ماء فانه يتدفع فقيه ويغسل رجله لان التيم عند  
وجود الماء يصير محدثا بالحدث لا يبق وفي الميسر واذا قدم المسافر  
معه بعد ما كان يوما وليلة او اكثر ففقيه تدفع الخوض لانه صادفها واذا  
اراد ان يبول فليس فقيه ثم بال قول ان يجر على فقيه لانه ليس بها على طهارة  
كاملة **فصل** في يجوز المجر على الخفين ثم وجب عليه الغسل صورة رجل ليس  
خفيه وهو على طهارة كاملة فاجبت عنده من الماء مقدار ما يكفي للوضوء  
فدخل وقت الصلوة وهو في مدة المجر فانه يتم حتى يخرج عن حكم الخيانة فانه  
احدث بعده كذا عنده من الماء مقدار ما يكفي للوضوء وهو في مدة المجر  
فانه يتوضأ ولا يجر على فقيه لانه حين وجب عليه نزل الحدث على الرجل فلا بد  
من دفع ذلك بالغسل فاذا غسل وليس خفيه ثم احدث بعد ذلك فدخل وقت  
الصلوة وعنده من الماء ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويخرج على فقيه فان من  
ماء كثير ولم يغسل من الخيانة مع القدرة على الاعتسال عاديا كانت اصابته  
فاذا ادخل وقت الصلوة وليس مع من الماء الا مقدار ما يكفي للوضوء فانه يتم  
على ما ذكرنا ولا يتوضأ فان احدث بعده كذا مع من الماء ما يكفي للوضوء  
فانه يتوضأ ويغسل رجله ولا يجر على فقيه وان كان في مدة المجر فان احدث  
بعد ذلك وعنده ماء للوضوء ويخرج على فقيه وعلى هذا يجر ما لا يباين

الغسل

كذا في البناء وهو قبل صورته يتوضأ رجل وليس خفيه ثم اجبت ليه ان يتوضأ ويغسل  
سائر جده مضطجعا ويخرج على الخفين كذا في الكفاية وقيل صورته ما فرغ من ماء  
فتوضأ وليس خفين ثم اجبت خفيه للجنابة ثم احدث وعنده ما يكفي للوضوء  
لا يجوز له المجر لان الخيانة سوت الى القدمين ولكن هذا المكلف قال هذه المدة  
لا يجتنب الى هذه الصلوة المعينة فان من اجنب بعد ليس الحق على الطهارة  
الكاملة لا يجوز له المجر مطلقا في اي صورة صورته لان الشرع جعل الحق  
مانعا سبابة الحدث الا صغر اليدين والقدمين ولم يجعل مانعا سبابة الحدث الا لهما  
الى القدمين فلا بد من المجر ما حصل القدمين والمعنى في ذلك ان المجر شرع  
بدفع الخوض وذكر فيهما يغلب قوعه لا فيما يندرو قوعه كذا في الجنابة  
**فصل** ويجوز المجر على الموقين الموق والجر موق هو الذي ليس فوق  
الحق ليكون حافظا للحق من الوصل الى من الطين الرقيق والنجاسة ويكون  
من اديمه وخفه اذ لو كان من الكلب يابس لا يجوز ان يجر عليه سواء لم ينفذ  
او فوق الحق الا ان يكون رقيقا يصل اليه الحق فاعلم انه لو لم يجر  
الجر موق بدون الخفة يجوز المجر عليه بالاجماع لانها في قطع الماء بمنزلة الحق  
ولو لم يجر فوق الحق بعد ما احدث او بعد ما خرج على الخفين لا يجوز المجر على  
الجر موق بالاجماع لان الحدث يصل بالحق فلا يتحول الى غيره ولان الموق حينئذ  
لا يكون تعلقا للحق ولو لم يجر فوق الحق على وضوء ياتيه وقت الحدث  
قبل ان يحدث او قبل ان يجر مخرج على الجر موق عندنا بل يجر اذا لم يزرعها لانه  
لو ادخل يده في الجر موق ويخرج على الخفين لا يجوز وقال الثاني لا يجوز المجر  
على الموقين لان البدل لا يكون له بدلا بالوالي ولنا قول عمر رضي الله عنه رأت  
الشيعة مخرج على الجر موقين نقل من قضاوي شاذ لان ما لبس من الكلب يابس الجود  
تحت الخف يمنع المجر على الخف لكونه فاصلا وقطعة كلب يابس يلبس على الرجل لا يمنع  
المجر لانها غير معصودة باللبس لكن يزعم تماذكرك في الكاف انه يجوز المجر  
لان الخف الغر الصالح للمجر اذا لم يكن فاصلا فان لا يكون الكلب يابس فاصلا  
او في كذا في شرع المجعة والخف على الخف كالجر موق وهذه التفاصيل وان لم يكن  
خفاها صاينين للمجر لجرهما يجوز المجر على الجر موقين اتفاقا ولو لم يجر الموقين  
على الخفين ويخرج عليها ثم نزع احد الموقين فانه يجر على الخف الطاهر ويبعد المجر

المجر



على الجرح فوق البياض في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي 2 انه يمسح على الخف  
البياض لا غير وعن ابي 2 في رواية انه يمسح الجرح فوق البياض ويمسح على الخف  
كذا في قاضيهان وقال زفر يمسح على الخف الذي تخرج الجرح منه ولا يمسح  
على الموق البياض ولو تخرج الجرح وقت حيا بعيد المسح على الخفين اتفاقا  
ولو ليس صد الجرح وقت ذوات الاقرب جاز ان يمسح على الخف الذي لا يروح  
عليه وعلى الجرح وعلى الخف في طافين فتخرج احد الطافين  
لا يعيد المسح على الطاق الا في كل واحد من الطافين متصل بالآخر  
فكان المسح على احد الطافين مسحا على ما حتم من حيث الحكم فكان المسح 2  
على صام حكما وان زال الطاق الممسوح بخلاف الجرح المسح فان  
كل واحد اصيل بنفسه وفي جميع الفتاوى لو كان الجرح في واحد  
فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجزه كالمسح على باطن الخف ويجوز  
المسح على الجرح الواسع الذي يبدو للناظر اللعب على انهم قالوا  
الجرح وقت التذرع وقبل حلول الحدث بالخف وقبل المسح بالخف  
بدل عن الرجل لان الخف لم يأخذ حكم الرجل فجوز وجوده جرحي العدم  
فكان بمنزلة خف في طافين بخلاف ما اذا حدث ومسح على الخف  
لا يجوز المسح على الجرح في هذه الحالة لانه صار بدل البدل فاما  
قبل طول الحدث بالخف لا غير بالخف لان وجوده كعدمه كذا في 2  
الهداية قالوا يعلم منه جواز المسح على الخف الذي ليس فوق محيط  
وكذا يابس وجوف او نحوهما لا يجوز المسح عليه لان الجرح اذا كان  
بدل عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه حكم العدم فلا يكون  
الخف بدلا من الرجل فجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كما في  
التفافية **وسئل** ولا يجوز المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين  
او متعلين في شدة الجمع يقال جودب مجلدا اذا وضع الجلد على  
اعلاه واسفله وجودب متعل اذا وضع الجلد على اسفله كالنعل  
وفي شدة القدورتى الجودب مجلد هو الذي وضع الجلد على اعلاه  
واسفله من باطن القدم الى اللعب وفي التفافية وان تعطل بالتخفيف  
وسكون النون ما وضع الجلد على اسفله كالنعل القدم وقال لا يجوز

يجوز المسح على الجوربين الخنثيين الغر الجلدين ولا متعلين الخنثين هو الذي  
يقوم على التاق من غير ان يشده بشئ لانه في معنى الخف لا يمكن ان يشده لانه عم  
مسح على جودبه وقال ابو 2 في رواية الله اولا لا يجوز المسح على الخنثين لان  
مواظمة الشئ فيها غير متمكن فصار كالذي يقي ثم رجع الى قولهما وعليه  
الفتوى كذا في الايضاح ذكر في التبايع روى عن ابي 2 انه رجع الى قولهما  
قبل موته بضع ايام وفي النوازل ثلث ايام وفي قاضيهان والظاهر  
وغيرهما والخنثين ان يقوم على التاق من غير شد ولا يقطع ولا ينشف  
وقال بعضهم ولا ينشفان معناه اي لا يجاوز الماء الى القدم وقيل معناه  
اي لا ينشف الجورب الماء الى نفع كالاديم والقدم ويجوز المسح على الجوارب  
اللبدية وان لم يكن متعل لانه يمكن قطع المسافة بها وعن ابي 2 انه  
لا يجوز ويجوز المسح على الخف الذي يقال له بالفارسية يثنى بند وهو  
ان يكون مشقوقا مشدودا ويجوز المسح على الجاروق اذا كان يستر  
اللعب لا يرى من اللعب لانه من ظهر القدم الا قدرا صبيعا او اصبعين  
وان كان الجاروق المشقوق على ظهر القدم لم اذ ناز وسيور يشده  
عليه فيستره فهو كغير المشقوق وفي قاضيهان وان لم يكن الجاروق  
كذلك لم يستر القدم واللعب فعلى ظاهر الرواية وهو قول عامة  
المتأخرين لا يجوز وبعضهم يجوز واذ كان عوام الناس يافون بها  
فصوصا في بلاد الهند واما الخف الدوراني الذي يقناده سفهاء  
زماننا فان كان مجلدا يستر الجلد اللعب جاز المسح عليه والا فلا ولا يجوز  
المسح على جودب مزعزعي وطويغتيه وكون الزاء وفي العين المتلئين  
والزاء الخفي بالفارسي برشم كذا في الدستور ولا يجوز المسح ايضا على  
الجورب الذي يقي من غزل او شوبلا خلاف فان كان خنثيا يمسح  
فدسحا فضا عدا الجوارب هل هو وضع الخلف وكذا الجودب من جلد  
رقيق على خلاف وعنه انه يجوز في الخط واما الجودب اذا كان رقيقا  
غير متعل لا يجوز المسح بلا خلاف قال شمس الائمة الجورب نواع منها  
ما يكون من مزعزعي وهو يقي ومنها ما يكون من غزل ومنها ما يكون  
من جلد رقيق ومنها ما يكون من كد يابس فالاول لا يجوز المسح عليه

عن سكره



عندهم جميعا واما ان كان رقيقا لا يجوز الحج بلا خلاف وان كان  
ثقينا فعلى الخلاف الا ان يكون منعلا او مبطنا واما الثالث ذكره التوابع  
انه لا يجوز الحج عليه قالوا ان كان متمكنا يمشي مع فراسه او فرسيه  
ان يكون على الخلاف المذكور واما الرابع فقد روي عن ابن عباس  
والتابعون قالوا الصبي ان حملته على الخلاف واما الخامس فلا يجوز  
عليه كيف ما كان كذا في تارخان ولا يجوز الحج على العمائم والقنصوة  
والبرقع والغفارين البرقع بضم القاف وفتحها الخمار والغفارين  
القاف وتشديد الغاء ما يعمل للبدن وكشي يعطين يلبس من البرد  
وقيل ما يلبس الكف لينع عنها مخالب الصقور وكذا واما لم يجز الحج هذه  
الاشياء لان الحج لا يدخل في ولاه في نزع هذه الاشياء ووالاشياء  
وهذا اي جواز الحج في المواضع المذكورة فيما اذا كان في حال  
فان كان باحدى جملته جراحة او عليها جيرة فتوضا وغسل رجله  
فادخلها في الخف وحج على جيرة الاخرى ثم احدث وتوضا واراد ان  
يحج على الجيرة والخف ليس له ذلك لانه يصير جامع بين الحج وبين الغسل  
هذا لا يجوز لان الحج على الجيرة بمنزلة غل ما تحتها ولهذا لم سقطت  
الجيرة من غير ذلك لا يبطل الحج فلو لم يكن بمنزلة غل ما تحتها لبطل  
الحج كما في الخف قيل فان هذا على اصلها اما على اصله في ينبغي  
ان يجوز لانه يرى الحج على الجيرة واجبا ولهذا لو ترك الحج على الجيرة  
من غير ضرورة يلحق جاز عنده خلا قالها وان كان يلحقه ضرر جاز  
له ان يحج على الخف وحده بالاجماع والجمعوا عليه انه لو اذ دخل رجله  
الصبي والحج وصحة الخف بعد ما حج عليها ثم احدث جازله الحج  
عليها فان كان مقطوعة الرجل من الكعب قريب هذه المقطوعة كبد  
لا يجوز له ان يحج عليها ابدا لانه فان موضع الحج فلو لم يكن  
جامعا بين الغسل والحج على ما ذكرنا فان كانت رجله مقطوعة فثبت  
الكعب جازله ان يحج على الخف الواحد لانه ليس الا رجل واحدة فان كان  
له جيرة في موضع وليس تحت جميع الجيرة جراحة كان ذلك تبعا لانه  
وفي التوفيق واذا توضا المعذور على الانقطاع وليس يحقن على ذلك

ذكر في حاله في الرخصة كالصبي اتفاقا واذا توضا على السبلان او سال بعد  
الوضوء قبل النبي صلى الله عليه وسلم الى خارج وقت الصلوة وعند فرجه الى تمام  
المدة فيمضي يومه وليله والمساقر ثلثة ايام ويأبى لها لان طهارة المفذور  
اقوى من طهارة الصبي لانه لا تنقض بالحدث فيها الطريق الاولى  
في الرخصة كالصبي ولنا ان ناقض الوضوء عند حروبه الوقت الحدث  
التابع فثبت ان لم يمس الخف بلا طهارة فلا يجوز الحج بعد الوقت فان قيل  
لو كان كذلك لموجب قضاء الصلوة لحصول التردع مع الحدث قيل ان  
الثبات بالاستناد ثابت من وجه ومن وجه واما جاز في الوقت اتفاقا  
لان حدث المعذور سابق الاعتبار فيه في الهداية ينقض الحج  
كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء ينقض ايضا نزع الكفني  
لساوة الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما ينقض الحج  
بين الغسل والحج في طين واحدة لان الحج مني احد وهو لا ينقض كذا  
ينقض مني المدة واذا تمت المدة نزع فقيم وغسل رجله وصلى وليس عليه  
اعادة بغير الوضوء وكذا اذا نزع قبل بغير المدة لان عند النزع يبيى حدث  
ان يوا الى القدمين كانه لم يغسلها وصلى النزع يثبت تحريم القدم الى ان  
لانه لا يعتبر به عند الحج وكذا في كنية القدم وهو الصحيح لان لا كنية في الكل  
وفي الكفاية وهذا هو المروي عن ابن عباس فانه قال لا ينقض الحج حتى يحرم  
انه القدم من مكانه وقاله الاملاء اذا فرغ من نزع القدم الى التاف  
يبطل الحج وقال بعضهم اذا كان حال يمكن المشي مع ذلك القدر من النزع  
فانه يحرم الحج واذا لم يمكن المشي يجوز والموسط وان نزع بعض القدم  
عن مكانه فالمراد عن ابن عباس انه اذا نزع النعل العقب انتقض الحج وعن ابن  
ابن نزع عن ظهر الخف قدر ثلث اصابع انتقض الحج وعن محمد بن يحيى  
من ظهر القدم في موضع الحج مقدار ثلث اصابع لم ينقض الحج لبقائه مجل  
الحج في مشقة وفي الحيط والفتوى على قول محمد واذا كان في الخف شق  
يدخل فيه ثلث اصابع ان ادخلت الا ان لا يوشى من الرجل خارج عليه الحج  
لان المانع انك في ما يحشم فلم ينكش وكذا لو طهر اصبع او اصبعان  
وكذا لو كان الخف اكثر من ثلث اصابع وانقصا قل من ثلث اصابع كذا

بلى



في قاضيتان ولو كان الحرق مضموماً لكن ينبغي انما في ويظهر مقدار ثلثه اصابع  
 لا يجوز المجر ولو كان الحرق واحداً اذ ارفع القدم يرتفع القدم حتى يرفع العقب  
 فاذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه فهذا تماماً لا يابس به يجوز المجر ولو كان  
 الرجل اعرج يمشي على صدره وقديم وقد ارتفع العقب عن موضعه عطف الحرق  
 فانه ان يمشي مالم يجر قد حرق الى ان يمشي في المعتمة الحرق المانية قدر ثلثه  
 اصابع من اصابع الرجل ومن اليد وطلو القصر لان الحرق يمتد قطع السيف  
 وتساوي المشي انه فعل الرجل واعتبر الثلث لان الثلث اكثر الاصابع والاكبر  
 حكم الكل وعند زخروان في يمينه وان قل وعندهما كلاً لا يمتد وان كثرة  
 كذا في الحيط ثم اذا وقع الحرق في الحرق في مقابل للاصابع يعتبر ظهور قدر  
 ثلثه الاصابع الاصغر للاصابع واما اذا وقع الحرق في مقابل الاصابع  
 فالاعتبار فيه ظهور ثلثه اصابع تمام وقعت في مقابل الحرق لا ظهور مقدار  
 ثلثه اصابع صغير لان كل اصبع اصل في موضعها فلا يعد ربيعة هكذا  
 في قضاوى الطهريه هذا اذا كان الحرق في موضع العقب ان كان  
 في موضع لا يمتد مالم يظهر اكثر العقب كذا في شرح المجتبى قال شمس الامام المولى  
 المعتمة الحرق اكثر الاصابع اذا كان الحرق عند اكبر الاصابع وان كان  
 عند اصغر الاصابع وقيل لو كان الحرق تحت القدم لا يمتد مالم يبلغ  
 اكثر القدم لانه لو كان في موضع الاصابع قدر اكثر الاصابع ففي موضع  
 القدم يجب ان يعدر بالكثره كذا في الحيط ذكره في جميع الفتاوى ثم اختلف  
 مشايخنا في فصل انه ان كان بيدواي يظهر قدر ثلثه انما من اصابع  
 الرجل هل يمتد حوان المجر قال بعضهم وقال بعضهم لا يمتد ويترط ان  
 يبدو ا قدر ثلث اصابع بتمامها وهو الاصح ثم الحرق ان كان قد راسبع  
 او اصبعين فهو يسير وان كان قدر ثلثه اصابع فهو كثير ثم قيل اعتبر ثلث  
 اصابع من اصغر اصابع وعن ابي في اعتبر ثلث اصابع من اصغر اصابع  
 الرجل وعن ابي في اعتبر ثلث اصابع اليد وفي قاضيتان ولو ظهر الحرق  
 من الخنصر الوسط والابهام في كل واحد منها شئ لا يجوز المجر ولو ظهر في الحرق  
 الابهام ومن مقدار ثلث اصابع في غير ما عارض عليها المجر وتعتبر ذلك من  
 الاصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في احد الحفنين فرق قدر اصبع

يمتد

اصبع وفي الاخر قدر اصبعين جاز المجر عليها ولو كان في فرق واحد فرق  
 في مقدم الحرق قدر اصبع وفي مؤخره قدر ذكره في حايته مثل ذلك لا يجوز  
 المجر يعني بجرح فرق واحد لا فنين فاذا كان على فرق واحد فرق  
 كثرة تحت التاق ويظهر من كل واحد شئ قليل بحيث لو وقع البادى يكون  
 مقدار ثلثه اصابع مخرج المجر ولو كان هذا المقدار في الحفنين جاز المجر بخلاف  
 النجاسة في الحفنين وفي ثوب المصير وسراويله وفي بدنه وثوبه او تحت قدح  
 او كان الحرق في موضع العورة حيث يجر والفرق ان الحرق غير مانية في المجر  
 لعينه بل يكون مانية في ثياب المجر الحرق في فرق واحد يمتد من ثياب المجر  
 فيه وفي الحفنين لا يمتد فاما النجاسة مباحة للطهارة لعينها وكذا انكاف  
 العورة مانية لعينه كذا في الحيط ذكره في الصغير اذا كان مقطوع الاصابع  
 ولم يكن في الحرق فرق الا ان بعض قطع خال عن القدم في علمه بظان وفي  
 المجر على المغول مقدار ثلثه اصابع حاز والا فلا وكذا لو كان الحرق واحداً  
 وبعض خال عن القدم واما اذا كان مقطوع الاصابع والحرق في موضع  
 الاصابع كيف يعتبر المجر منهم من قال يعتبر باصبع غيره الا ان هذا لا يصح  
 لان هذا من الاصابع ما يكون طويلاً وما يكون قصيراً فلا يصح اعتباره  
 بل يعتبر باصابع قائم بقية **باب** في اللغز وفي الدم  
 وفي التدعي دم ينقص من حركه رحم المداة السليمه عن الداء وسن الاياس  
 وعن الولادة والصغير وسن الاياس تون سنه عند الاكثرين وعند البعض  
 سنه وثمانون سنه وقيل ثمانون سنه والفتوى على سنه ثمانين وهو عدل  
 الاقوال واقراب العادات كذا في الحيط علم من القيد الاول ان ما لا يكون  
 من الرحم ليس يمين ومن الثالث ان ماراته بعد سن الاياس لا يكون قيصراً  
 في ظاهرها المذهب والمختار ان ماراته ان كان دجاً قوتاً كان قيصراً ومن  
 الرابع ان ماراته النفس ليس يمين والمدا من الجاني ان يعلقه ثمانين  
 وهذا عند العامة وعند البعض اذ في مدة البلوغ اثني عشر سنه وعند البعض  
 سبع سنين لانها لورات بعد البلوغ على الاختلاف يكون قيصراً وقل الحفنين  
 ثلثه ايام ولياليها وعن ابي يومان واكثر الثالث وقال في يوم وليلة  
 واكثر الحفنين عشرة ايام ولياليها والنقاس هو الدم الحار في عقيب الولد وهو

في قاضيتان ولو كان الحرق مضموماً لكن ينبغي انما في ويظهر مقدار ثلثه اصابع



من النفق هو الدم كذا في الابيض قال المطور في و هو بكر النون ولادة  
المائة مصدر يسمى الدم كايمن الحيض واما اشتقاقه اما من تنقي الدم  
او من النفق عن الولد والنفق مقدار رابعين يوما وقال الشافعي كثره  
ستون يوما وقال مالك سبعون يوما وليس له حد اي قل ما يوجد ولو  
غنى في ان اقله فم عثرون يوما ولم يزد به انه لا يكون اقل من ذلك  
نفيا وانما اراد به في الاخبار بايقضا العدة انه قدر مدة نفاسها حتى  
وعثرون كذا في الحيض وما ينقص عن الثلثة او زاد على العشرة او اربعين  
يوما وما زاد على عاداتها فهو الحاضة لا يمنع الصلوة والصوم والنكاح  
في التوطين عقيب الولد الاول وقال محمد وزفر عقيب الولد الاخير فلو  
كان بين الولادين اقل من سنة اشهر فلا نفاس لها من الولد الثاني وعند  
محمد ما بينهما استحاضة والنفاس من الولد الثاني التويمان ولدان في  
بطن واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وملكته اشهر والنكاح  
الذي ظهر بعض فلقه كالشعر والظفر ولد فخصه المرأة به نفاسا ويتنقص به  
العدة وتقصير لامة به ام ولد وينزل الشر المعلق بمجيء الولد اذا كان الحيض  
وفي الواحان المرأة اذا خرج بعض ولد كان فيه اقل لا يكون  
حكمها حكم النفاس ولا تنقطع الصلوة عنها لان الاكثر ليس بخارج ولا كثر  
حكم الكل ويجب عليها ان تصل وان لم تصل تقصر عاصية ثم كيف تصل قالوا  
يؤتي بقدر فيجعل القدر تحتها او تحف حفرة وتجلس هناك كيلا تؤذي  
الولد واقل الظاهر في عثريوما ولا حد لكثرة لانه تمتد مدة كثره  
فلا يتقدرا اذا رأت النفاس دائما ثم رأت طهر ثم ضمت الاربعين بالدم  
فالكل نفاس عند ايه وقال الطهر المحدث ان كان في عثريوما وهد  
اقل الطهر كان فاصلا وما بعده يكون حضا ان كان ثلثة ايام و  
لياليها والا كان حاضة وتنقص الحيض الصوم اذا طهرت ولا تنقص  
الصلوة وكذا النفاس لقول عائشة رضي الله عنها ان النساء على عهد  
رسول الله يصلعن تقضين الصوم ولا تقضين الصلوة تكررة كل شهر  
وكل يوم في في القضاء والصوم في السنة مرة فلا حرج في ان يقال هذا  
منقوض بالنفاس لانه لا تكر فيه في انه تقضى الصلوة ايضا لا تانق

لان الصلوة تكرر

في النفاس  
في النفاس  
في النفاس

انا نقول انه ملحق بالحيض حيث يلحقها الحيض في قضائها الطول دون الصوم  
كذا في شرة الهدام والزيتي واذا انقطع دم الحيض على راس عشرة جاز  
وطهرها قبل الغسل ولكنه لا يجب قربانها حتى تغسل ولو انقطع دمها  
لاقل من عشرة ايام لا يجوز وطهرها الا اذا مضى وقت سبع الغسل والتجيم  
فحسد جل وطهرها وان لم تغسل اقامة للوقت الذي تمكن فيه من الاغتسال  
مقام حقيقة الاغتسال في حق كل الوطى واعلم انه اذا انقطع الدم لاقل  
من عشرة ايام بعد ما مضى ثلثة ايام واكثر فان كان الانقطاع فيما دون  
العادة يجب ان تؤخر الغسل الى اخر وقت الصلوة فان حاضت الغسل غسلك  
وصلت وانما اذا فر الوقت المتيقن من الوقت المذكور وان كان الانقطاع على  
رأس عاداتها او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الاغتسال بطريق الانتخاب  
وان انقطع لاقل من ثلثة ايام اقرت الصلوة الى اخر الوقت فان حاضت الوقت  
توضأت وصليت ثم في الصلوة المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم طهرتها  
مبتدأة كانت او معادة واذا انقطع الدم على راس عشرة فيمنع العشرة  
في عليها الاغتسال ولا تدخل الحايض المجرى ولا تطوف بالبيت اذا حاضت بعد  
الدخول لا تطوف ايضا وان طافت خارج المسجد لا يجوز فان الطواف بالبيت  
كالصلوة لقوله عم الطواف بالبيت صلوة كذا في الكفاية ولو طهرت الحايض  
وقد بقي من الوقت مقدار الحرمة يجب قضاء تلك الصلوة عند ايقافها  
لشافعي ولو حاضت المرأة وقد بقي من الوقت شيء قليل لم يجب قضاء تلك  
الصلوة وقال زفر يجب قضاءها وان كان الباق من الوقت قد مضى  
فيما داء تلك الصلوة يجب القضاء اتفاقا وان وطهرها في الحيض طابعين  
انما ويكفيها الاستغفار والتوبة وان كان احدهما طايعا والا فمكررا  
انتم الطابع في بعض الفتاوى وهذا في الحكم ويستحب ان يتصدق بدينار  
او نصف دينار قبل معناه ان كان في اول الحيض فدينار وفي اخره نصفه  
وقيل ان كان الدم اسود فدينار وان كان اصفر فدينار وفي جميع ذلك  
ودد الحديث ويكره من اجل ان حرم الوطى ثبت بالكتاب والاعمال ويستحب  
بها ما فوقه لا زاد وقال محمد يجب نكاحها بالدم ولم يلزمه نكاح الفتاوى  
لما يفي ان يتوضأ لوقت كل صلوة وتعد على مصلها ما وجب وتلك الرواية

في النفاس  
في النفاس  
في النفاس



يكتب لها امر صلوة القبلة احدى تحيض حتى دبرها لا تدعى الصلوة لانها  
ليست تحيض وفي الواضحات المداة اذا انقطع مجامعها الذي بين  
القبيل والذين ليس للزوجة ان يجامعها الا ان يعلم انه يمكن ان  
يأتيها في القبيل ولا يأتى الجاهل في الدبر لان الجاهل في القبيل حلال  
فقد ان يأتى به والجاهل في الدبر حرام فعليه الامتناع فاذا علم انه  
يمكنه الا يأتى في الحلال من غير الوقوع في الحرام فلم ان يأتى وان انحط  
عليه فليس له ان يأتى فصل في الحيض والاضا  
والاختيار في الحيض ومنه سئل البول وانطلاق البطين  
وانغلاق البرج والرعاف لا يدم وهو يصفى الرأى الممثلة الدم  
الخارج من الأنف والجرح الذي لا يبرأ اي لا تسكن بتوضاؤن  
لوقت كل صلوة ويصلون به ما شاءوا من النقل والفرق  
عند ذلك في توضاؤن لكل فرقة وعند مالك لكل نقل ايضا  
فاذا خرج الوقت بطل وضوهم فتوضاؤن لصلوة اخرى  
عند ايه وم وعند زفر بطل الوضوء بالدخول عند ايه  
بطل بالدخول والجرح في اي ياتهما كان ومدة الخلاف في المسكتين  
اذا توضاؤن للصبي ثم طلعت الشمس عند ما ينقضي في وقت الوقت  
ولا ينقض عند زفر لعدم الدخول وعند ايه ينقض في وقت  
والثاني اذا توضاؤن بعد طلوع الشمس للعبد او للحر ثم دخل  
وقت الظهر فعندهما لا ينقض لعدم الجرح وعند زفر ينقض  
للدخول وعند ايه ينقض ايضا للدخول والمعدون يولدون  
لا يصفى عليه وقت صلوة الا والحدث الذي يتلى به موجود في وقت  
لوا انقطع الدم وقتا كاملا خرج من ان يكون صابا غزير من وقت  
الا نطاش وفي قاضيان الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاء  
او رباط لا يكون صابا سبلان والمقتصد ليس بصابا جرح لانه  
يمكن من منع الدم بصبابة او غيره فلذلك كان ان يوم غيره وقيل  
ان عليه لدم لا يوم غيره لانه كاف خروج الدم وقيل لا يوم على الفور  
بل يوم بعد زمان وفي مجمع الفتاوى ولوربط الجرح وحده عن السبلان

فصل في الحيض والاضا

السبلان فان لم ينشف الخرق فهو صحيح وان نشفت فربما وكذا المقتصد  
اذا ربط ومنع الرباط الجرح فهو كالصحيح وكذا المتخافه وروى عن محمد  
بن سلام والهند وان اذ لم يجاوز الى طامس الحشو لا ينقض الوضوء وهو  
المتخافه بخلاف الحايض فانها لا ينقض ما دامت ترى صفرة او كدره مع انها  
لا تسيل بخلاف دم المتخافه وفي الواضحات الحايض اذا حبست الدم عن الدور  
لا يخرج من ان تكون حايضا وصاحب الجرح اذا منعه الجرح عن السبلان بعلاء  
فانه يخرج من ان يكون صابا غزير والوقت ان القياس ان يخرج المداة  
من ان تكون حايضا لا غدا دم الحيض حقيقة كصاحب الجرح الا ان الشرح  
اعتبر دم الحيض كالجرح حيث جعلها حايضا مع الاحكام المتخافه لاني  
عليها الاستحسان لوقت كل صلوة اذ لم منها غايط لانه سقط اعتبار مكانه  
دورها جلد عفاي سالد الدم عن نفعه او سالد من جرحه الدم ينظر الى اخر  
الوقت فان لم ينقطع الدم توضاؤن وصل قبل خروج الوقت فان توضاؤن  
وصل ثم خرج الوقت ودخل وقت الصلوة اخرى وانقطع الدم توضاؤن  
واعاد الصلوة وان لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية فيخرج الوقت  
جازت صلوة لان الدم اذا كان ساكنا حذرا وقت صلوة كاحل صابر  
بمنزلة المتخافه وان كان اقل من ذلك لم يكن بمنزلة المتخافه اعتبارا  
للثبوت بالعقود فان المتخافه اذا انقطع دمها بعد اربعة صلوات خرج  
من ان يكون متخافه وان كان اقل من ذلك لا فلكا في الثبوت اذا كان به جرح  
ساكنا وقد ثبت عليه حرقه فاصابها اكثر من قدر الدرهم ان كان حاله لو عمل  
بتحت ثانيا قبل الفواح من الصلوة حاذله ان لا يعلم ويصل قبل ان يعلم  
وان فلا هذا هو المتخافه لانه لا يمكن التحرز عنه وفي مجمع الفتاوى قال ايه  
في رجل لحقت جراحة لا يقدر على الجود يصل قاعدا ويوحى بغيره لا يقدر عليه  
الا ان يسيل منه الدم وهو فيها سوى كرحم يوحى بغيره في غير ان يسيل  
منه لدم يصل قاعدا ويوحى لان الصلوة مع السبلان لا يجوز الا في حالة الضرورة  
والصلوة قاعدا بالاماء طائفة في حالة الافتقار وهو النقل على الدابة  
خارج المهر فان صلى قائما ورجم قائما فاذا بلغ الجود صلى ما وحي جان  
قال والاقب الى ان يصل حال وفي الغاية المعدون في الشرح وهو الذي







يكتب لها اجر صلوة القبلة احدى تحيض حتى دبرها لا تدعى الصلوة لانها  
 ليست تحيض وفي الواضحات المداة اذا انقطع مجابها الذي بين  
 القبلة والذير ليس للزوجة ان يجامعها الا ان يعلم انه يمكنه ان  
 يأتيها في القبلة ولا يتأتى الجماع في الدبر لان الجماع في القبلة طلال  
 فله ان يأتي به والجماع في الدبر صدام فحليله لا متناع فاذا علم انه  
 يمكنه الا يتأتى في الحلال من غير الوقوع في الحرام فلم ان يأتي وان تمك  
 عليه فليس له ان يأتي **فصل في الحيض والنفاس** في الايضاح  
 والاختيار في الحاجة ومنه سئل البول وانطلاق البطين  
 وانفلات البرج والرعاف لا يمان وهو يصح الرأى المما  
 الخارج من الانف والجرح الذي لا يورق اي لا تسكن  
 لوقت كل صلوة ويقبلون به ما شاءوا من النقل وال  
 عند ذلك في يتوضأون لكل فريضة وعند ذلك لكل  
 فاذا خرج الوقت بطل وضوهم فيتوضأون لصلوة  
 عند ذلك ومن وعند ذلك يبطل الوضوء بالدخول  
 يبطل بالدخول والجرح اي يأتيا كان وعمدة الخلاف  
 اذا توضأ للصلاة ثم طلعت الشمس فندمها ينقض في  
 ولا ينقض عند ذلك لعدم الدخول وعند ذلك ينقض  
 والتأني اذا توضأ بعد طلوع الشمس للعبد او للفقير  
 وقت الظهر فعند ذلك لا ينقض لعدم الجرح وعند ذلك ينقض  
 للدخول وعند ذلك ينقض ايضا للدخول والمعدون يورقون  
 لا ينعى عليه وقت صلوة الا والحد الذي يتلى موجود فيمنع  
 لو انقطع الدم وقتا كاملا خرج من ان يكون صابغ غرض من وقت  
 الانقطاع وفي قاضيان الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاء  
 او رباط لا يكون صابغ سيلان والمقتصد ليس بصابغ لان  
 يمكن من منع الدم بعبادة او غيره فلهذا كان ان يوم غيره وقيل  
 ان عليه لدم لا يوم غيره لانه يخاف خروج الدم وصل لا يوم على الفور  
 بل يوم بعد زمان وفي جميع الفتاوى في لوربط الجرح وحكمه عن السيلان

هذا هو الوجه في صحة ما ذكره

السيلان فان لم ينشف الخرق فهو صحيح وان نشفت فليس كذلك والمقتصد  
 اذا ربط ومنع الرباط الجرح فهو كالصحيح وكذا الاحتياط وروى عن محمد  
 بن سلام والهندوان في اذ لم يجاوز الى طاهر الحشو لا ينقض الوضوء وهو  
 المختار خلافا لما يفتي قائلها لا ينقض مادامت ترى سفرة او كدرة مع انها  
 لا تسيل بخلاف دم الاحتياط وفي الواضحات كما يفتي اذا جبت الدم عن الدور  
 لا يخرج من ان تكون حايضا وصاحب الجرح اذا منعه الجرح عن السيلان بعلاء  
 فانه يخرج من ان يكون صابغ غرض والوقت ان القياس ان يخرج المداة  
 من ان تكون حايضا لا بعد دم الحيض حقيقة كصاحب الجرح الا ان الشرح  
 اخرج حيث جعلها حايضا مع الاحتياط في الاحتياط لا في  
 في كل صلوة اذ لم يخرجها غايظ لانه سقط اعتبار مكان  
 اي سالت الدم عن نفعه او سالت عن جرحه الدم ينتظر الى ان  
 يطهر الدم بوضوء وصلى قبل خروج الوقت فان توضأ  
 وقت ودخل وقت الصلوة افرى وانقطع الدم بوضوء  
 ان لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية فيخرج الوقت  
 في الدم اذا كان سائلا حيا وقت صلوة كاحل صابر  
 وان كان اقل من ذلك لم يكن بمنزلة الاحتياط اعتبارا  
 فان الاحتياط اذا انقطع دما حيا وقت صلوة في  
 من ان يكون محتاطا وان كان اقل من ذلك لا فلكذا في الثبوت اذا كان به  
 سائل وقد شغل حرقه فاصابها اكثر من قدر الدبر وان كان حال الغسل  
 يتخلى ثانيا قبل التواجد في الصلوة فاذ لم ان لا يغسل ويصلي قبل ان يغسل  
 والا فلا هذا هو المختار لانه لا يمكن التراجع وفي جميع الفتاوى قال في  
 في رجل لم يصبه الجرح على الجرح يصلي قاعدا ويومئ بعينه لا يقدر عليه  
 الا ان يسيل منه الدم وهو فيها سوى كذا يصح بعينه بقدره في غير ان يسيل  
 منه لدم يصلي قاعدا ويومئ لان الصلوة مع السيلان لا يجوز الا في حالة الضرورة  
 والصلوة قاعدا بالاماء حادثة في حالة الاحتياط وهو التسفل على الدابة  
 خارج المحصر فان صلى قاعدا وركب قاعدا فاذ بلغ التيمم صلى قاعدا  
 قال والاقبال الى ان يصلي حال وفي الغاية المعذورة في الشرح هو الذي

بسم سلطان خير اهل زمانه  
 شيخنا خير اهل زمانه  
 صاحب شريف نظر  
 خير اهل زمانه



استوفى هذه من سيلان الدم ونحوه وقت صلاة في الابداء ولا يخلو  
 وقت صلاة عنه في البقاء قال الامام الزاهد بن ابي عمير في رواه  
 وجوده وقت صلاة كما خلا بل المراد ان لا يوجد في الوقت ساعة فالتيم  
 عن حدث بكنه الوضوء واذا الوضوء لكن المذكور في الجامع الكبير الصغير  
 ان يدوام التيم من ذلك الوقت الى اخره شرط في حالة الشك اعتبار اللفظ  
 الشك بلفظ السقوط لان السقوط لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله وروى  
 الرمداء ونحوه القدر في اذا انقطع وهم المعذور ورواه الانقطاع وقت  
 صلاة كما خلا في عن ان يكون معذورا في وقت الانقطاع في الوضوء  
 للظهور على السيلان ثم انقطع وصلى على الانقطاع ورواه الانقطاع الى الخوف  
 اعادة الظاهر لان في عن ان يكون معذورا في وقت الانقطاع لرواه الانقطاع  
 وقت صلاة كما خلا فبين ان صلي الظاهر بطهارة المعذورين وليس معذور  
 ولو عاوده الدم في العصر لا بعد الظهراء الانقطاع لم يدم وقت صلاة كما خلا  
 قال الشيخ ابو الفضل في الجامع الكبير صا جدا في التايل اذا توضا وصلى ثم انقطع  
 هذه المسئلة على اربعة اوجه ان توضا وصلى على الانقطاع ورواه الانقطاع  
 لا بعد شيا وكذا اذا صليها على السيلان ثم انقطع لان العذر كان قائما وكذا  
 اذا كان الوضوء على الانقطاع والصلاة على السيلان وان توضا على السيلان  
 وصلى على الانقطاع او انقطع في خلال الصلاة ورواه الانقطاع اعادة كما خلا  
 صلاة في ذي الاعذار والعذر منقطع ولو انقطع في طهارة المعذور في وقت  
 وهو في خلال الصلاة ليس ان يسهو وكذلك لو توضا وليس الخوف على السيلان  
 ثم في الوقت لا يسهو على الخوف ولو انقطع في طهارة المعذور في وقت كان  
 ان يسهو في الوقت ولو توضا في صلاة الظهراء في وقت الظهراء لم  
 ان يسهو العصر في طهارة المعذور في وقتها اضيق في وقت الظهراء  
 لان هذه الطهارة وقت للظهور فتنقطع في وقت الصلاة  
 الاجاب في جميع الخوفين وهو كل مستقذر وهو في الاصل مستقذر ثم انقول  
 انما في سورة النجاشي وفيه اربع لغات في النون وكبر الحيم وفيها مكتوبها  
 وكبر النون مع سكون الحيم وفي الكفاية الخبث يطلق على الحقيق في وقت  
 على الكل والنجي عليهما والرواية التي في النون وكبر الحيم وطوي عن النجاة واما بكر

وصلى الظهراء

واما بكر الحيم فلا يكون طاهرا كالشوب النجس هذا في اصطلاح الفقهاء واما  
 في اللغة فيقال نجس الشئ نجس فلو نجس ونجس اعلم ان النجاسة على نوعين  
 غليظة وخفيفة فالغليظة عندنا في رجم الله ما روت ما روت في كنه  
 نص في لم يعارضه نص اخر ولا في في اجتنابه لنا في صلتها وفيها  
 اتفقوا لان الاضمار لا يعارضه النص في الحقيقة ما تعارضه النصان  
 في طهارة ونجاسة وعندهما الغليظة ما اتفق على نجاسة ولا يلوي  
 في اجتنابه في الحقيقة ما اختلف في نجاسة لان الاضمار في كنه  
 كالنص واما نظرية الاختلاف في الروث والخش فغدا في غليظة  
 لورود النص على نجاسة وهو ما روي انه عم شال عن ابن مسعود رضي  
 عنه الجن في الاستنجاء نجاء نجس وروثه فاجد المحرمين وروى الروث  
 وقال عم انه روي لم يعارضه نص اخر فغليظة وعندهما خفيفة  
 لا اختلاف في العلم فان ما كان يقول بطهارة الاروات ولا فرق بين ما كثر  
 في الروث وغيره ما كثر في الروث في الروث عندهم فالكل غليظة عندنا في  
 وخفيفة عندهما وعن محمد بن الروث لا ينجس وان كان كثر في الروث لا ينجس  
 وذكر في قاضيه ان النجاسة الغليظة ما لا يشبه في نجاستها ثبت بدليل  
 مقطوع به كالجذ والدم المسفوف ولم يثبت وبول ما لا يؤكل لحمه واما  
 الروث والافشاء فغدا في في نجاسة غليظة وعند صاحب خفيفة  
 لا فرق عندهم بين ما كثر في الروث وغيره المأكول وفي كماله يعتبر فيه الفاضل  
 فهو جدير بالذبح في قول محمد وهو رواية عن ابن في وقال في في  
 شربة شربة في رواية ذراع في ذراع وبول ما يؤكل لحمه في قول في في  
 واما في نجاسة خفيفة لتعارض الادلة وقال محمد طاهر في الكفاية  
 وفي الايضاح والماتع في الحقيقة ان يبلغ ربع الشوب لان للربع حكم الكل  
 في احكام النوع كربع الراس وخلق ربع الراس في الاحرام وكشف  
 العورة ثم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع فقيل ربع كل الشوب وقيل  
 ربع ما اصابه كالزبل والدم والذخريه وقيل ربع التراويل الماتع  
 اقص الشباب وقيل ربع اى شوب كان وعندنا في شربة شربة  
 في لا يسهو في وقتها وعند محمد ذراع في ذراع وعند موضع القدر

الاربعة في الاختلاف في النجاسة  
 نجاسة خفيفة عند الامامية

والذخريه  
 بالكر تركه في النجاسة  
 اصطلاحا في حديثه



[illegible]

اذا دبر صومع القادر على الجبر  
او على من لا يحسنه اربعين







في حالة المزارع والتعب في ذلك في الوجه الاول ياخذ بتمه وتنم لينحني في الوضوء  
الثاني ياخذ بتمه ولعابه في ذاتها في الكلب على بتمه فوضعه رجل رجله على ذلك  
الموضع ان كان النائم رطبا حيث لو وضع عليه شيء يستل بصير النائم رطبا  
فما يصيب بصير نائما وان لم يكن رطبا لا يتنجس قبل لا يتنجس النائم وهو  
محمول على الوضوء الثاني وكذا الكلبة اشبه في طين وودعته يتنجس الطين  
والردغة اي الوضوء الذي اذا صلح وهو حامل شهيد على عدم جازية صلوة  
وان اصاب دم الشهيد ثوبان افده لعاب القيد في كل عاب الفهد  
والا بدوا اذا اصاب الثوب بخروج نية واذا نام الكلب على فصيل  
المجدان كان ربا لا يتنجس فاصبر وان كان رطبا ولم يظهر اثر النجاسة  
فيم فكل ذلك لقي العذرة في نية واستغفر اي سحره الماء من وقوعها  
فاصاب ثوبا ان ظهر لون النجاسة فيه صار الثوب نجسا والا فلا وكذلك  
اذا بال الحمار في ماء جار فاصاب الرشي ثوبان لا يفده عام يتفق  
انه بول وان كان الماء ركد فزاد على قدر الدرهم افده الكلبة اذا  
خرج من الماء وانفق اي سكت فاصاب ثوبان افده قيل  
ان كان ذلك ماء المطر لا يفده الا اذا اصاب كطر جلده وفي طاهر الرواة  
اطلق ولم يفصل واذا صلح ومع فارة او هرة او قطة يجوز صلوة وقد  
اساء وكذلك ما يجوز الصلوة بسوره وان كان في كفة ثوبا وجرد  
كله لا يجوز صلوة لان سوره نجس لا يجوز به التوضي ولو صلح ومع جلده  
حيث اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة وان كانت يد بوضوء لان جلده  
لا ينجس الدباغ فلا تغام الذكاة بمنزلة الدبغ وانما ينجس حيث قد  
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان طاهر اذا صلح في كفة بيضة مذرة قد  
صار مجها دما حاد صلوة وفي الوجهين في كفة ما يخلع عنها  
في موضع سكاها والبيضة او النخلة الرطبة وصفت في الماء تنجس وان كان  
يابسة لا وعلى قول الامام طاهرة في الحالبين وهو البطان ان كان يغشي  
بين الناس لا يطهر فكل الاجابة وان كان يطهر لا يغشي بين الناس فكل الجامة  
لا مكان النجس في الاول دون الثاني لانه يردق من الهواء وقع عند  
الناس ان الصابون نجس لان وعاءه لا يغسل فتقع فيه الغارة وتبلغ الغارة

في حالة المزارع والتعب في ذلك في الوجه الاول ياخذ بتمه وتنم لينحني في الوضوء الثاني ياخذ بتمه ولعابه في ذاتها في الكلب على بتمه فوضعه رجل رجله على ذلك

الغارة والكلب هذا باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك الاصل  
ولو لم فقد تغير بالكلمة وصار شيئا اخر فينتج بقول محمد بن حنبل ان الاصل  
النجس لو جعل صابونا ظهر اثره اصاب من وقت ثم عوق في اصاب  
جده ان لم يظهر اثره البلاء في جده لا ينجس وان ظهر فيه اثر البلاء الكثرة  
العوق ينجس الماء واليتار اذا كان احد صابونا طاهرا والا فنجسا اقلطا  
وعلا طنا قال الفقيه ابو الليث ان العبرة للنجس ترجع الى جهة وقال  
محمد بن مسلم العبرة للطاهر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه  
لانه صار شيئا اخر كلبا على طين ان كان لا يرى اثره ولا يعلم لا ينجس  
لان من طبع اكل النجاسة امرأة طين حرقه فدخل زوجها مع قد في  
من حرقه في العذر فصبت المرأة في العذر فغسلها صارت المرقم  
من المحوطة اي كثره حال لا يقدر على اكلها الا ان يلقي فيها شيء من الحلاوة  
ان صارت المرقم من المحوطة كالحل لا ينجس باكلها لانها صارت خلاصا  
طاهرة قد رطب فوقعت فيها النجاسة فلا ضير في حرقها وانما اللحم ان كان  
في حال الغليان فكل ذلك لا ضير فيه لانه تنوب اي تنفذ في اللحم فصار  
عنونه الحظ اذا طين في الحزوان لم يكن في حال الغليان يغسل لانه لا تنوب  
فيه النجاسة اهل قرية ابتلوا بالذبيحة بالجر فلا بأس بها لان عموم البلوك  
يوجب حولا اعتبار النجاسة صلبا ومع يزدود قد جازت صلوة لان  
الا ينجس طاهر وفي جميع القياوي شاة تغلق وتلج ثم تطعن عند الذبح  
فيها الدم فهو نجس صلب ومع عنق شاة غير مغسول جاز لان الدم  
المغسول طاهر ومنه وما بيع لا بأس به عقيب ان يورق اخذت منه  
بوان محيطة فهو نجس وعند محمد انه طاهر الطين المرقين ورددت الطريق  
فيه نجاس طاهر لا اذا راى عين النجاسة وهو الصبي من حيث الرواية  
وفي السابغ ولوان سجلة او ولد القتم وصفت من اخنها فاخذها الراي  
وهي نجسة فاصاب ثوب من بطنها اكثر من قدر الدرهم لم تجز صلوة  
في ذلك الثوب النخلة نجسة فان بستها فوطئت هي انها لو وصفت  
ذكر في البيروني في الماء قال الفقيه ابو الليث وهذا يوافق قولهما  
اما على قياس قول ابي حنيفة طاهرة كما قال في الاثني يقال لم بالترك ما به

في حالة المزارع والتعب في ذلك في الوجه الاول ياخذ بتمه وتنم لينحني في الوضوء الثاني ياخذ بتمه ولعابه في ذاتها في الكلب على بتمه فوضعه رجل رجله على ذلك







اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم قوال الى مكان نجس ثم عاد الى الاول  
ان لم يكت على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه ادنى ركن جازت صلوة والا  
فلا صلوة ومعها نافي بمكان كانت النجاسة يابسة جازت صلوة لانها  
طاهرة والا فصلوة فاسدة والمسك حلال على كل حال في الطعام ويجوز  
في الادوية لا يقال بان المسك دم لانه وان كان دما تغير في طهره  
كره ما في العذرة وفي الواقعات صلوة ومعها نافي بمكان كانت النجاسة  
بحال حتى اصابها الماء لم تغد جازت صلوة لانها بمنزلة جلد ميتة يدبو  
وان كانت تغد ميتة اصابها الماء فان كانت هذه نافية دابة ذكيت جازت  
صلوة ايضا لانها من اجزاء دابة ظهرت بالتذكية وان كانت نافية دابة  
لم تذكر لا يجوز لانها بمنزلة جلد ميتة لم يدب وفي صدر التريفة والفتحة  
ونافحة المسك جواز الصلوة معها من غير فصل اي من غير فرق بين رطلها  
ويا سها وبين ما انفصل من المذبوحة وغير المذبوحة وبين كونها  
بحال لو اصابها الماء قدت او لا ولا يحد منها طاهرة على كل حال كيف  
كانت والنافية جلد يجمع فيه المسك مؤب نافية كذا في بعض الشروح ذكر  
في قاضيه ان اذا صلوة ومعها درهم من نجس جانبا في الفجر انه لا يمنع جواز الصلوة  
لان الكل درهم واحد وان صلوة في ثوب ذي طاق واحد كالقميص وكفه عليه  
نجاسة اقل من قدر الدرهم قد تغد النجاسة الى الجانب الاخر فلو جمع يكون  
الشر من قدر الدرهم فانها لا تمنع جواز الصلوة في قولهم وليس هذا كالجانب  
المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط او على الارض تحت القدمين  
تجمع كما في الثوب الواحد ولو صلوة في ثوبين على واحد منها نجاسة اقل من قدر الدرهم  
ولو جمع يكون الشر من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع جواز الصلوة ولو صلوة  
في ثوب ذي طاقين فاصاب النجاسة احد الطاقين وتغدت الى الاخر على قول  
ابن موهوب واثوب واحد لا تمنع جواز الصلوة وعلى قول محمد بن عيسى وقيل ان كان  
مفترا بمنع عندهم وقول ابن ابي اوس وقول محمد بن احوط وفيما اذا كانت  
البطانة نجاسة دون الظهارة او كان الحثوث الاحوط قول ابن ابي ثوب اصابته  
نجاسة رطبة فالق عليها ثوبا وصلوة ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من عرقته ثوبان  
كانها في جود في قول محمد وان كان لا يمكن ان يجعل من عرقته ثوبان لا يجوز وان

وان كانت النجاسة يابسة جازت صلوة على كل لانها لا تلتصق بالثوب  
المعلق على الرقلا اذا غدر جليله ومشي على ارض نجسة بغير حلق فابتل  
وجه الارض من بطنه جلد ولو دوسم الارض لكن لا يظفر اثره في الارض  
في رجله وصلوة جازت صلوة وان كان ذلك الماء في الرجل كغيره حتى يمشي على  
الارض وابتل وجه الارض وصار طيناً ثم اصاب رجله لا يجوز صلوة قيل  
ان كانت النجاسة في الارض يابسة فقد عليها رجل مبلولة لا تنجس رجله وان كانت  
النجاسة في الارض رطبة ورجل يابسة تنجس رجله من رطبة فاصاب رجله  
من الاول والثاني وصلوة قالوا لا بأس به ما لم يغتنى لعموم البلوى اذا صل على  
الدابة وفي سورها نجاسة ان كان ذلك من عروق الدابة لا بأس به لانه شكل  
فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة او كثر من قدر الدرهم لا يجوز  
فارة وفتحة في خرقا حتى قبل التفتيح او التفتيح ثم صادت فلا لا بأس  
بالكل وان تفتحت في الخمر ثم اخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله وكذا الكلب  
اذا وليه في عصيه ثم تخرم فلا لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه فانه  
لا يصير خلا الخمر اذا صب ماء او صب ماء في الخمر اختلفوا فيه قال بعضهم  
يحل اكله النجس اذا صب في قدر مضار خلا يكون نجسا لان النجس يمتزج  
السنن التي اذا جعل في الطين ان كان البتين قائما يورث عينه صار نجسا  
ان كان كبرا والا فلا اذا شرب الخمر وسال من شئ على وسادته ان كان  
لا يورث فيه عين الخمر ولا يمتزج ان يكون طاهرا في قول ابن ابي اوس ويظهر  
القول بريقه اذا شرب الخمر وصلوة لم تجز صلوة ان كان ما اصابه من الخمر  
اكثر من قدر الدرهم وان كان اقل من ذلك جازت صلوة وان شرب  
الخمر ثم صل بعد ساعات جازت صلوة في قول ابن ابي اوس وكذا اذا جاء  
وصلوة في هذا الوجه ولو كانت الارض نجسة فخلع ثوبه وقام على ثوبه  
فاذا كان النعل طاهرة وباطنه طاهر فاصطامه وان كان ما يلي الارض  
منه نجسا فلا ذلك فهو بمنزلة ثوب ذي طاقين لم يخلع ثوبه وقام على الطاهر  
كما مد وان كان الوصل في ثوبه الى كعبه لا يجوز وكذا لو بسطكم على موضع النجاسة  
ومجد عليها لا يجوز وفي المنيعة ولو بسطكم او ذيل ثوبه حتى يمسح لا يجوز  
وقيل في رواية يكون ذباب المستراح اذا جلس على ثوبه لا يغفره الا اذا غلب

نام



ولو شروا في الصلوة وفي ركعة فوجدوا قلة فمما فرغ من الصلوة نظر إليها فإذا  
هي ميتة أن لم يغلب على ظنهم أنها ماتت في الصلوة لا تلزم الاعادة وإن غلب  
على ظنهم أنها ماتت في الصلوة لزم الاعادة إذا رأى الرجل في ثوب غيره  
نجاسة أكثر من قدر الدرهم أن كان في قلبه أنه لو أخذه يذكر يغسل النجاسة  
فإنه يجزئه ولا يسمع أن لا يجزئه وإن كان في قلبه أنه لا يفتق إلا بالدم  
أن لا يجزئه إلا بالدم وإن كان في قلبه أنه لا يفتق إلا بالدم  
أقل من قدر الدرهم ثم أبسط وضوء التيمم من قدر الدرهم قال بعضهم يغفر  
وقت الاستبراء وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وإذا أبطل الثوب الطاهر لا يبر  
على أن يجزئ ميتة فظهرت الميتة في الثوب لكن لم يصدر طهرا ولا يمال  
يسيل من شيء متقاطر لكن موضع اليدوة يفرق من سائر المواضع  
أنه لا يصير نجسا وكذا لو لم يمس الثوب النجس في الثوب الطاهر لا يبر  
وظهرت ندوة في الثوب الطاهر كمن يهز كاللوعمة لا يسيل من شيء  
متقاطر لا يصير نجسا انتهى كلام القاضيه رحمه الله في جميع الفتاوى  
إذا أصاب الثوب من الثوب شيء خمره حتى ظهر الثوب ثم أصابه ما رجع يعود  
نجسا فيه روايات والتحقق أنه يعود نجسا وكذا لو دغ جلد الميت بالثوب  
والثوب ثم أصابه الماء انحرف إذا أصابه نجاسة خبيثة فحتم ثم أصابه  
ماء فيه روايات كما في الثوب الرقيق إذا ألقت التراب والطين لا ينجس  
الشيء إذا لم ير أثره بخار الكيف والاصطبل والحمام إذا أصاب الثوب لا ينجس  
وقيل ينجس الثوب طهرا والاول أنه لا ينجس في قاضي فظهر الدين وما ينجس  
من خارات النجاسات قبل ينجس بها وقيل لا ينجس الثوب طهرا وهو الصحيح  
إذا حوت العذرات وأصاب الثوب لم ينجس ينجس في القفص وفي الكفانة  
واختلف في أن التراب الخارجي من الإنسان عينا نجسا ويجزئ بسبب ورودها  
على النجاسات وثمة تظاير فيها لو خرج منه التراب وعلم التراب ويل الميتة  
من قال أن عينا نجسا يقول ينجس التراب ومن قال لا ينجس عينا ونجسها  
بالمدور على النجاسة يقول لا ينجس التراب ويل كما لو مررت تلك التراب على ثوب  
ميت لا ينجس قال الإمام الحلو في موت التراب على النجاسة وأصاب ثوبا  
ميتا لا ينجس هذا كنجس النجس بالماء أو بغيره بالما أو الوقت ثم فت

ثم فت التراب عاتمة الميتة على أنه لا ينجس وقال الإمام الحلو في نجس لو كان  
النجس بالاجار ثم فاقدا بطل التراب بل ينجس المختار لو زاد على ذي المانية  
كذا في البزازي عصر عينا فادى رجله فالدم في العصية والعصية سبل  
ولا يظهر أثر الدم فيه لا ينجس العصية وهو قول الجمهور وإن سكب الماء الحار  
وإن استقى عليه البول مثل ركوبه لا ينجس شيء في الكفانة أي ليس شيء  
معتبة في النجاسة حتى ينجس وقد سئل ابن عباس رضي عنهما عن ذلك فقال أنا  
لنرجو من أن عفوان الله أوسع من هذا ولأن الذباب يقع على النجاسة  
ثم يقع على ثياب المصلي ولا بد أن يكون على رجله وأصابعه شيء من  
النجاسة وأصله لا يستطيع الاحتياج عنه فلا ينجس لا بعد اعداد ثوب لدخول  
الخلا ورؤى عن محمد بن علي رضي الله عنهما عن العابد بن فضال عن تكلف كذلك  
اعد لبس الخلا ثوبا ثم ترك وقال لم تكلف هذا من موهبة في بيع رسول الله صلى  
والخلفاء الراشدين رضي عنهم وعن القصة لا يعرفونه قال محمد في الكتاب مثل رؤى  
دليل على أن الجانب الآخر من الأبرة معتبر وغيره من الشايع قال بل لا يعتد بالجانب  
جميعا لدفع الركعة في نواور المعلى عن أبيه إذا استقى من البول شيء يرين أثره  
لا بد من غسله وإن لم يغسل في صلبه وهو جالس لو وجع كان أكثر من قدر الدرهم  
اعاد الصلوة كذا ذكره الباقي فلو أن هذا الثوب في الماء القليل  
قال بعض مشايخنا أن قيل لا ينجس الماء فلم وجه لأن اعتبار هذه النجاسة لما  
سقط عم الثوب الماء جميعا وإن قيل ينجس فلم وجه وهو لا يبر لأن سقوط  
اعتبار النجاسة إنما كان لدفع الركعة ولا في الماء فينجس في الوجه طهرا  
ما في فيه لا يفده عند الإمام وفي غيره يفده بالاتفاق عليه الفتوى والمات  
ما إذا استقى من الماء ما من ساعة الدودة المتولدة من النجاسة طاهرة  
حتى إذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينجس وكذا دود كل حيوان وجوز الصلوة  
معها وفي الميسر ولا تأسي ثيابا يصل الذمة والصلوة فيها جازم يعلم أنها  
قد رأت الأصل في الثوب الطهارة إلا الأزار والراويل فانه تله الصلوة  
فيها قبل الغسل فإن صلى أجزاءه فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب  
من أواني الجوس فقال نعم إن لم يجدوا غيرها بدأ فغسلوه ثم اشربوا منها  
وقال بعض مشايخنا وكذلك جواب في ثياب بعض الفقه من المسلمين فإن الظاهر



انهم لا يجنبون عن اصابته الخبز يابهم في حال الشرب ولوحات فارة في سمن  
فان كان جامدا يؤمن بها ويأكلها ويؤكل ما بقي فان كان ذائبا لم يؤكل  
شيء منه لتجاوز النجاسة الى الكل بخلاف الاول وجد الجود والذوبان اذا كان  
بحال لو قورن ذلك الموضع لا يستوي من ساعته فهو جامد فان كان ليون  
من ساعته فهو ذائب ثم الذائب باس بالانتفاع به سوى الاكل من حيث الاستهسا  
ودفع الحلاية وكذلك يجوز بيعه مع بيان عيبه وان لم يستعيبه فالمستعيب بالخيار  
اذ علم به وعندنا حتى لا يجوز شيء من ذلك ولنا حديث على رضي الله عنه في  
النجاسة اذا وقعت في الدقيق قال يتصبر به ويبيع به الجلود وقال عمر فان  
كان مائعا فانتفعوا به وفي النجاسة الكلب اذا اخذ عصفوانا او شيئا لا يتنجس  
حالم برالبلاء سواء كان الكلب اكله او غصيان وهذا مما انفكنا عنه  
فانما النجاسة النجاسة نوحان مدنية وغير مدنية فالمدنية لا بد من ازالة العين  
بالفعل وبقاء الاثر بعد زوال العين لا يضر هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم وكان القيم ابو  
جعفر يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه الحق بنجاسة غير مدنية  
غسلت مرة واما النجاسة الغير المدنية فانها يغسل ثلثا وتغسل في كل مرة  
ان امكن بشرط ان يبالغ في الغسل في المرة الثالثة بعد قوته وقبل الطهارة  
موقوفة على غلبة اي اذا غلب على طين الغسل ان طهر جار بلا عصر كذا روى  
عن ابي كذا في الكفاية وعندنا في يغسل مرة واحدة وهو رواية عن ابي  
وهو الصغرى برواى النجاسة المدنية يزوال عنها لا اعادة للتعدد حتى لو زالت  
مرة واحدة يحكم بطهارة التوب لو لم تزل ثلث مرات يغسل الى ان تروى  
واراد بالمدنية التي لها جرم وبغير المدنية التي لا جرم لها سواء كان لها لون  
او لم يكن والنجاسة اذا كانت بولا او ماء نجسا وصيب الماء عليها كفاه ذلك  
ويحكم بطهارة التوب على قياس قول ابي جهم ولا يشترط العصر فانه روى  
عن ابي جهم اذا ترزق الحمام وصيب الماء عليه جده في حرج من النجاسة ثم صب  
الماء على الارض يحكم بطهارة الارض وان لم يغسله في حرج من النجاسة ثم صب  
اذا غسل ثلثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن ابي جهم وعندنا في العبرة لغلبة  
الرائحة فيها سوى ولو في الكلب حتى اذا غلب على طين ان طهر بالمرة الواحدة يكفي  
ذلك وان غل ثلثا وعصر في كل مرة ثم تقاطعت قطرة فاصاب شيئا من عصره

يلج

عصره في المرة الثالثة وبالع في فيه بحيث لو عصره لا يزيل منه والكل طاهر والا  
فان تقاطعت حتى اذا اصاب شيئا فيه واذا غل التوب ثلثا وعصره في كل  
وقوته اكثر من ذلك لم يبالغ في صيانة للتوب لا يجوز ثم الغل يطيقين يورود  
الماء على النجاسة بان يصب الماء على العين النجس ويغسل ويهرس يطهر بالافعال ويورود  
النجس على الماء بان يجعل الماء في طست ويلقى فيه التوب النجس وفيه خلاق عبور بها  
اذا غل التوب في اجانة ماء وعصره ثم غل في اجانة ماء اخرى وعصره ثم غل في اجانة  
ماء اخرى وعصره فقد طهر التوب المياه كلها حتى اذا غل العصفوان النجس في ثلث اجانات  
فقد طهر عند ابي جهم وعند ابي جهم لا يطهر ما لم يصب عليه الماء صبا ثم اذا طهر  
التوب بالغسل في الاجانات على قول من قال به طهرت الاجانات يطيق التبعين  
للهارة الدلو والوشاء تبعا للبر اذا اصاب النجس اليد يطهر بالغسل ثلث  
مرات متواليات واذا اصاب النجاسة شيئا لا ينضم اليه العصر كالخزق والابر  
والحديد والحصى وكذا فان تسربت النجاسة فيها بان كان الاثر والخزف  
قيمين وفي الحديد بان وقعت عليه النجاسة من غيرة عقرها فان يطهر بالغسل  
ثلثا سواء كان على التوالي او ظلال بين الغلات بحفيف وفي شدة الطماوى في الحجر  
والاحجار والاوانى يكفي ان يغسل مقدار ما يقع اكثر رايه انه قد طهر ولا يحكم بطهارته  
الا اذا كان بعد ذلك لا يوجد منه طعم النجاسة ولا رائحتها ولا لونها اما اذا وجد  
منه احد هذه الاشياء فلا سواء كانت الالنية منقوشة او غير جديدا كانت او قديما  
وعنى محمد ان الخراف الجديد اذا وقع فيه بول او غير لا يطهر ابدا وفي الوجهين  
الاخر اذا تمسحان قديما يغسل ثلثا بدقة وان جديدا يغسل ثلثا ويحفف في كل  
مرة البلى الغد المزوش لا يطهر بالحفاق والمزوش يطهر لان المزوش في كل  
الارض واذا رقع عن الغرض هل يعود نجسا فيه روايتان جعل المحدث كوز جديد  
يحمل فيه الماء ثلث مرات ويترك في كل مرة ساعة يطهر وعند محمد لا يطهر ابدا  
نجس الحصى الباسي يغسل ويترك حتى يلين ولورطها بجو عليم الماء حتى يتوهم الزوال  
ولو صيدا يغسل ثلثا ويحفف في كل مرة وعند محمد لا يلا ذلك واذا كان من القصب  
يطهر بخل ثلثا ولا يحتاج الى شيء لعدم التدافق وكذا اشراك النعل وفي القياوى  
اذا نجس ابدا يغسل ثلثا ويحفف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر ابدا  
وكذا النعل الجديد صيدا نجاسة فادخله النار قبل الميعاد وعمل طهر

في النجاسة النجاسة النجاسة



واذا موه الحديدياء حتى لا يظهر عند محمد وعند القاذي اى موسى بموه بالما الطاء  
 ثلثا ويرد في كل مرة وفي قاصيخان وكذلك الحصيد من البروى اذا اصابه  
 النجاسة وهو جديد لا يظهر عند محمد وعند ابي يعلى ثلثا ويجفف في كل مرة  
 فيطهر بالبورياء من القصيد ثلثا ويظهر بلاطلا ولا لا ينشق الثوب  
 وقد التحيف ذهاب المذوة ولا ينشق البس في شدة القدرى واذا اصابه  
 النجاسة الحقة والنقل فان لم يكن لها جرم كشف كالبول والخرق فلا بد من  
 الغسل طيبا كان او يابسا وان كان لها جرم كشف كالرقين والعذرة  
 والدم فان كان يابسا طهرت بالحق في قول ابي في و ابي وقال محمد لا يظهر  
 الا بالغسل وقد اطلق الشيخ ابو الحسن اذا صحت طهره والمعنى من قوله طهرى في حق  
 جواز القتلوة حتى لو اصابه ماء بعد ذلك ينبغي في كذا المني اذا حرك ثم اصابه  
 الماء وكذا الارض اذا ذبلت ثلثا نجاسة غيرها ثم اصابها الماء عاد على النجاسة  
 على الروايات المتقدمة وعن ابي في ذالقي التراب على بول اصاب الحقة طهر  
 بالمسح لانه كالسجدة والمسح الطيب على الحقة يظهر بذلك في الصحيح وفي  
 الفوائد القليلة اذا ترشش البول على ظاهر الحقة في حق علم التراب حركه  
 حتى يفي ثم حكم اعضاءه الحقة يظهر بالغسل ثلثا اذا صغف في كل مرة مرة  
 وعن القاضى الامام ابو اليسر انه لا يجتمع الى الخفيف اصابه الحقة الحقة  
 نجاسة فغسلها ثلث مرات وامره بده في موضع بحيث يعمل عمل العصر ينوب عنه  
 اصاب الحقة بول فمسي فصب الماء عليه ثلثا بدفعه واحدة طهره ذلك  
 او لم يدلك وفي الوجيز حق بطلانه من كبرياى من خرقه ماء حتى يغسل الحقة  
 وذلك وملاء الحقة وراقه ولم يصح الكبرياى طهره كالسجدة التي جعل في الماء وتركه  
 يسلم وجوز عليه الماء طهر الحقة الحقة الى الذي وشيكم بالغسل ينبغي حتى يغسل  
 ويجفف في كل مرة وقبل يغسل ثلثا حتى ينقطع التقاط في كل مرة وهذا الوجه  
 والاول اصوب المني اذا انغذ الى الطاق ثلثا من الشوب يترك الاول يغسل الثاني  
 قال الامام طهر الدين بعد المني في النظارة الى البطانة طهرت بالبول في الصحيح  
 وقبل من المذرة لرقها لا يظهر بالفكر واذا اعدم المني على الحقة لا يظهر بالفكر  
 ايضا وفي الكفاية وروى عن محمد انه قال اذا كان المني غليظا في حق يظهر بالفكر  
 واذا كان رقيقا لا يظهر الا بالغسل وقال ابو الحاق الحاقه انما يظهر المني بالفكر

في كل ذلك وان كان

بالفكر اذا كان اصله طاهرا بان لم ينجس بالماء وفي المني اذا اصاب الحقة الحقة  
 وليس لها جرم كالبول والخرق قبل اذا شئ على التراب وعلى الرملة لرق بعض  
 التراب وقف وشي بالارض يظهر عند ابي في وعن محمد انه اذا اصاب يد المني  
 بخا قال يمسح بالتراب وفي قاصيخان وعن ابي في ان كانت النجاسة رطبة  
 وشي الحقة على وجه المني حيث لا يبق للنجاسة في طهر الحقة وعلى الفتوى  
 لعموم البول الحقة اذا اصابته النجاسة فاصابه لم يبعد ذلك كان ذلك منزلة  
 الغسل كالارض اذا اصابها النجاسة ثم اصابها النجاسة ثم اصابها المطر لان  
 ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصب المطر بالارض يظهر بالحقة اذا لم يبق اثر النجاسة  
 الا بقوم وشي حكم حكم الارض يظهر بالحقة وان كان ينقل من مكان  
 الى مكان اخر لا يظهر بالحقة لكن اذا وصلت النجاسة الى جانب من جوار الفتوة  
 على جانب الاخر والكل المتصل بالارض كالارض فان قطع لزم الغسل للشور  
 المستوعدا مسحة المرأة في حق نجاسة ان اكلت حذرة الثابتة الماء قبل الصلاة  
 الحقة بالشور لا ينبغي ولا يفتحن الحقة من الطين التي كوز او قدرا او طهر طهر  
 ندق القطن الحقة في المني ان كان مقدارا لا يذم بالندف كالنصف في حقه  
 لا يظهر بالندف وان كان قليلا يذم بالندف يظهر بالندف لا اعتبار بالزكاة  
 كاللدي ينجس بعض يقيم الرجلين او يباع البعوض ويغسل عن يمينه او يترك  
 حكم بالطهارة لا اعتبار وهو النجاسة في كل طرف فلا يحكم على نجاسة كل بالثوب  
 احد في الرقين حتى صار رمادا او صار كخزير ملحا طهر عند وعلم الفتوى  
 حتى في كل ذلك الحقة لصلوة على ذلك الرماد كذا في النزاهة كذا في صحيح  
 الفتاوى ثوبان يصيب يصيب حتى يغسل المرأة بيدها الى ان يذهب البول  
 منه ماء ابقي ثم غلب بعد ذلك ثلثا في طهارة يد وطهارة الثوب  
 بالاجماع ولو شرب الشاة فمراخ ذبحها من ساعته محل كلبا من غير امانة  
 وان غص عليها يوم او اكثر كل من الاثم ولو صب الحقة في الخلق فانه يترك  
 سواء كانت الغلبة للحم او للخل بعد ان صار حامضا وقال ابو الحسن كانت  
 الغلبة للحم لا يخل الكمل الخلل الحقة اذا صب في الخمر صار خلا يكون خما  
 لما حذر اصلياء شاة ميتة طهر وليندا ينجس من الاوان كذا لو ديفت  
 المنيثان وكذا الكرشى اذا قدر على اطلاقه وعن ابي في انه لا يظهر ولو كان

في



على بدنه نجاسة يغسلها بالكوز او بالقفة وكان ياتخذ من عروته ويضع  
يده في موضع منها وخرقة ويضع في المرة الثالثة في غير الموضع الاول  
قاليد والعروة بختان والخنز اذا تبنى بطهر بالغسل اذا لم يشرب ولو شرب  
الارض ثم شفاها ثلثا يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة اذا دعت  
رائحة النجاسة ولونها وطعمها في المراتين السبعين بالماء وببده خيط من روده  
لا يطهر بطهارة اليد عالم يتر اليد بالخط احمرارا بليغا غل الثوب عن الميز  
ثلثا وراحتها باقية طهر وقيل لم يطهر عالم تزل الراجحة فمعة او حجر  
او حديد اصابته نجاسة غير حريته يطهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء  
وقيل ان لم يكن عليه وسخ يطهر بمرة والا فلا تنقذ احمي بالعدرة او يطهر  
الخنز فعند ذلك يمسح بالظلم ثلثا فيطهر وعند لا يطهر اذا ولوا احمي بالظلم  
ثم بالعدرة تحت الحطب لظلم مرة سحر التنوير بالاروات بكرة الخنز  
فيه ولورثه بالماء بطلت الكراهية عمل تنجس بجعل في طنجرة بصب  
الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقدار العمل هكذا يفعل الى ثلث مرات  
فيطهر لكن ههنا فوجدنا العمل مرة وكذا الذي اذا تبنى في الواقع  
ادخل يده في سمن نجس غسل يده بالماء ثلثا بغير صوفى وانزال السمن باق  
على يده طهرت يده لان النجاسة السمن بالماء و قد زالت الحياورة فيسفي  
على يده سمن ظاهرو هذا كما روى عن ابي موسى في الدهن اذا اصابته  
نجاسة يجعل في انا فصب عليها الماء ثلث مرات فغسل الدهن على الماء فيه  
ثني هكذا يفعل في كل مرة فطهر الدهن في المرة الثالثة وقيل لا يطهر  
كذا في المحيط وذكر في المنية وان اصابته الجلد نجاسة فغسل او ادخل يده  
في السمن النجس والمراة اذا اغتصب بالحناء النجس والثوب ان صبغ بالحناء  
ثم غسل ثلث مرات طهر الجلد والثوب واليد وان بقي الدهن في  
الفتية وما تشرب جلد فهو عفو وفي الواقيات البول اذا اصاب الارض  
واختبر الى الغسل بصب عليه الماء ثم يدلك وينشق ذلك الماء بصفوفه وخرقة  
يفعل هكذا ثلثا فطهر وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليه ماء كثير حتى يوق  
ولا يوجد في ذلك لون ولا رائحة ثم ترك حتى تشفع الارض كان طاهر ارجل  
شاة يسكن ثم على صوفها او على شئ من الاشياء وذهب ثلث الدم عنه فطهر

طاهر حتى لو قطع به يطمح يكون طاهر لما روى ان ابي ابراهيم روى عن ابي بصير  
كانوا يقتلون الكفار بالتيغ ويحجون اليه ويصلون باليغ رجل  
اصابه النجاسة في بعض اعضاءه فاحسها بلسانه ومج بريقه حتى ذهب  
ارثها جازلان ازاله النجاسة بما سوي الماء من المايغات جازت وكذلك  
الهدرة اذا اكلت الغارة ثم شربت الماء من الاناء ان شربت خذها تبنى وان  
شربت بعد ساعة لا تبنى لاشرا قد حكت فيها وفي قافيتها ان الهدرة اذا اكلت  
طعاما وسقط من فيها شئ يكره اكله وكذا لو حكت عفتها شئ لا يصلح  
قبل ان يغسل ذلك العضو ولو وقع الهدرة وفي جيب ماء فاحترت فيه من  
ساعة فتوضأ بذلك الماء جاز وفي الواقيات الحنطة اذا انتفخت من الخبز  
فغسلها عن اناسي ان تنفخ في الماء حتى يشرب الماء كما تشرب الخبز ثم تحفف  
يفعل بها كذلك ثلث مرات فطهر عنده انما لو لم تنفخ من الخبز فطهر بالغسل  
عندهم وكذا الخنز في الجديد يوضع في الماء حتى يشرب فيه الماء كالنجاسة  
على قول ابي نسي وفي شدة الطحاوي ان الحنطة اذا اصابته من فقلت ثلثا  
ولم يوجد لها طعم ولا لون ولا رائحة محل اكلها وفي المسوط ومن سأل عن  
من موضع لا يدرك ما هو فغسل اصن وان تركه جاز فان كان اكثر رائحة ان  
نجس عليه لان اكثر الزا فيما لا تعلم صفيق كالنقيين وكان شيخنا الامام  
الكلواي يقول في بلدتنا لا بد من غسل لان الظاهر انه ايام اراق البول  
والماء النجس من التطور وفي جميع الفتاوى المارة اذا اغتصب بشاة  
فغسلت ذلك الموضع ثلثا بماء طاهر يطهر وينبغي ان لا يكون طاهر اما دام  
- حتى في حن الماء الملقون بلون الحناء وفي المنية الكليل اذا اكل بعض  
عنقود العنب يغسل ما اصابه في ثلثا ويؤكل وكذا يفعل بعد سمن العنب  
امارة صلت وفي جاملة صبيبا وثوب الصبي نجس جازت صلواته او  
الوجيز طوف من ثوب نجس في ثوب فغسله فامنه جازت صلواته في الخمار  
ولو تبدل رايه الى طوافه بعد ايام اعادة الاولى في المحيط علم بنجاسة  
الثوب لكن فقي عليه مكانه غسل الثوب كله احتياطا وابد علم انه اصاب  
الكم ولا يدري اني اكلت من طعامها وكذا الوعاء ان اصاب الزيل ولا يدري موضع  
غسل جميع الزيل في ايسابيع وان كانت النجاسة غليظة وهي اكثر من قدر الادام



فصلها فريضة والعتلوة معها باطلة وان كانت مقدار الدرهم فغسلها واجب  
طهارة معها جائزة وان كان اقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت  
النخاسة ضيقة فانها لا تمنع القبلة حتى تغتسلوا وتختلفوا في مقدار الماء  
كما مرو في القاضية اذا وجد السجدة بعلا بل او الغنم يغسل ثلثا ويؤكل  
وان كان في اخشاء البقرة لا يؤكل وفي الوجيز والحم اذا نجس غل بالماء  
ولو كان في بطن الحمل المتوتيرة فاصابت البقرة بعض لحم الحمل حلال  
الشي يغسل بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة اذا دخل شيئا  
من التبايع مثل الثعلب فحوله لا يظهر لحم عند البعض حتى لو صيد ومع لحم  
الكثير من قدر الدرهم لا يجوز صلوة ومن اخذ الفقيه ابو جعفر والفقير  
ابو الليث المختار انه يظهر وكل ما لا يكون سورة نجسا يجوز الصلوة به  
لحم اذا كان مذبوحا كالباري ونحوه من الطيور والافار والحيات  
يجوز الصلوة مع لحم لان سور هذه الاشياء ليس ينجس كذا في الواقع  
ذكر في قاضيان وما يظهر جلده بالدباغ يظهر لحم بالذكاة وذكر في  
الائمة الكوفة قبل يشرط ان يكون الذكاة من اهلها في حملها وهو  
ما بين اللبن واللبني وقد سمي حيث لو كان مماكولا لا يحل كله بتلك  
الذكاة وذكرنا طلق اذا صيد ومع لحم يار قد دخل حارة صلوة  
وعن الفقيه انه جعفر اذا صيد ومع لحم قطع لحم من سباع النوح حتى قد  
دخل لا يجوز صلوة ولو وقع في الماء افسده وذكرنا طلق في لحم  
اذا صيد ومع جلد كلب وذب قد دخل لا يجوز صلوة كل الالباب  
دينه فقد ظهر جازن الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الخنزير  
والادنى في المسوط واما جلد الخنزير فقد روي عن ابي اسامة يظهر  
بالدباغ وفي ظاهر الرواية لا يحتمل الدباغ فان لم يجلد امتداد في  
بعضها فهو بعض كمال الادنى اما لا يظهر لعدم احتمال المطهر وهو لا ينجس  
وجلد الادنى وان احتمل طهره لكن لا يحل لحمه ودينه احراما له ويظهر  
جلد الكلب حال كونه مذبوحا فلا فالت في لانه نجس العين بدليل نجاسة  
عنه وعندنا انه ليس ينجس العين لانه ينتفع به حراما واصطفا  
ونجاسة السور لا تدل على نجاسة العين كما في التبايع وقار الماء لا يظهر

لا يظهر جلد الميتة بالدباغ لقوله عدم لا تستغفوا عن الميتة باطلة وان عوم عوم  
اتما االب دينه فقد ظهر قال ابي اسامة الخنزير نجس اذا وقع منه في البئر نجس  
او عمل منه المصلي اكثر من قدر الدرهم فسد صلوة لانه جزء مما هو نجس في عينه  
والجزء حكم الكل وقال محمد هو طاهر حكم الفدورة لاصحاب الخرازين اليه  
في صناعتهم فكان في نجس 2 وقال محمد لا يجوز الانتفاع بشئ من اجزاء الفيل  
ولا يجوز بيع عظم ولا يظهر جلده بالدباغ ولا يذكاة لانه نجس العين كالخنزير  
وفي الواضحات وجلد ما عدا الخنزير يظهر بالذكاة وكذلك لحمه حتى لو اقلق في الماء  
لا ينجس الماء ولو صيد مع ذلك اللحم يجوز وفي المسوط وشو الادنى طاهر عندنا  
خلا فالت حتى فان النبي لم ينجس خلق شوه قسم بين اصحابه فلو كان نجسا  
لما جوز لهم التبرك بشوه ولكن لا يستغف به حرمة الادنى للنجاسة وكذلك عظم  
لا يستغف به حرمة والذي قبل اذا طحن في الادنى مع الحنطة لم يؤكل وذلك  
لحرمة الادنى للنجاسة وفي طهارة شو الخنزير عن ابي اسامة رويان في رواية  
طاهر وهكذا روي عن ابي اسامة ولهذا يجوز ان لا يبيع لانه لا يستغف لايستغف  
به الا بعد الملك وهو نجس في احد الروايتين وفي الكفاية وما يظهر جلده بالدباغ  
يظهر بالذكاة وهذا اختيار بعض النجس وعند بعضهم لما يظهر جلد الحيوان بالذكاة  
اذا لم يكن سورة نجسا وكذلك يظهر لحمها وان لم يجل الاكل كالتراب من التبايع  
من يقول اللحم نجس هو النجس عندنا ما بين النجس اي الدائم الكربة والفساد  
فهو دباغ وان كان بالشمس والتراب لان المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط  
غيره وعندنا ان يكون الدباغ الا باستعمال التث والتوط والعفص  
وفي صدر الشريعة فان كانت الدباغ بالادوية كالقوظ ونحوه يظهر الجلد  
ولا يعود النجاسة ابد وان كانت بالشمس والتراب يظهر اذا يسى ثم اذا اصابه  
الماء هل يعود نجسا فعن ابي اسامة رويان وعنه ابي اسامة ان اصاب بالشمس بحيث  
لو ترك لم يفسد كان دباغا وعنه محمد جلد الميتة اذا يسى وفيه في الماء لم ينجس  
في غير فصل القوظ بغير القاق والراء المهملة وبالظاء المعجمة ورق السلم ينجس به  
ومن اديم مقروظ والثابت بنت الربيع الطم ينجس به والعفص العين  
والفساد المهملة ينجس به ماء وهو بالتبركة يار وفي مجمع الفناوى جلود  
التي يدبغ في بلد ولا يغسل منجسها ولا تنقي النجاسات في دبرها ويلقونها على  
الارض النجسة ولا يغسلونها

في قدر الدرهم



بعد تمام الدين حتى طامره تجوز اخذ اخفاف منها وغلاف الكتب والقرآن والآلات  
 وطبا وبابا دبع الجلد بوردك الميته ثم غسل طهر وما تشرب غفوقيل عند  
 محمد لا يطهر ابدا والظاهر ان هذا بالانفاق الكيمية المدبوخ بدهن  
 الجنود اذا غسل يطهر ولا يقرب الماء الاثر **فصل** في التجديد تجوز ازالة  
 النجاسة من الثوب والبدن بكل شيء طاهر ينقصه بالعصر كالحل وما الورود  
 في قول **باب** 2 واسبغ وقال م وزفر والشاخي لا تزول الا بالماء وروى  
 عن ابي نسي في البدن كذلك في ثوبه القدور في تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل  
 وهذا قول محمد ورواية عن ابي 2 وعلم الغنوي عند ابي نسي نجاسة  
 خفيفة ولا يفيد الطهارة الا ان ازال به نجاسة غليظة زالت وتبقى نجاسة  
 الماء المستعمل قبل لو غسل نجاسة غليظة بيوز ما يؤكل لحم زالت وبقيت  
 نجاسة البول والا فحق ان التطهير بالنجاسة يكون وعن ابي نسي لو غسل ادم  
 عن الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب ثوبه جاز كذا في الكفاية **فصل**  
**باب** **والاواني** في الوضوء في اخذ من مائه وجعل في القصعة  
 ومن حيث افرد كذلك وجدت فارة فيها في القصعة فخرج ان لم تقع  
 نجاسة على شيء ان غاب تحت حال النجاسة على القصعة وان لم يغيب فغسل تحت  
 الشاة وان كانا رجلين وكل يدعي ان دية طامره في طاهران ولو كان  
 في حبس عمل وفي اخره اخذ من كل وجعل في قصعة فاطلع على فارة فيها  
 شق بطنها فما وجد في بطنها تعلقت النجاسة به وان لم يوجد في بطنها  
 تدرى الفارة الى الحق فان اكلت تتعلق النجاسة بالعد وان لم تأكل تتعلق  
 النجاسة بالحل **باب** **الاسباب** اذا سأل في المسجد عن عيشة ووقار  
 ولا يعمل واذا اراد الاصول يقدم رجله اليمنى ويقول عند الدخول اللهم افق  
 لي ابواب جنتك واذا خرج يقدم رجله اليسرى ويقول اللهم انك اسلك من  
 فضلك واذا دخل المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتي القيمة لقوله عم اذا دخل  
 احدكم المسجد فليركع قبل ان يجلس قال قوم قيمة المسجد واجبة بظهر الحديث  
 والجمهور على انها محبة لكن عند الشاخي يصلي التيمم في الوقت كان  
 وعنده 2 في يصلي في غير اوقات الصلاة كذا في شرح المثارق لان فان لم يصلي ركعتي  
 الفجر فكيف اداوها عن القيمة كذا في بداية الهداية قال النووي لا يشترط ان

المكثرة  
 في الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة

بسم الله  
 على

ان يتوسل التيمم بل يكفيه ركعتان من فرض او سنة او غيرهما والواقع  
 رجل يركع سجدة او يتخذ طريقا فان كان بغير عذر لا يجوز وان كان بعذر  
 يجوز ثم اذا جاز يصلي في اليوم قيمة المسجد مرة واحدة لا في كل مرة لان  
 في ذلك حرجا وفي بعض الفتاوى الجنب يمنع عن الدخول في المسجد ملك كان  
 او عبور فان النبي عم قال تدوا الابواب فانه لا اجلها جنب ولا الحايض  
 وذكر لان ابواب بيوت المهاجرين كانت الى المساجد وكانوا يخرجون اليها فامر  
 النبي عم بالتدويم بفصل بين الدخول للمرد واللعقود وقال الشافعي  
 لا يمنع ان يدخل للعبور ويؤتى في هذا الال الرسول وغيرهم رضوان الله عليهم  
 قال اهل السنة ان يدخلوا لغيرهم الدخول في المسجد ملك وعبور وان  
 كانوا اجنبيا وكذا رضوانهم ليس الجبريل روي ان النبي عم رفق لعلي رضي الله عنه  
 ولا اهل بيته ان يمشوا في المسجد وان كانوا اجنبيا ونحن نقول هذا حديث شاذ  
 نادرا فلان اخذه وفي الواقعات محمد بن علي سور المدينة لا ينبغي ان يصلي  
 قيم لان السور للمعانة فلم يخلص خالف الله في حصار الكلوبين على ارض القصب  
 وفي قاضيان محمد على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة  
 وينبغي ان يكون الجواب بالتفصيل ان كانت البلدة تحت عينة وبني مسجد  
 باذن الامام جازت الصلوة فيه لان الامام ان يحل الطريق مسجد او هذا  
 اولى وعن ابي نسي كره الناطق في الواقعات اذا بنى في ارض الغنم مسجد  
 او قمارا او حانة لا يباي بالصلوة في المسجد ولا يباي بالامام والخائفون  
 ويدخل الحانوت لشراء المتاع واما الصلوة في ارض الغنم كانت الارض  
 للذي تتركه الصلوة فيها لان ياتي ذلك ويتفرق به وان كانت للمسلم  
 فان لم تكن مزرعة ولا مكرمة فلا يباي به لان صاحبها لا يتفرق به  
 وان كانت مزرعة او مكرمة فان كان بينهما صداقة او حوذة او كان  
 صاحبها صنف خلق يرفع بذلك لا يباي به وان كان بمنزلة الرجل مسجد فانه  
 يذهب الى قدمها بناء لان لم زيادة حرمه فان كانا سوا يذهب الى اقربها  
 من منزل وان استويا فهو خيرة لا ترفع لاصحابها فان كان قوم اصدفها  
 اكثر فان كان فقيرا يذهب الى الذي قوم اقل ليكنه الجوع بسيم وان لم يكن  
 فقيرا يذهب حيث اقبلت وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان

الصلوات في غير اوقات الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة  
 في غير اوقات الصلاة







قوله ٢٢  
وتلغينه اوسط  
المصدق قديلا  
ليس مراه

تعامل الناس من غير تكبر وروى عن محمد أنه يكره ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت  
يوضيه فيه الحصى وحقاع المسجد به صوت العادة من غير تكبر ولو تعلقت بتياب  
المصلح من بدو المسجد وحقاه واضحه ولم يتعد ذلك لا يجب عليه لا عادة لانه  
يسر يعتبر به ويكره ان يخط في المسجد اعد للعبادة دون الالباب وكذا الوراق  
والنقيم اذا كتبت لاجرا والمعلم اذا علم الصبيان باجر يكره فان فعلوا بلا اجر فلا بأس به  
وعن محمد بن سلمة اذا اقبل الرجل في المسجد ضابطا يخط فيه ويحفظ المسجد عن  
الصبيان والدواب ولا يدق الثوب دقا فاحشا يتضرر به المسجد فلا بأس به  
لان فيه ضرورة ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف به شيء يضر  
وقيل لا بأس بالجلوس في المسجد ويكره الجلوس في المسجد ثلثة ايام او اقل للماتم  
او للمصيبة وفي غير المسجد رخص للرجال ثلثة ايام والترك اولى ويكره اتخاذ الضيافة  
في المصيبة من الترك ان كان الوارث صغيرا او غائبا وفي الوجبة والواقعات  
والخياطة في المسجد يكره باجر لما روى عن عثمان رضي الله عنه راي ضابطا في المسجد فامر به  
فاخرج من المسجد الا اذا صلى يحفظ المسجد عن الصبيان وضابط وكذا الكاينة ومعلم  
الصبيان باجر لو جلس فيه لضرورة الحول لا بأس به فان كان اعلم يعلم للحيمة والوقار  
يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قريب وان كان باجر يكره لانه انا كان باجر كان العمل  
لعبد والمجد لم يبين لذلك لانه بيت الله تعالى وقاصي حان دار فيها مسجد فان كانت  
الادار اذا غلقت كان للمجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها  
اصكام المسجد من جهة البيع وحرمة الدخول للجنة اذا كانوا لا يمنعون الناس  
من الصلوة وان كانت اذا غلقت لم تكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لم جماعة  
فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه اعلم ان  
المسجد ما ينسب خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المصطفى اي محمد صلى الله عليه ولا يخلص لله تعالى  
الا بان بنى واخر عن ملكه بطريقه واذن بالصلوة فيه وصلى واحد فاذا صلى  
واحد زال ملكه ثم جعل الرداء تحت المصالح المسجد لا يمنع كونه مسجدا وان جعل  
الرداء لغير مصالح المسجد لا يصير المسجد مسجدا اذا جعل وسط طارة مسجدا واذن  
للصلوة فيه لا يصير مسجد العدم اذ ان الطريق هو اعداءه وعند ابي بكر بن بكفي  
بحر وقوله جعلته مسجدا وعند محمد لا بد من ان يصلى فيه جماعة وفي الغزوات  
فاذا اذن بالصلوة فيه فضلى فيه واحد زال ملكه عنه اذا الجماعة في كل الوقت  
غير ممكن

لا في المحل



وروي عن ابن 2 وم انه لا يرد ملكه عنه ما لم يصل فيه جماعة باذان واقامة  
لان الجماعة تعام في المساجد في الاعمال الاغلب لان الواحد قد يصلي في منزله وحده  
عادة فلا يصير سجدا بصلوته وهذه الرواية اظهر على الفتوى كذا في  
ذكر الهداية اما الاقرار فلا يخلص له في الامة واما الصلوة فيم فلانة لا بد من  
التسليم عند اداء الصوم ويشترط تسليم نوعه وذكر المسجد بصلوته وعند اداء التسليم  
ليشرط لانه اسقاط لملك العبد في نفسه خالصا لله تعالى فيسقط حق العبد فصار كالاتفاق  
كذا في الايضاح ذكر في الوجيز حرمت المسجد والقربة ولا يصلي فيه احد عند اداء هو  
مسجدا لا ان كونه مسجدا لا يتوقف في الابتداء على الصلوة عنده كذا في البقاء  
وان لم يوفق بائنه واتخاذ اهل الحلة مسجد افر لهم ان يستفعوا بئنه ونقصه  
اي منعونه في المسجد الا فرلان عرف البائنه ويعود الى ملك البائنه وكذا لو علق  
قنبرا او سبطا واري ثم فر المسجد ولتغني عنه عاد الى ملك الوارث وعند اداء يعود  
الى ملك المخذ ويحول الى مسجد اخر او يبيعها القيمة لاجل المسجد عن الخوان في المسجد  
او الحوض اذا قرب وتفرقت اثاره يصرف الى صوفي او حذر او قايه ببيع عقار المسجد  
لمصلحة لا يجوز وان باع القايه وان باع نقض لاصلا البائنه في كل حال ونفي الخوان  
يجوز ان يباع ويشترى بئنه افر ويجوز للحاكم والمولى ذلك وان لم ينقطع المنع عنه  
ولكن يوجد بئنه ما هو فيه من المسجد لا يباع وعن محمد ضعفه الموقوف على الاستغلال  
والقيم بئنه ارضا افر اكثر زبانا حال البيع وشراء ما هو اكثر زبانا منها  
بوارى المسجد فلو لم يستغنى عنه ان كان الباسط صياضه وان كان لا وارث له يجوز  
ان يدفع الى فقير او يباع ويستعان بئنه في شراء بوارى اخر وكذا اذا كان الباسط  
صياضه ان يفعل ذلك باذنه في بياض الكعبة عدا الله تعالى فلو لا يجوز اذنه وبياع  
ويستعان بئنه في امر الكعبة وما يحل له في حديقته من بئنه الكعبة فلا صياط ان  
يدفع الى الفقير ثم يشترى منه ويملك بعده كذا يتركا عنده ولو شرط الواقف  
ان يصرف الى امام المسجد كذا في اليم ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يصرف اليه  
وكذا الوقف على المؤذنين والفقهاء امام المسجد في العلم وذم قبل مضى  
السنه لا يسترد منه على بعض السنه والعبادة لوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد  
وقت الحصاد كحفه وكذا في الطلعة في المدارس والمغوش في المسجد يكون للمجد  
وما عمن كذا المسجد على شرط النهي يكون للغارس المولى لو كان ايتا فاستاجر

مسألة  
ولا يملك المولى  
المسجد

فاستاجر الكاتبة لخدمته لا يجوز له اعطاء الامارة من مال الوقف ولو استاجر لخدمته  
وقفه واغلقه بمال المسجد وفي الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف  
لا يجوز ويكره لهما ان يسكنوا ذلك المنزل واقرضته ما فضل من غلة الوقف  
ان يجوز اذا كان اجود للوقف اما الاتفاق على نعم ليؤديه اذا احتاج اليه  
الوقف فلا يجوز ويختار عنه كل الاضرار فان ضل ذلك ثم ردة الى الوقف  
يبداء رجل مع مالا من العوم لينفق في بناء المسجد فانفق في ذلك الا انهم  
في حاجته ثم زيد لها في نفق المسجد لا ينعى ذلك فاذا عوق صاحب بعينه رد  
عليه او جدد الاذن منه وان لم يعرف صاحب بعينه استاجر الحاكم وامره  
لا في الامة اما القضاة في جواب على كل واحد حال وان كان يعذر برب  
في الاختار ان يجوب اتفاقا مثل وعلى هذا العالم الذي سئل للفقهاء اذا خلط البعض  
بالاخر يضمن الجميع واذا ادى صار مؤذنا في مال نفسه ولا يضمن له ولا يجرى بهم  
عن زكوتهم لعدم تحقق الوقف الى الفقير المملوك بالخلط الا اذا جازاه الفقير  
بالقبض له فيصير خالطا مال الفقير بمال الفقير وكذا كرميا باذنه الا عونه  
من الاموال ظلم او خلط بماله او بمال مظلوم افر يصير ملكا له وينقطع حق الاول  
فلا يكون اذنه عندنا حراما محضا نعم لا يباح الانتفاع به قبل اداء البذل  
في الشيء من المذهب وهو صاحب الفضولي وقول الامام وخوذن فلم يتوقفا  
في ما فانه يقط لانه في معنى الصلوة وكذا القايه وحيل لا يقط لانه كالامارة  
ولو كان للامام وقف في يد المئتمر فلم يأخذ الاجرة في حاد ينظر لواجبه المئتمر  
يقط ولو اجمعه الامام لا يقط وهو قاضيمان مئتمر من رجل بين يدي  
المصنف في اي حقدار يكره المروا ولا يكره حكم ابو نصر بن محمد بن سلام في  
انه قد ربه بئنه راعا وفما دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون  
بين الاول والحابط الذي فيه الحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره وفي بعض  
ان الله تعالى **سورة الاحزاب** واعلم ان الغرض نوعان فرض عين وفرض  
كفاية فرض عين ما يلزم كل احدا قامته ولا يقط العين باقاة  
البعض كالاعان والصلوة والزكاة وخوفا وفرض الكفاية ما يلزم  
جميع المسلمين اقامته ويقط باقاة البعض عن الباقيين كالمهاد وصلوة  
الحجارة وردد السلام وخوفا فالصلوة فرض عين ثبت فرضيتها بالكتاب

مسألة  
وقف عام  
ومؤذن

الصف



والنم واجماع الامة اما الكتاب فكلوه توما فظوا على الصلوات والصلوة الواط  
ومحافظتها ادا وادوا وقايتها هذا النص يقتضيه الغرضية للامر والوجوب  
ثم هي على ان النص يقتضيه عدداً وسلي ورا، الجوه للمعطف يقتضيه المعايير  
واقلم غير قبل والا وجهان يقال ثبت كون الصلوة المحض مراداً من الامة  
بالاجماع وقد خروا ابن عباس رضي الله عنهما ايضاً بذكره اما السنة فكلوه النبي عم  
صلواتهم وصوموا شهرهم الحديث واما الاجماع فان الامة قد اجمعت على  
فرضية الصلوة الى يومنا هذا من غير انكار واذا ثبت فرضيتها يحتاج الى  
سبب وجوبها وتغيرها وركنها وشروطها وحكمها اذا نشئ لا يجب لا سيما لا يعرف  
الانبياء حقيقتهم ولا يوجد الا بركنهم وعند شرط ولا يفعل الا بحكم خيب وجوبها  
الوقت لانها تضاق اليه كما يقال صلوة الظهر والاضاف تدل على السببية وتكرار  
بتكرره والسبب هو الجهر المفضل بالاداء لا كله والوقت سبب تغيب الوجوب  
واما سبب وجوب الاداء فهو الامر بتغير الصلوة في اللغة اي ان الارب  
التي هي ومن الصلوة على الميت اي الدعاء وقبل هي من الصلوة وهو العظم  
الذي عليه التيقان لان المصلي يحرك صلواته اي هما عظماء النابتان عند  
اي الية يعظم في ديرة الركوع والجمود ويجوز ان يكون من صلي مع  
قوم سميت بها لما فيها من تعويم النفس امتلاحها ولا بعد ان يكون  
من الكلام فيها من الدعاء وتذكر الصلوة وتعويم النفس بتغير الصلوة  
في الشريعة اي عند اهل الشريعة هم الاركان المعلومة الموقرة في الاذان  
ومى تكبيرة الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والجمود والقبلة  
الافيرة والافعال المخصوصة وهي اعم من الاركان المعلومة لان افعال  
الصلوة تتناول اركانها وغيره من الواجبات والسنة والاداب كذا  
ذكره ابو الليث والمنهور من علمائنا ان تكبيرة الافتتاح شرط لا ركن وقبل  
القبلة الافيرة شرط ايضاً فالماصل ان الاركان المتفق عليها اربعة  
القيام والقراءة والركوع والجمود وما وراء ذلك فمختلف فيه سمي  
ان شاء الله تعالى واما شروطها فيجب في بابها بادن الله تعالى واما حكمها فيجب  
الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان حكم الشيء ما يفعل  
لاعلم واما تودي الصلوة ليقط الواجب يحصل الثواب كذا في الكفاية والنوحي

والتوفير **باب الاوقات** اول وقت الغز من طلوع الفجر الثاني  
اي البصر الصادق وهو البصر من المقتضى اي المنتشر في الافق استوزنه عن البصر  
الكاذب وهو البصر الذي يظهر في الافق طولاً وتعقب طيلة فذلك يسمى  
كاذباً وسمى ايضاً ذكياً لمرصاد لانه يثبت بذهنه ان كوكب فانه لا يدخله وقت الصلوة  
ولا يحرم الاكل على القيام لقوله عم لا يؤثمكم اذا ن بلال ولا الفجر يستطيل ولكن  
كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير اي المنتشر واذ وقت الفجر قبل طلوع الشمس  
واول وقت الظهر من حين نزول الشمس عن الاستواء ويطبق جوف الزوال  
ان تغرب خيبة في ارض مستوية وتجعل على مبلغ الظل علامة فادام الظل  
ينقص من العلامة فهو قبل الزوال واذا وحق الظل اي لا يزداد ولا ينقص  
فهو وقت الزوال وهو الظل الاصل المسمى في الزوال واذا شرح الظل في الزيادة  
فقد علم ان الشمس قد زالت كذا في الميسر والايبر من ماروي عن محمد بن يعقوب  
الرجل مستقبل القبلة فاذا زالت الشمس عن يمينه فهو الزوال اي غاديت الشمس  
على صاحبه الا في الميسر تزل فاذا غاديت الشمس على صاحبه لا يثبت فقد زالت  
كذا في الايضاع واختلفوا في آخر وقت الظهر فخذ اني وم اذا صار ظل كل  
شيء مثله في وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو روي انه محمد بن ابي روي  
اي في عن ابي روي انه لا يخرجه وقت الظهر حتى يصير ظل كل شيء مثله سوى  
في الزوال وفي قاضيان واما وقت الظهر فنفقوا على ان اول وقت الظهر  
حين نزول الشمس فاضلوا في آخر وقت الظهر قال ابي روي آخر وقت الظهر حين  
يصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وقال صاحباه حين يصير ظل كل شيء مثله  
سوى في الزوال اعلم ان الف في اللغة اصل الاشياء والمراد هنا الظل الذي  
يكون للاشياء وقت الزوال اي الظل الواقع الذي لا يزيد ولا ينقص ولا يمكن  
تقديره شيء لانه يختلف باختلاف الارض والامكنة فانفق ذكر القدر  
في ذلك الوقت وقد قيل لا بد ان يبقى لكل شيء في عند الزوال في كل موضع  
الابكة والمدنية في الحول ايام السنة فلا يبقى عملة ظل وبالمدينة تأخذ الشمس  
الحيطان الاربعة وذلك في الاصل غير معتبر في التقدير بالظل فانه او قاضين  
بالاتفاق كذا في الميسر للوضوح ذكر في الهداية التي يورن الشيء وفي  
الزوال رجوع الظل من جانب المغرب الى جانب المشرق ثم عند الغروب التي يكون لا شيء في الزوال



فاذا خرج وقت الظهر على القولين دخل وقت العصر على اختلاف القولين عندهما  
 بعد ما صار ظل كل شيء مثله وعنده بعد ما صار ظل كل شيء مثله لا على رواية الاسدي  
 وغيره وان اصاب الظل مثل حصى الزوال في وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
 حتى يصير ظل كل شيء مثله فيكون بين وقت الظهر وقت العصر وقت مائل وهو الذي  
 يسميه الناس بين الصلوتين كما ان بين النحر والظهر وقت مائل كذلك في وقت العصر  
 يكون الاختلاف في دخول وقت العصر اما في وقت الظهر فبالاقتفاء فقالوا  
 الاضيق ان يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير الظل قامة  
 لتكون الصلوات في وقتيهما اتفاقا وفي النحر يد اول وقت العصر عندهما اذا  
 صار الظل قامة وزاد عليها ونحو ذلك ان لم تغيب الزيادة وافروقت العصر بقب  
 الشمس اول وقت المغرب حين تغيب الشمس وافروقت اذا غاب الشفق عندهما وقال النخعي  
 للمغرب لا وقت واحد مقدر بفعله فلا يصح بعد غروب الشمس مقدار ما يصلي  
 فيه ثلث ركعات او مقدار ما يتمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد غروب  
 الشمس من اداء ثلث ركعات ولم يصلي ثم صلى بعده كان قاضيا لا موديا كذا في التلخيص  
 في وقت المغرب حديث امامه صلى الله عليه وسلم فان صلى المغرب في اليومين في وقت  
 واحد ولما حديث ابن هبيرة رضي الله عنه انه قال وان اول وقت المغرب حين  
 تغرب الشمس افره حين تغيب الشفق وتاويل حديث امامه صلى الله عليه وسلم انه اراد بيان  
 وقت احتجاب الاذان فيه فانه مكره تأخير المغرب بعد غروب الشمس اول وقت الغاء  
 حين تغيب الشفق وافر وقت الى طلوع النجاشي او لا اختلاف فيه وانما الاختلاف  
 في الشفق كذا في قاضيهما والشفق في قول ابن عباس هو البياض الذي بعد الحمرة حتى  
 لو صلى الغاء بعد ما غابت الحمرة ولم يغيب البياض المعتد في الذي يكون بعد الحمرة  
 لا يجوز عنده وفي رواية اسدي عنه ان الشفق هو الحمرة التي قبل البياض وهو  
 قولها وقول النخعي وعلم الفتوى في المسوط واول وقت الوتر اذا غاب  
 الشفق الا انه ما يجوز بتقديم الغاء على الوتر عندهما في وقت عندهما اول وقت  
 الوتر بعد الغاء ثمرة الاختلاف فيظهر فيمن صلى الغاء ثم اذن فتوضا وصلى  
 الوتر ثم علم انه صلى الغاء على غير طهارة فانه يصلي الغاء ولا يعيد الوتر  
 عند ذلك لان الترتيب سقط بعد زوال النسيان وعندهما يعيد لان دخول وقت  
 بعد اداء الغاء عندهما ولم يوجد الا اذا كان يصليا قبل وقت فان اوتر

فان اوتر في وقت الغاء قبل ان يصلي الغاء وهوذا كركذا لم تجزه بالاتفاق  
 لانه اذا قبل وقتها او ترك الترتيبا جوبه **والا** سغا بالبحر افضل  
 الا فضل في صلاة النحر عندنا وفي الكفاية يقال سغا الصلوات واضاء وحين  
 سغا بالصلوة اذا صلاها في الاسفار والبيات لتعدية وانما كان الاسفار افضل  
 عندنا لقوله سغا وابالوقت ان اعظم للاجرات فيه تكتفي بالجماعة ولو فصل وقال  
 النخعي التعليل فضل كل من التعليل افضل عندنا للجماعة يوم حرو لعم ووقاضيهما ان  
 وحده التنوير عندنا ما قاله شيوخنا الحلواني وابوعلى النخعي ان يبدأ بالصلوة بعد  
 انتشار البياض في وقت لوصلي النحر بقراءة مسنونة ما بين اذ يعين اية الى شين اية  
 او اكثر ورتل التران فاذا فرغ من الصلوة لو طهر لم يهره في طهارة يمكن ان يتوضا  
 ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وقال الطحاوي  
 في صلاة النحر يبدأ بالتعليل بحكم بالتنوير ان كان يريد اتمام العزاة وان  
 كان يريد اتمام العزاة وان كان لا يريد فالتنوير افضل وفي شرح النخعي  
 حد الاسفار ان لا يفعل شكر في طلوع الشمس المفضل عندنا كما ان يبدأ بالاسفار  
 ويقيم ثم ويختار الطحاوي ان يبدأ بالتعليل بحكم بالاسفار وهذا اختيار الحسن  
 والافضل في صلاة الظهر ان يؤخره ويؤخرها في الصلوة في الشاء يجلبها بعد  
 الزوال مطلقا سواء كان يصلي الظهر وحده او جماعة وقال النخعي ان كان يصلي  
 وحده يجلبها بعد الزوال في كل وقت وان كان يصلي بالجماعة يؤخر تيسرا  
 ولنا قولهم ابرد وابالظهر فان شية الحوزي في حليم النخعي في الغاء والحاء  
 الماهل النسيان في قامة العذرا اذا غلت والمراد ههنا شدة حرها على التيسر  
 اي شدة حر الشمس مثل شدة حر النار وروى عنه كان يعمل في الشاء وانما العصر  
 فالمحبة تأخره في الارضين كلها ما لم تغيب الشمس وقال النخعي في المحبة يجلبها  
 ولنا ان في التأخير كثيرا للنواقل واداء الشاء بعده مكره ولا يجوز من ملك  
 بعد العصر اذ غروب الشمس فانما المتفق بان من ولد اسدي عندهما فاذا افر العصر  
 يمكن من احوال هذه القضية وفي النسيان اختلفوا في تغيب الشمس قال  
 بعضهم هو يتغير الشاع على الحيطان وقال بعضهم هو صلح الطيب فان  
 ارتفعت الشمس على جوانبها هو الوقت المتغير المكره وان وقعت في جوف  
 الطيب هو الوقت المباح وقال بعضهم اذا تمكن من النظر الى القرص من غير كلفة

في التعليل في وقت النحر والاسفار  
 في وقت النحر والاسفار



وثقة فقد نزلت في الهداية والمعبية تغير العوض ان يصير حال لا تحار فيه  
 الا عين هو الصحيح اي يصير سبب قبولها كاللا يحصل للبعد بالنظر اليه حيزه واما  
 صلوة المغرب فالحج تجزئها في كل وقت لان تأخيرها مكره لقوله عم باردوا  
 بالمغرب قبل ان يسكن النجوم اي عجلوا بصلوة المغرب قبل كثرة النجوم واما صلوة  
 الفجر فالحج عند تأخيرها الى ثلث الليل ويجوز التأخير بعد ذلك الى نصف الليل  
 وبكرة التأخير بعد ذلك ياروي ان النبي عم الفجر الى ثلث الليل وقال الثاني  
 المحتج بجعلها لان في جعلها بكرة الجماعة خصوصاً في زمان الصيف كذا في الموطأ  
 وقيل في الصيف يجعل كليلاً لشدة الحرارة وفي قاضي خان ويجعل الفجر في الصيف  
 ويؤخر في الشتاء الى ثلث الليل لقوله عم معاذ رخم الفجر في الشتاء فان الليل  
 فيه طول ويجعل في الصيف فان الليل فيه قصر هذا اذا كانت السماء مضيئة اي بلا غيم  
 واما في يوم الغيم فالمحتج ان يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء  
 وروي عن ابي حنيفة في جميع الصلوات في يوم الغيم افضل وفي قاضي خان  
 الا افضل ان يصل الوتر في آخر الليل اذا كان شقاي بعد من نية ان يستيقظ في آخر  
 الليل وان كان لا يبعد فالأفضل ان يصليها في اول الليل ولا يحج بين الصلوتين  
 في وقت واحد في صفة ولا في سفر سوى عرفه وحده لعم فان الحار يحج بين الظهر  
 والعصر بعرفات فيؤديه بها في وقت الظهر ويحج بين المغرب والعشاء فيؤديه  
 فيؤديه بها في وقت العشاء فيهما سوى هذين الموضعين لا يحج بينهما وقتاً  
 عندنا وقال الثاني يحج بينهما بعد الزوال المطر وقال مالك يحج بعد الزوال  
 ايضاً وهذا احد قولين الثاني وقال احمد بن حنبل يجوز الحج بينهما في الحضر  
 من غير عذر الزوال الثاني في وقت الزوال اي في وقت الزوال اي في وقت الزوال  
 ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً اي فرضاً موقوتاً **فصل**  
**الاول في اوقات الصلوة** في قاضي خان ويجوز قضاء الفواتي في وقت  
 شاء الا في ثلث ساعات لا يجوز اي الظاهر ان المراد بعدم الجواز ان يحج من الكراهة والطلا  
 فيها التطوع ولا المكثوب ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة اذا طلعت  
 الشمس حتى ترتفع وعند الان يتصاف الى ان تنزل الشمس وعند احدى الشمس الى ان  
 تغيب الا عصر يوم ذلك فانه يجوز ادائها عند الغروب وعن ابي حنيفة يجوز التطوع  
 عند الانصاف يوم الجمعة وفي الايضاء وغيره اعلم ان التطوع في هذه الاوقات

هذا هو الوجه في تأخيرها الى ثلث الليل  
 هذا هو الوجه في تأخيرها الى ثلث الليل  
 هذا هو الوجه في تأخيرها الى ثلث الليل

وذكره تأخير العصر لان سعة التسمية  
 اوصفوه قالوا ان تأخيرها الى ثلث الليل  
 مكره فاما الاداء في غير مكره لانه مأثور

الاوليات جائزة مع الكراهة فالاولى ان يقطعها ويقضيها في وقت مبدا  
 ولوم يقطع فدا ساء ولا شيء عليه غير التطوع لا يجوز فيها قضاء الواقي  
 والواجبات الغائبة كسجدة التلاوة وحيث في وقت غير مكره والوتر لا يشترط  
 كاملة فلا تؤدى ناقصة فاما التولي ان سجدتها فيها وسجدة او حضرت فيها  
 جنازة وصلاتها جاز مع الكراهة لا يشترط وقت ناقصة فاذ كان كما وصفت  
 اذ الوجوب بخنور الجنازة والتلاوة وفي الثاني والاولى ان لا يسجد سجدة التلاوة  
 التي تلاها في هذه الاوقات حتى يدخل الوقت المحتج ولو اوجب على نفسه صلوة في هذه  
 الاوقات فالأفضل ان يؤخرها الى الوقت المبدا ولو صلها في هذه الاوقات  
 اهذاه وتعط عنه والاصل في هذا ان النبي عم من عن الصلوة عند طلوع الشمس  
 وقال عم انها تطلع بين يدي في الشيطان فان الشيطان يزيتها في عيني من بعد ما  
 يحجها والها فان ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهر قادتها  
 فاذا امانت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها فلا يصلوا  
 في هذه الاوقات وفي قاضي خان وتعم اوقات يجوز فيها قضاء الفواتي  
 وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها التفل سواء كان لها سبب عند  
 وكفى الطواف وحج المجد ولم يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر  
 لا يجوز الا سنة الفجر وبعد الغريضة قبل طلوع الشمس بعد صلوة العصر قبل التمتع  
 وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب عند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم  
 الجمعة وعند خطبة العيدين وعند الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التفل  
 قبل العصر اضلعوا في الوقت الذي تها في صلوة اذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل مادام الانسان ينظر الى قرص الشمس في وقت الطلوع لا يتابع  
 في صلوة فان عجز عن النظر تبا في صلوة وذكره الكتاب اذا طلعت الشمس  
 حتى ترتفع قدر رخم او رخمين بخود الصلوة وبكرة اداء النوافل في هذه الاوقات  
 في سائر الامكن وعن الثاني لا يكره بكرة فاذا افتتح التطوع في الاوقات المكره  
 فانه يقطع ثم يقضي في ظاهر الرواية انتهى كلام القاض اعلم ان الكراهة في الاوقات  
 الثلثة اي وقت الطلوع والاعتواء والغروب لم يحج في الوقت ولهذا اترى الرخص  
 والتفل لان النبي عم من عن الصلوة فيها باعتبار الشئ لم يكن بعد الشئ لم  
 من الحديث وفي السعة الباقية لم يحج في غير الوقت ولهذا اترى النوافل دون الواقي



والواجبات أي كراهية النفل لم يكن لغيرها بل كانت حكم القريض والواجبات  
تكون الاوقات كما تقول بها والدعاء بعد كل دون غير كزيادة شرفها على غيرها  
لودود الاحاديث في فضلها كذا في التحفة والخاتمة لكن كلامهما غير ضابط لان ما قبل  
صلوة العيدين مكره والثالث الاخير من الليل لاداء العشاء مكره وما بعد شروق  
الامام مكره للتلوة الاستسنة التي فاتت بصلتها اذ لم تكن فوق الجماعة وبعد شروق  
الامام للخطبة قبل الشروع فيها مكره عندنا في وينبغي التفل بالزوج في الاوقات  
الثلاثة المكرهه الا الغرض والغرض بينهما ان انتهى من الصلوة ونفى الشروع ليس  
بصلوة ولهذا لو صلوا بصلية فشرع في الصلوة لا يثبت ما لم يقيد الركعة بالسجدة  
فيصير شروعه في النفل لعدم ورود النهي عليه لكن الافضل ان يقطع ويؤدى في وقت  
غير مكره كما هو اما الشروع في القضاء فلم يصح لان الكمال لا يتأدى في الوقت  
انما قصه في الواجبات افتتحى النافله في وقت محب فاحد كما ان اراد ان يقضيها  
بعد العشاء بخلاف قضاء سائر الغوايات لانها واجبة من كل وجه فاشبهه الوقت  
اما النافله فواجبة لغيره فلا يظهر الوضوب في حق هذا الحكم الا بوجه لو فتح  
الطلوع في هذه الحالة يؤخر بقطعها ويمتنع من اتمامها ولا يقال بالشروع في صلات  
واجبا فصار بالاتمام مؤذيا الواجب بل مع هذا يمنع من الاتمام كذا هذا وعلى  
هذا سنة الجرح اذا شرع ان يقرأ فيها ثم اقفد كما تم قضاء ما بعد الفجر لم يجزه اذا نذر ان  
يصل ركعتين لا يؤدى بهما بعد العصر ولا بعد الفجر وقال ابي نسي لا يركه ذكر اعتبار القضاء  
الغوايات في المنيمة ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صل ركعتين  
طلع الفجر قام وصل ركعتين ينوب عن ركعتي سنة الفجر عندهما وهي صلاتي الدوايين  
عن ابي رزق ولو صل ركعتين على ظن انه لم يطلع الفجر وقد ثبت ان طلع الفجر عند المنيمة  
فركعتي يجزيه عن ركعتي سنة الفجر ولو شك لا يجزيه عن ركعتي الفجر بالاتفاق ولو قضى  
في الاوقات الثلاثة المكرهه فرضا بعيد وفي المسوط انه لو غرت الشمس وهو في  
خلال العصر تم الصلوة بالاتفاق وان طلعت الشمس وهو في خلال الفجر قدت  
صلوته عندنا وقال الشافعي لا تعد اعتبارا بمجال الغروب الوقتين بينهما عندنا  
ان بالغروب يدخل وقت الغرض فلا يكون منافيا للغرض لانه لا تراحم بعد  
الغروب وبطلوع لا يدخل وقت الغرض فكان مقدرا للغرض ويكره التفل  
اذا خرج الامام يوم الجمعة فان شروعه ثم خرج الامام لا يقطعها وفي قاضيان

في وقت  
غير مكره

في وقت  
غير مكره

وفي قاضيان ولا يصلح يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة وان اخرج الاربع قبل الجمعة  
ثم خرج الامام ذكر في النوافل رآه ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى فيخفف العشاء  
ويقرأ بفاتحة الكتاب وشي من السورة وبما اخذ المشايخ ولم يذكر في النوافل رآه  
لو صلى ركعتين وقعد على راسي الركعتين وقام الى الثالثة ولم يقيد بالاسجدة  
فيخرج الامام فيلزم فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويكسر وقال بعضهم  
بتم اربعاً ويخفف العشاء وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر اقيمت  
للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بالاسجدة فانه ياتمها ركعتين  
واذا سلم على راسي الركعتين صلى عن النبي الامام ابي بكر بن محمد بن الفضل انه قال  
يقضي اربعاً اعلم ان المراد بالركعة ههنا اعم من الجواز مع الكراهة وعدم  
الجواز قال في الهداية فضل في الاوقات التي تترك فيها الصلوة ذكر الجواز  
في تركه لغيره بالكراهة ثم بدأ بقوله لا يجوز الصلوة اما لانه اعتبر الغالب لان  
عدم الجواز تستلزم الكراهة والمراد بقوله لا يجوز الصلوة اي لا ينبغي ان يفعل  
ولو فعل جاز والاولى ان يقال الكراهة شاملة بجميع الصلوات فرضا ونفلا  
لمنع في الوقت والكراهة اذا كان لمع في الوقت توجب نقصاناً في الصلوة  
واما لا يجوز الغرايق فيها لانها اوجب كمالاً فلا تتأدى بالنقصان فيكون  
عصر يومه لانه وقت قصا لنقصان سبب فاذل منافات بين الكراهة  
وعدم جواز الغرايق انتهى كلامه قالوا يوم الاوجه تصح بعموم الكراهة  
فلا يخالف في ذكر الحجة وعدم الجواز في هذا الفصل **باب الاذان**  
وهو في اللغة الاعلام مطلقا قال الله تعالى واذن من الله وفي الردع اعلام  
الوقت بالفاظ معلومة فانورة الاذان سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة  
وهي ما سويها في التوراة والتراويج وصلوة العيدين وغيرها للنفل المتواتر  
وفي الكفاية وقال بعضهم انه واجب لما روى عن محمد بن مسلم انه ان اهل بلدة  
من بلاد الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما تعال  
على ترك الواجب وان السنة قلنا روى ابي نسي عن ابي رزق عن ابي رزق عن ابي رزق  
صلواتهم المصنوعة بغير اذان واقامة انتهى اقطاع السنة وغالغوا وانما  
وهذا تصحح بالسنة وروى عن محمد بن ابي ابي رزق عن اهل بلدة على ترك الاذان  
قالنا هم ولو تركوا واحد ضربته وجسمه وكذا سائر السنن وقال ابو يوسف اذا امتنعوا

بلى



من اقامته الغرض هو صلوة الجمعة واقامة الوايفي واداء الزكوة اقامتهم ولو  
واحد ضربه واما السنن في صلوة العبد و صلوة الجمعة فانه اقامتهم  
ولا اقامتهم وفي قاضيه ان الاذان سنة اداء المكتوبات بالجماعة عرفة  
بالسنة واجماع الامة وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل بيته وقرب  
او محلة اجمعهم الاجماع فان لم يقبلوا قائلهم صيغة الاذان معوقة ولا يصح  
في الاذان وقال مالك وانا في تركه صيغة التجميع ان ياتي بالشهادتين  
مرتين خافته ثم يرجع بعد قوله في المدة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله  
خفية الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته فيكرار الشهادتين  
فيقول لكل واحدة من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الخفية ومرتين  
على سبيل الجهر كذا في الكفاية ويترسل في الاذان اربعين كلمة في كل كلمة  
الاذان وفي الكفاية الترتيل ان يفصل بين كلمتي الاذان من غير تقن  
ولا تطلب من قولهم على رسك اي صحتك كن ويجوز في الاقامة اي تذكر  
كلما تها بوعده لقوله يوم يبلال رضى الله عنه اذا اذنت فترسل واذا  
اقت فاصدروا وان ترسل فيها اوصدرا جوازه كذا في البحر والاقامة  
عندنا شئ شئ كالاذان ويتردد عليه قد قامت الصلوة مرتين بعد قوله  
في على الفلاح وقال الشافعي الاقامة فزاد في الاقوال قد قامت الصلوة  
والتكبير اول الاقامة مرتين كما في اخر القول عم الاذان شئ شئ والاقامة  
فزاد في فزاد في شأنا هذه الاطاريث عن كبار الفقهاء رضى الله عنهم  
فان قلت كيف يكون الاذان شئ شئ والتكبير اربع في اوله قلت ذكر التكبير  
لما كان بصوت واحد جعل كلمة واحدة وتذكر معها مرة اخرى يكون  
شئ شئ وتقبل المؤذن في القيل ولو ترك الاستقبال اجزائه لم يطل  
المقصود وطلعا لعلام تكن مع اللاحقة في الفقه السنة ويحول وجه  
بمينا وشمالا في الصلوة والفلاح ولا تحول قدمه وهذا لان الاول  
ذكر الله تعالى والاستقبال فيه الى القيل تحت لانه مناجاة والى جعلان خطا  
للقوم فيواجههم بها وكيفيته التحويل ان يقول في على الصلوة مرتين  
في ميمه ثم يقول في على الفلاح مرتين في شمالا وقيل ان يستدعي على الصلوة  
عن يمينه ويحتم بها عن شماله والفلاح كذلك ليكون القوم مخاطبا بكل منهما

منها لكن الاصح هو الاول لانه منقول كذا وقيل اذا كان وصدده لا يحول طائفة  
لانه لا حاجة اليه والصحح ان يقول لان التحويل سنة للاذان من غير فصل ذكر  
في المتن ان لا يحول وجهه بمينا وشمالا في الاقامة الا ان يكون القوم جمعا  
حين ينظرون في تحصيل تحول وجهه ويضع اصبعه في اذنيه يذرا احوال النبي عم  
بلا لا رضى ولا لانه ابلغ في الاعلام فيكون افضل وان ترك لا يضره ويرجى  
صوته ولا يكلم في الاذان ولا يزد السلام ويتردد في الفقه الصلوة فيه من النوم  
بعد الفلاح مرتين لان بلا لا رضى الله عنه قال الصلوة فيه من النوم حين  
النوم راقدا فقال نعم ما احسن هذا جعله في اذانك وحقق النبي لانه  
وقت نوم وغفلة وان لم يدار في صلوة فلهي والمواد اذ لم يتطوع  
تحويل لوجه بمينا مع ثبات قدمه مكانها كما لم يولس بان كانت الصلوة  
متعة فاما من غير حاجته فلا ويكره التلميح في الاذان اي التفتي حيث  
يؤدي الى تغير كلامه ولو لم يلحقه التغير فلا بأس قبل اتمامه ذكره في الاذان  
واما في الجعلتين فلا بأس به والتسوية في صلوة النبي صلى الله عليه وآله  
الصلوات التسوية يعود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه النبي ان مهيها  
عابدها ومنه الثواب لان منفعة عمل يعود اليه وهو ان يقع وزعم  
وهو الصلوة فيه من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الا ان علماء الكوفة  
الحقوه بالاذان ومحدث احدث علماء الكوفة بين الاذان والاقامة حتى  
في على الصلوة في على الفلاح مرتين وتسوية كل بلد ما تعارفوا به اما  
بالتحريك او بالصلاة او قد قامت وما تحسن المتأخرون وهو التسوية  
في سائر الصلوات لزيادة غفلة الناس وقيل يقولون عند سماع الاذان فالحق  
التسوية للمبالغة في الاعلام وما احدثه ابي الاحمد بان يقول السلام عليك  
ايها النبي في على الصلوة بركك الله وكذا كل من يشتغل لصالح المسلمين كالمفاتيح  
والقاضي يخص بوعده اعلام كذا في الكفاية ويحلى بين الاذان والاقامة الا  
في الموضع هذا عند ابي وقال لا يحلى في المغرب ايضا جلسته ففقه كذا في الهداية  
ذكر في الكفاية اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان والاقامة مذكور في غير  
ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة وما يشبهها لعدم كراهية التطوع  
قبلها وفي المغرب يكره التطوع قبلها فلا يفصل بينهما قالوا الحمد لله



لايتها شرعت للفصل كما بين الخطيبين يوم الجمعة وقال ابو الحسن ان الغسل بينهما  
 قايما ساعة ثم يقم ومقدار السكنة عنده ما يمكن فيه من قراءة ثلاث ايات قصار  
 او اية طويلة ودوى عنه انه مقدار ما يخطو ثلث خطوات ويتردى القنور  
 بفصل بين الاذان والاقامة بمقدار معين او اربع يوات في كل ركعة نحو  
 اثني عشر اية وفي المغرب يكث بينهما بمقدار ثلث ايات وقيل سورة الاخلاص  
 ويؤذن للغاية ويقم فان قامت صلوات اذن للاولى منها واقام وكان  
 مخيرا في الباقى ان شاء اذن واقام لكل فائتة وانما اقتصر على الاقامة لکنه يقم  
 للجميع ويكث ما كلف الله باقامة واحدة للكل والكفاية بهذا اذا قصر في مجلس واحد  
 اما اذا قصر في مجالس شرط كلاهما والمسا في يؤذن ويقم فان تركها جميعا يكره ولو  
 بالاقامة جاز لان الاذان لا يحضر الغائبين والرفعة جازون والاقامة لا اعلام  
 الاختيار وهم اليه محتاجون وان صلى في بيته في المصلي باذان واقامة فان تركها  
 جاز فالاصل انه ياتي بهما المأخوذ والمصلحة في الجماعة وكره ترك كل واحد منهما اي حيا  
 للمأخوذ والمصلحة في الجماعة اما ترك واحد منهما فنقول اما المصلحة في الجماعة  
 فيكره ترك واحد منهما اما المأخوذ لاكتفاء بالاقامة والمصلحة في بيته في قصر  
 ان ترك كلاهما فيجوز لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى بعلق والاسود رضي  
 بغير اذان ولا اقامة وقال يكفينا اذان الحى واقامتهم وفي التعاريق ولو ان يصلي  
 في بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانا جماعة وعن ابي سبابة واخر ذكره في  
 الحاشية الكبير للرحمن لا يرضى في ترك احد منهما كذا في الكفاية ذكره صدر الترياق وهذا  
 اذا اذن واقم في مسجد حرمه واما في القرى فان كان فيها مسجد فليد اذان واقامة  
 في كل المصلي في بيته كما اذا جاز ترك الكل من غير كراهة وان لم يكن فيها مسجد فلا يفتي  
 يصلي في بيته في كل حكم المسافر يعني يكره له تركهما معا لا ترك الاذان وحده ويقوم  
 الامام والقوم عند قوله في على الصلوة ويترجم عند قوله قد قامت الصلوة **فصل**  
**في اذان الجماعة** في قاضي حاتم اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت وقال ابي  
 لا يكره في الوقت في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجماعة ولا يكره مع  
 الحد في رواية والاقامة يكره معها ويكره اذان جماعة واذا اذنا يعاد القبة الذي  
 لا يعقل والمداية والمجنون والسكران والجنب ثلثة لا يعاد اذانهم كحد في نظام الرواية  
 والقاعدة اذا اذن يكره ولا يعاد وكذا الركبة المصرفة اذا اذن ركبا لا يكره

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمساقر ان يفتي الاذان على الآلة وان لم يكن وجهه  
 الى القبلة وفي التجريد ويستحب ان يكون المؤذن على وضوء واذا لم يكون لم يؤمر بالعادة  
 ولا بأس به وروى عن ابي ايم كره ذلك فاما الاقامة فيكره ترك الوضوء فيها  
 ويكره ان يؤذن ويقم جنباً باتفاق الروايات واعتد ان يعاد الاذان وان لم يعاد  
 اجزاه وفي شدة القنور كره وهو ظاهر الرواية وفي غير نظام الرواية الاعادة  
 واجبة وان اذنت اعادة يكره ويكرههم قيل يحمل جواز الصلوة بغير اذان  
 ويحمل الجواز في اصل الاذان وروى عن ابي الاعادة في اذان المرأة ولا تعاد  
 اقامة الجنب المداية لان تكرار الاقامة غير مشروع وفي السباييع وسحبان يعاد  
 اذان اربعة بغير اقامة المداية والسكران والمجنون وروى عن ابي ايم كره  
 ان يكون المؤذن قاضيا وكذلك كره اذان من لم يحلم وعن ابي ايم الاذان لا يكره  
 في المصلي على الآلة وان اذن لنفسه عدا فلا بأس به وليس على النساء اذان ولا اقامة  
 لانها سبب الصلوة بالجماعة وجماعتهم منسوخة وكذا اذا هبيلين بالجماعة صليتين  
 بغير اذان ولا اقامة وان اذن واحد واقام الاخر فلا بأس به وعن ابي ايم كره  
 وهو قول مالك والشافعي وفي شدة الجميع اذا اذن رجل واقام اخر بحضوره ورضاه  
 لا يكره عندنا وان غاب المؤذن واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم يرض  
 باقامة غيره يكره اتفاقا وفي قاضي حاتم ويجوز اذان الاعمي الاعراب وولد الزنا  
 والعبد وغيرهم اولى كالامامة ولا بأس بان يؤذن رجل ويقم غيره باذان الاول  
 ويكره اذا لم يرض الاول وفي التجريد واذا قيل اهل مسجد جماعة باذان واقامة كره  
 تكرار الاذان والجماعة ويصلون وصدائا يعني اذا دخل القوم مسجد قد صلى فيه  
 اهل كره لهم جماعة باذان واقامة وكلهم يصلون وصدائا بغير اذان ولا اقامة  
 لان النبي لم يخرج ليصل بين الانصار فالتلف عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه  
 بعد ما صلى فدخل الرسول لم يبيت وهم اهل فصلة بهم باذان واقامة فلو كان  
 يجوز اعادة الجماعة في المسجد لما ترك الصلوة في المسجد والصلوة فيه فضل وعز ليس  
 انه لا بأس به اذا صلى في ناحية من المسجد ولم يقم في مقام الامام الاول وان صلى بغير  
 اذان جماعة يباح اجماعا وان كان محد على الطريق فلا بأس بالاتفاق ومن قامت الجماعة  
 صلى الظهر منفردا بغير اذان ولا اقامة وكذلك اهل النجف والعبيد والمرفق والمأخوذون  
 وفي جميع انحاء حضر الامام بعد ما اقام المؤذن فتوقف ساعة او صلى سنة بغير الاقامة

وان اذن رجل واقام  
 اخر بحضوره ورضاه  
 لا يكره

وان اذن رجل واقام  
 اخر بحضوره ورضاه  
 لا يكره







يقول مقام ذلك لاصول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لانه اعادة ذكر تشبه  
 الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت  
 وبررت وفي المحيط فانه يقول كان قوله في على الصلوة لاصول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم وحكان قوله في على الفلاح ماشاء الله كان وحالم يشاء  
 لم يكن لان ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء وكذا اذا قال المؤذن الصلوة  
 خير من النوم لا يقول التاجع منه ولكن يقول صدقت ويلحق بطلقة في  
 قاضيهان ومن سمع الاذان عليه ان يمسح بالعلم من لم يمسح الاذان فلا صلوة  
 لم قال غمى لا يمسح الا بالعلم في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم  
 لا باللسان فيه لو اجاب باللسان ولم يمسح الى المسجد لا يكون صحيحا ولو كان  
 حاضرا في المسجد يسمع الاذان عليه الاجابة وقوله عم من قال مثل  
 ما يقول المؤذن فلم من الاجابة فلو كان قاله نال الثواب لم يعود وان  
 لم يقل مثل الثواب لم يعود فاما ان ياتى او يكره له ذلك فلا واذا اراد  
 الجواب باللسان لنيل الثواب لم يعود فكل ما هو ثناء او شهادة يقول ما قاله  
 المؤذن وعند قوله في على الصلوة في على الفلاح يقول لاصول ولا قوة الا  
 بالله العلي العظيم ماشاء الله كان وحالم يشاء لم يكن وفي الثانية وان ترك الاجابة  
 باللسان لا ياتى واما قوله عم من لم يمسح الاذان فلا صلوة لم فمعناه الاجابة  
 بالقدم لا باللسان فقط وفي التراقي يقول في الجعلتين لاصول ولا قوة الا  
 بالله وما شاء الله كان وحالم يشاء لم يكن وكذا في الاقامة ويقول في جواب  
 الاقامة عند قوله قد قامت الصلوة اقامها الله وادبرها الى يوم القيمة  
 كذا في مجمع الفتاوى ذكر في التعداد بقا اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحد  
 فاذا نوا واحد بعد واحد فارجح الاول سبيل طهه الذين عمن سمع الاذان  
 في مصدر واحد من الجهات ما اذا يمسح عليه قال اجابة مسجده بالفعل وفي مجمع  
 الفتاوى سمع الاذان من كل جانب تكفي اجابة واحدة بتكلم في الفق  
 والاصول ضم الاذان في الاجابة سمع الاذان وهو يمسح في الاول ان يقع  
 ساعة ويحيى عن عاتق رضى الله عنها اذا سمع الاذان في عمل بعده فوطم  
 وكانت تصنع مغزتها ورد دخل فرفع هذا الاشتغال بالنسج حالة  
 الاذان وفي الحزانة لا يترك قراءة القرآن عند الاذان لانه اجابة بالخطو

وهو الذي لا يترك قراءة القرآن عند الاذان

ولو كان في الصلاة

بالخطو وفي المحيط وينبغي ان لا يتكلم التاجع في حال الاذان والاقامة ولا يقرأ  
 القرآن ولا يمسح ولا يترك التمام ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع القراءة  
 ويسمع الاذان وفي العيون قارى سمع الاذان فلا فضل ان يمسح ويسمع  
 الاذان به ورد الاثر وفي الفتاوى لوسم وهو في المسجد يمسح في قرائته  
 وان كان في بيته فهو كذلك ان لم يكن اذان مسجده وفي الحزانة لا بأس ان يمسح  
 ان يدعوه عند اقامة المؤذن وفي النظم ثمانية مواضع اذا سمع الاذان لا يمسح  
 في الصلوة وتمام الخطبة للمجمع وثلاث قطب الوسم والجماعة وفي تعلم العلم  
 وتعليم الجاهل والمترجم قال ابو صيفي لا ينبغي لسانه وقلمه وقال ابن  
 يثني بقلمه وقال محمد لا ينبغي حتى يفرغ ثم يثني كما ذكره الخافض والتفاس  
 لا يجوز شأوهما وفي مجمع الفتاوى اجنب جيب المؤذن لان اجابة الاذان  
 ليس باذان قال يثني عم من قال حين يسمع الاذان وانا اشهد ان لا اله الا  
 الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضى الله عنه وآل محمد وسوله  
 وبسلام دينا عفوذ بهم وقال عم من قال حين اى بعد الاذان يسمع الاذان  
 اللهم رب هذه الدعوة القامة اذ الاذان والصلوة القامة ات محمدا  
 الوسيلا والغفيل وابعد مقام محمدا الذي وعدته قلت لم تغايب  
 يوم القيمة كذا في المثارق ذكر في مجمع الفتاوى لا ينظر الامام ولا المؤذن  
 لواحد بعينه بعد اجتماع اهل الحلة وانه علم **باب شروط الاذان**  
 والشروط هي شرط يكون الرأ والاشراط هي شرط يقع الرأ وهي العلامة  
 لغة والمستعمل في لسان الفقهاء الشروط والاشراط وفي الصحاح الزايط  
 مع شريطة بمعنى الشرط وهي في الشرط في الشرع القرائن التي تتقدم  
 على الصلوة وفي المختار في الشرط متفرعة الى ثلثة انواع شرط الانعقاد  
 كالنية والحرمة والوقت والخطبة والجمعة وشرط الدوام كالطهارة  
 وسرا العورة واستقبال القبلة والثالث حاشط وجوده في حال البقاء  
 ولا يشترط فيه التقدم ولا المفارقة بائدا الصلوة وهو العاءة فانه  
 ركن في ثلثة شرط في سائر الاركان لان العاءة موجودة في ثلثة الصلوة  
 تقديرها **باب** على المصلي ان يقدم طهارة يده وشيابه وحكاه عن  
 النجاسة الحكيمة والحقيقية والمداد من النجاسة الحكيمة الحدث الاكبر الاصغر

وهذا ينبغي ان يكون في كل صلاة



كالجانب واليمين والنفاس كالحديث من البول والريح وغير ذلك المراد بالمقابلة  
 المانعة من الصلوة ما زاد على قدر الدرهم من الغلظة كالدم والبول والحمز  
 وغير ذلك مما ذكره وحاذر من الخفق كبول ما يؤكل لحمه على  
 ما ذكره المعتز في طهارة المكان ما تحت قدم المصلي حتى لو اقتحمت الصلوة وحت  
 قدم بجاسة أكثر من قدر الدرهم لم تجز صلوة لأنه لا بد من القيام وأنه بالقدم  
 وكذلك موضع سجوده ورواه محمد بن أبي 2 لأن السجود ركن ورواه ابن  
 أنه لا يخطأ به إذا التزم تحقيق موضع الاتق وأنه أقل من قدر الدرهم  
 وأما عندهما فطاهرته فرض إذا التزم على الجبهة فرض عندهما وأنه الخ  
 من قدر الدرهم لكنه إذا سجد على النجاسة ثم أعاد على مكان طاهر جازت صلوة  
 ولو كان قدس في أول الصلوة على مكان طاهر فقول إلى مكان نجس ثم انتقل إلى  
 الطاهر ولم يطل بركته على النجاسة جازت صلوة وجعل وضع القدم كالعدم  
 وأما إذا وضع في أول الصلوة لم تجز ولم يتعد النجاسة أصلا وأما مكان اليدين  
 والركبتين لا يمنع جواز الصلوة رجل صلي وحت كل واحد من قدمي نجاسة  
 أقل من قدر الدرهم ولكن إذا جمع يكون أكثر من قدر الدرهم يجمع ولا يجوز  
 صلوة اعتبارا بما إذا كانت النجاسة على ثوب ولو كانت النجاسة تحت إحدى  
 قدمي تجزيم لأن فرض القيام يبدأ من القدمين فيجعل وضع الأيدي كلا  
 وضع وقيل لا تجزيم وهو لا يفرق لأن القيام يضاف إلى الرجلين حال وضعهما  
 ولو كان القدم في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وحت قدمه على الأرض أقل  
 من قدر الدرهم ولو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع ويجوز صلوة كل واحد  
 ذكره بعض الفتاوى النجاسة المتفرقة يجمع والحقيقة تضم إلى الغلظة فإذا زاد على  
 قدر الدرهم لا تجوز صلوة ولو وضع ثيابا المصلي على النجاسة لا يفرقه إذا كان موضع  
 قدم وسجوده طاهرا ولو كان على طرف منديل نجاسة فلق الطرف والطاهر على  
 راسه ووضع الطرف النجس على الأرض فإن كان الطرف النجس من المصلي لا تجوز صلوة  
 وإن لم يتحرك جازت لأن في الوطأ أول يصير سجدة النجاسة وفي أشد لا وفي قناتك  
 طهر الدين واللواء إذا نتج عن جانبين فضله أن على الطرف الأخر الطاهر كانت  
 كان يحال يمكن قطع بنصفين جازت صلوة ولا فلا وفي الخلاص وكذا لو سجد  
 على الخشب في الجانب الأخر نجاسة أكثر من قدر الدرهم وغلظ الخشب بحيث يعقل القطع

في موضع سجوده  
 ولو كان في موضع سجوده

خ

القطع تجوز في المتتابع وإن كان له ثوبان أحدهما طاهر والاخر نجس  
 تحرى وصلي فيما يقع تحريمه فإن صلي بأحدهما الطاهر بالثوب ثم وقع رايه  
 على أن الثوب الباقى هو الطاهر فضله قبل العصر لم تجزه العصر وأدرك  
 إذا صلي بأحدهما الطاهر بالآخر العصر ثم بالآخر المخرجه بالثوب الثاني صلوة الغاء  
 فالظهر والمغرب جازتان والعصر العشاء فاستبان وعلى هذا كل باصلي  
 في الثوب الأول جازت صلوة وما صلي بالثوب لم تجزه ولا يجوز التحريم في الأنايب  
 ولكن يثبت والأفضل أن يريقها أو يخلط أحدهما بالآخرى وإن كانت الغلظة  
 للطاهر تحريم وراق الذي وقع عليه بأنه نجس يستعمل بقاء ولا يجوز ترك  
 التحريم على هذه الدقة والتميز وفيه ما يعان فإن فصلت لأكثر  
 بالميتة وليس بينهما علاقة تعرف بها فإن كانت الغلظة للميتة أو كانتا سواء  
 فإنه لا يجرى لأنه حال التحصن وإن كانت الغلظة للذكاة يجرى ويرى الذي  
 وقع أكثر أنه إمام ويأكل البقية أعلم أن الأصل في التطهير قوله تعالى  
 شيئا بك قطع يستدل بهذه الآية على أنه يجب على المصلي قبل التذرع في الصلوة  
 أن يظهر بدنه ونحوه وحكاه وجه الاستدلال أنه تعالى أمر بتطهير الثياب من  
 النجاسة ومطلق الأمر للتطهير على ما عرفت في الأصول فيكون تطهير الثياب  
 واجبا فكذا تطهير المكان والبدن بدلالة النص والوارد في الثوب وورد  
 فيهما بطريق الأولى لأن المصلي إنما أمر بالطهارة قبل التذرع في الصلوة ليكون  
 على أحوال الحالات واشتد الهيئات في حالة المناجات في وقت العزة واتصال  
 بالمكان أقوى من اتصال بالثوب فلا يتصور أن يكون بلا مكان ويتصور  
 أن يكون بلا ثوب حال البدن أظهر فيكون تطهيرهما واجبا كالثوب بل أولى  
 لكون اتصالهما أقوى **فصل** وجب على المصلي عند العورة لقوله تعالى خذوا  
 زينكم عند كل مسجد وما يورث عورتكم عند كل صلوة والعورة من الرجل ما تحت  
 ستره إلى ركبتيه والركبة من العورة وقال الشافعي الركبة ليست من العورة  
 والركبة ليست بعورة والعورة من الألف مثل الرجل مع ثوبه أو بطنها  
 وما سوى ذلك فليس بعورة دفعا للرجوع والعورة من الحرة كل بدنها  
 الأوصار وكثيرها وفي الجبازي وكثيرها لكف إشارة إلى أن ظهر اللف  
 عورة وقيل كلاهما ليس بعورة بنى للرجوع أما القدم ففيها روايتان والأصح



انها ليست بعورة للضرورة ولم تغد صلوة بطلان الانكشاف بل الكثير لان  
 القليل عفو له فيكون المفسد هو الانكشاف الكثير وهو مخدر بانكشافه  
 لان للربح حكم الكل واما ابو يوسف فانه اجاز الصلوة مع انكشاف ما دون  
 النصف اذ عني ما زاد عليه وفي النصف روايتان عنده والعورة الغليظة  
 على هذا الاختلاف وقال الشافعي قليل الانكشاف وكثيره يغد الصلوة والعورة الغليظة  
 هي القبل والذبر وفي المحيط ذكر الكرخي انه يعتبر في السنتين قدر الدرهم وفيما عدا  
 ذلك الاربعة لان العورة نوعان غليظة وضعيفة كالتي تسمى في النجاسة الغليظة  
 يعتبر الدرهم وفي الضيقة يعتبر الربع فكذا في العورة ولكن هذا وهم من الكرخي  
 لانه اعتبر في الدرهم والذبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم وهو يقتضيه صوار الصلوة  
 وان كان جميع الذبر مكتوبا وهذا تناقض فالعضو كالتق والخذ والبطن  
 وفي التجسس الخذ من الركبة عضو واحد ولو صغر فحده مغلي وركبته مكتوفة  
 جازت صلوة لان الركبة مع الخذاقل من الربيع وقيل الركبة عضو واحد  
 والاقول الصحيح وكذا كعب المرأة مع ساقها وقيل ثوراني المرأة عورة كرها  
 ويكون امة من عورة روايتان واختار انه عورة وفي الحاقية المعية في فساد  
 الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين والذكر وصد عضوا واحدا وكذا الاثنيان  
 وقيل ان الذكر مع الحسنيين عضوا واحدا والاول اصح وكل من الايتين عضو  
 على صفة والذبر ثلثهما واما بين ثمة الرجل وعائنه عضو على صفة في الواضحات  
 المصلي اذا انكشف ما بين ثمة وعائنه ان انكشف ربيع فسد صلوة لان  
 ما بين ثمة والعانة عضو كامل والمراد منه هو جميع البدن من ذلك الموضع  
 وفي الصغير اختلاف في الذبر مع الايتين فقيل الكل عورة واحدة ضعيفة  
 ربيع وقيل كل من السمين عورة والذبر ثلثها والا وطم ان ما بين البطن  
 من الجنب يوصل ما بين الخنبر يوصل وفي المنية اما ثدي المرأة ان كانت كبيرة فالتدري  
 اصل ينفع وان كانت مؤسقة قريبة الى البلوغ فتؤتي للصدر والواضحات  
 واذا وضعت الربيع فكشف عورتها ثم تدارك في الحال لم تبطل صلوة اجماعا  
 واذا انكشف العورة او اذ لم الرجل فوق في صف الشاء او وقف على نجاسة  
 مانعة وبكث كذلك زمانا يمكن فيه ادا ركن من اركان الصلوة فسد  
 صلوة عند ايس وجازت عند محمد وفي شريح الجرح وقام على نجاسة مانعة قدر

اذا وضعت الربيع فكشف عورتها  
 والذكور العورة

قدر ادا ركن من اركانها يمكن فيه ادا ركن من اركان الصلوة يغد اي ايس  
 صلوة قيد بقدر الاداء لانه لو ادى ركنها مع الانكشاف فسد صلوة اتفاقا  
 ولو ستر عورتها من غير لبث جازت صلوة اتفاقا وفي الفتاوى انكشف عورة  
 في الصلوة بفعل فسد في الحال عندهم وان لم يكن بفعل فان ستر عورتها  
 قبل ان يؤدي جزء منها لم تغد والا فسد وقال ايس تغد ادى منها ركن  
 او لم يؤد وفي قاضيهان ولو انكشف ربيع ثوراني او ساقها في الصلوة  
 فسد صلوتها والمعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين من  
 الثوراني ما تحتها هو الصحيح وقال ايس ساقها ليس بعورة وذرعاها كبطونها  
 في ظاهر الرواية وعن ايس ومحمد رواية عن ابي ذر فرأى ايس بعورة  
 حتى لو وصلت الحرة ودرأ عنها مكتوفان جازت صلوتها رجل صلي في قنطرة واحدة  
 محلول الجنب جازت صلوة وان كان بصره يقع على عورتها في الركوع سواء كان  
 عريضا النية او لم يكن وعورتها لا تظهر في صقم واما تظهر في حق الغير ولو وضع  
 نظرا لمصلي على عورت غيره لا تغد صلوة في قول ابي ذر ولو نظر اثنان من تحت  
 القميص فرأى عورة المصلي لا تغد صلوة وفي الصغير بعض المتأخر جعل يند  
 العورة من نيف شطاطه قالوا ان كان كثيف اللحية يجوز صلوة وان كان خفيف  
 اللحية لا يجوز حتى لو نظر عورتها فسد صلوة وفيه ينع بعض المتأخر والفقيه  
 انه لا يغد لا يقال فعل هذا لم لا يجوز للعار الصلوة في خلوة او ظلمة لا يطلع  
 عليه احد غيره مع انه لم تجز صلوة لانا نقول عدم صوار الصلوة في هذه الحالة  
 مع القدرة على الثوب لعدم الاستحياء من الله تعالى حال ضاجاته معه ومن الملازمة  
 الحافض من مع سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العورة فقال نعم احفظ عورتك لا  
 عن زويتك وما ملكك بينك قيل يا رسول الله اذا كان احدنا خاليا قال نعم  
 انه يبع اخوان يسيح من في المنية ولو صلى عريانا في ليلة مظلمة او في بيت  
 ولم توبطاه وهو قادر على اللبس لا يجوز صلوة بالاجماع عريان يمكن ستر  
 العورة بالدخول في الماء يلزم عريانه لها ثوب ن صلب قائمة انكشف  
 فخذها او ساقها او ربيع ساقها تصلي قاعدة وان انكشف اقل من الربيع  
 فقامت وفي شريح شري الائمة اذا كان الثوب رقيقا يصف ما تحته لا يصف به  
 ستر العورة عريان قدر على طين يلطم بعورتها ان علم انه يبقى عليه لم يجز

ولو ستر عورتها  
 من غير لبث جازت صلوة

رجل صلي في قنطرة واحدة

لم لا يجوز للعار

اذا كان الثوب رقيقا



الأذكار كالوقدران نصف ورؤوسه في الواقيات ولو انكثف من شدة شغلها  
ومن خذها شي ومن ظهرها وبطنها فلو جمع يكون قدر الدرهم من شغلها وربع  
في ذهابها أو ساقيها لم تجز صلواتها لأن كل ما عورده عيان وجد قطعته تتراصغر  
العورة فلم يسترخدت صلواته وآلا فلا وقال الأسي إذا صل في أزار واحد وكلما  
يركع ويسجد بدت عودته أي ظهرت فصلواته تامة وفي المحيط المداة إذا صلحت  
مكتوفة الرائي جازت صلواتها مراحمة صلت بغير وضوء أو عيانة يؤجر بالعادة  
وان صلت بغير قناع أي برده من فصلواتها تامة انتهى لأن ستر الرأس لا يقطع  
بعد الرقي فتعذر الصبي والى حمة صلت بغير قناع فاعتقت في صلواتها فان  
سدت بعمل قليل من ساعة جازت صلواتها والآ فلا إذا رقي عن المصلي نوب  
واخذ من ساعة وستر عورته لا تغد صلواته خلا قال الزفران كثير انكثاف العورة  
في قليل المدة ساخط الاعتبار بنفيا للفقيرة امرأة صلت وربع ياقمها مكتوف  
أو نحوه بعد الصلوة عندهما وعند الأسي لا تعيد حتى يكون أكثر من النصف مكتوفا  
وفي النصف عنه روايان كما حرم من لم يجد ما يربل الخياطة صل منها ولم يعد  
وهذا على وجهين أن كان ربع النوب ولو أكثر منه طام في يصلي فيه ولو سجد عيانا  
لا يجوز لأن ربع الشيء تقوم مقام كله وان كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند  
جدد وهو إحدى قولين انتهى وعند الأسي في سجدتين أن يصلي عيانا وبين  
أن يصلي فيه وهو الأفضل ومن لم يجد نوبا يصلي عيانا قاعدا يومئذ الركوع والجلود  
هكذا فعل الصحابة رضيهم فانصلي قائما إفرأه لأن في القعود ستر العورة الغليظة  
وفي القيام داء هذه الأركان فيميل إلى إتيانها شأوا لا أول فضل لأن التبر واجب  
في حق الصلوة وهو الثاني كذا في البداية ذكره الكفاية إذا صل قائما بالركوع  
والجود يجوز عندنا وفي المحيط يصلي العورة وضائبا عينا فان صلوا  
بجماعة يتقسطهم الإمام ويرسل كل واحد رجله إلى القبلة ويضع يديه بين قدميه  
ويومي يما وان أوحى القيام أو ركع أو سجد القعد جاز وفي المنيته وان كان  
عيانا يصلي قاعدا يومئذ الركوع والجلود فكيف يقعد قال محمد يقعد كما يقعد  
في الصلوة وقال في الزهيرة يقعد ويذكر رجله إلى القبلة ويضع يديه على عورته  
الغليظة سواء صل فيها أو في ليلة مظلمة أو في البيت أو في القبر وهو موقوف في  
ولو نظر المصلي إلى فريضة امرأة بشهوة حرم عليها قراها وأمرها ولو نظر إلى فريضة

وكذلك

المرءة أم امرأة صحت علمه امرأة ولو نظر إلى فريضة امرأة التي تطلعها طلاقا  
رجعيا يصير حراما ولا تغد صلواته في الوجوه كلها في قول الأسي في الحيا إذا  
عاد تأم وجد النوبة فلا الصلوة تغد ولا بين **صلوات** ويستند استقبال  
القبلة في الصلوة لقوله في قولوا ووجهك شطرا أي استقبال وجهك جهة  
ثم من كان بمكة فوضعه أصابة عينها ومن كان بعيدا عن مكة فوضعه أصابة  
جهتها ملجأ المحجج لأن الوجهين يسالوس والطاقة وفي المحيط وهذا قول الأسي  
الأسي والشيخ أنه بك الرازي وقال الجرجاني فوضه الغائب عنها أصابة عنها  
لأن المأثور به ذلك ولا فصل في النص ونمرة الاختلاف ونظرة اشتراط  
عين الكعبة فضده تشترط وعندهما لا تشترط وهذا لأن عنده لما كانت  
أصابت عينها فرضا ولا يمكن أصابة عينها حاله غيبته عنها إلا من حيث  
النية فترط نية عينها وعندهما لما كان الشرط أصابة وجهها من كان غائبا  
عنها وذلك يحصل من غيبته العين فلا حاجة إلى اشتراط نية العين وذكره الأسي  
ونية الكعبة ليست بشرط فلا تشترط فيها النية كالوضوء وقال بعض الشافعية  
أن كان يصلي إلى المحراب لا تشترط النية ولو كان في الصحراء فالنية الشرط وذكر  
الأسي أن علم أن قبلته الكعبة ولم ينو ما جاز وفي الخاقانية أن ينوي أن المحراب  
مجدد لا يجوز لأنه علامة وليس قبلته وذكر الزندوي في نظم الكعبة  
قبلته من يصلي في المسجد الحرام والمجد الحرام قبلته أهل مكة من يصلي في بيته  
أو في البطحاء ومكة قبلته أهل الحرم والحرم قبلته أهل العالم قال مولانا  
محمد الدين وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبلته أهل العالم  
وقبل الكعبة وسط الدنيا فقبلته أهل المشرق إلى المغرب عندنا وقبلته  
أهل المغرب إلى المشرق وقبلته أهل المدينة إلى عيين من توجه إلى المغرب  
وقبلته أهل الحجاز إلى يار من توجه إلى المغرب وفي قاضخان انفقوا  
على أن القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزم التوجه إليها  
ثم تعين لكل قوم منها مقام فلا هل الثامن الركن اليماني ولا هل المدينة  
موضع الخطم والمذاب ولا هل اليمن الركن اليماني ولا هل الهند ما بين  
الركن اليماني إلى البحر ولا هل خراسان والمشرق ما بين مقام أيراهم وهم  
واصلغوا أهل من موضع في عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني التوجه  
إلى عين الكعبة

لج



وغيره التوجه الى جهة الكعبة ووجه الكعبة تعرف بالليل والدليل في الاصطلاح  
 والقربى كما روي في تفسيرها الفحابة والتابعون رخصه حين فتحوا العراق  
 جعلوا قبله اهلها ما بين المشرق والمغرب وقال ابو 2 وم كذا كان كان عند  
 ان كان بالعراق جعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يمينه ولقوله عمر رضي الله  
 اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يمينك فقيم بينهما قبله لاهل العراق  
 وبين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها ما بين المغرب والمشرق ومن شاء فليقلنا  
 اتباعهم واتباعهم في استعمال القبلة المأثورة فان لم يكن قالوا  
 من الاهل واتما في البحار والمفاوز فدليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي  
 انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن ابن مسعود قال في قبله اهل  
 العراق جعل الجدي على منكبك الايمن واختلف المشايخ فيما سوي ذلك من الاصطلاح  
 قال بعضهم اذا جعلت بنات النعش الصغير على اذنك اليمين واخترت قليلا الى الشمال  
 فتلك القبلة وقال بعضهم اذا جعلت الجدي على اذنك اليمين فتلك القبلة وقال قوم  
 مثل عبد الله وابي مطيع وابي معاذ وغيرهم قبلتنا العروب عن الفقيه ابو جعفر  
 انه قال اذا حقت مستقبل الغارب في وقت الغاء الاقية يكون فوقك  
 بخان مضيان منها بموضع زوال الشمس من ارضك ومهما استقبلان فالذي  
 عن يمينك يقال له الشرا الواقع والذي عن يمينك يقال له الشرا الطائر وهو المربع  
 سقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك سقطت يكون بجوار منكبك الايمن اذا سقط  
 الشرا الطائر كان سقوطه في وجهك كذا عنيك اليمين فالقبلة ما بينهما وهذه  
 الاقاويل بعضها قريبة من بعض واقربها الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر  
 وعن القاضى الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال ما بين الشراين  
 الشرا واقع وهو الذي يحيط الناس في ديارنا سم يابيه وهو عند نصف العتب  
 في ديارنا وقت الغاء الاقية يكون على رؤسنا وبين الشرا واقع والشرا طائر  
 قريب من عشرين ذراعا في مزار العين فاذا مرا على راسك يكون القبلة ما بينهما  
 وفي رواية القدوري ولو حوّل القادر وجهه عن القبلة دون صدره فلا يفتد  
 ولو حوّل صدره فدت قالوا وهذا الجواب ليق بقلوبها وعندها في 2  
 ينبغي ان لا تغد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن لعقد الاصل  
 تغد عندهما وعندها في 2 اذا لم يكن لعقد ترك الصلوة لا تغد مادام في المسجد

في المسجد ومن كان غائبا يصلي الى جهة قدره فان اختلف من العدو او غيره  
 وخاف انه اذا تحرك ولتقبل القبلة ان يشوبه العدو جاز له ان يصلي  
 قائما او قاعدا بالايما او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا كان مريضا  
 لا يمكنه ان يحول وجهه وليس بحضرة احد يوجهه وكذا لو انكسرت السقينة وبقى  
 على لونه وخاف ان لتقبل القبلة يسقط في الماء يسا في هذه الصلوة ان يصلي  
 حيث ما كان وجهه كذا في الحيط واذا اشتبهت عليه القبلة تحرك في كل اى طلبه  
 القبلة يستعمل غالب ظنه فان ظهر الخطاء بعد الصلوة لم تلزم الاعادة ولا  
 في ذلك ان يكون مضطجعا الى يمين القبلة او يسارها او مستديرا او قال ان اختلف  
 تلزم الاعادة اذا استدير وان لم يتبين انه اخطأ وهو في الصلوة مستدير  
 الى القبلة وانم الصلوة ولو كان بحضرة من رآه لم يلزمه الاجتهاد وقال ابو 2  
 وم اذا ادعى جهته الى جهة فضيلة الى غير فضلته فاسد وان علم انه اصاب  
 القبلة وقال ابو 2 في يجوز اذا اصاب في الواجبات رجل كان في الغارة فالتفت  
 عليه القبلة فاجده رجلا ان القبلة الى هذا الجانب ووجه اجتهاده الى جانب  
 اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع ومهما ما افران مثل لا يلتفت الى قولها  
 لان كل واحد يقول بالا جهته فلا يترك الاجتهاد با جهته غيره وان كانا  
 من اهل ذلك الموضع لا يجوز له ان لا يفتد بقولها لان الجهر في كونه حجة فوق  
 الاجتهاد وفي الخلاصة اذا كان بحضرة من رآه ولم يالك وتحرك في كل فان  
 اصاب القبلة جاز والا فلا ولو شك ولم يجبه وسئل عن امره بان لم يقب  
 الاعادة عليه وفي الحق لو كان يعرف الاستدلال بالنجوم على القبلة لا يجوز له  
 التحرك لانه فوق الحق وفي الواجبات رجلا ان القبلة فاصاب احداهما  
 ولم يقب الاخر فانه لا يستويان في الاثر لانهما وان اختلفا امر الاجتهاد  
 فالمصيب اخصي بنوا لاصابة وفي الحديث ان التفتت عليه القبلة فليس  
 الى جهة بغير تحرك ثم ظهر في الصلوة انه اصاب القبلة فمد يده في صلوة  
 وعندهما يستأنن لم ان لو لم يتأيق فانه يمد الى هذه الجهة فلا تالدة في  
 القطع في الاستيقان واليهما ان حال بعد العلم ان من حال في كل حال  
 فيها يلزم بناء القوي على الضعيف وان لا يكون كذا في القيام بالوجه  
 وان علم بعد ان يكون من الغارة من جهة لا لا يصح الاشارة في مقام

في المسجد ومن كان غائبا يصلي الى جهة قدره فان اختلف من العدو او غيره

في المسجد ومن كان غائبا يصلي الى جهة قدره فان اختلف من العدو او غيره



جماعة في ليلة مظلمة فصل الامام الى جهة اذاه نحو اليها وصل كل من اقتدى  
 الى جهة اذاه اليها تحركه وخالف تلك الجهات فان علم احد منهم جهة امام  
 او تقبل فخذت صلوة لانه اعتقد ان امامه على الخطاء او لتدركه في  
 المقام وان لم يعلم وجهه امامه ولم يقدموه جازت صلواتهم وفي قاضيه ان  
 دخل في الصلوة بالتحرك اجتهاده كان خطاء ولم يعلم بذلك في علمه  
 علم في الصلوة فوالله ان القبله في رجل قد علم بحاله الا انه دخل في  
 صلوة فصلوة الاول جازية وصلوة الداخل فائدة وعزايه ان قال  
 يجوز صلوة الداخل ايضا الا على اذاه ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وهو في  
 القبلة واقضى في علمه وجهين ان كان الا على من اقبلت الصلوة وجد  
 من قال على القبلة فلم يكلمه فخذت صلوة الامام والمقصد ان لم يجد الا على  
 من قال جازت صلوة الامام وخذت صلوة المقدرين ان المقدرين  
 انهم بنى صلوة على صلوة كان اولها الى غير القبلة رجل صلى على غير القبلة  
 متعمدا روى عن ابيه انه يكفر وان اصاب القبلة وبه اخذ الفقهاء ابو الليث  
 وكذا اذا صلى في الثوب النجس او بغير طهارة وبعض المشايخ قالوا ان فعل  
 ذلك يتاويل قوله في انما تولوا ضمه وقوله لا يكون كافرا وقال شيخنا  
 بخلافه منهم القاضى الامام علي السدي وشيخنا في الحلواني اذا صلى الى غير  
 القبلة لا يكون كافرا وكذا الوصل في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة  
 جازت في حالة الافتقار وهو التطوع على الذم وفي العلماء من يجوز  
 الصلوة في الثوب النجس فلا يكفره اما الوصل بغير طهارة متعمدا فانه يكون  
 كافرا وقال شيخنا في الحلواني يكون زنديقا لان احدا لم يجوز الصلوة  
 بغير طهارة فيكون متخفيا بالله تعالى رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالترك  
 فثبت ان صلى الى غير القبلة جازت صلوة لانه ليس له ان يعرف بواب الناس  
 السؤال عن القبلة ولا تعرف القبلة بمسجد الجدران والخطان لان الهواء يطول  
 كانت منقوشة لا يمكن تميزها من غير وعي يكون ثم كانت تؤذي فجاز  
 الخ في انهم كلام القاضى اعلم ان هذا القول يصح في بعض المباحات  
 المباحة يمكن تميزها من غير في ليلة مظلمة من غير الايداء كما في هذا في اكثر  
 المواضع فلا يجوز الخ في كل مسجد قال القاضى المصنف اذا نوى مقام ابراهيم

في صلاة الجنازة

في صلاة الجنازة

في صلاة الجنازة

ابراهيم وم لم ينو البيت تكلموا فيه قال الفقهاء ابو احمد ان لم يكن الرجل  
 انى مكة اذاه لان عنده المقام والبيت احد وان كان في مكة لا يجوز لانه عرف  
 ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوة الا ان يريد به الحق فينبذ بغير صلوة وفي قاضيه  
 رجل صلى في القواء الى جهة من غير شك ولا تحريك فثبت بعد الفراغ من الصلوة  
 انه اصاب القبلة او كان اكثر رايه ذلك ولم يظهر من حاله شيء من ذهب عن ذلك  
 الموضع فصلوة جازية وان ثبت ان الخطاء فصلوة فائدة وان لم  
 في ضلال الصلوة في هذا الوجه انه اخطأ يلزم الاستقبال لانه لو ظهر ذلك  
 بعد الفراغ من الصلوة يلزم الاعادة فاذا اظهر في ضلال الصلوة يستقبل  
 وان ظهر انه اصاب القبلة اقبلوا فيه الصبر انهم صلوة ولا يستقبل لان صلوة  
 كانت جازية حاتم يظهر الخطاء فاذا ثبت ان اصاب القبلة لا يتغير حاله واذا  
 شك في القبلة وصل الى جهة من غير تحريك فثبت بعد الفراغ من الصلوة انه اخطأ  
 القبلة او كان اكثر رايه ذلك ولم يظهر من حاله شيء من صلوة فائدة وان ثبت ان  
 اصاب القبلة فصلوة جازية وان كان اكثر رايه انه اصاب القبلة اقبلوا فيه  
 قال الامام السجستاني ان لا يجوز صلوة وان ظهر في ضلال الصلوة انه اخطأ  
 يستقبل الصلوة لان صلوة كانت فائدة ولم يلزم الاعادة بعد الفراغ  
 فيلزم الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة فكذا يستقبل الصلوة لان  
 اقتسامه كان ضعيفا وان صلى الى جهة باليمين لم يظهر من حاله شيء او ظهر ان  
 اصاب تحركه على جهة بعد الفراغ فصلوة جازية وان ثبت في ضلال الصلوة انه  
 اخطأ فانه يستقبل جهة الثانية ويعبر على صلوة وان ظهر انه اصاب جهة  
 على صلوة لان اقتسامه كان صحيحا فان البناء وان صلى الى جهة باليمين  
 ثم اعرض عن تلك الجهة وصل الى جهة اخرى فثبت بعد الفراغ انه اصاب  
 القبلة فصلوة فائدة وعزايه في انه يحشى عليه الكفر وان ظهر له في ضلال  
 الصلوة انه اخطأ او كان اكثر رايه ذلك فانه يستقبل المصباح وان  
 ظهر انه اصاب القبلة فكذا لان اقتسامه كان فائدا وله هذا القول  
 بعد الفراغ انه اصاب القبلة يلزم الاعادة فلو لم يستقبل بالطريق  
 الاولى وان ثبتت عليه القبلة فضيلة ركعة باليمين كقول رايه الى جهة  
 اخرى في صلاة الثانية الى تلك الجهة هكذا صلوا بربع ركعات الى اربع جهات روى  
 عن محمد بن يعقوب

في صلاة الجنازة

في صلاة الجنازة



ولو صلى ركعة بالتحريم ثم تحول رايه الى جهة اخرى فصل الركعة الثانية الى جهة  
 الثانية ثم تحول رايه الى الاولى فخلق فيه المتأخر من قال يتم صلوة الى جهة  
 الاولى ومنهم من قال يستقبل القبلة دخل مسجد الاحزاب لم فصل بالتحريم  
 ثم ظهر انه اخطأ كان عليه لأعادة لانه كان قادرا على التوالى من العمل فلا  
 يحول التحريم وان ثبت ان اصابا قبله جازت صلوة طهول المقصود  
 وتشرط النية وهي الارادة والعقد لقوام عزم انما الاعمال بالنية  
 فاذا قصد الى القبلة وعلم ان صلوة هي فقد حصلت النية في لو سئل عن النية  
 اجاب باليدية انها ظهر وعصر والكفاية والشروط ان يعلم بقلبه ان صلوة  
 يصلي قال محمد بن سلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاحكام ان لا يكون نية  
 لان النية غير العمل بها الا يرى في علم الكفر لا يكون ولو نواه ارصده يكره  
 وانما اذا علم الاقامة لا يصير حقا فتكون النية غير العلم اقول مراد ذلك  
 التعايل من قصد صلوة فعلم انها ظهر وعصر ونفل وجنسا يكون ذلك  
 نية فلا يعتد به الى نية اخرى للتعين اذا وصلها الى التحريم وفيما اورد لم يوجد  
 قصد الى الكفر وهذا التعايل لم يدع ان يطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه  
 الاخرين وفي قاض خاتمة والكفاية انما نية القبلة فاحر لا بد منها والكلام  
 في ذكره حواشي الاول في اصل النية الثاني في وقتها الثالث في كيفية اتمامها  
 اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر لسانه كان افضل لما فيه  
 من احتضار القلب لاجتماع النية والعزيمة ولا بد عندنا من الذكر باللسان  
 وفي شرطه للظاهر الا افضل ان يشغل قلبه بالنية وامانة بالذكور وبه بالرفع  
 واما وقت النية اصحها ان علم ان الافضل ان تكون النية مقارئة للروع  
 فلا يكون شارعا بنية متأخرة عن التحريم وعن الخلاف انه يجوز بنية متأخرة  
 عن التحريم واشتلفوا في قولهم الى متى يجوز قال بعضهم الى ان يرفع راسه في الروعة  
 وقال بعضهم يجوز التأخير الى الشاء وقال بعضهم الى التقوذ وقال بعضهم الى ان  
 يركع وان نوى قبل الشروع روى عن محمد بن سلمة لو نوى عند الوضوء ان يقبل  
 الظهر والعصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بالشيء من قبل الصلاة لانه  
 لما انتهى الى العمل بالصلوة لم تحضر النية جازت صدقة بتلك النية وهذا  
 روى عن ابي بصير عن محمد بن سلمة اذا كان عند الشروع في الركعة لو سئل

نية الصلاة

ولو نواه يصح

لو سئل ان صلوة يصلي اجاب باليدية من غير تفكير في نية تامة جازت الصلوة  
 ولو اصابه الى تأمل وتفكير لا يجوز وذكر ابن معاذ عن ابي بصير في من نية  
 يريد القبلة ليصل مع الامام في جماعة فلما انتهى الى الامام دخل معه في تلك  
 الصلوة ولم يحضر النية في تلك الصلوة انه يجوز ولم يعلم احد خالف ابا بصير  
 في ذلك وفي جهة التقاوي من لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او ينكح نية بقلبه  
 التكلم بلسانه لا يكلوا انهم ثقت الا وسعها كيد غفل عن النية ثم نواها كما يكون  
 كالصوم واما كيفية النية لا تخلو اما ان يكون منفردا او مقعدا او كل ذلك  
 على وجهين اما ان يكون منفردا او مقعدا او مقعدا او مقعدا او مقعدا او مقعدا  
 يجوز صلوة بنية الصلوة وكذا التراويح وسائر السنن عند شائنا وفي الجازي  
 وعند بعضهم لا بد للنية من نية النية اذا نية فيها من النية في النفل المطلق  
 كما ان في الوضوء من نية النفل وتشرط النية لتعين تلك النية في الغرض  
 فكذا في النية ولكن الصحيح ان النية تتأدى بطلاق النية لان السنن نوافل  
 وفي الكفاية وفي السنن يكفي مطلق النية في طاهر الرواية وهذا اختيار  
 عاصم المتأخر واما الاضطرار في السنن ان نوى الصلوة تسابق لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في نية وان كان حقة ضا فان كان منفردا لا تكفي نية الصلوة  
 لان الوضوء شروعي كما ان النفل شروعي فلا يتعين الغرض ولا تكفي ايضا  
 نية الغرض لان الغرض نوافل فلا بد من التعيين فان نوى فرض الوقت  
 يجوز الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في فرض وقتها في هذا الوقت وفي الحظ  
 وفي فرض الغضا ينوي فرض الوقت او ظهر الوقت وان نوى الظاهر قبل الاجرة  
 لانه ربما يكون عليه طه طائفة وقيل يجوز لان الوقتية اصلية والغاية  
 عارضة ومطلق الاسم ينصرف الى الاقل وكذا ينبغي ان ينوي صلوة الجمعة  
 والعيد في الكفاية هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعد  
 ما فرغ الوقت وهو لا يعلم بحد الوقت فنوى فرضه كان نوايا العصر  
 وصلوة الظهر لا يجوز بنية العصر فالاولى ان ينوي ظهر اليوم فانه يجوز  
 سواء كان الوقت خارجا او باقيا وفي قاض خاتمة ولو نوى ظهر الوقت  
 او عصر الوقت ولم ينو اعداد الركعات جاز لانه لما نوى الظاهر خود نوى اعداد  
 الركعات وفي الحظ وان كان مقعدا ينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام

ولو نواه يصح



فيه وينوي التوجه في صلاة الامام وينوي الاقتداء بالامام في صلوة ولو نوى  
 الاقتداء لا غير قبل لا يجزئ والا حجة ان يجزئ لانه جعل نعم تبعاً لامام مطلقاً  
 والتبعين من كل وجه انما يتحقق ان صار شعاراً في صلاة الامام ولو قال  
 نويت صلاة الامام لا تجزئ لانه تعيين لصلاة الامام وليس باقتداء وهو قاصط  
 والمقتدى بنوى ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان الاقتداء لا يجوز بدونه  
 الميت فان نوى لم يعين الصلوة لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في  
 النسخ يكون في النقل قال بعضهم يجوز وان كان احاطاً فهو بمنزلة المنفرد  
 لانه منفرد في نفسه ولا يحتاج الى ميت الامام في نوى ان لا يؤم فلانا  
 فيا فلان واقتدى به جاز والا حجة في قول المقتدى نويت ان اصلي مع الامام  
 ما يصلي الامام ولو نوى الجمعة ولم ينوي الاقتداء اختلفوا فيه قال بعضهم  
 يجوز ذلك لان الجمعة لا تكون الا مع الامام ولو نوى الاقتداء بالامام في صلاة  
 الجمعة او نوى الظهور والجمعة جميعاً حوزة بعضهم ذلك ودخول الميت في حكم الاقتداء  
 بالامام ولم ينو صلاة الامام لكنه نوى الظهور فاذا من الجمعة لا يجوز لان اختلاف  
 الفرعين على الاقتداء ولو اقتدى بالامام بنوى صلاة الامام ولا يعلم ان  
 الامام في اية صلاة في الظهور وفي الجمعة اجزاء ايتها كانت لانه نوى لدخول  
 في صلاة الامام مقتدياً به فيصير شعاراً في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام  
 وهو يرى انه زيد فاذا ظهر وعمر جاز اقتداؤه ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا ظهر  
 وعمر ولم يظهر اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد هذا كما في القول  
 اذا قال نويت ان قضى صوم يوم الخميس فاذا من عليه صوم يوم اخر لا يجوز ولو نوى  
 قضى ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم الخميس فاذا من عليه صوم  
 يوم اخر جاز ولو كان المقتدى يرى خطي الامام فقال اقتديت بهذا الامام  
 الذي هو عبد الله فاذا هو صوم جاز وكذا لو كان في اخر الصغوف لا يرى خطي الامام  
 فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في الحراب الذي هو عبد الله فاذا هو صوم جاز  
 ايضا لانه عرف بالاشارة فليفت التسمية وينبغي للمقتدى عند ذكره القوم ان يعين  
 الامام لكن يقول نويت لاقتداء بالامام القائم في الحراب فما يصلي الامام  
 فما يصلي تلك الصلوة فاذا نوى ذلك جاز وكذا في صلاة الجنازة ينبغي ان يعين  
 الميت لان المقتدى اذا كان بعيداً عن الميت يحتمل ان يكون الميت غير ما نوى ولكن

ولكن ينبغي ان ينوي الاقتداء بالامام في الصلوة على الميت الذي يصلي عليه الامام المقتدى  
 في الميت يحتاج ان ينوي رتبة اشياء بنوى الصلوة وتعيين وينوي الاقتداء  
 وينوي القبل والا فضل ان ينوي الاقتداء عند اقتداء الامام فان نوى الاقتداء به  
 صلو وحقق الامام حوقق الامامة جاز عند ذلك المتابع والمنفرد يحتاج الى ثلاث  
 نيات نية الصلوة لله تعالى وتعيين اية صلوة ونية القبل ونية الكعبة  
 بنوى رتبة الكعبة لا البناء فان نوى المقلوبة ولم ينو الصلوة لله تعالى لم تكن  
 شرعاً في النقل لان المسم لا يصلي لغير الله تعالى ولو ترك نية اية صلوة لا يجوز  
 في الوقت لما قلنا والمقتدى بالامام بنوى نية المنفرد لما حثوا في قاصطان  
 ذكر في جميع الفتاوى فان اراد النقل والنية يقول اللهم اني اريد الصلوة  
 فسرّاً وتقبلها مني وفي الغرض يقول اللهم اني اريد فرضي وفرضاً كذا فيقول  
 وتقبل مني وفي صلاة الجنازة يقول اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعوك لهذا  
 الميت فسرّه في وتقبل مني والمقتدى يقول اللهم اريد فرضي الوقت متابعاً  
 لهذا الامام فسرّه في وتقبل مني عليه فائتة فنوى الصلوة التي عليه ولم يعينها  
 بنوا وظاهر حال الطحاوي يحزم لانه متعينة بنفها كن نوى صلاة الامام  
 ولا يدري ان ظهر او عدمه قال القدوري لا يجوز بريدان يصلي الظهور والعصر  
 يوم عجم ولا يدري الوقت بنو ظهر يوم او عصر يوم وفي الميت وفي التراويح  
 اختلف بعض المقتدين وقالوا الا حجة ان لا يجوز مطلقاً نية الصلوة وذكر  
 المتأخرون ان التراويح وسائر سنن تبادي مطلقاً الميت والا حجة ان لا يجوز  
 والاعتباط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفي  
 قاصطان ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظاهر  
 والعصر وكذا لان نية قضاء الغائبة لا يعين البعض وينوي ايضا ظهر  
 يوم كذا او عصر يوم كذا لان عند اجتماع الظاهرين والاحتمال لا يتعين احدهما  
 واختلاف الوقت بمثل اختلاف السنن اختلاف الصلوة فان اراد تسهيل الامر  
 بنوى في الظهور او ظهر عليه فاذا نوى الاول وصل عليه قابلية يصير اولاً وكذا  
 لو صل ونوى في ظهر عليه وصل فيها قبلها يصير اخر اولاً فثبت المكتوبة  
 فظن انها تطوع فصيل على نية التطوع في قرخ والصلاة هي التطوع  
 لان اقرب النية بكل جزء من اجزاء الصلوة متعذر في شرط اقرب النية

المقتدى في اية يحتاج  
 الاقتداء في اية يحتاج  
 والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات  
 كذا في قاصطان



بالجهد الأول وكذا الوضوء في التطوع فظن انها مكتوبة كانت صلوة تطوعاً ولو كره  
 للتطوع ثم كثر ينوي به الوضوء يصير شارحاً في الوضوء وفي شدة الجهد في صلوة  
 الجنازة اذا لم يوف ان الميت ذكر او انا نوي ان يصلي مع الاحام القلوة  
 على الميت الذي يصلي عليه الاحام وفي قاضيه ان يصل لم يوف ان القلوة الجني  
 فرض على العباد الا انه كان يصلي في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاء ولا لانه  
 لم ينو الوضوء وكذا اذا علم ان منها فرضية وغيرها سنة ولم يوف الوضوء في السنة  
 في الكل لم يجز مكتوبات وان نوى الوضوء في الكل جاز وان كان لا يعلم ان  
 بعضها سنة وبعضها فرضية فصل مع الاحام نوى صلوة الاحام جازت  
 صلوة وان كان يوف الوضوء في النوافل ولكن لا يعلم ما في الصلوة  
 من الوضوء والسنة جازت صلوة لانه نوى الوضوء في صلوة وان اتم هذا  
 الركعتين وطلوعه ولا يعلم الوضوء في النوافل فصل ونوى الوضوء في الكل  
 جازت صلوة اما صلوة العوم فكل صلوة ليس لها سنة قبلها كصلوة  
 العصر والمغرب والعشاء يجوز صلوة العوم ايضاً وكل صلوة قبلها سنة مثلها  
 كصلوة النحر والظهر لا يجوز صلوة العوم **فصل في الكفاية**  
 التي جعل الله في كل شيء والبراء لتحقيق الاسماء وانما سميت تكبيرة الافتتاح  
 تحريم لان بها تحريم الاشياء المباحة قبل الذروع مثل الاكل والشرب وكلام  
 الناس فيكون التحريم بمعنى التحريم كما ان التسليم يسمى تحميلاً لان تحلل الاشياء  
 المحرمة في الصلوة فيكون التحليل بمعنى التحلل والتحريم شرط من شروط  
 الصلوة لاركن وقال الشافعي ركن لانه شرط لها ما يشترط لاركان  
 مثل الطهارة واستقبال القبلة وستر العورة واتمام الركعة وكما هو  
 في ذكره لم يثبت فصل فان عطي الصلوة على الذكر يقضي مغايرة فلا يكون  
 ركناً وانما اشترط لها ما اشترط للصلوة لا باعتبار الركعة بل باعتبار الاتصال  
 بالقيام الذي هو ركن الصلوة وقاعدة الاختلاف في تطهير بناء النفل  
 على تحريم الوضوء فعندنا يجوز لان شرط الوضوء يصلي شرطاً للنفل كما في  
 الشروط وعنده لا يجوز لانها ركن الوضوء وجزء الوضوء لا يقع جزاء من النفل  
 وفي جميع الفتاوى يصح بناء العصر على تحريم الطهارة وبناء الوضوء على تحريم  
 النفل وعلى حكم والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا وفي الكفاية

يقول  
 لا يجوز بناء الوضوء على تحريم الطهارة

وفي الكفاية وذكر في الاسلام في اول الجامع الصغير في مكة اليه وان بناء الوضوء  
 على الوضوء لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوات وصل الطهارة قام منه  
 الى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصح شاعراً في العصر ويكره بناء النفل  
 على تحريم الوضوء لتوكل التحليل عن الوضوء على الوجه المذكور وهو السليم في  
 شرع البزور لا يجوز اداء الوضوء بتكبيرة وقال اللخمي لا يجوز بناء الوضوء  
 على الوضوء ولا النفل على النفل وروى عن عكرمة كالاقتداء **فصل في الكفاية**  
 في قاضيه وان اتمت النية لم يجر الافتتاح ويكره ويرفع يديه فيصير ركناً  
 في الصلوة واختلف النافذة وقت الرقة وكيفيته اما وقت الرقة فهو حالة  
 التكبير معارياً له بدائه عند بداية التكبير وفتح عنده فتم وكيفيته ما قاله الفقيه  
 ابو جعفر قال يقيناً اولاً اصابعه ويضعها ضمناً فاذا اراد التكبير يشرها اصابعه  
 ولا يرفع بين اصابعه كل التفرج ولا يرفعها كل الضم واما يرفع في اصابعه  
 كل التفرج في الركوع ويضع كل الضم في السجود ويرفع يديه كذا اذنية  
 ويشرط فيها من تحت اذنية وروى في الجهد وماروياً في رفع يديه في السجود  
 الرقة فالمراد به الشدود والشد لا يشرع في رفع يديه في السجود وكيفيته  
 ان يرفع يديه نائراً اصابعه عن التي مستقبلها بباطن كفيه نحو القبلة  
 قال ابو جعفر في رفع يديه على التكبير يرفع يديه اولاً فاذا  
 استقر في موضعه كما اذا كانت رقة فعله وقوله مع الشف والاثبات فانه  
 يرفع اليدين في الكبرياء عن غير الله تعالى وبالتكبير يشرها والنفي مقدم على الاثبات  
 كما في كلمة الشهادة وقال ابو جعفر في التكبير يرفع اليدين في السجود  
 لا ترفع الا في سبعة مواضع فثلث منها في الصلوة احدى عند الافتتاح  
 والثانية عند القنوت في الوتر في الركعة الثالثة قبل الركوع والثالثة عند تكبيرة  
 العبد يرفع يديه حذاء اذنيه كما رفعها عند الافتتاح واربع منها  
 في الحج احدى عند السلام الجحد الاسود عند الحج عن الاسلام لا بدحام الناس  
 فيعلم وجهه نحو الاسود ويرفع يديه حذاء متكبيرة يجعل باطنها نحو الحجر  
 وظامرهما نحو وجهه وكبره وهذا في حاله في والي عليه وصل على الشروع  
 والثانية عند السجود واليد يرفع يديه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما يفعل  
 في الدعاء ويستقبل القبلة يفعل كما يفعل عند الحج والثالثة يوف في الحج متابون

لا يجوز بناء الوضوء على تحريم الطهارة  
 واصابعه فوق  
 اذنيه

على النفي



فيعد ما قبل الظهر والعصر والامام ووقف يعرف برفع يديه وجعل بالحن  
 كفيه نحو الكعبة في طاهر الرواية وروى عن ابي سنان يجعل باطنها نحو السماء  
 ودعا الى عزور النبي واتابا لحيه وهو المذلل فيعد ما قبل الذي يغلي اظلم  
 في اول يوم النحر ووقف فانه يرفع يديه ويجعل بالحن كفيه نحو السماء والثالثة  
 عند الجنتين حمدة الاولى حمدة الوسطى وحمدة العقبه ورفع يديه هذا تكليم  
 وجعل باطنها نحو الكعبة في طاهر الرواية وروى عن ابي سنان يجعل باطنها نحو السماء  
 وفي قاضيهان والحداثة يرفع اليدين يرفع الرجل في رواية الحن عن ابي وقال  
 محمد بن مقاتل ترايت يرفع الحداثة هذا خبيرها ويروي في ذلك حديثا وذلك  
 اخبرني السري وقال ان في الرجل كما حدة **قال** يرفع يديه في ركنه يرفع  
 في الصلوة بكل ذكر كصل به التعظيم كالتيه والتهليل بان قال سبحان الله  
 او قال الله اجل او قال الله اعظم او قال الله اوتوب ولم يزد او قال لا اله الا الله  
 او قال لا اله الا الله او تبارك الله فيصير شاعرا في الصلوة وفي الواضعات فلو قال الله  
 اوتوب فذكر في حق الله تعالى في يصير شاعرا بالاسم بدون الصلوة خلافا  
 لمحمد ولو قال يا الله يصير شاعرا ولو قال اللهم اختلف المشايخ فيه ولو قال استغفر الله  
 لا يصير شاعرا ولو قال الكبير والاكر او الكبر معوقا او منك يصير شاعرا عند  
 ابي في وفي في القدوري في هذه المسئلة في احوال عند مالك في الله لا يرفع  
 في الصلوة الا يقول الله اكبر لانه المنقول وقال الشافعي بلفظين الله اكبر الله الاكر  
 لانه الا بلفظ من الاول وقال ابو يوسف بثلاثة الفاظ الله اكبر الله الاكر الله الكبير  
 وقال في كل ذكر تبارك هو تعظيم الله في يقول الذين اكبر واكبر الله وسبحان الله  
 ولا اله الا الله وقال ابي في يسمي في اسمائه في كل فظ الله او ان من وهو الصحيح  
 يقول في ذكرهم ربه فضله وفي المسئلة ولو قال الله اكبر الكافي الضعيف يصير  
 شاعرا لان العرب تبدل الكافي وقيل لا يصير شاعرا وفي الواضعات ولو قال اغوذ  
 بالله ولا حول ولا قوة الا بالله اياها الله لا يصير شاعرا ويقول سبحان الله  
 اللهم يكون ولو كبر معجبا ولم يرد به التعظيم لم يحز ولو قال الله اكبر تكلموا  
 في كونه ولا يجوز صلوة وفي الخط ولو قال المصور او الخالق او العليم والحليم  
 بدون ذكر الله يصير شاعرا وان كان الاسم مشتقا كالرحيم فان اراد به ذكر الله  
 في يصير شاعرا وقال ابي سنان كان يحن التكبيرة نحو الا الله اكبر والله الاكر

روي

الاكر او الله الكبير وان كان لا يحن الاقتناع بالتكبيرة كونه في الواضعات  
 اعلم ان المذنب والتكبير اما ان كان في ايته او في الكبر فان كان في الله ان كان في اوله  
 كان قضايا لكن لا تغد صلواته وقال بعض مشايخنا يوم الكفر وقال الامام  
 الرازي لا يصح وان كان في اخره فهو خطأ ولكن لا تغد صلواته ايضا  
 وفي المسئلة ولو ادخل المذنب في الله كما في قوله في الله اذن لكم تغد صلواته عند  
 اكثر المشايخ وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما لا تغد وفي الواضعات  
 ولو قال الله اكبر بدون المذبح ولو قال الله بالمذ لا يصير شاعرا ويقول الكبار  
 لا يجوز وفي الخط ولو قال في وسط الصلوة تغد صلواته ولو قال الله الكبار يصير  
 شاعرا وفي الواضعات وان كان المذ في الكبر فانه يغد الصلوة سواء كان في اوله  
 او وسطه او اخره وان تغد ذلك في وسطها يكفر لان الكبار لهم الشيطان وان لم  
 يتعد لا يكفر ويستغفر ويتوب وفي الاقتناع بالمذ في اوله كونه استنهاجا  
 وفي اخره من حيث العربة وينبغي ان يقول الله يرفع الهاء ولا يقول يحزم الهاء  
 وفي قوله الله هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالحزم وان كبر التكبير امارا  
 ذكر الله بالرفع في كل حمدة وذكر الاكر فيما عدل المدة الاخرة بالرفع وفي حمدة  
 الاخرة بالخيار ان شاء ذكر بالرفع وان شاء بالحزم وروى عن ابي في انه كره  
 الاقتناع الا يقول الله اكبر لا يصير الاقتناع بالذخا كذا في الواضعات  
 وفي قاضيهان ويكبر المقتدي مع الامام فان قال المقتدي الله اكبر وقوله الله  
 وقيل قول الامام ذكر قال الفقهاء بوجوه الاصح انه لا يكون شاعرا وكذا  
 لو ادرك الامام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله وفيه في قيامه وقوله  
 اكبر وفيه في ركوعه لا يكون شاعرا في الصلوة والجموع اعلم ان المقتدي  
 لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام عن ذكره لا يكون شاعرا في الصلوة  
 في اظهر الروايات وروايت جدي واذا كبر المومع مع تكبيرة الامام جاز عند ابي في  
 وذكر وقال ابي لا يجوز الا بعد تكبيرة الامام وروى عن ابي سنان الامام اذا  
 مد التكبير وصدق رجل من فروع فراغ قبل الامام لم يحزه النجعة وتعد  
 الاقتناع وعلى قياس قول ابي في ومن يجوز بناء على ان عندهما لو قال لا اله الا الله  
 الله ولم يزد عليه يجوز الاقتناع والا فضل ان يكون تكبيرة المقتدي مع تكبيرة الامام  
 عند ابي في وقال يكثر بعد تكبيرة الامام في الخزانة ولو وجع الشك للمقتدي انه تكبر

في وسطه فهو صحيح  
 المختار وان كان  
 في اخره



قبل الامام او بعده ان كان غايته ان يترك بعد الامام جزء وان كان اكثر  
 ان يترك قبل الامام لا يجوز واستوى الظن ان يجزى ولو ترك قبل تكبيرة الامام  
 يكون شارعا في صلوة نعم عند الحسن وعند محمد لا يفسد شرا في صلوة  
 الامام ولا في صلوة نعم رجل جاء الى الامام وهو راكع فركع الركعتين  
 كان الركوع اقرب لا يجوز وان كان الى القيام اقرب يجوز وكذا لو ترك ركعة  
 تكبيرة او ركعة وهو قائم جازت صلوة ثم انما لغت نيته وبقي التكبير حال  
 القيام وان ترك وهو راكع لا يجوز وان لم يترك المتعدي من الامام وادرك  
 الامام في الغنم ينال ثواب تكبيرة الافتتاح على المختار **فصل** في قاضي  
 ولو قال بالفارسية خدای بزرگست وقال خدای بزرگ يصير شارعا في قول به  
 وقال صاهاه لا يصير شارعا اذا كان من العتية وعلى هذا الخلاف اذا قرأ  
 القرآن في الصلوة بالفارسية عند الله يجوز وعندهما اذا كان من العتية  
 لا يجوز وتعد صلوة كذا ذكره في الآية الملوحة وعلى هذا الخلاف جيبه اذ كان  
 الصلوة من التشهد والقنوت وسجدة الركوع والتجويد ان قال بالفارسية يارب  
 بنام راد ان كان من العتية تعد صلوة عندهما وعنده لا تعد وكذا ان  
 كل ما ليس بعربية كالتكبير والتزجيم والكسبية والنبطية وينتجى على قراءة القرآن  
 بالفارسية مما يثلث اصددها هذه والثانية اذا كتبت تفسير القرآن بالفارسية  
 عند الله يكره للجنب الحائض ومنه وعلى قول اهل المدينة لا يكره وقول صاحب  
 في هذا مشيئة الصحيح ان قولها كقول لانها باخذ ان الاصطياط والثالثة  
 الا انما اذا قيل تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيره بالفارسية يجوز من  
 ان يكون امثالا يجوز صلوة الا بقراءة ما تعلم وهذا قول ابي وم لا ي  
 قولها فيما لا يحسن العتية كقول به وحكي في الآية الملوحة عن القاضي الامام  
 ابي علي الشافعي في صلوة الجنازة لودعا الامام بالفارسية يجوز ويصح الاقنود  
 به في قول به سواء كان من العتية او لا يحسن وعندهما ان كان من  
 العتية لا يجوز صلوة واقنود من كسب العتية به باطل ويصح مصلتا  
 وصية ضلي خدای المكتوبة انما كان الامام لا يحسن العتية اقتدى به من كسب  
 العتية يجوز في قول به وعندهما لا يجوز عندنا القاري اذا اقتدى بالاني  
 ولو تلى آية التمجيد بالفارسية على قول به عليه وعلى من سمعها التمجيد

في الصلاة

التمجيد علم التمجيد التمجيد او لم يعلم وعلى الثاني ان تسمى التمجيد  
 وعلى قولها ان كان الثاني من العتية لم تكن تلاوة اصلا وان كان لا يحسن تلاوة  
 في صفة واتا انما هو ان علم التمجيد التمجيد تلاوة السجدة والا فلا انتم كلام القاضي  
 وفي البناء به ولو كتبه بالفارسية او خطبه يوم الجمعة بالفارسية او قرأ القرآن  
 بالفارسية او ياتر ان كان قال به يجوز سواء كان من العتية او لم يحسن  
 وقال لا يجوز الا اذا كان لا يحسن العتية وذكر ابو بكر الرازي انه رجع الى  
 قولهما في القراءة وعليه لا عتية ولو اذن بالفارسية قبل ان يركع الاضلاع  
 وقال بعض الامم لا يجوز بالاتفاق الا اذا كان في موضع اعتاد والاذان بالفارسية  
 والمعو على انه اذا اذن بالفارسية او تلى عند الاحرام بالفارسية او ذكر حتى  
 بالفارسية او باتر ان كان جاز سواء يحسن العتية او لا وفي التلويح في الاصول  
 الفارسية وغيره سواء في القراءة وقيل الخلاف في الفارسية لا يجوز اتفاقا  
 وفي حواشي كسب جلي لان الفارسية قريبة من العربية في الفصاحة وقيل  
 لانها لغة اهل الجنة كالعربية كذا في التحقيق لكن الاصح انه رجع الى قولها  
 لان ما قاله مخالف للكتاب في نظام حيث وصدق بمنزل بالوحي قال الله  
 انا انزلناه قرانا عربيا وقال الشافعي لا يجوز القراءة بالفارسية حال  
 وفي جميع الفتاوى في افتة الصلوة وفيه  
 عمن على يده تحت الترة والمداة تضع على القدر استرلها وقال القاضي  
 الرقل كالمداة لنا قولهم ان من التمة وضع اليمن على الشمال تحت الترة  
 واشتقوا ثانيا في موضع وضع اليمن على اليسار قال بعضهم يضع باطن  
 كف اليمن على ظهر كف اليسر وقال بعضهم يضع باطن كف اليمن على راحة اليسر  
 وقال النزهة يضع باطن كف اليمن على مفصل اليسر به اخذ الطحاوي  
 وفي غير رواية الاصول قال ابي يعقوب بيده اليمن راسه اليسر قال محمد  
 يضع كذلك قال الفقيه ابو جعفر قول ابي حنيفة قال هو زاده  
 كما كتبه يضع يمينه على يسره عند الله واهمى وعند محمد ان حالة الشاء  
 يرسل يديه ولا يعتمد وانما يعتمد اذا فرغ من الشاء وقالوا خذ يديك لروافق  
 الارسل حتى اولا الصلوة فضع يمينك مخالفة لهما وفي التخييل المسئلة اذا تحرم  
 للصلوة ورضع يديه لا يبرهما ثم يضعهما بل يضع لان هذا قيام فيتم  
 منون

لا غير بعض في علم  
 الفارسية

وان الوضع على الصور



الاعتقاد

وقال في الكفاية كان شرا لا يتم الحلو ان يقول كل قيام فيه كرسنون فالتسليم فيه  
كما في حالة الشاء والقنوت وصلوة الجبارة وكل قيام ليس فيه ذكر سنون كما في  
تكبير العبد فالتسليم لا يزال وفيه كان يقضي الرضخ والصدور الكلي والصدور الشريد  
حام الاية كذا في المحط فذكر في قضاوى قاضيهان وكما في حوزة التكملة وضع به  
النبي على السور تحت الترة وكذا في تكبيرات العبد وتكبيرات الجبارة والقنوت ويسل  
في القنوت التي بين الركوع والتجود وفي الكا في للعلاء في سورة القنوت التي بين  
الركوع والتجود وبين تكبيرات العبد اتفاقا وفي الصغرى في التسليم اذ التسليم يقضي  
عينه على شماله في قول في 2 وابدس وقال محمد في النوادر لا يقضي عالم يؤخر في  
الشاء وكذا في القنوت يسل ولا يقضي عنده وكذا في صلوة الجبارة وبين تكبيرات  
العبد والقنوت بين الركوع والتجود واتما عندهما في حالة القنوت قال ابو بكر  
الباقي يسل وقال ابو بكر الاسكاني يقضي حكم الاختلاف بينهما الفقيه ابو جعفر  
اتما في تكبيرات العبد والقنوت بين الركوع والتجود وصلوة الجبارة اختلاف  
المناخ ايضا قال ابو جعفر الكلي في هذه المواضع هو الارسل وقال اصحاب  
الفضل من يعتمد عليهم يقضي وفي مجمع الفتاوى في صفة اعتقاد اليد ذكر  
فيها في التربة اتم ورد في بعض الاخبار بلفظ الاخذ وفي البعض بلفظ الوضوء  
حيث قال عم اتا معاشر الانبياء امرنا بان نأخذ شمالنا بيميننا في الصلوة  
وقال على كرم الله وجهه من السنة ان يقضي باطن كف اليمن على ظم كف اليسرى  
المصلي يمينه على شماله تحت الترة في الصلوة فالحسن الجمع بين الاخذ والوضوء  
بان يقضي باطن كف اليمن على ظم كف اليسرى يخلق بين الكف والابهام على الارض  
ليكون جامعاً بين الحدين المصلي اذا كان قائماً ينبغي ان يكون بين يديه  
اصابع اليد لان هذا اقرب الى الخشوع والتواضع افضل من نصب القدمين وتقسيم  
ان يعتمد على احدى الرجلين مرة وفي الاخرى مرة لان القيام بهذه الصفة ايسر  
وامكن من طول القيام وافضل الصلوة اهلها قياماً وفي قاضيهان  
ولا يقول بعد التكبير وجهه للذي فطر السموات والارض خيفاً مسلماً  
وما اتا من مشركين ان صلواته ونسكي ومحباي ومحباي الله رب العالمين  
لا شريك له وبذلك احدث وانا من المسلمين وفي بعض الروايات وانا اول  
المسلمين وعندنا في 2 وهم لو قال ذكر قبل التكبير لاهضان القليل فوضي

حيث ثم يقول بعد وضع اليد تحت الترة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك  
عجل وتعالى جودك ولا اله الا انت سبحانك انما كان او خفوا الامور بما وان زاد  
وجداً شاك ولا يمنع وان سكت لا يؤمر به كذا في الحنية ذكر في قاضيهان  
ولا يقول في الشاء وحل شاك سبحان في الاصل مصدره مبار على اليسار  
وم هو منصوص بفعل لازم ضمارة وحمدك في موضع الحال اي سبحك حامداً من  
كل لاة لولا انعامك بالتوفيق لم تمكن من عبادك كذا في الكفاية فذكر في الخبر  
وقوله سبحانك منسوب بمضمر اي اعتقدنا اهدك عن كل تقبيضه وبحمدك  
فيه مضمر ايضاً اي وبحمدك سبحك والمضمر ان في عنك التقايض بالثبات  
صفات الكمال فالسبح تنزه الله عن صفات النقص والحيثيات صفات  
الكمال قال الزجاري حين سئل عن الوا وان معناه سبحك اللهم وبحمدك تسبح  
وقال الزجاري يحتمل وجهين احدهما ان يكون الوا والحيثيات هما  
ان يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية والله معترفه وقوله وحمدك  
اما متصل بفعل مقدر وحال من فاعل تسبحك او ضمير مقدر وتكون  
تسبحك ملتبس بتسبحك اي تسبح تسبحاً مقيداً بشركك وتبارك اي ادام ولا  
من حيث الدنية كذا في بداية الهداية وقال مالك رحمه الله اذ كبر في قراءة  
الفاقي وقال النافعي اذ كبر فراء في وجهته وجهه الى اخره وعندنا في  
يقولها في رواية قبل التكبير وعندنا يقول قبل الاقتناء كما هو ولا يقول  
بعد النية قبل التكبير لا يجاء كذا في النية ذكر في شرح المحي ناخذ اليه  
بالجمع بين الشاء والالة ويبدأ بيمينها شاء وفي قاضيهان ولو ادرك  
المقعد الامام في الركوع فانه يكبر للاقتناء قائماً ويترك الشاء ويكبر  
ويركع وان ادرك الامام في التجود فانه يكبر للاقتناء قائماً ويأتي  
بالشاء ثم يكبر ويسجد كذا الوادر في القعدة ولو ادرك الامام سجداً  
انقل بالقرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالشاء بل  
يسبح وقال غيره يأتي بالشاء وينبغي ان يكون الجوار على التفصيل  
ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء وان كان يستر بالقراءة  
يأتي بالشاء ولو ان المسبوق لم يأتي بالشاء في اوا الصلوة فقام الى  
قضاء حلقه ذكر في الكفاية يأتي بالشاء عند سجدة ولم يذكر فيه خلافاً



وفيه ان كان الامام يسأل بالقرعة ياتي بالمعدي بالشاء وقيل لا ياتي بالشاء  
 لانه ما هو بالاسماع والاصناف بالنقصان فانه لا يسمع بالاسماع والاصناف  
 لم يسمع عن الاصناف في حق القضاوي ولو ادرك الامام في القيام ان كانت  
 الصلوة بخلاف فيها بالقراءة فانه ياتي بالشاء وان كانت الصلوة بحسب  
 فيها ان ادرك في النقص الشاء فكذلك ياتي بالشاء وان ادرك في النقص  
 الاول فيدبني الا ان يكون بحيث لا يسمع وهو الاصح وقيل ان كان  
 لا يسمع يصح لم يثن وان كان بعد يثن والاصح بالتسوية بينهما وفي النظم  
 ولو ادرك في الغائبة يثن بالانفاق وان لم يثن الامام لان الغائبة  
 دعاء لان بلا الارض لله عنه كان يثن ورسول الله صلى في الغائبة  
 وان كان الامام في حجة يجره قال ابو يوسف يثن وقال محمد لا يثن ولو  
 ادرك في الركوع لا يثن قائما بالاتفاق خوفا من فوات الركوع وهل  
 يثن في الركوع قال لا يكافي يثن ولا يجره وقيل لا يثن ويجره في الميتة  
 ان كان الامام يجره يسمع وينصت قال بعضهم ياتي بالشاء عند سكتات  
 الامام كلمة كلمة وان ادرك في الركوع يجزى فان كان الشراء ان  
 لو اتي به يدرك الامام في شيء من الركوع ياتي به قائما والادرك وبقائه  
 وكذا اذا ادرك في النجدة الاولى ثم يتعوذ اذا كان اما حيا  
 او ميتا ولا يتعوذ اذا كان ميتا لان المختار ان يتعوذ بغير  
 لا يتبع الشاء فيقول الميبوق اذا قام الى قضاء فليبق للموت على ان  
 الميبوق يقرأ ولا يثن فيتعوذ والموت يثن ولا يقرأ فلا يتعوذ  
 اصلا وعند ابي يسمع الشاء فيقول الموت بعد الشاء والميبوق بعده  
 لا عند القضاء اختار الصلوة ونسب التعوذ مع قراء الغائبة لا يتعوذ  
 لذهاب محل التعوذ وهو قول القراء وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر  
 وان كثر وتعوذ ونسب الشاء لا يعيد وكذا اذا كثر وعيد بالقراءة ونسب الشاء  
 والتعوذ والتسمية لهوات حملها ولا يسمع وقيل يجب التهوؤ كذا في الفتاوى  
 وان كثر وتعوذ ثم جد اي يثن وان كثر وتجد ثم يثن لا يتعوذ وكذا  
 ان كثر وتسمى ثم جد لا يتعوذ واذا في الصلوة العهد فقد جد وهو رواية  
 عن ابي يعقوب بعد التكبيرة لانه وقت القراءة وعند ابي يعقوب

بلال رضي الله عنه  
 كان يثن

ثم يتعوذ  
 اذا كان اما حيا  
 او ميتا

فيقول  
 الميبوق

يتعوذ بعد الشاء قبل التكبيرة والاولى في الاستعاذة ان يقول  
 استعذ بالله من الشيطان الرجيم موافقة للفظ القرآن في قوله  
 فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله ويقرأ من اعوذ بالله والاولى  
 وفي الثانية اختيار ابي جعفر وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم واداهم من اعوذ بالله العظيم النبي والعلامة من الشيطان الرجيم  
 واختارنا في رواية عاصم الكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 ان الله هو النبي العظيم واختار هذه استعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 والفقهاء والاختيار وروى عن الاقرباء والافراد اعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم قال الفقيه ابو جعفر المختار قوله استعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 موافقا للكتاب في قوله ياتي بالشاء ويترجم في قوله ياتي بالشاء  
 والتسمية فلا قالت في التسمية في الصلوة المبرورة ان كان في ذلك  
 الامام يتعوذ والتسمية والتأخير والشاء دعاء والا مدخل في الشاء  
 وفي التلويع وانما التسمية فالمشهور في حديثه انك لست من القرآن فاستعذوا  
 بعضنا من سورة النمل لان القارئ في ذلك الى ان يقرأ من سورة  
 انها في اول سورة اية من القرآن انزلت للفصل بين السور لعل الشاء كتبت  
 في المصاحف بخط القرآن من غير ان يكون من القرآن فاستعذوا بها  
 انما هو للتسمية في كونه اية تأخر وفي حواشيه من اوردوا في التسمية  
 قبل تلويع الصلوة بها عند ابي جعفر والاولى في قوله ياتي بالشاء والتسمية  
 في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك في رواية من القرآن والشاء  
 انها ليست من الغائبة ومن روى كل سورة كذا انزلت الشاء في قوله  
 الشاء في قوله انها من الغائبة وروى عن ابي جعفر في قوله والشاء في قوله  
 في الصلوة عندنا وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمخارقات في التعوذ  
 والتسمية فيقول في التعوذ ونسب الشاء والتسمية في قوله والشاء في قوله  
 ان السورة في اول كل ركعة وعن ابي جعفر ان التسمية هي من السورة  
 وفي رواية ان يقرأ في الركعة الاولى ثم لا يعيد قال الفقيه الاصح في التسمية  
 في الركعة اول كل ركعة عندنا حيا ميتا لا يقرأ في غير ذلك ثم ياتي  
 مرة في الاول في فخذ غلط على ما بينا غلط فاحشا لكن الخلاف في الركعة



انه تسمية قول  
ركعة

فمنها وفي رواية العلي بن ابي طالب انه تسمية في الضميمة كوجوبها في الاول  
وفي رواية ما ورد في الحديث انما يجب عند الافتتاح وان قرأها  
في غير موضع من الصلاة فليكن في كل ركعة ولا يقرأها الا في  
عند بدء الصلاة المخفية عند بدء وقار وجوبها في خارج الصلاة خارج  
من الصلاة انما يجب في الصلاة انما يقرأ في اول الفقرة وكذا في سائر الفقرات لا يقرأ  
واياها من غير ان يقرأ في الصلاة على الاثر وفيه الا قول في قول من يقرأ  
من القرآن الا في حوز الصلاة التي انما يقرأ في حوز الصلاة التي انما يقرأ  
على ما يقرأ في الصلاة وذكر ما يقرأ في الصلاة انما يقرأ في الصلاة في حوز الصلاة  
لا في حوز الصلاة انما يقرأ في الصلاة انما يقرأ في الصلاة انما يقرأ في الصلاة  
وفي حوز الصلاة والتسمية سنة ولا ياتي بها الا من يقرأ القرآن بالاتفاق  
فان قيل لو كانت التسمية من القرآن يصير مجابا في الجهر والخفية في صلاة واحدة  
والجواب انما قام قلنا انما يقرأ التسمية بركعاتها لا باعتبار القراءة ولهذا اوقفنا عليها  
لا في الصلاة بها وان اراد بها القراءة وفي السابعة والجواب انما قام  
الى قضاء ما سبق لم يكن عليه ان يقرأ باسم الله الذي هو الصحيح هكذا روى  
عن ابيه في وعده عند يسجد ويأتي بالتسمية وقال في الصلاة ما أخذ  
ثم يقرأ الفاتحة وسورة بعدها او ثلث آيات فصاعدا المواتمة  
التي هي في ذلك من غير ترك في الحزب انما يقرأ الفاتحة وحدها او  
الفاتحة وآية او آيتين يجوز ويكره وفي الهداية وقراءة الفاتحة لا تسمى  
ركعة عندنا في سورة البقرة فلا تسمى في الفاتحة ولا في غيرها من السور  
لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة بعدها والشافعي قوله في الصلاة الا  
بفاتحة الكتاب ولا قوله في فاتحة ما يترجم من القرآن والزيادة عليه في الواحد  
لا يجوز لقوله في العمل فلو كان بوجوبها واذا فرغ من الفاتحة قال الامام  
والما حرم احين في صلاة وطاعة الاسلام وروى عن ابيه انه يقول الامام  
احين انما يقول المأجوم دايم والمأجوم مستقيم وانما يترجم من التسمية لا الادي  
كما في سائر الادعية خارج الصلاة وانما في حوز الصلاة الامام فاستوى  
سمى الامام حوزها باعتبار البيت الحبيب فوجب في الصلاة ولا يصح ان يقول  
ولا الضالين والنت في الصلاة لا قضاء لانها دعاء والاصل في الصلاة الشافعي

لا صلاة الا بفاتحة  
الكتاب

ان الامام

الشافعي بحوز الامام والمنفرد في الصلاة الجهرية وانما المأجوم في حوز  
وفي رواية اخرى انما يقرأ الفاتحة فقال احين يستدبرها في حوز  
صلاة لان هذا ليس بقول عذابه لا في الصلاة ولا في غيرها من الاعمال  
عليه الفتوى وفي الفتاوى والتشديد بقطر فاستوى في هذا الموضوع لا وقت  
لان في نفسه صحة في الفاتحة قال الله تعالى ولا تحمق البصير  
فامد ينفذ في الصلاة عند بدءها فلا يقرأ الا في الصلاة وحدها  
اختيارا لاهل اللغة وفي الجازي عنها فلا يقرأ الا في الصلاة وحدها  
بغير حين ياد ويقرأ في الصلاة في الصلاة وحدها ولا في غيرها من الاعمال  
في الوضوء وتكبيرها وفي بعض الفتاوى اصلها يا احين في الصلاة  
الا انه لما حط بآء الباء ادخل الحمد ليقيم مقام من الباء في الصلاة  
هكذا قيل ثم تكبر ويكبر وفي الجازي في التكبير بركعة في الصلاة  
لان التسمية فعل كذا وفي الفتاوى الاولى رواية القدوري وبين الراجح  
نوع مخالف والمخالفة هي في الصلاة الاولى تشير الى ان التسمية في  
القيام هكذا في الحزب والثانية تقتضي حادثة التكبير في الصلاة  
لان مع الحادثة وقول يكبر عند كل ركعة يكون ابتداءه عند ابتداء  
الركعة وانما هو عند التسمية وقال في حوز الصلاة انما يقرأ في الصلاة  
الاكل يكره وعمل القراءة بتكبير الركعة وفي حوز الصلاة كان يقرأ في الصلاة  
بفضل فاته السورة بتكبير الركعة وعني ابيه في حوز الصلاة وروى ما يكره  
قال في حوز الصلاة وقيل لا وانما يترك اية والا فضل فاته الصلاة  
ومن ثلث حوز يقول لا يكبر عند الركعة والحدود وروى عن ابن عمر انهما  
قاما عمدا على واني حوز في الصلاة ثم كانا في الصلاة عند الركعة  
واستجود ويضع يديه على ركبتيه في الركعة وهو في حوز الصلاة  
وكان ابن عمر واقفا في حوز الصلاة ثم يقولون بالتكبير والصلاة  
ان يقيم احدهما التسمية الاخر في الصلاة بين التسمية وبين الصلاة  
اصابع ولا يندب التسمية بين الاصابع وفي حوز الصلاة  
الا في هذا المكان اسكن في الصلاة بالتكبير ويصلي ركعة ويكبر في الصلاة  
وكم يرفع عنده يسوي راسه في الصلاة او حوز الصلاة في الصلاة

في حوز الصلاة



منها استقلالة ما هو بالاعتدال في الركوع والاعتدال في ان يكون  
مستويا من الجانبين لا يرفع يديه عن راسه ولا يركع على راسه ولا  
في الكفاية ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا وذاك ادناه اى ادى  
كمال الجوارى ادى كمال النية لان يكون المراد ادى ما هو زبط الصلوة  
ويقام به الواجبات لا يكتفى اثبات فرضية التبيين خبر الواجب وهو  
قولهم ومن اذا ركعوا صلحتم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا وذاك  
ادناه لان لا يجوز الزيادة على اثبات خبر الواحد ولا يمكن به اثبات الواجب  
ايضا لانهم لم يعلم ذلك الا على ضربين علم الواجب والواجبات ولو كان  
القول به ثلث حركات من الواجبات لعلمه وهو مبسوط شيخ الاسلام فان  
واحدة روى عن محمد بن قيس قال يركع ذلك قال ابو مطيع البيهقي فليدركه انه  
لنقص من ثلث في سجدة الركوع والتجويد لم يوصلوه وذهب ذلك  
الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان يعلم ذلك من فرض قيام  
على القيام وفي الحديث وان اقتصر على مرة واحدة او ترك سجدة صلوة  
ويكره وسجدة الزيادة على الثلث في اليتار لقوله عم ان الله وتر يحب الوتر  
وهذه تلك بالمتفرد لان الاحكام لا يثبت لم تطويل الصلوة وان طال  
الركوع لا يركع الحائى لا تقربا بالله فهو مكروه ولا يكره ولو اطال ثوبا  
بالله فلا بأس به وفي بداية الهداية ويجوز الركعة من ركعتين عن عظيم  
في الركوع والهداية لا تفصل ذلك لا يرفع يديه حين يركع للركوع وقال  
ان في يديه ثم يرفع راسه من الركوع فيقول سمح الله لمن عده ويؤتى  
الموت ربنا اكل الحمد ولا يقول الامام عند الـ وقال لا يقول ربنا واما  
المتفرد فيقول ربنا اكل الحمد بين الزكوتين وعن الـ في رواية في رواية  
الحسن في رواية وفي رواية الحسن قال يقول ربنا اكل الحمد ولا يقول سمح الله  
لمن عده وهو الاعتدال في حيث يركع على خلفه على الخمد وليس خلفه احد  
كذا في المبسوط وذكره المصنف وفي الاعتدال في روايات ربنا اكل الحمد ربنا واكل  
الحمد الله ربنا اكل الحمد اللهم ربنا واكل الحمد قال شمس لا يمتد الحوائى ثم في رواية  
الـ في رواية في رواية بالتميم حاله الارتفاع واذا استوى قائما قال ربنا اكل  
الحمد وقال الـ في كل صلاة بحج بين الزكوتين ثم اذا طأ طأ قائما كبر ولم يرفع

فان بيعة مرة  
واحدة

بجميع بيوتها  
بأمره بالسلامة

ولم يدفع يديه وقال الشافعي يرفعه ويضع ركبتيه تحت يديه ثم يركب يديه  
كفيه ويسجد على وجهه وانفق فاذا وضع احدى يديه من الاخران كان  
من عذر جاز بالاتفاق وان كان من غير عذر كان من وجه الجبهة دون  
الانف جاز بالاتفاق وان وضع الانف دون الجبهة جاز عند جماعة  
لها بناء على ان التبرع على الجبهة فرض عند جماعة الا على ما ذكر  
في الكفاية فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل وكذا على الانف في الخط  
ذكر الانف ومروا لما فيه من الاعانة لا ينافي في بعض الخلافات في الجبهة  
الاربعة ثم التفت في التبرع وعندها اني سمعت علي بن ابي حمزة عن ابي بصير  
والقاسم وقال زفر الشافعي هو واجب في كل ركعة في كل ركعة  
اصحابنا عليه السلام لا يجوز في صلاة الجاهلية الا على الوجهين  
وفرضه التبرع يتعلق بوضعه وان كان في ركعة واحدة او في ركعتين  
ذفر وان في يتعلق بغيرها وعدمه من القدمين والاربعين والاربعين  
الفعلة قال العلامة الرازي في ظاهر ما ذكره في كتابه في الصلاة في الركعة  
ويصح انما اذا رفع القدمين دون الاربعين لا يجوز وتعد ركعتين في الركعة  
ان في الركعتين وفي البناء وذكر ابو العباس في كتابه في الصلاة في الركعة  
الاربعة من التبرع فذكر في كتابه في الصلاة في الركعة في الركعة  
وبه تأخذ ولا تأخذ في ركعة واحدة ولا في ركعتين ولا في ركعة واحدة  
فما في حكم ركعتين في ركعة واحدة ولا في ركعتين ولا في ركعة واحدة  
بوجه واحد ولا في ركعة واحدة ولا في ركعتين ولا في ركعة واحدة  
من يقرأ سورة لان لا يقرأ سورة ويضع يديه في الركعة في الركعة  
وقال الشافعي يضع يديه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
اصحاب يديه ورجليه ويضع يديه في الركعة في الركعة في الركعة  
ويضع يديه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
واما اذا كان في ركعة واحدة ولا يقرأ سورة ولا يقرأ سورة ولا يقرأ سورة  
المائة اي ركعة واحدة ولا يقرأ سورة ولا يقرأ سورة ولا يقرأ سورة  
في ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
الاعمال في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

[illegible]











لان الله والصلوة في الحقيقة لم يبق والصلوات قيل الخ في كل صلاة وقيل  
 العبادة وقيل الدعاء وقيل الرحمة والصلوات الاعمال الصالحة وقيل التهليل  
 والتسبيح والحمد لله الملك المتعالي والزيادة وفي شيوخنا في النجاشي والعبادات  
 القول لله والصلوات والعبادات الفعل لله والصلوات اي العبادات  
 الحالية لله قيل لما اثنى على ليلة المعراج على الله في ثلثة اشياء رده الله في  
 عليه في مقابلتها بثلثة اشياء رده السلام بمقابلتها بثلثة اشياء وورد الله بمقابلتها  
 الصلوات وورد البركة بمقابلتها الطيبات ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة  
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قام الى الثانية لا يعبد بغيره  
 على الارض فان اعتمد لابي بن قيس فان كانت الصلوة فريضة فهو ائمة  
 في الاخرين بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان يكلم والعبادة  
 افضل فان قراء يقرأ الفاتحة فقط ولا يزيد عليها شيئا فان ضم عليها  
 سورة ساجدة في سجدة التوبة قول النبي صلى الله عليه وسلم في اظهر روايات لا يجب سجدة  
 التوبة في كل صلاة الفاتحة لا غير في الاخرين بين ان يقرأ ولو سجد ولو لم يقرأ  
 الفاتحة لم يكن ميكا وان سكت فيهما سجدة يكون في التوكل ان وان ترك  
 ساجدة يلزم التوبة في كل صلاة وروى الحسن بن عرفة ان قراءة الفاتحة  
 في الاخرين واجبة حتى لو ترك ساجدة ساجدة يلزم سجدة التوبة والاعتراف  
 سنة لقوله صلى الله عليه وسلم في الاخرين بالخير ان شاء الله وان شاء دعا وان  
 كانت الصلوة سنة او نفل هيبدأ كما يبدأ في الركعة الاولى اي بالتقوى  
 والثاء لان كل شفع صلوة على عدة وفي شيوخنا في كل ركعتين من النفل  
 صلوة الا بركعة لا يجب التحيم في النفل الاربع الاركان في نظام الرواية  
 ويتفق على ركني الاخرين وفيه خلاف كما سيجي وفي جهود التوبة  
 ان شاء الله في فاذا اتم التشهد في الفعدة الاخرة يزيد عليه ما شاء  
 ضياء على النبي صلى الله عليه وسلم وان يقول بعد قوله عبده ورسوله اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك  
 كريم مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم انك كريم مجيد والظاهر في غنى عن روى عن النبي  
 وابن عباس رضي الله عنهما وابن عباس رضي الله عنهما

والقراءة افضل

فان ضم عليها سورة ساجدة في سجدة التوبة في قول النبي

لان كل صلاة على عدة

صلوات

انهم قالوا يا رسول الله ورضا السلام عليك فكيف القراءة عليك فقال صلى الله عليه وسلم  
 قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحمهم  
 وبارك كما صليت وباركت وترحمته على ابراهيم وعلى آل ابراهيم والى علي بن  
 ابي طالب محمد وهذا اكثر عدد او شرفا في كتاب الاطعمة ولا يجوز ان يركب  
 بالسكون فان قال هو خطأ بل يقول وترحمته بالتدريج كذا في الفقه ثم دعوا  
 عائشة ان يقرأ دعاء ما يوافق الدعاء من القرآن فهو قوله ربنا ان في الدنيا  
 حنة وقنا عذاب النار فهو قوله رب اغفر لي ولوالدي لمن دخل مني ومننا  
 والمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب يدعو بها في الصلاة دعوة المأمورة اي  
 اندوته والمنقولة من الدعاء في هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مما قيل في العباد  
 كالمغفرة وقوله مثل ان يقول اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت  
 وما أعلنت وما أسررت وما أعلنت اعلم اني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت  
 رواية سلم عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان اخذ ما يقول بين التهنيد والتهليل ومثل ان يقول  
 اللهم اني اسئلك الجنة وما يقرب اليها من قول وعمل واعوذ بك من النار وما  
 يقرب اليها من قول وعمل وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول اللهم اني  
 اسئلك من الخذلان ما علمت مني وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت مني  
 وما لم اعلم وحسن كذا الادعية ما روى سلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اذا تشهد اهدكم فليست بحدثة من ابي هريرة ويقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب الجحيم  
 ومن عذاب النار ومن خنته الحيا والميت ومن خنته الحي والحي والحي والحي ومن خنته  
 هذا الدعاء بعض العلماء ومن من الادعية ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في صحيحه  
 انه قال يا رسول الله على دعاء ادعوني في صلوة قال صلى الله عليه وسلم قل اللهم اني اعوذ  
 بك من الخذلان ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك  
 انت الغفور الرحيم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوه في صلوته ولا يدعوه بما يشبه  
 كلام الناس مثل اللهم اني اسئلك الزوجة والطعام والشراب وهو لا يقرأ  
 بتحويل حواله من الخذلان وان وجد مثل هذا الدعاء في أثناء الصلوة بطلت  
 صلوته وان وجد بعد ما قد قدر التشهد تمت صلوته كذا في النجاشي ثم قراءة  
 التوبة واجبة عندنا في القدرتين في الاخرة وقال بعض شيوخنا في واجبة  
 في الفعدة الثانية سنة في الاولى قال الحسن بن علي في فقه في الثانية واما الصلاة

في سجدة التوبة في قول النبي

انهم قالوا يا رسول الله



على النبي صلى الله عليه وسلم فليس من الواجبات وقال الثاني وهو من لا يجوز الصلوة الا بعد  
 قال ابو الحسن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على الانسان في غيره مرة ان شاء  
 في الصلوة او في غيره وكان الطائفة يقولون لما سمعوا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في غيره اودكره  
 بنفعه بخلافه يعلم وطوروا في ان الامام فضاقة العلماء على انه متى لم يسل  
 بواجب واما الواجب مرة واحدة وفي محظوظ يقدم الصلوة على الدعاء والصلوة  
 سنة عند الثاني في وقت وفي خارج الصلوة قال الكل في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الا ان في العزيمة واحدة وقال الطائفة ان في غير العزيمة في كل مرة  
 وهو في قولهم اربع من الجفاء وذكر من جعلها اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصل على  
 ثم يقول عند النواحي من التبريد والصلوة والدعاء السلام عليكم ورحمة  
 الله ولا يقول في هذا السلام وبركاته كذا في المحظوظ ذكره بداهة الهداية يقول  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مرتين من الجانيين والنية للامام في السلام  
 ان يكون التلبية الثانية اخفض من الاولى في الجوف من المشايخ في قال  
 تخفض الاولى كذا في النية ثم الحزب في بلفظ السلام في الصلوة واجب عندنا  
 وليس يرضون وقال الفقيه بوالله اصابة بلفظ السلام سنة وقال الثاني في  
 الحزب في بلفظ السلام فمن افعله لم يسلها التليم ولا يدخل للقياس  
 في ذلك كما في غيره وان افعله لم يسلها التليم ولا يدخل للقياس  
 حكمه بالتمام بغير السلام الا ان اثبتنا الوجوب لما روي اصابة طائفة في  
 التليم الاولى يقول وجهه على عينية وفي الثانية على ياره وقال مالك الامام  
 والمخالفون في التليم واحدة تلقاء وجهه ولو سلم اولاً عن ياره فاته سلم  
 عن عينه ولا يعيد عن ياره وان سلم تلقاء وجهه لم يعذر عن ياره  
 ويتم الموضع بعد الامام في احدى الروايتين عن ابي في وروي عنه ان يسلم  
 وفي الايض في يسلم القوم مع الامام اتفاقاً وهو كركم المائة والاضحية  
 وينوي الامام في التليم الاولى من عن عينية من الرجال والنساء والحفظة  
 وكذلك الثانية لان الاعمال بالنيات وقيل لا ينوي النساء في زماننا ولا من  
 لا تركه في صلواته وهو في الثاني لان الخطأ في الحاضر من وقيل ينوي بالاولى  
 الحضور وبالثانية في عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بها  
 جميع المؤمنين وقيل لا ينوي الا بالبراءة فيقول السلام علينا وعلى عباد الله

اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصل على

بلفظ السلام  
من الصلوة واجب

وينوي الامام  
في التليم الاول

عباد الله الصالحين ولا يد للمقدي من ثمة امامهم فان كان الامام في الجانب  
 الايمن والايمن نواه معهم يعني ان كان الامام في الجانب الايمن نواه في التليم  
 الاول هو القوم وان كان في الجانب الايسر نواه في الثانية معهم وان كان  
 الامام بخلاف ذلك المأموم نواه في الاولى عند ابي بصير في الجانب الايمن وعند محمد  
 وطور رواية عن ابي في نواه في التليمين لانه ذو حظ من الجانبين والمنفرد  
 ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معهما في الكفاية الصليحة ان الامام ينوي  
 بالتليمين وقيل ينوي في التليم الاولى قال صدر الاسلام ولم يذكر ان الامام  
 هل ينوي ام لا ويجب ان لا ينوي لانه يحرم بالسلام ويشير الى القوم وهو فوق  
 النية ولا ينوي في الملائكة عدد احوال لان الاضمار في عددهم قد اختلفت عند  
 روى ابن عباس في من عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن من المؤمنين واحد من  
 يكتب الحنات وواحد عن ياره يكتب التيات وواحد امامه يلقم الحنات وواحد  
 خلفه يدعنه الحارة وواحد عندنا صيته يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغ  
 الى الرسول صلعم وفي بعض الاضمار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل  
 مؤمن سبعون ملكاً وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وسبعون ملكاً فاشبه الامان  
 بالاشياء على السلام فانه لا ينبغي ان يعين عدد في ايمانهم لانه في عددهم  
 فرعا يؤمن من ليس بنبي ولا يؤمن من طوبى لو عين عدداً بل يؤمن ادم وم  
 الى محمد صلوات الله عليهم اجمعين احضارنا معهم وادركنا شفاعتهم  
 ذكر في المصنوع كذا وان اليهود لما ذكروا كان في كل ركعة شئ من الركوع  
 واحد في ذلك الفقهاء الى ان هذا يقيد لا يطلب فيه كذا عدد الركعات  
 وقيل انما كان اليهود شئ من ترغيب الشيطان فانه امر بالجملة الواحدة  
 فلم يفعل فحينئذ تخرج من بين ترغيبه الى الله واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في نحو ذلك  
 فقال لهم همما ترغيب الشيطان وقيل في التوبة الاولى تنبأ الى انه خلق من  
 الارض في الثانية الى انهم يعاد اليها قال الله في منها خلقناهم وبعثنا فيها  
 فيها فخرجكم الا ان الذين ظلموا المصنوع وقيل لما امر الله في الملائكة باليود  
 لادم فخرجوا الى ابلين فلما رقت الملائكة رؤوسهم ونظر الى ابلين لعنه الله  
 وقد تغترب حاله شجرة واثباتاً لله في لما روي رزقه الله من التوفيق  
 وقيل روي انه صلى الله عليه وسلم لما صلى في مكة على ملائكة سبع سموات بسبح

مع كل واحد من مؤمن  
حتى من الحفظة

ان السجود  
تربة الشيطان



في القيام وبعضهم في الركوع وبعضهم في القعود وبعضهم في السجدة وكلهم راوونهم  
 وسلموا عليهم وسلموا عليهم على حاله الا من كان في التحوذ ولا يمكنهم رؤيته  
 فدعوا الله تعالى وسألوه ان يرفع لهم رؤيته فاحرمهم ان يرفعوا رؤسهم ويأتوا  
 عليهم ويشنوا عليهم ففعلوا كما احرمهم ثم عادوا الى التحوذ فصار التحوذ اثنين  
 موافقة لهم وقيل الله تعالى لما اذن في الذرية من صلادهم وم فقال لهم الله  
 بركم قالوا بركهم بالتمجيد تحقيقا لما قالوا فاحرمهم الا الكافرين فصاروا  
 ثانيا شكر الله تعالى عما وفقهم فصار التحوذ اثنين والركوع واحد وقيل  
 ان ارضا من الناس لم يركع لشيء دون الله تعالى فاكتمى بركوع واحد ومن الناس  
 من سجد للصنم وسجدون سجدة واحدة فاحرم الشريك بالتجديتين في الصلوة  
 ليقع الفرق بين من سجد لله تعالى وبين من سجد للمخلوق وقيل ان اقرب  
 ما يكون العبد الى ربه الله تعالى وكرامته في حاله التحوذ فاحرم بالتمجيد وركعتين  
 زيادة لقربته وكرامته

اعلم في الصلوة شرايط واركانا واجبات وسننا وادايا  
 اما الشرايط فتمت الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وسبيل العورة  
 واستقبال القبلة والوقت والنسب واما اركانها فتمت ايضا تكبيرة الاقامة  
 والقيام والقراءة والركوع والتسليم والقعدة الاخيرة مقدار التشهد  
 والتمجيد ومن ذهب علمائنا ان تكبيرة الاقامة شرط من شروط الصلوة  
 خلافا لما في بعض النسخ ونقل عن الطحاوي في الاسلام من اعياننا مثل من ذهب الى  
 وقيل انما عدت الاركان وان كانت شرطيا باعتبار انها لما كانت حتمية  
 بالاركان عدت منها كما ان باب الدار يعد من الدار لا بقصدها بل بانها  
 تكملها والقعدة الاخيرة فقيدهم من كونها شرطية فذكر في ميسر في الاسلام  
 انها ليست بركن اصلي بل دليل انها لم تنزع في الركعة الاولى انما شرعت شرطا  
 للتحليل فالحاصل ان الاركان المتفق عليها اربعة القيام والقراءة  
 والركوع والتسليم فاما وراى ذلك فنظروا فيه اتما كما ذكرنا او سمع  
 وهي ما ذكرنا من اربعة فتم الانتقال من ركن الى ركن او ثمانية وهي التسليم  
 والقيام والقراءة والركوع والتسليم والانتقال من ركن الى ركن والقعدة  
 الاخيرة والحزب يصنع المصلح وقالوا الحزب يصنع ليس بركن والمعاد

ان

والمراد يصنع المصلح هو الصنعة المأخوذة بالصلوة مثل ان يصلي ركعة او ركعتين  
 او يتكلم او يذهب وقاعدة الخلاف تظهر في المسائل المتقدمة المتأخرة بالاثني عشر  
 مسائل وهي ان اراد المصلي الماء في صلوته بعد ما قد قدر التشهد قبل السلام وكان  
 مائتا فاشقت هذه حكمه واصلح فليتباعد بها او كان احتيا فيصلي  
 سورة او عيانا فوجد ثوبا او كان حوينا ففقد على الركوع والتسليم  
 او نذكر فاني علم في هذه الصلوات اواحدة في الاحكام القارن والركعتين  
 احتيا او طلعت الشمس في صلوة الجوارح وركعتين وقت الجمعة او كان على ما علم  
 الجبهة فحطت عن ركعة او كان صاحب عذر فانقطع عنه فانه بطلت صلوة  
 في هذه الصور كلها عند ابد خلافا لما صلب ان احدا في هذه العوارض  
 كان في أثناء الصلوة عذره فبطلت عند ما كان العذر في بعد الصلوة  
 فلا تبطل واما واجبات الصلوة فاحد عشر على ما طووا مشهور في المذهب  
 ومن قراءة الفاتحة وضمت سورة وتعين القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب  
 وفعل مكررا كالتسبيحة وتعديل الاركان والقعود الاول وقراءة التشهد  
 ولغظ السلام وقنوت التوبين وكثير العيدين والحمد والاسبار فيما يحسن  
 في صلاته خلافا لما في النسخ فاشتمل على عشرين وفي الركعة الاولى  
 تسعة والثانية واجبة وفي الهداية قراءة التشهد في القعدة الاولى تسعة وفي الثانية  
 واجبة والاظهر ان لا في بينهما الا في قوله نعم لا في دعاء رضى قل الله تعالى  
 لله لا يوم الفرق في قراءة التشهد في الاولى والثانية يومين لوجوب في كلهما  
 كذا في صدر التبريع واما سننها فمن في اليدين بالتحريم ونشر اصابع في حالة  
 الرفع اي لا يرفع في اصابع ولا يضع يدها على حالها ووجه الامام بالتكبير  
 والشاء والتعود والتسليم والتأخيرين بزاوية وضع يمينه على سارية تحت رتبة  
 وتكبير الركوع والتسليم وتبسمها ثلاثا واخذ ركبتيه بيده ونحوه اصابع  
 في الركوع ووضع يده بعد ركبتيه في القعدة واخذ رجليه بيمينه  
 ونصب يمينه في القعدة الثانية والاستواء قائما عند رفع اليدين من الركعة والجلوس  
 بين التحيين مقدار تسبيحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واما ادائها  
 فهي نظرة الى موضع سجوده وفيه في عند انشائها وان لم يدر عظم بيده  
 اليسرى اخراجه كهيئة من كنه عند التكبير في حق الرجال دون النساء ودفع النعال

صنعة المصلح هو الصنعة المأخوذة بالصلوة مثل ان يصلي ركعة او ركعتين او يتكلم او يذهب وقاعدة الخلاف تظهر في المسائل المتقدمة المتأخرة بالاثني عشر مسائل وهي ان اراد المصلي الماء في صلوته بعد ما قد قدر التشهد قبل السلام وكان مائتا فاشقت هذه حكمه واصلح فليتباعد بها او كان احتيا فيصلي سورة او عيانا فوجد ثوبا او كان حوينا ففقد على الركوع والتسليم او نذكر فاني علم في هذه الصلوات اواحدة في الاحكام القارن والركعتين احتيا او طلعت الشمس في صلوة الجوارح وركعتين وقت الجمعة او كان على ما علم الجبهة فحطت عن ركعة او كان صاحب عذر فانقطع عنه فانه بطلت صلوة في هذه الصور كلها عند ابد خلافا لما صلب ان احدا في هذه العوارض كان في أثناء الصلوة عذره فبطلت عند ما كان العذر في بعد الصلوة فلا تبطل واما واجبات الصلوة فاحد عشر على ما طووا مشهور في المذهب ومن قراءة الفاتحة وضمت سورة وتعين القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب وفعل مكررا كالتسبيحة وتعديل الاركان والقعود الاول وقراءة التشهد ولغظ السلام وقنوت التوبين وكثير العيدين والحمد والاسبار فيما يحسن في صلاته خلافا لما في النسخ فاشتمل على عشرين وفي الركعة الاولى تسعة والثانية واجبة وفي الهداية قراءة التشهد في القعدة الاولى تسعة وفي الثانية واجبة والاظهر ان لا في بينهما الا في قوله نعم لا في دعاء رضى قل الله تعالى لله لا يوم الفرق في قراءة التشهد في الاولى والثانية يومين لوجوب في كلهما كذا في صدر التبريع واما سننها فمن في اليدين بالتحريم ونشر اصابع في حالة الرفع اي لا يرفع في اصابع ولا يضع يدها على حالها ووجه الامام بالتكبير والشاء والتعود والتسليم والتأخيرين بزاوية وضع يمينه على سارية تحت رتبة وتكبير الركوع والتسليم وتبسمها ثلاثا واخذ ركبتيه بيده ونحوه اصابع في الركوع ووضع يده بعد ركبتيه في القعدة واخذ رجليه بيمينه ونصب يمينه في القعدة الثانية والاستواء قائما عند رفع اليدين من الركعة والجلوس بين التحيين مقدار تسبيحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واما ادائها فهي نظرة الى موضع سجوده وفيه في عند انشائها وان لم يدر عظم بيده اليسرى اخراجه كهيئة من كنه عند التكبير في حق الرجال دون النساء ودفع النعال

واما واجبات الصلوة

في صلاته

فاما ادائها



الصلوة  
 حال الطهارة والقيام حين قبل تحريك الصلوة وشروع الامام خذيل قدما  
 وان يكون بين قدمي الصلوة في القيام قد رابيه اصابع اليد وحمل الصلوة  
 الاصابع في حال التيمود وان يبدى فيصير اي يظهر في البدو ويجاوب بطنه اي يبعد  
 عن خذنه في غير اذدحام وان يضع وجهه بين يديه وان يوجه لاصابع نحو  
 القبلة وان يضع يديه على خذنه وحمل ان يضع ما كان اقرب الى الارض اولا  
 حين هو في سجود بان يضع ركبتيه اولا ثم يديه ثم وجهه وان يعكس في الرفع بان  
 يدفع ما كان ابعد عن الارض اولا بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وكون صوته  
 الاشياء اذا ما خذ من افعال الصلوة رضى الله عنهم قيل لما نزل قوله تعالى قد افلح  
 المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون قال ابو طليح رضى الله عنه في الخوض بارسل  
 الله قال عم ان يكون خشيته الى موضع سجوده في القيام وفي الركوع الى ظهر  
 قدحيم وفي التيمود الى اذنه انفع وفي القعود الى كعبه وعند التسليم الاولى  
 الى كتفه الايمن وعند التسليم الثانية الى كتفه الايسر في الخزانة وينبغي للرجل ان يصل  
 في ثلثة اوتار يمينه وازار وعماقه وسحت الداء ان تصل في يمينه واربعة في يمينه  
 وتركه الصلوة في ازار واحد ولو ترك شيئا مما سميته شرط لا يقدر عليه  
 في الصلوة سواء كان عابدا او ناسيا مع اذا افتتح الصلوة متطوعا وطي  
 على غير وضوء او كان على ثوب نجس مانع من الصلوة لا يكون شارعا فيها فلا يلزم  
 الغضاء ولو ترك شيئا مما سميته ركنا والصلوة في الصلوة ولم يخرج منها بعد  
 فان كان مما يمكن قضاؤه قضاه وذلك مثل ان يترك القيام او الركوع او القعدة  
 الاخرة فانه يقضيها لم يخلل محل واحد اية ركعة فان تثلث فلا يقضي شيء ولو ترك  
 في الصلوة وترك القيام فانه ياتي به حال سجده ويعيد الركوع لا يرتفع منه  
 بالقيام وكذلك لو ترك الركوع يعود اليه ويقضي ما لم يجد فان سجد بغير قيام  
 او ركوع لا يعيد تلك الركعة وكذلك لو ترك القعدة الاخرة وقام الى الخامسة  
 سجد في سجود التيمود ان الله تعالى ولو ترك من الزكن مما لا يمكن قضاؤه حدث  
 صلوة وذلك مثل ان يترك القعدة في ركعة من صلوة التيمود او الركوع في ركعتين  
 من التيمود في ثلث ركعات من التيمود وحمل ان يترك القيام او الركوع الى ان يصل  
 ركعة فمثل ان يترك القعدة الاخرة والفرايض او في الوتر الى ان يقيد الركعة  
 الزائدة بالتيمود فان صلوة تعد في هذه الصلوة ركعتها ولو ترك شيئا مما

بين

تما سميته واجبا ان كان ساهبا في علم سجود التيمود وان كان عابدا لا يجب  
 عليه سجود التيمود وان كان كذا يكون صلوة ناقصة كما في انشاء الله تعالى  
 ولو ترك شيئا مما سميته سنة لا يجب عليه شيء سواء ترك ساهبا او عابدا  
 ولا تعد ولكن تكون ميسرا او متوضعا اشارة وكراهية قبل ان يركعها  
 في طوق ان يركعها ان يكون الذكر بطريق الاستخفاف فينشد بكونه او يعق ثم  
 ان هذا اذا ترك سنن الهدى فاما سنن الزوايد فتاركها لا يستوفى اشارة  
 وفيه ضرورة في الاسلام ان ترك عمدا مع طوق ان يركعها ولا شيء في ترك الادب  
**في التيمود** الشرط علامة يتوقف الحكم عليها في وجوب الشرط ووجوب  
 الحكم وان لم يوجد لم يوجد الحكم والمراد بالشرط التي تنقد على الصلوة كطهر  
 المصلى بدنه وثيابه ومكانه وغير ذلك مما ذكره والوصف والصفة  
 مصدران كالوعظ والعظم والوعد والعدة وفي التيمود وصف الشيء وصفه  
 وصفه قالها عومني عن الواو كما في الوعد والعدة وفي اصطلاح المتكلمين  
 الوصف ما قام بالوصف وهو قول زيد عالم والصفة ما قام بالموصوف  
 ثم قول الفقهاء صفة الصلوة من قبيل اضافة الجزء الى الكل وقيل من قبيل  
 اضافة الشيء الى نفسه والمراد بالاوصاف الاشارة الى الصلوة ولهذا  
 قيل شرط الشيء ما يتوقف عليه ذكر الشيء وهو خارج عن ماهيته وركن الشيء  
 ما يتوقف وجوده ونصوره عليه وعن العلامة محمد بن ابي بكر بن النور  
 الشيء سنة اشياء العين وهو ماهية الشيء والركن وهو جزء الماهية  
 والحكم وهو الاثر الثابت به والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هي هنا  
 وهو القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل المكلف والشرط ما تقدم  
 والحكم الجزاء والتوابع والسبب الاوقات كذا في الكفاية والوضوء والوضوء نجف  
 واحد كالشرط والشرط وهو اعم من الركن والشرط وهو في اللغة التقدير  
 والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قد رناها وقطعنا الاحكام  
 منها وفي التيمود عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ونقصا ثابت بدليل  
 لاشبهه فيه كالكتاب والسنة المتواترة والاجماع في الصلوة والزكاة والحد  
 وغيرها والواجب كل حكم ثبت بدليل فيه شبهة كحكم الواجب الصحيح والقياس في  
 ولاية المسئلة وعندنا في لافق بين الواجب الفرض والواجب قد يكون

باب

مطل الشرح

مطل الفرق بين الشرط والركن

مطل

الفرق بين الواجب الفرض والواجب



انهم يطلقون على الغرض ايضا شدة الهداية قوله واجبة اي فريضة الواجب  
 نوعان ظني وقطعي والواجب القطعي هو الذي لا ريب فيه والواجب الظني هو الذي  
 وفي الاصلح وفي الزعم على وتصديقا بالعلم والاعتقاد والواجب  
 في كل واحد منهما ونحو تاركه والواجب بوجوب العمل دون العلم والنقل في اللغة  
 الزيادة وفي الاصطلاح ما عدا الغرض يسمى بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى  
 والنقل والنسبة والتطوع والندوب الغايات مترادفة كذا قيل وقيل غير الغرض  
 ثلث اقسام سنة وهي واجبة ولم يترك قط الاخرة او مرتبة تعليمها  
 تسريلا وسحب طوبى ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بطوع وهدى  
 نقل وفي شدة المندوب والنواقل هي ناقلة وهي الزيادة لغة وتوافق  
 العبادات هي التي يتبدل العبد بها زيادة على الغرض والسنن المتروكة  
 وعلى ان يتبدل العبد على فعلها ولا بد من تركها كذا قال القاضي الامام ابو زيد  
 واما السنة والادب فهما بمعنى النقل من غير تفرقة بينهن وبه صرح في الشرح  
 وذكر في بعض شدة الهداية الادب هو ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم يوافق عليه وقال المصنف في هذا النقل فما فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقت وذكر فضيلة لائمه وهو قريب مما ذكر في شدة الهداية في تعريف الادب  
 فعلم انه لا فرق بينهن الا ان المصنف يعبر باللفظ بالثبات في كل واحد منهما  
 وعدة فيما بعد اربعة في التبيين والتعريف وفي الاصلح اعلم ان الادب  
 عبادة عن الدعاء وتحت القضايا الجديدة اذ لا يشهد دعوى الخيرات وتدل  
 على الحنات والناقل والمندوب الخ والتطوع والسنن والقرية  
 والطاعة والمرضعة والادب قرينة المعاني ثم اعلم ان السنة تطلق على نوعين  
 احدهما تسمى سنة الهدى يعني سنة اخذها من تكليد الهدى الذي المستقيم  
 وتركها ضلالة وعدول عن الطريق المستقيم في التي تتعلق بتركها كراهية ونهاية  
 والاساءة دون الكراهية في الكسوف وقيل ياتى تاركها وذلك مثل الاذان  
 والاقامة والجماعة والسنن الرواتب المؤكدة وثانيها سنن التوايد  
 وهي سنة اخذها فضيلة وشرق وتركها لا حرج في لا تتعلق بتركها كراهية  
 ولا اساءة وذلك مثل الصوم التطوع والصلوة التطوع والصدقة التطوع  
 ومثلية النبي صلى الله عليه وسلم في نوحه واكمل وليس وسائر افعال الميامة خارجة الصلوة

والنقل والنسبة  
 والتطوع والندوب

كذا

الصلوة واتما الكراهية فهدى الهدى والمرضعة وصدقه ما يكون تركه اول من فعله  
 وتحصيله وقد تكون الكراهية التي تعرف ذكر من المقام وفي تلويح  
 والحرام ما يعاقب على فعله والكراهية كراهية تنزيه الى الحد اقرب والكراهية  
 كراهية تحريم الى الحد اقرب وعند محمد حرام لكن بدليل غير قطعي ولام  
 بقطعي والبدعة الامر المحدث في الدين اي الذي لم يكن عليه التمام والتابعون  
 رضي الله عنهم وقد استعمل بمعنى المحمدي مثل الله تعالى في حديثه ومحمد بن  
 تلعاء نف من غير اخذ من الدليل الشرعي في الاصل ان تكون هي البدعة حراما  
 او مكروها لعقله عدم كل بدعة ضلالة الا ان العلماء قالوا انه عام مخصوص  
 والماذنة الغالب قالوا البدعة هي اقام واجبة وحسنة ومحنة  
 ومكروهة ومباحة فمن الواجب نظم ادلة المسلمين للرد على الملاحدة والمبدعين  
 وشبه ذلك ومن المندوب تصديق كتب العلم وبناء المدارس والربط وغير ذلك  
 ومن المباحة البسط في الوان لا طاعة وغير ذلك ومن المحرمات والمكروهة فظاهر  
 ويؤيد هذا قول عمر رضي الله عنه في التوايح نعم البدعة هي الشبان في اللغة  
 خلاف الذكر والمفظة وفي الاصطلاح عبارة عن عقل الانسان العاقل عن بعض  
 ما كان يعلم من علم البعض بدون افة وهو لا ينافي شيئا من نفس الوصوب  
 وجوب الاداء في حقوق الله تعالى كانه اذا كان غالبا في حق من حقوق الله تعالى  
 مثل الشبان في الصوم وفي سعة الذبح يجعل عقوا بخلاف حقوق العباد  
 فانه يجب ضمان ما تلفه من مال الانسان والمعتومالة افة توجب ضللا في العقل  
 كلامه يعني كلام العقل وبمعنى كلام المجازين وكذا سائر اموره وهو بعد  
 البلوغ مثل الصبي مع العقل في الاحكام فلا يمنع حكم القول والفعل وتقطع  
 عنه العبادات والتعقوبات كالصبي عند عامة المتأخرين ولا تثبت له ولاية  
 على غيره كالصبي والتف بعبارة عن خلقه بغيره لان الانسان في حمله على العمل  
 بخلاف موجب العقل والشرع في قيام العقل حقيقة فيبذل المال وانفق على  
 خلاف مقتضى العقل والشرع وهو لا ينافي في الاهلية ولا في احكام الشرع  
 وهو هو العقل عن الذي بعد ما كان حافضا في الذهن ويتبين صا حبه بادي  
 تنبيه بخلاف خطأ فانه لا يتبين صا حبه لكن بعد اتيان غير الامة في اللغة  
 الجماعة وامة النبي صلى الله عليه وسلم على نوعين امة دعوة اجابية وهم المؤمنون وامة دعوة

البدعة الامر المحدث

المتبعون بعد البلوغ مثل الصبي

الامة في اللغة الجماعة



لا اجابة وجه الكافون وعند الاطلاق رادها آية الاجابة لا الدعوة وانما هو  
 في الاصطلاح هو اتفاق اراء العلماء في كل عصر من اهل العدالة والاعتقاد  
 على حكم والتزم في اللغة الاظهار وفي الاصطلاح التبعة ما خرج الله به واخره ليعا  
 من الذين وقيل التبع في اللغة الطريق الذي يوصل به الى الماء الذي فيه الحياة سميت  
 التبعة في الذين شريعة كونها طريق موصلة الى العادة الرجعية والحياة الدائمة  
 والذين الدوام والثبات على الايمان والموعة والتوحيد والتبعة والقباس  
 في اللغة التقدير يقال قاسي التعل بالتعل اي قدره به وجعله مساويا للآخر  
 وفي التبعة هو اظهار مثل حكم الاصل في التبع مثل علمه في كذا ما يخرج من التبع  
 كناركة الجزاء لا كالحرف وهو على قسمين جلي وقفي الجلي الدليل الذي يربط  
 اليه الاضمار والحفي الدليل الذي لم يسبق اليه الاضمار والحفي يسمى بالاستحسان  
 وهو اعرج من الجلي لان الاستحسان دليل يقابل القياس الجلي نقضا كان واجما  
 او قياسا **فصل** المنفرد الذي يصلي وحده والمسلوك من ائمة الامام  
 بعد فزع الامام من الركوع والاصح من ائمة الامام من اول الصلوة  
 ولم يوجد مع في افرط او وجد مع في افرط ايضا ولكن فات منه اداء بعض  
 صلوة مع الامام بسبب عارض وجده اشياء غيرة عن الصلوة مثل النوم وبقي  
 الحدث وايضا في الصوم واستقبال العدو في صلوة الخوف والمذكر في الغنى  
 والنوم والماحوم من وجد مع الامام من اول الصلوة الى افرط من غيره ومن شئ  
 من هذه الاشياء والاشي هو الذي لا يقرأ ولا يكتب شيئا في اتم العورة قبل شوب  
 الى الاية اي صلوكا ولدت اية والاقرس هو الذي لا يقدر على النطق وقوله صاحب  
 البداية في كتاب الطهارة بانه الذي ولد اصم وانما اذا سمع عليه لا يسمع اصلا  
**فصل** في العزاة فرض من غير تعيين سورة خاتمة او اتم خاتمة هو  
 كان المتعلق تامة او مادون اية بل ينطلق عليه الله كذا في القدر  
 ذكر في شريفة ادي ما يودى به فرض العزاة اية قصيدة عند ادي ولو  
 كانت تلك الالة كلمة كذا فامتنان او حرفا واحدا كص وق والاصح انه يجوز  
 لانه لم يتم قارى عاده ولو قراء نصف اية طويلة في ركعة ونصفها في ركعة  
 اخرى قيل لا يجوز والاكثر ان عليا انه يجوز لان نصف الالة الطويلة بعد ثلث  
 ايات قصار وذكر في الاصل ان الفرض اية تامة وهو المختار وقالوا وهو رواية

احدى والاصح

ملح

رواية عن ادي ان قارى مادون الالة الطويلة او الثلث لا يعد قارى عا  
 كما اذا تلفظ بصيا وق وجه عند من بعد ما اية او عد ما متان فوطت  
 الالة الطويلة او ثلث ايات قصار فصلا لوصف القراءة احتياطا ولا في  
 ان الحلاق الكتاب يقتضيه فرضية ما يصدق عليه الاسم وفي صدر التبعة فرض  
 القراءة اية والمكتفي بها حتى لتك الواجب هو الفاتحة وضع التورة  
 فالذهب عندنا ان فرض القراءة في ركعتين في كل فرض من الصلوة واما في  
 التورة النقل فالقراءة فرض في الكل كما سألنا ان شاء الله تعالى وكان الحسن البصر  
 يقول القراءة فرض في ركعة من الفرض وما لك حجة ان يقول فرض  
 في ثلث ركعات وانما في يقول فرض في كل ركعة **فصل** في اتم الامام  
 بالقراءة في الفجر والعزاة اداء وقضاء وجوبا فلو قامت الفاتحة  
 فصلا ما بعد طلوع الشمس اتم فيها جهرا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في  
 غداة بيعة التبرين بجماعة وجمهر والجمعة والعيدين ولا يجزئ فيها بعد الاوسين  
 ويجزئ القراءة في الظهر والعصر والمنفرد مخيرة ان شاء الله تعالى فان  
 ان ادى ولا فضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة فان الجماعة  
 فرض على قول داود الطي والي الحقة اذا قضى لان سنة الجهر اخذ الامرين  
 اما الوقت واما الجماعة لان الجهر بالقراءة اما شوب لا اعلام الجماعة فكل  
 من يوم يلزم الجهر بالقراءة في الوقت والذي يصلي منفردا ان كان في الوقت  
 يتخبر بين الجهر والتمسك فاما الجماعة فلما قلنا ان الجهر مكان الجماعة الى  
 الاعلام ولم يوجد واما الجهر فلان احتمال اقتداء الغيرة ثابت في الوقت  
 واما بعد انقضاء الوقت فلم يبق احتمال الاقتداء فلا جهر والاصل فيه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الابتداء يجهر بالقراءة في الصلوات كلها وكان المنكر كون  
 يودونه ويستون من انزل ومن انزل عليه فانزل الله تعالى ولا يجهر بصوتك  
 ولا تخاف بها الالة فكان عدم يخاف بعد ذكر في صلوة الظهر والعصر  
 لانهم كانوا مشغولون للادى في هذين الوقتين ويجزئ في صلوة  
 المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل ويجزئ في صلوة الفجر والفي  
 ايضا لانهم كانوا نياما ويجزئ في العيدين والجمعة لان عدم اقامتها  
 بالمدينة وما كان الكفار بها قوة الاذي كذا في الايضاح ذكر في الحيط

كفارة

ومما في الفاتحة فصل ما بعد طلوع الشمس



وعداء القاء

وان كان الصلوة واصرا جهات في صلوة بها واذن استواجه افضل  
وفي صلوة لا يجهر فيها لا يجهر ويصيح اذ ينم ولو جهر فيها لم يكن سيئا وان كان  
ساعيا لا يلزم الترويض والقاء جهرا ان يسمع غيره وعداء القاء سوان  
يصح الخوف بل سانه على وجه سمع من يسمع ويصيح من يسمع من يسمع فاما  
مادون ذلك يكون تفكرا ونجسا لا قراءة وفي الميسر اقلون منا بخلافه  
الجهر والخافتة قال الكوفي اذ في الجهر ان يسمع نفسه اقصاه ان يسمع غيره واذ في  
الخافتة حصل الخوف وقيل في الجهر ان يسمع غيره واذ في الخافتة ان يسمع  
نفسه لانه وما دون ذلك محرم وليس بقراءة وهو مختار وقال بعض النجاشي  
ان كان كاللوح في الصلوة على من يسمع منه القاء جازت صلوة والا فلا  
التمس بالليل ناء خاف واناء جهرا افضل وفي الهداية وفي التطوع  
في النهار خاف وفي الليل يجزى اعتبارا بالوضع في حق المنفرد وفي الغيبة ان كان  
يصل الغاء وحده قاء الغائبة او بعضها ضيقة فافدى رجلان يجهر ضامعي  
في الليل والنياسي واجمعوا على ان للامام ان يطول القاء في الفريضة الاولى  
فيها مقدار ثلثين اية وفي الثانية قدر عشرين او عشرين اية اما في غير  
الصلوات سوى القاء فيها في قول في وقال محمد بن ابي ان يطول الركعة  
الاولى على الثانية وفيه الصلوات هذا اذا كان في الوقت سنة وان كان  
الوقت ضيقا فانه بقدر ما لا تقوت الوقت والمختار ان يقرأ في الفريضة  
اربعين او خمسين او مئتين اية في الركعتين كما ذكر في الجامع الصغير وذكر  
في كتاب الصلوة انه يقرأ فيها اربعين اية في الغائبة ومعناه سوى الغائبة والمرد  
اربعين فيها في كل ركعة عشرون وكذا الباقي كما في الايضاح وفي رواية الحسن  
عنه ان يقرأ ما بين ستين الى المائة سوى فاتحة الكتاب وفق بعضه من  
الروايات فقال لما جد ثلثة ليس على مائة الطريق وفيه زيادة وعناد فيقراء  
فيها على رواية الحسن ومحمد على مائة الطريق كما في الروايات والطرق  
الحادة فيقراء فيها اربعين اية ومحمد ليس فيه زيادة وعناد وليس على  
الطريق الحادة فيقراء فيها ستين اية وقيل الاربعون للكتاب والستون  
للاوسط وما هو قهرها للمائة من الستينين بالقاء وقيل الاربعون  
من الطوال كسورة المائدة والستون من الاوسط كسورة الرحمن والمثل

يصل الغاء وحده  
فقاء الغائبة او بعضها  
ضيقة

ان يطول القاء  
في الفريضة الاولى

والاولى

المثل والمثل وما هو قهرها من العصاره قيل في وقت الكد والكتب  
ففي الصيف يقرأ اربعون وفي الشتاء ستون فصاعدا وفيما بين ذلك  
ما بينهما وقيل بقدر يقدر رغبات المعدين وقيل بقدر سعة القاء  
وطولها ويقرأ في الظهر مثل ما قراء في العشاء ودون في العصر والعشاء  
يقرأ في الركعتين مقدار عشرين او ثلثين اية سوى الغائبة وفي المنور يقرأ  
بقصار المفصل او نحوها مني وست ايات وفي صدر الترويعة وستين القاء  
في التفرجعة الغائبة والى سورة شاء وامنت اية في الاخرى هو الدروع ولحق  
وفي الحضر استحوطوا طوال المفصل في الفريضة والظهر واوسط في العصر والعشاء  
وقصاره في المغرب ومن الجواز طوال الى الدروع ومنها اوسط المثلين  
ومنها قصارا الى الاخر وفي الضرورة بقدر الحال وفي الاختيار والاصل ان  
الامام يقرأ على وجه لا يؤدي على تقليل الجماعة وان كان منفردا فلا ولي  
ان يقرأ في حالة الحضر الاكثر تحصيل النوايا وفي الخبر يقرأ المقدم  
في الفريضة ثلثين اية في ستين سوى الغائبة يريد من على تفاوت لا يفتقر  
وكذا في قاضيهان والمعتبرة الاية لائكة الكلمات وعدد الحروف  
وفي الحديث اذا كانت ايات السورين متقاربة في الطول والقصر والتقدير  
بعدد الايات فاما اذا كانت ايات احدى السورتين في غاية الطول  
والاخرى في غاية القصر فالتقدير في عدد الحروف  
ولا يقرأ المتقدم خلق الامام بل يسمع وينصت وقال يقرأ في التروية  
لا في الجهرية وقال الشافعي يقرأ الغائبة في الكل حديث عبادة رفته  
انه قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فقال لا تقرأون  
خلق ما علم قلنا اجل قال نعم لا تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب فانه  
لا صلوة من يقرأها ولا قول له واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
لعلكم تفلحون والامة اهل التفسير على انه فطاب للمعدين من الله تعالى  
بالانصبات نديوا وبالرقة وعدوا اذا في الايضاح وقوله من كان له  
امام فقاء الامام قراءة له وبارواه الشافعي يجوز له ان يقرأ الامام  
وفي الكفاية وحديث المتقدم عن القاء ما تروى عن ثمانين نفا من كبار الصحابة  
وفي الايضاح اعلم انه ذكر في شرح الكافي للبرقوقي ان القاء خلق الامام  
على سبيل اختيار احسن عند محمد

ولا يقرأ المتقدم خلق الامام

ماكر



ومكروه عندهما وعن أبي حنيفة أنه لا بأس بقراءة الفاتحة في الظهر والعصر وبشأن  
من الوان ونقل المذني سقوط قراءة الفاتحة عن المأموم في الجهرية وفي المحيط  
وليس الوتر شي محذور والسنن ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة  
في الهداية ويكره ان يوقفت بيني من القرآن شيء من الصلوة لما فيه من جبر الباء  
وايهام التفصيل وفي شرحه المراد من التاخير تعيين بعض القرآن ليتواءم  
بعض الصلوة بحيث ان يقرأ سورة التوبة وهما في على الانسان في صلوة  
الجمعة قال الأسيدي والطيوسي هذا اذا رأى ذلك صماي واجبا لا يحرم  
غيره او يرى غيره مكروها فاما اذا علم انه يجوز في سورة قراها ولكن يقرأ في  
الورتين في صلوة الجمعة بتركها بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يستعمل  
فلا يكره ولكن يشترط ان يقرأ غيرهما ايضا فلا يكتفي بما هله ان لا يكون  
غيرهما الا يرى انه لم ينقل هذا من التلف فكان محدثا وشرا لا حوزا لها  
وفي الكافي قبل ما يكره الملازمة اذا لم يعتقد الجواز بغيره فاما اذا اعتقد  
الجواز بغيره وانما قراها لانها ايسر عليه فلا يكره وفي الخزانة والسنن ان يقرأ  
في كل ركعة سورة تامة مع الفاتحة ويستحب ان لا يجمع بين الورتين في ركعة  
لان لم ينقل وان فعل لا بأس به ولو قرأ بعض التوبة في ركعة والبعض  
في ركعة لا يكره وهو الصحيح ولو قرأ التوبة في الركعتين من وسط التوبة  
او من آخر التوبة لا يفعل هكذا ولو فعل لا بأس به وفي المحيط ولو قرأ  
سورة في ركعتين فلا صواب في لا يكره وفي قاضين ان اتمام التوبة في الواجب  
من اتمام التوبة روى عن محمد انه لا يكره لما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
انه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا الله الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ قل اهل الكتاب  
الآية وان قرأ افر سورة في ركعة يكره ان يقرأ افر سورة اخرى في الركعة الثانية  
وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح وفي مجمع الفناوين مع بين التوبة ركعة لا يكره  
لان عم كان يوتر بغيره من الغفيل وقيل يكره وفي فتاوى الظهيرية قراءة  
بعض التوبة في كل ركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو الصحيح والقراءة في الركعتين  
من افر التوبة افضل من التوبة بتمامها ينظر ان كان افر التوبة اكثر من التوبة  
التي اراد قراتها فقراءة افر التوبة افضل لكن ينبغي ان يقرأ في ركعتين  
افر سورة واحدة لا افر سورتين وفي مجمع الفناوين قرأ في الاولى قلايتها

ويجوز الجمع بين الورتين  
ولو قرأ بعض التوبة  
في ركعة واحدة

قلايتها الكافون وابتداء في الثانية انا اعطيتك ثم ذكر يقطع ويتذكر  
اذا جاء نصر الله وقيل يتم الترتيب في الاولى قلايتها الكافون وابتداء  
بالثانية لم تركب او ثبت ثم ذكر يتم قراء في الركعة الاولى من الغفيل ثبت وفي  
الثانية اذا جاء نصر الله يكره وفي شرحه صدر يكره في الغفيل ومن الغفيل  
ذكر سجدة في انشاء الفاتحة فيمجد في بعيد الفاتحة وفي الخزانة وان انتقل  
من آية الى آية وبينهما آيات يكره وان جمع بين الورتين وبينهما سور او سورة  
واحدة يكره في ركعة واحدة اما في الركعتين ان كان بينهما سور لا يكره وان  
كان بينهما سورة واحدة لا يكره ان كانت التوبة طويلة وقيل لا يكره على  
الاطلاق ولو قرأ سورة في ركعة ثم قرأ في الركعة الثانية سورة فوق تلك  
السورة يكره وفي النصاب قرأ في الركعة الاولى من الوضوء سورة وقرأ في الثانية  
سورة قبلها ساهيا لاسهوا عليه لان الترتيب في سور القرآن ليس من واجبات  
الصلوة قرأ في الركعة الاولى سورة ثم قرأ في الركعة الثانية ساهيا  
يلزم سجود التوبة كما ذكر في الاضواء القاضي الامام محمد بن عيسى بما جوزه وعندي  
لا بأس بالتبديل واذا قرأ في الركعة الاولى قل اعوذ برب الناس يقرأ في الثانية  
قل اعوذ برب الناس ايضا وان قرأ في الركعة الثانية أطول مما في الركعة  
الاولى ان كانت التغاوت قليلا لا يكره وان كان الزيادة ثلث آيات لا يكره  
وان كان زائدا يكره وان كان كثيرا يكره هذا في الواجب واما في السنن لا يكره  
وان كثر رتبة مرارا في التطوع لا يكره وفي الواجب يكره وفي مجمع الفناوين ولو قرأ  
سورة في ركعة ثم كثر ما في الثانية يكره الا في التوافل قرأ في الاولى من المغرب  
والعصر وفي الثانية ويد لكل هزة لا يكره وقيل يكره لان سورة العصر ثلث  
آيات والثانية تسع آيات ويكره الزيادة الكثيرة واما روى انه عم في الركعة  
الاولى في الجمعة يستحب لهم ذلك الا على وفي الثانية هل اتى حديث الغاشية فوايت  
الثانية على الاولى بسبع آيات فنقول التوبة والقرآن الطوال يسردون العصار  
وفي قاضين ان رجل قرأ في صلوة في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم  
يقرأ في الثانية بقراءة الكتاب وشي من البقرة ليكون حاله محلا وقال  
بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس في الركعة ولا يقرأ شيئا من البقرة  
مراعاة للنظم والترتيب وفي المبسوط اخرج سورة في الصلوة يكره ان يكرها

وان انتقل من آية الى آية وبينهما  
آيات يكره

قراءة سورة فوق السورة يكره

قال  
قراءة الركعة الاولى من الوضوء الثانية

قليل لا يكره  
سورة في الثانية يكره

سورة الطوال الثانية  
كان يسردون العصار



ويؤام سورة اخرى في القنوي اذا اراد ان يؤام في صلوة سورة فخر في  
 قلا قرا منها اية او اثنين اراد ان يتركها وينتج التورة التي ارادها بكرة ذلك  
 لقوله عزم اذا افتحت سورة فاقرا على نحو قراءة العوان على التأليف  
 لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اصحاب النبي عزم يكون الوان  
 في الوان على التأليف وشأننا المستند في قراءة المفضل بسم العزم ويتعلو  
**فصل في قاصين** والحنان الخطاء في الاعراب اذ لم يغير المعنى لم تعد الصلوة  
 عند الكل كما لو قرا ان الموحين والمؤمنات بالنصب في قراء ولم يجعل عوا  
 بالنصب قرا الحمد لله بنصب لزال ونصب بسم الرحمن وتكون الركن وتعد  
 بفتح اياء او كرها فان ذلك لا تعد الصلوة لان الخطاء في الاعراب لا يمكن  
 الاخذ عنه فيعذر وان كان غير المعنى نقرا فاحتمل ان يؤام في قراء فقصم دم  
 ربه بنصب بسم آدم ورضي الربا وقراء ابياد في المصور بنصب الواو وقراء  
 انما خشي الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلماء او قراء فن خلقنا  
 بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وانزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله  
 بفتح الهمزة الله وما يعلم تاويل الا الله بفتح الهاء ولا يترك بفتح الفين وكذا  
 وان الله يرى المؤمنين ورسوله بكرة لأم الرسول وما منهم ذلك كما لو قرا  
 بكوا اذا قرأت خطاء فدر صلوة في قول المعتدين وافتلح المعتدون  
 في ذلك قال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن ملام وابو بكر بن سعيد السجستاني  
 الفقيه ابو جعفر الهندي والشيخ الامام محمد بن الفضل والشيخ ابي ابي  
 الراشد والشمس الايكة الملواني رحمهم الله لا تعد صلوة وما قال المعتدون  
 احوط لانه لو تعد به يكون كقرا او ما يكون كقرا لا يكون من القوان وما قال  
 المعتدون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب اعراب فلا تعد صلوة  
 وهذا على قول ابي طاهر فانه لا يغيره الا اعراب المفضل اذا قرا اياك تعبد  
 بكر الكافي او قراء انتم بكرات فدر صلوة في قول المعتدين ولا تعد  
 عند المتأخرين ولو قراء ان الله لا يخلق الميعاد برفع الدال او بكر الدال  
 لم تعد صلوة عند الكل ولو قراء ذلك كفارة ايمانكم بكر الال او قراء و  
 لم يلبوا ايمانهم بنصب لولم تعد صلوة **فصل في تشديد**  
 في قاصين قال القاضي الامام لا تعد الصلوة بتخفيف المندد

لا يميزون بين  
 اعراب واعراب

المندد الا في قول رب العالمين او قراء اياك تعبد بغير تشديد تعد صلوة وعما  
 المتأخرين على ان ترك المند والتشديد عند الخطاء في الاعراب لا تعد الصلوة  
 في قول المتأخرين ولو قراء والقرا اذا تليها او قراء فحينما بالتشديد لا تعد  
 صلوة ومن العلماء من قال ترك التشديد اذا تغيرت نقرا فاحشا كما لو قراء  
 وظلنا عليهم الغان بالتخفيف او قراء ان التقى اداة بدون التشديد او تشدد  
 كافي اياك تعبد وياك تستعين تعد صلوة وينبغي ان لا تعد لانه لو زاد حرفا  
 لا يغير المعنى فلهذا اذا تشدد واما ترك المندد فان لم يغير المعنى كما في قوله يا انا انزلنا هو انا اعطناه  
 دعاء ونداء وحذا وما لم يغير ذلك اختلف المتأخرين فيه فبعضهم ترك  
 التشديد اذا غيّر المعنى ولو قراء اياك تعبد وياك تستعين بغير الهزة لا تعد  
 صلوة ولو قراء اهدنا الصراط المستقيم والصلوة لا تعد صلوة  
 ولو قراء اياك تعبد وبلغت في الدال في بصيرة او لم تعد صلوة ولو قراء الصراط لا تعد صلوة  
 قراء احسن تشديدا لم تعد صلوة **فصل في تشديد**  
 في قاصين اذا اخطأ باقية حرف مقام حرف في كلمة ولم يغير المعنى  
 بان قراء ان المسلمون وان الظالمون لم تعد صلوة لانه لم يغير المعنى فانه صلوة  
 يعظم بالحيات وكذا لو قراء اياك كان او اب لم تعد وبنى اياك تعد  
 لانه ليس في القوان مثل وان ذكر حرفا كان حرفي وغير المعنى فان امكن  
 الفصل بين الحرفين من غير متعة كالطاء مع الصاد قراء الطالمات  
 مكان الصالحات تعد صلوة عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين  
 الا بفتح كالصاد مع الطاء والصاد مع الين والطاء مع التاء اختلف  
 المتأخرين فيه والشيخهم قالوا لا تعد صلوة ولو قراء غير المفضول بالقاف  
 او المفضول بالذال او بالطاء او قراء الصراط بالتاء او قراء اصدالتا  
 او قراء لا تاخذة سنة بالتاء مكان التين او قراء احط ناعلهم بالتاء  
 تعد صلوة في الكل عند البعض اذا قراء الطيات لله بالطاء او قراء  
 الاحياء لله بالذال قال القاضي الامام لا تعد صلوة ولو قراء الله الحمد  
 بالتين قال الشيخ لا تعد صلوة ولو قراء اذا جاء نزلته بالتين  
 او قراء لا يعوث ولا يعوق ونصب ابا الصاد لا تعد صلوة ولو قراء  
 اصا طه الاولين بالصاد لا تعد صلوة ولو قراء يلبسون ثيابا خيرا  
 مكان خفا

انا انزلنا هو انا اعطناه  
 لا تعد الصلوة  
 وان غير المعنى كما  
 في قوله يا انا اعطناه  
 لا تعد الصلوة  
 ولو قراء في

بالخطاء ما يعظم



بالذال او بالذال تغد صلوة ولو قراء استرق السبع تغد صلوة ولو قراء الفاضل  
بالظاء او بالذال لا تغد صلوة ولو قراء بالذال المهيمة تغد ولو قراء ولم يكمل  
باللام مكان النون لا تغد صلوة ولو قراء اللهم صل على محمد بالسين لا تغد  
صلوة ولو قراء وحانا بلام للعبيد بالذال تغد صلوة ولو قراء ولا يؤتم  
بكر الغين تغد صلوة ولو قراء واحمنا بالياء تغد صلوة ولو قراء والبر  
صيا مكان سربا تغد صلوة ولو قراء نصيبا مكان بالقاد تغد صلوة  
ولو قراء اذا وينا الى الصخرة تغد صلوة ولو قراء وتواصوا بالحق وتواصوا  
بالقبي بالسين فيما تغد صلوة اذا وصل كافانا اعطنا كالكوثر لا تغد  
صلوة وان تغد كما فكذلك واذا وصل كافانا تغد وايك نستعين بهما  
لا تغد صلوة وان تغد ولو قراء حمالة الحثالة تغد صلوة ولو قراء  
رصة الشاة والصفيف بالسين مكان القناد تغد صلوة ولو قراء  
الواء فان لم تخلق المعنى لكن الذي قراء ليس في القرآن كما لو قراء كونوا قايين  
بالقط ولا تدبر على الارض من الكافرين وقوا او قراء الحي القيام فغن صلوة  
وقول ليس في قولها لا تغد وان اختلف المعنى ولم تكن في قولها في القرآن  
بان قراء فتحققا لا صيا بالسين المعنى فغن صلوة عند الكل **فصل**  
**في الزيادة والتقصير** في قراءات فان زاد في كلمة فهو على  
وجهين ان لم يتغير المعنى بها ومن لم يوجد في القرآن لا تغد صلوة في قولهم  
كما لو قراء وامر بالمعروف وانتهى عن المنكر بزيادة الياء او قراء انا  
رادوه ايلك بزيادة دال او قراء وحى يعص الله ورسوله بزيادة  
يدخل بزيادة الميم قال عامة المتأخرين لا تغد صلوة في قول ايدى وم وكذا  
في قياس السبى في رواية وان تغد المعنى بالزيادة بان قراء وان سعيك لشي  
بزيادة الواو او قراء وانك لمن المرسلين بزيادة خدت صلوة لانه كعمل  
جواب القسم فيما فتغد صلوة وان نقص حرفا من كلمة ان لم يتغير المعنى لا  
تغد صلوة في قولهم كما لو قراء ولقد جاءهم رسلنا مكان جاءهم ثم حذف  
التاء او قراء ومما انت في كسرتين مانت الا بشر مثلنا بحذف الداء او قراء  
فبحان الذي بيده ملكوت كل شيء بحذف الغاء وكذا كلما جاء في القرآن  
بالواو والفاء وحذفهما وقراء بدو نهما لم تغد صلوة وان حذف حرفا

لا او

حرفا اصليا من كلمة وتغير المعنى تغد صلوة في قول ايدى كما قراء وتمام رزقناهم  
بحذف الداء والتاء او قراء وليقولوا درست بغير دال او قراء مما خلقنا انعاما  
بغير خاء ولو قراء والنهار اذا تجل في مطلق الذكر والانس بغير واو من خلق لان  
الواو فيه للقسم فاذا حذف حرف القسم يكون جوابا للقسم ويصير تغيا بعد ما كان  
اثباتا ولو تقدم يكفر فاذا جرد على لسانه سهوا او فطما تغد صلوة قالوا  
على قياس قول السبى لا تغد صلوة لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت  
الكلمة ثلاثية فحذف حرف من اولها او وسطها كما لو قراء قرانا عدتيا بحذف  
العين او عيا بحذف الياء تغد صلوة اما لتغير المعنى او لانه يصير لغوا في الكلام  
وكذا لو حذف بعد الداء في الاسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثيا بل يكون رباعيا  
او خماسيا فحذف الحرف لا حرك كما لو قراء حال كان ما لك لان التضمين نوع من  
انقصا او قراء يارث حكان يا حارث او عايشي مكان يا عايشة وان زاد  
كلمة في آية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن او لم تكن فان كان  
في القرآن ولم يتغير المعنى بان قراء لا تعبدون الا الله وبالله الدين احسانا وبرا  
وقراء ان الله كان غفورا رحيم عليم او قراء وان تغفر لهم فانك انت العزيز  
الحكيم العليم لا تغد صلوة في قولهم وان كانت الزيادة تغية المعنى فهو موجود  
في القرآن نحو ان يقرأ من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا وكفر ظلم اوجهم  
او قراء فانما من اعطى واتى وكفروا صدق بالحاء او قراء واتما من كل المعنى  
وامن وكذب بالحاء او قراء والذين كفروا وكذبوا باياتنا واحسنوا اولئك  
اصحاب النار فانه لو تعد ذكر يكفر واما اذا اخطأ تغد صلوة وان لم تكن الزيادة  
موجودة في القرآن ويتغير بها المعنى بان قراء واما يعود خديناهم وعصيانهم  
فالحق على الهدى تغد صلوة لانه تغير تغية اخا ولو تعد يكفر فاذا اخطأ  
تغد صلوة وهو الاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بان  
قراء كلوا من ثمره اذا امروا له صدوا او قراء فيما فاكهة واخلوا ثقباء ورحمان  
لا تغد صلوة لانه صلوة ليس فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وان  
ترك كلمة من آية ان لم يتغير بها المعنى كما لو قراء وما يدري نفس ما ذا تكسب غدا بترك  
ذال لا تغد صلوة لانه يغتم بدون التذكرك وكذا لو قراء ولكن اتبعتم اهلواهم  
بعد ما جاء من العلم بترك من او قراء وجدا سبى ولم يذكرب السبى لا تغد



وان تغير المعنى بترك الكلمة بان قراء في الهم لا يؤمنون بترك لا او قراء واذا قرئ عليهم  
القرآن لا يسجدون وترك لا قد صلواته عند العامة لانه اخبر بخلاف ما اظهره في  
صحة لو اعتقد ذلك كقوله فاذا اخطأ تغد صلواته وقيل لا تغد لانه فيه بلوغ في غرضه  
والصحيح هو الاول وان ترك اية من سورة وقدر قراء مقدار ما يجوز به جازت صلواته  
ولكن سجد للهوا احتياطا وديانة وصيانة في الكافي  
في قاضيهما وان قدم  
حرفا على حرف في كلمة كما لو قراء كعوضي كما قول او قراء فرت من سورة  
او قراء والعصر ان الانسان في سدر تغد صلواته لان التقديم والتأخير  
يتغير المعنى وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى  
والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تغد صلواته في قولهم كما لو قراء وعلو  
الطالحات مكان الصالحات او قراء ان الفاء في ضياء وان كان بينهما موافقة  
في المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان قراء طعام الغابر مكان الاية لا تغد صلواته  
في قولهم ومم وكذا لو قراء ان ابراهيم لا ياه حليم وهو ذلك عن ابي  
رويتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة  
للاولى في المعنى او مخالفة فان كانت موافقة لا تغد صلواته في قولهم كما لو قراء  
الحليم كان العلم او ما شبه ذلك ان كانت مخالفة كما لو قراء وعدا علينا انا كنا  
نعاقلين او قراء الشيطان على العرش المتورق فانه ذلك وضم اية الرحمة بانه الغائب  
او على العكس قال عامة الناس تغد صلواته وهو قولهم ومم وعن ابي بصير في  
والصحيح هو الثاني لانه اخبر بخلاف ما اخبر به في قوله ولو قراء الست بكم قالوا  
قالوا تغد صلواته وكذا لو قراء اولم تؤمن قال نعم وكذا لو قراء الم ياتكم رسل منكم  
يتلو عليكم ايات ربكم قالوا نعم وكذا لو قراء اليس هذا باهق قالوا نعم تغد صلواته  
في هذه الوجوه لان لم ياذكر عقوبت النفي براءة النفي والتصديق في الاثبات نعم  
يكون تصديقا في اثبات النفي يقول الرجل لغيرة الم اعطك كذا الم ابعد هذا  
ابعد بالقرآن قال لم يكون رد النفي وتصديقا في الاثبات معناه لا بل اعطيت  
لا بل اعطيت وان قال نعم يكون تصديقا في النفي معناه ما اعطيت وما اعطيت  
فاذا اختلف المعنى اختلفا فافا حيث تغد صلواته وان ذكر اية مكان اية ووقف  
على الاولى وقفا تاما وابتداء بالثانية لا تغد صلواته كما لو قراء واليتين والريون

الصلوة  
ترك اية

بل

والريون ووقف ثم ابتداء لا تغد صلواته لان في اوصي يقوم او في كبد لا تغد  
او قراء ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قراء او ليكن هم شر البرية  
لا تغد صلواته وان لم يقف وقراء هو صلواته لان في تغير المعنى بالثانية كما لو قراء الذين  
امنوا وعملوا الصالحات فلم يجزاء الحن او قراء وجوه يؤخذ عليها غيرة او ليكن  
هم الكافرون صقا تغد صلواته لانه اخبر بخلاف ما اخبر به الله تعالى وقال بعضهم لا تغد  
ليوم البلوى الاول صح وان فضل في غير موضع او وصل في غير موضع وقد ذكرنا  
انه يجوز ان لم يتغير المعنى تغد فافا بان وقف على الشرط وابتداء بالياء قراء  
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف وقفا تاما ثم ابتداء او ليكن هم  
خير البرية او قراء من عمل صالحا من ذكرا وانثى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتداء  
بقوله فليخبتن صوة طيبة او فضل بين الوصف الموصوف بان قراء انه كان  
عبدا ووقف ثم ابتداء وقال شكورا فمثل هذا لا يحن ولا تغد صلواته وكذا الوصل  
بين قولم الا يذكر الله فليهن العلوك لا تغد الصلوة وان كان لا يحن هذا الوقي  
لان مواضع الفصل والوصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغد فافا مثل  
ان تراء لاهم ووقف ثم ابتداء بقوله الا الله او قراء وقالت اليهود ووقف  
ثم ابتداء بقوله عزيرين الله وهو ذلك قال عامة العلماء لا تغد صلواته بما  
ظننا من البلوى قال بعضهم تغد كذا في قاضيهما **فصل في**  
في الواحات رجل قراء في صلواته الحديته بالها او الرحمن الرحمن بالها او قراء في الشهد  
في التهديد التحيات لله بالها او قال في ركوعه سبحان ربي العظيم بالتقاد والذاد  
او غير معتنوب لئال او قل اعوذ بالذال او الله الصمد بالين او قال  
سمع الله من عبده بالها ان كان يجهد بالليل والنهار في تفهيم ولا يقدر على  
ذلك فصلواته جائزة لانه عاجز وان ترك جهده فصلواته فاسدة وان بذل  
جهده في بعض عمره فلا يسمع ان ترك جهده في باقي عمره فان ترك جهده فصلواته  
فاسدة الا ان يكون كل عمره في تفهيم اذا قراء في صلواته بسم الله بالين  
او بالنا وهو اللين او قراء كان اللام ياء ولا يطاوع له لانه غير ذلك  
فان كان فيه تبدل الكلام فدت صلواته ولو قراء خارج الصلوة لم يكن ناجزا  
لانه يصح كلاما اخر من كلام الناس فاذا امكنه ان يتخذ من القرآن ايات يسأل فيها  
تلك الحروف يتخذها لا حكت وعلى صاحب كلمة الاولى ان كان بذل جهده ولم يقدر  
لم تغد صلواته وبها قد



وان لا يتبدل الكلام ان كان يمكن ان يتخذ من القوان ايات ليس فيها تلك الحروف  
تتخذ الا الفاتحة فانه لا يدع قراتها في الصلوة ولا ينبغي لغيره ان يقتدى به لان  
صلوته ناقصة وفي قاصتها وان كان الرجل ممن لا يخفى بعض الحروف ينبغي  
ان يجتهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد اية  
ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوته ولا يؤمر غيره وان وجد اية ليس فيها تلك الحروف  
فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قراء الاية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم  
لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليه بخلاف الاخرى اذا صل وصد  
يجوز صلوته وان كان يقرأ ان يقتدى بغيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو  
قرأ في صلوته ما ليس في مصحف الامام نحو مصحف عبد الله بن مسعود واتي بن كعب  
رضي الله عنه ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذكره ولا تهليل لا تقدر  
لانه من كلام الناس وان كان معناه في مصحف الامام يجوز صلوته في قول الجمهور  
ويمرهم ولا يجوز في قول البعض ما عدا ذلك فانه يجوز قراءة القوان باي  
لفظ كان ويجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيره كما لا يقال كيف لا يجوز  
الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله صلى الله عليه  
وآله في قراءة لا يقول انما لا يجوز بما كان في مصحف الاول لان ذلك قد اختلف  
وعبد الله اخذ بقراءة رسول الله صلى الله عليه وآله في اخر عمره واهل الكوفة اخذ بقراءة  
الثانية وهي قراءة عاصم واما رغبنا رسول الله صلى الله عليه وآله في تلك القراءة كما  
ذكره الطحاوي ولو قراء القوان في صلوته بالا كان ان غير الكلمة تقدر صلوته  
لما عرف وعبد الله في الخطاء في غير الفاتحة لا تقدر الصلوة لان عنده الكلام  
لا يقطع الصلوة اذا لم يكن عذرا وهذا ليس بعيدا لانه يريد قراءة القوان  
واما تقدر الصلوة بالخطاء في الفاتحة لانه عنده لا يجوز الصلوة بدون الفاتحة  
وان قراها بالاطحان في غير الصلوة اضلهم في جوارحه وعامة المشايخ كرهوا  
ذلك وكرهوا الاسماء ايضا لانه يشبه الفقه بما يفعلونه في فقههم وكذا الذين  
في الاذان كما في الواضحات رجل اذا كان يعلم بعض القراءة ولم يعلم الكل فاذا  
وجد الفراغ كان تعلم القوان افضل من صلوة التطوع لان حفظ القوان في الصلاة  
فرض وتعلم الفقه اولى من ذلك لان تعلم جميع القوان فرض في كفاية وتعلم ما لا بد  
من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض عين اولى رجل قراء القوان مكلفا

قراءة القوان بالحيث  
في الصلوة

مكلفا انتهى الى قوله يا ايها الذين آمنوا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك  
في الصلوة قالوا من ان لا يفعل ذلك ولو فعل لا تقدر صلوته والا وجه  
ان تقدر صلوته لانه ليس من القوان تعلم القراءة القوان في الاعمال جازوا ان  
تعلمت من امرأة كان اقت لانه تعلم القراءة وصلوته باعورة وتهدا قال  
الشيخ عيسى بن علي بن ابي طالب والتفتيق للشيخ فلا يخفى ان يسمعها الرجل يصل  
قراءة القوان كل يوم واحد كان قراءة القوان لم اولى من قراءة سورة  
الا فلا يخفى عن الاف متره لما جاء في ضم القوان عالم في غيره ومن ضمن  
القوان في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم  
في الركعة الثانية ويقرأ بالفاتحة وشيئا من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
خير الناس اكمال الحرجل يعني الحاتمة المفتحة فاذا ضم القوان فقد حمله واد اضم  
فقد ارحل حمله اذا اراد الا ان قراءة القوان ينبغي ان يكون على احدى  
احواله فيلبي صليح ثياب وسبع ويستقبل القبلة لان القارئ يجب عليه تعظيم  
القوان والقيام بحسن تعليمه تعظيم القوان والقراءة في الاسابيع جازوا في المصحف  
اقبلان الصلوات رخصه كانوا يقولون بالمصحف ووافقنا في وقراءة  
القوان من المصحف اولى من القراءة من ظهر القليل روى عن عباد بن الصامت  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال افضل عبادة احب قراءة القوان نظرا ولان  
فيه معاين العبادتين وهما النظر في المصحف وقراءة القوان وتكلموا في قراءة  
في الفراش مضطجعا والاولى ان يقرأ على وجه يكون احب الى التعظيم ولا بأس  
بالتهليل مضطجعا وكذا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل يقرأ القوان ويحسب كل يكتب  
الفقه لا يمكن ان يسمع كان الاثم على القارئ لانه قراء في موضع يشتغل اناسي عملهم  
ولا شيء على الكاتب وعلى هذا القراءة في الاسواق ومما يشره رجل يعلم في القوان  
ما يجوز به الصلوة كان تعلم الفقه والاصحاح اولى له من صلوة التطوع  
رجل يقرأ القوان ويحسب فيه وتم رجل يسمع ان علم التامع انه لو تعلم  
الصواب لا تحسب الوضوء كان عليه ان يعلم انه لا يتعلم ويصير ذلك سببا للفتنة  
والمناذعة لا بأس بان يترك وفي الواضحات اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم  
فهدا على وجهين اما ان اراد به قراءة القوان واقتضاها الكتاب كما يقرأ  
التامع على الاستاذ ففي الوجه الاول يتعوز قبل لقوله بسم الله واذا قرأت القوان

اذا اراد ان لا يقرأ القوان في الصلاة



فما يستغذ بالله من الشيطان الرجيم وفي الوجه الثاني لا يتعوذ لأنه لم يد قراءة  
فصل هذا الحديث قال سئل عن الرجل يقرأ القرآن في الصلاة ولا يقرأ في غيرها  
أراد اختار في الكتاب والتسليم لا ياتى به العادة في الحمام على وجهين أحدهما  
صوته أو لا يرضى وقراء ضيق في الوجه لا أول يكره وفي الوجه الثاني لا يكره  
هو اختياراً على التسليم والتسليم لا ياتى به وإن رضى صوته وأما الصلوة فإن  
كان في الحمام صلوة وتماثيل تكثر وإن لم تكن وكان الموضع طاهر لا بأس  
لأنه صلح في موضع طاهر لا بأس به يعلم النص في القرآن لأنه رتبته ينبغي  
الحاصل القرآن أن يحتمل أن في كل أربعين يوماً لقوله عم لعبد الله بن عمر رضى الله عنه  
القرآن في أربعين وإذا أراد أن يقرأ القرآن قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما  
أن يحتمل القرآن في الصيف في أول النهار وفي الشتاء في أول الليل لأنه إذا ضحك  
في أول النهار فالملك يصلون عليه في سجدة واحدة وإذا ضحك في أول الليل فالملك  
يصلون عليه في سجدة واحدة رجل قرأ القرآن في غير الصلوة لا يجب عليه أن يتعوذ  
عند اختاره كل سورة لأن لكل مجلس واحد فيكفي التعوذ مرة واحدة ويكره  
الدعاء عند ضم القرآن في شهر رمضان وعند ضم القرآن جماعة لأن هذا من عمل  
عزائيرهم وعن أنس بن مالك رضي الله عنه وللهذا قال أبو القاسم القشيري لو لا  
أن أهل هذه البلدة قالوا ببعضنا من الدعاء لا منعهم لأن هذا شيء لا ينبغي به  
لأنه ينبغي أن يقال للعامة ما لا يفهمون قراءة قل هو الله أحد ثلاث مرات  
عند ضم القرآن لم تحسن بعض الشيوخ وقال القسمة هذا شيء لم تحسن أهل الرواق  
وأهل الأمصار فلا بأس به لأن ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسناً  
الآن يكون ضم القرآن في الصلوة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة التسليم في القرآن  
تكميل المآثر فيه قال بعضهم لا بأس به بقوله عم زينوا القرآن بأصواتكم وقال عم  
ليس منكم من لم يتغن بالقرآن وقال أكثرهم مكروه لا يحل الاجتماع اليهم لأن فيه من  
تشبه بفعل الفسق في حال خمرهم ولهذا كره هذا النوع والأذان وهو قاصداً  
وتكلموا في الدعاء عند ضم القرآن في شهر رمضان وعند ضم القرآن بالجماعة  
لم تحسن المتأخرون فلا ينبغي عن ذلك ولا بأس بالكلية والجماعة معروفة في بيت فيه مصحف  
لأن بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك **استلوا** سورة التوبة في سورة التوبة  
واجبة عندنا وقال الشافعي هي سنة لما روى عن النبي عم أنه تلى سورة التوبة ولم يجل

القرآن

ويحمد وقرأ قوله عم التوبة على من سمعها التوبة على من تلىها وكلمة على اللوح  
ومواضعها في القرآن الحمد أربع عشرة موضعاً في الأعراف وفي الرعد  
والنحل وبن سائيل وحميم والاولى من الحج والوفان والتمل والم نزل  
وصي عم التوبة والحمد وإذا السماء انشقت وأقرأ بهم ركب وقال الشافعي  
ليس في سورة من سور التلاوة وفي سورة الحج سجدة بأن وقال مالك سورة  
التوبة وما بعد ما لبست من مواضع التوبة في سجدة في هذه المواضع على  
الشافعي والثاني أن لم يقصد سماع القرآن لأن الحديث المذكور غير مقيد  
بشيء على الحديث أصح وهو قاصداً في سجدة التلاوة على من يجب عليه الصلوة  
إذا قرأ آية التوبة أو سمعها من يجب عليه الصلوة أو لا يجب حضاً ونفاساً  
أو كفاً أو صغيراً وحيث يقع أن سمعها من هو من أهل الخطاب من هو من  
من أهل الخطاب لزم أن يحذر ما هو من أهل الخطاب على الثاني وهو الحائض  
والنفساء والكافر والصغير والمجنون ولم يشترط الذكورة والتكليف في الثاني  
وقال مالك يشترط ذكر لقوله عم رضى الله عنه كنت أبا حنيفة لو سمعت تسميها  
معك والماء وعر الكلف لا تصلح إماماً فلا تلتزم بتلاوتها وعندنا تلتزم بتلاوتها  
لاطلاق ما رويناه ولا يجب أن سمعها من طيور وان سمعها من نائم أو غافل أو  
والصوت هو الصوت ولو نال الغارسة عليه وعلى من سمعها التوبة فيهم التوبة  
أولهم يعرفهم وإذا أمروا بها فأنه قراءة التوبة عندنا 2 وقالوا إنهم ما وحيث  
والأخلاق لا بد من الإضمار ولا يلزم التكليف على علم به وهو محال وفي التوبة  
عليه التوبة على كل حال ولكن يعذر بالتأخير عالم يعلم كذا أو الميسر ولو تلى  
بالقرآن لا يجب التوبة ولو تلى في الصلوة لا يعطى الصلوة لأنه قراء الحروف  
أية في القرآن لكن لا ينوب عن العادة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يجب التوبة  
بكتابه القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع وفي الخزانة ولا تلتزم التوبة بتحويل  
النفسين وإنما إذا أتم الحروف وصل به صوت يسمع منها أو غيره إذا  
قرب إليه إلى ضم قراءة آية التوبة عند نائم أو أغمى عليه يسمع وتلاوته  
نائم أو أغمى عليه لم يكن على النائم والاضمة التوبة وفي المحيط تلى آية سجدة  
ومع نائم أو غافل باحرف لم يسمعها فقد ضلوا المآثر فيه ولا يجب أن  
لا يجب عليه فيه وإذا قرأ النائم هل يجب عليه فيه أقل من قبل يجب وقيل لا يجب



وفي قاضيهان رجل سمح التهمة عن قوم من كل واحد منهم عرفا ليس عليه السلام  
لأن لم يسمعها من تال وكذا إذا قرأ رجل سجدة فسمعها من صديقه ليس عليه  
السلام **فصل** في قاضيهان الموضع إذا قرأ آية التهمة فسمعها من  
الامام والقوم لا يجب التهمة في الصلاة ولا بعد الفراغ وقال محمد بن  
أدريس إذا قرأ المائة من سورتها وجرد وطوا التماس من الأهل وكان المائة  
عن أدائها في الصلاة لأن كل موضع الامامة فلما زال المانع بالفراغ  
عن الصلاة يؤدونتها بعد الصلاة ولها أن تلاوة المقتدى فاسدة  
شعرا لأنه محذور عن التلاوة ونقص المحذور لا حكم فلا يوجب سجدة فلا  
الحائض والحائض لانهما محذوران عن تلاوة آية كاملة لا أعادونها ووضوب  
التهمة يتعلق بما دونها كذا في الوسيط وإذا سمعوا آية التهمة ممن  
ليس عليهم في الصلاة سجدة وإذا قرعوا من الصلاة فإن سجدة في الصلاة  
لم تجزهم ولم تغد صلواتهم لأن محذور التهمة لا ينافي إتمام الصلاة  
وقيل أعادوا الصلاة أيضا كذا في الأيضاف وإنما لم تجزها لأنها التي  
عن الإدخال في الصلاة سجدة تلاوة وجدت في الخارج فصار ناقصة  
لأنها لا ينادي بها الكامل وان سجدة فيها لا يسلو عليها لأنها بعدونها  
ولو سمع من المقتدى من لا يصل مع تلاوة سجدة فهو الصحيح لأنه كالمقتدى  
عن القراءة لا يظهر في حق من لا يصل مع كبر الصبي عن التمام فيظهر في حق  
لا في حق غيره وسجد الخارج في تلاوة المصل من تلى آية سجدة خارج الصلاة  
فلم يسجد ما فيه دخل في الصلاة فأعادها وسجد فيها اجزائه عن التلاوتين  
فيكون الخارج من تبعه للصلاة ككونها أقوى بالاعتكاف لو تلى خارج الصلاة  
فجدلها ثم تلاها فيها لا يجزئ تلك التهمة عن التلاوتين وجبت لها سجدة أخرى  
لأن الأقوى هي سجدة الصلوة تكون مستقبلا لآياتها والمراد من قولنا  
تلاوة سجدة خارج الصلاة في رجل في الصلاة أي على الفور من غير أن ينقطع  
حكم المجلس ولو اشتغل بما يعطيه حكم المجلس فإنه يسجد لكل واحد منهما سجدة  
كذا في الجمع المصنف قراءة الامام آية التهمة فسمعها رجل خارج الصلاة  
أن لم يدخل مع الامام سجدة خارج الصلاة وإن دخل في صلاة الامام قبل أن  
يسجد الامام يسجد معه وإن دخل بعد يسجد الامام في تلك الركعة سقط عنه التهمة لأنه

دلي

لأنه لما أدرك الركعة جعل كأنه يسجد مع الامام علما وإن دخل مع الركعة  
الأخرى يسجد خارج الصلاة رجل سمع اماما يقرأ التهمة وليس مع  
معه في صلوة لكن يصلي صلاة نفسه عليه أن يسجد إذا فرغ من صلوة  
ولا يسجد في صلوة لأن تلاوة ذلك الامام ليس من أفعال صلوة ولو لم يسجد  
حتى فرغ من صلاة الامام فإن لم يكن الامام يسجد ما قبل أدائه يسجد  
معه سقط عنه وإن كان يسجد الامام قبل أن يقتدى به سقط عنه  
ما وجب عليه خارج الصلاة لأنه صادرة التهمة صلوة ولم يؤدها  
في الصلاة فحقت منه كذا في مجمع الفناوي في الوسيط اعلم أن ما  
يتلو ما خارج الصلاة يعفيها في الصلاة وما يتلو في الصلاة  
لا يعفيها خارج الصلاة وأصله أن الصلوة أقوى من غير الصلوة  
لأن لها حيزين من التلاوة وصدحة الصلاة والأول هي آية التهمة  
الثانية أي الأدنى لا ينوب عن الأقوى والأقوى هي الصلوة ينوب عن الأولى  
وفي قاضيهان ولو قرأ آية التهمة في الصلاة وسمعها أيضا من رجل  
ليس في الصلاة وقراءها مع اجزائه سجدة واحدة وإن سمعها من  
ذكر الرجل قبل قراءته أو بعد ما يسجد سجدة أخرى إذا فرغ وعلم ظاهر  
الرواية لا يسجد إذا قرأ الامام سجدة ويسجد ما ثم اقتدى به رجل آخر  
بما يسجد ما فيها يقضي وعن أبي إسحاق السبيعي مع الامام ثم قرأها  
فيما يقضي يسجد ما ولو لم يسجد ما مع الامام ثم قرأها فيما يقضي يسجد  
وفي النبايع وإن قرأ آية التهمة في الصلاة فالتهمة لا تخلو من ثلثة  
أوجه ما أن يكون في وسط التورة كما في الرد والزل وغيرهما أو في  
أخر التورة كما في الأعراف واليخ واقراء أو في آخر التورة وبعد ما  
أبان أو ثلث آيات كما في بني إسرائيل وإذا التماس انشق اما إذا كان  
في وسط التورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم ويكتم التورة ويركع  
ولو لم يسجد يركع ونوى التهمة يجزئ قياما أو نياحا ولو لم يركع  
ولم يسجد صحت التورة ثم ركع ونوى التهمة لا يجزئ ولا تعطف عنه  
بالركوع وعليه قضاء ما بالتمجود مادام في الصلاة وأما إذا كانت  
التهمة في آخر التورة فالأفضل أن يركع بها فلو لم يسجد ولم يركع فلا بد



تاج

[illegible]



والمراد بالركعتين ركعتا صلوة واحدة لانه لو كرر في صلوة اخرى لم يجز  
ان يقرأ في الركعة الاولى وفي الركعة الثانية في كل ركعة ركعتين  
فان ركعتين في الثانية فليعلم سجدة اخرى اكثر من ثلاث فليعلم في ركعة  
الفاضة عن سجدة اذ لم يقرأ في الركعة الاولى في كل ركعة ركعتين في كل ركعة  
في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين  
والتفتة والمكبر تكفي سجدة واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية  
الا ان يكون البيت واسم كبير خارجا عن عادة المساجد كالمسجد الحرام  
والمسجد الاقصي وفي الاسبيل تكفي سجدة واحدة سواء كان مسجد جماعة  
وفي الكدوم تكفي سجدة واحدة او ركعتين تكفي سجدة واحدة وفي القبلة لا الا ان يكون ذلك  
في حال ما يكررها وفي الثاني قراءته ثم نام مضطجعا او عمل عملا يعرف به انه  
قيل لما كان قبل ذلك ثم اعاد ما يتكرر الوجوب لان كل من اختلف في ركعة  
العلماء بالاكل فيختلف المجلس في فيه وبالنسبة في ركعة وبالكلام والعمل  
يدوي وبالكلام والعمل في ركعة استئنافا في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
في البيعة وغيره قطع حكم المجلس المرأة اذا رضعته صبياتها فانها تقطع  
حكم المجلس في جميع الفتاوى سجدة من ركعة وسجدة من ركعة في ذلك  
المكان ثم قراءتها هو اجزائه سجدة واحدة وقيل لا يجزئ عن قراءته والاول  
ان لا يجزئ الا ان كان تلاوة التسمية ثم تكبيرة ثم تلاوة تكفي سجدة واحدة  
ولو تلاوة الصلوة ومجدها ثم سلم فاجازها في ركعة وقيل لا يجزئ ما لم يكمل  
وفي اللبس قال بعضهم ان كان اللبس بعد الاغتسال اذا دار لا يتكرر وقيل  
يتكرر مطلقا وفي الذي يدور حول الدابة في الطائفة اختلافا في المشايخ وفي  
قائمين وان انتقل في المسجد الجامع من دار الى دار في كل موضع يصح  
الاقتداء بعمل مكان واحد فلا يتكرر الوجوب وسير التفتة لا يقتضي المجلس  
كلما في سيرة الدابة اذا لم يكن في الصلوة وان قراء على غصن ثم انتقل الى غصن  
اخر فاعاد ما اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وفي الذي يسجد في الحوض  
او يوزر اختلفوا فيه قال محمد ان كان عند من الحوض وطول مثل طول المسجد  
وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر الوجوب لكان كل واحد  
منهما بصلوة نية فقراء احداهما اية التسمية مرتين وجميع صاحب

صاحب وصاحب قراء اية التسمية الاخر مرة وجميع الاول في كل فعل الاول  
سجدة واحدة لقراءته يؤدنها في صلوة لانه قراء اية التسمية في الصلوة  
مرتين فلا تلزم الا سجدة ويسجد بعد الفراغ من الصلوة سجدة لقراءة صاحب  
لان ما وجبت بقراءة صاحب لا تكون صلوتية فلا يؤدنها في الصلوة  
وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءته يؤدنها في صلوة وهل يتكرر الوجوب  
بما سمعها من صاحب ذكر في التواتر انه يتكرر في سجدة مرتين اذا فرغ من  
الصلوة لان ما وجبت بقراءة صاحب لان مكان صاحب مختلف حقيقة  
واما جعل متخذاً ضرورة جواز الصلوة فلا يظهر الا اتحاد في حق غيره  
وفي طاهر الرواية لا تلزم بقراءة صاحب الا سجدة واحدة وعليه الاعتماد لانا  
ان نظرنا الى مكان التامع فكان واحد وان نظرنا الى مكان الثاني فكان  
جعل مكان في حق فمجهول ذلك في حق التامع ايضا لان التامع بناء على  
التلاوة واجمعوا على انه اذا اختلف المجلس في غير الصلوة واتخذ المجلس  
التالي يتكرر الوجوب على التامع يتكرر التلاوة واما اذا اختلف المجلس  
التالي دون التامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على التامع  
وفي الفتاوى اذا اختلف المجلس التالي دون التامع تكرار الوجوب على التالي  
وكذلك على التامع عند بعض المشايخ والصحيح هو الا اتحاد ولو كان على العكس  
يتكرر الوجوب على التامع بلا فرق وفي سيرة النوب الدائمة والتباعد  
والانتقال من غصن الى غصن اصلا في الصحيح وهو التعدد واذا  
تكرر عزل النوب فربما لوصل فينشد يلزم التكرار وفي شرح العذرة  
ولو كان يتطوع على الدابة وهو ليس بركعة اية التسمية مرارا لعم سجدة واحدة  
لا اتحاد المكان صلا واما يتجد حكما في حق وفي حقه ما كان عليه من اعمال  
الصلوة صلا لو كان خلف رجل يوق دابة وسمع تلك التلاوة تلزم  
لكل تلاوة سجدة ولو كان على الدابة في غير الدابة في غير الصلوة تلزم لكل  
تلاوة سجدة واحدة لان المكان مختلف حقيقة واعتباره متحركا كان له ضرورة  
الصلوة وفي الايضاح من ترك تلاوة اية واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة  
واحدة فان قراءها في مجلس فليعلم في ركعة وجميع فتاوى المساجد الثانية وان لم  
يكن سجدة الاولى فليعلم سجدة واحدة والاصل في ان مبنى التسمية على التداخل دفعا



للموت واحكام التداخل عند اتخاذ المجلس كونه جامعاً للمنفقان واذا اختلف  
 عاد الحكم الى الاصل وفي الخاتمة اربع عشرة سجدة في موضع واحد تلزم اربع  
 عشرة سجدة لا تضل الايات وان كان المكان واحداً وكذا اذا قراءت واحدة  
 في امكنة مختلفة ولو تلات السجدة في شدة في البسوة او في الترتيب قطع حكم الكل  
 وكذا اذا اكل المائدة قطع المجلس ولو كان العمل قليلاً لا يقطع كاكل اللقمة  
 او لقبتين او تكلم بكلمة **فصل في المسائل المتفرقة** في المناسبات  
 تقدم التالي على ان معين واية السجدة ويحيى ان يقوم للسجدة ثم  
 يخرج من السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجد فاستاذق و  
 قاصيحيان ويشتد لاداء السجدة ما يشترط للصلاة من طهارة الثوب والبدن  
 والمكان وستر العورة والقبيل والقبلة ولا يجوز بالتيه في القدرة على الماء  
 ويبطل ما يبطل للصلاة من كلام وحدث وفعل ولا تبطلها بحادثة  
 المرأة وان نوى ان يؤتمرها وان فعل فيها لا يبطل طهارتها ولا يجوز ادائها  
 في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت فان قراءته في وقت مكروه  
 وسجد في وقت اخر مكروه اختلفت الروايات فيه والظاهر ان لا يجوز ان  
 قراء عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب لا يجوز في طاهر الرواية ولا يجوز ادائها  
 في الموضع الخبيث وان كان سجوده على موضع طاهر اذا قراء المصلي على الدابة  
 غرقات ورجل افر على الدابة قراء كذلك وسمي كل واحد منهما تلاوة صاحب  
 كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوة وعشر سجرات لتلاوة صاحب وهذا  
 على رواية النوادر وانما طاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة لتلاوته رجل  
 قراء اية السجدة على الارض ثم ركع يسجد ان يؤتمرها ولو قراء في مكان كان له  
 ان يؤتمرها قال تعالى المكنوا في هذا في خارج المصروا وفي تلاوته لا يخرج  
 في قول لا يجر ولو قراء ركعتان في سجدة كان عليه ان يؤتمرها لان ادائها  
 كما وجهت واذا سجد لتلاوة بكية لا يخطأ وقال محمد بكية للرضي ايضاً ويقول  
 في سجوده ما يقول في سجود الصلاة ملو المكيه وفي الميوس وبعض المتأخرين  
 احتسوا ان يقول في سجوده سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً وقال  
 بعضهم يقول ربنا ان ظلمت نفسي فاغفر لي وقيل يقرأ في السجدة اللهم اغفر لي  
 منات جدين لو جهلك والمسيكين محمدك واعوذ بك من التكبير عن امرك وروى

فان كان في  
 المص

وروى عنه عمه انه قراء في صلاة التيمم كتب بها ابراً وعط عن بها وزراً  
 وارزق بها ثكراً وتقبلها حتى كانت قبلت من عبدك دو سجدة كذا وتقبه  
 الوجهة كذا في قاصيحيان المصلي اذا قراء اية السجدة في الصلاة وادان  
 خيراً جداً في ركعتان فذكر في ركوعه ونوى السجدة في سجدة واحدة ورفع  
 ركبهم وائم الصلاة اجزائه المصلي اذا سمع اية السجدة من غيره وسجد مع التالي  
 ان قصد به اتباع التالي فقد صلواته رجل سمع السجدة من رجل فالتفت  
 ان يسجد مع التالي ولا يرفع ركبهم قبله رجل قراء اية السجدة في غير الصلاة  
 واراد ان يركع للسجدة روى انه يجوز ذلك المرأة اذا قراءت اية السجدة  
 في صلواتها فلم يسجد ما حقه حافت سقطت عنها السجدة ولا سلام وسجدة  
 التلاوة ولا تشهد ولا رفع يدي وعند ان في بكية كتبت في الاقتضاء ثم  
 يسجد ثم يرفع ركبهم فيقع ويقيم تسليمين ولا يسجد للتلاوة الى غير القبلة  
 جاهلاً قارئ الكتاب تجزئ واداديه اذا كان متخيراً ويكره ترك اية السجدة  
 من سورة يقرأها لانه في صورة الفار عن السجدة واذا قراء السجدة من  
 بين السورة لا تكره والمسيكين يقرأ معها اية او اثنين في الميوس وان  
 اتفق بقراءة اية السجدة من بين الاية لا يضره ولا كاسية ووالسبا يسجد كاس  
 بان يقرأ اية السجدة ويترك ملواً لكن لا يجب له ذلك لما فيه من وهم  
 الفضل فان ضم اليها اية او اثنين زال الوهم ويكره للامام ان يقرأ اية  
 السجدة في صلوة يخاف الا ان يكون السجدة في آخر السورة وفي الكفاية فان  
 كان التالي وحده يقرأ كيف شاء جهراً أو خفياً وان كان مع جماعة قال شيخنا  
 ان كان يقوم خلتين للتحود ويقع في قلبه ثم لا شق عليهم اداء السجدة ينبغي  
 ان يقرأ جهراً في سجدة يقوم مع لان في هذا ضلالتهم على الطاعة وان  
 كانوا محدثين او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون او وضع في قلبه انه شق  
 عليهم الاداء ينبغي ان يقرأها في نفسه لا يجهر خوفاً عن تأنيهم اليهم وذلك خلاف  
 اليه ذكر في الرقيات فمن قراء اية السجدة كلها الا الح في الذي افرها  
 قال لا يسجد ولو قراء الح في الذي يسجد فيه وحده لم يسجد لان يقرأ الاكثر من  
 اية السجدة وفي فوائد الامام من تلا من اول السجدة التي من نصف الآية  
 وترك الح في الذي فيها السجدة لم يسجد وان قراء الح في الذي فيها السجدة ان قراء

والحمد لله رب العالمين

ان



بقدر  
 تماخذه او ما بعده اكثر من نصف الامة في الجمعة وحالا فلا وفي الوسيط وكل ما  
 القلوة من الكلام والقرآن والحدث بعد الجمعة وان سبق الحدث فيها فاف  
 واعاد قيل هذا قول محمد لان تمام الجمعة بالرفع عنه وعندنا من تمامها  
 بالوضع وقد حصل الوضع من غير حدث فلا ينتقض الجمعة واذا رفع ركن  
 من التجمود يقوم ثم يقعد وفي النصارى لا وسمع القوم فانه يحدون بغيره ولا  
 يشترط ان يصطفوا خلفه ويتقدم العاري في الطلوع ينبغي للناس ان يحد  
 ويحد مع القوم ويحد بالتكبير عند التجمود وكذلك عند رفع الراكن من  
 التجمود وكذلك ينبغي للقوم ان لا يرفعوا ركنهم قبل رفع التالي ولو لم يحد  
 التالي لا تقطع عن القوم ومن لم يحد في يومه لم يحد في يومه قال  
 بشر لا يكون ايماء الركن ايضا وفي الميسر ولو انقطعت دم المرأة فلم تقبل  
 حتى سمعت الجمعة فليس عليها قضاء تلك الجمعة اذا اغتسلت وهذا فيما دون  
 العشرة واما اذا انقطعت الدم في تمام العشرة فقد يتقربا زوجها من الحيض  
 فهي كالجنب الجنب اذا سمع اية الجمعة كان عليه ان يحد بعد الاغتسال في كل ركعة  
 والركن اذا قراء اية الجمعة او سمعها في الجمعة لان الركبان مخاطب بخلاف  
 المجنونة فانه غير مخاطب قالوا وهذا اذا طال جنونه فاما اذا قصر فكان  
 يوما وليله او اقل يلزم الجمعة ويجوز تأخير الجمعة بعد التلاوة لا تعديها  
**باب الجماعة** الجماعة سنة مؤكدة اي سنة تشد الواجب في القوة وقال بعض النحويين  
 فريضته لقوله تعالى واركعوا مع الركين وقوله دم لا صلوة بما لم يحد الا في المسجد  
 قلنا ان الله تعالى امر بالصلوة دون الجماعة فمن شرط قد زاد والزيادة ناسخ  
 وقال عمر الجماعة سنة من سنن الهدى لا تختلف عنها الا بما فوق كذا في الايضاح  
 والله تعالى على اتم واعب سميت بالسنن لانه ثابت بالسنن لكن ان قامت الجماعة  
 لا يجب عليه التلبس في مسجد آخر والراد من المناقضة في الحديث العام لا الكافر  
 المبطن الذي يظهر الاسلام وكفى الكفر وقيل فرق كفاية وقيل فرق عين  
 وهم يتدلون بآية مؤلمة او بحجة الواحد وذلك لا يفيد الوضعية وفي الوسيط  
 واقل الجماعة في غير الجمعة ان يكون واحدا مع الامام بخلاف الجمعة ولو كانت  
 مع امرأة او حتى يعقل كانت جماعة وفي الجريد واذا زاد على واحد فهي جماعة  
 في غير الجمعة ولو كان مع صبي يعقل كان جماعة وفي الميسر وانا كان مع الامام

الجنب  
 اذا سمع اية الجمعة  
 كان عليه بعد  
 الاغتسال

الجماعة

الامام ركن فان تقدم الامام ويصل بينهما لان الشبهة حكم الجماعة قال النبي  
 الاثنان قافون جماعة لان معنى الجماعة من الاجتماع وذلك حاصل في المعنى  
 واول المعنى المتفق عليه ثلثة والتقدم للائمة من سنة الجماعة ولهذا قال ابو حنيفة  
 ركنها في صلوة الجمعة النصاب ثلثة سوى الامام وان كان مع الامام واحد  
 وقيل على معنى الامام حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قلت لابي ركنين فماذا  
 يا ذني واذا ركن خلفه فانه ركن من ركنين فحدثني ابي عن ابي عبد الله  
 وثالثا فلما فرغ من قوله قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الصلاة الذي في بيتك  
 قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يشارك في الموقف فقال نعم اللهم فثبت  
 في الدين وعلم التأويل اعلم بالسنن اي باحكام الصلوة او بالامانة  
 اذا كان يعلم من القراءة مقدار ما يكون به الصلوة لان الحام الى العلم زيادة  
 واشد الا ان يكون ممن يطعن في دينه فلا يقدم لان الناس لا يرغبون  
 باقتدائه فان تساوى في العلم فالأقراء اولى بالقول ثم يوم القوم اقوامهم  
 بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم فان كانوا سواء فاحسنهم واما  
 فبعض اصحابنا اعتمدوا على ظاهر الحديث وقالوا الاقراء تقدم والافقر  
 ان يقدم الاعلم لان القراءة محبة اليها فركن واحد والاعلم كتاب الله  
 في جميع الصلوة والخطا المقدر للصلوة في القراءة لا يعلم الا بالعلم واما  
 قدم الاقراء في الحديث لانهم كانوا في ذلك الزمان يتعلمون القرآن  
 باصابعهم على ما روى عن عمر رضي الله عنه انه حفظ سورة البقرة في اثني  
 عشرة سنة فالأقراء فيهم يكون اعلم فان قيل لما كان اقوامهم اعلمهم فما  
 معنى قوله عمر فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنن والمساوات في القراءة  
 يوم المساوات في العلم لا محالة قلنا المساوات في القراءة يوم المساوات في العلم  
 في ذلك الزمان طاهر الا قطعنا في ان تصويرهما وات الاثنين في القراءة  
 مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليسرى الى ابن كعب رضي الله عنهما  
 عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان اعلم فضا صبي الدخ  
 صلح بين حكم هذا الممكن لو اتفق وهو عمر او نقول قال عمر ذلك كعب الزحمان  
 فان المساوات في زماننا في القراءة لا تستلزم المساوات في العلم فان لم يكن  
 في القراءة والعلم فافضلهم ورعا اولى لقوله عمر من صلح خلفي علمتني فكانما  
 صلح خلفي

وان كان مع الامام واحد



المتقى الذي حفظ نفسه عن ارتكاب ما يكون سببا للمعصية من فعل وترك  
 ثم التقوى قسمان اصل وفرع فالاصل الايمان والفرع الانقاء و  
 الاجتناب عن الذنوب بعد تمام الايمان فبالايمان النجاة من العذاب المؤبد  
 وبالثبات النجاة من العذاب المؤقت وفي شدة العذوبة والورع الاجتناب  
 عن الشهوات والتقوى عن المحرمات فان كانوا سواء في الورع فأكبرهم  
 لغونه وهم الكليبة فان كانوا سواء في اجتنابهم وجهات قيل معناه اكثرهم  
 خيرة في الامور وقيل معناه اكثرهم صلوة بالنيل جاء في الحديث من كثرة صلوة  
 بالنيل حتى وجهه بالنهار فان استوى فاضلهم خلقا اي الفقه بالناس  
 فان تآواوا فاشرفهم نبيا فان تآواوا فانظرهم ثوبا لان في هذه  
 الصفات كثرة الجماعة فان استوى واجبه يقدح او الخيار للقوم وكراهية امامة  
 العبد والاعراض والغاسق والمبتدع والاعمى ولد الزنا لان في العبد والاعمى  
 الجهل غالب والغاسق لا يهتدي والمرءى والاعمى لا يحفظ شيئا من انبياء  
 وفي المبسوط ويجوز امامة الاعراب لان الله تعالى اخبر على بعض الاعراب  
 يقول ومن الاعراب من يؤمن بالله الآية وغيره اولى لان التقوى فيهم  
 نادرة الجاهل غالب والله تعالى يقول في حق بعض الاعراب قد كفا وتفاقا  
 ويجوز امامة الاعراب لان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف الاعمى والبصير في المأثور  
 امامة العبد الحديث وغيره اولى لما ذكره ويجوز امامة الغاسق وبكره وقال  
 مالك رحمه الله لا يجوز الصلوة خلف الغاسق ولنا قولهم صلوا خلف كل بر  
 وقا جابر بن جابر ويقر امامة ولد الزنا لان الله تعالى لا يذر وارثه وذر  
 اخرى وغيره اولى لان الجاهل عليه غالب قال ابي بكره ان يكون الامام صاحب  
 طهر وبديعة لان الناس لا يرتضون في الاقتداء به فيؤدي الى تعطيل الجماعة  
 وتكثير الجماعة عند ويا لم قال عدم صلوة الرجل مع اثنين في صلوة  
 وحده وصلوته مع الثلثة خير من صلوته مع اثنين وكلما كثرت الجماعة  
 فهو افضل عند الله تعالى وفي تقديم المعظم بكثرة الجماعة فكان اولى وفي الغا  
 اذا صلي الرجل خلف فاسق او مبتدع ينال فضل الجماعة ولكن لا ينال ثواب  
 من قبل خلف تقوى ورعي قال عدم من صلي خلف تقوى عام فكأنما صلي خلف نبي  
 من الانبياء الا بداع انما شيء لم يسبق اليه غيره مثلاً ولا مشورة وانما قيل في

الايمان

في الورع

مبتدع

امامات  
 في حق من لا يهتدي  
 والمرءى والاعمى  
 لا يحفظ شيئا من انبياء

الامام صاحب  
 طهر او بديعة

الصلوة خلف  
 اهل البدع

في حق من لا يهتدي  
 والمرءى والاعمى  
 لا يحفظ شيئا من انبياء

لمن خالف الله مبتدع لان الله لم يبيعه اليه الصلابة والتابعون رضوان الله  
 عليهم اجمعين كذا في الايضاح وفي قاضيهان ويصير الاقتداء باهل الاحكام  
 الاحكامية والقدرة والرافض الغالي ومن يقول بخلق الوان وفي بعض  
 الروايات الاخطائية وكذا المشبهة لا يجوز الصلوة خلفهم اما من سواهم  
 يصح الاقتداء بهم وبكره وكذا الاقتداء بمن كان موقفا باكل الروايات والفق  
 مروى ذلك عن الامم وفي المحيط لا يصح خلف من كان موقفا باكل الروايات  
 اهل الاثبات والاقتداء من باب الكرامة وعن الامم انه لا يري الصلوة خلف  
 المبتدع وعن ابي بصير انه يكره الصلوة خلف الجهمية فانه قالوا لا قدرة  
 للعبد اصلاً لا مؤثرة ولا كاسية بل هو بمنزلة الحمارات فيما يوجد منها والرافضة  
 والمبتدعة وعن محمد بن ابي جعفر الصلوة خلف من يقول بخلق الوان وفي الاضاح  
 ولو كان الاعراب افضل من الحضرة والعبد من الحر ولد الزنا من الرشد  
 والاعمى من البصير فالحكم بالفضل يعني هؤلاء افضل بالامامة من غيرهم وفي الايضاح  
 وكراهية بطول الامام بالجماعة الصلوة لقوله عدم صلوا بالقوم صلوة اضعفهم  
 فان فيهم امرئ بغي وكثير وفي الحاجة وبكره للنساء جماعة لانها لا تلوأ عن ارتكاب  
 حرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكره كالعواة فان فعلن يبقى الامام  
 وسطح لان عايته رضى فعله كذا ذكره في عايته رضى حين كانت جماعة من  
 متجتمعة ثم نزع الاستحباب لان في التقديم زيادة كنف وفي حق الغاوى المعتركة  
 الذي قال بخلق الوان ويخلق الاضاح هو كافر لا يجوز الصلوة خلفه وان  
 انكر عذاب القبر وقال بتخليد اهل الكفاير في النار فهو مبتدع يجوز الصلوة  
 خلفه وان انكر ربه الله تعالى في الاخرة قال ابو بكر الغاضي هو كافر وان قال  
 لا يري بجلالة وعظمته فهو مبتدع وان انكر المواجه من بيت المقدس لا يكره  
 وهو مبتدع وان انكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس يكره واما الجهمية  
 فمن قال بان الله تعالى يداور جلا كما للعباد يكره ومن قال بجمع لا كالا حرام  
 فهو مبتدع ولا يجوز الصلوة خلف من يكره شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيمة  
 وشكر كرام الحائسين وعذاب العبد لان كافر ولا يصح خلف من ينكر المسيح  
 عليا كفى وعن ابي بصير لا ينبغي للقوم ان يؤمنهم صاحب صلوة في الدين  
 فان صلي رجل خلف جاز قال النقيم ابو جعفر يجوز ان يكون مؤدبا في

في حق من لا يهتدي  
 والمرءى والاعمى  
 لا يحفظ شيئا من انبياء

الكل الربوا والهل الفرق

جماعة الناس مكرهه

انكره وانه الله تعالى

لا ينبغي للمسلم  
 ان يتبعهم  
 ولا يتبعهم



الصلوة خلف المذبح

الذين ينادون في دقايق الكلام وعن ابي من من طلبة الدين بالخصومات قد  
تزدق ومن طلب المال بالكلية فقد افلح ومن طبعه سب حديث فقد كذب وذكر  
في غيابة الفقه عن ابي سنان لا يجوز الصلوة خلف المذبح لانه مبتدع ولا يجوز  
الصلوة خلف المبتدع وعرضت هذه الرواية على استاذي قال تاويله ان لا يكون  
غرضه اظهار الحق والذي قال استاذي انما رآيت في اخصاص الامام الراشد كان  
ابو قيس يكره الجدال على سبيل البحث لا على سبيل الحق في روى عن ابي سنان قال كنا  
جلوسا عند ابي جازل اذا دخل جماعة في ابيهم رجلا فقالوا ان احد هذين يقول  
يقول القرآن مخلوق وحفظنا نازعه ويقول غير مخلوق قال لا تصلوا خلفهم  
فقلت اما الاول فنعم فانه لا يقول بقدم القرآن واما الاخر فبالله لا يصلح خلفه  
فقال انهما يناديان في الدين والمنازعة في الدين بدعي قال ابو يوسف من طلب  
الدين بالكلام تزدق بعينه به كلام الفلاسفة وكلام المصلوة قاتما المناظرة  
على وجه اظهار الحق على ما قال عز وجل وادبرهم باليه حتى فلا يراههم فيه  
بل هو المأثور به وفي الخزانة وتمنع الصلوة خلفه من يخصص في علم الكلام وان  
تكلم حتى يكره الصلوة خلف شارب الخمر واكل الميتة او في المبسوط والصلوة  
خلف شافعي المذهب جائز اذا كان يحيط في موضع الخلاف بان كان لا يميل  
عن القبلة ويحدد الوضوء عند الفصد والحجامة ويفعل ثوبه من الخلع ولا يقطع  
ونره ويخوذ كذا ولم يكن متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وقيل لم يزل الاقيداء  
به فانه روى عن ابي جازل في ان من يزدق وعند رفعه الراس من بعد صلوته لانه  
عمل كثير في جميع الفتاوى واما الاقيداء بان في المذهب يجوز ان لا يكون يمينه  
ولا شاكيا في ايمانه ولا يميل عن القبلة فاحتج بان يجاوز المغاربة لا يتوضأ  
من الماء الذي في تحت النخلة وهو قدر القلتين وقولنا شاك في ايمانه بان  
قال تاملوا من انشاء الله تعالى اما لو قال الموتى حقا ان الله تعالى يصلي خلفهم وفي  
الكفاية وان يرضى الترتيب بين الفوات وان يحس ربه ربه وذكر الامام الراشد  
عن شيخ الاسلام المعروف في خواهر زاده اذا لم تعلم من هذه الاشياء بيقين  
يجوز الاقيداء به ويكره ثم قال ولو شاهد هذا صحتا ولم يتوضأ وغسل موضع  
الحجامة الصحيح انه لا يجوز الاقيداء به ولو شاهد ذلك وغاب عنه ثم رآه يقبل  
الصحيح انه يجوز الاقيداء به شاهدان متساوية ولم يتوضأ ثم اقتدى به

الاقتداء بان شافعي

ثم اقتدى به قال اكثر مشايخنا يجوز الاقيداء به وقال الهند والاندلس  
ووقا في حضان الفاسق اذا كان يؤتم وعجز القوم عن منع تكلم الناس فيه  
قال بعضهم في صلوة الجمعة يقتدى به ولا تتحرك الجمعة بامامة لان في الجمعة  
لا يوجد غيره ومن شرايط السنة والجماعة ان يرى الصلوة خلفه برفق خاص  
واما في غير الجمعة من المكتوبات فلم يسئل من ان يتحول الى مسجد اخر ولا ياتم بذلك  
لان قصد الصلوة خلفه في عالم لما من الحديث رجلان هما في الصلاة  
والفقه سواء الا ان احدهما اقراء فقدم اهل البيت الاخر ولم يقدموا الاقران  
فقد ساوا ولا ياتون وكذا الرجل اذا قلنا القضاء وهو من اهلهم وغيره  
افضل منه وكذا العوالي اما الخليفة فليس لهم ان يولوا خلافة الا افضلهم  
وهذا في خلفاء خاصته عليهم اجماع الامة واختار بعض القوم هذا والبعض  
هذا فالجدة لا يجمع الاكثر رجل قام قوما وهم لم ياروهون ان كانت الامة  
لغا دفيه ولا تهم في الامة منه كره له ذلك فان كان دوا في الامامة لا يكره  
له ذلك لان الجاهل والفاسق يكره العالم والقاضي رجل قام قوما شاكيا بالكنة  
مجتبا فانه يحسد على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوته حائزة وكذلك اوقال  
صليت بكم المدة على وضوء وهو ما من لا يقبل وان لم يكن كذلك وانما  
انه قال على وجه التورج والاضطراب اعادوا صلواتهم  
الاقتداء بالمرأة ولا بالجنون المطبق فان كان جنونا ينفق بغير الاقتداء به  
ويمان الاقفا ولا ينفق الاقتداء بالسكران ولا بالفسيان وعلى قول اخر لا  
يقتدى الاقتداء به بالصبيان في التورج والالتفات المطلق ولا ينفق الاقتداء  
القاري بالاموي ولا بالافرنسي ولا ينفق الاقتداء الا في الاخرى يقتدى الاقتداء الا في  
بالاموي لان الاموي سلمة دون الاخرى والاموي اذا اقتدى بالقاري فيعلم سورة  
في وسط الصلوة قال محمد بن الفضل لا تقعد صلوته لان صلوته كانت بالقراءة  
وقال غيره تقعد صلوته لانه يعوى ولا ينفق الاقتداء الكاسي القاري لا اقتداء  
الصحيح بغير العذر ولا اقتداء الماسر بالمقيم بعد خروج الوقت وبغير  
اقتداء المقيم بالماسر في الوقت والمقيم اذا قيل ركعتين في العصر فركعت الشمس  
في ما فرقا قدي به في هذا العصر لا ينفق اقتداء به ولا ينفق الاقتداء الرابع  
والسادس بالمومني وبغير اقتداء القاييم بالقاعد الذي يركع ويحذف ولا ينفق الاقتداء

اقام قوما وهم لم ياروهون

فقال قوما شاكيا بالكنة

الاقتداء بالمرأة

ولا يقتدى الاقتداء بالجنون



الاختلاف

المفترق بالمتنفل وعلى العكس يجوز ولا يجوز اقتداء المفترق بالمتنفل عند  
الفرسين بان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي وكذا صاحب الظواهر اذا تم  
لاهما بالجمعة والا امام يصلي الجمعة والعموم يصلي وكذا ظهر الاصح في كل يوم  
لانها فرضان مختلفان وقال الشافعي يجوز ولنا ان المفترق يشارك امامه  
فلا بد من الاتحاد ويجوز اقتداء متوضي بمتميم وقال محمد لا يجوز لان  
التميم طهارة ضرورية ولهما ان التيميم طهارة مطلقة عند عدم الماء ولهذا  
لا يقدر بقدر الحاجة ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح ويجوز اقتداء غيره  
الا حذبا او كونه بذكر بالاعتقاد والاتفاق ويجوز اقتداء الموحى بالموحى لا سواء  
في الحال وفي الموضع لا يجوز امامة الصبي لان صلوة الصبي اعتيادا ونافلا  
ولا يصح اقتداء المفترق بالمتنفل اما الاقتداء بالصبي في التطوع فقد  
جوز محمد بن الحنفية والشافعي عندنا انه لا يصح لان نقل الصبي ونقل  
ابا يوفى لا يلزم القضاء بالافساد وبناء القوت على الضعيف لا يجوز  
وقال الشافعي يجوز الاقتداء بالصبي في المكتوبة وطوعه في على جواز اقتداء  
المفترق بالمتنفل عنده وفي الهداية ولو كان الامي يصلي وحده والقاري  
وحده يجوز صلوة الامي وان ترك الاقتداء لانه لم يرغب في الجماعة فلم يشأ  
الاشتراك وقراءة الامام انما تكون قراءة للمفترق بعد تحقق الاشتراك  
فيثبت الحد قبل حال الخنازة في شرفه قال في شرح الطحاوي لا رواية عن  
ابن جبريل اختلف شارحنا في ذلك قال بعضهم على قياس قول ابو حنيفة  
لا يجوز صلوة الامي لانه يمكن ان يحصل صلوة بالقراءة وهو ان يفترق القاري  
وقال بعضهم صلوة الامي تامة كما قال في الكتاب وقال في الاوثر ولو قيل  
الامي ونعم قاري يصلي عين تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامي بخلاف ما اذا  
لم يكن القاري في الصلوة وقيل الامي من غير ان يطلع الامامة من القاري حيث يجوز  
لانه لا ولاية له على القاري حتى ياحده بالصلوة فيقتدى به فلا يلزم ذلك في  
قاضيخان ولو نذر ان يصلي ركعتين فقال رجل اخرته على ان اصلي تلك الركعتين  
ثم اقتدى احدهما بالاخر جاز ولو نذر رجل ان يصلي ركعتين ورجل اخر نذر  
ان يصلي ركعتين ثم اقتدى احدهما بالاخر لا يجوز ولو نذر رجل ان يصلي ركعتين  
ورجل اخر خلعه وقال والله لا صليتن الركعتين فاقترى كالف بالتأذير جاز

العصر

لا يجوز امامة الصبي

سائل اتي

جاز ولو اقتدى التأذير بالحالف لا يصح ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما  
اسبوعا فاقترى احدهما بالاخر ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه بمنزلة اقتداء  
التأذير بالتأذير ولو خلعت كل واحد منهما ان يصلي ركعتين فاقترى احدهما  
بالاخر بمنزلة اقتداء المتطوع ولو ان صنف المذهب اقتدى في الوتر بمن  
يؤتي من غير ان الوتر عندهما سنة وعنده واجب ومحمد قال في الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل في اقتداؤه لان كل واحد منهما يجازي الى نية الوتر  
فلم يختلف بينهما رجل شوع في ركعتين تطوعا ثم اخذ ورجل افرشوع في  
ركعتين تطوعا ثم اخذ فاقترى احدهما بالاخر في القضاء لا يجوز وكذا  
لو اقتدى احدهما بآخر يصلي مندورة ولو ان قوما افتتحو التطوع  
مع الامام ثم اخذوا فاقترى بالامام في قضاء تلك الصلوة او اقتدى  
بعض القوم بالبعض حتى اقتداوه ويصح اقتداء صاحب الجهر بمن لم يسمع واجازة  
المفتصد بغيره قد مر في بيان الوضوء قيل هذا انه اذا امن من ذنوبه في  
يجوز ولا يجوز اقتداء التأذير بالراكب وامامة اللئيم لغير اللئيم قال محمد بن  
الفضل يجوز لان ما يقول صار لغته وقال غيره لا يصح اللئيم الذي  
يقول اللئيم بالناء والراء بالعين او باللام وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء  
هل يكون المفترق شارعا في صلوة نفسه وفي رواية لا يصح شارعا ورواية  
يصح شارعا في لو قيل لا تنقض طهارته وفي الحديث واذا احتلم الصبي  
جاز امامته في الوضوء وان تأخر الا قتل لم قال في حدة البلوغ بالنسبة  
ثمانية عشر سنة في الغلام وسبعة عشر سنة في الكادية وقال في عشرة عشر سنة فيها  
وفي قاضيخان اذا صلوا على الدابة بجماعة جازت صلوة الامام ومن كان  
معهم على دابته ولا يجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية وفي الحديث  
ولا تنقض النساء مع الرجال بل يفتقر الرجال في الصبيان ثم الخنا في ثم النساء  
ثم المراهقات الخنا في بغير الخاء مع الخنثى كالحيا في مع الحبل المراهقات  
الكل صالهم كذا في الوسيط وفي الشافعي قامت امرأة في جنب رجل ومهما  
شركا في صلوة واحدة فقد صلوة ان يؤي الامام امامتها وهي  
قد اقتدى به في صلوة واحدة وكذا الذي حاذية اما ان لم ينو الامام  
امامتها لا يصح اقتداؤه ولو نوى امامتها الا ان الرجل والمرأة لم يقدر يا به

اقتدى بالوتر

في كل موضع

الحد



في اول صلوة فصلوتها جازية لان الاقتداء فيه لوجود النية لا تعد صلواتها  
لان التذكير لم يوجد من كل وجه حيث انفراد في بعض الصلوة وفي جميع الفتاوى  
ونية الامام امامه النساء تغيب وقت الشروع لا بعده ولو نوى امرأة  
بغيرها لا يقع اقتداء غيره بنوى النساء الا هذه علمت نية ونية النساء جميع  
بدون حضور من وقيل يشترط حضورها المأمر والاجنبات في المحاذات  
سواء المحاذات في صلوة لا يشترط فيها مكرهه اقتدت به ولم ينو الامام  
من تصير شاعة في النفل فيه روايتان قيل لا تصير رغبة لا في النفل ولا في  
النفل وفي الوسيط وشرط ان تكون المائة من قبل الشهوة اي في الحال وفي  
الحال وقد خلت فيها الجوز لانها كانت مشهورة حتى لو كانت المائة صغيرة  
او كان اصحابها على الدكان او كانا في صلوة الجبارة فلا محاذات بينهما  
محاذات المراهق تغيب صلوة كالمائة حتى لا تكون صلواتها صحيحة نفلا فثبت  
المحاذات في صلوة شريكه وهي شريكة وفي جميع الفتاوى ولو صادف احد  
رجلا لا تغيب صلوة الرجل في ظاهر الرواية وعن محمدان صلوة غلامه  
تغيب لانه يخطب بباله شريكة بهذه المحاذات فكان الصبي في كالمائة  
واليم شرايته في حال لا يجالس النساء الا غشاء فان لهم شريكة كراهة  
النساء وذكر في الملحق الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيغا في حكم  
حكم الرجال وان كان صبيغا في حكم حكم النساء وطوعه من قربة الى قدمه  
يعني لا يحل النظر اليه من شريكة فاما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة لا بائنا  
ولهذا لا يؤمر بالنعاب وفي شريكة المجمع اطلق المحاذات ليتناول كل الاعضاء  
او بعضها حتى لو كانت على الدكان والرجل كذا يراها على الارض فان صادف  
عضو منه عضوا تغيب صلوة كذا في الخلاصة وقد بالمائة لان محاذة  
الامرء المشرك لا تغيب الا في وقتها المدة بالعاقل لان محاذات  
المجنون لا تغيب لان صلواتها ليست بغير كذا في النهاية وفي الميسر  
احواء صلت خلف الامام وقد نوى الامام امامه المرأة فوضعت  
في وسط الصف فانها تغيب صلوة من عن يمينها وباركها ومن خلفها كذا  
وقال الشافعي لا تغيب صلوة احد لان محاذة المائة لا تكون احدى من محاذات  
الكلي والكنز يرا الرجل ورجل وانا ان المختار للرجل التقدم على النساء فاذا

وذكر غير مفسر الصلوة

فاذا وقعت بجنبها او خلفها فقد ترك المكان المختار له فترك فرضا في فرض  
الصلوة لانه امتناعه من الرجال حيث طالع الشروع من فرضا في فرضا  
انتم توكلت تأخير من من فرائض الصلوة فاذا ترك تغيب صلوة وانما لا تغيب  
صلواتها لان الخطأ بالتأخير للرجل وهو يمكن ان يؤخرها من غير ان يتأقربا  
يتقدم عليها ولهذا لم تغيب صلوة الجبارة بالمحاذة لانها ليست بصلوة مطلق  
بل هي قضاء حتى الميت وان كان صف النساء وراهن صفوف ضد صلوة  
تلك الصفوف كلها استحسانا والقياسي مثل الاول لا تغيب الا صلوة صنف واحد  
خلف صفوف النساء لان تحقق المحاذات في صفهم ولكن في حديث عمر في السنة  
ولان الصف من النساء بمنزلة الحايض بين الامام والمقدي ووجود الحايض الذي  
ليس عليه فرض بين الامام والمقدي يمنع صحة الاقتداء فكذلك صف النساء  
فاما الموانا او الثلث اذا وقعت في نصف فالمروي عن محمد بن الحسن ان الاثنين  
تغدان صلوة اربعة تغرب عن يمينها وعن يمينها واما من خلفها فثلاثة  
او واحد عن يمينها وواحد عن يمينها واثان من خلفها فثلاثة عن يمينها  
والثلاث تغدان صلوة من عن يمينها وعن يمينها وثلث تلتهم  
خلفهن الى آخر الصفوف وقال الثلث في صفوفهم فوقيار الصف التام  
فاما المشي فليس بجمع تام فاما قيا لواحدة لا تغدان الا صلوة من خلفها  
وعن يمينها روايتان في رواية جعل الثلث كالاشين وقال لا تغدان  
الاصلوة فتم تغلان الا ترجاء في صف تام والثلث ليس بصف تام من  
في رواية اخرى جعل المشي كالثلث وقال تغدان صلوة من عن يمينها  
ومن عن يمينها واصلوة رجلين خلفها الى آخر الصفوف لان الاثنين  
فما فوقها جماعة لما تجد فان وقعت المدة بخدا الامام واقتدت به وقد  
نوى الامام امامتها ضد صلوة الامام والقوم كلهم لان بغاد صلوة  
صلوة الامام تغيب صلوة القوم وقيل لا يصح اقتداء بالرجل والمراة  
اذا وقع في مكان واحد فصلى كل واحد منهما وحده لا تغيب صلوة الرجل  
واما اذا لم ينو الامام امامتها لم تكن داخل في صلوة فلا تغيب صلوة احد  
بالمحاذة عندنا وقال زهير يصح اقتداء به وان لم ينو الامام امامتها  
وهو القياسي ولكن لو صح اقتداء بها بغير النية فقد رت على اخاد صلوة

مسألة



الرجل كل امرأة تبي شاة بان يقدي به فتعق الى جنبه وفيه من الضرر لا يخفى  
و في قاضيه ان صف انشاء مانع من لا اقتداء فان كنت ثلثا في ظاهر الرواية  
يقدر صلوة ثلث من الرجال من كل صيف الى اخر الصغوف ويجوز صلوة الباقي  
وان كنت صفا واحدا تعد صلوة الكل وفي بعض الروايات ان كنت ثلثا فهو  
صاف لا يجوز صلوة الكل وان كان الذين فوق الظلة بخدايرهم من صلاتهم جازة  
صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام ناء ولا محاذاة مهنها كما  
الحايل فلا تعد صلواتهم كرجل واحدة صلوا صلوة واحدة وبينهما حايط  
جازت صلواتهما وفي البناء ينع ولو كان صف الرجال على الحايط وصدق الشاه امامهم  
ان كان الحايط مقدار راحة الرجل جازت صلواتهم وان كان اقل من ذلك لم تجز  
صلواتهم وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفيين حايل فانهن يقدر  
صلوة من خلفهن وان كانوا عشرين صفا والصف التام من النساء اذا كان  
بينهن وبين صف الرجال فاصل لا يقدر صلوة احد من الرجال وذكر الحايل مقدار  
نحو رطل او مقدار خبث منصوبة او حايط مقدار راحة ولو كان اقل من  
الذراع فدت الصلوة ولو كان رجلا واحدا غير ذلك الرجل يكون حايل ولو كان  
صف النساء على الحايط وصدق الرجال خلفهن ان كان الحايط مقدار راحة  
الرجل جازا اقتداء بهم بالامام وان كان اقل من ذلك لم تجز وفي المبسوط وفي  
صلوة الجمعة والعيدين اكثر ما يخاف قالوا لا يصح اقتداء المرأة عالم بنو الامام  
اما حاتها وروى عن ابي عبد الله انه يجوز اقتداء بها وان لم يتوا ماتها لضرورة في جانبها  
لا تقدر على صلوة الجمعة والعيد وحدها ولا يجزها ما اخر يقدي به ثم اذا وقعت  
في جنب رجل فدت صلواتها لا صلوة الرجل لانها قصدت اقيام صلوة بسبب  
وقوعها في جنبه فصدت اياها فاد صلواتها واذا سبق الرجل والمرأة ببعض  
الصلوة فلما سلم الامام يقضيان فوقف المرأة بخدا الرجل لم تعد صلوة  
ولو كانت بالاحقين بان ادركا اول الصلوة ثم ناما او سبقها احد فوقف المرأة  
بخداها فيما تبان فصلوة الرجل فاسدة لان المبسوط كما تنفرد فيها يقع فيه بل  
القاء وسجود التهو اذا سلم فاما اللاتحق فيما يتم كما يقدي فيه لا يتواء ولو سلم  
لا يلزم سجود التهو فوجدت المحاذات في صلوة مشتركة وان كان الامام يصلي  
الظهر فانيتم اي اقتديت بالامام امرأة تريد التطوع وقد نوى الامام ماتها

هذا هو  
مسألة في الصلاة

لانها

مسألة في الصلاة

اما ماتها ثم وقفت بخداية فدت صلواته وصلواتها لان اقتداء المتفعل  
بالمفعول من صحيح فوجدت المحاذاة في صلوة مشتركة وعليها قضاء التطوع  
لان الفساد كان بعد صحة شروعيها بسبب اداء صلوة الامام ولو نوى المرأة  
العصم تجوز صلواتها ويجوز صلوة الامام لان تغاير الرضين يمنع حكم الاقتداء  
واذا تم الرجل ناء في مسجد جماعة ليس معهن رجل فلا يأس بذلك لان المسجد  
ليس بموضع الكلوة فاما في غير المسجد من البيوت ونحوها فانه بكرة ذلك لان  
يكون معهن ذورهم محرم منهن لقوله عظم الا لا يخلو رجل بامرأة ليس منها  
سبيل فان تالشها الشيطان اما بوجود الحرم يذول معنى خوف الفتنة وليس  
ان كان الحرم لهن جميعا او لبعضهن ولا يأس للنجوس حضور الجماعة عند ذلك  
الا انظر والعصم والجمعة لان الفتاوى مشترون في هذه الاوقات واما في النجس  
والغشاء فانه يأمون وفي الموب في الطعام مشغولون وفي الجمعة والعيد فاصلي  
منع فيمكن لهن الاعتدال عن الرجال وعندهما لا يأس في النجس والعجوز في جميع  
الصلوات واما في الشاة فمكة واتفاقا قيل هذا الخلاف في زمانهم واما  
في زماننا فممنوع عن حضور الجماعة فكان هذا نظير غلاق باب المسجد  
جاز في زماننا ولم يكن حايضا في زمانهم وعليه الفتوى لظهور الفتنة  
في قاضيهان وبكرة ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس بكرة  
ذكره والنوامر وعليه عامة المتأخر والارتفاع المذكور به مقدار بقائه الوسط  
ذكره اللخمي وفي شدة التكلية ولا يأس ان يكون المأموم ارفع مكانا من الامام  
وبكرة للامام ان يكون ارفع منه بمقدار القامة وان كان دون ذلك فلا يأس  
وهي رواية الطحاوي قال ابو بكر الرازي المشهور عن اصحاب كرامته ذلك في الرجلين  
سواء كان المأموم ارفع من الامام او الامام ارفع من الماء جوع ووالله اعلم  
وبكرة ان يكون الامام على الدكان والقوم على الارض لان النبي عظم  
نهر عن هذا فان كان الامام على الارض والقوم على الدكان  
فذلك مكره في رواية الاصل لان فيه تخفا قابلا بالامام وفي رواية الطحاوي  
لا بكرة وكذلك ان كان مع الامام بعض القوم لم بكرة لم يبين في الاصل حد  
ارتفاع الدكان وذكر الطحاوي ان عالم يجاوز القامة لم بكرة لان القليل  
من الارتفاع عفو والكثير ليس بعفو فجلنا الحد الفاصل ان لا يجاوز القامة

مسألة في الصلاة

مسألة في الصلاة

مسألة في الصلاة

مسألة في الصلاة

لا



ضيق

لان القوم حينئذ يحتاجون الى التكلف للنظر الى الامام اذ يرتب عليهم حاله ووقته  
اذا كان بين الامام وبين القوم طريقان كان ضيقا لا يترفعه العجلة والاوراق  
لا ينعى الاقتداء وان كان ولحقا يترفعه العجلة والاوراق ينعى فان قام المقتدى  
وعرض الطريق واقتدى بالامام جاز وبكراهة اما الجواز فلهذا اذا قام في الطريق  
لم يبق بينه وبين الامام طريق كترفعه العجلة فان قام رجلا خلف المقتدى  
وراء الطريق واقتدى به لا يضر اقتداؤه لان صلوة من قام على الطريق  
مكروه مختارة حتى من خلفه وجوده كعدمه ولو كان على الطريق خلفه جاز  
صلوة من خلفه لان الثلثة صنف في بعض الروايات وعند اتصال الصفوف  
لم يبق الطريق حايلا وكذا لو كان اثنان على قول ابي حنيفة يجوز صلوة من خلفهما  
وعلى قول محمد لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واضطرب الناس خلفه في الطريق  
على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدار مائة  
ففيه العجلة جازت صلواتهم وكذا بين صنف الاول والثاني الى اخر الصفوف وان  
كان بين الامام وبين المقتدى من يجرى فيه الزورق ينعى الاقتداء لقوله  
يسمى الامام من كان بينه وبين الامام نهرا وطريقا وصنف في النساء والرجال  
المطلق والطريق المطلق ما يكون كبريا وهذا الكبر ما قلنا وان كان بينهما حايلا  
ذكر في الاصل انه لا ينعى الاقتداء لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجة  
عائته رفقهم والثاني في المسجد يصليون بصلواته وروي عن عطاء بن رباح  
الحايطة ينعى لما روي عن عمر رفته انه قال من كان بينه وبين امامه نهرا او  
حايطة او طريق فليس عليه قالوا اما ذكر في الاصل محمول على ما اذا كان الحايطة  
قصيرا ثم اى من بعد ان العرجة بين الصنفين فراجع او ذراعان كما يكون بين  
المسجد الصغير والقبو وما ذكر في النوازل محمول على ما اذا كان الحايطة من  
الحجر والمدر يكون اسم اوسع من العرجة بين الصنفين فان كانت الحايطة  
كبيرة او عليه باب مقصور او ثقب لو اراد الوصول الى حال الامام  
يمكن ولا يشترط عليه حال الامام بسماعه او بكونه حيا الاقتداء في قولهم وان كان  
عليه باب مقصور او عليه ثقب صغير مثل البصرة لو اراد الوصول الى حال الامام  
لا يمكن ولكن يشترط عليه حال الامام اقتدوا فيه ذكره في النوازل محمول على البصرة  
اشباه حال الامام وعدمها شبهاهم لا يمكن من الوصول الى الامام لان

لان الاقتداء متباعدة ومع الاشياء لا يمكن المتابعة ومع الاشياء لا يمكن المتابعة  
ان الناس يصلون بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا لا يملكون من الوصول  
الى المسجد عائته رفقهم الله عز وجل قام على سطح المسجد فاقبلوا امامهم وردد  
على هذا التفصيل ايضا ان كان للطح باب في المسجد لا يشترط عليه حال الامام  
الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد كلف لا يشترط عليه حال الامام  
الاقتداء ايضا وان اشترط عليه حال الامام لا يشترط الاقتداء وكذا لو قام في المسجد  
مقتدى بالامام في المسجد فان قام على الحد الذي يكون بين داره وبين المسجد  
ولا يشترط عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره  
متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشترط عليه حال الامام لان بين  
المسجد وطح الدار كراهة المخلط فكان المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد  
لم يخلط الا الحايطة فلم يخلط المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا  
اذا اشترط عليه حال الامام وان قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد  
فقد يخلط هذا وكذا لو كان في المسجد جامع فلهذا يجوز ان كان في المسجد  
الاقتداء وان كان كبريا على التقدير الذي ذكرناه ينعى ولو صلى الناس في الجبانة  
صلوة العيد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضاء واتبع لان  
الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد وان اقتدى بصلوة في الصف ينعى  
وبين الامام مقدار ما لا يمكن الاضطراب فيه من الاقتداء وقال بعضهم ان  
كان بينه وبين الامام اقل من ثلثة اذرع لا ينعى الاقتداء وفي الفتاوى ان كان  
من الاقتداء ثلثة اشياء طريقا موصلا بينه وبين المسجد وهو الذي لا يمكن الجواز  
منه بدون علاء وقطرة ونحوها او يجوز فيه خيم ومادون ذكر لا يشترط  
الاقتداء وفيها خيمتان قوم صلى على ظهر طلة في المسجد وحدث احداهما  
نساء او طريقا لا يجوز صلواتهم لان الطريق وصنف النساء ما ينعى من الاقتداء  
والصلوة على الرفقة ومن شبه الطاق التي يكون في المسجد ان كان محلا  
اقرب من المسجد بكرة وان كان لا يجد لائكة واذا ضاق المسجد على القوم لا يباين  
بان يقوم الامام في الطاق كان العذر وان كان من غير عذر ذكره وفيه ايتنايه  
ولا يصح اقتداء من هو خارج المسجد بالامام ان لم يكن الصفوف متصلة والمسجد  
ملا من حيث لا يشعرون وفيه فافسح ان اذا صلى بالناس في غير يوم الجمعة فقام صف







صف الاول افضل

وعنه ٢ ان من خذ السجدة يقوم بانفسها جالس من الصلوة وان لم يقرأ  
فما لا يمن ونصلى الامام كذا، وسط الصلوة والقيام والصلوة الاول افضل  
من الثاني والثالث افضل من الثالث هكذا لانه روى في الاخبار انه اذا  
انزل الرحم على الجماعة ينزل اولاً على الامام ثم يجاوز الى من خذاه في الصلوة  
الاولى ثم الى من خذاه في الثانية ثم الى من خذاه في الثالثة ثم الى من خذاه في الرابعة  
اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب معتدى في النجاسة لا تمنع الصلوة  
وخذ هذا ما امرنا به في صلوة الامام وهو لا يعلم جازت صلوة المعتدك  
لان يدى لا قدما جازت كذا في الواقعات ولا يجوز صلوة الامام واذ كان  
مذهبها على العكس فكلها على العكس والمعتدى بتغير الصلوة دون الامام  
وفي صلوة الفقير معتدى في رعاها بجماعة امام جازم ويدبنداشت كبر كانت  
تت يا قدان خواند امام وي بداشت فطوا هذه الت كن كانت  
نكر بعد ان معلوم شكه وركعت بوده الت وجا ك باكي غار و  
بود ك زعم خط معتبر نيت و زاد بقا فقه للصد الشهد اذا ظن  
على ثوب الامام نجاسة ولم تكن قد صلوة لان عنده ان الامام على  
الخطا ليس كالحلة الا واحد يصل الامامة لا ياتم به كرها ولا يلزم كذا  
والجواب يتم كذا في اولي الامامة على الامام بفاد صلوة المختلفين  
فلا يامرهم بالاعادة لا يسمع ويجز العمل فيه على ما يعتقده وهو الايضاح  
ببين انه صل بغير صلوة يجب عليه الاخبار بقدر الامكان وقيل يلزم  
الاخبار لانه ما كنت عن معصية بل عن خطا معقودا وهذا الصح  
في كواب وفي البقاي وغيره واليه اشار الى سوا كان فاد صلوة  
مختلفا فيه او متفقا عليه فان الامام اذا لم يعلم فاد صلوة لا تعد  
صلوة المعتدى عندا فتى فينبغي ان لا يلزم الامام اخبارهم بذلك  
اصلا فم اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم احدها اذا لم يقت  
الامام لا يقت القوم والثاني اذا ترك الامام تكبيرات العبدن لا يكره  
القوم ايضا والثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية وذوات الاربع  
والثالث لا يقعد القوم ايضا والرابع اذا نزل الامام اية التجدد ولم يمسك  
وذم لا يسجد القوم والخامس اذا سجد الامام ولم يسجد القوم لا يسجد القوم

فم اشياء  
اذا لم يفعلها  
الامام لا يفعلها  
القوم

اللاحق

فتح المصلي على امام

القوم واللاحق لا يقدر على الثانية اذا لم يقعد الامام وان افتح الامام  
المصلي على امام ان كان قبل ان يتواء مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل  
الى اية اخرى جاز ولم تقعد صلوة اخذ الامام بفتح اوله ياخذ وان كان  
ذلك بعد ما قراء ما يجوز به الصلوة فان انتقل الامام الى اية اخرى  
ينبغي له ان لا يفتح فان فتح واراد به تعليم خذت صلوة وان اخذ الامام  
بفتح تقعد صلوة الكل وان قراء الامام مقدار ما يجوز به الصلوة الا انه  
توقف ولم ينتقل الى اية اخرى فتح المعتدى اختلفوا فيه والصلوة ان  
لا تعد صلوة الفارح وان اخذ الامام بفتح لا تعد صلواتهم وهو المحقق  
لواخذ الامام في الفارح بعد ما انتقل الى اية اخرى قبل يفد وقبل لا تعد  
والصحيح هو الاول المصلي اذا فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة  
التواتر لا تعد صلوة عند الكل وان اراد به تعليم ذلك الغية تعد صلوة  
ولا يشترط تكرار الفتح هو الاصح وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة  
والمصلي ان اخذ بفتح خذت صلوة لانه تعليم وتعليم المعتدى راي عقول  
قدام امام فاخذ يعلم ومنه اليه لا تعد صلوة وان صار خدام الامام  
لانه محل باذن الدع وفي الميسوط وبكره للقول ان يؤم الرجل في بيته الا باذنه  
لقولهم لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ولا تجلس على كرسيه الا باذنه ولان في التعميم  
علمه ازدراء به بين عثرته واقاربهم وفي ذلك لا يلبس كمن الخلق الا ان يكون  
الضيف سلطانا حتى الامامة لم حيث ان يوجد يكون وليس للقوم ان يتقدم  
علمه الا باذنه وفي الواقعات قد اجمعوا في دار فيها جبر وحيث جاز  
رجل ان يصل فيها قائما يؤم باذن المتاجر لان التصرف للسياح ويضاف  
الدار الى السياح امام صلوة تعوم ثم اختلفوا فقال القوم صليت ثلثا وقال  
الامام صليت اربعاً هذا على وجهين اما ان يكون بعض القوم مع الامام ولم  
يكن فان كان بعض القوم مع الامام يؤخذ بقول الامام وفي الوجه الثاني ينظر  
ان كان الامام على يقين لا يعيد الامام بقولهم وان لم يكن الامام على يقين  
اغاد بقولهم من شك في وضوء امامه جازت صلوة عامه يبين انه ترك بعض  
اعضائه سوا او عهد اذا افتتح الصلوة وحده يدعى وسجد بدو سجود  
مصلح اخر ويقعد بعوده لا تعد صلوة لانه ربما يكون صاحب سوء

مكان كلام الناس  
قد مضى في دار فيها جبر وحيث جاز



از باب کرم و وجود فی الامام

فقد الامام الخامسة بالسجدة بسلم المحدث لا ينظر الى الامام واذا زاد الامام في  
سجدة لا يتابعه القوم لانه خطأ ولا يتابعه في الخطأ بخلاف ما اذا ترك الامام السجدة  
الاولى في ذات الاربع فان المحدث يتابعه ولا يقعد وكذا لو زاد في تكبيرة العيد  
يتابعه المحدث اذا جاوز الامام الاقاويل من الصلابة رضى الله عنهم ولو كره في صلاة  
الجماعة فما لا يتابعه المحدث في الخزانة ولو كان الامام في الركوع ضم من خلفه  
فحق النعال او كان في القاءه فاراد ان يطول القاءه او الركوع ليدرك الرجل  
تلك الركعة يكره ذلك وحشي عليه الكفر وقيل ينظر في الركوع وهو كما جرد في  
المنية ويكره للامام ان يؤم قوما وهم كاهن أو كاهنات وان ينفل عليهم بالتطويل  
وان يجعلهم عن كمال السنة وان يلجهم الى الفجر وعليه ان يقرأ ما يتيسر من التران وان  
عذله شيء استقل الى اية اخرى ويركع ان كان قراء جودا ما يكفيه وفي التكملة  
واذا قرأ الامام اية الترخيب الذهب اجمع من خلفه وانصت لقوله تعالى فاذا  
قرأ التران فاستمعوا له الاله وكذا في الخطبة لانها في معنى الصلوة وكذا اذا قيل  
علي النبي عم لانها من جملة الخطبة فان صدر النبي خلف امام يقف فانه يركع لانه  
منوف روى ان النبي عم قنت في الفجر شهرا كان يدعو على بعض الكفرة فلما  
امسيت دعوتهم ترك روى كد جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود رضى الله عنهم  
وقال ابن عمر رضى الله عنهما هل طوى خاموا الا بسم الله ما قنت رسول الله صلوات الله  
ثم تركه وقال اي سبعم لانه مجرب فيه فيترك المأموم رايه الى راي الامام كما في  
تكبيرة العيد فاذا زاد الامام الاله اختلاف ثم في الافضل وههنا في الجواب  
لان المسوق لا يجوز اتباعه وما يروى من الاخبار في القنوت محمول على طول القيام  
وفي صحيحه يرد اصلا في صلاة نافلة و صلاة امام بان يتعلم ان في فعله انه في  
الصلوة او يذكر امام فيها من غير فلا بأس به لانه مما حور يا صلاة في صلاة ثم  
واصلاحها باصلاح صلاة الامام لتعلمها بها والنبي عم شري يستحب فيه فربما  
فصل في بداية الهداية للامام العالي ويرفع الامام صلواته بالتكبيرات ولا يرفع  
المأموم صلواته الا قد رما يسمع نفسه ويتولى الامامة بالافضل فان لم ينو  
حتى صلاة الرجال اذا نوا الاخذاء به ولا تصح صلاة النساء ولا تكمل الامام  
بعد السلام في موضع صلواته ان كانت الصلوة تمت بطريق بعد ما وان كانت الصلوة  
تم لا تغل بعد ما فهو خير ان شاء الله تعالى

السبحه الاكراه والجاه كذا اضطره

الفنون وطلوعها

برخ الامام طومر ولا برخ الامام



ويستعمل بالدعاء وينصرف في الصلاة في ثنية شمال واليمين أصب في الميسر  
 وإذا سلم الإمام في الفجر والعصر بقدر مكانه ويستعمل بالدعاء لأنه لا تطوع بعدهما  
 ولكنه ينبغي أن يستقبل القوم بوجهه ولا يولي كما هو مستقبل القبلة لأنه عم إذا صلى  
 الفجر استقبل القبلة بوجهه وأما مستقبلهم بوجهه إذا لم يكن بخلافه حديق  
 يصلح سواء كان المصل في الصف الأول أو في الآخر كذا في حنية المصلي فان كان كذا  
 ميسوقا فليتحرف يمينه أو يسره لأن استقبال المصل بوجهه مكره لأن  
 عمر رضي راي رجلا يصلي إلى وجه غيره فعلاهما بالدنية وقال للمصل استقبل  
 القبورة وللآخر استقبل المصل بوجهه فأتى في صلاة الظهر والعشاء والمغرب فذكر  
 لم الملك قاعدا أنه منذ وب إلى التفتل بعد هذه الصلوات والسنن من التفتل  
 ما يمكن من التواضع في ثنية بها وكراهية العود في مكانه وروى عن عمر على  
 وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وفي حنية المصلي قال شريك الملواني  
 هذا إذا لم يكن في حنقه الاشتغال بالدعاء فان كان لم ورد يقضيه بعد التلويح  
 فانه يقوم من صلاته ويقضيه ورده قاعا وان شأه في ناصية المسجد فيصنع  
 ورده ثم يقوم إلى التطوع كلاهما مروى عن الصحابة رضيهم وحاذر في ابتداء  
 المسئلة دليل على كراهية تأخير السنة وحاذره شريك الأئمة دليل على الجواز كذا في الخط  
 ولا يستعمل بالتطوع في مكان الوضوء الحديث المروى يجوز اصدع إذا صلى  
 يتقدم أو يتأخر بيمينه ينافله وان لا دخل يظنه في الوضوء فيقضي به ولكنه  
 يتحول إلى مكان آخر للتطوع استكنارا من شلوه فان كان المصل تشهد له  
 يوم القيمة والادنى في شأه الإمام ويتقدم المصلي ليكون حالهما في التطوع  
 خلا في حالهما في الوضوء كذا في الميسر ذكر في الواضحات يستحب للإمام إذا فرغ  
 من الصلاة أن يتحرف إلى يمين القبلة لأن اليمين فضلا عن اليسار ويمين القبلة  
 ما كذا اليسار مستقبل القبلة ويسار القبلة ما كذا يمين مستقبل القبلة لها وفي حنية  
 المصل ويكره أن يكث في مكان بعد حنقه في صلاة بعد ثنية الأقدار ما يقول اللهم  
 أنت السلام ومنك السلام تبارك يا ذا الجلال والإكرام به ورد الأثر وفي الميسر  
 إذا لم يكن الإمام مع غيره في المسجد يكره أن يقوموا في الصف حتى يدخل الإمام لأن  
 عليا رضي الله عنه دخل المسجد فرأى الناس قياما ينظرون فقال ما لي أراكم ساجدين  
 أي واقفين متحيين وفي الحديث إذا قاموا في الصف تراهم متواوسون وابن مبارك

مطل إذا صلى الفجر  
استقبل القوم

المتقبل  
يمين القبلة ما كذا اليسار  
القبلة ويسار القبلة  
ما كذا يمين المتقبل

الركوع  
 مباركهم وينبغي أن يحيى إلى الصلوة بالتكبير والوقار وكذلك إذا كان الإمام في  
 الإمام إذا تكلم والمقدي لم يقرأ الشهد وقرأ الشهد وان حدث عدا لم يقرأ الشهد  
 لأن الكلام بمنزلة السلام والإمام إذا سلم والمقدي لم يقرأ الشهد يقرأ المقدي  
 وفي قاضيان إذا قام الإمام إلى الثالث قبل أن يفرغ المقدي من الشهد فانه  
 يتم الشهد ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقدي من الدعاء الذي يكون بعد الشهد  
 أو قبل أن يصل على النبي ثم فانه يسلم مع الإمام بخلاف الشهد لأن قراءة الشهد  
 واجبة ولهذا يلزم التحويل ساهيا بخلاف الدعاء والصلوة على النبي ثم  
 ولوركي الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقدي من القنوت فانه يتابع الإمام لأن  
 القنوت ليس بوقت ولا مقدار ولوركي الإمام في الوتر ولم يقرأ المقدي  
 شيئا من القنوت ان ضاق فوتر الركوع فانه يركع وان كان لا يحاق بقنوت ركعة  
 ولو فرغ المقدي من الشهد قبل فراغ الإمام وذهب في تكلم حاذت صلوة  
 لأن تمام الصلوة متعلق بالقعدة وقد غت رجل في القنوت ولم يذكر فيه رفع يده  
 من الركوع فانه لا يقنن لأن القنوت بين الركوع والتكبير ليس لها حكم القيام  
 ويحذر للربو في آخر الصلوة وفي القنوت ان كان يصلي وضوء العشاء فقرأ الفاتحة  
 أو بعضها فاقنن به رجلا ان يهرقها فيجعل المؤتم تابعاً للإمام مطلقا  
 أي في الفحة والغداة في صلاة المؤتم بفاد صلاة الإمام وتصح  
 بقننها ولا ينبغي له في الصورة فقط حتى إذا طهر الإمام كان محدثا عادا  
 المؤتم صلوة وقال ان ضي المؤتم تابعاً للإمام في الطهارة فلا يعيد صلوة لقوله  
 إنما جعل الإمام ليؤتم به أي ليوافقه المأموم في أفعاله والحصر يدل على أنه تابع  
 في الصورة لا في الفحة والغداة فيكون صلاة المؤتم مستقلة ولنا قول عم انما  
 رجل صلى بغيره ثم تذكر أنه محدث أعاده وأعادوا وهذا يدل على أن الإمام ضامن  
 بصلوة صلاة المأموم كذا في شري المجمع **باب في ركعة في شري التكلية**  
 ان صلى ركعة من الظاهر ثم القيت للظهور فانه يقضي إليها ركعة أخرى ثم يدخل  
 مع القوم أصرا في الفضيلة الجماعة فان كان لم يتم الركعة بعد أن طهر فخطبها  
 لأن المفعول ليس في حكم الصلوة بدليل أنه لا يثبت به في ان قطع للآيات  
 بالافضل وطويحي وقال بعضهم يصلي ركعتين ثم يقطع كذا في الكفاية وان كان  
 قد صلى ثلثا منها لأنه ثبت في النواحي لأن الآلة يقوم مقام الكل فلا يكون

عدم الفراغ من الشهد  
أو الدعاء

عدم قراءة القنوت

نفي القنوت

فانقضى به رجلا  
بجهر فيما بقي



ابطالها واذا انما يدخل مع الامام والذي يصلي معه يكون نفلًا بناءً على ان الوقوف  
لا يشترط في وقت واحد والركعة بفصلوة بدعية بالحدث فتعني ان يصلي  
ناقلة فان لم يصلي النافلة في وقت من المجد اضداداً عن مخالفة وكذلك في  
في الغزاة والعصر والمغرب وان صلى ركعة من المغرب او الغنم اقيمت بقطعه ويدخل  
معهم احوال الغنم الجماعة فان صلوة الجماعة اخصل من صلوة الفرد حتى  
وعشرين مرة بالتفصيل ولو اضاف اليها ركعة اخرى بنيت شمس الخواص وحرم  
القطع في وقت المجمع وان اقيمت بعد ما صلى في غير الغنم والمغرب ركعة ثانية  
وبارك الامام وان قيد الثانية بالجمعة اتم وبارك الامام لتنفذ الا في  
العصر فانه لا يترك الامام لان التنفل بعد العصر حكره وانما قيد الثانية  
بعيد الجمعة لانه لو لم يقيد بالجمعة يقطعها لان الثانية يحتمل الركن فيقطعها  
احراز الغنم الجماعة اختلف في معنى كيفية القطع قيل يعود الى القعدة ثم  
بسمه وحل يقطع قائماً بتسليم وهو الاصح لان القعدة تدعى للتحليل  
وهذا قطع بين تحليل وهذا قطع ليس بتحليل واذا ادرك الامام في الركعة  
الثانية من الغنم صلى السنة خارج المجد لانه لو صلى السنة في المجد لصار متامماً  
بمخالفة الجماعة وقد مر في غير موضع من غنم التهمة وفي الثانية هذا اذا وجد  
خارج المجد موفيقه وان لم يوجد صلواتها في المجد ويبعد عن الصفوف خذراً  
عن التهمة وان خاف فوت الركعة الثانية لم يصلي السنة واخذي بالامام لان سنة  
الجماعة كذا ومن يرجو ادراك الشاهد ترك السنة لغوات الركعة الثانية عنه  
قال الفقيه ابو جعفر هذا على قول محمد واما على قولهما صلى الله عليه وآله لان مدرك الشاهد  
بالجماعة عندهما والمقصود فضيلة الجماعة وفوت الركعة الثانية لا يعتبرا وان  
ادرك الامام في غير صلوة الغنم شدة مع الامام وترك السنة ولا يشترط في ذلك  
ان يخاف فوت الركعتين او ركعة وفي جميع الغنم ولو كان يرجو ادراك الشاهد  
يدخل مع الامام ويترك سنة الغنم في طاهر المذهب في الجريد ولو شغل في التطوع  
ثم اقيمت الصلوة اتم التفع الذي هو فيه ولا يريد علمه وان افتتح فيضيم اقيمت  
الصلوة فان كان في صلوة الغنم قطعها ما لم يقيد الثانية بجمعة فان قيل لم  
يقطع ولا يدخل مع الامام واما في صلوة الظاهر فان صلى ركعة ضم اليها اخرى  
فان قام الى الثالثة قبل ان يقيد بالجمعة عاد الى الشاهد ولم وان قيد الثانية

والفوق من اوصافها ان الوعيد الذي يترتب ترك ركعة الغنم  
لم يرد في الاربعين الظاهر والثاني ان سنة الغنم تغتفر لا في الضلوع  
لانها لا تقضي وسنة الظاهر تغتفر وسنة الظاهر تغتفر ما دام في الوقت  
باق كذا في الواقيات

الثالثة بالجمعة اتمها ويدخل مع الامام فيجعلها تطوعاً وكذلك الحكم في الغنم  
واما صلوة العصر فذلك لانه لا يدخل مع القوم بعد الغزاة لانه لا تطوع بعده  
واما في المغرب فان صلى ركعة قطعها وان سجدة في الثانية مضى فيها فان دخل مع الامام  
صلى اربعاً في الواقيات وقاضيا ان رجل جاء الى الامام بعد ما ركع الامام وركع  
ركعة من الركوع فلكه المعصية للاقتضاء وركع وسجد سجدتين مع الامام لم يكن المعصية  
مدركاً لتلك الركعة لما في ولا تعد صلوة وكذا لو ادرك الامام في السجدة الاولى  
فلكه وركع وسجد سجدتين لم تعد صلوة بخلاف ما اذا ادرك الامام بعد ما ركع  
وسجد سجدة واحدة وركع ركعة فاضدى به رجل وركع وسجد سجدتين حيث تعد  
صلوته لان المسئلة الاولى لم توجد بغير الامام فيها الا زيادة ركوع لانه قد وجد  
متابعة الامام في السجدة وذلك لا بعد الصلوة اما حينها وجدت بدون الامام  
زيادة ركوع وسجود وهو ركعة تامة موجبة فاد الصلوة والاصل في هذا  
ان الزيادة في الصلوة توجب فاداً اذا كانت كثيرة والقليل لا توجب للفرقة  
والفضل بينهما معظم الركعة والركوع ليس معظم الركعة احداً الركوع والوجود  
فهو معظم الركعة وفي الوسيط ولو ادرك الامام في الركوع فعد ادرك تلك الركعة وكذا  
لو ادرك الامام في القيام ولم يركع مع غيره ركعة من الركوع ثم ركع لانه يترك  
في حقيقة القيام ولكن خلق عنه في الركوع فصار لا جفا فيه فليكن يبيح ولو كره  
والامام ركع ووقف في الركعة لم يدرك الركعة خلافاً لفرق لان الركوع في  
حكم القيام وهو اقتضى في حال الركوع فيصير مدركاً لتلك الركعة ولنا ان ادراك  
الركعة انما يكون بالموافقة في حقيقة القيام او فيما هو في حكم القيام وهو الركوع  
ولم يوجد كل منهما فلا يصير مدركاً لتلك الركعة جاء رجل الى الامام وهو ركع فلكه  
الركعة وهو الى الركوع اقرب فصلوة فاسدة اذا لم يوجد الاقتضاء قائماً وفي  
الضعف ان ادرك الامام في التحويلة للاقتضاء في الخطا ثم سجدة ولا يركع  
ولو اني بالركوع تعد صلوته لا توافقه بركعة تامة كما مدون ادركه في القعدة بركعة  
لاقتضاء ثم للعود ويتابع في الشاهد دون الدعوات ومن يتفقه قبل القعود منهم  
من قال نعم ومنهم من قال لا وفي الحاشية المبسوط بركعتين ان ترك الواءة في احداهما تعد  
صلوته وان كان مبسوطاً بثلاث ركعات يتخير في الواءة في الركعة الثالثة فالمبسوط بركعة  
او ركعتين الواءة فيهما يغني فرضي عليه ولو كان مبسوطاً بثلاث ركعات او اربع ركعات



صلاة  
فالواحدة فرض في الركعتين المبوق فيها بقصير أو صلوة في حق الواحدة وأمر  
في حق التشهد حتى لو أدرك الإمام ركعة في الركعتين ثم قام إلى القضاء بعد تسليم  
الإمام فانه يقصر ركعتين ويؤاء في كل ركعة بالفاتحة والتوراة ولو ترك الواحدة  
واحدة منها فقد صلواته وعليه أن يقصر ركعة ويشهد ثم يقصر ركعة أخرى ويشهد  
ويؤاء ولو أدرك ركعة مع الإمام في صلاة الظهر والعصر والغداة وقام  
إلى القضاء فليؤاء في كل ركعة ويؤاء فيها بالفاتحة والتوراة ويشهد لانه  
يقصر آخر الصلوة في حق التشهد ثم يقصر ركعة أخرى ويؤاء فيها بالفاتحة والتوراة  
ولا يشهد في الثالثة بالخيار والواحدة أفضل ولو أدرك ركعتين منها يقصر  
ركعتين ويؤاء فيهما ويشهد ولو ترك الواحدة فيهما أو أحدهما فقد صلواته  
لان الواحدة فيها يقصر فرضه عليه في الحجة ما يقصر المبوق أو صلواته على غيرها  
وهو مروى عن علي وابن عمر رضي الله عنهم وعند محمد وان في آخر صلواته إلا في  
حق الواحدة وهو مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه وخابدة هذا الخلاف لا يظهر في حق  
الواحدة ولا في حق القنوت حتى لو أدرك الثالثة الوتر فقتل مع الإمام لا يقتل فيها يقصر  
بالإجماع فانها نظيرة حق الاستسقاء فيهما المبوق يستغفر للمال في سنة الحجة  
للمصنف أدرك الإمام وقد سبق بركعة فتم مع مع ثم نام في ركعتين ثم استيقظ  
فأدرك الركعة الرابعة يصلي فيها أدرك ما فات مع الإمام أو لا ثم يقصر ما فات  
دعائه للترتيب فلو نقص هذا الترتيب فبإيعاد الإمام فيها أدرك ثم قصير ما سبق  
به ثم ما نام فيه جاز عندنا وعند زفر لا يجوز وإذا صلى ما قلنا بعد علي رضي  
الله عنه أدركها أدرك فلتابع الإمام وفيما سبق به لأنها نائبة وفي الثالثة لأنها  
ثانية الإمام فيقعد كتابته والرابعة لأنها خاتمة صلواته وبالمسوط ولو كان  
الإمام لم يؤاء في الأولى ثم أقدم في الثانية في الأخرين قواء الإمام والأخرين  
ثم قام المبوق إلى قضاء ما سبق فليؤاء في الثانية وان ترك ذلك لم تجز صلواته لان الإمام  
قصير في الأخرين ما فات من القاء في الأولى والباقي إذا قصير الحق محمد فانه  
قراء في الأولى فلذلك يجب على المبوق الواحدة أيضا خلاف الحق فليؤاء ما فات  
فان الواحدة من الإمام في الأولى كان أداء ما سبق تركه فيها وكذلك ان كان  
المبوق قراء فليؤاء الإمام فيها صلواته فليؤاء في الثانية لان قراءته فيها هو  
مقتضى فيه مكره غير معتد به فلا يتأذى به فرض الواحدة في حقه وإذا أقدم

أحد المبوقين بالآخر فيما يقضيان فدر صلوة الموعودة لانه أحدهما في موضع كان  
عليه الأثر وإذا أقدم في صلاة التطوع بمصلي الظهر في القعدة الأخيرة فليؤاء  
أربع ركعات وكذلك لو أقدم في أول الصلوة ثم قطعها لانه صار بالاعتداء ملتزما  
صلوة الإمام وصلوة الإمام أربع ركعات وفي المسوط وإذا انتهى الرجل إلى  
الإمام وقد سبق للإمام بركعتين وهو قاعد بركعة كنية الاقتداء ليدخل بها  
في صلواته ثم كثر أخرى فيقعد بها لانه التزم متابعة الإمام وهو قاعد والاشتغال  
من القيام إلى القعود يكون بالتكبير لا بخلاف أن المبوق يتابع الإمام في التشهد  
ولا يقوم إلى القضاء حتى يتم الإمام وتكملوا أن بعد الفراغ من التشهد ما إذا يصنع  
فقبل يذكر التشهد وقبل بركعة لأن الدعاء يؤخر إلى آخر الصلوة والاحتياط أن يأتي  
بالدعاء متابعة للإمام وفي سنة الحجة للمصنف رجل فاته ركعة من الظهر مع الإمام  
فلما رجع الإمام ركعة من الجمعة لا يفرد قام الرجل ولم يقعد مع فان كان قراء بعد ما  
قعد الإمام قدر التشهد فدار ما يتأذى به فرض الواحدة جازت صلواته والآن تجز  
لان قيامه وقراءته غير معتد به عالم يقعد الإمام مقدار التشهد وهذه القعدة  
في حق ليست هي القعدة الأخيرة وإنما يلزم بمطابقة الإمام فلا يكون ركعة  
في حق فلا تدر صلواته بتركها فان كان أدرك مع الإمام ركعة من الظهر والمسألة  
كالها ان كان قراء بعد فراغ الإمام من التشهد شيئا قليلا أو كثيرا فانه صلواته  
إذا قراء في الثالثة والرابعة وان كان لم يؤاء بعد قعود الإمام مقدار التشهد شيئا  
لم يقبل الصلوة ولم يرد به حقيقة القاء وإنما أراد به القيام فليؤاء في القعدة  
لان القيام محل القاء وكما صلواته ان بقي قائما بعد فراغ الإمام من التشهد  
جازت صلواته لان القيام ركعة في كل ركعة وفرض الواحدة ركعة في الركعتين وفرض  
القيام يتأذى بما يتأذى ولم الاسم وقد قلنا انه لا يعتبر قيامه عالم يؤاء  
الإمام من التشهد فإذا بقي قائما بعد فراغ الإمام فوجد فرض القيام  
في هذه الركعة وقد قراء في الركعتين بعد ما فتم صلواته وان كان ركعة قبل  
ان يقعد الإمام قدر التشهد لم تجز صلواته لان عدم القيام المعتد به وهذه الركعة  
وبالمسوط وإذا قام المبوق إلى قضاء ما عليه بعد ما تشهد الإمام قبل ان  
يتم قضاؤه أجزاء لان قيامه حصل بعد فراغ الإمام من اركان الصلوة ولكنه  
مستحق في ترك الانتظار بسلام الإمام فان أو ان قيامه للقضاء ما بعد خروج الإمام  
من الصلوة



10

لا زلت في الغواية

الحديث كذا في الايضاح ذكر في الكفاية ومن سبق الحديث في الصلوة انصرف  
اي من غير توقف في لو حث ساعة يصير حذراً من الصلوة مع الحديث في  
ما أدى في الخلافة ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزأ عن غيرها وفادان  
وفي الحديث اذا سبق الحديث في الصلوة توقفاً وبيناً ما كان او حذراً ان شاء  
ما لم يفعل فعلاً في الصلوة الا ما لا بد منه كاشع الاعتراف من الاناء وان لم يلق  
ماءً لوضوء او تكلم او فعل فعلاً من غير ان يسلط عليه من صلواته ولا يلقى لو كان اماماً  
ونفسه لا خلاف هو ان ياضه بنوبة ونحوه الى الحجاب واللباس في فضل وقيل ان التوق  
يستقبله الامام والمفتي بين صيانته كفضيلة الجماعة والمنفرد ان شاء الله في قوله  
وان شاء عاد الى مكانه لانه لو انتم في منزله سلمت صلواته عن من يرايد ولو عاد حصل  
جميع الصلوة في مكان واحد وكلامها مطلوب فتحة والمفتي اذا فرغ من الوضوء  
فان لم يفرغ امام من الصلوة ضل عليه ان يعود ولو انتم بغير صلواته في بيته لا يخرج  
لان بينه وبين امامه ثمانية حكمه الاقل وان كان قد فرغ امامه تحتها في المنفرد  
ويقتضي المأمور كالمسلم الامام بغير قراءة والمراد من الامام هنا الخليفة ومن  
المأمور اعلم من الامام الاول والمفتي ويتعين الاستيفاء ويجوز واعتلام  
او انما او لعمري لانه يندرج في هذه الاشياء قال في اداضاف المصنف  
الحديث فانصرف في ثم سبق الحديث فتوضا فلا يستيف من غير ان يترك توق  
القبلة بغير ضرورة وقال في سبغ كاسبق وضوء الصلوة لان سبقاً في  
في مثل هذه الحالة غالب الوضوء والغالب كالواقف قال في وم رحمه الله اذا استيف  
البول على المصلي اكثر من قدر الدرهم لثاناً بعد غسله وقال في سبغ اذا سبق الحديث  
كالخلف موقوفاً بركعة فلما انتم صلوته الامام تلتق قال في وم رحمه الله فحدث صلواته  
وصلوة القوم تامة وقال في سبغ في صلواتهم جميعاً واعلم ان المبوق لا ينبغي  
ان يتقدم لانه لا يمكن من السلام ولكن اذا تقدم جاز فادانتم صلوته الامام تأخر  
هو وقدم مدر كائناً بالقوم ويعوم المبوق الى قضاء ما سبق وقال في وم  
اذا قرأ في الاولين سبق الحديث في الاخيرين في خلافهما في صلواته وصلوة  
القوم لانه لا يخلف من لا يصلح اماماً فحدث صلواته لان الاستيفاء عمل كثير وجاز  
على خلاف القياس للعاجز عن المفتي في حق من يصلح اماماً لكان كامة وصلوة  
القوم مبنية على صلاته فحدث بعباداً ولا يمكن ان يكون القراءة في الاولين



موجودة في الشفع الثاني تقدير الامة انما يكون مقدرة في الشفع الثاني في حق  
 من يتصور وجوده فانه حقيقة والامني لا يتصور وجوده فانه حقيقة فلي  
 في حق تقديره اذا اعتبر المعلوم موجودا يستلزم المكان المتصور ولم يوجد  
 وقال في حازا استخلافه ولم تغد صلواتهم لان فرضي الواء قد ادعى في الاوسين  
 وقال في واية في احدث الامام والمجدلان وقد انقلت الصنفين فاحدث  
 به قوم خارج المجد في كل خلاف منهم رجلا خذ صلوة وصلوة القوم لان  
 خلق مكان الامام غير للصلوة الا ان المجد مع شاع لم يكن المكان الواحد  
 ولهذا الواقد في الامام في غير صحته اذا لم يشتم حال الامام ولو اقدى في الشفع  
 وبينهما قد اقبلت في لا يصح فادام الامام فيم لم يخل مكانه حكما فاذا استخلف احد  
 ممن هو المجد فقد اختلف في خلق مكانه فيصير الاستخلاف بخلاف الخارج فانه  
 اذا اقدى خلا في مكان حقيقة وكل فقد اختلف في خيل الاصح ان صلوات الامام  
 لا تغد لانه في حق نفسه كالمفرد ليد اختلف ولو قدم القوم رجلا قبله في  
 الامام فصلوة الجميع تامة لان تقديرهم كالتقدير وقال محمد جازن صلواتهم لان  
 خارج المجد في حكمه داخل بواسطه اتصال الصنفين فيصير اختلف في كل من كان  
 كما جاز من الداخلين ولا يصح اختلف المداة وقال في ربيع اختلفا في حق الشفع  
 اذا كان في الجماعة رجلا وثنا وفي المجد ومن ظن انه احد في حق المجد في  
 علم انه لم يحدث لتقبل الصلوة وان لم يزد من المجد بصلية جابقي وروي عن محمد  
 انه يستقبل فيها وان كان اختلف في صلواته لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف  
 ما اذا ظن انه اقبل على وضوء فانصرف في صلواته وان لم يزد او ظن ان في نفسه  
 نجاسة فاشغل وتول عن القبلة خذ صلواته ولو صلى في غير مسجد فاحدث الامام  
 فجاز الصنفين كما روي عن المجد وان مضى الامام قد اقام وليس بين يديه بناء  
 ولا سدة لم تغد صلواتهم في رجا وزمن بين يديه مقدار الصنفين ان خلفه  
 صكك اروي عن ابي سوان كان بين يديه حايطة او سدة فاذا جاوز بطلت صلواتهم  
 وان كان منفردا فمقدار موضع سجدة من كل جانب وان احدث الامام ولم يكن  
 خلفه الارجل واحد صار هو اما قد مضى الامام او لم يقدّم نوي هو الامامة او لم  
 ينول لانه متعين للاستخلاف وفي الدراية انقلت الرواية على ان خليفة لا يقصد  
 اما ما لم ينول الامامة كذا في شرح المجتهد ذكر قاضيه ان فان من لا يصلح اماما له

2

الواحد في الامام في غير المجد

يقع اختلافها في حق النساء

غير

امامه في الابتداء لا يصلح خليفة امام سبق الحدث فقدم رجلا والقوم رجلا  
 والقوم رجلا في نوي كل واحد منهما ان يكون اماما فالامام هو الذي  
 قدمه الامام لانه ما دام في المسجد كان صقلا استخلافه وان تقدم رجل من غير  
 تقدم احد وقام مقام الامام قبل ان يزد في الامام عن المجد جاز ولو روي  
 الامام عن المجد قبل ان يصل هذا الرجل الى الحراب يقوم مقامه خذ صلوة  
 الرجل والقوم ولا تغد صلوة الامام الاول رجل صلى بوجله فاحدثا ورجلا  
 من المجد معا خذ صلوة المقدس وروى الامام امام احد في تقدم رجلا  
 من اخر الصنفين ثم روي عن المجد فان نوي الثاني ان يكون اماما من ساعته  
 ونوي ان يؤتمر في ذلك جازن صلوة الخليفة وصلوة الامام الاول ومن  
 كان على عين الخليفة وعلى ياره في جنبه ومن كان خلفه ولا يجوز صلوة من كان  
 قبله من الصنفين لانهم صاروا امام الامام وان نوي الثاني ان يكون اماما  
 اذا قام مقام الامام وروي الامام الاول قبل ان يصل الثاني الى مقام الاول خذ  
 صلواتهم لانه لما خذ الامام الاول فلا مكان الامام عن الامام خذ صلواتهم  
 الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى الحراب قبل ان يزد في الامام عن المجد امام  
 سبق الحدث في اختلف الخليفة عنه قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
 ان كان الامام لم يزد عن المجد ولم يأخذ الخليفة مكانه فيصير في غير جاز  
 ويصير كان الثاني تقدم بنف وتقدم الاول وان كان غير المجد امام  
 نعم انه روي في اختلف عنه فيقبل ان يزد في الامام من المجد ظم انه كان ماء  
 ولم يكن دما قال محمد بن الفضل ان كان خليفة ادى كذا من الصلوة لا يجوز  
 للامام ان يأخذ الامامة مرة ثانية لكنه يقصد بالخليفة لان الخلاف تاكدت نادا ركن  
 وان لم يؤد ركننا لكنه قام في الحراب قال في واية ان يأخذ الامامة مرة اخرى  
 لان المسجد كان واحد ويجعل كأنه لم يزل وجهه عن القبلة وقال محمد لا يجوز  
 لانه حوز وجهه عن القبلة بالترك وان ظن انه احد في اختلف رجلا وروي في  
 المسجد علم انه لم يكن خذ صلوة الكل وطو الصنفين فان الامام انه احد  
 او انه غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقظ بالطهارة خذ صلوة  
 الكل في الامام من المجد ولم يزد في الامام اذا كان مطابقا للبول فذهب في اختلف  
 غيره لا يصح اختلفا وانما يصح الاستخلاف بعد روي البول كذا اذا اصابه وجو

ذكر



البطن او المشاة او نحوه كذا لو حذر عن القيام بذلك السبب فعد وصلا قاعدا  
 لا يجوز رجل يصلي يقوم في الصلاة فاصحى ونقدم امامه خطوتين قبل ان  
 يقوم احد ان تقدم مقدارها لو تأخر حذر من الضيق في خد صلواتهم بعينه  
 التقدم بالتأخر في حق هذا الحكم والبيت بمنزلة المسجد وتدرج التكلية ومن  
 سبقه في الصلوة فاستبجى من تحت ثوبه ولم تكن عورة صلواته جارية  
 وان انكشف عورته خد صلواته ولو اشد نوحا اذ في ذهابه الى الوضوء  
 او لتقي ماء من يده خد صلواته لان العباس ان الحديث بعد الصلوة لكن  
 ما كان كما هو من هذا الضيق وانما تركناه بالحديث من زاد على الحديث وكثرت  
 افعال لا يقاس عليه وان فعل ما لا بد منه من المشي والوضوء والغرف من الالباب  
 لم يضره لانه من ضرورات البناء ولو احدث الامام فاض في التوضوء فاقترع  
 به رخصه بل ان يخرج من المسجد فاقترع به وقيل لا يضره اقترعه وان حصل الامام  
 عن الغواة فقدم عنه اجزاءهم عند ذلك وقال لا يضرهم الا في بيوتهم باغير  
 قراءة كالامني اذا اتم قوما امينين كذا في الكفاية ولو قراء مقدار ما يجوز به الصلوة  
 لا يجوز الاستخفاف بالاتفاق وان سبق الحديث بعد التشهد توضاء وسلم لان التسليم  
 واجب عليه فلا بد من التوقير لثباته وان تعد الحديث في هذه الحالة او تكلم او عمل  
 عملا ينافي الصلوة تمت صلوة لوجود الخوض في التضرع ومن احدث في ركوعه  
 او سجوده وتوضاء وبينه فلا بد ان يعيد الركوع والتجود الذي احدث فيه  
 وان تذكر في ركوعه وسجوده انه يركع سجدة في الركعة الاولى فقط لا لا عليه  
 اعادة الركوع والتجود الذي تذكر لكن لو اعادة يكون مندوبا وقاصدا  
 وجلا خذري بالامام في ذوات الاربع فاصحى الامام وقدم وهذا الرخص والمفندك  
 لا يدري انه صلى الامام وممن نفع عليه فان المفندي يقضي اربع ركعات ويقعد  
 في كل ركعة احتياطا **باب ما يكره في صلاة ركعة واحدة** في الخط  
 قال محمد اكره ان تكون قبله المسجدة الى الخبز او الحمام او القبلة فيعلم ان جهة  
 القبلة يجب تعظيمها والتحرر من الاستخفاف بها جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك في وجه  
 القبلة واذا كان يقول القبلة الخاسر ارجاس فذلك الخفاف والقبلة ولا عمل  
 هذا قلنا ان من ضل وقدم غداة او بول بكرة ثم تكلم المنار في معنى قول  
 محمد اكره ان يكون قبله المسجدة الى الحمام وانما اراد به التحريم وهو الموضع الذي

الى  
 وان حصل الامام عن الغواة

الذي يقبض فيه الجهم وهو الماء الحار لان ذلك موضع الانحياز لتفعل الانحياز في الصلوة  
 فاما ان استقبل حائط الحمام ولم يستقبل الانحياز فاما يستقبل الحائط او المذبح فلا يكره  
 وقال بعضهم اراد به نفس الحائط وكذلك يكرهوا في معنى قوله قبله المسجدة الى الخبز  
 قال بعضهم اراد به نفس الخبز وقال بعضهم اراد به حائط الخبز ولكلوا ايضا في معنى  
 الاكره الى القبلة قال بعضهم لان فيه تشبيها باليهود وقال بعضهم لان في المعية عظام  
 الموتى الخاسر وارحاس وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع  
 حائط او سترة اما اذا كان لا يكره ويصير الحائط حائلا وفي جميع الغدوى ذكره  
 ان يكون قبله المسجدة الى حمام وقبر او خبز لان جهة القبلة يجب تعظيمها والمسجدة  
 كذلك ومعنى التعظيم لا يصد اذا كانت القبلة الى هذه المواضع الى لا تخلو عن  
 الاقدار وروى الشيخ عن ابيه انه قال هذا في مسجد الجماعة فاما في مسجد الرجل  
 في بيته فلا بأس بان يكون قبله الى هذه المواضع لانه ليس له وجه المسجدة يجوز  
 يسع وللناس فيه بلوى وشقة بخلاف مسجد الجماعة ولو قبله في مثل هذا المسجد  
 حازر صلوة الاعلى قول بشر بن عياض الموتى وكذلك لو قبله في ارض من مغلوبة  
 او صل عليه ثوب مغلوب فان عنده لا يجوز لان العبادة لا تادى بما هو مشغول  
 عنه والنهي عن ذلك اذا لم يكن معنى في الصلوة لا يمنع جوازها وفي الاصول وذكره  
 الصلوة في ارض من مغلوبة ولا تقدر قبل تقدر والدليل على صحته انه لا يؤمن  
 بقضايتها بالاجماع واصل النهي في هذا الباب حديث ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن الصلوة في سبعة مواطن **المحبرة والمذبة والمقبرة والحمام وقوارع الطرق**  
 ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله تعالى فاما المحبرة والمذبة فموضع النجاسات  
 لا يجوز الصلوة فيها لا بعد ان شرطها وطهارة المكان واما المقبرة فقيل لما  
 نهى عن ذلك لما فيه من التشبه باليهود وقال عمر لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم  
 مساكن فلا تتخذ قبور سجدوا ضل هذا القول يجوز الصلوة وذكره وجعل معنى النهي ان  
 المقابر لا تخلو عن النجاسات يستندون بما سقى من القبور فينبولون وينفثون  
 ضلع فلهذا لا يجوز الصلوة لا بعد طهارة المكان ومعنى النهي في الحمام انه  
 مصب الغائط والنجاسات عادة ضلع هذا اذا ضلع في موضع صلواتي الحمامي لا يكره  
 وقيل معنى النهي ان الحمام بيت الشيطان ضلع هذا الاكره في كل موضع وفي الغدوى  
 اذا غر موضع في الحمام وليس فيه تمثال لاساسه وكذا في المحبرة اذا كان فيها

الصلوة في ارض من مغلوبة  
 ونوب مغلوبة  
 نهى عن الصلوة في سبعة مواطن



الماء

موضعا عند القبلة وليس فيه قبول لآبائهم ومعنى النهي في قوارع الطريق انه يستغفر  
فعل هذا اذا كان الطريق واسعا لا تكثره وحلي ان كان يصلي على طريق ابيادة  
وصلى مع الناس لا تخلوا عن الارواح والنجاسات فعل هذا لا فرق بين الطريق  
الواسع والضييق ومعنى النهي في مواطن الانبساط لا تخلوا عن النجاسات عادة  
الا انه جاء في الحديث صلوا ما بين الغيم اذا غدا ولا تصلوا في مواطن الانبساط فيها  
يكون فيه النجاسة من المواطن والمدايق سواء وقيل معناه ان الانبساط يقول  
او علمه ايدوا غدا في حبه وكره على المصلي فيستلحق بغير صلوة ومعنى النهي في  
بيت الله تعالى عند التوسل العظيم فلا يمنع الجواز ولكنه يكره وعندنا في القفاد  
في صلوة كياحي وفي المنية وكره الصلوة في الطاحون وفي طريق العامة والخلاء  
والاصطبل وعلى سطح المذبله وفي مجمع الغياوي وقاضيه ان وكره الصلوة  
في ازار واحد من عند ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل في ثوب واحد ليس عليه عاتق  
منه شيء ولا يابس بالصلوة في ثوب واحد متوشح به يعني ان يكون ثوب طويل يتوشح به  
فيجعل بعضه على راسه وبعضه على منكبيه وعلى كل موضع من بدنه شيئا قال الفقهاء  
ابو جعفر المتحفي للرجلان يصلي في ثلثة اثواب فيصلي وارارو عمامة والكتف للمرأة  
ان تقصير في قميص وفخار ومقنعة ويكره لبس القميص وهو ان يجعل الثوب تحت الابط  
الايمن ويظهر جانبه على عاتق الايسر ويكره بدل الثوب في الصلوة وهو ان  
يجعل الثوب على راسه او عاتقه ويرسل وجانبه امامه على صدره قالوا ومن  
صلى في قميص ينبغي ان يدخل يديه في كتيبه ويشد بالخطم مخافة الدلو في صدره فيستر  
في المخبر الدلو ان يرسل الثوب من عند ان يضع جانبه وقيل هو ان يلقى على راسه  
ويخرج على منكبيه اقول هذا هو الطيبان اما في القميص وكفه ان يلقى على كتفيه  
من عند ان يدخل يديه في كتيبه ويضم طرفيه ويكره كفي الثوب وهو ان يضع اطراف  
الثوب التراب وكفه في شدة الجحمة والكف رفع يديه من بين يديه اذا اراد السجود  
لان نوع تكبته وحجته وفي القميص يرسل كتيبه في الصلوة لان في امساكها كفي الثوب  
وانه مكره وقيل يمكنها ويكتفى كفيه وهذا هو في قاضيه ان ويكره ان  
يصلي وبين يديه او فوق راسه او على عنقه او يراه او في ثوبه نقبا ويرلان  
في ذلك تشبه عبادة الوثني ولا تصح صلوة لاجتماع شرايط الجواز واركانه  
وفي البساط روايتان والصحيح انه لا تكثره على البساط اذا لم يجهد على النضار

ويكره بدل الثوب في الصلوة

صغرى

النضار وير هذا اذا كانت القبلة كبية يظهر للناس من غير تكلف فان كان  
او نحو الرائي لآبائهم ولا يابس بالصلوة على الوثني البسط والقبود والصلوة  
على الارض وعلى انبتت الارض افضل واذا اراد ان يصلي على القباء يجعل  
الكتف تحت رجليه وسجد على الزبل ويصلي الظهارة ويجعل البطانة تحت  
في كذا ثم ويكره بدل ثوبه وهو ان يضع اليدين والقباء على كتفيه ولم يدخل  
يديه في الكتيبتين وهو مكره سواء كان تحت قميصه ولا وفي اليد ويكره لبس  
القميص وذکر ان يجمع في ثوب واحد من تحت احدى كتفيه على احدى ابطيه  
اذا لم يكن عليه سراويل ولا يابس بالصلوة في ثوب واحد وان مثله في سراويل  
واحد اذاه وقدا ساء وان مثله في القميص الذي يشق وليس عليه غيره لم تجز في البسط  
ولا يلتفت في الصلوة لقوله عم لو علم المصلي من ثيابه ما التفت وهذا لا يفت  
المكره ان يلوى عنقه ووجهه على وجهه ويوجه من ان يكون الى جهة القبلة  
فاما اذا انظر نحو قد عنيتم عنه او برة من عند ان يلوى عنقه فلا يكون  
مكروا لانه عم كان بلا حفظ امكانه عليهم الرقن وان في صلوة نحو عنيتم  
ولا يعي في الصلوة شيء من جده او ثيابه او غيره كطريق الى هجرة ربه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثا في الثوب في الصلوة والفقهاء  
في المتأخرين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ويعي بالحيمة قال عم لونه  
قلب هذا الخشعة جوارحه جعل عم فعل دليل ثقافة فاما من كل فعل  
مفيد للمصلي فلا يابس بان يابس امه ما روى انه عم عرق ليلة في صلوة  
فليت العرق عن حبيته لانه يورثه فكان مفيدا وانه علم الصلوة والسلام  
اذا قام من السجود تعفن ثوبه عنه وبيرة لانه مفيد فاما ما ليس مفيد فكمه  
للمصلي ان يستعمله وفي قاضيه ان ولا يابس بان يابس من ثيابه من التراب الخش  
بعد الواع من الصلوة وقيل اذا كان بفضة ذكره يشغل عن الصلوة وان  
كان لا بفضة ذكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل الشتر والسلام ويكره  
ان يقف في الشتر وبين التمدتين وتغيره ان يضع اليدين على الارض و  
يتصب في ربه وقيل ان يضع اليدين على الارض ويتصب يديه امامه على  
صدره وفي البسط ولا يقف المصلي افعاء الكلب وفي تغيره افعاء قولان  
احدهما ان يتصب قديم كما يفعل في السجود ويضع اليدين على عقبه وهو

وأيضا بالصلوة على النضار

سراويل



نهى النبي عن عقيب الشيطان الثاني ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه  
 الى جميع ركبتيه الى صدره ويعلم يديه على الارض وهو اقل من اقل الكلب  
 يكون بهذه الفتوة الا ان افعاء الكلب في نهى اليدين واقعا الادنى  
 في نهى الركبتين الى صدره والاصل فيه قول الله عز وجل نهى اليدين  
 عن ثلث ان اتوا نوال الديك وان افعاء الكلب ان افترقا اثر الثعلب  
 كذا في الابيض ويكره ان يتربع الا من عذر لان عذرهم راي انهم يتربع  
 في الصلوة فنهى عن ذلك فقال ابنه رايته تفعل يا ابت فقال عذرهم  
 ان رجلا لا تحلاني ومن الشايخ من قال لان التربع جلوس الجارية فلهذا  
 كره في الصلوة وهذا ليس بقوى فان النبي لم كان يتربع في جلوسه في بعض  
 احواله فيروى انه عم اكل يوما متربعاً فنزل عليه لوم كل كما ياكل العبد  
 وهو كان منزلاً من خلقي الجارية وكذلك كانت جلوس عمر في مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متربعاً والصحيح ان نقول جلوس علي الركبتين اقرب  
 الى التواضع من التربع فنوا ولي في حال الصلوة الا عند العذر كذا في الميوس  
 ذكر في قاضيه ان وان ترتب في التطوع لا على وجه الكبر حاز ويكره تعظم  
 النعم في الصلوة لانه لو غطاه بيده فقد قال عم كفوا ايديكم في الصلوة وان  
 غطاه بيوت فقد نهى عن التلم في الصلوة وفيه شبهة بما يجوز في عبادتهم النار  
 ويكره الشاوب في الصلوة فان غلب الشاوب كظم في ووضع يده على فخذه  
 لقوله عم اذا تشاوب احدكم في صلوة فليغض فاه فان الشيطان يدخل في فيه  
 ولقوله عم اذا تشاوب احدكم فليضع يده على فخذه ويكره تعليق الحصى الا اذا كان  
 لا يمكن التجرؤ في موضع التجرؤ مرة ولا يزيد عليها لقوله عم مرة يا اباذر  
 والا فذر ويكره التخص وهو وضع اليد على الخافضة ويكره خرقة الاصابع  
 وهو ان يغزها او يغزها في يمين يمينه لعل في ذلك لا تفرق اصابعه في  
 الصلوة وكره تغميض العين للنهي عن في الصلوة ويكره ان يصلي وهو يجر  
 نهى النبي عن الاعتناء في الصلوة وتغييره ان شد الحزام حول راسه ويبدى  
 ويبدى كما ينبغي النظر وقيل ان شد بعض الحزام على راسه وبعضه على  
 يديه وقيل هو ان يلق بعض الحزام على راسه وبعضه على يديه وقيل هو  
 ان يلق بعض الحزام على راسه وطرق حاشية يجعل كالحج للنساء وهو ان يلق حول

نصباً

ركبتيه

الكلب

الثعلب

الديك

الرجل

الجلوس

المتربع

المتواضع

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

المتكبر

حول وجهه ويكره عقص شوه نهى النبي عن ان يصلي الرجل ورأسه معقوص  
 في اللغة الاحكام في الشدة قبل تغييره ان يحج شوه على لحيته وشدة كيط  
 او خرقة او يصيح ليتلبس وقيل ان يلق ذوايبه حول راسه كما تفعل النساء  
 في بعض الاوقات وقيل ان يحج شوه كله من قبل القفا ويمكن كيط او خرقة  
 كلبا يصب الارض اذا سجد واذا سجد وفي قاضيه ان ويكره عدا لاي والتسبيح  
 في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول الله وقال النبي في المكتوبة  
 والتطوع قالوا عذرهم في الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في كراهية عدا التسبيح  
 خارج الصلوة وفي شوه الحجة وكره عدا لاي التسبيح باليد وقال لا يكره قديرا ليد  
 لان العدا بالقل لا يكره اتفاقا والعدا باللسان مفترقا وقيل الخلاف في الفرائض  
 واتم في التوافل فيه مكره اتفاقا وقيل الخلاف في التوافل واما في الفرائض  
 فيه جاز اتفاقا والافهات الخلاف في الكل في طاهر الرواية وفي قاضيه ان  
 ولا يغفل فاه ولا انعم الا اذا غلب الشاوب ويحسب يضع يده على الفم ولا يمتطي  
 ويكره ان يأخذ القدم ويقلها لكن يدها تحت الحصى في قول الله وروى عنه  
 ان اخذ قدمه او برعوثا فقلها او دفنها فعدا ولا يترك في الصلوة  
 ويكره ترك الطائفة في الركوع والتجود ويكره التواءة في غير حال القيام ويكره  
 ان يطول الركعة الاولى في التطوع ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع  
 الصلوات ويكره تكرار سورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع  
 ويكره نزع القميص والقلنسوة ولبسها وخلع الحف في الصلوة بعلمه ويكره  
 ان يتم طيباً وان يدور في ثوب او عروصة في الصلوة مرة او مرتين ولا تعد  
 صلوة ويكره الدخول في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان افتمرها  
 وذلك يخلع عن الصلوة قطرها وان مضى عليها افرأه وقداً وكذا لو اصابه  
 بعد الافتتاح ويكره ان يحرق اصابع يديه او رجله عن القبلة في التجرد وغيره  
 ويكره ان يمشي وقبل قيام او قوم يتحدون لانه نهى ان يصلي الرجل خلفه  
 قوم يتحدون في رواية الحسن بن عمار في الجامع الصغير قال لا بأس بان يصلي  
 الى ظهور رجل قاعد يتحدث لان المسلمين لم يزالوا يصليون على ظهور رجل في الجوامع  
 والمساكن في الاصابع من غير تكبر وما روى من النهي عنه عم محمول على ان حديثهم  
 يشوش منه كذا في شوه التكاليف قالوا تأويله رواية الحسن فان دفعوا احوالهم

والعقوص

معقوص

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

كيط

لا بأس من أعمال الصلوة والصلوة من غير خلاف  
 لا يستغفر بها وقال لا بأس من يقيم الصلاة  
 في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة

عذر لاي التسبيح

كبره تطويل الثانية على الاولى  
 ثم رعدة في ركعة واحدة

نزع القميص



بالكثير فربما يكون سببا لقطع الصلوة ويكره ان يصلي وبين يديه تنورا وكانون  
 فيه نار موقدة لانه يشبه عبادة النار ولو كان بين يديه سراج او قنديل لا يكره لانه  
 لا يشبه عبادة النار ولا يكره ان يصلي وبين يديه او فوق راسه مصباح او سراج  
 او ما اشبه ذلك لان المراد لا يعبد ما عدا الله ولا يكره اعتبارا وقيل يكره ويكره ان  
 يصلي وهو يعتمد على حائط او لطوانة من غير عذر ولا يكره ان يركع في التطوع ولا يصلي  
 وفيه رصم او دينار لا يمنع عن العزاة وان منع عن القراءة لا يجوز صلوة  
 وكذا لو صلى في بده مال يكره ويكره ان لا يصلي بين يديه على الركبتين في الركوع او على الارض  
 في السجود من غير عذر ولا يسجد رافعا احدى قدميه عن الارض وان رفعها لا يجوز  
 صلوة ويكره الصلوة في الثياب البذلة وهي ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكعبة  
 وفي حجة الفداء ويكره ان يضع ثوبه على راسه ويلبس جميع بدنه بحيث لا يبقي له فخذ  
 ويكره للمصلي ان يرفع ثيابه او يكرها بغيره يرفع الثوب من بين يديه او من  
 خلفه عند الاخطا للتمجيد ولو صلى رافعا كعبته الى المرفقين كره ويكره التراويح  
 بين العديتين وكذا القيام بعد الركعتين وفي رواية الحسن عن ابي عبد الله التراويح  
 صحت عن الانصاب على احدى القدمين لانه اعين على طول القيام وينبغي ان يكون  
 هذا في التطوع واتما الوضوء فمناه على الخفة وفي الصحيح يقول رابع بين رجله  
 اذا قام على احدى مائة مرة وعلى حدة الاخرى مرة وفي الحديث والذخيرة ويكره التمايل  
 على عتاه مرة وعلى يراه اخرى فقد صح عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليكن اطرافه ولا تمايل تمايل اليهود للمصلي  
 اذا دعاه احد ابويه لا يجيبه ما لم يفرغ من الصلوة الا ان يستغث بشئ وكذا في الاقبي  
 قال الطحاوي الامم واللات اذا ناداه بعد ما علم انه في الصلوة لا ياس بان لا يجيبه  
 وان لم يعلم يجيبه في التوافل وفي الغرائب قد اجابنا في ذلك من قد رزقهم  
 يقطع الوضوء والتفعل بقوله وم قاتل دون مالك قال شمس الدين انه يقطع بركات  
 الا يرى انه يجزئ في الصلوة راي على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم فالأفضل  
 ان يغسل الثوب ويستقبل الصلوة وان كان يخاف فوت الجماعة ان كان يجدا لما  
 ويجدا الجماعة في موضع اخر يقطع ايضا ويغسل وان كان لا يجدا لما او كان في اخر الوقت  
 مضى على صلوة وان انتهى الى القوم وهم في الصلوة وعلى ثوبه نجاسة اقل من الدرهم  
 وهو يخش ان غلب ان تغتصب الجماعة احب الى ان يدخل في الصلوة ولا يغلب لان غلب

يعتمد على حائط

ثياب البذلة

صلى في نور واحد  
وملك غيره فذكره

صلى في ثوب واحد  
لا يكره

تمايل على عتاه

لان غلب ليس بوضوئ عليه ومتى دخل في الصلوة صار مؤذنا للوضوء المصلي اذا  
 وسجد عليه ان يسطر في التراب عن وجهه يكره له ذلك لان هذا نوع بكرة وان يسطر  
 في التراب عن ثيابه وسجد لا ياس به لان هذا ليس بكرة وفي الحديث بكرة ووضع اليد قبل  
 الركعة اذا سجد ورعا اذا قام الا من عذر ويكره ان يصلي حاسرا راسه تكاسلا  
 ولا ياس به اذا صلى تذللا وخوعا وفي الواضعات المصيدة الركوع اذا سمع  
 شخصا جازيا يطول الركوع ليدرك الجاني في الصلوة فان كان عرف الجاني  
 بكره لان ذلك يشبه الميل اليه وان لم يعرف فلا ياس به مقدار تسبيح او تسبيحين  
 مقدار ما لا ينقل على من خلفه لان ذلك اعانة غير الطاعة وفي سورة التكملة ولا ينظر  
 الامام احد في صلوة تخلصا للعمل لله تعالى فان انتظر في ركوعه انسانا فدر صلوة  
 لانه جعل جزاء من صلوة لغية لله تعالى وقال ابي عبد الله قد فعل امر عظيم اخاف ان يكون  
 شركا ولا تغد صلوة لان هذا انتظار لتكلم الجماعة وهو مشروع في ان كان  
 في تطويل العزاة وفي الايضاح ولا ياس بفعل الخبث والعقوب لقوله وم اقلوا  
 الاسودين ولو كنتم في الصلوة اراذبها الخبث والعقوب والامر ليس للوجوب  
 بل للاباحة والحديث يدل على اباحة فعل الحيث كلها الخبيثة وهي ان يكون  
 بيضا وغير الخبيثة وهي ان يكون سودا وقيل قبل قبل غير الخبيثة دون  
 الخبيثة لقوله وم اياكم والخبيثة البيضاء فانها من الخبث في سورة التهادية والاولى  
 في الخبيثة الخبيثة الاغذار والاذار وهو ان يقول على سبيل المؤمنين ومري ويقول  
 ارجع يا دن الله تعالى فان ابنا منعت قلبها والصحيح انه لا تفاوت بين انواع  
 الخبيثات لاطلاق النقي والنجي وم عاهد الخبث ان لا يدخل بيوت اخيه ولا ينظرها  
 لهم فاذا دخلوا او ظهر او قد يفتنوا العبد ضيا في قتلهم كاهل الذمة اذا اعتقلوا  
 عهدهم قبل ان يقتل الخبيث اذ انك ان قدر قتلها بضربة فان اصبحت الى ضربات  
 يستقبل الصلوة لانه عمل كبر والاطهار ان الكل سواء لانه على رخصته المصل  
 فهو كالشيء لعمل الحديث والاستقاء وفيه مخالفة لما مر من البكر قالوا انما يباي  
 قتلها اذا امت بين يديه وخاف لاذي فان لم يخف بكرة كذا روى عن ابي عبد الله  
 التكملة ويكره ان يسبق امامه بالركوع والسجود لقوله وم لا يتبارروا بالركوع  
 والتجود انه قد بدت فان ادركه الامام جاز وقدا ساء لان المعتد هو الشاركة  
 في جزاء من الركوع غير معين ولهذا الوجه روى قبل الامام جاز وان قاتل النار

نكح بالركوع والاعقاب

قبل الخبث والعقوب

رعى قبل الامام



في الاخير فكذا الجزء الاول وان لم يدرك الامام لا يجوز لفوات الماركة وانقاده  
عن الامام في ركن من الصلوة وقال زحل لا يجوز وان ادرك الامام ولا يرفع  
يده قبل الامام لقوله ثم اما يخشى الذي يرفع يده قبل الامام ان يجوز ان يركب  
يده ثم قال عليه السلام لا يجوز في الصلاة على الكراهة **فصل في المروءية**  
**باب في المروءية** في جميع القضا والتهذيب ليس بسنة كالطريق وكذا الجوهر اراد  
المروءية بين يدي المصلي فان كان مع شئ يقسم بين يديه ثم يركب يده ولو  
مراشاة فيقوم احدهما امام ويمر الاخر ويفعل الاخر كذا وكذا ويمر ان كان  
مع دابة فتمد ركبتيه فلو تمر رجلا نمتها ذمين فالذي يلي الهيكل هو المار  
رجل قام في اخر الصفوف من التجد بينه وبين الصفوف مواضع قاله  
فلذا قل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حصة نفسه فلا يأت  
المار بين يديه روى ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من نظر الى فرجة  
في صفة فليدعها بنفسي ان لم يفعل فمحرار فليخط على رقبته طائفة لا يرى  
فليخط المار على رقبته من لم يد فرجة وفي الميسر وبكره المروءية بين يدي المصلي  
لقوله ثم لو علم المار بين يديه ما عليه من الوزر لوقف ولو اراد يقين ولم يوقف  
يوما ولا شهرا ولا سنة وقد روى المروءية بين يديه غير مقلوب في الكتاب فقيل  
الى موضع سجوده وقيل بقدر الصغين واصح ما قيل فيه ان المصلي لو صلى خجوع  
فالى الموضع الذي يقف بعده على المار بكرة المروءية بين يديه وفيما وراء ذلك لا يركب  
وفي الكفاية الموضع الذي يركب المروءية من قدامه من قدره بثلثة اذرع ومنهم  
فيهم باربعة ومنهم بموضع سجوده ومنهم بموضع الصغين او ثلثة والاخير  
انه لو صلى خجوع لا يقع بعده على المار فلا يركب كذا ان يكون منهن بصره في قيام  
الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدره وفي سجوده الى اذنيه انفسه  
وفي سجوده الى سجوده وفي سلامه اليه كذا جامع بين الامام والمصلي  
وقيل كما في الصغين وفي جامع الصغين في الاسلام وان مر عن بعد في المسجد  
فقد قيل بركه والاصح انه لا يركب وفي صدر التبعة ان كان المصلي على الدكان ويعد  
الاخر امامه تحت الدكان لا يأت عند البعض لانه لم يركب موضع سجوده وعند البعض  
يأت ان تمر في موضع النظر اذا نظر المصلي في موضع سجوده فحينئذ ان حاذى بعض  
اعضاء المار بعض أعضاء المصلي كايده والاعلا ويشتري من يديه في الصلاة ان

في بين الصفوف ومواضع خالصة

ان يركب امامه

ان يركب امامه سنة لقوله ثم اذا صلى احدكم في الصلاة فليجعل بين يديه سنة ومقدار  
ذراع خصله او جيل سبغي ان يكون في غلظ الاصبع لان يادونه لا يبدو للشارع  
من بعيد فلا يحصل المقصود وسنة الامام سنة للقوم لانه عم صلي بطلان مكة  
الى عنزة ولم تكن للقوم سنة كذا في الهداية ويغني عن نصب السنة امام  
ولا يقيم ولا يخط وفي الواقيات اذا صلى في الصلاة فلم يركب يده فاما الامام  
ان يخط بين يديه لا يعبه الخط وهو المختار من اعين الخط فالخط طويلا لانه  
عنزة الخشبة المغروزة امامه وكذا اذا تعذر غير السنة لا يعبه الاثنا وهو المختار  
ومن اعين قال يلق بين يديه طويلا يجعل كانه عزيم سقط هكذا اختيار  
الغنيمة به بعد قال صاخر زاده منهم من قال هذا الحد اذا كان يقبل في الصلاة  
واما في المسجد فالحمد لم يجز وهو اختيار شئنا لانه ان يكون بين المار وبين  
المصلي حائل من لطوالة او غيره قال الاستاذ الان يكون المسجد تيمم المكمل  
في حده قال بعضهم يعالج المروءية فيها وراء ثلثة اذرع وقيل والفتوى ان الكبر  
مقدار الجيب وهو ستون ذراعا كذا في الصغير في كذا في الميسر وان حذرين  
يديه ماز من رجل او امرأة او حمار او كلب لم يقطع صلوة عنده وقال امهات  
الطواهر يقطع مرور المارة والحمار والكلب لقوله ثم يقطع الصلاة مرور  
المارة والحمار والكلب وفي بعض الروايات قال الكلب الاسود فقيل لما قال  
الاسود من غيره فقال قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الكلب الاسود شيطان  
ولنا حديث الهذلي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة مرور شئ والحديث  
الذي روي وادونه ما يشم ريح الله عنها وينبغي ان يدفع المار عن نفسه كليل  
يشغل عن صلوة الا انه يدفع بالاشارة والاخذ يطفئ ثوبه على وجهه ليس  
شئ ولا علاج ومن الناس من قال ان لم يقف باشارة جاز دفعه بالقتال  
حديثا بسعيد رهم وفي صدر التبعة ويد المار بالسيف والاشارة لانهما ان  
عدم سنة او مرتبة وبين السنة وجاز ترك السنة عند عدم المروءية والطلاق  
وفي الواقيات رجل يصلي التطوع في المسجد الجامع والمياكين يمر من بين يديه  
صلوته تامة لانهم عليهم والائم على الذين يمر من لاشم باسندوا الختم في  
قال بوميطع لا يحل ان يسل سवाल المصلي لان فيه وعيدا وعن الحسن البصري روى  
انه قال ينادي يوم القيمة ليمن بعين الله ثم فيقوم سवाल المصلي المختارة

ان يركب امامه



إذا كان التأويل لا يخطئ وقاب الناس والتدين بدين المصلحة ولا يزال الحافوا بيا  
لا بد منه فلا بأس بالحوال والاعطاء لم لأن الحوال كانوا يملكون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وآله حتى روى عن علي رضي الله عنه أنه تصدق بخاتمه وظهر  
في الركوع فحضر الله ثم يقول ويوتون الزكوة ومهم وكعون وإن كان يخطئ  
وقاب الناس ويمتد بين يدي المصلحة ولا يزال فيكم هذا والتصدق على مثل  
مكروه لما قلنا **فصل في نهي المصلية في قاضيه** أن المصلية للصلوة  
نوعان فعل وقول أما الأول إذا حدث في الصلوة من قول أو غايظ أو ربح  
أو عاف متعمداً فسدت صلوة وإن سبق ولم يتعمد أن كان حدثاً موصفاً  
الوصول فإن كان حدثاً بفعل لا دني فكذلك وإن لم يكن بفعل لا دني لا يفسد  
صلوته بل يتوضأ ويبني فإذا كان على يده دخل أي جبان أو جراحة أو جيرة  
فمنه ما يقع بيده عما أضل من الدم فسدت صلوة لأنه تعدد الحدث وإن  
يغمره ككثرة الشفت باصا به اليد والثوب في الركوع أو في السجود وسال منه  
الدم فسدت صلوة في قول به دوم وجا عتلتها ما لورحاه أنان يندق  
أو جرفه خلاق على قول به دوم وعلم تعدد صلوة ونحو البناء وكذا  
لحفظ من السحق جرح أو غيب على المصلحة على أنان فادماه وكذا الودخل النوبة  
في رجل أنان يصلي أو وضع يديه على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير  
قصده فسدت صلوة عندهما وقبل تعدد عند الكل لأن الاحراز عنه ممكن فإذا  
لم يمتد نصار كانه تعدد وكذا لو كان تحت شجرة فقطعت منها غرة في حصة  
وإذا لم يصبه حدث وكثرة فعل فعلا ليس من أفعال الصلوة أن كان كثره من بدجاره  
تعد صلوة وإن كان يبيد لا يفسد وأضلفوا في القلة والكثرة قال بعضهم كل  
ما يقام باليدين فهو كثر وكل ما يقام بيد واحدة فهو بيه مالم يتكرر فعله  
القول المصلحة إذا ضرب دابة مرة أو مرتين لم تعد صلوة لأن الضرب بيه بيد  
واحدة وإن ضربها ثلاثاً في ركعة واحدة فسدت صلوة ولو كان في صلوة الظهر  
أو في نفل أربع ركعات فضررها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تعد صلوة ولو  
ضررها ثلاث ركعات في ركعة واحدة تعد صلوة وكذا لو انتفض من عمامته  
كوز فحواه مرة أو مرتين لا تعد صلوة لأن ذلك يحصل بيد واحدة وإن تعم  
فسدت صلوة لأنه لا يحصل بيد واحدة وكذا المداة إذا انحزرت فسدت صلوتها

مطلوب

مطلوب  
إذا حدث في الصلوة

صلوتها ولو أغلق الباب لا تعد صلوته لأن ذلك يتعلق بأدخال اليد  
في المعلق ثم سدده وإن فتح الباب المعلق فسدت صلوته لأنه يحتاج إلى ادخال  
اليدين في المعلق ثم التحريك المعلق وقت الفتح ثم إخراج المعلق من موضع الشدة  
التي أوصل تعدد صلوته لأنه يحتاج إلى استعمال اليدين وإن حل الأزار لا تعد  
ولورحاه العانة ووضعها على الأرض أو وضعها من الأرض ووضعها على رأسه  
لا تعد صلوته لعدم احتياجها إلى عمل اليدين ولا إلى المعالجة ولو لم يكن الحقيق فسدت  
صلوته لأنه لا يتم بيد واحدة ولو لم يكن دانتها أو أسرها أو نزع الثوب عنها فسدت صلوة  
وإن أحكمها أو فلع الحيا لم لا تعد ولو لم يكن فلتوة أو نزعها لا تعد صلوته ولو لم يكن  
طهر لم تعد صلوته قبل هذا إذا كان الحرف يده فاما إذا أخذ الحرف من الأرض أو رمى  
تعد صلوته ولو لم يكن بيه أو بيه لا تعد صلوته وإن أكل وشرب عمداً أو ناسياً  
فسدت صلوته لأنه ليس من أفعال الصلوة وإذا ابتلع شيئاً من بين أسنانه لا تعد  
صلوته وقبل هذا إذا كان قديلاً وإن كان كثره تعدد صلوته ثم أضلفوا في القلة  
والكثرة فبعضهم قدره والقيل بمادون الحقة وسواها بينها وبين الطوم وقال  
بعضهم مادون حلا، النعم لا يعد الصلوة وفوق بين الطوم والصلوة وإن ضرب  
أنان بوط أو بيد فسدت صلوته وإن تعدد شيئاً أو نزع لا تعد صلوته وكذا  
إذا تدبر داء أو عمل شيئاً خفيفاً محل بيد واحدة أو عمل شيئاً أو ثوبا على عاتقه  
لم تعد صلوته وإن كان ثقبلاً يتحمل الأخر بمقابله فسدت صلوته وإن دفع المار  
بين يديه بركله أو بيده لا تعد صلوته وإن رمى بسهم فسدت صلوته لأنه عمل بيه  
قالوا لهذا إذا أخذ القوس والسهل ووضع السهم على الورور رمى به فاما إذا كان  
القوس والسهل على الورور رمى به لا تعد صلوته ولو ركب الدابة فسدت صلوته لأنه لا يتم  
الآ باليدين وإن نزل من الدابة لم تعد لأن النزول يمكن بدون اليدين بأن يجعل  
رجليه من جانب ويضع على الأرض قالوا لهذا إذا حمل عليه أو وضعه على  
الثوب فإن صلوته تعد ويمكن أن يجاب عنه ويقال بأن ضل عنه انتقل اليدين  
فصار كانه هو الذي ركب بنفسه وهذا على قول من يوجب الكثرة بعمل اليدين وهذا  
اختيار الشيخ الإمام محمد بن الفضل وقال بعضهم إذا كان بحال لوراه أنان  
يعلم أنه ليس في الصلوة فهو كثر وإن كان يشك فيه أنه في الصلوة أو ليس في الصلوة  
فخو يبر وهو اختيار العامة وقال بعضهم يفوت ذكر المصلحة إن انتفى عن الكثرة



فهو كغيره والا فلا قال شمس لا يملك هذا القول اقرب الى هذا حيث لا يملك  
 في نفس المصلي لا يتقدم تقديرا بل يتقدم ذلك الى راي المبتلي ولو قول المصلي  
 وبهم عن القبلة من غير عذر فحدث صلوة وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر  
 ولو كان في القصر فمما قرع من موضع قيام فحدث صلوة قال الامام الشيخ لا  
 تقدم عالم يتأخر مقداره من خلفه وكذا عن يمينه وعن ياربه بقدر ما قلنا كما  
 في وجه القبلة وفي العاقبات وحجج الفتاوى ان ترك رجلا واحدا لا على الاوامر  
 لا تقدم صلوة وان ترك رجلا تقدم واعية العمل بالرجلين باليد والرجل  
 برجل واحدة باليد واحدة وقيل ان ترك رجلا قليلا لا تقدم وان دخل  
 ذلك كغيره تقدم والمداة اذا ارسلت ولدا في القبلة تقدم صلواتها ولو جاء القبلي  
 وارتفع من ثوبها ومكانه فدخل بينها فحدث صلواتها وان مضى مقصدا او  
 ولم يزد بينها لم تقدم صلواتها ولو سلم انان على المصلي فاشاره ليد واللام برأيه او بيده  
 او باصبع لا تقدم ولو صاح في المصلي رجلا يريه السلام فحدث صلوة ولو طلع من المصلي ان  
 شيئا فادى المصلي برأيه الى نعم اواره من صلبها وقال جليله ولو قام في المصلي  
 اذا اقبل عن شيء في ترك ركنه بلا او نعم لا تقدم صلوة وكذا لو سلم المصلي فاشاره باصبع  
 ان يمسك ثوبا لا تقدم صلوة لا باس بان يكلم هو المصلي ويجب برأيه ظهر على انتم فينبغي في القبلة  
 فكم او من ان يقطع من على الارض في وقا فيمجان رجل صلي اربع ركعات تطوعا او في  
 على الثانية لم تقدم صلوة بخلاف لو صلي ست ركعات او ثمان ركعات ولم يقعد الا في اخرهن  
 اختلف المتأخر فيمن قال بعضهم تقدم صلوة قياما وختمها وقال بعضهم هذا الاول سواء  
 وان مضى القبلي ثلث مقصدا تقدم صلواتها وان لم ينزل للقبلي واذا قرأ المصلي من محض  
 ولو نظر في المصلي او محراب فم لم يقرأ لم تقدم صلوة وهو محرم ولو قرأ في المصلي او الزبور  
 وهو من التوراة او لا يحسن فحدث صلوة وكذا لو انشد شعرا في المصلي او تسبيحا او تهليل فحدث صلوة ولو اغنى  
 على المصلي او من فحدث صلوة ولو قيل الرواية امرأته في القبلة بشهوة او غير شهوة او شهوة  
 فحدث صلواتها ولو نظر الى فخره المطلقه طلاقا رجعا في شهوة بصيرة رجعا ولا تقدم صلوة  
 في رواية ولو قيل المصلي ادراة ولم يشربها لا تقدم صلوة ولو نام المصلي مضطجعا متعديا فحدث  
 صلوة ولو نوى المصلي قال الشيخ في المصلي فحدثا فمضيا فيمن قال بعضهم يتحقق طهارته ولا تقدم  
 صلوة كما لو نام ولو نام في ركوعه وجوده ان لم يتعد ذلك لا تقدم صلوة وان تقدم في ركوعه  
 ولا تقدم في الركوع ولو كتب على يده او في الهواء او في شيء لا يتبين لا تقدم صلوة وان كتب على

قوله من المصلي او محراب

ولو اغنى على المصلي او من فحدث صلوة

في صلبه

على الارض متبينا فحدث صلوة ولو وضعه على كاهل فحدث صلوة اذا كثر ولو اخذ من الجوارح  
 سبعم وابتلعها فحدث صلوة في رواية ولو كانت في فم هليلج فلا كراهة في حدث  
 وان لم يبلها ودخل في جوفه فيها شيء قليل لم تقدم صلوة وكذا لو ابتلع دما في  
 من بين اسنانه لم تقدم صلوة اذا لم يكن ملاء الغم وكذا لو قام اقل من ملاء الغم فعاد الى  
 جوفه وهو لا يملك احكامه لا تقدم صلوة ولو ادرق ركنه او كعبه او التحل او جعل ماء  
 الورد على ركنه فحدث صلوة قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الاذن على يده ولو كان  
 في يده شيء يركب او يمسك لم تقدم صلوة ولو نطق بشيء او نطق بجملة او نطق بجملة لا تقدم  
 صلوة وان نطق بثلث ثبات فحدث صلوة وكذا لو قيل القلم مرارا اعتدراكا فحدث صلوة  
 ولو نطق في صلوة مقدار صنف واحد لم تقدم صلوة ولو نطق مقدار صنفين ان شئ فحدث  
 واحدة فحدث صلوة ولو نطق الى صنف ووقف ثم شئ الى صنف اخر لا تقدم صلوة ولو نطق  
 المصلي من مقام ثم وضع من عيدان يمول عن القبلة لا تقدم صلوة ولو نطق المصلي القبلة  
 من المصلي لا تقدم صلوة ففكر في صلوة فذكر حديثا او ثوبا او انشأ كلاما حديثا ولم يذكر  
 ذكر بانه لم تقدم صلوة ومن سبق الحديث في القبلة لم ان يلقى الماء في البئر ويتوقفا  
 هذا في ما سبق ونبأ على رواية القدرتي ومن اذا لم يكن عنده ماء افرودة كركن في  
 والقدوري ان الاستقاء يمنع البناء وفي جميع الفتاوى في الخط ولو نظر في كتب التوبة  
 ففهم لم تقدم صلوة في قولهم ولو حلقوا بقرأ كتابا فلا فتنظ فيه وفهم حيث عند محمد  
 لان جنس الايمان على الوقي والكتاب بقرأ كذا في القياس لا يحسن وهو قول الحسن  
 واقفا على انه لو كان الحلق على ان لا يقرأ القوان لا يحسن قيل وهو على الخلاف  
 ولو نظر الى شيء مكتوب فان نظر غير مستقيم كنهه لم لا تقدم صلوة بالاجماع وان نظر مستقيما  
 وفهم تقدم صلوة عند محمد وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وعند الحسن لا تقدم ولو خدشا تحت  
 انفا في مثل هذه الصورة يتعلق بالكلم ولم يصير مكلفا ولو قرأ من محض او من محراب  
 تقدم عندنا في خلا قالهما رجل حرك فتمت في القبلة ان حرك ثوبا في ركن واحد تقدم صلوة  
 هذا اذا رفع يده في كل مرة فاما اذا لم يرفع في كل مرة فحدثا صلا لا تقدم صلوة رفع  
 المصلي ركنه الى السماء فوقع في بركة او قطع ثوبا او قطعة مطاة ووصل جوفه فحدث صلوة  
 وعلوه وفي الواقعات رجل لم يوق ان الصلوات المحن على العباد فريضة الا انه كان يصليها  
 في مواقيتها لا يجوز وعليه ان يقضيها لانه لم ينو الوضوء لانه شرط وكذا ان علم ان  
 منها فريضة ومنها سنة ولا يوق الوضوء في السنة لم يجوز كما قلنا رجل يصلي ولم يوق  
 النافذ من المكنت

المشقة في الصلاة

في صلبه

رجل حرك في الصلاة  
رجل لم يوق في الصلوات الخمس  
على العباد فريضة



فان كان يظن ان كلها فريضة اضرته ما صلى لان النفل ياتي بينة الوقت وانما  
 فلا ياتي بينة الوقت وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة  
 صلوة صليها خلف الامام اجزائه اذا نوى صلوة الفريضة اذا قبل النفل دارا  
 في صلوة ان كان متداركا فحينئذ خذ صلوته وان كان بين النفل فريضة  
 وخو لا تغد صلوته لانه قليل والكف عنه افضل رجل سجد على ظهر رجل سجد  
 على الارض يجوز وان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة لا يجوز ولو كان سجود  
 ذلك الرجل على ظهر اخر في الصلوة هل يجوز اخذت الروايات فيه والاصح  
 انه لا يجوز وفي القضاوي الظاهرية وان وجد فريضة ومع هذا سجد على ظهر رجل اخر  
 لا يجوز وان سجد على فريضة فان كان بغير عذر فاختار ان لا يجوز لان السجدة  
 ان يكون غير محل السجود وان كان بعد فالحق ان لا يجوز وان سجد على ركعتين لا يجوز  
 بعذر كان او بغير عذر لكن ان كان بعذر يكفيه الايمان وان سجد على ظهر ميت كان  
 على ظهر لبد لا يجزئ الميت حادثة سجد الله وان وجد سجدة لم تجز فيه لانه سجد  
 على الميت وان سجد على الارض والحاووس والذرة لا يجوز لانه ليس في الارض  
 فان الجبهة لا تجزئ قرارا ولو سجد على الحنطة او الشعير اجزائه لان الجبهة تجزئ قرارا  
 عليه فكذلك الارض والكلوب اذا كان في الجوارح حادثة سجد الله عن يمينه عليه  
 صغره قال وان وضع اليه الجبهة على الارض يجوز والا فلا ولو سجد على النمل ان ليد  
 جاز لانه بمنزلة الارض وان لم يلبده وكان يغيب وجهه ولا يوجد سجدة لم تجز لانه  
 عند السجدة في الهواء وعلى هذا اذا اتى في السجدة فستر كثران وجد سجدة يجوز سجده  
 وان لم يجد لا يجوز رجل كان في موضع طين وردغة فان كانت الارض ندوة حيلة  
 ولم يكن طينا يغيب وجهه صلى هناك وان كان طينا وردغة يغيب وجهه فينظر ان  
 كان سجده موضعاً اريد طيناً في ذلك الموضع ويصلي وان كان لا يجد موضعاً افران  
 كان غير ذلك صلى قائماً فتوجه الى القبلة بالايمان وان كان راكباً صلى على طائر راكباً  
 مستقبلاً القبلة بالايمان وفي الميت ولو سقط او دبره على شيء فجد عليه لا يجوز  
 وقيل في رواية يجوز اذا صلى على البني والقطن المحلوج فجد عليه في سجدة واحدة  
 وانتم على ذلك ويجزئ قتل طيور لورس يجوز وان لم يستقر لا يجوز لان في اليوم الاول  
 في موضع الارض وفي الوجه الشارح لارجل اخذ في الصلوة المكتوبة ثم نسي فظن انها تطوع  
 فصلى على نيته التطوع حتى فرغ من صلوة فالصلوة هي المكتوبة ولو كان على العكس

قتل النمل

رجل سجد على ظهر  
 رجل سجد على  
 الارض

جاز في سجده او لا يفتوق

العكس فالصلوة هي التطوع وقوم يصيبهم المطر فحسبوا ان يتطوعوا فيزلوا  
 او نحو على الدواب لان الايمان خلف والمصداق خلف عند العجز عن الاصل حان وان  
 او نحو والدواب تير لم تجز بهم ان كانوا قادرين على ابقاء الدواب وان لم يقدروا  
 جاز وان قدروا على النزول ولم يقدروا على القعود والسجود او نحو قياماً  
 وان قدروا على القعود او نحو قعوداً وان لم يقدروا على الاخر اتي القبل  
 اجزائه الصلوة الى غير القبلة وفي الواضحات اذا رفع رجليه من الركوع ثم ذكر انتم  
 لم يجد من الثانية الا سجدة واحدة فيسجد تلك السجدة ثم يشرع في الثانية ثم  
 للثالثة سجدتين ثم اكمل الباقي من صلوته وعليه هو لانه اخر السجدة عن الركعة  
 الثانية وان ذكر وهو الركعة في الثالثة ان عليه سجدة من الثانية فرفع رجليه  
 ورفعت الركعة ثم سجد الى تركها في الثانية ثم يشرع في الثانية ثم يقوم فيصلي  
 الثالثة والرابعة يركعها وسجوداً لان الركوع محل الارتفاع فاذا رخصها  
 ارتفع اذا اراد ان يصلي ركعتين تطوعاً فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام  
 افضل لانه وقع في التطوع بعد طلوع الفجر لا في قصد فكان الاتمام افضل  
 رجل صلى العصر فوقع في الركعة ثم تذكر ذلك لا يفتق اليها ان كان لا  
 تطوع بعد العصر ولا سهو عليه لان سجود السهو في آخر الصلوة فلم  
 يوجد اخر لانه لم يوجد اخر العصر ولا آخر التطوع بدخول الواسطة وهي  
 الركعة الحامسة وروي هشام عن محمد انه يصلي اليها ان كان لا دخل في  
 النفل لا في قصد والغنى على رواية هشام وفي الغنية اذا نام في القعدة  
 الا فريضة كلها فلما انبث عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد خذ صلوته  
 الا فريضة في الصلوة حالة النوم لا تجزئ اذا قرا نائماً او ركع نائماً وهذه الحكمة  
 يكثر وقوعها لا سيما في الروايات وفي قاضيان واما المفرد من حيث  
 القول اذا تكلم عامداً او ساهياً او نائماً او كثيراً قبل ان يقعد فقد ارشد  
 خذت صلوته وكذا الواسط على ان ان اودى السلام بتم على احد ساهياً فقال  
 السلام ثم علم فركعت تعد صلوته ولو يركع في صلوته فان سال دمع من غير صوت  
 لا تعد صلوته وان ارتفع صوت فحصل به فان كان في ذكر الجفنة والثبات  
 لم تعد صلوته وان كان من وجع او مصيبة خذت صلوته وكذا لو قال او ادنى  
 او ان في صلوته او قال اه او واو تعد صلوته ان كان من مصيبة او وجع

حله يصيب المطر

وان لم يسجد  
 سجدة واحدة

رجل صلى العصر  
 فوقع

اذا نام في القعدة  
 الا فريضة

لو يركع في صلوته فان  
 دمع من غير صوت



وان كان من مرضى لا يمكنه الامتناع عن الاثنين وغيره فحينئذ لا يغدو الا  
الامتناع عنه يكون عفو كما لو عطي مصلية حرفي او تجس او تباوب فارتفع صلوته  
ومصلية حرفي لم تغد صلوته ولو لدفعته عقبا واحدا وصح فقال بنسبه قال الشيخ  
محمد بن الفضل تغد صلوته ويكون بمنزلة الاثنين وهكذا روى عن ابي جعفر  
لان من كلام الناس وان يخرج ان كان بعد لا تغد صلوته وان كان بغير عذر  
تغد صلوته ولو عطي صل فقال كقوله برعك الله فغدت صلوته لانه خاطبه في الصلوة  
ولو عطي مصلية فقال لم يغد في الصلوة الحمد لله روى عن محمد انه لا تغد صلوته وان  
اراد به الجواب وان قال برعك الله فغدت صلوته لان الاول حميد وليس الجواب بخلاف الثاني  
ولو عطي مصلية بين ان يكف فان قال الحمد لله لا تغد صلوته لان هذا ليس بخطا في العاطي  
غيره ولو قال برعك فغدت صلوته وينبغي ان لا يغد صلوته كما لو دعا بدعاء اخر المصلية  
اذا اقر بغير نية فقال الحمد لله او اقر بغير عجب فقال سبحان الله او بغير مية لم يغد لان الله  
او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم يغد صلوته وقولهم وان اراد به الجواب فغدت صلوته وقول  
ابن عمر وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صل الله على محمد وقال الله اكبر لا تغد صلوته  
وقولهم ولو اقر بغير نية او بغير نية فقال ما لله وانا ايم راجعون ان اراد به قراءة التواتر  
دون الجواب لم يغد صلوته وقولهم وان اراد به الجواب قال بعضهم تغد صلوته عند الكل وهو  
الظاهر المصلي اذا وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذكره اخر الاية  
لم تغد صلوته وان كان في اخر الاية فغدت صلوته ولو كان بين يديه كتب موهبة عنه  
وجعل لهم يحي فقال يا يحي هذا الكتاب بقوة او رجل سمع من موسى فقال ما لك يمينك يا يحي  
او كان في انقبته وابنه ضارب عنها فقال يا بني اركب معاني قصد به قراءة التواتر لم تغد  
بالا اتفاق وان قصد به الخطا تغد في قولهم ولو قرع الباب على المصلي او نودي من خارج  
فقال المصلي ومن دخله كان ايمانا ان اراد به الجواب الاذن بالادخل تغد صلوته وان سجد  
يريد به اعلامه في الصلوة لا تغد صلوته ولو قال رجل بين يدي المصلي ايم الله المصلي  
فقال لا اله الا الله وارا به الجواب تغد صلوته ولو قال المصلي اللهم اغفر لوالدي او قال للمؤمنين  
والمؤمنات لا تغد صلوته ولو قال اللهم اغفر لافتي تغد صلوته وقيل لا تغد ولو قال اللهم اغفر  
جنتك او دوتك لا تغد صلوته ولو قال اللهم اغفر ذنبي تغد صلوته ولو قال اللهم اغفر لاني  
تغد صلوته ولو قال اللهم اغفر ذنبي او كذبا او ذنبا او ذنبا او ذنبا او ذنبا او ذنبا او ذنبا او ذنبا  
دعا في الصلوة بما جاء في الصلوة او في التواتر او في المأثورة لا تغد صلوته وان لم يكن

المصلي اذا وسوس الشيطان

لم يكن في التواتر ولا في المأثورة ولا يتجمل سؤاله في العباد تغد صلوته ولو قرا الامام  
آية التوحيد فقال لا تغد صلوته ويتجمل سؤاله في العباد ولا تغد صلوته ولو قرا وكبر وحيد  
وهو يات تغد صلوته ولو اذن في الصلوة وارا به الاذان فغدت صلوته وقول ابن عمر  
وقال ابن عمر لا تغد صلوته في قول من يقول في الغلاة وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة  
فقال المصلي مثل ما قال المؤذن وارا به جواب الاذان تغد صلوته في قول ابن عمر وعلى قول ابن عمر  
لا تغد صلوته يقول في الصلوة في الغلاة **فصل في الرياء** في الواضحات الربا لا يدخل  
في الصوم الوضوء ويدخل في سائر الطاعات لان النبي قال يقول الله في الصوم انا اجزيكم  
في شئكم اليوم هذا لم يذكر في حق سائر الطاعات اراد ان يقول ان يصلي او يتوا، التواتر فيخاف  
ان يدخل الرياء عليه لا ينبغي ان يتذكر لان ذلك امر موهوم رجل افتتح الصلوة يريد بها  
وجه الله يوم دخل بعد الامتناع في قلبه رياء فالصلوة على التواتر ولا لان النبي لم يمتنع  
في اثناء الصلوة لا يمكن وفي البناء لو صلى رياء فلا اجله وعلمه الورد وقال بعضهم يكفر  
وقيل لا اجله ولا وزر فهو كانه لم يصلي وفي تفسير العنبر عن سعد بن عبد الله قال سالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذين هم عن صلاتهم ساهون والذين يؤخرون الصلوة  
عن وقتها وقال ابن عباس في الله عنهم المنافقون الذين يتكبرون الصلوة في السوء  
اذ غاب عن الناس ويصلونها في العلية اذا حضر واهل بيوتهم لا يؤمنون غافلون  
عنهما متهاونون بها وقال قتادة رغبنا عنها لا يبالي صلي او لم يصلي وقال ابو العباس رضي  
لا يصلون لمواقبتها ولا يتقون ركوعها وسجودها وفي بداية الهداية للامام الغزالي  
والاخبار في الحديث والرياء كثيرة ويكفيك فيها حديث واحد جامع وقد روى ابن صليع  
المبارك باسناده عن رجل انه قال لما ذكر في الله عنه يا معاذ صدقني حديثا سمعت عن رسول الله  
قال فيك معاذ رغبته عنه في طينته انه لا يركب ثم سكت ثم قال سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
يا معاذ انما احذرك حديثا ان انت حفظته نفعك وان انت ضيعته ولم تحفظه انقضت فحذرك  
عند الله يوم القيمة ان الله يخلق سبع ملائكة قبل ان يخلق السموات والارض فيحفظ  
لكل سماء من البقرة ملكا يواظب فيحفظ عليها الحفظ بعد العبد من حين اصابه الى حين  
امسه لم يتركوا الشئ حتى اذا طلعت به ملائكة الى السماء الدنيا زكته وكنت فيقول الملك  
للحفظ احذروا بهذا العمل وصاحب انا صاحب الغيبة احذروا ان لا ادع على من اغتيا الناس  
بحا ورتي الى غير قال ثم ياتي الحفظ بعد صاحب من اعمال العبد فذكرته وكنت فيقول  
الى السماء الثانية فيقول لهم الملك الموكل بالسماء الثانية قفوا واقربوا بهذا العمل وصاحب

حتى

فصل في الرياء في الواضحات الربا لا يدخل

فصل في الرياء في الواضحات الربا لا يدخل



انا ملك النيران اريد جعل هذا عند الدنيا امره وان لا ادع علمه تجاوزه الى غير الله  
كان يفتخر على الناس في مجالسهم قال فصعد الملائكة يعمل العبد بيمينه نوراً من صدقه  
وصيام وصلوة قد احيى الحفظه قبحاً ووزن به الى السماء الثالثة فيقول لهم الملك  
الموكل بها قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبكم تا ملككم امره ان لا ادع علمه  
بجاوزه الى غير الله كان يتكبر على الناس في مجالسهم قال فصعد الملائكة يعمل العبد بيمينه  
كما تراه الكواكب لا ترتفع دوى كدوى النحل من صلوة وتبجح وتبجح وعمدة فيه تجاوزه  
به الى السماء الرابعة فيقول لهم الملك الموكل بها قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبكم  
وظهره وبطنه انا صاحب الجحيم امره ان لا ادع علمه تجاوزه الى غير الله كان اذا عمل  
عملاً اذ فعل الجحيم قال فصعد الحفظه يعمل العبد بيمينه تجاوزه به الى السماء الخامسة كان العبد  
المزخوف الى اهلها فيقول لهم الملك الموكل بها قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبكم  
واعلموا على عاتقكم انا ملك احد من يتعلم العلم ويعمل بمثل علمه وكل من كان باخذ فضلاً  
من العباد كان محمداً ويقع بطنه فيهم امره ان لا ادع علمه تجاوزه الى غير الله قال  
فصعد الملائكة يعمل العبد من صلوة وصيام وزكوة وتبجح وعمدة تجاوزه بها  
الى السماء السادسة فيقول لهم الملك الموكل بها قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبكم  
انه كان لا يحرم انا فقط من عباد الله في اصحابه بلاه وفتره كان يسميهم انا ملك  
الجنة امره ان لا ادع علمه تجاوزه الى غير الله قال فصعد الحفظه يعمل العبد  
الى السماء السابعة من صلوة وصوم ونفقة واصحابه دودج لها دوى كدوى  
النحل وفوق كفوى الشمس منها ثلث الاف ملك فيها وزون بها الى السماء السابعة  
فيقول لهم الملك الموكل بها قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبكم واضربوا به حواصم  
واقفلوا على قلبه ان احيى عن دوى كل عمل لم يرد به دوى ان اراد به يعلم غير الله تعالى  
اراد به يرفعه عند الفقهاء وذكره عند العلماء وصيغته في المداين احوى دوى ان  
لا ادع علمه تجاوزه الى غير الله وكل عمل لم يكن الله تعالى خالصاً خوراء ولا يقبل الله  
عمل امره ان لا ادع علمه يعمل العبد من صلوة وزكوة وصوم وتبجح  
وعمره وخلق حصى وصمته في كراته تعالى وتبجح اي تابع ملائكة السموات  
فقط يقطعون الجحيم كلها الى الله عز وجل فيقعون بين يديه يشهدون له بالعمل  
الصالح المخلص لله تعالى فيقول له الله عز وجل لهم انتم الحفظه على عمل عبيد انا  
الربيب على قلبه ان لم يرد به بهذا العمل واراد به غيرك فعليه لعنة فتقول الملائكة

الملائكة كلها على لعنتك ولعنتنا ونقول السموات كلها على لعنة الله ولعنتنا ولعنة  
السموات السبع ومن فيهن قال معاذ ر فيه الله عن رسول الله ان رسول الله وانا معاذ  
كيف في النجاة والخلام قال علم الصلوة والسلام اقتدي يا معاذ وان كان في عملك  
تقصير يا معاذ حافظ على ما نك من الوقيعة واخوانك من عمل القرآن واجمل ذنوبك  
عليك ولا تحملها عليهم ولا تذك نفسك بذنوبهم ولا ترفع نفسك عليهم ولا تدخل عمل الدنيا  
بعمل الاخرة ولا تنكبر في مجلسك انك تذاق الناس من سوء خلقك ولا تنسج دجلا عندك  
دعاف ولا تنفخ على الناس ولا تمزق الناس فتمزق كل ارباب النار يوم القيمة في النار  
قال الله تعالى وانشأتان نطاً هل يدرى ما بين يا معاذ قلت ما هي يا ليت وامي  
يا رسول الله قال نعم كلاب في النار تنشط اللحم من العظم قلت يا ليت وامي يا رسول الله  
من يطيق هذه المضار ومن يخونها قال يا معاذ ان الله يمد على من يشاء الله تعالى يعلم  
قال فما رايك احد الكثرة تلاوة القرآن من معاذ لهذا الحديث فتأمل ايها الراغب  
في العلم هذه المضار فاعلم ان اعظم الاسباب في رسوخ هذه الخبايا في القلب طلب العلم  
لاجل اميالات النفس وان هذه المضار من امورها ضايت القلب ولها حوس  
واحد وهو حب الدنيا ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كل خطيئة ومع هذا قال الدنيا  
مزرعة الاخرة فمن اذعن الدنيا بعد الزهدة ليستعين بها على الاخرة فالدنيا  
مزرعة الاخرة ومن اراد الدنيا ليتسرع بها فالدنيا مهلكة فعليك ان تصاحب  
مع من لا يبارك في حقه وسخرك وتوكل وتغفلك ويغفلك وصيوتك وموتك  
وهو برك ومولاك وسيدك وفالفكر وراة فك ومهما ذكرته فهو عليك اذ قال الله تعالى  
انا جلي من ذكرك ومهما انكر قلبك من اعم تقصيرك في حق دينك فهو صاحبك ملائكة  
اذ قال الله تعالى انا عند منكرة العلوب فلو عرفته حق معرفته لا تحذره صاحباً وتركته  
الناس جانباً فان لم تقدر على ذلك في جميعه او قائل فاياك ان تخلى نفسك ونهارك  
عن وقت خلوقهم بمولاك وتلاذذ مع مناجاته وعند ذلك فليكن جميعهم ودوام  
القيمة ويكون الجوارح وحيادرة الاحرار واصحاب الله وقلة الاعتراف على  
القدرة ودوام الذكر وملازمة الفكر وانشاء الحق والياس من الخلق والتوكل  
على فضل الله تعالى والمضيوع تحت الهيبة والالتكاس تحت الحياء والكون على صيل الكتب  
نعم بالثمان وهذا كله ينبغي ان يكون شعارك في جميع بيوتك وشمارك فانه ادب  
الصحة مع صاحبك يبارك في الخلق يبارك فيك في بعض او قائل اعلم ان الدين  
شطران احد هما ترك المناهي

اي سر لم يناله



والا ففعل الطاعة وترك المنكر من مؤثر فان الطاعة بقدر عليها كل واحد وترك الشر  
لا يقدر عليه الا الصديقون ويذكر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من غير العلم  
والجهد من جاهد صلاه وانما تقصاة في جوارحك ومن العين والاذن واللسان  
واليد والرجل واليد ورجل اما العين فاما خلفت لتتدبر بها في الظلمات وتتبع  
بها على قضاء الحاجات وتنظر بها الى عجائب ملكوت السموات والارض وتتبع ما فيها  
من الايات فاحفظها عن ثلث ان تنظر بها الى غير محرم او الى صورة ملحة بشهوة نفس او تنظر بها  
الى محرم بعين اعتقاد وتطلع بها الى عيب مسلم واما الاذن فاحفظها ان تصغي بها  
الى البدعة والفتنة والحق والخوض في المناظرات وذكر ما روى الناس فانها خلفتك  
لتسمع بها كلام الله تعالى ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه اوليائه وتتوصل بالفتنة العلم  
بها الى الملك القديم والقيم لدايم فاذا اصغيت بها الى المكاره كان سبب هلاكك ولا  
تظن ان الائم يفتقروا القابل دون المستمع في الخبر ان المستمع يترك القابل  
ان المستمع احد المتعابين واما اللسان فاما خلقك لتكلم به فذكر الله تعالى وتلاوة  
كتابك وتوحيده خلق الله الى طريقه وتطهيره ما في ضميرك من حاسن ودينك ودينك  
فاذا استعملت في غير ما خلقك فقد كوت نعم الله تعالى فيك فان الجواد في نعمته في  
عليك وامانة لديك فاستعان بك بنعم الله تعالى على معصيته غايه الكفران وخيانته وامانة  
او دعه الله تعالى غايه الطغيان فاستطاع غلب على لسانك بغايه قوتك لا يدرك  
في قدرته في الحديث ان الرجل تكلم بالكلمة فيلوى بها في جهنم سبعين خريفا فاحفظ  
لسانك عن ثمانية الاول الكذب فانها من اجتهات الكبار والناس خلف في الوعد فاذا  
ان تعذر بشئ بل يشق ان يكون احدا من الناس خلفا بل يقول فان اضطررت الى الوعد  
فاذا كان خلف لا يجوز ضرورة فان خلف الوعد من امارات الشقاق وفيها ثمانية الاضلال  
قال النبي ومن ثلث من كان فيه فهو منافق وان صام وصلى من اذا حدث كذب واذا  
وعد خلف واذا اتمى خان والثالث اخفاله لك من الغيبة فان الغيبة اشد من الشقاق  
ذنية في الاسلام كذلك الجحد ويكفيك زاجرا قوله تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا اجمع  
ان تأكل لحم اخيه حيا فلا يسموه والراية الجدل والحراء ومنافقة الناس في الكلام  
فلذلك فيه اذى للمطالع وتجهيل وطعن فيه وذكر كلام حرام واما اظهار الحق فهو من  
منه من يقبل منك وذكر بطريق القيمة في الحقة لا بطريق الحمارات والفضيحة  
ومن خالط متفهمة العصر غلب على طبع الحراء والجدال فهو منهم فادرار الارض والكل

تج

والحامي تركية النفس فقد قال الله تعالى فلا تزكوا انفسكم فهو اعلم من اتقى  
وان ذلك ينقص من قدرك عند الناس ويوجب عقوبتك عند الله تعالى وانما  
اللعن فانك ان تلعن شيئا مما خلق الله تعالى من حيوان او طعام او افان  
يعينه ولا تقطع شهاذك على احد من اهل القبلة بشك وكفر ونفاق فان اطلع  
على التراب فهو الله تعالى فلا تدخل بين العباد وبين الله تعالى فانه لا يقال كرم  
القيمة لم تلعن فلانا ولم سكت عنه بل لو لم تلعن ابليس طول عمره ولم تستغل  
لسانك بذكره لم يقال عنه واذا العنت طولبت به وسكت عنه فقد كان عم لا يذم  
الطعام الردي قط وكان يم ان انتهى شيئا اكله والا تركه وانما يع اصف  
سالك عن اللها على احد من خلق الله تعالى وان ظلمك وكل احمه الى الله تعالى في الحديث  
ان المظلوم ليدعوا على ظالمه في يكا فيه ثم يبقى للظالم فضل عنده ويطلب به  
في القيمة والثامن الجذال والتخزي والاستهزاء بالناس فاحفظ لسانك عنه  
فانه يريق ماء الوجه يعط المهابة ويبقي الوجه ويؤدي القلوب هذا جديا  
اللبا والفتنار وبغض الحقد في القلوب فلا تهاذج احدا وان مازحك غيرك  
فلا تجف فاعرض عنهم حتى يحضوا في حديث غيره وكن من الذين اذا مروا باللعن  
مروا كراما واما البطن فاحفظ عن تناول الحرام والشبهة وادع على طلب  
الحلال فاذا وجدته فاحرص على ان تقصصه على ما دون البيع فان البيع يقتضي  
القلب بعد الذهن ويبطل الحفظ وينقل الاعضاء عن العبادة والعلم ويقوت  
الشهوات وينهض جلود الشيطان والبيع من الحلال جديا كل شئ فكيف من الحرام  
وطيب الحلال فريضة على كل مسلم والعبادة والعلم مع اكل الحرام كالبنين على  
التوفيق وليس عليك ان تنفق الا حوريل عليك ان تحوز ما تعلم انه حرام او تظن  
انه حرام فطنا انه حرام من علامه اما المعلوم فظاهر واما المظنون بعلامه  
فهو مال اللطاف واعوانه وعماله من لاكس الامن الشياطين او بيع الخمر  
او الربوا او المزاخير او نحو ذلك من علمت ان آكله حرام قطعها فانا قد  
من بده فهو حرام وان امكن ان يكون حلالا نادرا لانه الغالب على الظن ومن الحرام  
الحق ما يؤكل من الاوراق من غير شرط الواقف من لم يتغل بالتفقه في  
ياخذ من المدارس حرام ومن ارتكب معصية توجب بها الشهادة فاياخذ بهلم  
الصوفية من حق او برة حرام البه فقد العتوق واليرة مختار صاحب



حافظون

واما الورع فاحفظ من كل ما حرمة الله تعالى وكن كما قال الله تعالى والذين هم لزوجهم  
الراية ولا تنقل الى حفظ الغرض الا بحفظ العين عن النظر وحفظ القلب عن  
الفكرة وحفظ البطن عن الشهوة وعزالته فان هذه هي كائن الشهوات  
ومغارسها واما اليك فان حفظها عن ان تصيب بها حسما وتسا ولها  
مالا حراما وتؤذي بها احدا من خلق او تؤذي بها في امانة او دينة او كسبها  
مالا يجوز النطق به فان العلم احد التائين فاحفظ العلم عما يحفظ  
التائين منه واما الرجلان فاحفظهما ان يمشي بهما الى حرام وتنبها  
الى باب سلطان فالشي الى باب السلطان الظلمة من غير ضرورة وادع الى معصية  
فانه تواضع وكرام لهم وقد امر الله تعالى بالاعراض عنهم وهو تكبير لودهم  
واعيانة لهم على ظلمهم وان كان ذلك سبب طلب العلم فليست الى حرام وقد قال  
الشيء من تواضع لغنى لغناية ذهب ثلثا دينه وهذا في غير صالح  
ظنك بالغنى الظالم وانك ان تقول ان الله تعالى كريم رحيم يغفر الذنوب فان  
هذه كلمة حق اريد بها باطل وصاحبها ملقب بالحقة بتلقيب رسول الله صلى  
حيث قال النبي من دان نفسه عمل لما بعد الموت والافق من ابته نعيم مهواه  
وعنى عن الله تعالى واعلم ان قولك هذا مثل قول من يريد ان يصير فقيرا في  
علوم الدين فاشغل بالباطالة وقال الله تعالى كريم رحيم قادر على ان يغني  
على قلبه من العلوم ما اضاف على قلوبا نبيا به علم من غير جهد وتكرار وهو  
كقول من يريد ما لا فتور التجارة والحراة والكسب يعطل وقال الله تعالى كريم  
ولم خلائق السموات والارض وهو قادر على ان يطلع على كنز من الكنوز  
وقد فعل ذلك لبعض عباده فاذا طلبت المغفرة يغفر لها والله عز وجل  
يقول لك وان ليس لك ان الاكل يقول لك انما تجزون بما كنتم تعملون  
ويقول لك ان الابرار لن يغيم وان الفجار لن ينجيم فاذا لم تنزك اليه في طلب العلم  
والمال اعتمادا على كرمه فكذلك امر الافة فتزود والافرة ولا تغفر فان رب  
الدنيا والافرة واحد فاحذر باولى الجرم والافرة من الانبياء والصالحين  
صلوات الله عليهم اجمعين ولا تطمع في ان تصد ما لم تدرع فان اردت حفظ  
جوارحك فليكن بتطهير القلب فهو التقوى الباطن والقلب من المغفرة  
انما اذا صلحت صلح لها ساير الجسد واذا خدت خدتها ساير الجسد فاشغل

ان

فاشغل باصلاح الصلح به جوارحا علم ان الصفات المذمومة في القلب  
كثيرة وطرق تطهير القلب من رذائلها طويلة وسبيل القلاع فيها غاصبي  
وقد اندرس بالكلية علم وعلم والمحي ان الله لغفر الخلق عن انفسهم ولتغفر لهم  
ببخاءه فالدنيا اللهم اعصمنا من شؤرها نفعا واجزا عن النار واحشونا  
مع الابرار بركة النبي والافراد **باب الموت** قال ابو صيف رحمة الله الوتر  
فمن في حق العمد واجب في حق العلم وسنة باعتبار السبب وقالوا وهو  
قول ان في وما كان علم الله تعالى من سنة لقوله عليه الصلوات والسلام ثلاث  
كتب علم ولم يكتب عليكم الوتر والفهي والاضحية الا فحى لظهور انار الله  
فيه حيث لا يكون جاحده ولا اذان له ولا اقامة ولا جماعة ويقراء التورة  
في الثالثة ويؤدى في وقت العشاء ولو كان واجبا لكافة الا حكام المسلمين  
ولا في صيغة قوله عم ان الله تعالى زادكم صلوة على صلواتكم الحسنى الا وهي الوتر  
والزائد لا يكون الا من جنى الخريد علم فيكون فرضا الا انه ليس مطوعا به  
فعلنا بالوجوب ولا يكون جاحده لانه ثبت بحجة الواحد ولا يؤذن لها لانه  
يصلح في وقت العشاء فيكفيها اذان العشاء ولا تقام بالجماعة لان الحسب  
تأخيرها الى وقت يتعذر اجتماع الناس فيه فيم الوتر ثلث ركعات كهيئة المغرب  
بتسليم واحدة وقال الشافعي في قول الوتر ركعة واحدة من غير قنوت  
وفي قول ثلث بتسليم واحدة وقعدة واحدة وفي قول ثلث بقعدتين وتسليمتين  
وفي قول ثلث بقعدتين وتسليم واحدة كدخينا لكن من غير قنوت في جميع  
النية الا في النصف الا فيه من رمضان وعندنا اذا فرغ في الثالثة من القراءة  
كب ورفعه يديه وقنت فيها ايدا وقنت قبل الركوع وعندنا في بقنت بعد  
الركوع وفي السابيع فاذا قنت الامام في الوتر في رمضان فان تقوم  
يتابعونه الى قوله بالكفار ملحق ويجه في القنوت دون جهه بالوارة  
في الصلوة وفي المنيته هل يجه القنوت قال محمد بن الفضل خاف كذا جرك  
العادة وقال البرهان الذين احتجوا الجهر في بلاد الجيم ليتعلموا واما الحنفية  
فهو خيفة انشا اتم وانثا سكنت وانثا قنت فان قنت او اتم لا يرفع  
صوته بالاتفاق وفي جميع الفياور المحبوق اذا قنت مع الامام لا يفت  
مرة اخرى بالجماعة وفي الفياور يدخل شك في الوتر وهو في حال قيام

عليه



انه في الثانية او في الثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها جواز ان يكون الثالثة  
ثم يقعد ويقوم فيصليها ركعة اخرى ويقنت فيها ايضا وهو المختار  
فرق بين هذا وبين الملبوق ركعتين في الوقت في شهر رمضان اذا قنت  
مع الامام في الركعة الاخير من صلاة الامام حيث لا يقنت في الركعة الاخير  
اذا قام الى العشاء في قولهم جميعا والوقت ان تكرر القنوت في موضعين  
متردع وههنا احدهما في موضعين والاخر ليس بموضع اما الملبوق فمأثور  
بان يقنت مع الامام فصار ذلك موضعاً فلو اني بالشاء كان ذلك تكرار  
القنوت في موضعين ولا يصح على النبي عم في القنوت وهو اختيارنا  
لان هذا ليس بموضع واختيارنا ان يثبته ان يصلي لان القنوت دعاء واجب  
في كل الدعاء ان يكون فيه القنوة على النبي عم وفي الجريد واذا قرع في القنوت  
كبة ولم يرفع يديه واذا نسي القنوت في ركعة ثم ذكره في ركعة ولم يرفع  
يدهم للقنوت وفي الميسر واذا تذكر القنوت وهو راكع فيه روايتان  
في احدهما يعود الى القيام فيقنت لان حاله الركوع كانه القيام ولهذا  
لو ادرك الامام فيها كان مدرجاً للركعة ولهذا يعود الى تكبيرات العباد اذا ذكر  
في الركوع فكذلك في القنوت وفي الرواية الاخرى لان يعود للقنوت لان  
الركوع فرض فلا يتوكل الزمن لاجل السنة وفي قاضيان ولو نسي القنوت  
فتذكر في الركوع في روايتان والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود  
الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تعد صلوة لان  
ركوع قيام ولم يرتفع ومن يرفع القنوة يقنع الا وان يقنوتها  
لان قضاء الوتر واجب وتردون القنوت في الميسر واذا تذكر القنوت  
بعد ما رفع يده من الركوع لم يقنت لانه سنة فانت من موضعها في الوضوء  
وان قرأ الفاتحة والتسوية ولم يقنت في ركعة يرفع على صلوة في كل ركعة  
التي تلي القنوت واجب لا يجوز نقض الوضوء لاقامة الواجب ثم اعلم  
ان القنوت بحسب تعان بعض الطاعة وبعض الدعاء وبعض القيام فانه  
الكتفي القنوت ان تذكر الله تعالى قائماً والمشيور عند الفقهاء هو الدعاء  
المعروف وهو هذا اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونسئلك ونؤمن بك  
ونسئب اليك ونسئلك عليك ونسئلك عليك الخير كله بيدك نذكر ولا

ولا نكفرك وتخلع ونسئلك من ينجوك اللهم اناك نعبد ولك نصلي ونسجد  
والنكسني ونخضع ونسئلك ونسئلك ونسئلك اناك نعبد ولك نصلي ونسجد  
مليح قول مليح بكركاء وفحتها والكركم في كل موضع ملحق  
لاحق قول اللهم انا نستعينك بالله نطلب منك العون على الطاعة وترك  
المعصية وعلى جميع حوائجنا فانه لا حول ولا قوة الا بك ونستغفرك  
اي نطلب منك المغفرة من الذنوب كلها ونسئلك اي نطلب الهداية  
منك ونسئلك من الشاء وانتصاب الجريد على انه مفعول مطلق من غير لفظ  
الفعل نحو قدت جلوداً اي نسئلك الشاء و كلف اي نسئلك ونسئلك  
تاكيد من ينجوك اي من يخلصك صفاتك وقيل من يعصيك وبما الفلك نسئلك  
اي نسئلك من يخلصك ونسئلك بكركاء بمعنى ناسر اي نجهدك في طاعتك  
من الخف وهو الاسراع في الخفة ان عدا بك الجدي بكركاء اي عدا بك الحق  
قول مليح على تقدير الفخر معناه ان الله تعالى الحق العذاب بالكفار وهو الميسر  
ليس في القنوت دعاء حوالة سور قول اللهم انا نستعينك في افرو والضميمة  
رفع الله عنهم اتفقوا على ذلك في القنوت والاولى ان ياتي بعده بما علم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من رضى في قنوة اللهم اهدنا فقه من هديت وعافنا  
فمن عافيت وتولنا فمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقضائنا  
قضيت انك تقض ولا يقض عليك انه لا ينزل من واليت ولا يعز من عادي  
تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ونستغفرك اللهم واتوب  
اليك وقل رب اغفر وارحم وانك خير الراحمين ويرفع يديه حين يفتح القنوت  
للحديث المروي لا ترفع الايد الا في سبع مواضع في افتتاح القنوة وقنوت الوتر  
وفي العبدن وعند السلام الحزب على الصفا والحرورة وبوقات وبجبه مزلقة  
وعند المقامين وعند البحر بين كما مزمع يكون يديه قبل حفاه يرسها ليكون  
حال الدعاء مخالفاً بحال التواذ وقيل يرفع ايديها على الاخرى لان القنوت  
نسيب التواذ وهو الاصح وعن محمد بن الحنفية انه قال الدعاء اربعة دعاء  
دعته ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفة ففي دعاء الرغبة  
يجعل يبطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهره كفيه الى وجهه  
كما استغث من الشئ وفي الدعاء التفة عن يمينه الخفة والبسمة كيف



بالايمان والوسط ويشير بالسبابة ودعاء الحفيم ما يفعل المدا في نعم على  
هذا قال ابي سعيد بن ابي نعيم في كتابه القبلية عند افتتاح الصلوة والسلام  
الحق وقنوت الوتر والكليمة العبدية ويستقبل بباطن كفيتم السماء عند دفع  
اليدين على الصفا والحدوة وبعرفات وجميع وعند الجنتين لانه يدعو في هذه  
المواقف بدعاء الرغبة وفي الصغرى ومن لا يعرف القنوت يقول يا رب ثلث  
خيرات ثم تشرع وفي شدة الطلوي يقول اللهم اغفر لي ثلث خيرات وهو اختيار  
الفقيه في الحديث واختيار ما تحت انه يقول اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ولا قنوت في الحج عند احسانه وقال النافق  
في القنوت دائما قال ابي سعيد رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم في شدة تركه وفي صدره  
ان قرأ الامام ان في قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المقتدى وان قنوت الامام في  
الحج لا يتبعه المقتدى بل يكتم والا فانه يكتم قاعا وقيل بعد حقيقة الخاتم  
وقال ابي سعيد في الحج ايضا لانه يجتهد في كذا في الايضاء ذكر في جميع القنوت  
ولو شك ان هذه التكبيره تكبيره الاضياء ام تكبيره القنوت لا يصير شاعرا هكذا  
قيل في الخلاصة اذ اتم الوتر ثم شك ان كذا القنوت او الاضياء في الصلوة فانه يفتي  
ثم يركع ويحذف ويحذف ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقت في الثالث ويقت ويصلي  
وفي القنوت في الطهارة صلوات الوتر وشك وهو قائم انه كذا صلوات فانه ياخذ بالاقل ضياء  
فانه يفتي في كل ركعة ويقت في الركعة الاولى في الحج عند ان يركع  
وعز يد صفي الكليمة بقاء في الركعة الثانية ايضا وفي الاضياء لو شك في الركعة  
في الاولى او في الثانية او في الثالثة يفتي في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين  
يقعد بين ويقت فيهما لان القنوت وان كان بدعة في الاولى والثانية لكونه  
واجبا وفي الثالثة مترد بين الواجب البدعة وحيث ترد بين الواجب البدعة بوجه  
به احتياط وفي قاضيه ان اذا قنوت في الركعة الاولى والثانية ساهيا لا يفتي  
وفي الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع وقيل يفتي وهذا الاصول ولو قد افتي  
في الركعة الثالثة مترد بين ساهيا لا يركع الترتيب كما زاد جهاديا اخر ولو نسي القعدة  
الاولى في الوتر فقام لا يعود الى القعدة وفي شدة الحج للصنف في فضل سجود التلو  
ولو صل في الوتر وقت في الثالثة وركع ثم ذكر انه ترك النورة يعود ويقرأ النورة  
ويعيد القنوت والركوع وسجد التلو وكذا ان قرأ النورة وترك الغائة فانه

فانه يرفع راسه ويقرأ الغائة ويعيد النورة والقنوت والركوع وفي رواية  
ولو قنوت بآية او آيات من القرآن مشتملة على الدعاء حصل القنوت ولكن الافضل  
الدعاء الموقوف وهو اللهم انا نستعشك الى اخره وافضل اوقات الوتر اخر  
البيل لمن اعتاد بالانبياء قال بعضهم ان اراد ان يصلي الوتر جماعة خارج  
رمضان لم ذلك وانما يصلي بالجماعة لانه غير مشروع بل باعتبار انه يستحب  
تأخير الوتر الى وقت يتعذر حضور الجماعة فيه كذا في الحجازي ذكر في الواضحات  
ويشبه يصلي المصلح يده اليمنى على اليسرى وقت القنوت لان هذا قيام فيه  
ذكر منون وكل قيام فيه ذكر منون فاختار هو الوضع وكذا في صلوة الجنازة  
واما الركوع والركوع والتجو فاختار هو الارسل **باب الثاني**  
من اربع ركعات قبل الظهر تسليمة وركعتان بعد الغاء وركعتان قبل  
الصبح وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب هذه ركعات لا ينبغي  
تركها وقد قال عم في ركعتي الحج صلواتها ولو ادر كنتم الجند وقال عم هما  
خير من الدنيا وما فيها حتى كره ان يصليهما قاعا بغير عذر وقال عم من ترك  
اربع ركعات قبل الظهر لم ينل شفاعتي وقال عم من ثابر على اثني عشر ركعة في اليوم  
والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وخر على ما ذكره سن اربع ركعات قبل الجمعة  
بتسليم وبعد اربع ركعات بتسليم ايضا وقال ابي بصير بعد تسنن اربع ركعات  
ثم ركعتين اريد بالاربع كليا يكون متطوعا بعد الفرض مثلها وهذا هو  
يقول فان الجمعة بمنزلة اربع ركعات لان الغنية شرط الصلوة اربع ركعات كذا في البوط  
واضلعوا في نية الاربع بعد الجمعة قبل نوى السنة وقيل نوى اخر ظهر عليه  
وهو الاصل والاصح ان يقول نويت اخر ظهر ادر كذا وقته ولم اصل بعد  
لان ظهر يوم انما يجي في الوقت في ظاهر المذهب وفي قاضيه ان واختيار  
ان تصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربع ركعات السنة ثم اضلعوا في الغاء قبل  
بغاء الغائة والنورة فقبل في الاربع وصل في الاولى كالظهر وهو مختار كذا  
في الخلاصة في الغائة ذكر في شدة الحج والاصح في موضع شك في جواز الجمعة ونبوت  
شرطها ان يقول نويت ان اضلع اخر ظهر ادر كذا وقته ولم اصل بعد لان الجمعة  
اذا جازت يكون ما قبلها قضا لظهورها وان لم تجز الجمعة يكون ظهر ذلك  
اليوم مؤذنا اعلم انه قد يطلق على الترتين روايت وعلى التواضل ايضا يفتي  
تطلق الروايت على التواضل الموقفة



كالنواحي و صلوة الفقي وغيره وقد يراد بالرواية الشن النابعة للواحي  
 في الشن الموكدة **و** يجب اربع ركعات قبل العصر وعن ابي ذر ركان  
 واربع قبل العشاء وقيل ركعتان واربع بعده وقيل ركعتان ويجب  
 ركعات بعد المغرب غير سنة المغرب لقوله قوم من قبله بعد المغرب ركعات لم يتكلم  
 بينهما بوء عدل في له بعبادة شتى عشرة كذا في الايضاح قال في صلوة  
 النفل ليلة ونهار اربعاً اربعاً افضل وقال الاربع في النهار افضل والركعتان  
 في الليل افضل وقال في صلوة النفل في الليل والليل ركعتان ركعتان و  
 قال في 2 يجوز ان يتنفل في الليل ثمان ركعات بسلم واحدة وتكره الزيادة  
 وقال لا يزيد بالليل على ركعتين بسلم واحدة **و** كذا في غير موضع ان لا يتنفل بها  
 وحدها ولا يشاء عليها بل مكروهة وهذا عند ابي ذر وقال في طاعة وقربة  
 يشاء عليها لا ثم اذا اراد ان يقول سبحان الله تعالى ثكراً واذا جاءه خبره سبحان الله تعالى  
 ثكراً ولا في 2 ان ركعتي دون ركعتي والتعويل لركعة الواحدة مفقودة فادونها  
 اولى وما رويانه من وفي طول القيام احب وافضل في الطلوع من كثرة السجود  
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سئل عن افضل الصلوة قال في طاعة طول القنوت في  
 القيام وقال في 2 ان كان له ورد في الليل فالأفضل ان يكمل عدد الركعات  
 والا فطول القيام افضل وقال محمد لا فضل لكثرة الركوع لما فيه من نهاية العظم  
 وفي الريلع وحجة المحدثين وهي ركعتان قيل ان يعقد ما رويناه واداء الركن  
 ينوب عن النية ويجب للمؤمن ان يقبل ركعتين عقب الوضوء و صلوة  
 الفقي مستحبة وهي اربع ركعات ويزيد ما شاء وفي المسئلة واما في الفقي فقد  
 وردت الاحاديث فيها من ركعتين الى اثني عشر ركعة **و** العشاء قد روي  
 في جميع ركعات النفل وفي جميع الوترين على ان كل شفع من النفل صلوة على صفة  
 والقيام الى الثالثة كتحريم مبداءة في الوترين في الثالثة واما الوتر فلا يصح  
 لانه سنة عندها في العشاء نظر الله بالنظر الى من لم يلهي احبها طاً ولو شفع  
 في النفل ثم اخذه قضاء قال في 2 لا قضاء عليه لانه منبرج ولا لزوم على  
 المتبرج ولا لزوم على المتبرج ولنا ان حادى وفيه قرينة فلهذا الاتمام صيانة  
 عن البطلان لان ابطال العمل بلام بالنقص وصيانة مما مضى لا يتصور الا بالاتمام  
 فيجب عليه ضرورة ولو شفع في النفل عند الوضوء والطلوع والزوال ثم اخذه لم

ونحو المسئلة  
 و صلوة الفقي مستحبة

في النفل

في الصوم  
 لزوم القضاء ايضاً خلافاً لغيره فانه على صوم يوم العيد ولنا ان روي  
 مباشر للمعصية اذا الجنى الذي شرع فيه صوم فكان منهياً عنه فكان مأثوراً  
 بقطوعه وان روي في الصلوة غير مباشر للمعصية لان ما شرع فيه ليس بصلوة  
 لانها لا تتم الا بركعة فلا يكون منهياً عنه فيكون من باب القضاء اعلم ان الاصل عند  
 محمد رحمه الله ان ترك الوضوء في الاولين او في احدهما يبطل التحريم المعقودة لها  
 لان بطلان الاصل يوجب بطلان التبع وقد خذت الاحفال بتوك الوضوء  
 فتعد التحريم المعقودة للافعال بخلاف الاخرين من الوضوء لان الوضوء الموجود  
 في الاولين اعتبر قائم في الاخرين فاذا لم يبق صلوة بطلت التحريم المعقودة  
 للصلوة فان قيل هذا ينكح بالطهارة فانها لا تقيد بفناء الصلوة طناً  
 التحريم شرعت لتتبع عليها الصلوة والافعال من غير فصل فكل فاسد فيبطل  
 التحريم عند انقضاء المقصود بخلاف الطهارة فانها لم تشرع لهذا المعنى وعند ابي  
 ان ترك الوضوء في الشفع الاول لا يبطل التحريم لكن بعد الاداء لان الوضوء ركن  
 زايد لا يردن للصلوة وجوداً اي دونها كما في الاخرين والا في الآتية لا تحية  
 للاداء الا بها و فاد الاداء لا يزيد على تركه او على تركه الاداء بل هو مثله  
 فلا يبطل التحريم لانها شرط كالطهارة فلا يبطل بفناء الصلوة بتوك الوضوء  
 وعند ابي ذر رحمه الله عليه لم يترك الوضوء في الاولين يبطل التحريم لما قلنا في  
 وفي احدي الاولين لا يبطل لان من الناس من الناس من قال يجوز الصلوة  
 بالوضوء في ركعة واحدة وهو الحق البصير ومن تابعه فكان الفاء بتوك  
 الوضوء في احدي الركعتين بخلافه فيمكننا بالفاء في حق وجوب القضاء و  
 حكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً فاذا عرف هذا فنقول  
 فيهما ثمانية مسائل الاولى ان لو قبل اربع ركعات بغير قراءة فوجب قضاء  
 ركعتين في قول ابي ذر ومن لان التحريم قد بطل بتوك الوضوء في الشفع الاول  
 عندهما فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وفي ابي ذر عليه قضاء الاربع لان ترك  
 الوضوء في الاولين لا يبطل التحريم فيحق الشروع في الاخيرين والثانية  
 اذا قراء في الاولين لا غير يلزم قضاء الشفع الثاني بالاجماع لفاده بتوك  
 الوضوء في جميع الشفع الثاني ولا يلزم قضاء الشفع الاول لان فاد الشفع  
 الثاني لا يتعدى الى الاول لان كل شفع صلوة على صفة والثالثة اذا قراء في الاخيرين



لا يبرئهم قضاء النية الأولى لا غير لان عندهما لم يبق التزوج في الثاني وعند ابي  
وان في الزوج كتم اذاه والرابعة اذا قرأ في احدى الاوليين فحلا فعند محمد  
لا يلزم الا قضاء النية الأولى لان شروعه في الثاني لم يبق عنده وعند ابي  
يلزم قضاء الاربع لفتح التزوج عندهما في النية الثانية وفاد النيتين  
بعد التزوج والحاشية اذا قرأ في احدى الاوليين لا غير فعند ابي وم يلزم  
قضاء النية الأولى لا غير لعدم فتح التزوج في النية الثانية وعند ابي يلزم  
قضاء الاربع لفتح التزوج في النية الثانية ايضا وفاد النيتين ترك الواءة  
والسنة اذا ترك الواءة في احدى الاوليين لا غير يلزم قضاء النية الأولى  
بالاجماع لا غير لان عند محمد لم يفتح التزوج في النية الثانية وعندهما وان فتح  
كتم اذاه فانه في ترك الواءة في النيتين وفي ابي في تركها في احدى  
الاوليين واحدى الاخرين وهذا اذا فصل بين النيتين بالعود كذا في ترك  
التكلم والسنة اذا ترك الواءة في احدى الاوليين لا يلزم قضاء النية الثانية  
بالانفاذ لان فاد الثانية لا يتعدى الى الاولى والناحية اذا قرأ في احدى الاوليين  
واحدى الاخرين فعند محمد يلزم قضاء الاوليين لا غير لعدم فتح التزوج  
في النية الثانية وعندهما يلزمها قضاء الاربع لفتح التزوج في النية الثانية  
وفاد كل شفع به كقراءة في ركعة منه وانكر ابو يوسف رواية محمد عنه  
ان عند ابي يلزم قضاء الاربع وقال ابي نادر روى عن ابي ان يلزم  
قضاء ركعتين في هذا الفصل كما هو من حديثك ولم يروه محمد رواية عنه وقال  
رويت في وثيقه والناحية اضمارا قول محمد لان الاصل ان يقرأ بعد  
كل واحد منهما ايضا رواية عن ابي في المسوط رجل افتح التطوع ينوي اربع  
ركعات ثم تكلم فحله قضاء ركعتين في قول ابي وم لان كل شفع من التطوع  
صلوة على حدة الا يركن فاد النية الثانية لا يوجب فاد النية الأولى فلا  
يصير شاعرا في النية الثانية ما لم يخرج من الاولى ومن الزوج وانذار  
لا يلزم شي وعني ابي في رواية انه يلزم الاربع ولا يلزم اكثر من الاربع وان  
نواها في رواية يلزم ما نوى وان نوى ما لم يركع رجل صلى اربع ركعات تطوعا  
ولم يقعد في الثانية ففي القياس لا يجزيه وهو قول محمد وزعم لان كل شفع من  
التطوع صلوة على حدة فتعذر من العدة في اخرها فتعذر تركها الصلوة وفي

وفي الاستحسان تجزيم وهو قول ابي واليس بالقياس على الفريضة لان حكم التطوع  
افق من حكم الفريضة ويجوز اداء الفريضة اربع ركعات بقعدة واحدة فكذا  
التطوع وعلى هذا قالوا الوصل التطوع بثلاث ركعات بقعدة واحدة ينبغي  
ان يجوز بالقياس على صلوة المغرب والاشية انه لا يجوز لان التطوع بركعة واحدة  
لا يجوز فيفد ما اتصل به القعدة وبعبارة يفد ما قبله وافضل المباح  
فمن تطوع بثلاث ركعات بقعدة واحدة فحوزها بعضها والاشية انه لا يجوز  
لان الاستحسان في الاربع وليس في الغايض ثلث ركعات في قياس على صغاد فيه  
الى اصل القياس واذا اتممت التطوع قائما ثم اراد ان يقعد من غير عذر فله  
ذلك عند ابي وقال لا تجزيم كالنذر ومن نذر ان يصلي ركعتين قائما لم يجزه  
ان يقبل قاعدا اتفاقا ولا رواية فيما اذا اطلق النذر فقبل يلزم بصفه  
القيام وقيل لا يلزم وان اختلف قاعدا فقصه بعضها قائما وبعضها قاعدا  
يجوز لان النبي عم كما يفتح التطوع قاعدا واذا اتممت التطوع على غير وضوء  
او في نذر لم يكن داخلا في صلوة ولا يلزم القضاء وفي شريح للمصنف  
اذا شرع في صلوة او في صوم على طي انه عليه ولم يكن عليه شيء فقطعه لم يجب  
عليه قضاءه عندنا وقال في تركه قضاؤه رجل شرع متنعلا محققا اماما  
يصلي فرضا ثم اخذ ما شرع فيه من الامام ثم اقبل في ثانيا بنوى قضاها ما لم  
بالزوج فتح عندنا وقال في تركه لا يصح وانما يكون نقلا ابتداء ويلزم قضاء  
ما شرع فيه مع ولو اخذ ما شرع فيه مع الامام لم يلزم قضاء ركعتين عند ابي  
وقال محمد لا يلزم قضاء شيء اذا نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة لونه طهارة  
عند ابي قال محمد لا يلزم قضاء شيء ولو نذر ان يصلي لله بغير قراءة يلزم  
ركعتان بقاءة وقال في تركه لا يلزم اذا نذر ان يصلي ركعة تلزم ركعتان وقال  
في تركه لا يلزم شيء ولو نذر ان يصلي ثلثا تلزم اربع ركعات وقال في تركه ركعتان  
اذا نذر ان يصلي في المسجد الحرام او مسجد النبي او مسجد بيت المقدس يجوز ان يصلي في غيره  
وكذا لو نذر بالصدقة او بالصوم وقال في تركه في الصوم والصدقة ينبغي  
ما عني اذا نذر ان يصلي او يصوم او يتصدق غدا فاضت في الغد بغير المنذور وقال في تركه  
لا تنقض شيئا **فصل** من ترك السنة الاولى ليؤدي الظهر بالمائة قضاها في الوقت  
بالانفاق لكن بقدها على السنة الثانية للظهر عند ابي في ثمانية والركعتين وقبته

مطلوب اذا اتممت التطوع على غير وضوء



فيبدي بالغاية كما في الواضحة وقال محمد بن يوسف لان السنة الاولى  
 عن حملها فلا يجوز تقويت الثانية عن حملها لانها شرعت متصلة بالوقت  
 وقيل كسنة بالنسبة اليها ان ابا يوسف يوجب الثانية ومحمد بن يوسف  
 لان ابا يوسف اعلم بحمل في سنة اخرى فكذلك هذه السنة وقال محمد بن يوسف  
 سنة اخرى اذا كانت بغية فرض بعد طلوع الشمس وقال في الحيط رجل فاق ان  
 يشغل بالسنة فانه يجوز بالجماعة يشترع للسنة ويكره لها ثم يكره الثانية للزينة  
 فيخرج بهذا التكبير من السنة ويصير شاذعا في الزينة فاذا قرح في الصلاة  
 يقضيها قبل طلوع الشمس لا يكره ولا يصير غدا للحد بل يصير مجازا  
 من عمل الى عمل وقال في 2 وايضا لا يقضي أصلا فلو قضي يكون سنة  
 عنده ونفلا عندهما ولا يقضي سائر السن بعد الوقت اتفاقا ولو قات  
 سنة اخرى مع الوقت يقضي اتفاقا الى الزوال ولو قضي قبل الطلوع لا يجوز  
 اتفاقا وفي سنة التكملة ولا تقضي التواخل اذا قاتت عن وقتها لان  
 القضاء يقضي سابقا للوجوب ولا وجوب هنا ولا انها اذا قاتت  
 عن حملها لم يكن على الهيئة المتروكة كما لو صلي بغية اذان ولا اقامة فاشها  
 لا يؤدان كذا هذا ولا يجوز قضيا ركعتي التي بعد صلوة التي بالجماعة  
 وعن محمد بن الفضل ان من قضي في الوقت الجماعة يشترع في سنة التي تم بطلانها  
 ويقضيها بعد في قبل طلوع قيل في هذه الحيلة بوضع خطا وهو اقل  
 العمل قضاء لكن الاصل ان يشترع فيه ثم يكره في سنة متعللا عن النقل  
 الى الوقت لا مفسدا قصدا في الزاوية في جميع الفتاوى السنة في ركعتي  
 ثلث احديهما ان يقرأ في الركعة الاولى سورة الكافرون وفي الثانية الاخلاص  
 والثانية ان ياتي بهما في اول الوقت والثالثة ان ياتي بهما في بيته ولا يطول  
 القراءة ولو كان يركع اذ ركعتي الشهد يذلل مع الامام ويتوك السنة في ظاهرها  
 المذهب السني لو جلي بعد سنة على دكانه ينظر الاقامة ان ياء او شترى بعد  
 السنة اما باكل لغة او شربة وبكلام لا تلزم الاعداء وفي الحزانة ولو صلي  
 ركعتي التي او الاربع قبل الظهر وتغلب بالسبح والثرى والاكل فانه بعيد  
 السنة اما باكل لغة او شربة لا يتطرد رجل ترك سنن القبلوات الحثان  
 لم يوالسنن معا فقد كونه لانه ترك احتفاقا وان راي السنن صقا الصبيح

رجل خاف ان يشغل  
 فاته في الجماعة

الشمس

التوقي لو جلي  
 بعد سنة على دكانه

ترك سنن

انه يات لانه جاء الوعيد بالترك رجل ترك السنن بالعذر فلم يعذر والافلا  
 لو حث ان تقوته الجماعة لو شغل سنة اخرى فالاصل ان يشترع في السنة ثم تركها  
 ثم يشترع في الزينة فاذا اذا قضى السنة لانه لم يترك بالشرع بعد طلوع الشمس  
 ولو اراد ان لا تقوت سنة اخرى كرهها ثم نوى الوضوء مع الامام بقلبه ولم يتلظظ  
 وكره له بل ارفع يديه فاذا تم فرضه مع الامام لم يقطع وصل السنة بل ارفع يديه  
 وكره له فعدا ذلك السنة والجماعة بلاكراهم وابطال عمل كذا في الحيط وفي مجمع  
 الفتاوى قال مشايخنا العام اذا صار مرفعا في الفتوى يجوز له ترك السنن لاجل  
 الناس الى الفتوى في صدر الشريعة اذا ضاقت الوقت بترك السنة ويؤدى الوضوء  
 حذرا عن الفتوى في الواضحات رجل نزل به ضيق ولم يرد من صلوة التطوع  
 فان كان هذا الرجل كنية الضيافة فلا يترك ورواه لا يقضي تركه ورواه  
 ولو كان في الا حاشين حرة يترك من قبل الضيق لانه لم يقضه به وفي الفتوى  
 من يصلي التطوع قاعدا بعد اربعين سجدة في التشهد يقعد كما في سائر  
 القبلوات اجماعا اما حالة القراءة عن ابي 2 انشاء قد كما في التشهد وان شاء  
 ترتب وان شاء اصبى بغيره من اوسنة او برة وعن ابي 2 ان ياتي بركعتي وروى عنه  
 انه يترتب وعن محمد بن يوسف يقعد كما في التشهد والاقص في السنن المنزل  
 وفي الغنية واما السنن التي بعد الفريضة ان تطوع في المسجد في البيت  
 اقصى ما روي ان النبي م كان يصلي جميع السنن في الوتر في البيت  
 في العناية التراويح فهو ترويك ومهي في الاصل لم  
 للجمعة سميت بالترويك لاستقامة الناس بها ثم سميت كل اربع ركعات  
 بالترويك اي الجملة والاستقامة وفي الجهادي الترويك ايصال الركعة  
 الى النفس ثم استعمل للصلوة وكذلك سميت الركعات التي افرها الترويك  
 بجمع الترويك وهي اي التراويح سنة عندنا وقيل سميت وقيل الفتى  
 التراويح سنة واما اذا دعا بالجماعة فسميت والاولى في التناهي  
 اختلف المشايخ في التراويح قال بعضهم هي نفل وقال بعضهم هي سنة  
 وهو رواية الحسن بن 2 وهو الاصح وفي قاضيان التراويح  
 سنة مؤكدة للرجال والنساء توارثها الخلف عن التلف من لدن تاريخ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وقال قوم من الروافض هي سنة تدجال  
 دون النساء

رجل نزل به ضيق  
 ولم يرد



يوالحب

وقال قوم منهم ليت سنة أصلاً لأن النبي عم أقامها في بعض الليالي فلم  
عليها ثم أصدرها غير رضا لله عنه ولما قولهم في شأن رمضان فوفى الله  
عليكم صياحاً وسنتكم قياماً وأقامتها أرواح النبي عم وانش على  
رضه على غير رضه ودعاه باله فقال نوراً لله في مصفحهم كما نور ساجدنا  
وأقام يواحب النبي عم خيبة أن تكبت علينا وبيحت أداؤنا بالجماعة  
وقال الشافعي وما لك في القول القديم إلا أنواراً أفضل كبر الشئ لأنه  
أبعد عن الزيادة عن إسناده قال من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع  
الامام في مسجده فالأفضل أن يصلي في بيته وفي الهداية ويحتمل أن يحتمل  
الثاني ثم قال ذكر لفظ الاستحباب والأصح أنها سنة وفي شرح النجاشي  
وهذا بناء على مذهبنا على أن السنة تقع على فعل غير النبي عم كما يقال  
سنة العراف قول هذا مخالف لما ذكر من أنها سنة الرسول صلعم دون غيره  
عندنا أما قولهم عليكم بنبي وسنة الخلفاء الراشدين في بعض قول  
يدل على العموم وفي الوسيط وأقامتها بالجماعة سنة ومن ترك التراويح  
بالجماعة وصلاً في البيت قبل قداساً والصحيح أن أقامتها بالجماعة  
سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقداساً وأقاموا  
وان أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتخلو عنها البعض وصلى في بيته  
لم يكن ميباً ولكن يكون تاركاً لفرض الجماعة ولا تاركاً لسنة وفي قاضنا  
وان صلى الجماعة في البيت فقلعوا فيه والصحيح أن أداؤها بالجماعة في المسجد  
أفضل لأن فيه تلبية الجماعة وكذلك المكتوبات فإذا صلى في البيت  
بالجماعة فقد حاز فضيلة أدايتها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى لو كان  
الفقيه قارئاً فالأفضل والأصح أنه أن يصلي بقراءة نفسه ولا يقدر غيره  
وبكره للرجل أن يستأجر رجلاً أن يؤتم في بيته لأن استجار الامام فاسد  
ولما أقاموا التراويح بالامامين فصل كل امام بتسليمه فبعضهم جوزوا  
ذكر والصحيح أنه لا يبيح المسجدة أن يصلي كل امام بركعة ليكون موافقاً  
عمل أهل الحرمين فلما جاز التراويح بالامامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي  
الفريضة أحدهما والأخر التراويح ولو صلى واحد التراويح في مسجدين  
في كل مسجد على وجه الكمال اختلفوا فيه على أن يذكر الاسكان لم تجوز

ان يصلي في بيته  
أفضل

وأصل التراويح

لان استجار الامام

فاسد

لم تجوزة وقيل يجوز كما لو اذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجداً آخر  
واذن وأقام وصلى معهم فانه لا يكره وأما يكره أن اذن وأقام ولم يصلي  
معهم كذا في التراويح ولو صلى التراويح في حوتين في مسجد واحد يكره  
كما لو اذن وأقام حوتين في مسجد واحد وأقام الفقيه أبو الليث قول  
أبي بكر هذا إذا أم الناس حوتين فان لم يكن اماماً أو صلى التراويح في مسجد  
بالجماعة اختلف في مسجد آخر فصل معهم لا بأس به كما لو صلى المكتوبة ثم أذن  
بالجماعة فصل معهم يجوز إلا في الفريضة والعصر كذا فيهم التفضل بعدهما **فصل**  
مقدار التراويح عند أصحابنا وان ضحك عذرون ركعة وفي حوتيات  
بعض تليها تلي في كل ركعتين وقال مالك يصلي سنة وثلاثين ركعة سوى  
الوتر فان صلى بالجماعة سنة وثلاثين ركعة كما قال مالك لا بأس به عندنا في  
وعندنا أن يصلوا بالجماعة صلوا عشرين ركعة وحازا دعي ذكران صلوا  
فرادي فرادي فلو سكت وان صلوا الزيادة بالجماعة تركة بناء على أن  
التفضل بالجماعة غير التراويح مكره وعندنا وعندنا في غير مكره  
وكما صلى الامام بروية ينظر بين الترويحيين مقدار الترويحيين وينظر  
بين الترويحيين الحامة والوتر مقدار الترويحيين ثم يؤتم وأما في الانتظار  
بين كل ترويحيين لأن الترويحيين مأخوذ من الراحة فيفعل ما قلنا حقيقة  
للاسب وهو في الانتظار تحية الشاء والثناء والثناء والثناء  
سكت أي ذكر فعل موصي لقوله ثم المنظر للصلوة في الصلوة  
وأهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحيين لموعداً وأهل المدينة  
يصلون في ذكر أربع ركعات وان اختلفوا على رأي عن تسليمات يوم  
بين كل ترويحيين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يبيح  
لأنه مخالف عمل أهل الحرمين فان صلوا بين كل ترويحيين فرادي فرادي  
لا بأس به يسوي فيه الامام وغيره كذا في قاضنا ذكر في بعض الفتاوى  
ولو صلى أربع ركعات بتسليم واحدة أو ستاً أو ثمانية أو عشرة أو قد على  
دائس كل ركعتين لم يجز له إلا عن ركعتين وقيل يجزئه عن الكل وهو  
الصحيح ولو صلى أربعاً ولم يقعد على ركعتين فقد صلواته  
عند محمد وزفر وهو القياس وعند أبي إسحاق 2 يجزئه عن تسليم واحدة

سنة

ينظر الامام بين  
الترويحيين مقدار  
الترويحيين



ولو صلى الكلب تسليمة واحدة عدا ولم يعد إلا في آخره قبل عداه وبارئ يجوز عن  
 وقيل يجزئ عن الركعتين وهو الاصح وفي المنيب ولو صلى التراويح كلها بتسليمة  
 واحدة وقد عدا على راس كل ركعتين جاز ويكره لأنه **فصل**  
 في الوسيط وقاضيه ان على الشيخ بمسألة الزاهد وجماعة سواه ان وقت  
 التراويح جميع الليل الى طلوع الفجر قبل الغاء وبعدده وقبل الترو بعدده  
 لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وعامة من خارجي قالوا وقتها  
 ما بين الغاء والوتر حتى لو صلوا قبل الغاء او بعد الوتر لا يجوز لان التراويح  
 عرفت بفعل الصلاة وفيه فكان وقتها ما صلوا بين الغاء قبل الوتر والا  
 ان وقتها ما بين الغاء الى وقت طلوع الفجر حتى لو صلوا التراويح قبل الغاء  
 لا يجوز ولا يكون ترويحاً ولو صلوا بعد الغاء والوتر جاز لانها تتبع للغاء  
 دون الوتر كسنة الغاء رجل دخل المسجد فوجد الناس يصلون التراويح وهو  
 لم يصل الغاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى الغاء يجوز ذلك على قول من يجوز التراويح  
 قبل الغاء وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل الغاء فحصل الوتر معهم لا يجوز الوتر  
 في قولهم ويجب تأخير التراويح الى ثلث الليل والا فحصل استيعاب كل الليل بالصلوة  
 فان افروا التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يجب كما لا يجب تأخير الغاء  
 الى نصف الليل وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح واذا قامت التراويح لا يتفق  
 بالجماعة وحل يقضي بغير جماعة قال بعضهم يقضي من الغد ما لم يدخل وقت التراويح  
 وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب الغاء وتلك لا يقضي اذا  
 قامت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا يقضي بجماعة ولو جاز خضاً وما بعد الوقت  
 لتعفي كما قامت فلو قضيت وحده كانت بغير حتماً ولا يكون ترويحاً **فصل**  
**في مقدار القراءة في التراويح** وفي قاضيه ان اختلفوا في مقدار  
 القراءة قال بعضهم بقراءة في كل شفع مقدار ما يقراء في صلاة المغرب لان الطلوع  
 اخف من المكتوبة فيعتبر اخف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان  
 بهذا المقدار لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة  
 وقال بعضهم بقراءة مقدار ما يقراء في الغاء لانها تتبع للغاء وقال بعضهم بقراءة  
 في كل ركعة من عشرين اية الى ثلثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي  
 يعقوب في كل ركعة عشرين اية وهو الصحيح لان فيه تحقيقاً على الناس به كفضل  
 السنة وهي ختم مرة وان عجل الختم لم ان يفتتح من اول القوان في بقية الشهر وان

وقها بين الغاء  
 والوتر

وان ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي الغاء من غير تراويح لا يكره لان  
 مقصودهم الختم ويكره ان يجعل ختم القوان في ليلة احدى عشرين او قبلها  
 اذا كان القوم يلقون ويأتون بالنساء في كل شفع في الخزانة الامام اذا فرغ  
 من التهجد في التراويح لا يزيد على الصلوة على النبي ثم ان يقول على القوم قال  
 شيخنا بخاري ينبغي للامام ان اراد الختم ان يختم في الليلة السابعة والعشرين  
 كلفة ما في الاخبار فيها انها ليلة العذر واذا ختم القوان فلم ان يقرأ في حيث  
 شاء بقية الشهر قبل الامام في التراويح يجعل الى عامه وافق على القوم  
 وفي بعض الفتاوى لا يجب تطويل الركعة الثانية على الاولى في التراويح كما في سائر  
 الصلوات وانما تطويل الركعة الاولى على الثانية فقد قيل لا بأس به من غير ذكر خلاف  
 وقيل المكمل على الخلاف على قول ابي داود لا يطول بل يسوي وقال محمد بن طول  
 الاولى على الثانية وقال الامام ابو علي اذا قاء الامام بعض القوان في سائر الصلوات  
 بان كان القوم يلقون الختم في التراويح فلا بأس به ويكون لهم ثواب الصلوة  
 لا نور الختم وعن ابي داود انه كان ختم في شهر رمضان احدى عشرين مرة ثلثين  
 في الثاني وثلثين في الآيام وواحدة في التراويح وعنه انه صلى في ثلثين سنة  
 بوضوء الغاء واذا غلط في القراءة في التراويح فتكر سورة او اية وقراء ما  
 بعد ما فات حتى ان يقرأ المذكرة ثم الموقر ليكون على الترتيب قالوا لا ينبغي  
 للقوم ان يقدحوا في التراويح الموشحون فان الامام اذا كان يقرأ يصلون  
 حتى يفرغ عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك لو كان قارئاً لا بأس بان يترك سجدة  
 وكذلك لو كان غيره افاق قراءة واصح والا حتى تعديل القراءة بين التسليمات  
 فان خالف لا بأس به هذا في قاضيه ان في الوسيط والا ففضل زماننا  
 ان يقرأ مقدار ما لا يؤدي الى تنقية القوم عن الجماعة ولا يزيد الامام على قدر  
 الشاهد ان علم انه يتخذ على القوم ويأتي بالنساء في كل شفع قالوا فستأ **فصل**  
 في قاضيه ان اتفقوا على انه لا يجب اداء التراويح قاعداً بغير عذر واختلفوا  
 في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر وهذا لما روي عن ابي داود انه لو صلى سنة  
 الفجر قاعداً بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال  
 بعضهم يجوز اداء التراويح قاعداً بغير عذر وقد هو بين التراويح وسنة الفجر  
 وهو الصحيح الا انه يكون ثوابه على النقص من ثواب من صلى قائماً ومن الوقت



مطالع  
صلوات الامام التراويح  
قاعدة بعد

ان سنة التراويح مؤكدة بلا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز  
التسوية بينهما فان صلوات الامام التراويح قاعدة بعد عذر او بعد روافد  
قوم قايمن خلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القايمن بالقاعدة في قول  
وبصح في قولها كما في المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القايمن بالقاعدة في قول  
عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قصدوا احتفاءهم فاذا قاموا كان اولي الجواز  
فاذا احتفاءهم القايمن بالقاعدة خلفوا في الاحتفاء في قول الحق للقول ان بعدوا  
احدا عن صورة الخلق وقيل يصح لهم القيام ويكره للمقتدي ان يقعد في  
التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اثار التكاسل والقلوة  
والشبهة بالناس فحين قال الله فيه فاذا قاموا الى الصلوة قاموا الى ذلك اذا  
غلب النوم يكره له ان يصلي مواضع بل يصير في وقت يستعظم فان في الصلوة في  
النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر والخشوع وكذا لو صلى على السر في صلاة الخ  
لقول الله قل نار جهنم اشدهر الاية وكذا يكره ان يصنع يده على الارض عند القيام  
لان في الوضوء تشبه بالناس في يديه عند الركعات في التراويح كما فيه من اظهار اللام  
ويكره ان يقول عند الخشوع والعظمى ليت هذا لم يكتب علينا وفي قاضيان اختلفوا  
في ان الاداء انه ترفع رخصان بالجماعة افضل ام الاداء في منزله وحده والصحيح  
ان الاداء بالجماعة افضل لان عذرهم كان يؤمنهم في الوتر **فصل في التراويح**  
في شدة المنهاج ومن التاجد وهو الصلوة في الليل بعد النوم لقوله تعالى وفي الليل  
فتجاويدنا فلهذا كذا وقوله تعالى كانوا قليلا ما تتجسسون واليهويع النوم ليل ولا حصر  
لتنفل المطلق لقوله عم الصلوة فيه موصول استلزاما واستلزاما قال عم اي  
على تفكير بكرة التجود ونفل الليل افضل من نفل المطلق في النهار لقوله عم افضل  
الصلوة صلوة الليل رواه مسلم واوسط الليل افضل قال عم اصعب الصلوة  
الى الله تعالى صلوة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدس ثم افر  
الى النصف والثلث افضل من اوله لان الله تعالى حيث على الاستغفار بالاسحار وهو  
محل الرحمة والمغفرة والافق ان الوتر ليس يتجدي وصل الوتر عيني التاجد ويكره  
قيام الليل دائما لان النبي عم نهي عنه ولا تيقظ بالعين وسائر البدن و  
ينقطع به عن معاشه ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام سوى ليلة الاربعاء في غير  
نقوله عم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ويختار في الايام قيامها

قيامها ويحمل كلام عم على اعيانها مضافا الى الاخرى قبلها او بعد كما في الصوم  
ويكره ترك التاجد عن اعتاده لان النبي عم كان عمله دائما وقال عم لعبدا بن  
عمر رضي الله عنهما لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه روى ان النبي عم قال اذا  
تزوج في احدكم اداءة فكان ليلة البناء فليصل ركعتين وليأخرهما فليصل  
خلفه فان الله تعالى جعل في ذلك خيرا ينبغي ان لا تخلو بصلوة الليل وان قلت واختلف  
الامميات رخص في افضل عبادات البدن بعد الشهادتين فقال الجمهور افضلها الصلوة  
فرضها ونفلها وقال آخرون الصوم افضل منها وقيل لهما ما افضل العبادات  
الطوائف وقال قوم الصلوة افضل عكة والصوم افضل بالمدينة وقال في الايام  
العبادة تختلف فضيلتها باختلاف احوالها وواقعها فلا يصح اطلاق القول  
بافضليتها بعضها فان الخبز افضل من الماء واللبان افضل من الماء افضل للعطش  
فاقتضا نظر الى الغلبة فتصدق الغنى الشديد النخل بدرهم افضل من قيام ليلة  
وصيام ثلثة ايام مما فيه من دفع حبه لادنيا والصوم افضل لمن لم يزد عليه  
شهوته والاكل افضل لغيره وليس المراد من قولهم الصلوة افضل من الصوم  
ان الصلوة ركعتين افضل من صيام ايام او يوم فان الصوم يوم افضل من ركعتين  
وانما معناه ان امكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلوة افضل والصلوة افضل  
تفضل من الصلوة وخرج باضافته العبادات الى البدن احداهما عبادات القلب  
لايمان والمعرفة والتفكر والتوكل والصبر والرضا في الحق والرجاء والجنة والتوبة  
والورع والزهد وتعظيم الله تعالى وتجنب رذيله والتعظيم من الرذائل ونحوها  
فقد اكملها افضل من العبادات البدنية قطعاً وافضلها الايمان والناز العبادات  
المالية قيل انها افضل من العبادات البدنية لتعدي النفع بها الى الغير ونجحت  
للتجدي القبلية وهي الصوم قبل الزوا وهي بمنزلة التجود للصيام لقوله عم  
استعينوا بالصلوة على قيام الليل ويحيى لمن قام ان يتجدي ان يوقظ من بطح  
في تاجده اذا لم يخف ضراره في الواقات الرجل اذا امكنه ان يقبل بالليل وينظر  
بالنهار في العلم فقل وان لم يمكنه ان ينظر بالنهار في العلم فان كان له ذهن يفرغ  
ويعقل الزيادة كان النظر في العلم افضل من الصلوة لانه جاري في العلم ان يذكره  
ساعة من احياء ليلة في بداية الهداية الافضل طلب العلم النافع في الدين دون  
الفنون الذي يكت اثاره عليه وسعوه على العلم النافع ما يزيد في فوكل من الله تعالى

افضل الامم في التراويح العبادات المالية

افضل الليالي



ويزيد في بصيرة نك بعين نك ويزيد معرفتك لعبادة ربك ويزيد من غنى قلبك  
والدنيا ويزيد في غنى قلبك في الآخرة ويطهر قلبك على مكابد الشيطان وعذره وكيفية  
تلبس على العلماء السوء حتى عرفهم لمقتله وخطه وعظمه حيث اكلوا الدنيا بالدين  
واخذوا العلم وسلم الى اخذ اموال الساطين واكل اموال الاوقاف واليتامى والمساكين  
وصرفوا قوتهم طول نهارهم الى طلب اجماع والمنازل في قلوب الناس واضطربهم بذلك  
الى الملمات والممارات والمناقب والمجاهات كاتا كان نعمة الشيطان فيكون  
فكره في ذلك واياك ان تكون فاسدا وسارعا الى مغفرة من ربك كما قال الله تعالى  
وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعذر للمنفقين معناه  
سارعوا الى اسباب حصول المغفرة والجنة فان رغبتم لنفسكم النور من اهل عيسى  
فلا ترميها باللعنة واليهوى الى اسفل تاقلين فاشجرت عن القيام بحق دينك  
مع مخالطة الناس فالعزة اولى بك فليكن بالعزة فيها السلامة فلا تكن كالطغي  
الذين يؤخرون كل يوم بزيادة احوالهم حتى نقصان اعمارهم فاني خذ في مال  
يزيد وعمر ينقص ولا تعرف الا بزيادة علم وعمل فانهم اذ فضايل بصايبك في  
القبور يتخلف عنك اهلكك وما لك ولدك واصدا قاك وتذكر انك تتوهم  
في النور وحدا وليس معك الا علك ولا تحب الا بسبك فاعزم على قيام الليل واعل  
القيام قبل الصبح فركعتان في جوف الليل كنزان من كنوز البر فاستكثر من  
كنوزك ليوم فقرك فلن يغني عنك كنوز الدنيا اذا ماتت وانت تعلم انك لا تبقى  
في الدنيا الا عدة يسيرة ولعل لم يبق من اجلك الا نغص ساعة او يوم فقرر  
هذا على قلبك كل يوم وكلف نفسك الصلة على طاعة الله تعالى يوما فيوما فان الله  
على حقنا في كنوزنا احضر قلبك في الصلوات والعبادات وورع عن الناس  
وانظر بين يدي من تقوم ومن تنام واجتنب ان تنام في مولاك بقلب غافل وصد  
مملو بوساوس الدنيا وحيات الشبهوات فان الله تعالى مطلع على سريرتك ناظر الى  
قلبك وانما يتقبل صلواتك بعد رجوعك وتواضعك وتضرعك فاعبه كائنا  
تراه فان لم يكن تراه فانه يراك قال النبي صلى الله عليه وسلم واعلم ان النعم حيا القدر والوفاء  
مع الكرم وان مع العسر يسرا وقال عمر وعلم ان الامة قد اصبحت على ان يفعل  
شيء ولم يفعلوا الا حشيت قد كبت الله كبر وان اصبحت على ان يفروك بشيء لم يفروك  
الا بشيء قد كبت الله عليك رفعت الاقلام ووقف القلم ورواه الترمذي رحمه عن

الشيخ  
الترمذي

عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت يا رسول الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني  
من النار قال عم لقد سألت عن عظيم وان لم يدرك عظمته الله تعالى بعد الله تعالى  
ولا تذكر به شيئا وتعم الصلوة وتؤتي الزكاة وتحصوم رمضان وتحج  
البيت ثم قال عم الا اذكرك على ابواب الجنة الصلوة حنة والصدقة تطفى الخطين  
كما تطفى الماء النار وصلوة الدق في جوف الليل ثم تلاءم بما في جنوبهم  
عن المضامع الاية ثم قال عم الا اذكرك براكب الامر وعموده وذروة سنامه  
رائي الامر الاسلام وعموده الصلوة وذروة سنامه الجهاد ثم قال عم الا اذكرك  
بعلام ذلك كله قلت بلى يا رسول الله ثم فاذ بلسانك فقال كف عليك هذا قلت  
يا نبي الله وانا لخوا فدون بما تكلم به فقال عم تكلمت انا وهذا يكسب الناس على  
وجوههم في النار وعلى منافعهم الا حصيلا يستلهم رواه الترمذي رحمه الله عنه  
فوله ذروة السام بكروا الى المحج وضمها الى اعلاه قوله بعلام ذلك اذ يعطوه  
بكلمة قولك بفتح الباء وضم الكاف والله اعلم وروى **باب التطوع**  
**على الراحلة** يجوز التطوع على الدابة في الصحا، مقيما كان او مسافرا انما توجهت  
ذاتك بعذر او بعذر عذر وعن ابي امامة يوزن المصل ايضا وص الطامحات التي  
ورد خارج المصروف الحاجة الى الركوب فيه غلب وروى عن ابي امامة انه  
يطلق ذلك للمساكين فاصية وذكر في الاصل في التقيم اذا خرج من حصة فزكين  
او ثلثة فله ان يصلي على الدابة وقيل قدر ميل والاصح انه جائز في موضع كوز  
للمساكين خارج ان يعصر فيه واستقبال القبلة في الابتداء ليس واجب وقال  
الشافعي انه لا بد من الاقتراح في نحو القبلة لئلا يروى انه لم كان يصلي على راحلة  
حيث ما توجهت به وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد التطوع لم يقبل بناحية  
القبلة فليكن وضعا حيث توجهت به الشافعي قال الحنفية من سالت عنه عن بعض نقاد  
الحديث قال عذوب من الحجاج انه ضعيف لا يحتج به وان من تحول على الجواز والاولوية  
كذا في ترك التكلم ويؤتى على الدابة ايماء لانه صلى الله عليه وسلم وقف على حمار وهو متوجه الى قبر  
يومي ايماء ويجعل التجرود احق من الركوع كما فعله قاعدا بالايما ولو سجد على شيء  
وضع عنه وهو على راسه لا يجوز لان القبلة على الدابة شعبة بالايما ولو كانت  
على راسه نجاسة لا تني وقيل منع كذا في الميتة ولو ابتداء على الدابة ثم نزل بي وان  
ابتداء على الارض ثم ركع استقبال وروى عن ابي امامة يستقبل في الرمي



ولا يجوز اقتداء احدى الركبتين بالافراد اذا كانا على دابتين وروى عن حماد اذا كانا  
صفا واحدا وقام الامام وطهرهم جاز ولا يجوز للمشي ان يصلي في حريمه لان المشي على كبره ولا  
البايع في البحر لا يصلي فيه السيام وينزل للكتوبة والوتر ركعتي الجوز في رواية عن 22  
ولا ينزل لابرالن كسنة الظهر وغيره سوى البزوان تلاته التجره على الارض لم يجر الايام  
على الدابة وان تلجوز الايام عليها وفي المسوط ان سمع تلاوة على الارض فخره على الدابة لم يجر  
وان سمعها وهو ركب فخره بالايمان جاز رجلان في محل اقتدى احدهما بالافرة التطوع  
جاز ولا يصلي الا في المكتوبة على الدابة من غير عذر وعندهما يجوز ان يوتر على الدابة وفي  
صاته الضرورة يصلي المكتوبة والوتر على الدابة ثمانية عم كان مع اصحابه في سفر فاحر  
مباديا في تادير صلواته وحكم وكذلك بسبب الخوف عن عذر او سبي وفي الايضاح يجوز  
ان يصلي المكتوبة على الدابة ان كانت جوفها لونها لا يمكن الركوب لا يعين او كان  
شيئا كبره لا يمكن ان يركب لا يجد في ركبه او كان في طين لا يجد على الارض مكانا يابا او  
كان في البادية على الراحلة والقاحلة تير فانه ياتى على نفسه او ماله لونها وكذا يعذر  
بناء على ان مواضيه الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع ولو اوجبت صلوة وهو ركب جاز  
ان يوترها ركبنا وذكر في الاصل انه لو نذر ان يصلي لم يجر ان يصلي على الدابة وهذا مطلق  
كتمل الماتة حال كونه على الارض او على الدابة وقال محمد ولو صل على حمار ولو صل على بعير  
لا يبرم بجزو في حجة واما الجملة في الدابة ان كان طرعا على الدابة تير ولا وان لم تكن طرعا  
على الدابة فكالبرور والمانية اذا صل على الدابة بعد ان لم يقد على ان يجرها بالايمان عليها  
وكانت تير فان قدر على الايقاف لا يجوز لاختلاف المكان وفي القينة اذا تير طرعا لا  
يجزى الزحف ولا التطوع **باب الصلوة في القينة** الا ان يجر في القينة الى  
اذا امكنه وان لم يفعل وصل في القينة فان كانت موقوف في الشط وحمل على قرار من الارض  
فصل قائما جازت فان لم تكن مستوية فان كانت مربوطة ويمكن الخوض في بحر الصلوة فيها  
وان كانت في مربوطه صارت الصلوة فيها وان كانت سائرة فصل قاعدا مع القدرة  
على القيام جازت في قول 2 و قد اساء وقال لا يجوز ويتوجه في القينة الى القبلة  
صحت كان وفي المسوط وفي القينة يلزم التوجه الى القبلة عند اخلاء الصلوة وكذلك  
كلما دارت القينة يتوجه الى القبلة وان لم يتطاع الرجل الخوض في القينة للصلوة فالاول  
ان يجره ويصل قائما على الارض ليكون بعد عن الخلق وان صل فيها قاعدا وهو يقد على  
القيام او على الخوض اذ اراه عند 2 في الحشا ولا تجزى عندهما وهو القياس وم لا تخش

يجوز ان يصلي المكتوبة  
على الدابة

ان

ان الغالب من حال ركب القينة دوران ركبته اذا قام والكلم بينه على العام الغالب دون  
النادر ولا يحد للمساfran ينطوع في القينة بالايمان بخلاف ركب الدابة لان ركب  
الدابة ليس له موضع قرار على الارض وركب القينة لم فيها موضع قرار على الارض فان القينة  
في حقه كالبيت ولا يصلي فيها بنية الاقامة وصاحب القينة وغيره في هذه سواء الا ان  
يكون قريبة من قرية فينبذ صوته فيها بالوقوف من موضع اقامته فاما اذا كان مسافرا  
فيها لا يكون معها بنية الاقامة ولا يجوز ان يفتدى الرجل من اهل القينة امام في القينة  
افرن لان يكون حقا وبينه فينبذ صوته لا خفا، ومن وقف على الاكلال يفتدى بالامام  
في القينة الا ان يكون امام الامام لان القينة كالبيت واقتداء الواقع على الخط  
عام هو في البيت صحيح اذ لم يكن امام الامام فكذا هذا **باب صلاة المريض** المريض  
كالصحيح في فرض الصلوة الا ما عجز عنه او خاف من زيادة العلة من فعله وفي  
الكفاية لم يورد بالبحر الاصل حيث لا يمكن القيام بان يصلي مقعدا او اذا عجز  
اصلا او قدر عليه لانه يفتدى ذلك فتعاقب نداء حتى يزد عليه عرض بذلك او جرحا  
بذلك او خاف ابطاء البر فهدا وما عجز عنه اصلا سواء افتدى في هذا الموضع الذي يفتح الصلوة  
قاعدا او قيل ان يكون حال لو قام لقط من فتق او دوران ركبته وغير ذلك وقيل ان يصلي  
صا مجرا في واجه الا قاعدا بل يركب بالقيام ضرر وفي حجة الفتاوى وقيل ان لا يقدرا  
ينصب الى صوابه في خارج الدار فليفتدى ان عجز عن القيام فليقعد او يسجد وان عجز  
عن الركوع والتجود فليقعد قاعدا بالايمان ويجعل التجود اضعف من الركوع وان عجز عن القعود  
فليستلقيا على فخاه ورجلاه الى القبلة وفي الكفاية اراد بهذا ان يوجه له وسادة تحت  
رأسه حتى يكون شبه القاعدا يمكن من الايمان بالركوع والتجود اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاكراه  
عن الايمان فكيف بالممنوع ويومي لاربع اشياء القيام والركوع والتجود والقعود وقيل ينبغي  
للمستلقي ان ينصب كبتين ان قدر عليه حتى لا يمد رجله الى القبلة وروى عن ابيه انه يصلي  
على قبيلتين وجعل رجله الى قبل المشرق ووجهه الى القبلة وهو قول الشافعي والاستلقاء  
افضل لبقية ايمانه الى جهة القبلة وان تعذر الايمان لم يصلي ولا يومي بعينيه فاجيب عليه  
وقال زفر يومي بعينيه فان تجزى يومي بعينه وقال الحسن يومي كاجيبه وعينه بعيدا  
وقال ان فقي يومي بعينه وعينه على ايمانه ان المريض اذا عجز عن الايمان بالركوع يومي  
بعينه ولا يومي بعينه وقال محمد اشكر في الايمان بالعين انه من يجوز اذ لا كذا في الكفاية  
وان عجز عن الركوع والتجود وقدر على القيام فليقعد بالايمان وان صل قائما بالايمان افراده  
ولا يبيح ذلك لان القعود احب



الى التجرد وهو لا ينافي غايته العظيم وقالوا في ان يصلي قائما لان الايام تتعلق بالوجه  
 واذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كمن يصلي قائما لا يجزئ ان يقوم  
 معذرا ما يقدر فاذا عجز قد صرح اذا كان قادرا على ان يركع قائما ولا يقدر على القيام  
 او كان يقدر على القيام لبعض التواء دون تمامها قالوا يومئذ يركع قائما وقوا  
 عليه قائما ثم يقعد اذا عجز واذا قدر على القيام منكيا قائما يصلي قائما منكيا ولا يجوز  
 غير ذلك وكذا لو قدر على ان يعتمد على غيره او كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام  
 قائما يقوم وينكئ فقلوا صاعدا على قول يسوم فان عندهما قدرته على الوقوف بغير كدرة  
 بنفسه كذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقد علم منكيا  
 او مستندا الى حائط او انسان او ما شئت ذكر قالوا ثانيا يصلي قائما مستندا او منكيا  
 ولا يجزئ ان يصلي مضطجعا وهو تطلع ما في القيام كذا في المحيط وذكر في البناء ان اذا العذر يجي  
 عليه ان يقضي ما فات من مرضه كذا ذكره الكوفي وقال بعضهم ان كانت الغوات اكثر من يوم وليد  
 لا يجزئ الا قضاء وهو صحيح في المحيط وان غمى عليه وزال عقله بالمرض اكثر من يوم وليد حتى فاته  
 ست صلوات لا يجزئ عليه الا قضاء وان كان اقل من ذلك فلو لم يقضها وروى عن محمد بن قيس  
 كعب بن الاعرج انما وينفذ المريض في صلواته ما يقدر من التمام من التواء والركوع والسجود وان عجز عن ذلك  
 تركه المريض اذا فاته صلوات ففرضا في حاته المتيقن يفعل كما يفعل الاحياء وان فاته في  
 النكحة ففرضا في المرض فيصلي بالايام واذا رفع الى وجهه سجدة او شئ فسجد عليها من غير ان  
 يركع ثم يجزى ان وجد الايام جاز حصول الايام ويكفي المريض في صلواته كمن شاء لان المريض عذر  
 وقد سقط عنه اصل الركوع وهو القيام والركوع فلا بد سقطت عنه الركعة والركعة  
 انه اذا افتتحت الصلوة بركعة وان اراد ان يركع ثانيا فليجهد عليه وقالوا في يقعد كما يقعد  
**فصل** واذا شرع في الصلوة وهو صحيح ثم عجز عن ركعة بني عليه صلواته على حاله وان كان عرجا  
 عرجا في ان يستقبل اذا صار الى الايام واذا شرع وهو عرجا ثم عجز فان كان التزويج بركوع  
 ويجوز بركعة في قول في واما في قول من يستقبل وان شرع بالايام ثم قدر على الركوع والتجود  
 فانه يستقبل وقال في ركعتين فربما عجز عن ركعة ثانيا بركعة ان كان لا يسطح فركعتين الا ان يركع من ركعة  
 لم ان يصلي على حاله لان في ركعة فائدة وكذلك ان لم يجزئ الثانية الا ان يركع من ركعة وثالثة ثم  
 لان الركعة مرفوعة في الوسط وان نزع اليها من غير ان يتلق على فخذه اياما وشي  
 عن القيام والقعود فلم ان يصلي بالايام مضطجعا عند علمنا وقال ما كذبوا ذلك ولو ان  
 المريض اذا صعد الى غير القبلة مستندا لا يجوز وان استقبلت على القبلة فجزى الى وجهه وصلى اليها

ان استقبلت على القبلة

اليها ثم علم انه اخطأ القبلة يجوز صلواته وان تعدل ليجوز وقيل ان كان وجهه الى غير القبلة  
 ولا يتمكن ان يحول وجهه الى القبلة ولا يجزئ ان يحول وجهه الى القبلة لم ان يصلي الى غير  
 القبلة فاذا بركع اعاد الصلوة والمريض الموحى اذا وصلى سجدة السهو يومئذ  
 سهوه فلو انه عجز عن الايام بركع سقطت عنه الصلوة عند علمنا الثالثة وان عجز عن التواء  
 سقطت عنه الركعة لانها ركعتان كالقيام رجل في صفة جراحة تسيل اذا صعد بالركوع والسجود  
 قاعدا بالايام فيسبح كبره اذا قام سكتي بركعة تسيل وان جلس تسيل فليجلس فليجاء وكذا  
 لم يسجد سال بركعة او انقلبت ركبته يصلي قاعدا بالايام ولو كان حاله لو صلى قائما ضعف  
 عن التواء يصلي قاعدا بركعة يعني السجدة التي لا يقدر على التواء بالقيام ولو كان  
 حاله لو صلى خفوا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر شرع مع الامام قائما  
 ثم يقعد فلما جاء وقت الركوع يقوم ويركع وفي الركعة احوالة فربما راسه ولها  
 وضائق وقت الصلوة توفضات ان قدرت والايام تمت وجعلت راسه ولها قدر  
 او حصة وصلت عاقدة بركوع ويجوز فان لم تسطو توميها فانظر وتفكر في هذه  
 المسائل هل تجزئ التواء في الصلوة وفوتها وقاضيات ولو كان صلى قائما او قاعدا  
 سار جرحه وان شلتي على فخذه لا يسيل قائما يقوم ويركع ويجزئ ان الصلوة مع الحدث  
 كما لا يجوز من غير عذر رفع الاستلقاء ايضا لا يجوز من غير عذر فاستويا فيركع الاداء  
 لما فيه من احوال الاركان وعجز في التواء راسه قال يقضي مضطجعا يومئذ مريض  
 صلى جاك فلما رفع ركبته من السجدة الاخرة في الركعة الرابعة فطن ان ثلثتها فقرا وركع  
 وسجد بالايام فحدث صلواته لانه انتقل الى النافذة قبل تمام المكتوبة ولو لم يكن في الركعة  
 الرابعة والما كان في الثالثة فطن ان ثلثها ثالثة فاخذ في التواء ثم علم ان ثلثها ثالثة لا يعود  
 الى التزويد بل يقضي في قرائته وسجد للسهو في آخر الصلوة المبركة اذا عجز عن الايام فيركع  
 ركبته عن بركعة ان قال يجوز بصلواته وقال محمد بن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد حنة العقل  
**باب صلاة المريض** اختلف العلماء في تقدير حدة التواء التي تتعلق بها  
 الترخيم فقالوا ما بين حدة التفرقة بركعة بركعة ايام بركعة او سبطا حتى الاقدام  
 وسير الابل لان الحمل ليس بالبريد يسير وابطاء السير النجدة وفي الامور وظلها  
 يعني ان حدة التفرقة ايام ولياها من اقصا ايام الشتاء الايام للمشي والقيام  
 لكراهة وفي البيداء يسير بركعة ايام ثم اذا دون لياليها معناه فداناه وقيل  
 مدة التفرقة بما حل لان المعتاد في التفرقة كل يوم مرحلة واحدة فقلوا

سبح كبره



في اقصاها يوم النية وعن ابي سنان قدر يومين واكثر اليوم الثالث وهكذا روي عن ابي  
فاطما الاكثر من اليوم الثالث مقام الكل وقد ران في قول يوم و ليلة وقول  
قدر يومان يقطع فيه ستة واربعون ميلا وفي قول اخر ثمانية واربعون ميلا وهو  
قول مالك والجيل اربعة الاف خطوة والخطوة ثلث اقدام بناءم بمسح المصير يوما  
وبلدة واما قدر ثلثة ايام وبيالها فهو ثمة على ان حدة الف لا تنقص عن ثلثة  
ايام وبيالها ثم قال بعض شيوخنا بغير الف في اقصاها يوم النية وقد روي عن بعض  
مشايخنا بالوجه وقالوا ان كان بينه وبين مقصده في عشرة فراسخ يباح له ان  
يقصر قال صاحب الهداية لا اعتبار بالوجه بل بالوجه من التهر ولا يحد في اعتباره  
ثلثة ايام سواء في لو اذ في قطع الحافة من الجبل ولا يمكن الوصول الى المقصد في  
اقل من ثلثة ايام فانه يقصر ولو قطع الحافة من التهر وامكن الوصول الى ذلك المقصد  
في اقل من ثلثة ايام فانه لا يقصر وعلى هذا قال ابو داود في من حصر مرة ثلثة ايام امكن  
الوصول من طريق اخر في يوم واحد قصر تمامية الف في الحافة لم يذكر في ظاهر الرواية  
في العيون انه بغير مرة ثلثة ايام في التهر وذكر التهر في البحر يعني ان يكون الزمان  
مستويا غير غلبة ولا سكون فيجعل ذلك اصلا في لو قصد موضع طيقان احداهما  
في التهر والاخر في البحر وطريق ابيه يوصل ثلثة ايام وطريق البحر اقل من ذلك فانه اذا سافر  
في البحر لا يقصر وان سافر في البر يقصر بناء على ان الاثر لا بد ان يكون ملائما للموت  
والجسوط ولا يغير بالتقدير بالوجه فان ذلك يقتضي باختلاف الطرق في السهولة والجماد  
والبر والبحر اما التقدير بالايام والمراحل وذلك معلوم عندنا في جوه اليهم عند الاستدلال  
وفي قاضيان اذا جاوزا المقيع عمران حصره قاصدا مرة ثلثة ايام وبيالها بغير الاقدام  
يلزم قصر الصلاة ويرقص ترك الصوم اما شرط مجاوزة عمران فلان الف فعل  
فلا يوجد مجرد النية في شرط قران النية بادر في فعل خلاف ما اذا نوى الاقامة حيث  
يصير مقيما مجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يجتمع الى الفعل فاعلم  
ان النية لا تغتبر وحده والفعل وحده كذلك وانما العبرة بالمجموع حتى لو طاف جميع الدنيا  
بلا نية التبر لا يصير مقيما ويعتبر مجاوزة عمران الحصر من الجانب الذي يخرج منه الى  
لان الجواب الى هذا البلدة هي اذا قلنا بنيان الذي في من الحافة قصر الصلاة  
ولو كانت القرى متصلة ببعضها حصره بالخروج وقيل لا حتى يوازيها ولو لم يخرج  
الا ان يكون بينهما انفصال وهذا لان انفصال مائة ذراع وقيل قدر بالاسم الصوت وقيل

وقيل قدر غلوة وقيل قدر مكة فاذا جاوزا القرى المتصلة قصر وقيل لا حتى يبعد  
عنها وهذا لان انفصال وقيل كذا فناء الحصر قدر ميل وقيل حد الانفصال  
وهذا القياس وهذا الثاني ان البعد واحد وهو قدر غلوة ثلثة مائة ذراع  
الى اربعة مائة ذراع وهو الاصح وقال الامام ضاهر زاده  
وشيخنا في حصر الفناء مقدار غلوة وقدر بعضهم الفناء بفرسخين وبعضهم  
بثلثة فراسخ كذا في الكفاية ذكر في قاضيان فان كانت في الجانب الذي يخرج منه  
محلة منفصلة عن الحصر في القديم كانت مقبلة بالحصر لا يقصر الصلاة حتى  
يجاوزها وان كان بين الفناء والحصر اقل من مقدار غلوة ولم يكن بينهما حزرعة  
تعتبر مجاوزة الفناء ايضا وان كانت بينهما حزرعة او كانت الحافة بين الحصر  
وفناءه قدر غلوة تعتبر مجاوزة عمران الحصر ولا تعتبر مجاوزة الفناء وكذا  
اذا كان هذا الانفصال بين القديتين او بين القرية والحصر وان كانت القرى  
متصلة ببعضها يراى فاما تعتبر مجاوزة القرى ولو المتصلة وان كانت القرى متصلة  
بفناء الحصر فاما تعتبر مجاوزة الفناء ولا تعتبر مجاوزة القرية **مسألة** في الجسوط  
اقل مدة الاقامة ثمة عشرة يوما وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما وقال ابن ابي  
اربع ايام وهو قول عثمان رضي الله عنه اذا قدم الكوفي مكة وهو ينوي ان يقم فيها ويخرج  
ثمة عشرة يوما فهو مقيم لان ثمة الاقامة يكون في موضع واحد فان الاقامة  
على قصد السفر والانتقال من ارض الى ارض يكون فيه باق في الارض فان غرضه ان يقم  
بالليالي في احد الموضعين ويخرج بالثهار الى الموضع الاخر فان دخل اول الموضع  
الذي عزم على الاقامة فيه بالثهار لا يصير مقيما وان دخل الموضع الذي عزم على الاقامة  
فيه بالليالي لا يصير مقيما بالخروج الى الموضع الاخر لا يصير مقيما لان موضع اقامته الرجل  
حيث يبيت الاثرى نكرا اذا قلت للسوفي ابن سكر يقول في محله كذا وهو بالثهار  
يكون في التوق واذا لم ينو على الاقامة مدة معلومة وكلته مكث اياما في الحصر وهو  
على عزم الخروج لا يصير مقيما عندنا وان طال مكثه سنين وقال ابن ابي اذ ادخل  
ثاني عشر ليلة اتم صلوة وفي الايضاح الاوطان ثلثة وطن اصلي وهو ما يكون  
الوطن فيه بالاهل او بالمولود ووطن الاقامة وهو ما يكون بنية الاقامة في  
عشر يوما ووطن الكثرة وهو ما يكون بنية الاقامة اقل من ثمة عشرة يوما فالاول  
ينتقض بمثل اذا نشئ ينتقض بمثل حتى لو انتقل من وطنه الاصل وتوطن ببلد اخر



باهله و عياله ثم سافر و دخل وطنه الاول حصه لانه لم يبق وطنه ملكه للبيعه ولا  
 الوطن الاصلي بالاضيق لانهم ادونه و انشئ لا يبطل عما دونه ولا يبطل الوطن  
 الاصلي بالتوكيد للبيعه و انشئ لا يبطل بالاول اي وطن الاقامة لانه فوقه <sup>بالنقل</sup> اصل  
 اي بطل لانه مثله و بالتالي لانه فده و انشئ اي وطن الكني يبطل الكل و بالتالي اصل  
 فيه ان الشئ يجوز بالمثل و بما فوقه لا بما دونه و المحققون لم يعبه و اوطى الكني  
 وهو المكس لان حكم التوقيف باق فلم يغيره وطن فكيف يترب عليه الانقاضي و البطل  
 و وقا فيهم ان المأخر اذا جاوز غمدان مصره فلما سافر بعض الطريق تذكرنا  
 في وطنه فقوم الرجوع الى الوطن لا جلد ذكر فان كان وطنه اصليا بان كان مولده  
 و يكن فيه و لم يكن تامل به و جعل دارا يبيع فيها في دار العزم اي الوطن لانه ترك  
 سفره قبل الاحكام حيث لم ير ثلثة ايام و لياليها فيعود فيها فيتم صلواته و اذا  
 خرج الى السفر بعد ذكر بعض صلواته بخلاف ما اذا سار ثلثة ايام ثم رجع لحاجته لم كان  
 ما فوقه حرمه ما لم يدخل مصره ثم نية الاقامة لا تنفع الا في موضع الاقامة عن  
 يتمكن من الاقامة و موضع الاقامة العزم و البيوت المتخذة من الحج و المدرك و الخب  
 الاحكام و الاقامة و البيوت المتخذة من صوفى البعير فالغزاة اذا دخلوا دار الحرب  
 للمحاربة و لو في الاقامة لم تصح نيتهم و كذلك اذا نزلوا في بعض بيوت الكوفة  
 فظاهر الرواية و كذلك الرعا اذا كانوا يطوفون في المغاور و ولهم ضياع و اقبية و عن  
 انهم اذا نزلوا في موضع كثر الماء و الكلاء و تصبوا الى الحرب و نزلوا الاقامة عن  
 غريبتهم و الماء و الكلاء يكفيهم في تلك المدة صاروا مقيمين و كذلك الكلاء و الاعراب  
 و من دخل دار الحرب بامان و نوى الاقامة حتى نية كذا في قافضان ذكر في الوسيط  
 و الميسر و الاعراب و الاكراد و الاثرال الذين يكونون في بيوت النور و الصوف و اخلاف  
 المتأخرون فيه فمنهم من قول لا يكونون مقيمين ابدا لانهم ليسوا بموضع الاقامة لان موضع  
 الاقامة البلدة او القرية و الاقضية انهم مقيمون لان موضع اقامتهم المغارة عادة  
 و الاقامة للمدراء اصل و الفرع عارض و هم لا يتوون التوقف و انما يتنقلون في الماء  
 الرماح و من مرعى فكانوا مقيمين اما اذا دخلوا من موضع اقامتهم في الضيف و  
 موضع اخر للاقامة في الشتاء و كان بين الموضعين مسيرة ثلثة ايام فانهم يصيرون  
 مسافرين في الطريق عند ذلك و توطين اهل العكر و نيتهم على الاقامة و هم  
 في دار الحرب محاصرون لاهل المدينة ساقط و هم مسافرون و كذلك اذا حاربوا اهل

قصدا

أهل البقي في دار الاسلام وصاحبه وهم وقال ايسر ان كانوا في الاضية  
 خارجة البلدة لم يصح نيبتهم وان كانوا في البيوت والابنية صح نيبتهم الاقامة  
 لان الابنية موضع الاقامة دون الصحراء وفي الهداية ولا يزال لما فرغ الف  
 صح نيوتى الاقامة في بلدة او قرية فمعه ثوبون او اكثر وفي شرح هذا اذا بلغ مائة  
 مدة الثوبان كان سارثلة ايام ولباها واما اذا نوى الاقامة قبل ذلك يصح  
 مقيما وان كان في مغارة والتقييد بالبلدة والقرية ينسب الى ان لا يفتح نيبت  
 الاقامة في المغارة وهو الظاهر وهذا في غير اصل الاضية كما ذكرنا لهم وفي  
 الجديد وكل من كان تابعا لسان يلزم طاعة بصير مقيما باقامة كالعادة  
 مع زوجه فان نوى الزوجه ان يقيم في موضع ضلي المراءة ان يصلي اربعا  
 وان لم تنو الاقامة ولونو المراءة الاقامة فعلى الزوجه ان يصلي ركعتين  
 وقيل هذا اذا استوفت صداقها والا تعبه نيبتها وكالعادة في اليد  
 وكالامة مع المتاجر الجيش مع الايد وسفر العقيمة والطاعة سواها وقطعة  
 وفي جميع النساء من يصير مقيما بغيره يتبعه ان لم يعلم باقامة الاصل لا يصير  
 مقيما عند بعض المتابعين ما لم يعلم نيته الاصل كالوكيل بالبيع لا يتبعه عن الوكالة  
 ما لم يعلم بعزمه وقال بعضهم يصير مقيما بتبعه علم او لم يعلم وفي قاضيه  
 واذا نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صار اياها ركعتين ثم اقره  
 المولى كان عليه عادة تلك القبلات وكذا اقره تارو جها نيته الاقامة  
 هذا ايام يلزمها عادة القبلات في طاهر الدواية عن ايسر وم احمد  
 مع حيث في طهر العدة ولا يدرى اين يدركهم فاستم يصلون صلاة الاقامة  
 في الذكار وان طارت مدتهم وكذا المكث في ذلك الموضع فاما في الرجوع  
 كان مدة التوقيف من الصلوة والا فلا وفي الواجبات الخليفة اذا  
 سافر يصلي صلاة المسافر لانه ما فرغ من خليفة وفي الخلاصة الخليفة اذا سافر  
 بقعه صلوة الا اذا طاف في ولايته **وقيل** اعلم فرض المافرة الرباعي  
 ركعتان لا يزيد عليهما وقال ان فقي فرضه الاربعة والقصر وخمس والرفقة  
 باسكان الحاء وفيها السير والتسهيل فيه وهي التي الثابت على طلاق الدليل  
 والثاني يعبه بالصوم اذ الوقت سبيل لاربعة والتفصيل القصر كما ان  
 التدرج بالصوم والتفصيل الفطر في الصوم في القصر يقره فرضا

وكان في يومه الأمير اذا كان الجند حرم قسما وان كان في ذلك حالهم حالهم فالعبرة بينهم  
وكان في يومه صبا الفلم من صبا صبا ليلتي وان كان الغريم موكلا فالنبي اليه مقل وجه



وكذا لو اتم هذا ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يؤتم على تركه وهذا اية  
 النافذة بخلاف الصلوة فانه يقضى ان تركه وقوله نعم ان الله تعالى فرض  
 عليكم على ان نبيكم للمقيم اربع ركعتين و فائدة الخلاف تظهر  
 فيما اذا اتم بما قد كان الشفع الثاني نفلا عندنا وفرضاً عنده وفيما لو فات  
 عن اربع ركعتين يقضى عندنا ركعتين وعنده اربعاً وفيما لو فات اربعاً  
 وفيما لو فات على الركعتين الاولييين فصلوة فاسدة عندنا لترك القعدة  
 الاخرة وتامة عنده القعدة في الظهر والعصر والعشاء لا في المغرب  
 والوتر والثلث والتطوعات لا يدخلها القصة بسبب التولية لان القصة بسبب  
 التولية فيقول يوفى بالرائى ومن الناس من قال بذلك الثلث في التولية يرون  
 عن الصحابة رضي الله عنهم قالوا لا يثبت بالثلث لانه في النسيئة وتأويل هذا في حالة  
 الخوف على وجه لا يمكنه المكث في موضع لا داء الثلث كذا في الميسر ذكره الوسيط  
 ولا يقصر في الثلث لان الثلث غير لازم بل هو محبة فيها فلا يحتاج الى تحييد  
 في الثانية واما الثلث فليما قد ان يتوكلها عند البعض وفي الميسر وليس  
 لما قد ان يقدر بالمقيم بعد فوات الوقت والمقيم ان يقدر بما قد في الوقت  
 وبعد فوات الوقت اتمام الوقت فلان التبرع من جوار اقتداء اهل مكة  
 بفوات من قال نعم اغتوا صلواتكم فانما قوم سركم وكذلك بعد فوات الوقت  
 لان فرض المقيم لا يتغير بالاقتداء واما اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت يجوز  
 ويتغير فرضه هكذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وبعد فوات  
 الوقت لا تتغير اقتداؤه فان فرضه لا يتغير بالاقتداء بعد فوات الوقت ولا قبل  
 ركعتين وسلم كان قد فرغ قبل امامه وان اتم اربعاً كان حاله انقل  
 بالكتابة قصداً وذلك لا يجوز وجه اخر في القعدة الاولى نفلا في قول الامام  
 فرض في عقه واقتداء المقتضى بالمتنفل لا يجوز ما فرضه الظهر ركعتين بغير  
 قراءة ثم نوى الاقامة فعليه ان يقبل ركعتين براءة وهو والمقيم فيه سواء عند  
 ابي حنيفة والشافعي والقاسم صلوة فاسدة لان ظهر المسافر في المقيم ثم انصرف في  
 المقيم بعد ترك التواءة فيها او في احديهما فكذا في الظهر في المسافر ولها  
 ان ثبت الاقامة في اخر الصلوة كسرها او لها ولو كان مقيماً في اولها لم تقدر  
 صلوة بترك التواءة في الاولييين فهذا مثله وكذلك ان قام الى الثالثة وركع

لم

لا يقضى السنة في السفر  
 الا في حالة الخوف

وللمقيم ان يقدر  
 بالما قد

وركي ثم نوى الاقامة الا انه كان لم يقوا في الاولييين بعيد التواءة ما فرد في صلوة  
 المقيم ثم ذهب الوقت لم تقدر صلوة لان الاتمام لازم بالتزويج هو الامام في الوقت  
 فالتحقق بغيره من المقيمين بخلاف ما لو اقتدى بعد فوات الوقت فان الاتمام لم يلزم  
 بهذا الاقتداء فان اقتدى بالامام على نفسه كان على ما قد ان يقدر صلوة التفر  
 فان وجوب الاتمام عليه بمقتضى الامام وقد زال بالافساد فان قيل فقد كان مقيماً  
 في هذه الصلوة عند فوات الوقت فيان صار في حكم المسافر بعد فوات الوقت لا بغيره  
 ذلك لوقوعه في حاله لم يكن مقيماً فيها وانما يلزم الاتمام بمقتضى الاية انه لو اقتدى  
 الاقتداء في الوقت كان يقدر صلوة التفر ما قد اقتدى بمقتضى فاعليه ان يقدر اربعاً  
 لانه يلزم اربعاً بمقتضى الامام بالاقتداء فان تكلم صلى ركعتين لانه ما فرغ  
 حاله وانما كان يلزم الاتمام لاجل متابعتهم وقد زال ذلك حين تكلم وهذا بخلاف  
 ما لو اقتدى به بنية النقل ثم تكلم فانه يلزم قضاء اربع ركعات لان هناك  
 بالتزويج يكون ملتزماً بصلوة الامام اربع ركعات وهذا بالتزويج ما قصد  
 التزام شئ وانما قصد اسقاط الفرض عن ذاته وتغير فرضه حكم للمتابعة واذا  
 انقضت صلاته لم يدر في صلوة اصلاً ولو نام هذا المسافر خلف المقيم حتى  
 دخل وقت العصر فعليه ان يصلي اربعاً لانه لا حق واللاحق في حكم المقتدى فان  
 تكلم صلى ركعتين وكذلك ان نوى الاقامة بعد ما تكلم لان الكلام يخرجه عن  
 متابعة الامام فيكون نية الاقامة بعد فوات الوقت وذلك لا يتغير فرضه  
 رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين في حصه وقدم وهم لا يدرون اما فرطوا  
 ام مقيم فصلوة القوم فاسدة سواء كانوا مقيمين او مسافرين لان الظاهر  
 ان من كان في موضع الاقامة فهو مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يثبت  
 خلافاً واذا كان هذا الامام مقيماً باعتبار الظاهر عند صلوة جميع القوم  
 حينئذ ذهب فان قالوا فافهم انه ما فرجارت صلوة القوم ان  
 كانوا مسافرين او مقيمين فاعتوا صلواتهم بعد فراغه لانه اخبر بما هو من  
 امور الدين وبما لا يعرف الا من جهة فيجب قبول خبره في ذلك واذا فرغ  
 من حصه ما قد بعد ما دخل وقت الصلوة صلى صلوة المسافر وكذا اذا  
 اقام في اخر الوقت صلى صلوة المقيم بمقتضى الاعتبار بالما قد في السفر  
 والاقامة وكذلك في العصر والظهر والبلد في الاسلام وذا في السفر

ما قد قد كنت مقيماً

رجل صلى بالقوم



وقال ابن شجاع يصلي صلاة المقيم وقال ان في ايام من الوقت مقدار  
ما يصلي فيه اربع ركعات ثم اربع ركعات وقال زفر قد بقي من الوقت  
مقدار ما يمكن ان يصلي فيه صلاة التيمم وان كان من الوقت دون ذلك  
صلاة صلاة المقيم واذا قرب الى صلاة فمعه في صلاة صلاة المقيم  
ما لم يدخل فيه كوفي - يريد مكة - فلما انتهى الى مكة توجهوا واقتبضوا  
ثم رجعوا فنوى الرجوع الى الكوفة ثم اصاب الماء في مكانه فتوضأ صلى اربعاً  
لانه لما نوى الرجوع الى وطنه الاصل وهو في فناء وطنه قد صار رافضاً  
لوجهه فالتحق بالمقيم في هذه الصلاة فعليه ان يصلي اربعاً وكذلك ان تكلم  
لانه صار حقيقاً بنيت الاولى في هذا المكان فلا يصح ما قد علم من  
وان لم يتكلم ولكن قيل ان اصاب ماء على رجليه فغسله فغسله  
فانه يصلي اربعاً لانه لم يمتص الا انما بنيت الاولى فان تكلم بعد ما مشى امام  
صلاة ركعتين لا يفر في منحة الصلاة مشى للمؤتمنين بعد ما فرغ من  
منحة الصلاة وفي جميع الفتاوى على ما في فتاوى المقام في الاقامة سنة  
فانه يصلي ركعتين لان التيمم ليس بحال الاقامة اللهم الا ان يكون للشيخ  
بين ما بينهما من فناء فانه يصلي اربعاً لانه لم يوجد اثناء التيمم مقبلاً باقامة  
اصليته وفي التيمم اقتبض الصلاة في الفينة حال اقامته في طوافه فقلها  
التي هي في وقت الفينة فنوى التيمم صلاة المقيم عند ايسر خلافاً لمحمد وفي  
الينابيع ولوان رجلان علمان ولا يدرى بموكلين يذهب فانه يصلي  
صلاة المقيم فاذا سار في مدة الفريضة صلاة التيمم وان بقي اقل  
مدة التيمم لو صلى من الابتداء صلاة المقيم في وقت وذهب مدة التيمم فان  
لم يذهب مدة التيمم لا إعادة وفي القنطرة يجوز للمساكين المقيمين  
فعللاً لا وقتاً بعد التيمم ان يؤخر الا ان يجعل الشاة وتأخير المغرب  
لا بعد الفريضة في شدة التيمم وكيفية جواز الجمع بين الصلوات في يوم واحد  
وليلة الجمع او من دلت بعد المظلمة وان يؤخر الظهر والمغرب الى آخر الوقت فيصليها  
ثم يصلي العصر والغداة بعدها في وقتيها لانه قد روي عن رسول الله صلى الله عليه  
جمع بين الصلوتين والعصر والمغرب والعشاء وليست اتم في وقتيها وليس  
له عموم في حمل على جميع الوجوه وانما هو مكانة حال فحلت له على ما ذكرنا لئلا يكون

مطلب  
واذا قرب الى مكة

مطلب  
ملا في المقام  
فتوى المقام

مطلب  
جواز الجمع  
صلوتين

يكون مخالفاً لنهي الكتاب وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين  
كتاباً موقوتاً والدليل على ان الجمع الموقوت ما ذكرنا لاما قاله اخاف قول ابن  
عباس رضي الله عنه انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف ولا حذر  
ولا سحر ولا خلا في ان الجمع في الاقامة لا يجوز من غير عذر باب **قضاء**  
**الفوات** مراعات الترتيب بين الفرائض والوقفية شرط في الاجور  
اداء الوقفية قبل قضاء الفرائض كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عن صلاة  
او غيرها فلم يذكرها الا وهو مع الاحكام فليقبل التي هو فيها ثم ليقبل  
التي ذكرها ثم يعيد التي صلح الاحكام وكذلك روي ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من فاتته الظهر فلم يذكرها الا وهو مع الاحكام في العصر ففي صلاة  
وجعلها نافلاً ثم يقضي الظهر يعيد العصر ويكفي رعايت الترتيب بين  
الفوات والوقفية كذلك روي عن رعايت الترتيب بين الفوات اذا لم يوجد  
ما يقطع الترتيب وهو كونه الفوات او ضيق الوقت كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم الخندق فأتى اربع صلوات ففصا بين ورتب وقال صلواتكم انتم ترون  
اصلي وقال ان في الترتيب من لا فرض من اعلم انه يقضي الفرائض اذا ذكرها  
الا في الاوقات الثلاثة المذكورة كما ذكرنا في الفوات بقطع الترتيب  
واصلها في تحديد الكيفية فغداً في واما من انما اذا فاتته ست صلوات  
ودخل وقت التيمم بقطع الترتيب وقال محمد اذا دخل وقت التيمم  
بقطع الترتيب بغيره عند محمد بن عمار وقت الخامسة ودخول وقت التيمم  
بقطع الترتيب وقال لا يشترط دخول وقت التيمم فلو صلى العصر مثلاً  
وهو ذكر انه لم يصلي الظهر في فائدة فادامه فافقه لو صلى ست صلوات  
ولم يعد الظهر انقلب لكل جازاً عندنا في فريضة الظهر فقط ولا يجب عليه  
اعادة ما قبله بعد فائده تذكره عندنا وعند محمد بن عمار اذا كان قطعاً  
لا جوار له مجال ويقضي تلك الفرائض ويقضيها بعد ما وانما انما في الفريضة  
انما قالها انما ادى الى حال قيام الترتيب قبل بلوغ الفوات عند الكثرة  
وهو ان يصلي الفوات ستاً فوقت فائدة فلا ينقلب بعد ما جازة  
في اعادة تلك الكثرة الحاصلة بالثبات انما تكرر فقامت بالاثني عشر  
كما ان الكلي علم اذا تولى الاكل ثلث حرات ثبت التحل فيما بعد الثلث لا فيما

مطلب  
قضاء  
فوات

من تمام



فقدت الحن كونه مؤدات بلا ترتيب ولم ان الترتيب سقط بكثرة القوايت  
والله في كونه مجموع السبب مستند الى اولها كما يستند الى الالف في كونه بالالف  
في كونه صلي الحن حال سقوط الترتيب فوقف صحيح ولهذا قال بعض  
الشافعية في هذه المسئلة واحدة بصل الحن وهو اداء ان صحت قبل قضاء المسئلة  
واحدة بعد الحن من قضاء الثانية قبل ادائها قال زحلا بسقط  
الترتيب لا بمضي ثم لان ما دونه قليل وسقط الترتيب ايضا بالتيان ما روي عنهم  
صلي المغرب يوما قال م من رآني احدى صليت العصر فقالوا لا فصل العصر  
ولم يعد المغرب وسقط الترتيب ايضا وهو ان يكون ايا في وقت واحد  
ما يصح فيه الوقتية والمسئلة وكما عرفت فان كان يصح فيه الوقتية والمسئلة  
يكون وسواء قاضيا في وقتين او في وقت واحد في وقتين او في وقت واحد  
المسئلة ولو ان رجلا نسي الظهر وصلي من العصر ركعة في اول وقتها ثم ذكر  
فانه يقطع العصر بصل العصر وان اذكر قبل الفواج من العصر لا يمكن امام  
العصر ايضا كالميت اذ اباصره ايا قبل الفواج من الصلوة فان مضى في العصر  
لم يجزه لان مراعات الترتيب شرط في جوانب العصر عند ابي حنيفة وابي يوسف  
فرضيت العصر ويقع المؤدى نقلا وعند محمد يبطل الصلوة اصلا لان الترتيب  
انقذت للفرض فيبطل بطلان الوقتية وهما بقولان انه ليس من ضروريته  
بطلان الوصف بطلان الاصل فيبقى الترتيب لبقاء الصلوة واما عند  
صديق الوقت فليعلم ان بيده بوضو الوقت ولو بدا بالثانية اجزاه اذا كان  
الوقت قابلا للثانية فان اتم العصر في اخر وقتها وهو ناسي للظهر  
منها ركعة في احدى الترتيب ذكر ان الظاهر عليه فانه يضيء صلوة لانه تذكر  
الظهر في وقت لا ينعى افتتاح الصلوة للعصر فلان لا ينعى الخلف فيها بطريق  
الاول فان كان افتتاح العصر لا اول وقتها وهو ذكر للظهر فصل ركعة فيها  
ثم اتم الترتيب فليعلم ان يقطع صلوة ثم يتقبل العصر لان عند ما صار خارجا في  
الصلوة في وقت من غير ان يقطع الترتيب ان يقطع الترتيب ويستعمل بالمؤدى وعلى قول  
محمد وهو غير شاذ في الصلوة اصلا فليعلم ان يتقبل العصر والشمى هو وهو  
ذاكر للظهر فانه يجزيه لان هذه ساعة لا يجوز فيها قضاء الظهر ولا غير ذلك  
الصلوة سوى العصر وان غبت الشمس وهو في العصر فانه يتمها وطقن عيسى

العصر وان اتم

في هذا وقال الصحيح ان يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر لان ما بعد  
غروب الشمس وقت قابل للظهر ففان اتمه فيقطع لرعاية الترتيب فلما ان ما بعد  
في خلال الصلوة كما يوجد عند افتتاحها فان اتم العصر بعد غروب الشمس اتمه ذكر  
للظهر فانه يقطعها ويصل الظهر ثم العصر ثم المغرب لان الوقت واحد فالحاصل  
انه ان اتمه اداء الظهر والعصر قبل نية الترتيب فليعلم مراعات الترتيب ان كان لا يمكن  
الصلوتين قبل نية الترتيب فليعلم اداء العصر وان كان يمكن اداء الظهر قبل نية الترتيب  
وتبع العصر كله او بعضه بعد نية الترتيب فليعلم مراعات الترتيب الا على قول حنيفة  
وقيل عند محمد لا يلزم مراعات الترتيب ما بعد نية الترتيب ان كان وقت العصر  
وكنه وقت ركوعه فليعلم اصل محمد في الكراهية بسقط مراعات الترتيب خلافا لما بيناه  
في مسئلة الجمعة اذ ان ذكر في مكان حيث لو لم ينعى في نفوته الجمعة ولا نفوته الوقت  
عند ابي حنيفة وابي يوسف يلزم مراعات الترتيب عند محمد لا يلزم ولكن يتم الجمعة لان ترك  
الجمعة للتصحيح المقيم في المسئلة وكما انك متاخر فليعلم انه يلزم مراعات الترتيب  
ههنا عند علي بن النضر رجل سأل في دار الحرب فقلت فيها شيئا ولم يصل ولم يعلم  
انه علم الصلوة فليعلم قضاءها وقال قد علم قضاءها وان كان قد علم  
في دار الاسلام فليعلم قضاءها وان لم يعلم وفي القياس لا قضاء عليه وجه  
يتم ان الخطاب شاذ في دار السلام فيقوم بنوع الخطاب مقام العلم بخلاف دار الحرب  
رجل واحد فليعلم القضاء فيما ترك بعد ذكر عندهما وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة  
وفي رواية عنه انه لا يلزم القضاء ما لم يجزه رجلان او رجل واحد وان كان الاول  
وان ذكر بجديتين من كعتين بدأ بالاولى منهما لان القضاء معتق بالاداء فاذا كانت بجمعة  
الاولى من ركعة الاولى والصلوات من الثانية بدأ بالاولى للقدم وجوبها  
واذا سلم وانصرف في ثم ذكر ان عليه بجمعة صلواته او بجمعة تلاوة فان كان في المسجد  
ولم يكلم عاد الى صلوة وان انصرف وجهه عن القبلة لم يحن وان كان في الصحراء  
فان تذكر قبل ان يجرى احواله عاد في الصلوة وفي الكفاية اعلم ان القوايت  
لوعان قديمة وحديثة تسقط الترتيب للاختلاف وفي القديمة اختلاف المشايخ  
وتغير القديمة رجلا ترك صلوة شهرين ثم اتمها في وقتها ثم ندم على ما صنع فالتقل  
باداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلوة اخرى قبل ان يقضى تلك القوايت ثم  
صلى صلوة اخرى فالتقل بما عندنا من الاداء وهو ذكر لهذه المسئلة وكما الحديث

فقدت الحن كونه مؤدات بلا ترتيب ولم ان الترتيب سقط بكثرة القوايت  
والله في كونه مجموع السبب مستند الى اولها كما يستند الى الالف في كونه بالالف  
في كونه صلي الحن حال سقوط الترتيب فوقف صحيح ولهذا قال بعض  
الشافعية في هذه المسئلة واحدة بصل الحن وهو اداء ان صحت قبل قضاء المسئلة  
واحدة بعد الحن من قضاء الثانية قبل ادائها قال زحلا بسقط  
الترتيب لا بمضي ثم لان ما دونه قليل وسقط الترتيب ايضا بالتيان ما روي عنهم  
صلي المغرب يوما قال م من رآني احدى صليت العصر فقالوا لا فصل العصر  
ولم يعد المغرب وسقط الترتيب ايضا وهو ان يكون ايا في وقت واحد  
ما يصح فيه الوقتية والمسئلة وكما عرفت فان كان يصح فيه الوقتية والمسئلة  
يكون وسواء قاضيا في وقتين او في وقت واحد في وقتين او في وقت واحد  
المسئلة ولو ان رجلا نسي الظهر وصلي من العصر ركعة في اول وقتها ثم ذكر  
فانه يقطع العصر بصل العصر وان اذكر قبل الفواج من العصر لا يمكن امام  
العصر ايضا كالميت اذ اباصره ايا قبل الفواج من الصلوة فان مضى في العصر  
لم يجزه لان مراعات الترتيب شرط في جوانب العصر عند ابي حنيفة وابي يوسف  
فرضيت العصر ويقع المؤدى نقلا وعند محمد يبطل الصلوة اصلا لان الترتيب  
انقذت للفرض فيبطل بطلان الوقتية وهما بقولان انه ليس من ضروريته  
بطلان الوصف بطلان الاصل فيبقى الترتيب لبقاء الصلوة واما عند  
صديق الوقت فليعلم ان بيده بوضو الوقت ولو بدا بالثانية اجزاه اذا كان  
الوقت قابلا للثانية فان اتم العصر في اخر وقتها وهو ناسي للظهر  
منها ركعة في احدى الترتيب ذكر ان الظاهر عليه فانه يضيء صلوة لانه تذكر  
الظهر في وقت لا ينعى افتتاح الصلوة للعصر فلان لا ينعى الخلف فيها بطريق  
الاول فان كان افتتاح العصر لا اول وقتها وهو ذكر للظهر فصل ركعة فيها  
ثم اتم الترتيب فليعلم ان يقطع صلوة ثم يتقبل العصر لان عند ما صار خارجا في  
الصلوة في وقت من غير ان يقطع الترتيب ان يقطع الترتيب ويستعمل بالمؤدى وعلى قول  
محمد وهو غير شاذ في الصلوة اصلا فليعلم ان يتقبل العصر والشمى هو وهو  
ذاكر للظهر فانه يجزيه لان هذه ساعة لا يجوز فيها قضاء الظهر ولا غير ذلك  
الصلوة سوى العصر وان غبت الشمس وهو في العصر فانه يتمها وطقن عيسى



قال المتأخرون من مشايخنا لا يجوز هذه الصلوة ويجعل المأخوذ كأن لم يكن ولم يفت  
 احتياطاً وزجراً عن التهاون وإن لا تفتي بحسبة وسبلة إلى التحقير والتيسير  
 وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كما في المحيط وجعل الصدر الشديد القول  
 الأول صحيحاً وفي المحسوط ثم عند كثرة الفتاوى كما لا يجب مراعات الترتيب  
 وبين الوقت لا يجب الترتيب فيما بين الفتاوى وفي الكفاية ولو وقع بعض الفتاوى  
 في وقت ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو لا ظهر لأن سقوط الترتيب كان له  
 الكثرة العظيمة إلى الحد في قلة الفتاوى لم يبق في صناديق الحكم الذي  
 كان قبله وعند البعض لا يعود الترتيب إليه بل إلى آخره فمقتضى القول أن الترتيب  
 قد سقط والاحتياط لا يحتمل العود كما احتكركوا ذكره في الآية وفي الإسلام  
 وهو لا يفتي ولو صلى في وقت ما كان يصلي الوتر في الوقت بعد فساد الترتيب  
 أي صلوة في وقت ما خلاها بناء على أن الوتر واجب عليه غير أن فيه الترتيب  
 وشمع عندهما فلا يراعى الترتيب لا ترتيب بين الفرائض التي رقت في الظهر  
 على غير طهارة ثم في العصر على من لم يذكر ذلك لأن تأخير الصلوة عن الوقت  
 ذكرنا ذكره وهو يظن أنه يجوز فعله أن يعيد بها جميعاً لو جوب مراعات الترتيب  
 وظنه جمل فإن أعاد الكثرة وحده لا يفي في المغرب وهو يظن أن العصر  
 جائز في المغرب يعيد العصر فقط لأن طهارة مستند إلى خلاف معتبر من العلماء  
 أما لو علم وقت أداء المغرب في علم العصر لا يجوز أداء المغرب أيضاً كما في المسوط  
 ذكر في جميع الفتاوى إذا فاتت صلوة أو آخرها في وقتها فإذا أقضاها ينبغي  
 أن يعيدها في بيته ولا يعيدها في المسجد لا يفتي الناس على ذلك لأن تأخير  
 الصلوة عن الوقت عيبية فلا ينبغي أن يطلع عليه غيره رجل يفتي صلوات  
 عمره مع أنه لم يفتي في غيرها احتياطاً قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا بكرة ولكن  
 لا يفتي بعد صلوة الفجر ولا بعد صلوة العصر ويؤا الفاتحة والتسوية والكل  
 ويعقب الأوتار ويقت فيها لأنه إن كان عليه الوتر فعليه الغنوت وإن لم  
 يكن فالغنوت يكون في التطوع ولا بأس به ترك صلوة واحدة من يوم  
 ليلة ولا يدرى أي فصل صلوة واحدة من غير تحريم جاز في الحكم  
 وسقط عنه المثل كرجل له ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس لا يدرى أيتهما طاهر  
 فصل الظهر أحدهما من غير تحريم جاز وتعين الآخر للنجاسة محلاً لأمره على الصلاة

الصلاة في الوصل في العصر في النوب الآخر لا يجوز كما احتكركوا وقال محمد بن مقاتل يصلي  
 أربع ركعات بثلاث فترات وهذا ليس بصحيح لأنه رد في السنة وفي النيب  
 ولو فاتت صلوة من يوم ليلة لا يدرى أي فصل صلوة هي قال سفيان بن عيينة يصلي  
 الفجر والمغرب ثم يصلي أربع ركعات فإن كانت الثانية ظهر أو عصر أو غشا فخذها  
 وقال ابن عيينة يصلي أربع ركعات ويقعد في الركعتين وفي الثانية والرابعة يوم  
 قال محمد بن مقاتل وهو ليس بصحيح لأنه رد في السنة وذكر في النوادر قال ابن عيينة  
 عليه السلام يعيد صلوة يوم ليلة احتياطاً قال القتيبي وبه يأخذ ولو فاتت صلوات  
 من يومين الظهر من يوم والعصر من يوم ولا يدرى أيتهما الأولى ولم يقع تحريم  
 على شيء فإنه يصلي أحدهما ثم الآخر بعد ما غاب يعيد ما قبله أولاً عند ابن عيينة  
 الظهر والعصر ثم يعيد الظهر فإن كان ترك الظهر أولاً يقع الظهر الثاني نفلاً وإن  
 ترك العصر أولاً فالظهر الأول يقع نفلاً أو بالعكس فإن ترك العصر أولاً فالثانية  
 نفلاً والأول نفلاً قال القتيبي وضاع ظهر وعصر لا يفتي في يعيد شيئاً قيد بعدم  
 وضع تحريم على شيء يعلم اتفاقاً وإن فاتت ثلاث صلوات من ثلثة أيام الظهر  
 من يوم والعصر من يوم والمغرب قال القتيبي بوجع يبدأ أولاً بالثانية ثم  
 من ثلثة لأنه زاد على ثلاث صلوات بخلاف الأولى وبه يأخذ من فاتت صلوة واحدة  
 ومضى على ذلك أيام سقط عنه الترتيب كرهه الحسن في الاماني وفي قاضي كان رجل ترك  
 الظهر والعصر من يومين فمخلفين ولا يدرى أيتهما كانت أولاً ففتح بينهما ولم يقع  
 تحريم على شيء فإنه يبدأ بأيتهما شاء فإن بدأ بالظهر وقضى الظهر العصر قال ابن عيينة  
 يعيد الظهر وقال صاحباه لا يعيد في بعض الفتاوى إذا اراد أن يعقب الفتاوى  
 يتولى في الظهر ثم يبعث عليه ولا يترك كل صلوة يعقبها فإذا اراد ظهر الفريسي  
 أيها أول ظهر الله عليه فصل الظهر إذا نوى أن هذا الظهر ظهر يوم هذا يوم  
 الثلثاء فبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء جاز ظهر لأنه صلوة يعيدها وهي الظهر  
 فصل في قاضي كان رجل مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطوعوا عنه لصلوة  
 اتفقوا على أن يفتي بهذه الوصية من ثلث ماله ويعطى لكل مملوكة  
 نصف صاع من الحنطة وللموت كذا كذا فصل في شيخنا أنه هل يقوم مقام  
 الصلوة الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن مسلم يقوم وقال ابن عيينة لا يقوم  
 وكذا قال علماءنا أن الطعام يقوم مقام صلوم رمضان وصلوم النذر  
 كما في تفصيله في الصوم إن شاء الله تعالى

في يوم الطهارة مقام الصلوة



**باب سجود التوبة** التوبة في اللغة نسيان الشيء والغفلة عنه وفي الصلاة  
 الغفلة عن غيرها وقاية سجود التوبة من غفلة الصلاة بالزيادة والنقصان  
 وفي توبته من غفلة من التوبة لا يبيح ولا يترك واجبا صلى الله عليه وآله فرضا  
 لا يجزئ سجود التوبة لأن الأولى لا يجزئ بالأدنى وإنما قيدنا بالوجوب بالأصل  
 ونفخ به ما وجب من أفعال الصلاة بالتوبة كوجوب الفاتحة وفيه التوبة وما  
 ذلك احترازا عما وجب بغيره من سجدة التلاوة إذا وجبت في الصلاة فإنه إذا  
 احتج بها صلى الله عليه وآله في الصلاة لا يجب سجود التوبة ولا يجب سجود التوبة بالعدا  
 في تلك مسائل أحدها يتأخر أحدهما في الأولى إذا الصلاة والثانية يترك  
 الفعدة الأولى والثالثة أن يترك في بعض أفعال الصلاة فتتفكك عما في غير  
 ذلك عن ركن قبل هذا سجود عذر لا سجود سهو وقال ابن عباس في ما وجب التوبة  
 بالتوبة فلا نوجب بالعدا ولا في مكافئ صفوة العباد وفي المسو الأصل في سجود التوبة  
 حاروي أن النبي صلى الله عليه وآله في صلوة نجر وفي حديث ثوبان عن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله بعد السلام وهو واجب لأنه وجب للنقصان العباد فكان واجبا  
 وهذا لأن أداء العباد بصفة الكمال وأما منعه الكمال لأفضل الأجزاء للنقصان  
 وقبله هو سنة لأنه قد يجب بترك بعض السنن والخلف لا يكون فوق الأصل إذا عرفت  
 هذا فنقول إذا سلم لم يدرك ثلثا قبله أم أربعاً وذلك أول ما سأل عن استقبال الصلاة  
 حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في صلوة فلم يدرك ثلثا قبله  
 أربعاً في استقبال قوله أول ما سأل عن معناه أن التوبة بعبادة له لأنه لم يكن في عمره قط وإن  
 وفيه ذلك غير مرة كثر الطواب في التوبة على ذلك وأن لم يكن له كثر أخذ  
 لقوله من ترك في صلوة فليأخذ بالآقل وليصل الآت في كل موضع يتوهم  
 أنه إذا الصلاة بقدر لا محالة لأن فعدة التوبة ركن والاشتغال بانفاذ قبل الكمال  
 الغرض من الصلاة وفي الكفاية وقال بعضهم معنى أول ما سأل أول صلوة لم يركع  
 ولم يكن سهو في صلوة قط من حين بليته وقبل معنى أول صلوة وقوله في تلك الصلاة  
 والأول بينهما وإن وفيه ذلك غير مرة كثر الطواب في التوبة على ذلك فإنه لم يكن  
 له كثر أخذ بالآقل أي باليقين مثلاً إذا ترك في صلوة التي أتى فيها ركعة أو ركعتين  
 ثم على ركعة ويقعد قدر التوبة لا قبال أنه صلى ركعتين وفيه أيها الأخرى  
 لا قبال أنه صلى ركعة وإذا ترك في الأربع أي الأولى والثانية والثالثة والرابعة

ولم يقع تركه على شيء يجعلها الأولى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى  
 ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى  
 ويقعد ثم يسجد لله بعد السلام عندنا وقال ابن عباس في سجدة قبل السلام  
 وقال مالك أن كان سهوه عن نقصان للنقصان بسجدة قبل السلام لأنه  
 صبر للنقصان ولو كان عن زيادة يسجد بعد السلام وأما في السلام  
 الأولى في السلام الصلوة فقال محمد بن مسلم عن عيسى بن خزيمة وهو قول الكوفي  
 وقال أبو حنيفة وابن سنان عن عيسى بن خزيمة وسارهم ما روى أنه ثم قال لكل من  
 سجدتان بعد السلام واعتقار في من ما يكون من الجائز فيجعل عليه قبل  
 المختار للأمام قول محمد لأن الجماعة إذا سلم الإمام تسبعتين رتبا يشغل بعضهم  
 بما ينال في الصلاة والمنفرد قولهما وفي صحيح الفأوي عن بعض سلم  
 تسبعتين واحدة تلقاء وجهه والأصح أنه يسلم تسبعتين ثم يسجد لله في الركعة  
 وسجود التوبة بعد السلام سواء كان عن زيادة أو نقصان يسجد بعد السلام الأول  
 ثم يركع سجدة ويسجد في سجوده ثم يفعل ثانياً كذلك ثم يشهد ويدعو بما اقتب  
 ولو سجد قبل السلام أجزأه وهذا رواية الأصول وروى عنهم أنه لا يجزئ  
 وفي النهاية ويأتي بتسبعتين وهو الصحيح ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله  
 في فعدة التوبة وهو الصحيح وفي الكفاية اختلاف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله  
 الدعوات أنها في فعدة الصلاة أم في فعدة التوبة ذكر الآخر أنها في فعدة  
 سجدة التوبة والحق في قال كل فعدة في آخرها سلام فيها في آخرها صلوة  
 على النبي صلى الله عليه وآله فعل هذا يصلي على النبي صلى الله عليه وآله في الفعتين ومنهم من قال في المسألة  
 اختلاف عندنا في واليس يصلي في الفعدة الأولى وعند محمد يصلي في الفعدة  
 الأخيرة وفي ضيكان ومن علم سجود التوبة يصلي على النبي صلى الله عليه وآله في الفعدة الأولى  
 عندنا في واليس وعند محمد في الفعدة الثانية والأحوط أن يصلي في الفعتين  
 وفي صحيح الفأوي في توبة الدعاء الممهودة إلى التشهد الثاني وهو ما يقعد بعد سجود  
 التوبة كذا ذكره الكوفي وذكر الطحاوي أنه يأتي بالدعاء في التشهد قبل سجود التوبة  
 وبعده والمختار قول الكوفي أن موضع الدعاء في الصلاة وفي الكفاية نكح المأخوذ  
 فيها بوجوب سجود التوبة قبل تسبعتين أشياء بتقديم ركن كقعدم الركوع على الفاتحة  
 والتوبة وبأنه ركن كنافية السجدة الصلوية وفي تأخير سجدة التلاوة رواية



او اتيام الى الخامة او الثالثة وبتكرار الشهد وبتكرار ركن كركوعين  
 او ثلث سجرات وبتغية الواجب كما يحرم فيها خافت او عكس وبتروك واجب  
 كالقعدة الاولى وبتروك سنة حضا في اي قبل الصلوة كالشهد في القعدة  
 الاولى وذكروا صدر الاسلام ان بسا لوجوب واحد وقلوب ترك الواجب قال  
 صاحب كيط هذا اجمع ما قيل لان فيه ما ذكر من مراعات الترتيب في الافعال  
 والاذا كان واجبه وكذا الشهد في القعدة الاولى عليه تحقيق ووجوب  
 فان سار عن قراءة الشهد في القعدة الاولى وتكبيرات بعد وقوف الوتر في  
 القياس لا يجزئ للتهلو لان هذه الاذكار سنة فبتركها لا يمكن كونه نقصان في الصلوة  
 وفي الاستحباب للتهلو وطمحنا ان هذه السنن تضاق الى جميع الصلوة فيقال  
 تكبيرات بعد وقوف الوتر وتشهد الصلوة فبتركها يمكن النقصان والتغية للصلوة  
 وان سار عن تكبيرات الاضحية فلا سهو عليه لان تكبيرات الاضحية لا تضاق الى  
 جميع الصلوة فبتركها لا يمكن التغية للصلوة وكذا الوسا في تكبيرات الركوع ووجوب  
 لانها سنة تضاق الى ركن منها لا اي غيرها وكان كالاعتداد وثان الاضحية  
 وفي الهداية ويلزم اذا ترك فعلا مستونا كانه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد  
 بتسليمه سنة ان وجوبها ثبت بالسنة او ترك قراءتها لانهما واجبات فانهم  
 والقب عليها من غير تركها مرة وذلك امارة الوجود لانها تضاق الى جميع الصلوة  
 فتركها من قضايتها وذكروا بالوجوب في تركها والحضاي لا بد من كونها موجودة  
 ولا ذلك بالوجوب لان السنن نوافل وهي وايد بمنزلة العدم الا انهم لم  
 علم الاعراب في النوفل والواجبات دون السنن ثم ذكر الشهد كعمل القعدة  
 الاولى والثانية والثالثة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة التهلو ولو كان  
 اراد بتروك القعدة الثانية تركها في موضعها بالتأخير لا الترك بالكلية لان القعدة  
 لان القعدة كانت فضا لكن وجودها واجب ولو سار بعد ما لم يسلم  
 واحدة او في سجود التهلو لم يجز سجدة لان تكرار سجود التهلو غير مشروع ولو سار  
 كفاه سجدة **فصل** في ابيسوط وان جه الامام فيما خافت فيه او خافت فيما  
 يجزئ للتهلو وذكروا في نوادر را سليمان ان جه فيما خافت فعليه التهلو قبل او كثر  
 ذكر وان خافت فيما يحرم فان كان في اكثر الغائبة او في ثلث آيات من غير الغائبة  
 فعليه التهلو والا فلا وروى عن محمد السويبي بين الفضيلين انه ان تمكن التغية في ثلث

من المله اذا ترك  
 فعلا مستونا

في ثلث آيات او اكثر فعليه سجود التهلو والا فلا وروى عن را في آية واحدة وهو  
 بناء على ان عندهما لا ينادى من وراءه الا بثلث آيات فاما تمكن التغية في هذا  
 المقدار لا يجزئ للتهلو وعند را في ينادى الوضوء بآية واحدة فاذا عكس التغية  
 في هذا المقدار وجب التهلو وان كان متوقفا فليس عليه سجود التهلو بهذا اما في صلوة  
 الجهر فهو حجة بين الجهر والخافته فلا يمكن النقصان في صلوة جهل او خافت واما  
 في صلوة الخافته فجاء المنفرد بعد اجتماع نفسه ولو غير منفرد عن ذكر فلهذا لا يلزم  
 التهلو في جميع القوافي المنفرد جهه في صلوة الخافته سادها لاسهو عليه وفي واقعات  
 الناطق انه في التهلو عليه والا في ظاهر الرواية وذكر في الغياث واذا خافت المنفرد  
 واذا خافت المنفرد فيما يجزئ لاسهو عليه وكذا اذا جه فيما خافت لان الخافته وجبت  
 بنفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدي على سبيل الشهادة كانه في الجمعة والمنفرد  
 يؤدي على سبيل الخافته وذكر الامام الحلو ان اذا كان الرجل يصلي وحده وليس بمحدث  
 لاسهو عليه كما في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي منفردا عليه  
 التهلو كما في النوادر وفي الجريد وروى عن محمد في مقدار الجهر والخافته التي تتعلق بها  
 سجود التهلو مقدار ما تجزئ به الصلوة وروى عنه انه قد ركبته من الغائبة او آية  
 طويلة وروى عن را في سجدة اذا جهل خوف واحد سجود التهلو وفي قاضيهان والمنفرد  
 في بين الجهر والخافته وروى ابن سليمان ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهل كما جهل  
 الامام يلزم سجود التهلو **فصل في انواع** من الجريد سجود التهلو واجبة حكم التهلو  
 في صلوة الوضوء والنفل سواء ومن ترك من صلوة فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود  
 التهلو وان ترك فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود التهلو كوضع اليدين على الشمال  
 والقومة التي يكون بين الركوع والسجود وان راد فعلا من غير فاعل الصلوة  
 فعليه سجود التهلو وبعض الفعل الذي ترك ما لم يجز من الصلوة فان جهه منها قد  
 صلوته واما القعدة الاولى فانها لا تقضى ولا تعد الصلوة بتدويرها واما سجدة  
 التلاوة فانها تقضى مادام في الصلوة ولا تعد الصلوة بتدويرها وان ترك سجدة  
 من ركعة قضاها وحدا وتعت صلوته واما الركوع فلا يتصور فيه تقضاء فانه  
 اذا لم يركع لم يعتد بسجوده وكذا اذا ترك السجدة فليس يعتد ركعته ولو جهه  
 من الصلوة واحدة بطلت صلوته واما الذكر فلا يقضى اذا خاف عن موضع الا ان وراءه  
 فانها تقضى فيما بقي من قيام الصلوة معناه اذا ترك في الاولين قصير في الاخرين  
 كما مر تفصيلا



ومن سلم عن ياره قبل التمام عن يمينه فلا سهو عليه ولو لم يعلم هو ففعل ما يقطع  
 الصلوة لم يسجد لله وإذا أطلعت الشمس بعد التمام وأما من سجد وذكر أبو بكر الأثر  
 أن الشاذلي كان إذا كان يكبر في ركعة في الصلوة وفي السجود وان سجد عن  
 القراءة في الأولى ليس عليه سجود التهلل لأن ركنه والأوليان تعيينا لا أداء هذا  
 الركن واجباً ويسجد الواجب بحسب السهو وان سجد عن فاتحة الكتاب في الركعة الأولى  
 وبدأ بقراءة فاتحة التوراة فقد ذكر يعود فيقراء بالفاتحة ثم التوراة  
 لأن الفاتحة سميت فاتحة لاقتداء بالقراءة بها في الصلوة فإذا تذكر في سجدة  
 كان عليه مواعاة الترتيب كما لو سجد عن تكبيرات العبد حتى اشتغل بالقراءة ثم  
 تذكر عاد التكريرات ثم القراءة بعد ذلك وعليه سجود التهلل لأن الترتيب في القراءة واجب  
 فتذكر يمكن النقصان وان قراء في الأولى بين سورة ولم يقرأ الفاتحة لم يعد قراءة  
 الفاتحة في الأخرى لأن الأخرى محل الفاتحة إذاً فلا يكونان محلاً لها قضاءً  
 فانه لو قضا الفاتحة قراءتين في ذلك غير مشروع في قيام واحد ولو قراء الفاتحة  
 في الأولى بين ولم يقرأ التوراة قضت التوراة في الأخرى لأن الأخرى ليس محل التوراة  
 إذاً فيكونان محلاً لها قضاءً وجه بالتوراة خاصة لأن القضاء يقتضي  
 الأداء فاما الفاتحة فهو مؤدى فيخاف بها في الأخرى ولا يخاف بها في الأولى لأن التوراة  
 في قيام واحد لا يكون بعضها جهاد دون البعض وعن أبي سنان يخاف بها مع  
 في رواية أخرى أنه لا يقضى التوراة في الأخرى كما لا يقضى الفاتحة وعن الحسن  
 زياد وأنه يقضى الفاتحة في الأخرى كالسورة وهذه كل ما إذا تذكر بعد ما قيدت  
 الركعة بالسجدة فان تذكر قراءة التوراة في الركوع أو بعد ما رفع يديه من  
 عاد إلى قراءة التوراة وانتقص ركوعه لأن التوراة ركن فإذا طولها فالكل  
 فرض في مراعاة الترتيب بين القرايع ينتقض الركوع ببقاء محل القراءة  
 ما لم يقيد الركعة بالسجدة وفي جميع الفتاوى إذا سجد عن الفاتحة في الركعة الأولى  
 أو في الثانية قراء التوراة قبل قراء التوراة ببعض التوراة تذكر يعود فيقراء  
 الفاتحة ثم التوراة ويحي عليه سجود التهلل وكذا لو قراء فاتحة التوراة قبل الفاتحة  
 ساجداً وكذا لو تذكر بعد الفاتحة من التوراة وكذا لو تذكر في الركوع وإذا شك في  
 شيء من صلواته لم يتيقن به فان طال تفكره حين شك حتى تعلم عن شيء من صلواته  
 سجد لله ولو تمكن النقصان بنا فيه الركن من أو أنه وان لم يطل تفكره فليس عليه السجود

عليه سهو وفي المنيه ومن شك في القيام أنه كبر للاقتداء أم لا ضلال بفكره ثم علم أنه  
 كبر أو ظن أنه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر صلواته التهلل الأصل في التفكر ان منه  
 عن أداء ركنه أو واجب يلزم السهو وقال بعض المشايخ ان منعه عن القراءة أو السجود  
 بسبب السهو في السجود وإذا اراد ان يقرأ سورة فاختار وقراء غير طالع يمكن عليه  
 سجود التهلل ان ما قراء وما اراد ان يقرأ في حكم الصلوة سواء وان سجد في سجود  
 التهلل عمل بالحيث لم يسجد للسهو لان تكرار سجود التهلل في صلوة واحدة غير مشروع  
 وان كان في الظاهر فتوقفه أنه في العصر فخصه من ذكر ركعة أو ركعتين فلا سهو عليه  
 لأن ما عتق شيئاً من أفعال الصلوة وتعين اليه كاصلاً شرطاً اقتضاء الصلوة لا شرط  
 ابتداء فان تفكر في ذلك تفكره شغل عن ركنه فله سجود التهلل وإذا قصد المصلحة في آخر  
 صلوة قدر التفكر في شيء من صلواته حتى تعلم ذلك عن التسليم ثم ذكر أنه في الصلوة  
 فلم يلهي سجود التهلل في التمام وان عذر ذلك بعد طالع تسليم واحدة فلا سهو  
 عليه لأنه صار خارجاً عن الصلوة بتسليم واحدة وإذا أصر في صلواته فوجب له وقفاً  
 فوضو له هذا الشك حتى تعلم عن وضو له ساعة فله سجود التهلل لأن فرض الصلوة  
 باقية بعد الحدث فاما تمكن هذا التهلل في صلواته وإذا أصير ركعتين تطوعاً فلهما  
 في السهو بعد التسليم ثم إذا بدأ بين عليهما ركعتين لم يحركه لأنه لا يكون سجود التهلل في وسط  
 الصلوة وفي ذلك غير مشروع بخلاف المسافر إذا أصير ركعتين وسجد للسهو ثم نوى الإقامة  
 فانه يقوم لإتمام صلواته للضرورة ونسي القنوت في الوتر ثم ذكر بعد ما رفع يديه  
 من الركوع لم يقف وإذا تذكر القنوت وهو راكع فقيم روايات أحدهما يعود في  
 الروايات أحدهما يعود وفي الرواية الأخرى لا يعود للقنوت وعليه سجود التهلل  
 على كل حال عاداً ولم يعدت أو لم يقف لم يكن النقصان في صلواته بسهو ولو صلى  
 ركعتين تطوعاً فلهما وكثيراً ما قام فصل ركعتين فلهما التهلل بناء على تحريم  
 واحدة وفي جميع الفتاوى كقراء في الركعة الأولى الفاتحة وسورة الاخلاص وقراء  
 في الثانية الفاتحة وسورة الاخلاص فلهما التهلل في قول أبي سنان يبين ان يقرأ في الثانية  
 سورة دونها كالحديث المعوذتين ولو قام المستطوع إلى الثانية ثم ذكر يعود وان كان  
 سنة الظاهر لا يعود وذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية قام في النفل في الثالثة  
 ساجداً بغير فيها عذابه وعذبه محمد بن الحسن بن شاذان ويسجد للسهو ولو ترك العدة  
 الأولى في النفل في الثانية لا يبرئ نفسه قياً لا استخفافاً وان لم يتواربعاً وقام في الثانية



يعود في الاحوال كلها وتعد ان لم يعد وذكر شئ لا يترك بعد البنية ثم يستغفر  
في ذوات الاربع من التوافل وون السن وفي فضاوى العصر لا يتركه لانه  
بها لا تنها صلوة واحدة وذكر المرفع انه لا ياتي بالصلوة في القعدة الاولى  
من الاربع قبل الظهر ولا في غير رجل ركع بعدها قراء الفاتحة وانه قصيرة  
قبل ان يقرأ ثلث ايات وقصارا وانه طويلة يركع السجود في قراءة الفاتحة  
مع ثلث ايات وقصارا واجبا للجماع واذا قرأ الاكثر من الفاتحة ونسب بقية  
وقراء التوبة لاسهول عليه لان للاكثر حكم الكل ولا يخلو ان يكون اماما او مؤذنا  
لان وجوب الفاتحة في صلاتها على غط واحد ولو بقي الاكثر عليه السجود وان شهد  
مترين في قعدة واحدة لاسهول عليه لانه بمنزلة الزيادة عليه ولم ذلك لايترك  
انه ياتي بالدعوات بعد ما صعد في القعدة الاخرة اما في القعدة الاولى فيجب السجود  
وفي النصار فان قام على ركبته قبل ان يقعد للشهد فقد وعليه السجود يستوي  
في ذلك القعدة الاولى والثانية وان رفع اليدين عن الارض وركبته على الارض بوضعها  
ولاسهول عليه وفي شدة الجوع وغيره اذا قام الى الثالثة ولم يقعد على ركبته في القعدة الاولى  
سجودا فان كان الى القعدة الرابعة وجب اليه وفذلك بان لم يرفع اليدين عن الارض  
وركبته عليها وقيل بان لم ينصب النصف الا سفلى من الانسان فان كان النصف الاعلى  
مستويا كان الى القيام اقرب الا فلا قال بعضهم بسجود السجود لثلاثة اوجوب عن محله  
والاصح انه لا يسجد لان بالرجوع كانه لم يركع وان كان الى القيام اقرب لم يرجع ويجوز  
للمسجد ان يركع الواجب وهو القعدة الاولى وفي بعض شروء الكثرة ولو عاد الى القعدة  
تعد صلوة تكامل الحائبة برفق الغرض بعد الشروع فيه لا جل بالبرغم في القعدة  
الاولى واذا فرغ من الركعة الرابعة فقام الى الخامسة من عند ان يقعد في الرجوع  
لان القعدة الاخرة فرض وسجد السجود لانه افرضا فان شهد السجود في قعدة  
الخامسة بالسجدة تحوت صلوة نفلا ويصح ان يركع ولو لم يركع لا يلزم شئ وقال محمد  
لا تحول صلوة نفلا بل تبطل صلوة وان قد قدر الشهد ثم قام الى الخامسة بظن  
القعدة الاولى عاد الى القعود لثاني التلام وسجد للسجود في الواجب وهو  
اصابة لفظ التلام فان قعد الخامسة بالسجدة بغير التلام سادسة وقدم فذنه  
ونعيت الركعتان للتغلب وسجد للسجود في الواجب وهو الفضاوى ولو ترك صلوة  
الليل ناسيا فقصا في النهار واقم فيها وخاف ساهيا عليه السجود وينبغي  
ان يحرم وان ام ليل في صلوة النهار خاف ولا يحرم فان ساهيا عليه السجود

السجود فلو وجد فيها خافت او خاف فيما يحرم فقد كره في بعض الفاتحة بعد الفاتحة  
جهدا ان كان في صلوة الجهر كذا يورد في الجهر بين الجهر والخاف في ركعة واحدة  
رجل ففتح الصلوة فقرأ ثم شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبيرة الفاتحة ثم  
علم انه كان كره فعليه سجود السجود لانه زاد على التكبيرة الفاتحة ساجدا وليس تكبيرة  
الثاني بقطب الصلوة وجميع الفضاوى اذا قام الاحام الى الخامسة بعدما  
قعد قدر التشديد وروى البيهقي عن محبان انه لا ياتي بعد القوم لانه فطاه  
بيقين ولكن ينظر ون هو ان عاد وسلم سجدوا مع وان قعد الخامسة  
بالسجدة بلم القوم لانه لم يبق من الصلوة الا السلام وقد فات في حق الامام  
فيلم القوم فلو تذكر وهو ركع في الثالثة ان عليه سجدة من الثانية رفع راسه  
ورفع من الركعة ثم يسجد سجدة اليه تذكرها ثم يشهد ويقوم ويصلي الثالثة والرابعة  
بدكوعها وسجودا لان الركوع في محل الارتقاء فاذا رخصها ارتفع  
تشهد في الظهر في ركعتين ثم تذكر ان عليه سجدة صليته فجدد فان كانت السجدة  
من الركعة الاولى لم يعد التشديد وان كانت من الركعة الثانية اعاد وان كان في اخر  
صلوة بعدما تشهد سجدا واعاد التشديد من اية ركعة كانت ولو شك في ركعة  
او سجدة هل تذكرها فان كان بعد انواع فلا شئ عليه وان كان اثنى في الركعة  
يقعد ثم ياتي بها في السجدة يسجد ثم يقعد ويسلم سجدة السجود في صلوة  
فلما فرغ وسجد للسجود شك اشها واحدة او اثنتين فانه يتخير في السجود  
فان وقع تحريم على شئ من الامم عليه والابن على الاقل كما لو شك في احدى الركعتين  
ثم لا يجزئ سجدة السجود لو وقع الشك فيما سجد في الختم شك اشها سجدة تلو  
او صليته من الركعة الاولى والثانية فانه يسجد ثم يقعد ثم يقعد ركعة اخرى  
ويقعد ويسجد للسجود في الواجبات اذا قراء فاتحة الكتاب مؤثنتين ان كان  
في الاولين فعليه السجود وان كان في الاخرين فلا لان في الاولين عليه ضم التوبة  
الى الفاتحة فكان في التذكير تافهة التوبة في الاخرين لا فضايا كانه قراء اية  
طويلة رجل سلم وهو ذكر ان عليه التشهد ثم تذكر بعد ذكر ان عليه سجدة التوبة  
ثم تذكر بعد ذلك ان عليه سجودا لا يعود لانه سلم جدا وصلوته باقية لانه لم يركع  
ركعا وان سلم وهو ذكر ان عليه سجدة التوبة او التشهد ثم تذكر بعد ذلك  
ان عليه سجدة صليته فدون صلوة لانه تعدد العود وقد ترك ركعا من اركان  
الصلوة



ان سم الرجل في صلوة الجود عليه سجود التوب فجد وقعد ثم تكلم ثم تذكرا ان عليه سجدة  
 صلواته من الركعة الاولى عند صلوة لانها صادرة دينا في ذمته فصار  
 قضاؤه وانعدمت نيته القضاء وان تركها من الركعة الثانية لا تعد الا في رواة  
 عن ابي اسحاق انها لم تنص دينا فصاحت احدى سجدتي التوب عن القلبية ولو كانت  
 المكمل بها لكانت الا انها لما سم الرجل تذكرا ان عليه سجدة التوبة فجد لها ثم تكلم ثم  
 تذكرا ان عليه سجدة الصلوات فجلوته فاسدة في الوجهين لان سجدة التوبة  
 من عليم فانصرفت نيته الى قضاء الدين فلم تنص في السجدة الى غير القضاء  
 في القنطرة اذا فرغ من التشهد ثم قراء الفاتحة بسره ولا سهو عليه واذا قراء  
 مكان التشهد الفاتحة فعليه التوب وكذا لو قراء الفاتحة ثم تشهد كان عليه التوب  
 اذا بدا في موضع التشهد بالتوبة ثم تشهد فعليه التوب ولو بدا بالتشهد ثم بالتوبة  
 لاسهو عليه لان في الوجه الاول لم يقع التشهد موضع وفي الوجه الثاني وقع  
 موضع وفي غير الرواية ان قراء قاعدة فعله التوب وكذا اذا قراء اية في ركوع  
 او سجدة ولو قراء التشهد قائما او راكعا او ساجدا لاسهو عليه ولو افتتح  
 فقال السلام عليك ايها النبي الى قوله عبده ورسوله فانه يكون بمنزلة الدعاء  
 فلا سهو عليه وذكر ابن جماعة عن محمد بن قيس قراء الفاتحة وسورة ثم قراء  
 الفاتحة مرة اخرى لاسهو عليه وعن ابيه ان من شك في صلوة فلم يدر اقل  
 ركعة او ركعتين فاطال تفكرا ان كان ذلك في قيام او ركوع او قومة او  
 سجدة او قعدة الاخرة لاسهو عليه وان كان في جلوس بين السجدين فعليه  
 التوب لان لم ان يطيل اللبث في جميع ما وصفنا الا فيما بين السجدين وفي القعود  
 في وسط صلوة سجود التوب اذا وقع في وسط صلوة لا يعتد بها وسجد ثانيا  
 وقبل يعتد بها وبم اخذ الفقيه ابو جعفر وان نسي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم  
 او الشاء او التعوذ او التبيح ثانيا لاسهو عليه وان كثر نسي الشاء لا يعتد  
 الشاء لانه فات عن موضع ولا سهو عليه وان اثنى ثم قراء بسم الله الرحمن الرحيم  
 ونسي التعوذ ثم ذكر بالتوبة ولا يتعوذ ولا سهو عليه وان كبر وتعوذ ثم  
 اثنى ثم ذكر بالتوبة بسم الله الرحمن الرحيم ويضع ولا سهو عليه وان كثر ثم قراء  
 بسم الله الرحمن الرحيم ثم اثنى ثم ذكر ابتداء التوبة ولا سهو عليه وفي سجدة مجمع  
 وان نسي يعني قراءة التشهد فعليه السهو عند ابيه وابي اسحق ولو قعد قراء التشهد

جهر قراءته بسم الله

التشهد في القعدة الاخرة ولم يشهد فعن ابيه في روايتان في وجوب سجود التوب  
 وفي قاضيان ولو تذكرا قراءة التشهد ثانيا في القعدة الاولى وفي الثانية  
 وتذكر بعد السلام يلزم التوب وعن ابيه لا يلزم التوب وكذا لو ترك بعض  
 التشهد ساجدا يلزم التوب في ظاهر الرواية ولا يلزم التوب بتكرار التشهد  
 في القعدة الثانية وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثانية لاسهو عليه في ظاهر الرواية  
 ولو قراء الفاتحة اواية من القوان في الركوع او في السجود او قراء التشهد في الركوع  
 او في السجود كان عليه التوب ولو قعد في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة التشهد  
 ثم تذكروا قراء في روايتان عن ابيه في رواية لاسهو عليه ولو ترك القعدة  
 الاولى في التطوع لا تعد صلواته في قول ابيه وابي اسحاق الا انه يلزم التوب ولو شك  
 في ركوعه وسجوده وطال تفكرا كان عليه التوب قبل صلاته بغيره فليصلي ركعتين  
 وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك في الرابعة او الثالثة  
 فليخط الى من خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قعدوا قعد وتعد ذلك  
 قالوا لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بتكرار رفع اليدين في تكبيرة الاقفاة  
 ولا بتكرار رفع اليدين في تكبيرات العبد ولو لم يقرأ شيئا من القوان في الشفع الثانية  
 ولم يبيح عزابه ان كان متعذرا فقد وان كان ساهيا كان عليه سجود التوب  
 وروى عن ابيه عن ابيه ان لا سهو عليه في العبد ولا سجود عليه في التوب وعلية الاعتماد  
 اذا قعد على الرابعة قبل التشهد ثم تذكروا بعد السلام انه لم يشهد قال ابيه يعود  
 ويشهد وقال زفر الكشي لا يشهدا لم يقل اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع  
 حتى قرا ساجدا ساهيا يجوز صلواته في قول ابيه وم وعليه التوب اذا صلي العصر  
 نسي وقعد في الرابعة قدر التشهد قالوا لا يضيف اليها ركعة اخرى لان التيقظ  
 بعد العصر مكره ولا سهو عليه لفوات تحمله لان تحمله اخر صلوة وقد انتقل  
 من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد انه يضيف اليها ساجدة وعليه  
 الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن  
 عن اختيار خلا بركه وكذا قالوا فمن اراد ان يتطوع في اخر الليل فليصلي ركعة  
 طيلة الليل الا ففنا ان يتمها لما قلنا اذا نسي الفاتحة او السورة حتى ركع فقد كره  
 في ركوعه فانيصيب قايما للتوبة ثم يذم فجد ولم يعد الركوع قال بعضهم  
 تعد صلواته وقيل لا فاذا اراد ان يقرأ في صلوة سورة فاعظاء قراء  
 سورة اخرى لاسهو عليه

ولو ترك قراءته التشهد

رفع اليدين

اسه



رجل صلي العشاء فليعلم على رجلي الركعتين على ظن انها ركعة او سلم في الظهر على الركعتين على  
ظن انها ركعة او سلم على ظن انه ما فرق فانه لم يقبل الصلوة او ساقف ولو لم  
على رجلي الركعتين على ظن انها ركعة فانه يصح على صلوة وسجد للسهو لا في الركعة  
الثالثة سلم مع علم انه صلى ركعتين فكان عامدا في السلام على رجلي الركعتين فيبطل  
صلوته اما في المسئلة الرابعة سلم على رجلي الركعتين على ظن انه صلى اربع ركعات  
سائيا فلم نذكر عامدا في السلام على الركعتين فلا يبطل صلوة **فصل** لو سلم  
المؤتم لم يلزم الاحكام والمؤتم التجرؤ لان المؤتم لو سجد وحده كان في الميا الامام  
ولو تابع الامام لا تقبل الاصل تبعاً لانه متبوع فلا يكون تابعا وفي قاضيان  
ولو سجد الامام للتهوي يتابع المبوق في سجود التهو ويقتدى به مقدار التشهد  
ثم يقوم الى قضاء ما سبق لانه التزم متابعتهم وهذا من قبيل لا يسجد مع لان  
او ان سجود التهو بعد السلام وطول ايتايع في السلام وان لم يفعل سجدة في اخر صلوة  
حتى في القياس لا يسجد لان وجوب هذه السجدة عليه في حالة الاقتداء وقد كان  
منفردا فيما يقضي وجه الامتحان ما ذكرنا ان التزم متابعتهم المبوق اذا لم يتابع  
الامام في سجود التهو ولا في قضاة كفاه سجدة تان لسهو ولما عليه من قبل الامام وفي  
المبسوط وان كان المبوق قد سجد مع الامام لسهو سجدة في اخر صلوة لان ما قاه  
مع الامام كان بطريق المتابعة فلا ينوب عما لزم مقصودا بنفي في قاضيان  
وان لم يتم المبوق فيما قضى وفرغ عن صلوة سجدة للسهو الذي كان مع الامام  
وان لم يسجد بعد صلوة لان سجود التهو واجب في الصلوة لا في السجدة بترك الواجب  
كتمان نعمة ذلك يكون ميبا امام سجد في صلوة ثم احدث فقدم غيره في الثاني  
ايضا وسجد الثاني سجدة كفاه ذلك وفي المبسوط والمبوق يتابع امامه في  
سجدة التهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يسلم مع الامام فان سلم فان كان  
لما عليه من القضاء فدت صلوة وان كان ناسيا لم تقدم له ما يسلم ويجوز  
للسهول ان سجد في سجدة من صلوة الامام فيلزم التهو وفي قاضيان اذا سلم  
المبوق سائيا يلزم التهو وقبل هذا اذا سلم بعد الامام فاذا سلم مع الامام  
فلا سجد عليه لانه معتد به وفي الاول منفرد وان قام المبوق قبل سلام الامام  
فداء ركعة ولم يسجد فسد سجدة الامام للتهوي يتابعه ويتوكل قيامه وركوعه لانه  
لم يتكلم انواده ياداه مادون الركعة فعليه ان يعود ويكرر يسجد مع الامام

فيما يلزم

الامام ثم يقوم للقضاء ولا يعتد بما كان يصنع فيعيد الركوع والقيام لانه صار افضا  
بالعود الى المتابعة فان لم يعد الى المتابعة جازت صلوة وسجد للسهو في اخر صلوة متحاشا  
وان كان ركع وسجد ثم عاد الامام الى سجود التهو لم يعد الى المتابعة لانه قد سجد انواده  
باداء ركعة كاحلة وان عاد الى المتابعة فدت صلوة لانه اقتدى في موضع كان عليه  
انواده في ذلك الموضع وهذه ثلث فصول احدا في التهو لما يشاء والثاني في الصلوة  
اذا تذكر الامام سجدة صلوة يتبعها قام المبوق الى القضاء فان لم يكن قد اركع  
بالسجدة عاد الى متابعة الامام فيها وسجد وان لم يعد فصوله فارسة وان كان قيد ركعة  
بالسجدة فصوله فارسة عاد الى المتابعة او لم يعد لان الصلوة من اركان الصلوة  
الاخرى ان الامام لو لم يات بها كانت صلوة فلكذا اذا لم يتابع المبوق بها  
وبعد كمال الركعة ملو عا جز عن المتابعة والثالث اذا تذكر الامام سجدة التلاوة  
فان كان المبوق لم يقتد الركعة بالسجدة فعليه ان يعود الى متابعة الامام وان لم  
يفعل فصوله فارسة لان دعوى الامام الى سجدة التلاوة يرفع القعدة بدليل انه لو لم  
يقعد بعد فلم تجز صلوة والقعدة من اركان الصلوة كالصلوات وان كان المبوق  
قيد ركعة بالسجدة قبل ان يعود الامام الى سجدة التلاوة ثم عاد الامام فان تابع  
المبوق فصوله فارسة في رواية واحدة وان لم يتابع فحين روايان قال في الاصل  
صلوة فارسة ايضا لان العود الى السجدة ينقض القعدة وهو والصلوة سواء  
وفي النوادر لا تغفر صلوة لانه لو ترك تلك القعدة جازت صلوة بخلاف الصلوة  
كلا في المبسوط وفيه واذا دخل المبوق في صلوة الامام بعد ما سلم الامام قبل ان  
يسجد للسهو سجد مع وان لم يسجد مع قضى في اخر صلوة حتى اذا دخل في صلوة  
بعد ما سجد لم يقضها الا حتى اذا نام خلف الامام وحدث ثم ذهب وتوضأ ثم  
جاء فانه يبدأ باتمام صلوة اول ولا يتابع الامام في سجود التهو لان اللاحق في حكم  
المقدي فيما يتم وسهو المقدي متعطل ولهذا لا يتبع فيما يتم والمبوق فيما يقضي  
كالمنفرد ولهذا يلزم الوفاء فيلزم سجود التهو ايضا وان سجد اللاحق مع الامام  
للسهول يجزه لانه سجد قبل اوانه في حقه فعليه ان يعيد اذا فرغ عن قضاء ما عليه وفي الجريد  
ولا سجد على من صلى خلف الامام وكذلك ان كان لا يصح ان يسجد فيما يقضي اذا سجد خلف  
المبوق وعلى المأموم اتباع الامام في سجود واما ان كان خلفه في حالة التهو او دخل  
بعد ذلك وان لم يسجد مع الامام سجد في اخر صلوة وان ادر كره في سجدة واحدة اتباع الامام



فيها وينفق التجارة الاولى وان ترك الامام جود التوفلا سله على الماحوم وان سلك  
 فيما يقضي وقد كان سجد مع الامام للتبليج ثانيا لما تروى في شدة التكلية وان سلم  
 يديده قطع الصلوة وعليه ولو فعله ان يجرد للتهولان هذا السلام لا يجزى من التجارة  
 الاخرى ما هو فوقها حيث يمكن العود الى التجارة ونية القطع تغيره جلدته للشروع  
 خلفت فلا تعتبر نية **باب الستة في المسبوط** والتجريد يجوز الصلوة  
 في جوف الكعبة نافلة كانت او مكتوبة وقال مالك لا يجوز اداء المكتوبة في جوف الكعبة  
 وقال الشافعي لا يجوز الصلوة في داخل الكعبة مطلقا نقلها وفضلاته ان كان  
 جهة وهو مستدبر جهة اخرى الصلوة مع الاستدبار عن القبلة لا يجوز الا ان مالكا  
 يأخذ بالاصياط في الفرض وفي النفل الا مروى ولنا ان الواجب عليه استقبال جهة  
 من الكعبة وقد استقبلها بيقيني وفي صدر الشريعة والمذكور في كتب ان في الجواز  
 اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو معتود ولا يكون ارتفاع  
 العتبة بقدر حوض الرض للبحر وفي كتب ايضا انه اذا انتهت الكعبة والعبادة بالله  
 يجوز الصلوة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه سدة او بقية  
 جدار وهذا حكم عجيب لان جواز الصلوة خارجها على تقدير الانتهاء يدل على ان  
 القبلة اما من الكعبة ام لو كان في غير مكانها من غير اشتراط ان يكون بين يديه  
 مدبغة مثل حوض الرض في المسبوط واذا صلى بمكة صلى الى اي جهات الكعبة شاء  
 مستقبلا لشي منها وان كان من غير فامنها غير متوجه لشي منها لم تجز وان صلوا جماعة  
 لم يداروا حول الكعبة ومن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام فان كان في الجهة  
 التي يصلي اليها الامام لم تجزه لانه متقدم على الامام وان كان في جهة اخرى جاز وان  
 كانت الكعبة مبنية او منهدمة والعبادة بالله وكلوا الناس حولها وصلوها كذا جازت  
 صلواتهم عندنا وقال الشافعي ان لم يكن في تلك البقعة شيء موصوع لا تجزيهم لان  
 عنده القبلة هو البناء والبقعة جميعا وعندنا هو الكعبة سواء كان هناك بناء  
 او لم يكن وقد رخص البناء في عهد ابن الزبير حتى بنى البيت على قواعد خليل ومروى  
 في كذا حتى اعاده الى ما كان عليه في الجاهلية وكان يجوز الصلوة للناس ان لم يكن  
 هناك بناء فان كان الامام في جوف الكعبة والناس قد كلفوا حولها كما ذكرنا  
 اجزاءهم وان كانوا مع في جوف الكعبة فصلوة الامام ومن كان وجهه الى ظهر  
 الامام والى عين الامام او الى يساره يجوز وكذلك من كان وجهه الى وجه الامام

وجه الامام الا انه يكره استقبال الصورة ولو صلى وظهره الى ظهر الامام جاز ولا يجوز  
 صلوة من ظهره الى وجه الامام ولا يجوز صلوة من كان مستقبلا لجهة التي استقبلها  
 الامام وهو اقرب الى الحائط من الامام لانه متقدم عليه وقد اختلفت الرواة  
 في ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة حين دخلها قبل ان يصلي فيها وروى ابن عمر عنه  
 انه صلى فيها ركعتين وان صلى على سطح الكعبة جازت صلواته عندنا ونكره وان لم يكن  
 بين يديه سدة اي شيء مدبغة وقال الشافعي لا يجوز الا ان تكون بين يديه سدة بناء  
 على اصله وينبغي لمن واجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام سدة **باب الجمعة**  
 وهي يوم اقيم واسكانها وفحصها وجمعها جمعات وجميع سميت بذلك  
 لاجتماع الناس فيه وقيل لما جمع في يومها من اجرة لان جمع فيه خلق آدم  
 كذا في شدة المنهاج اعلم ان الجمعة فرض على كل من لا يجوز تركها الا بعذر قال الله تعالى  
 اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وقال عمر اعلموا ان الله تعالى  
 فرض عليكم الجمعة في يوم هذا وشهر هذا في عامي هذا في مقام هذا فرضه  
 واجبة الى يوم القيامة كذا في الاضياء ذكر في الوسيط فرض الوقت الظاهر لكن  
 العبد لما مور باسقاط باداء الجمعة عندنا في وادى رهم وعند محمد رهم  
 الفرض هو الجمعة ولم ان يسقط الجمعة بالظهور خصه وروى عن الفرض احدوها  
 لا بعينه ويتعين ذلك باداءه وعندنا في ان الفرض هو الجمعة والظهور يدل  
 عليها في حق المعذور والصحيح قولها لان التكليف يعتمد القدرة والعبد يقدر  
 على اداء الظهور بنفسه دون الجمعة لانها تستدعي شرايط من متعلقة باضيار غيره  
 لا يقدر الخاطب على تفصيلها ولهذا الوفاية الجمعة يلزم قضاء الظهور دون الجمعة  
 وفي النبايع فاذا زالت الشمس يوم الجمعة قبل الفرض هو الظاهر لكنه يسقط بتقديم  
 الجمعة وقيل الفرض احدها لا بعينه ولو جمع بينهما فالفرض هو الجمعة تقدمت او  
 تأخرت وقيل الفرض عندنا في وادى رهم هو الظهور ويسقط حيا في وادى رهم  
 المقيم وخصه في قولنا في وعنده محمد الفرض هو الجمعة ويسقط بالظهور رخصه  
 في قولنا في قولنا في الفرض احدها ويتعين بالفعل والاول من قولنا في وادى رهم  
 اعلم ان شرايط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي وسنة في غير نفس المصلي  
 اما التي في نفسه هي الحرمة والذكورة والاقامة والصحة وسلامة الرجلين والبصر  
 حديث جابر رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم لاخر فليعلم

وقيل

ولو لم يكن  
 الفرض



الجمعة الأسافر أو مملوك أو صبي أو امرأة أو مريض فمن استغنى عنها بالهوى أو نجاسة  
 استغنى الله عنه والله عني فبعد الآن هذه شرائط الوضوء لشرائط الأداة  
 صحت أن المملوك والمساكين والمرأة والمريض إذا شهدوا فادعوا فاجازت حديث  
 الحسن رضي الله عنه وأما الشرائط في غير المصلح للأداء الجمعة فهي المصير والوقت والمطية  
 والحجامة والتلطان أو من أمة السلطان والأذن العام أما المصير فموسم ووقال  
 ابن فضال المصير شرط فكل قرية يمكنها أن يكون من الرجال لا يطعنون شتاء  
 ولا صيفا تقام بهم الجمعة كما روي أن أول جمعة وقعت في الإسلام وقعت بمكة ومكة هي قرية  
 قريبة ولما فعلهم عم لا جمعة ولا شريق إلا في مصر جامع ولأن القضاة رخصت  
 فتحوا الأمصار والقرى ما اشتغلوا بنصب المنابر وبناء الجمعة إلا في الأمصار وذلك  
 اتفاق منهم على أن المصير من شرائط الجمعة وجوازها مصر بالبحرين وتسمية الراوي أياها  
 بالقوية لا تنفي ما ذكرنا وظاهر المذهب بيان المصير الحامض أن يكون فيه سلطان  
 أو قاض لا قاض الحدود وتنفيذ الأحكام وقال بعض متأخريه أن تمكن فيه كل  
 صانع أن يعرض بصلته ولا يحتاج فيه بالتحويل إلى صفة أخرى قال ابن شكا عن  
 ما قيل فيه أن أهله بحيث لو امتنعوا في أكبر ما صدقهم يسعون ذلك وقال بعضهم أن  
 يكون بحال لو صدقهم عدو يمكنهم دفعه وقال بعضهم أن يوجد فيه عشرة آلاف  
 مقاتل ثم في نظام الرواية لا يجب الجمعة إلا على من سكن المصير والأراضي المتصلة  
 بالمصير وعن ابن أبي شيبة أن كل من سمع النداء من هذا القرى القريبة من المصير فعليه أن يجتمع  
 الجمعة وهو قول الشافعي وقال مالك من سكن من المصير على ثلثة أميال أو دونها  
 فعليه أن يشهد ما وقال الأوزاعي من يمكنه أن يشهد ما ويرجع إلى أهل بيته قبل الليل  
 فعليه أن يشهد ما وفي النبايع واختلفوا على من يجب عليه الجمعة قبل إذا كان خارج  
 المصير في موضع لو خرج واحد من أهل المصير ما فرأى ذلك الموضع يرجع له قصره  
 قصر الصلاة لا يجب عليه الجمعة ولو كان منزله خارج عمران المصير لا يجب عليه الجمعة  
 وهذا أصح ما قيل فيه وخيل أن كان بينه وبين المسجد الجامع مقدار فرسخين يجب  
 عليه الجمعة والأفلاوق قال الحسن البصري يجب في أربعة فراسخ وروي عن أبي إسحاق أنه قال  
 مقدار ثلث فراسخ وعنه أيضا يجب على أهل كل قرية هو داخل التور وعن محمد  
 يجب على كل قرية هي خارجها مع خداه أهل البلدة وفي قاضي خان وكما يجوز  
 إذا واجهته في المصير يجوز إذا وها في المصير وفيها المصير الموضع المعد للمصير في المصير  
 فناء

المصير متصل به ومن كان حقيقا في عمران المصير وأطرافه وليس بين ذلك الموضع  
 والمصير فرجة فعليه ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران المصير فرجة من المزارع  
 والموتى نحو القلع بخارج لا جمعة على أهل ذلك الموضع وإن كان الفناء بينهم  
 والغلوة والميل والامبال روى الفقيه بوجوه عن أنه لا يري وهو اختيار  
 شمس الدين الحلواني وفي الصغير فيتلغوا في فناء المصير وتغير الحد فيه فقدره محمد  
 بغلوة أي مقدار رمية وبعضهم يفرسخ وبعضهم يفرسخين وبعضهم يمتد صوت  
 مؤذنينهم إذا نزل وفي الواضحات إقامة الجمعة في فناء المصير يجوز فانه ذكرنا  
 أن أبا الوضوح مع أهل المصير مقدار ميل أو ميلين خاصة لهم قصر الصلاة  
 جازله أن يصلح بهم الجمعة لأن فناء المصير منزلة المصير لأن فناء المصير الحق بالمصير كما كان  
 من جوارح أهل المصير وأما الجمعة من جوارحهم فالحق بالمصير في حق أداء الجمعة بخلاف  
 المسافر إذا خرج من عمران المصير حيث يقصر الصلاة لأن قصر الصلاة ليس  
 من جوارح أهل المصير فلا يلحق الفناء بالمصير في حق هذا الحكم ولا يجب الجمعة على أهل  
 القرية إن كان قريباً من المصير وقال محمد لا تقام الجمعة بمكة وإن كان أميراً جامعاً أو  
 أميراً لجاري وإن كان كليله حاقاً ولم يكن بشي من ذلك لا نهاليت بمصر حتى لا تصلح  
 صلاة العيد ثم اتفقا وقال أبو صيفة وأبو بكر أن كان الأمير معهم فهو بها  
 لأنها تتم في أيام الموسم غاية ما في الباب أنها لم تنقصر بعد الموسم لكن بقاؤه  
 مصر ليس بشرط وتذكر العيد للتحقق لا شغل الحاج بأعمال المناسك من الرعي والذبح  
 والخلق في ذلك اليوم لا لعدم المصير وأما أمير الموسم فليس له إقامة الجمعة اتفاقاً  
 ولا نصلاً الجمعة في العرفات اتفاقاً لكونه معارة وفي الأيضاح اختلف الرواية في إقامة  
 الجمعة في مصر واحد في موضعين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد أنه يجوز إقامة الجمعة في مصر  
 واحد في موضعين وأكثر من ذلك خلافاً للشافعي وعنه ابن أبي شيبة يجوز إقامة الجمعة  
 في موضعين لا غير وعنه أنه لا يجوز الجمعة في موضعين إلا أن يكون بينهما فاصل  
 فحينئذ يكون كل جانب كصخرة وقاضيان ويجوز الجمعة في موضعين من مصر واحد  
 في قول أبي حنيفة ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روى عن محمد وروى عن أبي إسحاق  
 لا يجوز في مسجدين من مصر واحد إلا أن يكون بينهما نهركبير فكان حكمه حكم مسجد  
 فإن لم يكن بينهما نهركبير فالجمعة لمن سبق منهما فإن صلوا معا فدت صلواتهم  
 وعن محمد جواز صلاة الجمعة في ثلث مواضع وفي ثلث النكلم ولا بأس بان يجتمع الإمام

الجمعة



بالتسوية المص في مسجدين ولا يجزئ فيها هو كثر من ذلك هكذا روى عن محمد عسار  
بصلوة العبد فان شرايطها متحدة وقد روى الكشي جوازها في ثلث مواضع  
وعن أبي إسحاق لا يجوز في موضعين لانه لو جاز في موضعين لكان في ثلث مواضع وادعى  
وهذا ساقط بالاجماع الا ان يكون بين المسجدين غير كبير ولا رواية عن أبي حنيفة  
وعن أبي حنيفة لا يجوز ان يصل في البلد الواحد وان كان كثيرا هلم وعظمت حاجته الا  
جمعة واحدة وفي سنة الجمعة لا يجوز اذا اجتمع في مصلة الا في جامع واحد عند أبي حنيفة  
لان الجمعة جامعة للجمعة فلا يجوز التقرب في الصلاة تقرب بصلوة العبد جائز  
اتفاقا كما ثبت في هذه المواضع النقولة ولا يكون في العاقبة والرد بالوقت وقت  
الظهر وهو عندنا في العصر عندنا وقال مالك عندنا في المغرب وهذا بناء على ان وقت العصر  
والظهر واحد عندهما بناء على ان داخل الوقتين ووقايتهم ان المقدار انما هو الجمعة  
ولم ينقسم في خروج الوقت فثبت صلواته لانه لو لم يكن قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز  
ولو انتم بعد فراغ الامام والوقت قائم انما الجمعة لانه ادى الجمعة في الوقت وان  
خبر وقت الظهر قبل الفراغ لا يجوز الجمعة وعليه استقبل الظهر وكذا اذا خرج الوقت  
بعد ما قد قدر الشهد قبل السلام في قول أبي حنيفة وعندنا كذلك انما في تمام الجمعة انما  
لوضو في الوقت ولا يستأنف الظهر من شروط الاداء الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها  
في عمره بلا خطبة ولو جازت الجمعة بلا خطبة لتركها مرة تعليم الجوز ولا خطبة قبل صلوة  
الجمعة بعد الزوال لانه لم فعل كذا او خطب الامام قائما بقوله في تركه قائما وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم خطب قائما خطبة واحدة فلما اسن جعلها خطبتين بينهما مجلس خلة  
في هذا دليل على انه يجوز الاكتفاء بالخطبة الواحدة بخلاف ما يفتي في هذا دليل  
على ان كل من الخطبتين للاستراضة وليست بشرط وهو عندنا وعندنا في شرط ولو  
خطبتين واحدة او تهليل واحد او تحميد واحد في قول أبي حنيفة وقال لا يركع في  
يكون كلاما يسمي خطبة وقال الشافعي لا تجزئ في خطبتين يقرأ فيها شيئا من القرآن  
ويجلس بينهما جلسة واستدل بالتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وبنينا  
ما مرنا في اول خطبة في صلاة اغتسل فضيلهم او خطبت محمد بن نوح في صلاة فضيلهم فزارهم  
عندنا وعندنا في الشافعي لا تجزئ لان الخطبة بمنزلة جزء الصلوة ولنا ان الخطبة ذكر  
والمحدث لا يمنع عن الذكر ما خلا عن قراءة القرآن في حق الحديث ليست الخطبة  
نظير الصلوة ولا بمنزلة شرط ما يدل انها تؤدي بغير استقبال القبلة ولا بعد الكلام

صلوة العبد

واحد

عن

فرد الجمعة

الكلام وتأويل الحديث الدال على الجوزية انها في حكم التوارك شرط الصلوة وقال بعض  
منايخنا الخطبة تقوم مقام الركعتين ولهذا لا يجوز الا بعد دخول الوقت والاشارة  
انها لا تقوم مقام شرط الصلوة لما مر من انها لا تستقبل القبلة في ادائها ولا يقطعها  
الكلام وينبغي للامام ان يقرأ سورة في خطبة لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
فيلتأله نزلت في الخطبة سيما في قراءة القرآن ولو التفت بقراءة آية  
طويلة جاز ايضا وذكر التوراة لانها اذل على المعنى والاعجاز كذا في الموطأ ذكره في الشافعي  
والسنة في الخطبة ان يجدها في وثنية عليه يعظ الناس بقرآن القرآن ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم  
واذن اذا صعد الامام المنبر واذا نزل اقام الصلوة بعد فراغ من الخطبة ويحرم  
بالقراءة في صلوة الجمعة هكذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قرأ فيها قال  
ابو هريرة رضي الله عنه في الركعة الاولى سورة الجمعة وفي الثانية الماعين في قول  
في الاول في صحيحهم في الثانية هل تارك حديث العائشة وروى في الجمعة  
ولم يشترط قيام الامام في الخطبة وطهارة الخطبة وسرعة وقراءة آية قرآن  
والاكتفاء بالتقوى اقل قوله اوصيكم بتقوى الله والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي  
كل ذلك شرط وعندنا بانه ترك ذلك في غير المذكورات والجمعة شرط بصلوة الجمعة  
الا انها شرط لان انعقاد الصلاة ثم عندنا في لائمه الانعقاد قبل التقيد بالجمعة  
وعندنا في لائمه الانعقاد بمجرد الشروع وفيه خلاف انما يظهر فيما اذا انما تقوم  
فانهم اذا انقروا بعد الشروع في صلوة الجمعة ولم يبق خلف الامام مقدار ما تنعقد لهم  
الجمعة في المائدة فان قيدوا الركعة بالجمعة ثم انقروا صلا الامام الجمعة وصده عبد  
علمائنا الثلاثة وان لم ينعقدوا الركعة بالجمعة فكل ذلك عندنا في استقبال الظهر واقتلوا  
في مقدار الجماعة فقال ابو حنيفة نلتهم نفروا الامام وعندهما اثنان من الامام وقال  
انما في اربعون رجلا في الامام والمقيمين ثم شرطوا الثلاثة ان يكون بحيث يصلون  
للجمعة في صلوة الجمعة صرح ان نصيب الجمعة لائمه بالنساء والصبيان وبتم بالعبد والمأقرين  
لانهم يصلون للامامة والحق الشافعي والمأقرين والعبد بالنساء والصبيان لان الجمعة  
لانهم لكننا نقول لم يقطع عنهم الجمعة بخصاوتهم فيها لانهم لا اهلية بخلاف النساء  
والصبيان ويشترط الوالي وهو السلطان او نائبه وهو الامير والقاضي وقال الشافعي  
انه ليس بشرط اعتبار ارباب الصلوات ولسا قوله ثم اربع الى الولاية عندها الجمعة واما الاذن  
العام فهو ان يفتح ابواب جامع ويؤذن للناس في اعمامهم ان السلطان اذا صلب جسم

خبر



في قصره فان فيه بابا للصلاة واذن للناس في ثنائيا جازت صلوة شديدا العام  
 ام لم تشهدوا وان لم يفتح باب قصره ولم ياذن لهم بالدخول لا يجزئهم فان صل  
 الامام القادر يوم الجمعة باهل المطر جازهم وقد ساءوا وترك الجمعة لانهم ادوا اصل  
 فرض الوقت كذا في المسوط **فصل في انواع** وفي مجمع الفتاوى وقاضيات  
 وليس على المقيدين ولا الحج ولا حضور الجماعات عند احتياها وان وجدوا حاملا  
 وكذا الاعمى في قول الباقين وان وجد قايما او قال محمد الاعمى او وجد قايما يذبحه والوقت  
 لمحمد الاعمى قادر على السعي الا انه لا يهتدي فاذا وجد قايما يذبحه كالصحيح ولما  
 المقعد فجاز عن السعي بنفسه فلا يذبحه والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يذبح  
 الجمعة كالصحيح والمولى لا يذبح عنه عن الجمعة والجماعات والعبد عن السعي على الكفاية الجمعة  
 وكذلك معتق البعض اذا كان يبيع والعبد ضربه مولاه بانه لم يحفظ الصلاة  
 وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يذبح القرية الجمعة وقال ابو صفير الكبير  
 لما صار ان يذبح الاجرة عن حضور الجمعة وقال ابو علي لم يذبح في المصير لكن يخط  
 عنه الامر بعد اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان بعيدا قريبا لا يخط عنه  
 شي من المأذون وان كان بعيدا واشتغل قد ربيع الزمان ربط عنه ربيع الامر فان  
 قال الا يصح عنه من الاربع مقدار اشتغاله بالصلوة لم تكن له ذكوة خطبة الصبي  
 العاقل اضلا فخطب قبل الزوال صلى بعد الزوال لا يجزئ واما اذا خطب في الوقت  
 والقوم قياما وكانوا قاعا جازت الخطبة قاعا اذا خطب ولم يحضر احد من الناس هل  
 يعتد بها فمن ابي رويان الجواز وعدمه وهو قول القاضي ووالنص ان خطب  
 على الواحد او على الاثنين وصلى بالنسبة او اكثر لا يكون الجمعة واذا سلم على راس الركعتين والاربع  
 قبل الجمعة قبل ركعتين وقيل لا يفتي شتا والفتوى على ان يفتي رابعا وخمسا  
 من قال تم وبه كان يفتي الذي سئل من رجل انه الى المسجد والامام خطب بصلية السنة  
 ام يخطي فيجمع الخطبة قال لا يصل السنة بل يجمع الخطبة لان اجتماع الخطبة فرض فلا ترك  
 لاجل السنة قيل له اريت له تطوع بالاربع خارج في المسجد قال بطلان لم يكن الخطبة ترجع  
 في الخطبة فلم ذلك وان ترجع لا ينبغي له ان يفعل ذلك قيل ما تقول في الدعاء بعد الفراج  
 من الخطبة قبل الصلوة قال الكون من وقت خروج الامام الى وقت فراغه من صلوة الجمعة  
 افضل عندى لان الترويعة اقامت الخطبة مقام ركعتين فلا يفصل بين الصلوة والخطبة بالدعاء  
 وفي مجمع الفتاوى ولا ينبغي للامام ان يكلم في خطبة بشي من حديث الناس ولا ينبغي للقوم ان يتكلموا

مسألة في

للمساجد

مسألة في  
القبين

اربعاء وقيل يقصر

يتكلموا والامام يخطب لقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا اهل المساجد انما هم  
 والانصات من قرب من الامام فقد قدر على ما ومن بعد عنه فقد قدر على الانصات  
 فبانه ما قدر عليه وقال محمد بن سلمة بخلاف الكون ونصير بن يحيى بخلاف قراءة  
 القرآن ونفس الحكم زهير كان ينظر الفقهاء والكفائيه اختلف المباح على قول  
 ابي جعفر قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما التبريح والتمهاه  
 فلا يكرهه وقال بعضهم كل ذلك مكروه والاول صحيح وفي وسيط وتكره التطوع  
 والكلام من حيث يخرج الامام الخطبة الى ان يفرغ من الصلوة عند ابي جعفر وعندهما  
 لا بأس به قبل الخطبة وبعد كلاما لم يدخل الامام في الصلوة وفي بعض الفتاوى قال  
 ابو صفير يكره الكلام بعد خروج الامام قبل ان ياذن في الخطبة وبعد انواع في الخطبة  
 قبل الاشتغال بالصلوة كما يكره الصلوة وقال ابو يوسف وميم يكره الصلوة في حديث  
 الوقتين ولا يكره الكلام لان الكلام في طائفتين الخائفتين لا يحل بغرض الاستماع بخلاف  
 الصلوة اذ هي قد تمت فدخل بغرض الاستماع ولا في قولهم وم اذا خرج الامام  
 خلاصه ولا كلام من غير فصل والكلام قد تمت طبعاً وان كان لا يمتد شوا  
 وفي الكفاية واذا خرج الامام المنبر يكره صلوة التطوع واما الغايبة فحيز وقت  
 الخطبة من غير كراهية ومن ترجع في التطوع يقطع على الركعتين فان صل ركعتين  
 اخرى سلم وقال القاضي ياتي وقت الخطبة بالنسبة وحين السجدة في الاضمار لو رجع  
 في السجدة قبل خروج الامام سلم على الركعتين فان كان ترجع في السجدة الثانية اتم  
 ولو كان ترجع في الاربع قبل الجمعة اتمها وفي مجمع الفتاوى والصحيح ان العاطن محمد بن جعفر  
 في نفسه فذلك لا يشغل عن الاستماع واما السجدة ورد السلام لا ياتي بهما عندنا خلافا  
 للشافعي وهو رواية عن ابي سلمة ان رد السلام فرض والاستماع سنة لكننا نقول رد  
 السلام انما يكون فريضة اذا كان السلام حتم وفي حالة الخطبة الميم ممنوع عن السلام كما  
 في الصلوة فلا يكون جوابه فرضا واما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد روي عن ابي  
 ان الخطبة انما قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لا ينبغي لهم ان يصلوا عليه  
 وهو اوضح الطحاوي لا ينبغي له ان يسلطوا عليه الاقتال وصح طاهر الدواني ان حالة  
 الخطبة كالم الصلوة في المنع من الكلام فلم يشغل القوم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما في الصلوة وفي قاضيات واجمعوا على ان من لا يسمع الخطبة لا يكلم بكلام الناس  
 واما قراءة القرآن والتسبيح والذكر والفقهاء قال بعضهم لا يشغل بقراءة القرآن



من صحابته

قريباً من الامام

خطبة

الحالة

وذكر ان افضل من الانصات وقال بعضهم الانصات افضل فاما ذكر ان افضل  
 والنظر في كتب الفقهاء وكتابت من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع الخطيب  
 وهكذا روى عن ابي امامة بن حبان كان بحيث قربها من الامام يسمع صوته اختلفوا فيه  
 قال بعضهم مادام خطيب في عدايته والتباعد عليم والوعظ للناس فيعلمهم الاستماع  
 والانصات فاذا اخذ في مدح الظلم والتباعد عليهم لا بأس بالكلام حينئذ وقال سبلية  
 الحلواني الصحيح عندنا ان من كان قريباً من الامام يسمع وينصت من اول الخطبة  
 الى اخرها وسماع الخطبة افضل من ذلك التلام وتثبت العاطف والصلوة على النبي ثم  
 وعن ابي بصير وهو قول الطحاوي اذا قال الخطيب يا ايها الذين الارب يصل على النبي ثم  
 في نفسه ومتابها قالوا بان لا يصل على النبي ثم بل يسمع ويصلي لان السماع  
 واما الصلوة على النبي ثم يمكن بعد هذه الاية اذا حفرة الرجل يوم الجمعة ومحمد  
 ملان فان خطيب يودي الناس فلا يخطب ان كان لا يودي اعدا بان لا يخطب يوماً  
 ولا احد الا باس ان يخطب ويعرف من الامام لبيان التواب في ذكر الفقهاء ابو جعفر  
 عن ابي بصير انه لا بأس بان يخطب مالم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان فيه  
 وتقدم على حاله الخطبة فاذا جاء السجدة والامام يخطب فحينئذ يستقر موضع  
 من المسجد واختلف المتأخرين فان الذين يولي القرب من الامام افضل ام اتباعه افضل  
 قال سبلية الحلواني الذين وافضل وقال بعضهم التباع افضل كذا يسمع ما يقول  
 الخطيب من مدح الظلم وعبد ذلك الرجل لم يستطع يوم الجمعة ان يسجد على الارض من الزحام  
 فانه يسجد على ظهره اذا كان ركبته على الارض والافلا يخرج وقيل صدر السيد  
 يجوز وان كان سجود التلاوة على ظهر الثالث وقيل لا يخرج الا اذا سجد التلاوة على الارض  
 وقال الحسن لا يسجد على ظهره الرجل على كل حال وفي صحيح الفتاوى رجل ذهب الناس يوم الجمعة  
 فلم يستطع ان يسجد فوقف عن سلك الامام فمد الرجل والارض سوا يصير وصلوة  
 بغير قراءة لانه ادرك اولها ويرى لا يستطع ان يسجد الجمعة فصلى الظهر في بيته باذان  
 واقامة فوجس ورجل يصلي ان صلى الظهر في بيته ولم يشهد الجمعة اخذاه وقديماً  
 وقال فيكون ظهره الا بعد فراغ الامام من الجمعة وقال في لا يخرج من الظهر الا  
 بعد خروج الوقت ولو ادرك الظهر في منزله ثم سجد الجمعة فان ادركها مع الامام بطل ظهره  
 سواء كان معذوراً كالمافر والعذر المرض وغيره وقال رجل لا يبطل ظهره المعذور  
 بناء على انه فرض عنده وقد اذاه في وقتهم ولما ان المعذور انما فارقه في غير وقت

بطلان الظاهر

في التوفيق بترك السجود فاذا لم يتصرف في السجود بغيره فان لم يدرك بان خروج من بيته  
 والامام فيها فقبل ان يصل اليه فخرج الامام من الجمعة بطل الظاهر عندنا في خلافها  
 وان خرج لا يريد الجمعة لا يبطل اجاعا ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى مع ما ادرك  
 وبنا عليها الجمعة لقوله ثم ما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان ادرك الامام  
 في التهادي في سجود السهو في عليها الجمعة عندهما وقال محمد اذا ادرك الفركعة  
 الثانية بان ادرك في الركوع في الجمعة وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رخص ركعة  
 من الركوع في الركعة الثانية يصل اربعاً لانه جمع من وجه لغوات بعض الشرايط  
 في صحة فصل اربعاً اعتبار الظاهر بعد لا يحال على ركني الركعتين اعتباراً  
 للجمعة ويقع في الاخرين لاحتمال النسيئة ولهما انه يدرك للجمعة في هذه الحالة  
 بشرط نيته الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من اختلافنا لا يبيحها  
 على حصة الاخرى كذا في الايضاح ذكره قاضيان ومن لا يجز عليهم الجمعة في اهل  
 القرى والبوادي لهم ان يصلوا الظهر يوم الجمعة باذان واقامة والمأفوت  
 اذا حضر وايوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذا في اهل مصر فاذا فاتتهم الجمعة  
 وكذا اهل التجن والمصر ويكره لهم الجماعة سواء كان قبل فراغ الامام او بعده  
 وفي الجامع الصغير ويكره ان يصل الظهر يوم الجمعة جماعة في مصر في وقتها  
 وان صلوا اجزائهم للجمعة في الترابط وفي صحيح الفتاوى ينبغي لهم ان يتقبلوا الخطيب  
 بوجوههم اذا اخذ الامام في الخطبة ولكن الرسم الاول ان يقوم يتقبلون القبلة  
 ولم يوجروا بترك هذا الما لم يخرجهم من الخروج لكثرة الزحام وفي القنية الكلام في  
 خطبة العيد غير مكره اتفاقاً وفي صحيح الفتاوى رجل صلى الجمعة بالناس بغير اذن  
 الامام او خليفة او صاحب الترخيص لا يجزئهم لان السلطان شرط مايت  
 من يصل به الجمعة بالناس فاجتمعوا على رجل صلى بهم الجمعة لا يجزئهم والصحيح انه يجزئهم  
 ولو كانت ولو بان الخليفة والامراء وولاة على الاشياء من امور المسلمين كان لهم  
 اقامة الجمعة لانهم هم الامور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يؤذوا وفي قاضيان  
 وعن ابي الامام اذا عمل كان لم ان يصل بالناس الجمعة الى ان ياتي الكتاب بعد  
 او يقدم عليه الا بعد التلاوة فاذا جاء الكتاب وعلم بقعود الامير فصلوته بالخطبة  
 وفي الواقعات صلوة الجمعة خلف المنقلب الذي لا عهد له ولا منشور له من الخليفة  
 يجوز ان كان يحكم فيما بين يمينه كالم الولاة لان بهدايش السلطنة فيتحقق

فخرج من الجمعة  
 حين خروج  
 لا يبطل ظهره بالجمعة  
 وان خرج من بيته  
 والامام  
 ظهر من وجهه



الزوط في جميع الغناوى غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامه الجمعة  
 وبصير القاضيه قاضيا بتواضع المسلمين ويجب عليهم ان يلتزموا والى ما سألوا وان امر  
 الامام مسافرا او بعد ايقام الجمعة بالناس جاز ذلك الا عند زجر لقوله يوم الجمعة  
 والطيعوا ولو امر عليهم بعد جنته احد على اقطار الاذن واصطفوا لكون  
 الامطار والثلج والافصال والبرد الشديد عذرا والرواية فيه عن ابي ذر ان المطر  
 الشديد عذره في الخلق عن الجمعة اذا اقامه ذلك وان تطوع قبل فوجبه الى الجمعة في  
 بيته قال بعضهم بركه وحكم عن محمد بن الفضل الافضل ان يصلي مرة بعد الجمعة بركا  
 ومرة ستا ولا يصلي ابدا ريكبا وابد استا يصير عملا بالمذهبيين مذهب  
 ومذهبها ولا تلوصل ابدا استا بحجة الرواضة علينا فيقولون اخذتم بما قلنا  
 نحن وفي الواقعات الصلوة في يوم الجمعة في الصلوة الاولى افضل وتكلموا في موطن الصلوة  
 الاول منهم من قال خلق الامام في المقصورة ومنهم من قال ما لا المقصورة ومنهم  
 احد الفقهاء بالبيت لان يمنع العامة من الدخول في المقصورة من مات يوم الجمعة  
 يركب في فضل وكذا من مات في يوم الجمعة لا يركب في الفضل على بعض  
 رسل جالس على الطعام يتعدى يوم الجمعة فسمع النداء ان خاف ان تقوته الجمعة  
 فليحضره فارق بين هذا وبين سائر الصلوات والوقت ان الجمعة تقوت عن الوقت  
 اصلا وسائر الصلوات لا تقوت قصارها وان سلبت من سائر الصلوات اذا اقام  
 ذهاب الوقت في سائر الصلوات ولو خاف الغوت ترك الطعام ويصلي ووقتها لا يكل  
 التأخير كذا هذا الاذان المعتبر يوم الجمعة هو الاذان عند الخطبة لا الاذان قبله  
 لم يكن في ذنن النبي صلى الله عليه وسلم في الكناية ويجب السعي وترك البيع بالاذان واصطفوا في الاذان  
 المعتبر الذي يركب عند السعي ويجب السعي الى الجمعة فقال الطحاوي هو الاذان عند المنبر  
 بعد خروج الامام وروى الحسن بن عرفة ان المعتبر في وجوب السعي حرمه البيع  
 هو الاذان على المنارة لانه لو انتظر الى الاذان عند المنبر تقوته اداء السنة  
 وسماح الخطبة وهذا لا يخفى وفي القروى اذا دخل المصلي يوم الجمعة ان نوى ان  
 يركب ثم نوى الجمعة لزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من المصلي في يوم الجمعة قبل دخول  
 وقت الصلوة او بعد دخول الوقت فلا الجمعة عليه لان وجوب الاول صار  
 كواحد من اهل المصلي في وقت هذا اليوم ووجوب الثاني لا وجوب هذا المصلي  
 هو الناس فهو ما جاور امامه صلى الله عليه وسلم في الجامع في غير يوم الجمعة فقام خلق

سبب من بابي

من الاذان

ذلك

في صلاة الجمعة

صف خلق الامام عند المقصورة وقام صف اخر في آخر المسجد الجامع في غير يوم  
 وقيل لا يجوز رجل سلم على احد والامام في الخطبة رده عليه في غير يوم ولا يجر ذلك  
 ان عطي مائة في نغم لان رد السلام واجب ويمكن اقامه الواجب على وجه  
 لا يخل بالاجتماع وعليه يغير رجل اراد التفرغ يوم الجمعة لانياسه اذا خرج من العمران  
 قبل خروج الظهوان الواجب اخر الوقت وفي اخر الوقت ما فرغ من عليه  
 صلوة الجمعة وفي الكفاية ولا يكره التفرغ يوم الجمعة قبل الزوال بعدة اذا قارن  
 عمران المصلي في الوقت وقال الشافعي لا يجوز بعد الزوال بعد الفجر كره الا الخروج  
 او الحج او نحوه الرضا في حقه المصلي كواجب وجمع شايء في الجمعة وان كان في نوب  
 من لا يقصد الا الجمعة الكثر او فروع في صدر الشهيد ما سأل في الاصل شائئا  
 ولو تلباه التبعة في الجمعة لا يسجد في النماز في التوضي في المصلي الظاهر قبل  
 فراغ الامام من الجمعة لرجاء السجدة وكل ساعة واوان في التجريد ويحتمل  
 لمن حضر الجمعة ان يدعوه ويمشي طيبا ان وجد وليس ما احسن ثيابه وان اقتل  
 فهو افضل وان ترك فلا ياسبه ولو تذكر صلوة الفجر وهو كاف ان لم يفعل  
 بادائها ان تقوية الجمعة ولا تقوية الظهر الذي يخرج وترك الجمعة وقال محمد بن قيس  
 باداء الجمعة ووقا ضيقا وليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذا لم يؤمر  
 ويجوز لصاحب الموطر وان لم يؤمر به وهذا في غيرهم كالمصلي اذا سافر وهو  
 في القري ليس له ان يجتمع بالناس ولو حضر من الانصار ولا يجمع فيها  
 وهو ما قد جاز لان صلوة غيره يجوز باذنه صلوة اولي ولو اتى اماما  
 مصرعه ثم نقر الناس عنه من عداوا وما اشبههم ثم عادوا اليه لجمعهم الا باذن  
 متأكد من الامام اذا قدم المسافر المصلي يوم الجمعة والامام في الخطبة انه  
 لم يصلي الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تقوية الجمعة  
 اماما ففتح الجمعة ثم حضه الى اخر فانه يصلي في صلوة لانه اقتسام قد خرج  
 فكان بمنزلة رجل اخره الامام بان يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه ان يحضر  
 قبل الاضول على حجره والا فلا وفي الظهيرة المصلي اذا دخل المسجد يوم الجمعة  
 لا يصلي حتى يسجد اذا كانوا يتكلمون بالوقت لان اجتماع القوافل في وقت  
 التحدث والاثبات بالوقت اولى **فصل** في بداية الهداية للامام الغزالي  
 اعلم ان الجمعة عيد المؤمنين وهو يوم شريف خلق الله يوم هذه الامة وفيه ساعة

على عزه ان لا يخرج  
 يوم الجمعة لا يلزم الجمعة  
 ما لم ينو الاقامة في يوم  
 رجل تذكر في يوم الجمعة  
 يوم الجمعة

راجع



لا يوافقها عبد مؤمن بالله تعالى فيها حاجة الا اعطاه آياتا فاستعملها يوم  
بتنظيف الثياب وبكثرة التبرع والاستغفار عشية الخميس فانها ساعة توافي  
في الفضل ساعة يوم الجمعة وتوصوم الجمعة لكن مع السبت اومع الخميس في افراد  
يوم الجمعة بالصوم وردتهم فاذا طلع عليك الصبح فاعتزل فان غلب يوم الجمعة  
سنة مؤكدة ان لم يكن جنباً وتنظف بالخلق والقصى والقلم والتواكسار  
انواع النظافات وتنظف الراحة ثم اسبح الى جامع على الهيئة والكنية فقد قال  
من راح الى الجمعة في الساعة الاولى فكانما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية  
فكانما قرب بوجهه ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب بكفا ومن راح  
في الساعة الرابعة فكانما اهدى حاشيته ومن راح في الساعة الخامسة  
فكانما اهدى بفسحة فاذا خرج الامام طويت الصحف ورضعت الاقلام وامتعت  
الملائكة عند المنبر يسمعون الذكر ومعنى قرب صدق والمراد من الملائكة  
هنا غير الحفظة وهم جماعة من الملائكة وظيفتهم كتابتهم حاضري المحدثين  
اذا دخلت المسجد فاطلب الصلوة الاولى فان اصبح الناس فلا تخط رقاب الناس  
ولا تعربن ايديهم واجلسي بغير حائط او سطوانة حتى لا يراثناسي بين يديك  
ولا تقعد حتى تصلي التيممة وضوءان يصلي اربع ركعات ثم لتعتزل بالجماعة الحفظة  
ثم اقتدي بالامام كما سمعت واذا قرعت وسلمت فاقبلوا الفاتحة قبل ان تكلم  
بسورة وسورة الاضاحي سبعا والمعوذتين سبعا فذلك فذلك فيصلي  
من الجمعة الى الجمعة ويكون حراً من الشيطان وقد بعد ذكر الله بالخير يا حيد  
يا مبدى يا معيد يا رحيم يا ودود اغتنع بحلالك عن حرامك وبفضلك عمن  
سواك ثم صل بعد الجمعة اربعاً قال ابو يوسف في صلاة اربع ركعات وقال النافعي  
ان شاء صل ركعتين او اربعاً او ستاً فكل ذلك مروي في احوال مختلفة ثم  
لازم المسجد الى المغرب والى العصر وكن حتى المراقبة للساعة الثامنة فانها  
مهيأة في جميع اليوم فساكن تدركها وانت ضائع لله تبارك وتعالى ولا تحضر  
في الجامع الخلق في حال الغصا في بل كنه على العلم النافع وهو الذي يزيد في فضل  
وينقص من رغبته في الدنيا فكل علم لا يدعوك من الدنيا الى الآخرة فاجمل ادعوا  
اليك منه كما تنعذ بالله تعالى في علم لا ينفع واكثر الدعاء عند طلوع الشمس عند  
الدوال وعند الغروب وعند الاقامة وعند صعود الخطيب المنبر وعند قيام

مطلب ثم صل بعد الجمعة

قيام الناس الى الصلوة واجتهد ان تصدق في هذا اليوم بما تقدر عليه  
وان قل فجمع بين الصلوة والصوم والقراءة والذكر الاعتكاف واجعل هذا  
اليوم من الاسبوع خاصته لا تتركه لا تشغل فيه بامور الدنيا الا بالاهم فيها  
يكون كفارة ببقية الاسبوع والله الهادي الى صواب ففوضت امرى الى الله  
وتوكلت عليه من شئ كل عليه فهو صميم وارحوم من الرحمة والرضوان واطل  
فيه الرحمة والمغفرة والغفران اللهم اجزنا من النار يا مجيد يا مبدى يا معيد  
اللهم اجزنا من الارباب والافيار ومع الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
بفضلك وكرمك يا ارحم الراحمين **باب الكوف** في المسبوط والاصل فيه حديث  
ابن معمر والاضماري رضى الله عنهما انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى  
فقال الناس ما انكسفت الشمس لموتة فقال عمر والعمرانيان من ايات الله لا ينكسفا  
لموت احد ولا حيوة احد فاذا رايتم شيئا من هذه الاحوال ففرغوا الى الصلوة  
وفي حديث ابو هريرة رضى الله عنه قال انكسفت الشمس في يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان تكون الساعة في يوم الجمعة صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الالة لا ترسل موت احد ولكن  
يرسلها الله تعالى فكل من اراد ان يموت فاذكر الله تعالى وتغفروا ثم الصلوة في  
كوف الشمس ركعتان كما ير الصلوات عندنا كل ركعة بركوع واحد وبجودتين  
وقال النافعي كل ركعة بركوعين وبجودتين حديث عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى  
صلواته كوف الشمس ركعتين بركوعين واربعة ركعات واربعة ركعات ولنا حديث ابن  
عمر رضى الله عنهما والنعمان وابو بكر وسمرة بن جندب رضى الله عنهم ان النبي صلى  
الكوف ركعتين كاطوال صلوة كان يصليها فاجلست الشمس في فراغ ثم صلوة  
الكوف لا يقيمها بالجماعة الا الامام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيدين فاما  
ان صل كل فريق في مسجدهم فلا يجوز وان لم يحضر امام الجمعة والعيدين قبل الناس  
فوايدى ان شاء اركعتين وان شاء اربعاً وذلك افضل ثم ان شاء اطول القاءة  
وان شاء اقصا وانما اشتغلوا بالدعاء حتى تجل الشمس الا فضل ان يطول القاءة  
في الصلوة وصح في الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى كان بقدر سورة  
الاعوان ولا يجهر بالقراءة في صلوة الجماعة وكوف الشمس قول في وجوبها وقول  
ليس قول محمد مصطفي ولا اذان ولا اقامة ولا قبة في الكوف لانه لم ينقل  
ولا يصلي في الكوف في الاوقات الثلث الذي ذكره فيها الصلوة لانها لا تطوعات

ليلة  
ان الشمس

سورة البقرة  
في الثانية



**فصل** وانما كسوف القمر والصلوة فيه سنة وكذا في الظلمة والشمس والفرج  
 ان الخوف لعموم قوله عم اذا رايت شيئا من هذه الالهوال فافرعوا الى الصلوة  
 وعاب اهل الادب على محمد في هذا اللفظ في ذكر كسوف القمر وقال انما يتعل  
 في القدر لفظ الخوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وحس القمر كنانا نقول في  
 الجواب الخوف ذهاب دابة القمر والكسوف ذهاب ضوء دون دائره فانما  
 اراد محمد بهذا النوع بذكر الكسوف ثم الصلوة فيه فرادى لا جماعة لان  
 كسوف القمر الليل فيشق على الناس الاجتماع ويزيل الخوف الغتة ولم ينقل  
 الجماعة فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم **باب الاستسقاء** وهو طلب المطر عند طول انقطاع  
 وفي الميسر ولا صلوة والاستسقاء انما فيه الدعاء والاستسقاء في قول الله  
 والرسول وقال محمد يصلي الامام في ركعتين كصلوة العبد وحده بالدعاء الا  
 انه ليس فيها تكبيرات العبد وهو يدعي عن النبي وقال الثاني فيها تكبيرات العبد  
 حديث عبد الله بن عمار رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم بالجماعة والاستسقاء كصلوة  
 العبد ولا يدعي قوله تعالى ويستغفرون ربك ان كان غفارا يرسل السماء عليهم  
 مدرارا ثم عند محمد يخطب الامام بعد الصلوة خطبة بعد صلوته العبد في خطب  
 خطبتين بعد الصلوة يستقبل الناس يومهم قائما على الارض في الاعلى المنبر في  
 لا يخرج في المنبر الخطبة ويفصل بين الخطبتين بحلة وعن ابي اسحاق في خطبة  
 خطبة واحدة وقد ورد لكل واحد منهما اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 شطرا وبعض من خطبة قبل الامام رداؤه وصفته ان كان حربيا جعل الله  
 اسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على الجانب الايسر وقد ورد في  
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا ناسي ان يعتمد في خطبة على عصا واذ قلت  
 الامام الرداء لم يقبل القوم اذ يتهم الاعلى قول مالك رضى الله عنه وعن ابي اسحاق  
 قال ان شاء رضى الله عنه في الدعاء وان شاء باصبعه لان رفع اليد في الدعاء اشار  
 سنة جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعرفات باصطاديه كالتي في  
 المكين وانما يخرجون في الاستسقاء ثلثة ايام ولم ينقل اكثر من ذلك في الاستسقاء  
 ويستغفرون بعد الخطبة ويحول وجهه نحو القبلة وخطوه نحو القوم وهم في سجودهم  
 على مراتبهم ولا يخرج في اهل الذمة في الاستسقاء وقال مالك في صومهم يلعنوا  
 من ذلك وينهت القوم في الخطبة وليس فيها اذان ولا اقامة اما عندنا في

وان يترك قوسا وبه ورد الحديث  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا بأس بان يعتمد  
 في خطبة

انما فلا يشك لانه ليس فيها صلوة بالجماعة فان شأوا صلوا فرادى  
 عنده وذلك بمعنى الدعاء وانما عند محمد فيها صلوة بالجماعة فانها تطوع  
 كصلوة العبد وليس فيها اذان ولا اقامة ولا يخرج يدعي فيها تحويل ردا  
 في قول الله وروى عن محمد انه يكره ان يكره وان لم يخرج في الامام الاستسقاء وامر  
 الثاني بالخروج فخصوا وان خصوا بغير اذن جاز **باب من يجب الصلوة**  
 عليه وروى في التكملة ويؤذي الرجل ولديه على الطهارة والصلوة اذا  
 عتقها لقوله عم اذا بلغ الغلام والحارية فمروها بالصلوة وفرقا  
 بينهما في المضامير واضربوهما على ذلك بعشر ولا يجب عليهما ولا من  
 غيره لقوله عم رفع العلم عن ثلثة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستيقظ وعن الجحون  
 يعيق وعن القتيبي صلى الله عليه وسلم وروى في يبلغ ولا يجب عليه الصلوة ولا يجب  
 فذل ان امره بالصلوة للتأديب والتعليم والاعتقاد ولا يجب على المريد  
 قضا الصلوة ويكون يار تداده كان لم يزل كافر القوم في قول الله  
 كفو وان ينهوا عن فكم ما قد سلف وهذا قد انهم لان القضا يجب على  
 من لو ادى في الوقت صح ادأوه وهذا ليس كذلك فصار كالكافر الاصل في النافق  
 فرق بينهما بان الكافر الاصل لم يلتزم وهذا قد التزم ولا فرق في الحقيقة  
 لان الكافر الاصل لا يحيط الغايض عن يقين بالكفر وهذا كذلك والوتر  
 واجيب على الرجال والنساء والمعلم والمساقر لان الدليل الموجب وهو قوله عم  
 ان الله زادكم صلوة الحديث لا يفصل ومن تأهل للصلوة لولا انما بها  
 وبقي في الوقت مقدار الحجرة فعليه قضا وما كالكافر والمجنون والمساقر الكاين  
 لقوله عم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها والمغربي يحج  
 بين قدر الحريمة والركعة ومهواة ادرك البعض ولا يمكن ادأوه الا بفعل  
 الباق فيلزم الجميع ضرورة **باب من يجب الصلوة** اعلم ان صلوة الخوف متروكة  
 بعد الرسول عم عندنا في محمد وقال ابي اسحاق ولا كذا كذا رضى الله عنه فقال كانت  
 في صلاته عم خاصة ولم يسبق متروكة بعد موته لقوله عم من رضى الله عنه  
 فيها فاقمت لهم الصلوة والنهي شرط كونهم عم فيها فلم يكرهه ولما ان  
 القضاة رضى الله عنه اقاموا بعده ولا يكرهه ولا يكرهه بعد الرسول  
 صلح كما كان في صلوة ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان كنت فيهم اذ انت او يقوم مقامك



صفت صلوة الخوف ان يجعل الامام الناس طائفتين طائفة بازاء العدو وطائفة  
 بطائفة ركعت ان كان مسافرا او ركعتين ان كان يقف فقص هذه الطائفة  
 الى وجه العدو ثم يات طائفة الاخرى فيصلي الامام بهم بقية الصلوة ويسلم الامام  
 ولم يسلوا فيصرون الى وجه العدو ثم يقود طائفة الاولى فيقف بقية صلواتهم  
 بقية قراءة لانهم لا يحقون ويسلمون ثم يذهبون الى وجه العدو ويحي الطائفة  
 الاخرى فيصلون الركعة الاولى بقاء لانهم سيوفون ولوان الطائفة الثانية تموا  
 صلواتهم في مكانهم بعد سلام الامام جازت لان الميوق كما ينفرد ويصلي الامام  
 المغرب بطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ثم الطائفة الثانية يصلون الركعتين  
 الاولى بقاء وبقعود كما يفعل الميوق ركعتين في المغرب ومن حال منهم  
 في صلواتهم عندنا وقال مالك لا تغد ولا يصلون حين المقابلة وان ذهب الوقت  
 وكذلك في ركعت منهم في صلواتهم عندنا تصرف الى وجه العدو فحدث صلواته لان  
 الركوب على كثير كما تقابل بخلاف المشرك وجاز العمل لاجل الضرورة فيحقق بما تحقق  
 فيه الضرورة ولا يصلون جماعة وكثبان ان كان بينهم وبين الامام طريق فيمنع ذلك  
 حتى لا يتدأ وان كانوا في الامام جاز الاقضاء لانهم ليس بها حائض وان صلوا  
 صلوة الخوف في غير ان يعاينوا العدو جاز للامام ولم يجز للغير اذا صلوا  
 بصفة الذكاد الرخصة اما وردت بحضرة العدو ولورا واسودا  
 فظنوا انه العدو واصلوة الخوف فان تبين انه سواد العدو جازت  
 وان ظنوا سوادا بل بغيره او غم لم يجز والخوف من سبع يعاينونه كالخوف  
 من العدو لان السبب مشترك كذا في الميوط واذ اشتد الخوف صلوا ركعتا فاذا  
 بالامام الى جهة قدره ولا يجوز الصلوة ماشيا لان الميوق فعل كذا في الاعتبار  
 ذكر في الخبر فان امكنه ان يصلي ركعتا ولم يمكنه التزول صلى بامام وان قدر  
 على استقبال القبلة لزم الاستقبال وان تعذر سقط والراجل يوي اذ لم يقدر  
 على الركوع ويجوز والركبان كان طالبا لا ناسي بان يصلي وهو سائر  
 وان كان طالبا لا يصلي على الدابة **باب الثاني** الجنازة بالتعزية الميت  
 وبالكبريت من ان يوجع الميت الى القبلة المختص به والذي يترقب من الموت  
 احتضار مات وفلان محتضر اي قريب من الموت وقيل هو من حضرته الملائكة  
 وعلائقه ان يند في قدمه ويتعوى في انتم ويخفف صدقاه اي يتقبل من قرب

فد صلوات

مطلوبا

الصدغ ما بين العين والاذن

من قرب من الموت الى القبلة ويوضع على بينه اعتبارا بحال الوضوء والعم والحمار  
 في زماننا الاستلقاء على صفاه لانه ان يحرك في الركوع ولكن يرفع راسه قليلا  
 ليصير وجهه الى القبلة والاوّل صلاته ولحق الشهادة عند الاضطرار يعني  
 يقول من عنده في حال النزوح جهرا صلى بسمو كلمة الشهادة اشهد ان لا اله الا الله  
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يقول في هذا الا بآثاره وقال القاضي  
 يستحب ان يلقن الميت بعد الدفن فيقال يا عبد الله يا ابن ابي عبد الله اذكر ما فرقت  
 عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق  
 وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك  
 رضيت بالله نبي ورسولا وبالا سلام ديننا والقران امامنا وبالكعبة قبلتنا وبالمؤمنين  
 اخوانا هكذا ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما ان الاضطرار وقت يتفرق من ضيق  
 الشيطان لا فاد اعتقاده فيحيا الى ذكره لانه لا فائدة في التلقين بعد الموت  
 لانه ان كان مات مؤمنا فلا حاجة اليه وان كان مات كافرا فلا يفيد التلقين  
 فاذا اضطرر مات شطبا او غرقا عنياه لان ذلك محسوس لصورته ويجب  
 ان يجلي جهازه ويعلم جوارحه واقرباؤه واصدقاؤه حتى يودوا وجهه بالصلوة  
 عليه والدعاء والتسوية ويكره ان يتأذى في الاسواق والحال وفي قاضي خان  
 اذا مات الابن بالناسي بان يؤذن قرايته واخوانه بموته ويكره النداء في الاسواق  
**فصل في غسل الميت** في الميوط اعلم ان غسل الميت واجب وهو من حق  
 المسلم على المسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم من غسله فله حق من ثلثي ثمنه ولكن  
 اذا قام به البعض سقطت الباقيين يحصل الميوط ويحرم الميت من ان يجعل عريا ناصيا  
 الميت ان يريد غسله في حال حيوته كان يحرم من ثمنه عند الاعتقال فكذلك  
 بعد الموت فكذلك بعد الموت يحرم من ثمنه وقد كان مشهورا في القضاة ومنه  
 حتى انهم لما ارادوا ان يفعلوه برسولي الله صلى الله عليه وسلم يودوا من ناصية البيت اغلوا  
 نيتهم وعلمهم فيصنع فذل ان كان مخصوصا بذلك ويوضع الميت على التخت في  
 اصحابا من اقرار الوضع طولا كما كان يفعل في مرضه اذا اراد الصلوة بالامام  
 ومنهم من اقرار الوضع عرضا كما يوضع في قبره والاخر ان يوضع كما يسترف ذلك  
 يختلف باختلاف المواضع وفي قاضي خان وكيفية الغسل ان تجرد الميت عندنا



حيًا

اليوم

بنته

ويوضع على عورتهم خرقه قدر ذراع يستولون بكسبه في رواية الحسن  
 لان ستر العورة الغليظة واجب والادنى حمى ثم اوجبتا فالنظر الى العورة حرام  
 مطلقا لقوله تعالى كرم الله وجههم لان النظر الى خديمت وجع وظاهر الرواية  
 قال شق عليهم ما تحت الازار فيستر العورة الغليظة ثم يغسل ما تحت التربة  
 لكن لا يغسل السواة بيده ولا يغسل بل يجعل فيه خرقه ويغسل سواته بذلك الخرقه  
 كيلا يتبع عورته بغير خرقه ثم يوضو وضوءه للصلوة الا اذا كان صغيرا لا يغسل  
 فلا يوضو ويبدأ بالميا من كالمكينة ولا يعضض ولا يستنشق لانه يتعذر  
 اخراجه الماء من فم ونحو العلماء من قال يجعل الخال خرقه واصبعه يمسح بها اسنانه  
 وبها تم ولينته ويدخله مخزيم ايضا وعلى الناصي كما هو المعروف ويغسل رصلاه  
 عند الوضوء بخلاف الاعتقال فصح الى ثم يغسل راسه وكفيه بالخطي ولا يوضو  
 شوه وكفيه لان ذلك يفعل الى الزينة وقد انقطع بالموت والخطي خطي الواق  
 وهو من الصابون في التنظيف وفي الكفافة تخرج الشعر وتخلصي بعينه عن عيني  
 وقيل يغسل بالخطي وقيل ينظم لا يقص أطفاره ولا شاربه ولا يستنظف ولا يلقن  
 عاتيه ثم يفتح على شقه اليسرى فيغسل بالماء حتى ينقى لان البداية باليمين مندوب  
 اليه فيغسل بعد الشق حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما بين التحت ثم يفتح على شقه  
 اليمين فيغسل حتى ينقى ويرى ان الماء قد وصل الى ما بين التحت ثم يقعد ويستره  
 اليه فيمسح بطنه مسحا رقيقا حتى ان يبقى في الخرج شيء يسيل منه لكيلا تتلوث الكفافة  
 فان ساد شيء منه مسح ثم يغسل بعد المسح ولا يعيد الغسل ولا الوضوء وقال  
 الشافعي يعاد الوضوء كذا في البحر يده ثم يفتح على شقه اليسرى فيغسل بالماء حتى  
 ينقى هكذا الى الثلث لان الاعتبال التي عدد الثلث فكذلك غسل الميت  
 ثم ينشف بثوب كيلا يتسل الكفافة فيغسل الماء بالدر وهو ورق البندق يقال له  
 كناروان لم يوجد التدر وبالي فم وان لم يوجد واحد منهما فالأفراخ الى الخالص  
 ويدار السور بالجر حرة او ثلثا او غشا ولا تزد عليها ويفعل عند اعادة غسله  
 اخلاء للزوجة القبيحة وفي الكفافة التبريد والافراج والطبابة يدار الجرح صالى التبريد  
 او في اوسع القول عم ان الله وترجم الموت في شدة القدر وتتم قبل خرق  
 العود بالنار وتر او قبل لا يرق ولكن يلقى الطبيب على سريه وتر او في البحر يده هذا

استهل

مكة

ومثل ما سئل كل ميت بعد الولادة فانه ولد ميتا لم يغسل وروى عن ابن عباس انه اذا  
 المولود وهو الذي سمع صوته او تحرك عظمه سمى وعمل وصلى عليه وورث  
 ويورث عنه واذا لم يسمع لم يسم ولم يغسل ولم يرث وروى في بيان السقط الذي  
 لم يتم اعضاؤه لا يصلى عليه باتفاق الروايات واختلفوا في غسل المختار ان يغسل  
 ويدفن مطلقا في خرقه وان سقط الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا  
 يصلى عليه في سميت كلامه في شدة التكلية ومن ولد ميتا لم يرث ولم يورث  
 عنه لان لم يوف حيوته ولا ثبت الملك لغيره في شدة الجمع ويغسل ميتا وهو  
 الذي يوجد منه ما يدل على حيوته في كاه وصركه لقوله عم اذا استهل مولودك  
 والمعبر في ذلك خروجه الاكثر حتى لو خروجه اكثر الولد وهو ترك يغسل ويصلى  
 عليه واذا سقط مولود تم اعضاؤه ولم يسمع لم يغسل عند ابن ابي ابراهيم لان  
 نفقته من وجهه وقالا لا يغسل بل يدبر في خرقه لان الغسل لاجل الصلوة ولا يغسل  
 عليه اتفاقا ولو لم يكن تمام الخلق لا يغسل اتفاقا واذا وجد الاكثر من الانسان غدا  
 وان وجد النصف او لم اقل لم يغسل كذا في التبريد وروى بعض خروجه القدر في لو  
 وجد اكثر البدن او نصفه من الراسي يغسل ويكفن ويصلى عليه وان وجد نصفه من  
 غير الراسي او وجد نصفه مشقوقا طولا فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ويكفن في خرقه  
 ويدفن فيها ولو جات الرقعة في التفتة يغسل ويكفن ويدفن في البرد في الصغر  
 ولو وجد النصف مشقوقا بنصفين مع كل نصف نصف من الراسي لا يغسل ولا يصلى  
 عليه وفي رواية عن ابن عباس ان الميت او اصابه المطر عن اليسرى لا ينوب  
 عن الغسل لانا امرنا بالغسل وجريان الماء واصابة المطر ليس يغسل الوتر يغسل ثلثا  
 عند ابن عباس وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم  
 يغسل ثلثا وعن رواية يغسل مرة واحدة وفي الكفافة ميت وجد في الماء لا بد من  
 غسله لان الخطاب توصي الى بني آدم بغسله الا ان تحرك في الماء بنيت الغسل وعن محمد  
 ميت وجد في الماء فذلك غلته مرة فيغسل مرتين وليس في غلته الميت لستعال القطن  
 في الروايات الطاهرة وعن ابن عباس انه يجعل القطن او الحلو في مخزيم وفيه وبعضهم  
 قالوا يجعل القطن في صمغ اذ يمس ايضا وقال بعضهم في دبره ايضا وهو في البحر  
 ولا يغسل الرجل النسا ولا النسا الرجل الا ان يكون المرأة مقعدة في الميت كالايتي  
 وروى في التكلية ولا يغسل الرجل امرأة اذا ماتت لان الموت رنعت النكاح في صغار







قبل ان يبيت احدهما فليس لواحدة منهما ان تعلم ولها الميراث وعليها  
 عدة الوفاة والطلاق اذا مات الرجل عن امرأة فقيلت ابن الميت وارث  
 العياذ بالله او وقعت الحجة بينهما بسبب من الاسباب ثم لم يزلها ان تعلم  
**فصل في التكفين** ويكفن الميت من جميع ما له قبل الدين والوصايا  
 وقبل الموارث ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقة المراءة  
 فانه لا يجب عليه كفنها على زوجها عند خروجه في الدنيا على الزوجية ثم  
 عند المني وان ترك مالا وعلم الغنوى في المني ولو كانت الزوجة بمودة  
 لا يجب على الزوجية ثمينة اتفاقا بل في حالها ولا يجب على الزوجة ثمينة اتفاقا  
 بل من بيت المال لا يسيان الزوم بالنعم فلو ترك مالا يورثه الزوج فيكون غرامة  
 ثمينة عليه ومحمدان الزوج صار اجنبيا بالموت فتميز من بيت المال ولو لم يكن  
 للميت من نفقة فكفنه من بيت المال وفي التوارث اذا مات الرجل ولم يترك  
 شيئا ولم يكن هناك من يجب عليه نفقة يقرض على الناس ان يكفونه ان  
 قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سئلوا الناس قروا بينه وبين الحي اذا كان  
 لا يجد ثوبا يستره فليس على الناس ان يسئلوا ثوبا والعرق ان الحي يورث  
 على التوارث نفقة دون الميت والمبايل تدل على ان الكفن واجب في الكفامة  
 اعلم ان السنة في كفن الرجل ثلثة انواع ازار ووراء وفيه في المراء  
 بالرداء اللغاف والسنة في كفن المراءة ثمة اثواب لغاف وازار ودرع وخمار  
 وضوقة والمراد بالدرع القميص والغلام المراسي والحاربة المراسم بمزلة  
 البائع وان لم يكن مراهقا كفن في خرقتين ازار ولغاف وان كفن في ثوب  
 واحد اجزاء وادى ما يكفن به الرجل والاختيار ثوبان ازار ولغاف وادى  
 ما تكفن به المراءة ثلثة انواع ازار ولغاف وخمار وروى عن ابي ابيها  
 اذا كفنت في ثوبين ازار ووراء جاز فان كفنوه في ثوب واحد فقد اساءوا  
 لان في حال حيوتهم يجوز صلوتهم وازار واحد مع الكراهية فكذلك بعد الموت  
 يكره ان يكفن فيه الا عند الضرورة بان كان لا يوجد غيره لان مصعب بن  
 عمير ان اشهد يوم احد وترك ثوبا فاحضره يذكرون رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان  
 يكفونه بها فكفن وكان اذا غطي بها راسه بدت قدماه واذا غطي بها رجليه  
 بدا راسه فامرهم بان يغفلوا عنه ويجعل على رجليه من الاخر وكذلك حمزة

حمزة رضي الله عنه لم يرد من الصلوة كذا في الميوط الا زار حتى القربى القدم  
 واللغاف كذلك في القريب من اصل العنق الى القدم والحرق يورث من سن  
 ركبتين الى صدرها ويكون فوق الاكفان حتى لا يستر عنها الكفن وورثه  
 الجمعة وعرض الحرق ما بين الثدي الى الترة وقيد الزكينة ومقدار الحارص  
 الموت طول ثلثة اذرع يذراع الكرباسي يرسل وجهها ولا تلغ كذا في الايضاح  
 والقنار واذا اراد التكفين بسط اللغاف بسطالات مكرها ان تكون فوق  
 الثياب ثم بسط عليها الا زار كذلك لانه يلبس اللغاف فان لم يصبه السقم وان لم يكن  
 له قميص لم يضره لانه اذ لم يلبس به الرجل والمذهب عندنا ان القميص والكفن  
 سنة وقال ان في لينة الكفن قميصا الكفن ثلث لغاف عنه ثم يوضع الميت  
 على الازار ثم يوضع الحنوط على راسه وراسه وسائر جسده والحنوط عطر مكره  
 من اشياء طيبة ولا يابى سائر الطيبات غير الزعفران والورس لانهما كانا مكرهين  
 للرجال حال الحيوة فكذلك بعد المات ويوضع الكافور على ما جده في جوفه  
 وانفه ودمه وركبته وقدمه لانه كان يحد بهذه الاعضاء فخص بزيادة  
 الكرامة وان لم يكن لم يضره وعن ذواته يذركا فور على عينيه وانفه ووجهه ويوضع  
 يد الميت في جانيه ولا توضعان على صدره لانه من عمل الكفامة تعطف الازار عليه  
 من قبل شقم الايسر على راسه وسائر جسده ثم تعطف من قبل شقم الايمن كذلك  
 ثم تعطف اللغاف كذلك وان ضعف عن اثنائه الكفن ولكن اذا وضعه وقبره  
 محل العقدة لان العذر قد زال وانما المراءة قسب اللغاف والا زار على ما بيننا  
 وليس الدرع الا لانه الحار فوق الدرع والا زار واللغاف فوق الحار والخرقة  
 فوق الثديين والبطن ويجعل شعا ضيقة بين الجانين على صدره ما تحت الحار  
 فوق الدرع ولا يجعل خلف ظهره ولم يذكر القامة في الكفن وذكره بعض  
 المتأخرين لانه لو فعل كان الكفن مشقعا والسنة فيه ان يكون وترا واحدا  
 بعض المتأخرين حديث عمر رضي الله عنه كان يعم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه  
 بخلاف حال الحيوة فانه يرسل ذنب العمامة من قبل القفا لم يضر الذنب وبالحيوة  
 قد انقطع ذلك ووقا صيخان ليس في كفن الرجل عمامة عندنا واحسنها الماخوذ  
 وهو مروي عن عمر رضي الله عنه انه اذا غل والميدي سواء  
 وروى عن محمدان المراءة ثلث في الباسم والحبر والمصفر والمزعفر ويكره للرجال

على  
 كان

عود الكفن



ذلك اعت الكفان الشيا البين جديدا كان او غسلا ويكفن ووسط  
 ثيابه من غير اسواق ولا نقصان ومما اقام في حيث العدد واما في حيث القبة  
 ونحو القناتوي سئل عن ثياب البقي اسودا اعت البياض قال في ذلك  
فصل في ثياب قال عن ما في ثياب البياض بني الله في ثياب البياض صلى فيها وكنوا بها  
موت لم وكنوا رسول الله عن في ثياب البياض بني الله في ثياب البياض صلى فيها وكنوا بها  
والقبر طول نور وقيل بالضيق قال روى في ثياب البياض بني الله في ثياب البياض صلى فيها وكنوا بها  
 ولان البرور والبياض سواء في حال صوته فذلك بعد الوفاة وفى الوفاة  
رجل عريان وحيت ومعها ثوب احد ينظر ان كان الثوب ملك له فلم ان يلبس  
 ولا يكفن الميت لانه يحتاج اليه وان كان ملك الميت والحي وارثه يكفن الميت ولا يلي  
 الحي لان الكفن تقدم على الميراث رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن مع الرجل  
 فلم ان يأخذ منه وصلى حقه لان الميت ملك الميت فان يشي سوف كفن وقد تم  
 الميراث اجير القاض الورثة على ان يكفوه من الميراث لان الكفن مقدم على الميراث  
 فتؤخذ منه قد روي عن وان كان عليه من فان لم يقض الغرم باعتد بالكفن  
 لانه مقدم على الدين وان قضى الغرم لا يرد وكذا اصحاب بالان زال ملك الميت  
 خلا الميراث لان ملك العارث غير ملك المورث فكأن وقا صاحب رجل كفن ميت  
 من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذ منه ما زال عن ملك الميت وان كان  
 وجهه للورثة وكفن الورثة فالورثة اصح به وكذا الوكف ميتا فان سواء  
كفن له لان بقى على ملكه رجل مات وسجد قوم فقام احدهم وهو الذراع يكفنه  
ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده اليه وان لم يعرف كفن به فما خالف  
وان لم يقدر على صحة الكفن ينصدق به على الفقير في لا يحد على التفقه لا يحد  
على الكفن نوب الجنازة اذا احرق وم بقى صاحب المالك لا يحد على التفقه لا يحد  
بلي سبع ويصرف في ثم في نوب الكفن يكفن الميت كفن ميت وان كان بالمال لثة  
وبالورثة قله فكفن البنة اولى وان كان على العكس فكفن الكفانة اولى واللثة  
وان بني الميت بعد ما ينسخ فاخذ كفن كفن في نوب واحد ويكفن الحرم ما يكفن  
الحلال يريد تغطية الوجه والراس وقال الناض لا يغطي الحرم فصل في الصلاة  
على الجنازة وهي فرض كفاية وشرط لجواز الصلاة عليها الاسلام للنهي على الصلاة  
على الكافر قال له نعم ولا تصل على احدهم ما ابدا وسوط طهارة الميت صلى لو صلى

ساج

لو صلى وعليه قبل ان يقول تعاذ بالصلوة بعد الفعل السلطان حق بالامانة ان  
لان في التقدم عليه اذ رد به اي صقارة به والما نور حق التوقير التعظيم  
ثم القاضي واحد المصلان نائب السلطان فان لم يخص واحد من فامام الحج امام  
الجماعة عند نالات الميت كان راضيا بامامته في صوته فكذلك بعد مات وعند  
الناض الولي اصح من امام الحج فان لم يخص امام الحج والاولياء ووقاوي القبالي  
حق التقدم للسلطان ثم القاضي ثم امام الحج ثم امام الحج ثم العصبات  
على الترتيب والصغير الامام الاظم اذ اخص ضواوي فان لم يخص سلطان فامام  
كل يخص فان لم يخص فامام المصر والقاضي فان لم يكن فامام الحج فان لم يكن  
فترتيب الاولياء في العصبات في الميراث وعند محمد الاب اصح من غيره وعند ابن  
الابن اصح من الاب ولكن الاولى ان يتقدم لان لانه جده وفي التقدم عليه صقارة  
به رطبات ولم اخوة الاب اقم كان الاكبر اولى بالصلوة وان كان واحد اقم  
والاخر الاب فالاخر الاب اقم اولى سواء كان كبيرا او صغيرا فلو راد الاخر اقم  
ان تقدم غيره ليس لان يمنع لان ليس حق اصلا بصلوة ما اذا كان الكل اقم  
فلا اصح المنع اذا راد الاكبر يتقدم غيره واذا كان الاخر الاب اقم المصر وقد امر  
غيره ان يقبل عليه فلما في الاب ان يمنع لان الحار عن الغاية صلى انها  
جائزة وابن العم اصح بالصلوة على المراة من زوجها وان لم يكن لها من ابن  
لان الزوجية تتقطع بالموت والقراية لا تتقطع فان كان للزوج ولدها  
يكون الزوج اصح بالصلوة عليها لان الحق ينبت للابن ثم الابن يتقدم اباه  
احتماله وفي جميع القناتوي الزوج كالاجنبى في بعض اصحاب الزوج اولى من الاخوة  
وكذا الحار ولومات عبد فوليه مولا وفي قاصحان عن محمد امراة مات ولها  
ابن واب ودوي فالاب حق بالصلوة عليها ثم الابن ان كان من غير الزوج  
فان كان الابن من الزوج فالاب حق من الزوج وعن ابن مات وصف  
صانها الزوج وابن المولى خاصة المصر ولم يخص صانها فان ابن المولى  
اصح من الزوج وللولى ان يأذن غيره لان الحق وبعد الصلوة الولى ان شاء  
ان صلى غير السلطان والقاضي وامام الحج لان الحق للولى فلا يقط صلوة غيره  
والمدكور والقدوري فان صلى عليه غير الولى والسلطان اعاد الولى واضاف  
بعض المشايخ القاضي الى السلطان وذلك لربهم انه صلى عليه امام الحج للولى للاعادة

نحوه



لكن العتبات جعل الحكم في امام الحي كالقاضي والسلطان ولو صلى الوالي لم يخرج لاصد  
ان يصلي بعده قال علامه الرازي هذا اذا كان حق الصلوة لم بان لم يكن  
السلطان حاضرا واما اذا حضر السلطان وصلى عليه الوالي بعيد السلطان وعن العتبات  
اذا كان الوالي افضل من امام الحي سقط اعتبار امام الحي وفي مجمع العتبات فان لم يكن  
امام الحي وصلة المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وفي قاض خان ذكر شي لا يكون  
امام الحي اولى من الميت لم ان تقدم ويصلي من غير تقديم احد وفي رواية اخرى عن  
ابن ابي ابي ولا يتقدم امام الحي الا باذن الاب وان حضر الوالي او خليفة والقاضي  
وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء فانه اي منهم الاولياء ان يقدموا احد  
منهم ولا ارادوا ان يتقدموا ظلم ذلك لهم ان يقدموا من شاؤوا ولا يتقدم  
من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس هو لا بد في رواية اخرى في قوله اخذ الحن  
ولو اوصى الميت بان يصلي عليه فلان فهو باطل لان هذا الحق للاقرباء وقيل  
الوصية جائزة ويؤخر فلان بالصلوة عليه كذا في الوسيط رجل صلى على جنازة  
والوالي خلفه ولم يرض به هذا على وجهين اما ان يصلي مع او لم يصلي مع في  
وصم الاول لا بعيد لانه صلوة ووالوصي لانه بعيد ان كان الوالي غير السلطان  
او نائبه وامام الحي العبد اذ امان وله بقرائه حقا فاختلصوا فيه منهم من قال  
الاب والاف او من المولى لان الملك انقطع بالموت ومنهم من قال المولى ولا لانه  
ما له على ملكه وعليه العتبات كذا في الواقعات **فصل في المسبوق والصلوة على**  
**الجنازة** اربع تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح وكان ابن ابي ليلى يقول انها هي  
تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح وهو رواية عن ابي اسحق الانباري قد اختلف في فعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في التكبير والتسبيح واكثر من ذلك لان اخر فعله عم  
كان اربع تكبيرات فكان هذا ناسخا لما قبله فيكبر اربع يديه فيقول توكبت  
صلوة الجنازة ثناء لله تعالى وصلوة على النبي عم ودعاء لهذا الميت انه اكبر  
والا يرضى بديه بعد تكبيرة الاولى خلافا لما في الامام والقوم سواء ثم يشرع بعد ذلك  
بان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت ثم يركع  
ثانيا ويصلي على النبي عم بان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
وباركت وسلمت ورحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم والعالمين  
انك محمد مجيد ثم يركع ثالثا يدعو للميت وهو ان يقول اللهم اغفر طيبنا وميتنا

وميتنا هدا وغايبا صغيرنا وكبيرنا ذكرنا وانشانا اللهم في احييت  
متنا فاصم على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان لان النبي صلى  
كان يقول هكذا وان لم يكن هذا الدعاء المعروف يقول ما يقول في التشهد  
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى اخره كذا في الكفاية ذكره في قاض خان ويدعو  
في صلوة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بها في الكفاية فان قرأ في الثانية  
الواحدة كرهه وفي الوسيط وان قرأ الفاتحة في الجنازة بينت الدعاء فلا بأس به  
وان قرأ في بينة التلاوة لا يجوز لانها محل الدعاء دون الفاتحة ثم يركع رابعا  
ويكبر تكبيرة بعد الرابع وفي ظاهر الحديث ليس بعد التكبيرة الرابع دعاء سوى السلام  
وقد اختلف بعض مشايخنا ما خيارا في الصلوات اللهم ربنا انتنا في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار برقتك يا ارحم الراحمين فان كبر الامام خامسا  
لم يتابع القوم في خامسة الا على قول زفر ثم احدى الروايتين عن ابي سلم  
المقتدى من بان ان امام المتغلب بما هو خطا وفي الرواية الاخرى ينتظرون  
سلام الامام فيركعون معه وهو المختار وفي روضة الزندوسية مقتدى اغلا  
يتابع في الزيادة اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع في المنادى يتابع  
كما في تكبيرات العبد كذا في الكفاية ولا يهدى شي مما يقول في الدعاء وفي توكبيرة التكبير  
ولي في صلوة الجنازة قراءة ولا استغفار ولا تشهد لقول ابن مسعود رضي الله عنه  
لما على الجنازة قول لا قراءة كبر ما كبر الامام واختر من طيب الكلام ولان قراءة  
الفاتحة لو كانت سنة في التكبيرة الاولى كما قال القاضي لكانت سنة في الثانية والثالثة  
فان كل واحدة منها بمنزلة ركعة وقوله عم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب لا ينصرف  
اليها عند الاطلاق لانها ليست بصلوة مطلقة وان كانت الميت صبي او مجنونا  
لا يتغير بل يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا ودفنا واجعله لنا  
شافعا وشفعاء والفرط الباقي المهيأ في الدار الآخرة فقوله فرط اي اجر استعد  
ودفنا اي دفن باقيا وشافعا اي اجعله لنا ولا في الشفاعة وشفعاء اي مقتولا  
شفاعته كذا في الكفاية ويقوم الامام على الرض والمراءاة بخدا الصدر لانه اشرف  
موضع فيه اذ هو محل الايمان وعن ابي سلمى بن يعقوب عن الرجل عند رأسه وفي المداة  
عند وسطها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا كذا في التكملة ذكره في التكملة وروى عن ابي  
مواق الامام من الميت في الصلوة خذا الصدر وان وقف في غيره اجزاء وروى عن ابي



ويقوم جذا الوسط من الرجل والمدة الآتية يكون إلى رأسها أقرب وفي الوسط  
 وغيره وإذا كان الإمام تكبيرة ثنية ثم جاز رجل لم يكب بل ينظر حتى تكب الإمام ليكبه  
 مع للاقتناء فإذا سلم الإمام قضى الرجل ما بقي عليه قبل أن ترفع الجنازة  
 وقول 21 ومحمد وقال ليس بكبيرة واحدة من صفة لأن السنة في حق الموقوف  
 أن يشارك الإمام في التيمم على أي حال صادف عليها اعتباراً برب الصلوة لقوله  
 أتبعوا ما أمركم في حال دركته لهما أن كل تكبيرة بمنزلة ركعة واحدة يدل أن لو درك  
 واحدة من الأجزاء ولو كبر ولم ينظر تكبيرة الإمام حين جاء كان قاصياً ما سبقه  
 الإمام قبل فرائع الإمام وذلك باطل ومسوق ويقضه بلا دعاء ما دامت  
 الميت على الأرض لأنه لو قضى مع الدعاء يرفع الميت فينوبت له التكبيرة فإذا رفع  
 الميت من الأرض قطع التكبيرة لأن الصلوة على الميت لا يرفع ولو جاز رجل  
 بعد ما كبر الإمام الرابعة لم يكب عندهما وقد فاته الصلوة وعند أبي بكر فإذا  
 سلم الإمام قضى ثلث تكبيرات وإذا أدرك قول التكبيرة من صلوة الجنازة فلم يكب حتى  
 يكبر الإمام بكبره وهو لا ينظر التكبيرة الثانية إذا كان جاضاً كان مدركا وإن لم يكب  
 حتى كبر الإمام اثنتين كبر الثانية ولم يكب الأولى فكانت قضاء فلم يكب الأولى حتى يكبر الإمام  
 فلم يكب حتى كبر الإمام أربعاً كبره وهو قبل أن يسلم الإمام ثم يكب ثلثاً قبل أن ترفع الجنازة  
 وهو قول أبي إسحاق عليه السلام روى عن أبيه أنه فاته صلوة الجنازة وإن كبر مع الإمام  
 التكبيرة الأولى ولم يكب الثانية والثالثة كبرها أولاً ثم كبر مع الإمام ما بقي وهو قاضيان  
 رجل أدرك قول التكبيرة من صلوة الجنازة ولم يكب حتى يكبر الإمام كبره وهو لا ينظر الثانية  
 لأن محلها قائم فإن لم يكب الإمام الثانية كبر الثانية مع الإمام ولم يكب الأولى حتى يكبر الإمام  
 لأنه لو كبر للأولى كان قضاء والعقد لا يشغل بقضاء ما بقي قبل فرائع الإمام وإن  
 لم يكب مع الإمام حتى كبر الإمام أربعاً كبره وهو للاقتناء قبل أن يسلم الإمام ثم يكب ثلثاً قبل  
 أن ترفع الجنازة متتابعاً لا دعاء فيها لما ترفع الجنازة من الأرض قطع  
 لما تكرر بعض المأثورات في سنة النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الجنازة فكانت الأولى والثانية  
 متتابعاً لأنهما صلوة واحدة فلا يجوز ركناً من غير عذر كالوتر المكتوبة والقياسي  
 أن تجزئهم لأنها دعاء وحقيقته أو ركن من الصلوة أفرد بالأداء فصار سجدة الصلوة  
 صبيحتي بها أحد الأبيات فمات لم يقبل عليه حتى يتوب بالإسلام ويسلم أحد أبيه لأنه  
 تبع لأبيه في الكفر والإسلام قال وم كل موقوف يولد على فطرة الإسلام فأبواه يهودانه

مثل  
 ميت  
 مصلحها  
 بغير

يهودانه وينصرانه ويمجسانه فإن لم يسلم مع أحد أبيه صلى الله عليه وآله لم يتبع  
 الأبوين قد انقطعت بالبيان وصار يتبع أهل الدار فكأنها فصل  
 ولا يصير على الجنازة موتين لأنها فرض كفاية وقد سقط بأداء البعض فلو  
 فعله الميت الثاني كان تنفلاً بالصلوة على الجنازة وذلك غير مشروع بالإجماع  
 وعندنا في تعاد الصلوة على الجنازة مرة بعد مرة لأن الصلوة ركنية في الصلاة  
 صلوا على النبي صلى الله عليه وآله والنبي صلى الله عليه وآله والنبي صلى الله عليه وآله  
 فكان هو الأول ولا يوجد ذلك في حق غيره ثم إن كان الميت من جانب الشرق  
 فإن استقبل القبلة في الصلوة علمه كان الميت خلفه وذلك لا يجوز وإن  
 استقبل القبلة وذكر لا يجوز في الميسر وإذا اجتمعوا في الجنازة فاستأوا  
 جعلوا صفين أو ثلثاً أو وضعوا واحد خلف واحد وكان ابن أبي ليلى يقول  
 يوضعون في الدرع وموتون يكون رأس الثاني عند صدر الأول في الدرع  
 أنه وضع هكذا حتى يصل إلى الشوط أن تكون الجنازة أمام الإمام وقد  
 وجد ذلك كيف وضعوا وكان الاختيار لهم فإن كانت الجنازة من وراءهم  
 فكيف ما وضعت أحزاباً وروى عن أبيه أنه يوضع أفضلها مما يلي الإمام  
 واسمها وإن شأوا جعلها صفين واحداً وإن كانت رجلاً أو نساء يوضع  
 الرجال مما يلي الإمام والنساء خلف الرجال مما يلي القبلة وفي العلماء من قال على  
 عكس هذا لأن في الصلوة بالجماعة صف النساء خلف الرجال إلى القبلة وكذا  
 في وضع الجنازة وكذا يقول في الصلوة بالجماعة الرجال قريباً إلى الإمام من النساء  
 فكذلك وضع الجنازة وإن كانت جنازة غلام وامرأة وضع الغلام مما يلي الإمام  
 والمرأة خلفه مما يلي القبلة فالأصل أنه يوضع جنازة الرجل مما يلي الإمام  
 ولفظ جنازة الغلام مما يلي القبلة ولفظ جنازة الحنفية أن كان ولفظ  
 جنازة المرأة وفي الخبر إذا اجتمعت الجنازة فالإمام بالجنازة التي هي  
 عليها دفعة واحدة وأما ما يوضع على كل جنازة صلوة على حدة وإن كبر  
 الإمام على جنازة ثم أوى جنازة أخرى فوضعت معها يفرغ من الصلوة  
 على الأولى ثم يستأنف الصلوة على الثانية وكذلك إذا كبر الثانية ينوي الصلوة  
 عليها أولاً ثم قضى السنة فيها فهو في الأولى وإن كبر ينوي الصلوة على الثانية  
 كان قطعاً للأولى شارعاً في الثانية فيصلي على الثانية ثم يستأنف الصلوة

جاءهم بعد  
 جاءهم قال  
 علماء وأما  
 لا يصلي الميت  
 غائب وقال  
 الناقض يصل عليه  
 فإن النبي صلى الله عليه وآله



المبت خا ۱۵۲

وان لم يكن كذلك لكان اعدوا  
لها موضعا على حدة

وفي كتاب الوصايا  
ولما اوصى بان يساع عليه  
ثلاث سلق الجنان والورثة  
باطلة وهو الامر  
خلاصة



يقتل بها نفس في نار جهنم خالداً مخلداً أو من يردى من موضعه فهو مرد  
 في نار جهنم خالداً مخلداً ومن شرب سماً فهو شربة في نار جهنم خالداً مخلداً  
 وكان الشيخ الإمام يقول لا يصح عندي أن يفتل عليه وأنه يفعل يوم  
 أن كان تاب في ذلك الوقت وتأويل حديث من تحل ذلك الحرف  
 لا يفعل ولا يصح عليه امرأة ماتت والولد في بطنها يضطرب قال محمد بن  
 بطنها وخبر الولد لا يصح إلا ذكر حامل ماتت وقد روي عن علي بن  
 أشهر كان الولد يحرك في بطنها فلم يشق بطنها ثم رأت في المنام أنها  
 تقول ولدت أنا لا ينشئ العبد لأن الظاهر أنها لو ولدت كان الولد ميتاً  
 وفي الخبر يشرط الصلوة الحاضرة من الوضوء وطهارة الثوب والمكان والميت  
 والامام وستر العورة وفي الكفارة وشرط الطهارة في الثوب والمكان والميت  
 والامام جميعاً وفي جميع الفرائض لا يشرط طهارة مكان الميت لو كانت  
 الحاضرة أو البرية والميت عليها يجوز الصلوة على الميت اتباع الجنائز  
 أفضل من التوافل إذا كان جواراً أو لقوة أو صلاحاً مشهوراً والأقوال التوفل  
 أولى وفي الخط وتكره الصلوة عند القبر وعن زرارة لا ينبغي أن يصلي على ميت  
 بين القبور وإن صلوا أراهم **فصل في الجنازة** وفي السوط وقاية  
 خان السنة في عمل الجنازة عديداً أن يحملها أربعة نفر من جوانبها الأربع يضع  
 مقدمها على يمينه فيحمل على شقه الأيمن لأن الله تعالى يحب التيامن في كل شيء  
 والمقدم أول الجنازة والبدية بالشئ من أوله ثم يضع موضعه على يمينه ثم  
 مقدمها على يساره ثم موضعه على يساره ويكره أن يضعها على أصل العنوة  
 ويعوم بين العمودين وقال الشافعي السنة أن يحملها رجلان يتقدم أحدهما  
 ويضع جانباً للجنازة على كتفه ويتأخر الآخر فيفعل مثل ذلك ولنا حديث  
 ابن مسعود رضي الله عنه أن حملها من جوانبها الأربع ولأن عمل الناس في  
 هذه الصفة وأيسر وأبعد عن تشبيه عمل الجنازة بحمل الأثقال ولهذا ذكره أهلها  
 على الظهور وعلى الدابة وفي الصغرى يبدأ بحمل الجنازة بالمياض والمراد باليأس  
 بين الميت لا بين الجنازة لأن بين الميت على يساره الجنازة ويساره على يمين  
 الجنازة وينبغي أن يحمل من كل جانب عن خطوات جاء في الحديث من حمل جنازة أربعين  
 خطوة كفرت له أربعون كبيرة وليس في الشئ بالجنازة شئ موقوف غير أن العجلة

الجنازة

ص

العجلة اقتبس من الأباط، سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجنازة فقال ما دون الخبز ولا بأس  
 بالشيء قد أمها والشيء خلفها أفضل عندنا وقال الشافعي ما من لها أفضل  
 وكل رواية عن الأصحاب ولنا أيضاً أن الشئ خلفها أو وسطها فإنه ينظر إليها  
 ويتفكر في نفسه فينظمه وفي الأختيار والاصح في زماننا الشئ أمامها لما تتبعها  
 من النساء وفي الأختيار يذكره أن يتقدم الكل وإن كان الكل خلفها فلا بأس به  
 أو بما يحتاج إلى المعاونة في عملها فإذا كانوا خلفها تمكنوا في التعاونة عند  
 الحاجة وفي قاصيخان وفي الجنازة لا تحمله ولا يبطأ ليلتها كالميت والميت  
 خلف الجنازة أفضل ويجوز أن يمشي أمامها ما لم يتبعه عن القوم ولا ينبغي أن يتقدم  
 الكل ولا بأس بالركوب في الجنازة والميت أفضل ويكره أن يتقدم الجنازة راكباً ويكره  
 في النوح والصياح ونحو الجيوب ونحو الوصوه وللناس باليأس وأما ما روي  
 فإن كانت مع الجنازة نائم رجمت فإن لم يجرعوا فلا بأس بالشيء معها ويكره  
 رفع الصوت بالذكر فإن أراد أن يذكر في نفسه وعن إبراهيم بن محمد كانوا يكرهون  
 أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والم غفر لك وفي الكفارة ويكره من يمشيها  
 رفع الصوت بالذكر والتفاته لأنه فعل الكبار ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر  
 فيما نأمنه يكرهه وللناس باليقين وإذا وضعت الجنازة على الأرض عند القبر  
 ويكره الجلوس قبل أن توضع الجنازة عن من أكل الرخايل أو بما يحتاج إلى التعاونة  
 قبل الوضع وإذا كانوا قاصيمامكن للتعاونة ولا ينبغي للنساء أن يخرجن  
 في الجنازة ولا يقوم للجنازة إلا أن يريد أن يشهد بها ولا يتبع الجنازة بناه يطيل  
 الصمت إذا اتبع الجنازة كذا في الخبر يكره قاضيخان ولا يرفع عن الجنازة  
 قبل الدفن بغير إذن أهلها وإن كان القوم والمصلي وحده الجنازة قال بعضهم  
 يقومون لها إذا أرادوا ما قبل أن يوضع الجنازة عن الاعتناق وقال بعضهم  
 لا يقومون وهو الصحيح وهذا شئ كان في الابتداء ثم نسخ وفيه في القدر  
 وقال في لا ينبغي لأحد أن يقوم للجنازة إذا مرت به إلا إذا أراد به أن يتبعها  
 وفيه في التكلم ولا يقوم للجنازة من لا يريد أن يشهد بها لأنه اشتغال بما يفيد  
 ونسبة المشهور وينبغي لمن يشهد بها أن يطيل الصمت لأنها حالة الاعتباب  
 وكان الشافعي إذا اتبع جنازة أكره حديث النعش والتكلم في الأرض وفي  
 قاضيخان وإذا وضعت الجنازة عن الاعتناق جلسوا ويكره القيام في الأختيار

حال

على الشئ على الميت لا بأس به  
 لأن الشئ يرفع الميت عن الأرض  
 وقال الشافعي لا بأس به  
 في الأختيار  
 في الأختيار  
 في الأختيار

صورة النوح والصياح  
 صورة النوح والصياح  
 صورة النوح والصياح



وحمل الرجل جنازة الصبي حتى حملها على الدابة لان حملها على اليد  
 اكرم للميت والصغار من بني آدم يكون كالتيار في شدة العتور  
 والصبي الرضيع والعظيم اوفق ذكر قيل اناس يان يحمل رجل واحد عليه  
 ولا ناس ايضا ان يحمل عليه وهو ركب **فصل في القبر** ويحفر القبر  
 قد رصف القائم وقيل الى الصدر وان ازداد واخفى ولم يد القبر ولا  
 شق عندنا القول عدم الحذر لنا والشق لغنا وقال الشافعي شق في عادة  
 اهل الحومن الشق لضعف ارضهم وكذا اختاروا الشق في حادي لتقدر  
 الحد لزخوة الارض والحدان يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة بمنزلة  
 فيوضع فيه الميت وصنع الشق في حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت  
 وفيها ضحكان والسنة والقبر عندنا الحد وان كانت الارض رخوة فلا يلزم  
 بالشق صلى عن شيخ الامام محمد بن الفضل انه يجوز اخذ التابوت  
 في بلاد الرخاوة الارض ولو اخذوا تابوتا من صديد لاني لم يكن ينبغي  
 ان يغرق في التراب بطن الطبق العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف  
 على عن الميت ويأمره ليصير بمنزلة الحد ويكره الحد الا في بلاد اذ كان  
 فيها في الميتات ازاورا ذلك فلاناس يوانحسوا التابوت للماء للسند  
 ويجوز الاتي بجار على عمل الجنازة وخفر القبور ولا يكون على عمل الميت وبعض  
 الشافعي حوزوا ذلك ايضا **فصل في الدفن** في قاصحان والميسوط  
 الكفانة فاذا انتم بالميت الى القبر يدخل القبر مع الناس وتر او شفعان لان  
 في حديث انه دخل قبر رسول الله صلى الله عليه وآله اربعة نفر علي والعباس والفضل بن  
 عباس واصطفوا في الرابع قيل انه المغيرة بن شعبه وقيل ابو رافع رضي  
 وقال الشافعي السنة القبر للميت الميسور في حجة الوتر والسنة ان يدخل الميت  
 القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنبه الا ان مستقبل القبلة وقال  
 الشافعي السنة ان يسل الميت الى قبره سلا او قيل ان يوضع الجنازة في مقدم  
 القبر حتى يكون رجل الميت باذا يوضع الرأس في القبر فيأخذ الاخذ برجل الميت  
 ويدخلها القبر ولا يسل كذلك وعندنا يوضع الجنازة على رأس الحد من قبل القبلة  
 ثم يوضع في القبر وهذا هو الذي لا يذخر من قبل القبلة يكون وجوه الاخذين  
 الى القبلة واذا وضعوا الميت في القبر قالوا باسم الله وعلى حلة رسول الله صلى الله عليه وآله

ملح

وتفسيره

وضعناك وعلى حلة رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض الروايات باسم الله والله  
 وعلى حلة رسول الله صلى الله عليه وآله ويهاال التراب عليه ولا يزداد على القبر التراب في ترابته ويسمى  
 القبر يرفع من الارض مقدار شبرا والكثيرة قليلة ولا يرفع طرحت الخ  
 من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وآله ويركع ويرضه راي انها منية ويجعل اللبن  
 اللبن والقصب في الكفانة هذا في قصب لم يعمل اما القصب يقول ويقال  
 بالغارسية ياي اية هذا في قصب المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لان الكل قصب  
 وقال بعضهم يكره لان له ثوبه السنة ويكره الاخر والخشب هذا اذا كان حولى الميت  
 وان كان فوقه لا يكره لانه يكون عصمة في السبع وفي الجامع الصغير قال الشافعي  
 لا يكره الاخر والخشب في بلادنا الضعيف الاراضى قال الشيخ ابو بكر لوانحسوا تابوتا  
 من صديد لم اربى ناسا وسجى قبر المراءة اي يستربوب حتى يجعل اللبن على الحد  
 لاقبر الرجال بناء على ان جنس حاله من على السن خلاف الرجال لا اذا كان لصورة  
 كد في مطاويله وحق على الداخلين في القبر فحسد لاني في ذوالرمح والوضو  
 المراءة وقبره فان لم يكن فالاجاب ولا تدخل القبر المراءة وفي القباويك  
 المراءة اذا ماتت وليس لها محرم فاهل الصلابة من صيرتها يلبس فيها ووالقلم  
 ولا يلبس على القبر ولا يصبغ ولا يطبخ ولا يذبح ولا يكتب الاسم عليه ولا يرتفع  
 حديث جابر رضي عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصبغوا القبور ولا يبنوا عليها  
 ولا تنقوا عليها ولا تكتبوا عليها وفي حديث اخر من عن الترمذي والبخاري  
 فاصحان وسجى ان يرش عليها الماء كيلا ينثر التراب بالرحم وان كتب عليه شيء  
 او وضع الايجار لاني من عند البعض وان وقع في القبر جاع فلهم بذلك بعد ما  
 اما لو علم التراب ينش في الميسوط فان سقط شيء من متاع القوم والقبر  
 فلاناس يان يحفر والتراب في ذلك الموضع ليجوا متاعهم من غير ان ينش الميت  
 وقد صح في الحديث ان المقبرة سقط خاتم وقبر رسول الله صلى الله عليه وآله في اللبن  
 واخذ خاتم وقيل بين عين رسول الله صلى الله عليه وآله **فصل في المسائل المختلفة**  
 في الصغير المسلم يدفن كافر اذا كان ذور محرم منه اما الكافر لا يدفن  
 مسلما اذ ارجح محرم منه لانه ينزل عليه اللعنة والسلم كفا في الدرجة نقل الميت من بلد  
 الى بلد ليس محرم ولا حامل لا يكون اما وفي القباويك القليل والميت ينش في اما  
 ان يدفن في المكان الذي قتل او مات في مقابر وليك القوم لكن في هذا اذا نقل

شور



مبلا او مبيلين او نحو ذلك فلا يباس به واذ من بلد الى بلد فلا ان فيه لانه روك  
عن يعقوب ثم مات بمصر فحمل الى ارض الشام ومصر ثم عمل تابوت يوسف  
بعدهما الى اقليم زمان الى ارض الشام من ارض مصر ليكون عظامه مع عظام  
ابائه وسعد بن وقاص مات في ضيق على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على  
اغناق الرجال الى المدينة وفي مجمع الغنم وان نقل الميت قبل الدفن الى قدر  
مبيل او مبيلين فلا يباس به وكذا الوحات في غير بلده يجب تركه فان نقل  
الى مصر فلا يباس به لما روي عن يعقوب ثم مات بمصر ونقل الى الشام ومصر ثم  
نقل تابوت يوسف ثم من جيش الشام بعد زمان وبعد ما دفن لابي  
انصار بعد مدة طويلة او قصير الا بعد زمان كان الارض مغطى يوم او اخذت  
بالشفقة لان كثير من الصحابة دفنوا في ارض الحربة لم يحولوا لانه لا عذر لمرأة  
ماتت ولدها في غير بلد ما ودفن فارادت بنسب القبر وحمل الميت الى بلد هالي لها  
ذكر رجل صغير في غير ملكه ليدفن في بيتا لم يدفن فيه فانه لا ينسب القبر ولكن  
بمن فيه فانه صغيره صغيره بها اي القيمة صغيرة اخرى فدفن فيه وعن ابي  
الميت في ملك غير يغير اذن المالك انشاء امر يا فراد الميت وانما سوي الارض  
فزرع فوقها من الحنظل والاباء وفي الحنظل لا يدفن الرجلان او اكثر في قبر واحد  
وعند الضرورة لا يباس فيه ويقدم في الدفن افضلها ويجعل بينها حاضري الصعيد  
فقال في شهداء اصدحوا وادعوا وادعوا الانبياء والائمة فقالوا  
من يقدم فقال لهم قرا وان اجمع الى دفن الرجل والمرأة في قبر واحد تقدم  
الرجل والمرأة في الحنارة تقدم المرأة لتكون المرأة بعد الرجل امرأة دفن  
في قبر رجل ومن الرجلان لم يبق لهم ولا عظم يجوز واذ لم يجدوا دفنهم فليجمعوا  
الاول في موضع ويجعل بينهما حاضري الصعيد وفي الغيات لا ينبغي ان يدفن  
الميت في الدار وان كان صغيرا لان هذه السنة كانت الانبياء عليهم السلام فانهم  
يدفنون حيث يقتضون الميت اذا مات صاحب بيت يحيا في قبيل القبر وادامات  
في الظلم تحت ربييت في القبر وعن ابي بن عباس رضي عن النبي عن ابي  
موتاكم ملائكة النهار فانهم ازراء في ملائكة الليل يرفعون الميت من ارضه ولا يباس  
في البيت وفي المحيط يكره ان يوطأ بالرجل على القبر او يقعد عليه او يقض عليه  
صاحبه ويكره ان يقبل عنده وجد طريقا في مقبرة فوق في قلبه ان طريق قد

حدث لا يسمي فيه ولو لم يقو في قلبه يسمي ويجوز قطعه صلبا في مقبرة  
شوك او عيشي بنت في القبر ويكره قطعه رطب فانه يسمي انما يباس  
فلا يسمي ويكره ان يسمي على القبر بالحصى او بالطين او باللين واما ما  
اعتادوا التسمي باللين صيانة عن النسي وراوا ذلك حسنا وقال عليه السلام  
وما راه المؤمنين حسنا هو عند الله حسنا والنوارك يطون القبور لا يباس  
ولا يسمي على القبر ولا يعلم بعلامته ولا يسمي عنده مسجد ولا يكتب عليه كتاب ولا يوطأ  
ولا يقعد عليه وعن بعض المتقدمين ان الجلوس على الحجرة اشد من الجلوس  
على القبر ولا ينام عليه ولا يصلي عنده عليه وفي البحر يكره ولا يباس برش الماء  
على القبر وروي عن ابي بن كره ذكره ان ارضه لغية القبر او على ساره  
فان كان قبل اكله التراب قد نزل هو اللين اذ لو اذكر وان اهيل التراب  
تذكر ذلك في الكفاية ويوضع الايمان على القبر لتكون علامة ولا يباس  
بعبادة اهل الدعة وحضور صلاتهم واكل طعامهم والمعاملة معهم  
ولومات الكتابية ومن حامل صلوات الله على من يدفن في مقابر المسلمين  
ويصل يدفن في مقابر الكفار وشجر القدر وكره ان يكتب على القبور  
وان يعلمها بعلامته كذا روي عن ابي في قاضي حان ولا يكره عظام اليهود  
اذا وجدت في قبورهم لان صفة عظامهم كرمه عظام المسلمين لانه  
لما هم ايداه في صوته كحسانته عن السر بعد الموت اذا قتل المدد  
خوصصة ويلقى فيها كالكل ولا يدفع الى من انتقل الى ديارهم ليدفنوه  
نحو اهل اليهود والنصارى في الجامع الصغير وان لم يكن للكافر ولي مسلم  
سلم الى اهل دينه **باب الشهيد** يسمى الشهيد شهدا قيل ان الملايكة يشهدون  
موتهم فكان شهيدا فيقول بمعنى مفعول كالقتيل بمعنى المفعول وقيل لانه  
شهود له بالجنة بالنهي قال الله تعالى ولا تحزن الذين قبلوا في سبيل الله  
امواتا بل احياء عند ربهم اولا انه حتى عند الله مع حاضره فيقول بمعنى فاعمل  
وفي الترمذي قيل اهل الحرب اهل البقي او قطاع الطريق ضايع شيء  
قتلوه او وحيدهم معكم اي موضع حرب وبه ايداه قتلهم مسلم فاعمل ولم يح  
به بل يجب قصاصه لا يكل بالاب اذا قتل ابنه عدا باله جازمه لانه لم يجب بهذا  
القتل دية وانما وجب قصاصه كقتل سخط العصا من حرمة الابوة ووجوب الدية



فيكون شهيدا فيكون بدمه وشيابه ويصل عليه ولا يغسل وقال القاضي لا يغسل  
عليه لان السيف محي الدين فاعني عن الشفاعة ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
شهيدا اصدق من نفل ان يصل على حمزة رضي الله عنه كذا صلاة واحدة وقال  
الحسين البصري يغسل ويصل عليه قلنا شهيدا اصدق من نفل ان يصل عليه ولا يغسل  
عليه الا ليس من جنس اللعن كالزنا والفسق والعترة والسلاح واللعن  
ونزاد اللعن اذا كان ناقصا من العدد المسنون وينبغي ان كان زيدا  
عليه وهو قاضيان اذا عاين في المحرك في المعركة يومئذ وان عاين  
اقل منه لم يغسل في قول محمد ومحمد بن عيسى عن ابي بصير في الرجل  
في حائل فليلا ثم مات غل الا ان يقطع في الموضع الذي خرج فيه ميتا  
فلا يغسل ومن اوصى بوصية غل قال الفقهاء يوصيها انما تبطل الشهادة  
بالوصية اذا ارادت على كيتين اما الكلمة والكلمات فلا تبطل الشهادة وفي  
شروط العودى والواقعة لو اوصى بشي من امور الامة غل عند ابي  
لان ارتفاق ولا يغسل عند محمد لان انما يرتفق به في الامة وفي الاصل  
وقيل بعد الاختلاف فيما اذا اوصى باحد امور الامة ولو اوصى باحد امور الدنيا  
بغسل اتفاقا وقيل اذا اوصى باحد امور الامة لا يغسل اتفاقا والخلاف  
اذا اوصى باحد امور الدنيا عند ذلك يغسل جماعا وقيل لا خلاف بينهما وفي  
الوسيط هكذا ولو اوصى لا يغسل وعن ابي بصير لا يغسل ولا يظهر ان صواب  
اي شيء فيما اذا اوصى باحد امور الدنيا وصواب محمد فيما اذا اوصى باحد امور الامة  
لان الوصية باحد امور الامة في امور الموتى فيوصي بما ينكره رغبة في النار  
فاما الوصية باحد امور الدنيا في امور الاحياء فقد اصابه في حوائج الحياة  
فلا اختلاف بينهما في الحقيقة فالصحيح ان عمل عن المعركة متساويا يغسل  
ثم مات وعلى ايدي الناس غل لانه صار ميتا وقد ورد الاثر بغسل الميت  
ومعناه في خلق امرة وباب الشهادة يقال له ثوب رثا في خلق وفي الكتب الاثر  
ان ياكل ويشرب ويشام ويدوى وينقل من المعركة الا لاجل فوق الجنول او خطا  
او مضى عليه وقت صلاة كامل وهو يغسل او اوصى بشي من امور الدنيا وهو  
هكذا في كل عمل عن المعركة حيا اذا لم ير من في حقيقته او ميتا واما اذا مر به  
من بين الصيغين كيد لا يطاه الجنول اي الغارون فمات لم يغسل لان هذا ما نال

نال شيئا من راحة الدنيا بخلاف الاول فانه يحس ما مضى قد نال راحة الدنيا  
فيغسل وان كان له ثواب الشهادة كالحريق والذوق والمبطون والذوق  
فانهم يغسلون وهم شهداء على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاضيان  
ومن قتل السبع او اضرقت بالنار او تردى من جبل او مات تحت مطر او قتل  
بعضا من ورثه او قتل انسان دافعا عن نفسه او ماله غل ومن قتل ابنته او قتل  
المائة زوجها او لها مائة ولد لم يغسل لان قتلهم وضع موضعها للقتل وانما  
وجبت الدية لتعذر التيفاء القصاص ومن قتل في حالة الحرب يغسل نفسه  
بان اصابه سيف او سهم غل في قول محمد ولا يغسل في قول ابي بصير يغسل من قتل  
بالجرح نحو ذلك في غير الجادة في قول ابي بصير لان هذا القتل يوجب الدية ويصح  
الغناوى وما لا يثبت فهو بمنزلة السلام وعند ابي بصير لا واقتل على قوله في الجيد  
الذي لا يجره وهو في العودى وقالوا لو قتل مسلم او بابوة يكون شهيدا  
كما لو قتل بالتيق وقيل لا يكون شهيدا والحاصل انه من صار مقتولا في القتال  
مع ثلثة اصناف من الناس مع اهل الحرب واهل البغى والحوار ووسطا  
الطريق دافعا عن نفسه عن اهل اهل او عن احد من المسلمين او اهل الامة  
فانه يكون شهيدا ولا يغسل سواء قتلوه بعضا او مجرا او مدرا او بوطى او ساهم  
وهم راى بوطى او ساهم او قايده او ثبوت دية العدة فالحق في قتال  
او غيرها فالقتل ركنها فمات او رماه العدو بالنار فاصدق روحا النار  
في غيبة المسلمين فاصدقت فتعدى الحريق في غيبة اخرى فاصدقوا هؤلاء  
كلهم شهداء لا يغسلون فان نفروا من المسلمين من دية العدو من غير ان ينفروا  
العدو او نفروا من دياتهم من تعلقهم او من سوادهم على صاحبهم مات  
فانه لا يكون شهيدا وكذا لو هزم المسلمون فالتقوا انفسهم في الخندق  
او في السور فماتوا لا يكونوا شهداء الا ان يكون العدو القاهم بالطعن  
والدفع فماتوا يكونون شهداء وان نفقت المسلمون حايطا فماتوا  
لم يكونوا شهداء وان كان اعداؤهم الذين فعلوا ذلك صرحت على اهل  
الحايطة فماتوا شهداء وان وجدوا المعركة ميتا وليس بها ثوب غل والمراد بالان  
علامة يتدل بها انه مقتول نحو الذبح والطعن والجرح وسيلان الدم من  
موضع غير معناه مثل ان يكون الدم سال من عينة او اذنه وان كان سال من

بمسألة



فانه ينظر ان ارتفع من خوفه وهو دم صاف فهو مقبول فان لم يكن كذلك  
فهو ميت حقيقته وكذلك ان كان يسيل من افخ او دبره او ذكره لان  
خروج الدم من هذه المواضع معتاد والصبي يحنون ويكث الحايض  
والنساء بعد الانقطاع والمقتول بالمقتل يغسلون وقالوا لا يغسلون  
وفي جميع النقاوي قتل المصير ظلم بلاء وعلم قاتله لم يغسل لانه شهيد  
فان لم يعلم قاتله او علم ولكن قيل بغير سلاخ غل لوجوب الدية والقائمة  
فيحق اثر الظلم بسبب العوض لان له حكم العوض فيضار كان النفس باقية  
بقضاء عوضه وفي الهداية ومن وجد قتيلا لمصر غل لان الواجب فيه الدية  
والقائمة حتى اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما او شربة للخيار  
يعني اذا علم انه قتل بحديدة ظلما وعرف قاتله ايضا فحينئذ لا يغسل لانه قتل  
بظلم كامل ولم يعلم قاتله يغسل لان الواجب فيه الدية والقائمة وقال الشافعي  
بغسله في الوجهين فلهذا هذا التفسير لا يكون كلام الهداية مخالفا لما تقدم  
في يكون الاستثناء منقطعاً وانما علم **كتاب الصوم** والصوم في اللغة  
هو الامساك المطلق يقال صامت الشئ اذا وقع وكيد السماء وامسكت عن  
الشيء معنى قيام الظهيرة ويقال صام عن الكلام اذا امسك قال الله تعالى  
ان تذرتم للرجل صوما اي صما وامساكاً عن الكلام وفي التريفة عبارة  
عن امساك مخصوص وهو الامساك عن المفطرات مع النية في زمان مخصوص  
وهو النهار من طلوع الفجر الى غروب الشمس قال الله تعالى في تبيينكم لكم الحنط  
الا يهين من الحنط الاسود الى قوله من الليل في شخص مخصوص وهو المسلم  
الحالي عن الحنط والتفاسير مع تبيين الخطاب علم ان للصوم سببا وشروطا واما  
وهو اما سببه فهو هو الشاهد قال الله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه  
واما الشرط فانواع ثلثة شرط نفي الوضوء وهو اللام والعقل والبلوغ  
وشروط الاداء وهو الوقت القابل له اي اليوم والنية ايضا شرط صحة  
الاداء لثبوت العبادة عن العادة وذكره الكوفي في المفطرات وعلم الثواب  
وسقوط الواجب عن الذمة فصوص رمضان لا يتأدى بدون النية وقال في  
يصح في الصحيح المعنى بغير نية لان اليوم معيار للصوم والشهر معيار للنية  
فلم يحمل غيره فلا يحيا في الا لنية لان النية التميز ولنا قولنا في وعادوا الا

ومنفعة

في قوله

ويا امرؤ الا للعبادة والنية محليين له الدين والاضا في العبادة صدد  
توجهها الى الله تعالى وهو مستلزم للنية وهي النية لكل يوم وقال مالك يصح  
صوم جميع الشهور نية واحدة في اوله لان الشهر واحد والعبادة واحدة  
في اذنت نية واحدة ولنا ان الصوم كل يوم عبادة على عدة لتحلل الليالي  
التي ليست محلا للصوم فتعددت النية بتعدد العبادة ولو نوى بالليل  
قبل ذوال النحر جاز وقال الشافعي لا يجوز الا نية من الليل لقوله عم  
لا صيام لمن لم ينفق الصيام من الليل ولنا قوله في كلوا واشربوا الى قوله ثم اتوا  
الصيام الى الليل فقد ابا في الاكل الى طلوع الفجر ثم احرم الصيام بعده للرجوع  
فيصير العزيمة بعد الفجر لا محالة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
اعرابيا شهد بروية الهلال يوم الثلث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار النبي عم  
وامر الناس بالصيام وامر من ادباً فخر نادى الا من اكل فلا ياكلن بغير نية  
ومن لم يؤكل فليصم فلا يفرج حمله على الصوم اللغوي لانه لو كان كذلك  
لكان الاكل وغيره سواً وما رواه الشافعي في محمول على نفي الفضيل لقوله عم  
لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد كذا في الايضاح وكذا الصوم النذر المعين  
وهو واجب الصوم النفل يجوز نية في الليل الى ما قبل نصف النهار ويصح صوم  
رمضان والنذر المعين مطلق النية بان يقول نويت الصوم غداً في  
ونية صوم النفل عندنا وعند الشافعي لا يصح الا نية الغرض في كل صوم  
ليوم وقت معين كالقضاء والنذر للعين المعين وصوم الكفارة  
لم يجز الا نية معينة من الليل لعدم التعيين فلم يتوقف امساك ذوال النهار  
عليه فلا يستند اليه ولو نوى في رمضان واصباح كالفقار والكفارة  
وقع عن رمضان وفي النذر المعين وقع عما نواه والفرق ان نية  
رمضان قوى لمصولة بتعيين الشارع فابطل كل ما عداه وان نية النذر  
المعين فتعريف لمصولة في النذر فلا يبطل ما عداه في القضاء وكوه  
واما الما فراد نوى واصباح وقع عما نوى عندنا في وقال في صحيح  
يقع عن رمضان وان نوى الما في التطوع في رواية في رواية  
تقع عن التطوع والمري في ان نوى التطوع في الصحيح انه والمبا في رواية وهو  
على الروايتين وفي الكفاية وذكر شمس في التوضيح في المبسوط فاما الحديث



اذ نوى اوجبا فر قال صحيح انه يقع صوم عن رمضان لان ايامه  
عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو كالصحيح بخلاف المافر  
ثم قال وذكر ابو الحسن الرازي ان الجواب في المرفوض والمافر سواء على قول  
الشافعي وهو انما قل ومراعاة من يفتي بطريق الصوم وكان من زيادة  
المرفوض والايضا وكان بعض اهلنا يفضل بين المافر والمرفوض  
وانه ليس بصحيح وانها مساويان واذا صام المافر بنية قبل الزوال حاز  
عندنا وقال في الجوز ولا يجوز التطوع بنية بعد الزوال وقال القاضي  
بجوز وروى عن ابي نعيم او عن علي بن عيسى عن وقت بن عتيق قضا  
عن التطوع يقع عن المندور ولو نوى من الليل للتطوع وقضا رمضان  
يقع عن القضا في قول ابي حنيفة وهو رواية عن ابي حنيفة قال محمد بن عيسى عن التطوع  
ولو نوى قضا رمضان وكفارة الظهار كان عن القضا احتيانا وقول  
ابي وقال محمد بن عيسى عن النفل وهو القياس ولو نوى القيام في النهار انظر  
فصوح تام وقال القاضي بطل صوم كذا في الذي يذكر في الصغرى ولو نوى  
الكفارة والقضا يقع عن التطوع ولو اوجبه يوما نوى ان يصوم قضا  
يوم في شهر رمضان وكفارة عين لم يحز احدهما وكان تطوعا وان افطر في  
قصر يوما قال بعضهم راد به قضا ذلك اليوم الذي كان عليه قبل التروع  
في هذا اليوم وهذا لا يصح لانه علق بالافطار في هذا اليوم ووجوب قضا  
ذلك اليوم لا يعلق بالافطار في هذا اليوم بل المراد به قضا هذا اليوم  
ولو نوى التدر المعين وكفارة العين فهو عن التدر في رواية محمد واذا قال  
نويت ان يصوم غدا ان شاء الله ذكر في التدر في رواية محمد واذا قال  
قياسي واحتج ان في القياس يصح صوم لان الاستثناء اذا لم يمتد الكلام بطل  
ما قبله كما في الطلاق وغيره والاحتج ان يصح صياما لان قول الله ان شاء الله ليس على وجه  
الثناء اما على وجه الاستعانة وطلب التوفيق في انية بخلاف الطلاق وغيره  
الحران ولو نوى في رمضان قبل ان يقبل التمني ان يصوم هذا غدا لم يصح  
نية في التدر في ولا غير بالنية المتقدمة على التروع والاعتبار للكفارة  
عن الغيوب لليوم الذي يصوم في غده ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم  
ان لا يصوم اليوم ثم اوجبه في الغد وصام اليوم لا يجزئ لان نقصا عنه بالارادة

بالرجوع ظني ان عليه صوم فشرع ثم علم عدمه ومنعه عليه قبل الزوال ثم افطر  
قصر لان المنع عليه شروعه في النفل والنفل بعد التروع يصح لا القطع وب  
عليه قضا يومين من رمضان او رمضانين فالأفضل ان يعين ويقول  
نويت قضا اليوم الاول او يوم رمضان الاول وان لم يعين حاز في المختار  
كما في الصلوات صار كما نوى القضا في اليوم الاول ستين يوما عن الكفارة  
في حج العاوى النية ان يعرف بقليل ان يصوم اكل التمر بنية **فصل في يوم**  
**الكل** يوم الكل هو اليوم الذي يحدث في الثاني فيه بركوية الهلال ولم يثبت  
رويته وثبت الكل ايضا بان لم يكن هلال شعبان فيقع الكل في ايامه ثلثين  
يوما وفي الغوايد يوم الكل هو اليوم الذي يتم به ثلثون من الشهر في كل  
الهلال ليلة لا يستأثر السماء بالغمام وفي الكاوي والكل ما يتوهم طرقي العلم  
والجمل وذا بان ثم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرون من شعبان  
فيقع الكل في اليوم الثلثين ان من شعبان او من رمضان والايضا في الايام  
يوم النكر الا تطوعا لقوله لم لا يصام اليوم الذي نكح فيه ان من رمضان الا  
تطوعا اعلم ان هذه المسئلة على وجه واحد ان ينوي صوم رمضان وهو  
مكروه لما روينا فلو ظهر انه من رمضان صح عنه لانه شهد الشهر وصام  
وان افطر لا قضا عليه لانه في معنى المطلق والثاني ان ينوي اوجبا  
وهو مكروه ايضا لكان النهي فلو ظهر انه من رمضان يجزئ عن رمضان لما مر  
وان ظهر انه من شعبان يكون تطوعا وقيل يصح عما نوى في الثالث ان ينوي  
التطوع وهو غير مكروه لما روينا والرابع ان يتردد في اصل النية بان ينوي  
ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان في هذا لا يصح  
صياما لانه لم يعط عزيمة والخاص ان يتردد في وصف النية بان ينوي  
ان كان من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فحق واضطر فلو مكروه  
لتردد بين حدين مكروهين فلو ظهر انه من رمضان ابراءه لما مر وان  
ظهر انه من شعبان لم يجز عن اوجبا لكونه قضا لكان النهي ولكن  
يكون تطوعا ولا يجب افطاره القضا لانه مطلق الوجوب وان  
ينوي ان كان من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان في تطوع  
وهو مكروه ايضا فان ظهر انه من رمضان ابراءه لما مر وان ظهر انه من شعبان



جاء عن ثعلب فلو اذنه لا يجب فضاؤه لدخول الاسقاط في النية من يوم  
القباض في اقله في الافضل في صوم الشكر اما اذا كان يوافق صوما  
كان يصوم فان الصوم افضل بالاجماع لقوله عم لا تتعدوا رمضان  
يصوم يوم ولا يسوحن الا ان يوافق صوما كان يصوم احدكم صوما  
لرويته وان غم عليه الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما وغيره  
ان يقاد صيام جمعة او احدى الاثني فوافق فلا يكون له ما يبي  
وكذلك وان صام كله وكذلك ان صام نصفه او عشرة من اخره او ثلثه  
فصاعدا وقيل ان كان في السماء غم يصوم والا فلا والمختار ان يامر  
العامة بالافطار الى ان تذهب وقت النية ثم يامر بالافطار خذرا غي  
ثمة الروافض لان صوم يوم الشكر واجب عندهم ويصوم المغيرة خاصة  
لانه هو العار في كسبة النية وكذا القاض والاعيان لانه يمكن ان يصوموا  
على وجه لا يدخل فيه الا اهيته ولا كذلك غيرهم **فصل في رواية الهلال**  
وقاضيه شهادة الواحدة على هلال رمضان مقبولة اذا كانت  
عدلا مسلما بالغافلا صرا كان او عدا ذكر اكان او انكر وكذا شهادة  
المحدود في العذق بعد التوبة وشهادة الواحد على شهادة الواحد  
في الطاهر الرواية وقال الطحاوي لا تشترط العدالة في هذه الشهادة من  
المتابع من قال نأديه المسورة هكذا روى الحسن بن عمار ولا تشترط  
الدعوى ولا لفظ الشهادة وهذه الشهادة كما لا تشترط في سائر الاقضية  
هذا اذا كان بالسماء علم فان كانت مصيبة او مكتوفة ولا علم فيها  
فشهدوا على روية الهلال في المصر لا يقبل الشهادة من يقع العلم بشهادتهم  
واضلعوا وتعديروا عن ابي ابي انه قد روى عن رجلين في القائم  
وعن محمد بن عيسى بن ابي عن رجلين في القائم وعنه روى عن ابي وروي  
انه يقبل شهادة اهل الخلة ووجه العناوي في علي بن ابي ابي ان في سائمة  
قليل بلخ وعنه روى عن ابي بصير انه كان يقيم العفاء وعنه محمد بن ابي بكر  
القلبي والكثرة الى رأي الامام وقيل في بخاري قليل وروي في العذوق  
وقيل اربعة الا في بخاري قليل وقيل وقال بعضهم ذكره في غرضي الى رأي القاض  
والامام فان لم يقر ذلك قبله قبل وان لم يستقر لم يقبل وفي الصغير ولو شهد

يلج

ولو شهد واحد على هلال رمضان تقبل فان العذر في الاصول ليس شرط  
فكذلك في الفروع ولا كذلك في سائر الشهادات ولو كانت السماء مصيبة وهلال  
رمضان فشهدوا على هلال تقبل وان جاء واحد من خارج المصر وشهد بروية  
الهلال تقبل شهادته والنية ان في الاصل وكذا لو شهد بروية الهلال  
في المصر على مكان مرتفع ووجه القباوي كان الفضل يقول اذا كانت  
السماء مغيبة انما تقبل شهادة الواحد في هلال رمضان اذا قرأ وقال راي  
الهلال خارج البلدة في القراء او يقول راي في البلدة بين خلال السحاب  
حين يدخل في السحاب ثم يتجلى اما بدون هذا التفسير فلا تقبل لكان التهمة  
ووشد في العذوق لو جاء رجل من خارج من كان مرتفع وشهد بروية  
الهلال وهو عدل قبلت شهادته وان كانت السماء مصيبة هكذا ذكره في  
الطحاوي وذكره في موضع اخر لا تقبل في طاهر الرواية ووجه قاضيه ان واما  
هلال شعبان فان كان في السماء علم لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل  
وامرأتين وتشرط فيه الحرة وكما تشرط فيه الحرة والعدد فينبغي ان تشترط  
في لفظ الشهادة واما الدعوى فينبغي ان لا تشترط ولا يكون فيه شهادة طرود  
في العذق وان باب وهو قول يروى وان كانت السماء مغيبة لا تقبل الا  
قول الجامعة كما في هلال رمضان واما هلال ذي الحجة ذكرنا ان هلال  
الافقي هلال لفظ وعنه في التوارد ان الشهادة على هلال الافقي كالشهادة  
على هلال رمضان لما يتعلق بهما من امر ديني وهو ظهور وقت الحج وهو  
طاهر الرواية وهو كالهلال لفظ لان فيه منفعة الناس وهو النوع الحكوم  
الاضافي فلا يشك الا ما ثبت به صوابا وروى النايبي وروى الحسن بن  
زياد عن ابي انه يقبل في روية هلال العطر شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
سواء كان بالسماء علم او لم تكن ووجه قاضيه ان وادار رأي الامام هلال نوال  
وصده لا ينبغي له ان يخرجه وكما هو الثاني بالخروج لكان الاشتباه رجل راي  
هلال نوال وصده وهو من يقبل شهادة اوله لا تقبل فانه ينوي الصوم  
ولا يقطع في السرايا لكان الاشتباه رجل راي هلال العطر فشهد فلا تقبل شهادته  
كان علمه ان يصوم فان اخطأ في هذا اليوم فعليه القضاء دون الكفارة  
وان اخطأ قبل ان يرد القاضيه شهادة اقله فوافق في الصحيح انه لا يجب عليه



الكفارة وفي جميع النوازل ولو ان راعى هلال رمضان وحده فسد القاض  
شهادته فعليه ان يصوم خلافا للحكي البصر فان اخط بعد جادة شهادته  
فلا كفارة عليه عندنا وقبل ان يشهد وقبل ان يرد القاض شهادته خلاف  
الشافعي والصحيح انه لا كفارة وان اذ قبل الامام شهادته وامر الناس  
بالصوم فاقطعوا واحده منهم يلزم الكفارة عند عامة المتأخرين وقال  
ابو جعفر لا يلزم واذا راعى هلال شوال ثم دخل مصر او وجهوا اهل صيام  
فعليه ان يصوم معهم فان اخط اساء ولا شيء عليه ولو شهد هذا الرأي عند  
صديق لم يتردد فاقطع الكفارة عليه وفي المذهب الوالد اذا راعى هلال رمضان  
هل يلزم ان يشهد عند الحاكم قال سمي بيه الخوان اذا كان عدلا يلزم حرا  
كان او عبدا او امه من الجارية الخدرة وهو من فرض العين ويكفي ان يشهد  
وليبلغ ذلك كلبا يصح الناس يظن فانما اذا كان التام قاضا يكون فيه  
بشرية قول الظاهري ان علم ان القاض قبل قوله وعمل الا قول الظاهري يلزم  
ان يشهد وهو المستور يدخل فيه بشرية الروايتين عن ابينا هذا في المصنف  
اما في التواريخ تشهد ذلك الواحد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله  
بعد ان يكون عدلا اذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده وفي قاضيه كان ومن رأى  
هلال رمضان في الرشق وليس هناك قاض وقاض فان كان الرجل ثم  
يصوم الناس بقوله والعطان اضر عدلان بروية الهلال لا بأس ان يقطوا  
واذا اصابوا ثلثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يقطوا  
حتى يصوموا يوما اخر وقول الاموي والشافعي لا يقطعوا وشهادة  
واحد لا تصح في القطر خلافا لغيره فان القطر ثبت بسبعة القنوم ولم  
من شيء ثبت ضمنا ولا ثبت قصدا وان كانوا صاوحا بشهادة رجلين  
اخطوا عند اكمال العدة لانها ثبت بشهادتهما وعن القاض الامام العتبي  
انهم لا يقطعون وان صاموا بشهادة الرجلين وقال الاموي انما يقبل شهادة  
الرجلين على هلال شوال اذا اقر انهما راياه في غير البلد فان كانت  
شهادتهما انهما راياه في البلد والبلد كثر الاهل لا يقبل فيها قول الواحد  
والاثنين وانما يقبل شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب ولو صام  
اهل مصر ثلثين يوما واهل مصر اخر تسعة وعشرين يوما فانه ينظر ان كان

ان كان صومهم وليكن بروية الهلال وبينة يثبت عند قاضيه او عدوا  
ثعبان ثلثين يوما ثم صاموا بحكي على الاخرين صوم ذلك اليوم وان لم يكن  
كذلك فقد اساءوا واخطوا ولا قضاء على الاخرين وفي الواقع اذا اقام  
الناس شهر رمضان فاذا اطمعوا وعشرون يوما ينظر ان راعى الهلال  
من شعبان وعدوا شعبان ثلثين يوما وصاموا رمضان صوموا يوما  
وامد الامة على ان رمضان انتقض بيوم بيقين وهذا قد يكون وان  
عدوا شعبان ثلثين يوما في غير روية هلال شعبان صوموا يومين  
لانهم يعلمون ان رمضان انتقض بيومين كوازيهم غلطوا في شعبان  
بيومين كما عدوا شعبان ثلثين يوما في غير روية هلال وواضحات  
عز محمد في النوادر اذا اقام اهل مصر شهر رمضان على غير روية ثمانية  
وعشرين يوما ثم راعوا هلال شوال قالوا ان كانوا عدوا شعبان ثلثين  
ثلثين يوما وعم عليهم هلال رمضان صوموا يوما واحدا وان صاموا  
تسعة وعشرين يوما ثم راعوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا  
الشهر في الايام اعلم ان الهلال اذا راعى في البلدة يحكم البلدان  
الجمهورية الصحيح من هذا انما اذا استغاف في الخبر فمابين البلدان بناء  
على ان سبيل البعدان لا يصير له هلال مرييا بعد عن التمس ولو هو في  
واحد وقيل حكم احدى البلديتين بالروية لا يلزم الاخرى لان سبيل لزوم  
الحكم ان يصير مرييا في جانب الحلفين وذلك يختلف بالبلدان بعد ان يكون  
بينهما مسافة القطر فان كان يختلف حكمه في شدة الحجة هذا هو الاشبه  
الاقطاع يختلف فالتميز اذا حركت درجة يحتمل ان يكون طلوع في القوم و  
الشمس تقوم وعزوا بالقوم كل بلدة مخاطبة بما عنده روي ان اهل الشام راعوا  
هلال رمضان ليلة الجمعة واهل المدينة راعوه ليلة السبت فقبل لان عباس  
الاكتفى بروية اهل الشام قال هكذا اريدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواياته  
فلوراي اهل المغرب هلال رمضان يحكم الصوم على اهل الشرق ولا عبرة لاختلاف  
المطالع في ظاهري الرواية وفي جميع النوازل اهل مصر اشم عليهم الهلال  
فشهد شاهدان عند القاض بروية وقصر بذلك لا يظهر هذا الحكم في اهل مصر  
اخر يظهر في اهل قري المصنف محالة ولو شهد عند قاض بلدهم يراهم الهلال



ان قاضي الهلال في وقت كذا واجتمع الشرايط يقضيه ذكر في النوازل  
 والوصف فيه ان لا ولاية القاضي على مصر اخر بل الولاية على مصره وقراه  
 وفي الوصف الثاني انهم يامضوا قاضي مصرهم وفي الكاوي اهل بلد راوا الهلال  
 يوم الثلاثاء واهل بلدة اخرى يوم الاربعاء يحكم لاهل كل بلدة بما راوا  
 لان ابن عباس رضي الله عنهما قال في هذا قال الله تعالى ولما جئنا من بعد  
 مطالع البلدتين فاما اذا اتينا عدت ليس للثاني ان يقضي قضاء اخر في مصره وطلع  
 بخاري وسمع قد قرب وفي قاضي خان اهل بلدة راوا هلال رمضان  
 فصاموا ثمانية وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين ان  
 اهل بلدة كذا راوا هلال رمضان في يوم كذا قبل يوم صاموا هذا  
 اليوم الثلاثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والتمسوا بحجة لا يباح  
 القطر عند ولا يشترط التدقيق في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالروية  
 ولا على شهادة وانما كواحدة غيرهم اذا شهدوا هذا عند القاضي لم ير  
 اهل بلدة على ان قاضي بلدة كذا اعده شهدا هذا ان روية الهلال في ليلة كذا  
 وقضى القاضي بشهادتها جاز له هذا القاضي ان يعطي بشهادتها لان قضاء  
 القاضي حجة اذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين  
 انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوا في هذا المصير ينبغي ان  
 لا يعجل شهادتهم لانهم تركوا الحجة وما كان صفا عليهم وان جاءوا من مكان  
 بعيد جازت شهادتهم لانهم لا يتقوا التهمة وفي شدة التهمة ولا اعتبار بروية الهلال  
 قبل الزوال وانما العمل على روية بعد غروب الشمس لان الذي يرى قبل الزوال يحتمل  
 ان يكون ليلة الماض ويحتمل ان يكون للحالية فان اهل الموضع قالوا اذا كان  
 القمر في اخر الشهر في اقصاه رجاءه في الشمس يرى قبل الزوال وان كان في اوجها لا يرى  
 الا بعد الزوال فان كان محتملا في هذا يوم قد غم في الهلال على الناس فتكمل العدة  
 بالحديث وقال ابو يوسف ان كان قبل الزوال فيكون ليلة الماض وان كان بعده  
 فهو للحالية لان العادة ان لا يرى الهلال قبل الزوال فاذا رى على الظن  
 انه للماضية وفي قاضي خان اذا راوا الهلال في هذا قبل الزوال او بعده ولا يصام  
 به ولا يعطى وهو من الليلة المستقلة وقال ابو يوسف ان راوا بعد الزوال فذلك  
 وان راوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعلى ادرى ان كان حجة امام الشمس

الشمس التي تلوها فهو ليلة الماضية وان كان حجة خلف الشمس فهو ليلة  
 المستقلة وقال الحسن بن زياد وان غاب بعد الشفق فهو ليلة الماضية  
 وان غلب قبل الشفق فهو ليلة المستقلة وعند روية الهلال ليلة  
 الاشارة اليه كما يفعل اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس  
 ويوم عرفة يوم نحى كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاخرة  
 حتى لا يكون التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه  
 يوم نحر يوم صومكم لان ذلك محتمل كتمل انتم ارا دية ذلك العام  
 دون الايدى ثم اعلم ان رمضان في الاصل قصدا اذا اصدقتم في لان  
 الذنوب تحرق فيه وهذا ضعيف لان التسمية ثابتة قبل الشروع  
 وقبل رمضان من الرخص وهو كدة الحرة وسمي الشهر المذكور لان  
 هذه الشهر كان شديد الحر فتموا بذلك للواقعة وسمي رمضان ذلك  
 وايضا **باب ما يفيد الصوم وما لا يفيد في قاضي خان** اذا كل  
 او شرب او جامعوا شيئا لم يفد صومهم شيئا ولو كان جركا او غطاء  
 في صومهم قيا او تحنا وان ابلع النفاق الذي في فم او الخاط  
 الذي نزل من راسه الى الغم لا يفد صومهم وكذا اذا دخل القمار والافان  
 او ربح العطر ولذا باب صفة لا يفد صومهم وكذا اذا ارتطبت ثغراته  
 بنواقم عند الاكل ونحوه فابتلع لا يفد صومهم وكذا اذا اخذ الدم  
 من اسنانه والنفاق غالب فابتلع ولم يحد طعم لا يفد صومهم وان  
 كان العلبة للدم فسد صومهم وان لم يتو ياخذ شيئا طاهرا وان دواء  
 جايعة او اتم ان راوا صمادوا رطبة في قول ربح خلافا لصاحب  
 وان دوا صمادوا يابس لا يفد صومهم عند الكل وقيل لا فرق  
 بين الرطب واليابس في فصل الخوف والدماع في صومهم وان  
 لم يوصل لا يفد سواء كان باب او رطب او ذكر في الاصل انه يفد الصوم  
 مطلقا بناء على الغالب وهو الوصول الى الخوف اذا احتج لا يفد  
 صومهم عندنا خلافا لما ذكره الغيبة لا يفد الصوم وكذا الاصل ان وكذا  
 اذا نظ الى امرأة فاشهد وتغكر فاحس لا يفد صومهم لان فساد الصوم  
 في الجماع عوف نقا والجماع قضاء الشهوة بالملكة العفوية لم يوجد وكذا

دمشق



لو جامع بهيئته ولم ينزل او حست ولم ينزل او نال في يده ولم ينزل او جامع  
فيما دون الزرع ولم ينزل فان انزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء  
دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقضات ومن الناس  
من قال لا يفد صوم بالاجتماع بالكفح هذا مما لا ينعقد ذلك في غير  
رمضان قيل ان اراد الشهوة لا يباح وان اراد تكيين الشهوة قالوا  
نرجوا ان لا يكون انما ولو ابتلع سكر وطرفها بيده او خشيته وطرفها  
بيده او ادخل اصبعه في دبر او خرب بزاقة من الغم الى الذقن ولم يقطع  
قابضه لا يفد ولو كان بين لسانه شيء قد ضل خلقه وهو كارد او  
متعد لا يفد صوم اذا كان دون الحصة لان القليل يجعل نجوا وان  
كان قدر الحصة فاكله متعدا عن اليسر ان يفد صوم ويلزم القضاء  
دون الكفارة وقال زفر يلزم القضاء والكفارة في نواذر ان هنام  
اذا ابتلع سمه كانت بين لسانه لا يفد صوم وان تناوله في  
الخارج وابتلعها فسد صوم وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار هو الوجوب  
هذا اذا ابتلعها انما اذا مضى بها لا يفد صوم لانه يلتزم بلسانه فلا يصل  
الى جوفه شيء ولو ضاق الماء قد ضل في اذنه لا يفد صوم وان صبت الماء  
في اذنه فاضلوا فيه الصحيح هو الصاد لانه وصل الى الجوف بفعله ولا يفد  
فيه صلاح البدن ولو طعن برمح لا يفد صوم وان بقي الزرع في جوفه  
لانه لم يوجد فيه الفعل وصلاح البدن وان دخل السم صوف وخلفه في  
الجانب الاخر لم يفد صوم وان القي حجر الجانيعة قد ضل جوفه لم يفد صوم  
وفي جميع الفتاوى التحل او قطردوا في عينه لا يفد صوم عندنا وان وجد  
طعمه فسلقه واذا برق فرائز التحل ولو تم في بزاقة ذكوره على بيمه الحلو  
ان فيه ضللا في الشاي وعامة على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تنزل على  
انه لا ناس بالكل السود للوقيل قال شيخنا اذا مضى به الزينة بذكر  
واذا طعن الصيام برمح فان تزعم لم يقطر وان بقي الزرع في افضة كذا وعامة  
الكتب في تزعم الشاي في ضللا في الشاي فيما اذا بقي الزرع واذا ادخل اصبع  
في دبره اكثر من شاي على انه لا يبي الغسل والقضاء لان الاصبع ليس بالجماع  
فصار بمنزلة الخبث ولو ادخل الخبث ان لم يكن طرفها خارجا يفد صوم

صوم وفي البقالي اذا امسك في شيء لا يؤكل فدخل الى جوفه لا يفد صوم  
وفيما ايضا اذا دخل الماء في فم عند الاغتسال لا يفد صوم الا ان لم يست  
فيه متعدا وفي قاضيه حان اما ما يوجب القضاء دون الكفارة اذا جامع  
مكة في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة وكان ابو حنيفة يقول  
اولا عليه القضاء والكفارة لان الجماع لا يكون الا بايتشار الالة وذكر  
امارة الاختيار ثم رجع فقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان في ادب  
الصوم يكون بالانلاج وهو ما كان مكرما في الاطلاع وليس كل من انتزعه  
بجامع وكذا اذا قبل امرأة بشهوة فامنع او متها بشهوة فامنع عليه القضاء  
دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقضات والخبث والتفان  
يفد الصوم فوجب القضاء دون الكفارة وقال بعضهم ان يمتص  
صير دخل الماء خلقه ان زاده المصمت على الثلث فوصل الماء جوفها  
فسد صوم وقال ابن ابي ليلى ان توضع للصلوة المكتوبة لا يفد ان  
توضع للتلطوع فسد صوم وقال بعضهم لا يفد فيها وغنى حسن  
وهو قول اصحابنا ان كان ذكر الصوم فسد صوم وان كان ناسيا  
لا شيء عليه وقال الشافعي ان صبت الماء في خلقه لا يفد صوم وان اكره  
فيه اكل ينفس فسد صوم وان كان ناسيا ضيق خلقه لا يفد صوم  
عندنا ضللا في الزرع والشافعي وكذا النائم او الجنون اذا جامعها زوجها  
عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر لا يفد صوم لانه في مفع النساء  
اذا او لي رجلا ضللا ضلها القضاء والغسل انزل او لم ينزل ولا كفارة  
عليه لانه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج في التحنن وان عملت المرات عمل  
الرجال من الجماع في رمضان ان انزلت عليها القضاء والغسل وان لم تنزل  
لا غسل عليها ولا قضاء اذا او لي قبل طلوع الفجر فلما خشي الصبح افترقه  
وامنع بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاصلام وان بدا بالجماع ناسيا  
او او لي قبل طلوع الفجر او الناسي تذكر ان تزعم في قوره نفه في حال  
لا يفد صوم في الصحيح من الرواية واذا دام عليها حتى نزل ماؤه  
اضللا في الشاي فيمن قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل لم يحكم  
الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الزرع او لانه لم يكن على وجه التعدت



وقال بعضهم ان سكن ولم يحرك كفارة عليه وان حرك كفارة <sup>التذكير</sup>  
 وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما اوجح امراته ثم قال  
 لها ان جابعتك فانت طالق فان نزع كفارة لا يحث وان لم ينزع  
 ولم يحرك كفارة نزل ماؤه وانت نزع لا يحث وان حرك كفارة يقع الطلاق  
 ويكون حراما بالحركة الثانية والثالثة واذا دخل جنت او عرق جنته  
 او دم رعا فحلق او عمل الارسم في قم فحزبت فضة الصبيغ  
 او صفرة او حمرة او اصطب بالزيت اخضر او اصفر او احمر فانت لم  
 وهو ذاك الصوم او اكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخساة والنواة والبقن  
 والتراب الكاعد والنراق الذي جعل في كفارة ثم استلعم الخرجل الذي  
 لم يكن يدركا وهو غير مطبوخ والحوزة الرطبة الذي يغسل به الرأس او وقع  
 قطرة من التبر والمطر في الصائم او الدم اذا خرج من بين الانسان ودخل  
 خلق الصائم ان كانت العلة للدم او كانا سواء او ابتلع بزاق غيره او اورد  
 بزاق ثم غلبه ثم رده الى قم فانت لم يعمد في الصورة المذكورة  
 بعد الصوم والكفارة عليه وقا صبحان الصائم اذا قاء لا يفد صوما  
 لقوله ثم قاء فلا قضاء عليه فان عاد الى صوم فوجع وجعل  
 ان كان ملا الغم واعاده ففد صوما وقوله ان ملا الغم حكم الحار  
 فاعادته بمنزلة ابتداء الاكل وان عاد بنفس ففد صوما وقول ليس  
 لانه عاد الى صوم ماله حكم الحار ولا يفد وقول محمد وهو الصحيح لانه  
 كما لا يمكن الاقراض عن فوجع لا يمكن الاقراض عن عوده ففد صوما وان  
 لم يكن ملا الغم ان عاد لم يفد صوما وقوله عند محمد لعدم الفعل  
 وعند ابي ثابته ليس له حكم الحار وان اعاده ففد صوما وقول محمد لو  
 الفعل ولا يفد وقول ابي ثابته ان القليل ليس بخارج فلا يتصور اذ قاله  
 والصحيح في هذا قول ابي ثابته ان قاء ان كان ملا الغم ففد صوما  
 لقوله ثم قاء فلا قضاء عليه والكفارة عليه لان فاد الصوم عرف  
 نصا بخلاف القياس فلا يظهر في الكفارة واذا فاد صوما لا يتأخر فيه  
 العود والاعادة وان لم تكن ملا الغم ففد صوما عند محمد لظاهر النص عند  
 ابي ثابته لان مادون ملا الغم ليس بخارج حكما وان اعاده فن ليس فيه

في رواية لا يفد لانه لا يوصف بالذوق

فيه روايتان في رواية لا يفد لانه لا يوصف بالذوق وفي رواية ففد صوما لان  
 فعله الاخراج والاعادة قد كثر محققا بملاء الغم ولو قاء ملا الغم بلغا لا يفد  
 صوما خلا لا يوصف صوما على الاطلاق في الانتفا من الطهارة وفي شدة التكلم  
 وان قلى ملا الغم فاعاد بعضه افطر بالاتفاق لوجود الادخال بعد الحزوة  
 وان عاد فذكر عند ابي ثابته ما ذكره وهو مثل سق الماء في خلق الصائم المتخضم  
 وكذلك لا يفد لعدم القطر صورة ومعه فالحاصل ان ما يوصف بغيره كزوة  
 حكما ومجرا بغيره وجود الفعل منه ومن اصبغ شيئا في رمضان او اضم نهارا  
 من غير صوم ولا شيء عليه لان الله تعالى في المباشرة في بيع يقول قال ان يكون من  
 واذا كان كذلك فالعمل يقع في النهار ضرورة ومن كل ناسا فظن ان ذلك  
 افد صوما فكل بعد ذلك متعذرا فغلب القضاء ولا كفارة عليه لان القياس  
 ان يفد صوما لوجود تعيين الصوم الا انه لم يكلم بالفساد الحديث وهو قوله  
 دم على صومك فانما انت صيف اثم وفي خلاصة الدعوى اذا دخل في الصائم  
 ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين وكذا لا يفد صوما وان كان كثيرا كخروج  
 بلوغه وقم وابتلع بغيره وكذا عرق الصوم ولو اصبغ في صبيته لا دواء  
 في دبره او اخطأ في صبيته الدوا في الانف فوصل الى صبيته الا ان وقطرت  
 في اذن من دهن او سحر او افطر فظن ليلا او صوما او كل ناسا فظن خطاه  
 فاكل عدا ولم ينو في رمضان كل صوما ولا فطر او اصبغ عذبا وللصوم قصر  
 فقط ولا كفارة عليه في هذه الصور وفي الهداية ومن اصبغ غير ناسا وللصوم  
 فاكل الغاية عليه في هذه الصورة عند ابي ثابته وقال ابي محمد اذا اكل قبل  
 الزوال تجب الكفارة وان افطر واملأ لا يفد صوما عند ابي محمد وقال ابي  
 عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن ابي محمد هذا اذا صبت في امليلم دهن  
 فوصل الى المثانة اما ما رواه في صبيته الذكر لا يفد صوما بالاتفاق لان  
 المثانة ليس لها منفذ وانما في البول منها بطريق الشرج وهذا الكلام يوجه الى  
 الطب الباطن اذا شرب ففد صوما وليس هو كالثام في ان الباطن اذا شرب الفعل  
 اذا شرب لم يؤكل ذبيحة ويؤكل ذبيحة في النبي سمته **فصل في نوحس**  
**القضاء والكفارة** وقا صبحان اذا اصبغ شيئا في رمضان في اربع  
 امراته متعذرا عليه القضاء والكفارة اذا توارت الحشفة انزل او لم ينزل

في رواية لا يفد



وعلى المرأة مثل ذلك ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي وجوب  
الكفارة قولان في قول محمد ان كانت المرأة مكروهة عليها القضا  
دون الكفارة وكذا اذا كانت مكروهة في الابتداء ثم طاعت بعد ذلك  
لانها طاعت بعد فساد الصوم وان جامعها في دبرها او طاعت  
في دبرها مستعدا فعليه القضاء والكفارة انزل اولم ينزل في قول ابي  
محمد وكذا اذا عمل على قوم لوط وعنى به في رواية في رواية  
كلاهما اخذ الشافعي ورواه لا يلزم الكفارة الصيام اذا اكل  
مستعدا ما يغذي ويتداوى به كالخمر والاطعم والاشربة والادوية  
والالبان فعليه القضاء والكفارة عندنا وكذا اذا اكل اهل بيته او مسكا  
او كافولا او غالمة او زعوانا وان اخذ المهرليكي بغير وجعل بعضها  
ولا يدخل عينها لا يلزم القضاء وان صعد هذا بالغابا وبالسكر يلزم  
القضاء والكفارة وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكل الناس كورق  
الكرم والاشداء وكذا الخل والمرى وماه العصف وماه الزعفران وماه  
الباقلاء والبطيخ وماه القنار وماه الذرصور والمطو والتيل والرد  
اذا تعدد ذلك وكذا اذا اكل طيبا يوكى للدواء كالطين الارمني في القضاء  
والكفارة وروى الطين النبائي عن جعفر بن محمد انه قال في القضاء  
دون الكفارة وقال محمد بن الحسن في الرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب  
عليه القضاء دون الكفارة الا ان يكون الطين الارمني فان في القضاء  
والكفارة لانه يوكى للدواء واما الطين الذي يغلى ويوكى عن محمد بن قال  
لا ادري وكذا روى عن ابي عبد الله في قوله لا ادري وبه ام لا وفي طامم الرواية  
في الكفارة لانه يوكى لعادة والطين الذي يغلى به الرأس بعد صوم  
وان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة وان اكل دقيقا وبعض  
الروايات عن ابي عبد الله لا يجب الكفارة وعن محمد بن في بعض الروايات  
الحلاق على العكس ولا يجب الكفارة باكل العجين وفي رواية الذرة اذا الت  
بسمن في القضاء والكفارة واذا بضع تحت الحنطة لا يفد صوم  
لانه لا شيء بالمضغ كما قلنا في التسمية وان كان حبة عنب ان مضغها  
فعليه القضاء والكفارة وان ابتلعها ان لم يكن معها ثوبها فعليه القضاء

قا

القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان معها ثوبها اضيق المشايخ  
في وجوب الكفارة وروى اللوزة والخوض الرطبة كفارة لانها يوكى كما هي  
واما اللوزة الرطبة ان ابتلعها فعليه القضاء دون الكفارة لانها لا يوكى  
وان مضغها ان كان فيها اللب فعليه القضاء والكفارة لانه اكل ما يوكى  
وزيادة وان لم يكن فيها لب فعليه القضاء دون الكفارة والرطبة اليابس  
فيمن سوا واللوزة اليابسة بمنزلة الخوز وكذا الفواكه كانت رطبة بمنزلة  
الخوز وان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب  
كما في الخوز وان ابتلعها ان لم يكن مشقوق الرأس فصد صوم ولا كفارة عليه عند  
الكل وان كانت مشقوق الرأس فذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت  
مملوثة فيها الكفارة وان لم يكن مملوثة فلا كفارة فيه وتسلع بفاقم روى  
عن محمد بن عليه كفارة لان جميعها مأكول بخلاف قشر الليمون وشحمها واستلعه  
الرومان والبيسني القضاء دون الكفارة لانها لا يوكى لذلك وتسلع بطلح  
صغيرة او وضعت صغيرة واهليلج روى عن محمد بن عليه الكفارة وان اكل  
شجاعة مطبوخة اضلعوا ووجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب كل دما  
في طامم الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه يستفذه الطبع وفي بعض الروايات  
عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان اكل دما غير مطبوخ  
عليه القضاء والكفارة واذا اغتت لغم السحرة في قطلع الفخيم ابتلعها او اخذ  
كسرة من الخبز لياكلها وهو يابس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها مع  
ذكر الصوم اضلع المشايخ فيه على اربعة اوجه وقال بعضهم لا كفارة عليه قال  
بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخرجها من الفم فعليه الكفارة  
وان اخرجها ثم اعادها لا كفارة عليه وهو الصحيح اذا شجر على يقين ان الشجر  
لم يطلع او اضطر على يقين ان الشجر قد غرب فاذا انجى طالع والشجر لم يرب  
عليه القضاء فيها لوجود الناقص ولا كفارة فيها لكان العذر وان شجر  
وهو شك في طلوعه اني فالمسح ان يترك الاكل فان كل وهو شك يلزم  
القضاء واضلعوا ووجوب الكفارة وان شجر واكل التمر راى ان الشجر طلوع  
قال شافعي عليه ان يقضي ذلك اليوم وان اضطر والتمراية ان الشجر لم يرب  
عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وانضم اليه التمر راى قصار



بمنزلة اليقين اذا شهد ان ان الشريعة قد غابت وشهد اخر انهم ينف  
عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق واذا شهد ان على طلوع الفجر  
وشهد اخر انهم لم يطلع ثم ظهر انه قد كان طلوع في الكفارة لان شهادة  
الواحدة على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة وان دخل عليه  
جماعة وهو صحيح فقالوا الفطاح فقال الرجل ان اريد صايما فصمت  
مفطر فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول قبل طلوع الفجر واكمل الثاني بعد طلوع  
قال الحاكم ابو محمد ان كان جماعة وصديقهم لا كفارة عليه الكفارة عدلا كان  
او غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا اذا قال الرجل لا ابراه  
انظرى هل الفطاح فظرت فرجعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها  
ثم ظهر ان الفجر قد كان طالعا اختلفا لما يخ فيه قال بعضهم ان صدقها  
وهي نعمة لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لان على يقين من الليل وتلك  
في النهار وعلى المداة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت  
رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطرت في يوم اخر كان عليه كفارة واحدة  
ان افطرت في رمضان عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن كافر كفارة واحدة  
وفي الخاتمة ولو افطرت في رمضان برار ان كفر للاول تلازم كفارة افترى  
بالاجماع وان لم يكفر للاول عليه كفارة واحدة وانما تعتبر حال المكفر في  
جميع الكفارات وقت الاداء ولا تعتبر وقت وجوبها فان كان وقت  
الاداء بعد ايجاب الصيام وان كان وقت الوجوب مورا او الايضاء  
وكفارة الصوم مثل كفارة النهار وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لقوله عز من افط  
في رمضان فعليه ما على النظام وهو قال الشافعي لا كفارة عليه شرعت لدفع  
الذنب والذنب قد ارتفع بالتوبة ورفع الموضوع محال وناهار وناهار يجوز  
والعتق الرقبة الكافرة والمسلم والذكر والانثى والصغير والكبير ولا كفارة  
بافاد الصوم غير رمضان لان لم يهتك حرمة الشهر **فصل فيما يقضي**  
**الكفارة وما لا يقضي** وفيما يقضي ان المسافر اذا قدم بمصره وهو صائم  
في رمضان فافترى ان صومه لا يجزى فافط بعد ذلك قصد لا كفارة عليه في  
وان لم يفت بذلك فذلك في قول ابي حنيفة والشافعي لان قول بعض العلماء ان الصوم

لان الكفارة

يلج

المسافر لا يجوز ان يثبت فيه وكذا الواجب المقيم صايما ثم سافر فافط بعد ذلك  
لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم صامت والصحيح اذا افطرت ثم مرضت  
مرضالا يستطع الصوم ففقط الكفارة عند نفاذ الوقت والاصل عندنا ان  
اذا صار في اخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح لم الفطر ان يكون  
مقط الكفارة وذكره المنبغعي انه اذا افطرت في نهار رمضان متعمدا ثم اغتم عليه  
ساعة لا كفارة عليه ولو افطرت في اول النهار متعمدا ثم اكره السلطان على السخرية  
عنه الكفارة ولو سافر باضماره لا تعط عنه الكفارة واذا اكل ناسيا او نسي  
او صام ناسيا فظن ان ذلك يعطه فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان الصوم  
قد قضا فاضار ذلك شهرة فان كان يلزم كدته وعلم ان صومه لا يقد  
بالنسيان روى عن ابي حنيفة والشافعي ومحمد بن علي الكفارة وروى عن ابي  
انه لا كفارة عليه وهو الصحيح رجل ذرع الفجر وهو ذكرك الصوم او ناسيا  
انتم فظن ان ذلك حطة او وصول فوصل الماء الى الجوف والرباع في اصول  
الشعر فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة على كل حال وفي الروايات  
فرق بين العالم والجاهل فاولئك الكفارة على العالم دون الجاهل وكذا في الذي  
ذرع الفجر فاكل متعمدا عليه الكفارة والقضاء ان كان عالما وقوله وان كان  
جاهلا فذلك في قول ابي حنيفة والشافعي وقول محمد بن كافر ان صام في نهار رمضان  
ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة وان كان جاهلا فذلك عند ابي حنيفة والشافعي  
وعن محمد بن ابي حنيفة فغيرها فافضاه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه  
وهو الصحيح وان اصح فظن ان ذلك حطة او التمس او ادهن شارب فظن ان  
ذلك يعطه فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فافط  
فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يملك من مخطئ حال وان كان سمع حديثا والحكام  
وعرف تأويله فذلك وان لم يعرف تأويله قال ابو حنيفة ومحمد بن علي الكفارة كما لو كان  
عالما وقال ابو حنيفة الكفارة عليه ولو كان هذا الجاهل مفسيا في الحكم فافترى بالفطر  
فاكل متعمدا لا كفارة عليه وكذا الذي التمس او ادهن شارب ثم اكل متعمدا  
عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فافترى فافط لم يفت فافط فافط لا كفارة  
رسل اعتبار فظن ان ذلك حطة فاكل بعد ذلك متعمدا ان يلزم قوله عز من العتمة  
تفطر الصيام وقوله عز من ثلاث يفت الصيام وينقض الوضوء العتمة والنيم والنظر



الحجامة  
حاشي الحاشية واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وصل  
سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال سواء  
اعتمد حديثا او فتوى لان العلماء المعصومين على ترك العمل بنظام الحديث وقالوا  
اراد به ذهاب الامر وليس في هذا قول معتبر فها نحن في كمال استناده في تدبره  
شبهة وان لم تكن فظن ان ذلك خطأ فاكل بعد ذلك متعمدا عليه تقضاء  
والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يوجب الحاشي العام وان اوج  
بهم او حيتهم ولم يندل لا بعد صلوحه ولا يلزم العمل فان ظن ان ذلك خطأ  
فاكل بعد ذلك متعمدا ان كان عالما عليه التقضاء والكفارة وان كان جاهلا  
فعليه التقضاء دون الكفارة وان اقبلت سلمه ولم يغيرها من يده او ادخل فنته  
في دبره او ادخل اصبعه في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمدا ان كان جاهلا عليه التقضاء  
دون الكفارة وان كان عالما عليه التقضاء والكفارة ولو نظر الى حاشي الحاشية  
فانزل او تفكر فانزل فظن ان ذلك خطأ فاكل بعد ذلك متعمدا فهو غير مذنب  
وقال بعضهم ان كان عالما عليه التقضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه  
التقضاء دون الكفارة في الخاتم ولو اخطأ والشرع ان الشريعة تنزل في شهاد  
اثبات على طلوع الفجر وشهاد ان ان لم يطلع فاكل ثم ظهر ان قد طلع الفجر او لم  
اذا اكل ثم سافر في صلوحه ويلزم الكفارة والتقضاء **فصل في الايام**  
فاضيح ان فصل بين يجب عليه التوبة ومن لا يجب غلام يلو في رمضان ونصف  
النهار ونصرا في اسم فانه لا ياكل بقية يومه وكذا المرأة اذا ظهرت من الحيض  
والنفاس بعد طلوع الفجر او معه او كحذون اذا فاق والمسا فورا قدم به  
بعد الاكل والمقيم اذا شرب بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي اكل وهو لا يعلم به  
الشمس قد غابت فظن انها لم تغب كل من صار على صفة في اخر النهار لو كان عليها  
فادى النهار يلزم الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافا للشافعي  
والمعصومين ان من اخطأ خطا بان تصف في ودخل الماء صلقه او اكل متعمدا او بكرة  
او اخطأ يوم النكاح ثم ظهر انه من رمضان يلزم التوبة والمعصومين ان لا يجب التوبة  
على الكايفي والنفاس ولا على المريض والمسا فورا في التكلم وان يولي بعد الزوال  
لم يجر لانه خلاص الصوم عن التوبة فصار كما لو خلا جميعه ولكن ياكل بقية يومه لان  
بالقائمين واجب قال النبي صلى الله عليه وسلم الاكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم الصوم

والصوم صائفة في جميع السنة الا يوم العيد واتام التوبة لان الصوم فيها  
صام لقوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام الاكل وشرب يعال  
فان صام فيها فريضا او واجبا او نذرا لم يجر له لان الحاشي لا يتوب عن الواجب  
فان اصبغ يوم الغطر او يوم النحر صامها فخطا لما ذكرنا من الحاشي ولا شيء عليه لا قضاء  
عليه لان القضاء انما يجب لشيء من الغاية والغاية هناك لا يجب لشيء من الغاية فانه ما حور  
بالاظهار وقال محمد يلزمه القضاء اعتبارا للشرع بالنذر وان قال الله على صوم  
يوم الغطر او يوم النحر او اتام التوبة فخطا لكونه من حيث اعلم وقضى لقوله صلى الله عليه وسلم  
وسمي قفيل الوفاء بما سمي وعذر فخر وانما في لا يصح نذره لان النذر واجب التكرار والمذكور  
واما الباقي ومهما متسا فيان وجواب ان النذر لم يكن عن الصوم بل عن محاورة وهو  
ترك جانب الدعوة فلا يدل على حرمة الصوم كالبيع وقت النداء وفي الوسط ولو فرض  
الدم من بين لسانه ودخل صلقه ان كانت الغلبة للذوق لا يضره وان كانت الغلبة  
للدم او لم يتوينا يطره وقيل لا يطره ولو دخل الحاشي انتم من له ثم لم يمتنع فادخل  
صلقه لم يطره ولو اقبلت سلمه في يدته ثم اخرج صم يطره ولو اقبلت سلمه فطره  
ولو وصلت المرأة قطنه في فرجها الداخل وصورها فطره والا فلا ولو اقبلت سلمه  
في الخاتم فطره لما يبلغ الحقة فطره ولا يصوم المرأة تطوعا الا باذن المتتام  
زوجها رعاية لحقه في الاجتماع بها ولا يصوم الا تطوعا الا باذن المتتام  
والنحو ومذون تحت تعبد الا فطار ونا فيه التحور من شكل في طلوع الفجر  
لم يمتنع وعنه ان في ان يكره للقيام المصطفية والانشاء في غير الوضوء فلا ياكل في الوضوء  
وكره الاعتناء وصحت الماء على الراشي والتلفق بالتوبة بالبلول قال ابو يوسف لا يكره  
وهو الاظهر وفي رواية التكملة ومن كان له في يومه العدة حتى يصام ثم اقبل  
رمضان لم يجر لانه ادى قبل التوبة بسبب الوضوء ان صام رمضان او شرا  
اخره جاز اما شهر رمضان فلانه ادى الواجب في وقت مع اجتماع شرائط  
ضيقة واما شهر اخره فلا في الوقت قد فات وثبت القضاء في الذم  
فيما اذا اداء وان ظن انه في الوقت وثبت ما عليه كافيته فلا حاجة الى تعيين  
نية القضاء كني صلب الظاهر في وقت العصر وطوبى ان الوقت باق فان وقع  
فيما اتام العيد والتوبة يقضيها لما ذكرنا ان الصوم فيه حرام واذا بلغ الصبي  
او لم يجر في بعض النهار فاكل فيه فلا قضاء عليه لان صلوحه لم يكن واجبا عليه لعدم



الخطاب فان نوى المسافر الاطعام ثم قدم قبل الزوال فنوى الصوم اجزاه  
وكذلك المريض اذا برئ لان الصوم في اول النهار كان واجبا عليه بالقيام  
الاصلية وانما رخصت لهما الاطعام للمرضى والتخفيف اذا زال العذر وادى جاز  
ومن اصبح صائما ثم نوى الاطعام جاز صومه ما لم ياكل لقوله عم القطع بما يدخله  
الاكل ليست ياكل فينبغي صائما كما كان ومن سافر بعد طلوع الفجر لم يفتقر  
يوم لان فيه بطلان الجراء المؤدى وانما حرام قال الله تعالى ولا يظنوا اعمالهم فان اكل  
بعذرا وبغير عذر فعليه القضاء لا غير لان التفرصا برئهم والكفارة سقطت  
كالحدود وكذا يكره ان يفتقر في اليوم الذي يريد ان يدخل فيه لانه يصير مقبلا  
والاقامة حال زوال الرخصة وتجعل الاطعام اذا عرت الشرا فيفضل لقوله عم ثلث  
المركبات تجعل الاطعام وتأخر التجرور ووضوح اليقين على الشمار في الصلوة وما سجد  
الاطعام كيقظ والنفس والعطش الشديد اعتبارا لمريض واذا استوعبت جنون  
الشهر فلا قضاء عليه وان استوعبت الاعمال وقضى كله الا ان يكون قد نوى في الليل  
ثم اغنى عليه في النهار والعرف بين الجنون والاعمال ان الجنون يزيل العقل ويقتطع  
التكليف ويوجب لولائه ويلحق بالصغير والاعمال من جنس وحسن في البدن  
يوصي العقل ولهذا جاز الاعمال على الانبياء علم السلام دون الجنون وانما لا يقضى  
اول يوم من الاعمال لانه نوى بالليل ووجد الاسكال بالنهار فحضر صومه وان لم يستوف  
الجنون الشهر في القضاء عليه ولا فرق وهذا بين ما يجوزنا او يبلغ عاقلنا من  
وعند محمد اذا بلغ مجنوننا لا تجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستوقا وواصفان  
رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنتين في رمضان في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر  
الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين  
الماضية قالوا هذه اذا افاق قبل الزوال وانما افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفتقر  
في هذا الشهر وهذا اذا بلغ عاقلنا من جننا اذا بلغ مجنوننا ثم افاق في رمضان  
في بعض الشهور عن النبي ان هذا الفضل سواء يلزم القضاء وسنوي بين الجنون  
الطارى والمقارن وعن محمد ان ههنا لا يلزم القضاء كالصبي اذا بلغ ونصف  
الشهر الكافر اذا اسلم ونصف وقال الحسن البصري لا قضاء في الاعمال كما في الجنون  
المستوعب ان اغنى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا  
هذا اذا نوى الصوم في تلك الليلة قبل الاعمال ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعلنا ما يتعدى

باب

بلغ  
كلامه صدر الشرح

تعدى ثم انما يجعل ما يتعدى اذا كان اهلا يصير من السنة اما اذا لم يكن اهلا فلا تذكر  
الليلة بان اغنى عليه في اربعين يوما من شعبان ودام من الشهر لا يلزم قضاء ذلك اليوم ايضا  
رجل ضاقت لم يفتقر بزيادة وجهه عنه او قماه شدة كان له ان يفتقر وكذا الامم اذا صنعت  
من البطخ والجند وغسل الثياب ونحو ذلك وان صارت حال ضاقت على نفسها فافطمت  
فعلها القضاء دون الكفارة وكذا اذا الدعة صبة فافطمت شرب الدواء قالوا ان كان  
ذلك الدواء ينفع فلا بأس به وكذا الرجل اذا كان بازا في العدو وهو يخاف الضعف  
على نفسه فله ان يفتقر مقبلا كان مسافرا رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه ان يصلي  
قائما وان لم يصم يمكنه ان يصلي قائما فانه يصوم ويقبل قاعدا لمعاين العادتين رجل لم  
يحتج فافطمت على ظن ان يوم يوم المريض ومات فيه كان عليه الكفارة وكذا اذا اضطرت  
على ظن ان يومها يوم صيف فلم يحسن في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الاضداد  
في يوم ليس فيه شهرة الا باصة هذا اذا نوى الصوم ثم افطم بعد طلوع الفجر فان لم ينوى  
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة المسافر اذا تذكر شيئا في منزله  
قد نسي فافطمت ثم حرج في عليه الكفارة قياسا لانه يقيم عند الاكل حيث رخصت سفره  
بالعود الى منزله وبالقياضي هذا القيام المستطوع اذا دخل على بعض اخوانه فبال  
ان ياكل لا بأس به وان كان صائما عن قضاء رمضان كره له ان ياكل رجل ينظر  
الى صيام ياكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان فقال له رجل انت  
بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما قد صوم في قول ليس لانه لم يكن ناسيا عنده  
عشا فله الرجل يذكر ولا يغدر في قوله فزلاته ناسي في ناسيا ياكل ناسيا  
هل يجب عليه ان يجزه بذلك قالوا ان كان شائتا بقدر على امام الصوم يجزه وان كان  
شحا ضعيفا لا يجزه لان الشح لا يقدر على الامام فيتركه صاعدا كل ثم يجزه بكرة للصائم  
مضغ العلكة لانه تعريف الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفرض صومه قبل هذا  
اذا كان ابين مضغ غيره اما اذا لم يصنع غيره او كان لمودعه صوم اما الاسود فلانه  
يذوب فيصل الى الجوف وانما غير المضغ اذا كان ابين فانه ينفذ اجزاه فيدخل  
في صوم موعود واطلاق محمد في الكتاب ليل على ان الاكل واحد ولا يكره للمرأة  
مضغ العلكة ان لم تكن صائمة بقيام التواكل في صومين وحيل بكرة للرجال اذا لم  
يكن من علم لما فيه من التثنية بالنساء وبكرة للمرأة ان يفتقر لصيتها الطعام اذا كان لها  
منه بد وكذا اذا كانت شائسا بها لان فيه تعريف الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان  
الزوج في شئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق المرقم بلسانها ويكره لصيانه ان يذوق



العمل والذهن ليعرف الحزن من الدنيا عند الشراء وفي القيمة لا يستحب تعجيل الاضطرار  
ولا يأكل حتى يغلب على ظنه عروق الشمس ان اذن المؤذن للغروب لا يأكل بالحوار  
الربط في الباسي الغداة والعشي عندنا وقال الشافعي بكراهة العشي وقال البيهقي بكراهة  
الميل في الماء لان فيه ادخال الماء والغنى غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا يأكل في ذلك  
لان المقصود هو التطهير وكانه بمنزلة المصطفة واما الربط الاضطرار فلا يأكل به عند الاكل  
ولا يأكل في الصيام ان يعجل او يباشر امراته اذا امن على نفسه وقيل ولا يغتسل يومه قبل يومه  
ولما روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي لم كان يغتسل وهو صائم وبكره العيلة  
والمباشرة اذا لم تأمن على نفسه وعن ابن عمر انه كره المباشرة الفاحشة ومما ثبت في صحيحها  
من حديثه وعنه رواية انه بكراهة المعانقة والمصافحة ايضا وعن ابن عمر انه بكراهة ان ياتى الماء في  
ثم يحتمل ان يكون او يصب الماء على راسه او يبل ثوبه او يلفف به لان فيه اظهار النجاسة والعبادة  
ودفع عن ابن عمر انه لا يكره ان يصب الماء على راسه او يبل الثوب فيلطف به وهو الاستطالة  
وبكره ان يصوم يومين ولا يغتسل بينهما وكذا الصوم الوصال وهو ان يصوم اثنتي عشرة ولا يفطر  
في الايام المنية والافضل ان يصوم يوما ويغفر يوما وبكره الصوم الفست وهو ان يصوم  
ولا يتكلم لانه فعل الجوس لا يأكل في يوم الجمعة عندنا ومن لم يمارى عن ابن عباس رضي الله عنه  
انه كان يصوم الجمعة ولا يفطر وبكره الصوم النوروز والمهرمان لان فيه تعظيم ايام تليها عن  
تعظيمها فان وافق يوما كان يصوم قبل ذلك لا يأكل به وسحب الصوم ايام البسوق وهو  
اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر وهو الصوم قبول ثوبه آدم عم  
ابيضت نفسه بعد ما كانت اسودت يصوم هذه الايام فسميت اياما بيضا وقال بعض  
وهذا القول أصح انما سميت به لان هذه الايام بلياليها بيض كذا في الخزانة وفيه هكذا  
والمرغوبات من الصيام انواع اولها صوم حرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان  
والرابع سنة ايام من شوال متتابعة ويصح متفرقة في كل اسبوع يوما وكذا في  
عشر ذي الحجة وصوم عرفة لاهل الافاق وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من  
الحرم وصوم ايام البيض وهو اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر  
وفي قاصديان روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم هذه الايام  
من كل شهر يقول صوم صيام الدهر وفي الناس من كره ذلك مخافة الوقت والافاق  
بالواجب لا يأكل في الصوم عرفة سواء كان في الحضر او في السفر اذا كان يقول عليه وبكره الصوم  
صوم يوم عرفة بعرفات وكذا يوم التروية لانه يوم عرفة اذا افاض الحج وبكره للمساكين الصوم  
اذا وجد مشقة لان فيه هلاك النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمساكين افضل ويجب ان يصوم يوم

يوم عاشوراء يصوم يوما قبله ويوم بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب وفي صيام شعبان  
ووصل رمضان فواضح في كراهته وبكره للمساكين الصوم اذا وجد مشقة والافاق الصوم  
افضل اذا لم يكن رفقاؤه او عاجتهم يعطون وصوم جهنم مكروه وفي بداية الهداية والايام  
الفاضلة التي شهدت الاضطرار فيها وصلة التوبة صيامها يوم عرفة ويوم عاشوراء والعشر  
الاول من ذي الحجة والعشر الاول من المحرم ورجب شعبان وصوم الايام الحرم من الفضائل وهي  
ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب احد فرد وثلاثة سبعة وهذا السنة واما في الشهر فاول  
الشهر واسم واسم واخره والايام البيض واما في الاسبوع فالاثنتان والخمسة فكله ذنوب  
الاسبوع بيوم الاثنين والخميس الجمعة ذنوب الشهر باليوم الاول من الشهر واليوم الاخير والايام  
البيضاء ذنوب السنة بالايام والاشهر المذكورة والمراد من الذنوب التي يكفرها صيام تلك  
الايام الصغار بالاجماع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس والجمعة واليومين والايام  
رمضان يكفران ما بينهن اذا صليت الكبار في الحديث على ان الصوم الوقت لا يكفر الكبار  
وما لا يكفر الغرايف فكيف تكفره التوافل وقد تقدم هذا في الوضوء ولا تظن اذا صمت  
ان الصوم موقوف على الطعام والشرب والوقاع فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صيام الجمع  
والعطش حاقب وان يدعى طعام وشرب رواه البخاري وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صيام  
الاظهار وكلم من ليس له في صيام الا شهر رواه الدارقطني تمام الصيام يكفر الجوارح كلها  
كره الله تعالى ان يشق ان يحفظ العين عن النظر على الحارة والحركات واللسان عن نطق بالافعال  
والاذن عن استماع المتكلم فان السمع شريك القائل وكذلك الجوارح وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في صوم القيام للذات الغيبة واليمنى الكاذبة والنظر شهوة والحامل والمرضع  
ان خافا على الولد او على النفس فطرا دفعا للمحرم وقضيا بلا فيه وكذا الشيخ الفاضل  
الذي لم يقد على الصوم يأكل ويصوم لكل يوم مسكنا كالقطة ويقضي ان قدره عند الشافعي  
بعضه الحامل والمرضع وتقضي لكل يوم بدنة فمكس في الزخيرة والمراد من المرضع  
الطير التي امرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة الا اذا تعينت فحينئذ يجب عليها الارضاع  
فيحل الاضطرار بالكفارة ولا فيه ويكفر للصائم المستطوع الاضطرار بغير عذر في روايته  
ويقضي في رواية اخرى ليس له ذلك لانه ابطال العمل وهو غير جائز وفي الجواز قول عمر  
الصائم المستطوع ان يترك شاة صام وان شاء افطر وفي مات وعليه قضاء الصوم  
ينبغي ان يوصي ان يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير خالصا لوجه  
ثم لا بد من الايصاء عندنا وان لم يوصي وتدرج عنه الورثة جاز وعنده الشافعي لا يحتاج الى الايصاء  
وبعده من الثلث عندنا اذا وصي وفي قاصديان رجل افطر رمضان لم يرض كان عليه القضاء  
ولا يجوز له الغيبة فان مات قبل بره لاشي عليه لانه لم يدرك بدنة من ايام امره وعليه ان يصوم

مطل ما ذكره في صحيحه والظاهر

مطل ما ذكره في صحيحه



بالقديم وتعتبر ذلك من ثلث ما لم عندنا وان لم يوصى بتدبيره عند الوارثه جاز ولا يلزم  
من غير ايضا خلافا لثاني رحمه الله عليه ولا يصوم احد عن احد لقوله عم لا يصوم من احد  
عن احد ولا يصلي من احد عن احد ولا نه لو جاز الصوم عنه في حال الممات كما قال الثاني  
جاز في حال الحيوة وهو خلاف الاجماع وفي غيره في الجملة فان صح الخبرين او اقام المسافر  
ثم مات عليه ان يوصى بان يطعم ولتيم ما فات عندنا كالقطة اي نصف صاع من براء او شعاع  
من تمر لكل يوم الا ان القديس هنا يجوز باقية الطعام اكلتان شبعان ولا يجوز ذلك  
وصدق القطوع عند الثاني الاطعام مقدّر بعد لكل يوم وهذا الاطعام عندنا بعد الايضا  
انما يجوز في ثلث ما لم عندنا في الثلث لا يلزم ذلك وان اوصى في الاطعام بعد الايضا  
بعد الضمة والاقامة فانه اذا فات غشوة ايام فاقام بعد رمضان فانه اتمام غشواته في  
قديم فانه ايام لان سبب القضاء ادراك العدة فيستقدر بعذره وقال الثاني لا يجب عليه الايضا  
بل يودى من جميع التركة ولتيم ويجوز ولتيم ان يصوم عنه عده اي عند الثاني وثاني قوله  
لا يصوم احد عن احد الحديث ومارواه الثاني من قوله عم من مات وعليه صيام عنه  
ولتيم فيقول على الاطعام لانه بدل الصوم كما في الشيخ الفارسي في حقايق الحديث ويقضي  
رمضان وصيلا وفصيلا فان جاء رمضان اخر حرم الاداء على العشاء لانه وقت  
وقضى الاخر لانه وقت العشاء ولا قديم عليه للتأخير عند الثاني في قضاء يوم  
وتصدق بعد لكل يوم بناء على العشاء عند وقت ما بين مضامين كذا في الكفاية  
ذكر في الوسيط قبل يكره ان يقال جاء رمضان وذهبت عمالي ان يكون رمضان لهما  
من لهما الله تعالى ولكن يقال شهر رمضان والاصح انه لا يكره لانه لو كان رمضان من  
من لهما الله تعالى لكان في الاسماء المستركه كالحيكم والعلم وفي قاضيان اذا وصى الرجل  
العشاء بان اقطر عذرا او غيره عذرا لم يقصر عن عجز وصار شيئا فاشيا حيث لا يرعى  
بروه يجوز له القدر وفي غيره في صوم النفل يجب عليه اتمامه فان افسد في قضاء  
وعند الثاني لا يلزم النفل بالترويع ولو ترويع في الصوم في الايام المنهية وفيه في ايام  
عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلثة ايام بعده ثم اقطر يلزم القضاء عند ابي حنيفة  
وعندهما يلزم كذا في الوسيط وفيه نوع يخالف لما تقدم لان حنيفة انما يكره  
بابطال منتهى عن امساكه ومن ابطل حق غيره باذنه لا يلزم الضمان ولهما  
ان قدر المودى في قديم فاذ ابطل يلزم القضاء كذا في الوسيط  
**فصل في النذر بالصوم من نذر يصوم يوم العيد**  
**وايام الترويع ونذر اليوم السنة تحت واخره**

صام

فلا يكره

بلح

**فصل في انواع** في قاضيان في فصل فيمن يجب عليه التيمم ومن  
لا يجب علام بلح في رمضان في نصف النهار او نصف الليل فانه لا يأكل  
بقية يوم وكذا المداة اذا طهرت من الحيض والنفس بعد طلوع  
النور وحس او كحون اذا فاق والمسا فاذ اقدم حصره بعد الاكل  
والقيم اذا تخر بعد طلوع الفجر وجعل لا يعلم به والذي اكل وهو يرى  
ان التيمم قد غابت فطهرت منها لم يجب كل من صار على صفة في آخر النهار  
لو كان عليها في اول النهار يلزم الصوم كان عليه الامساك في بقية  
اليوم عندنا خلافا لثاني واجمعوا على ان من اخطأ خطأ بان  
تقصيفه ودخل الماء طلقه او اكل متعمدا او مكرها او اقطر يوم اشك  
ثم ظهر انه من رمضان يلزم التيمم واجمعوا على انه لا يجب التيمم على الحيض  
والنفاس ولا على المديف والمسا في شدة التكلم وان نوى بعد الزوال  
لم يجز لانه خلاص الصوم عن التيمم فصار كما لو فلا يجزى ولكن لا يؤكل  
بقية يوم لان التيمم بالصائمين واجب قال النبي عم الا من اكل فلا  
يأكل بقية يوم ومن لم يأكل فليصم والصوم جائزة في جميع السنة  
الا يوم العيد وايام التشريق لان الصوم فيها حرام لقوله عم الا لا  
تصوموا في هذه الايام فاشهرها ايام اكل وشرب ويعال اي البعالي بالكر  
ملاعبة الرجل امه فان صام فيها فرضا او واهبا او نذرا لم يجز لان  
الحرام لا ينوب عن الواجب فان اصبحت يوم الفطر ويوم النحر صائما  
اقطر لما ذكرنا من الحرمة ولا شيء عليه اي لا قضاء عليه لان القضاء انما  
يجب لندر اك الغاية الغاية هناك لا يجب لندر اكم فانه ما حور بالافطار  
وقال محمد يلزم القضاء اعتبار النذر بالنذر وان قال الله على صوم  
يوم الفطر ويوم النحر واياهم التشريق فطر لكونه منتهيا عنه وقضى بقوله عم  
من نذر وصي فعليه الوفاء ما سمي وعذر قدوات في لا يفي نذره  
لان النذر واجب التبرك والمندور واجب الايضا ومنها متنافيان  
وجوابه ان النذر لم يكن في الصوم بل عن مجاورة وهو ترك اجابة  
الدعوة فلا يدل على حرمة الصوم كالبيوع وقت النداء وفي الوسيط  
ولو خرج الدم من بين اسنانه ووطئ حلقه ان كانت الفلية للبرق  
لا يضره



بالقديم وتعتبر ذلك من ثلث ما لم عندنا وان لم يوصى بترعه  
 من غير ايضا خلا قال صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد  
 عن احد ولا يصلي عن احد ولا يصوم احد ولا يصلي احد ولا يصوم احد ولا يصلي احد  
 كاز في حال الكثرة وهو خلاف الاجماع وفي شروحه المجتمعة فان  
 ثم مات تحت علمه ان يومه بان يطعم ولتيم لما فات عندنا كالقطة اي  
 من تمر لكل يوم الا ان الفدية هي ما يجوز بايام الطعام الكلتان  
 وصدق الفطر وعندنا ان في الاطعام مقدار بعد لكل يوم واحد  
 انما في ثلث ما لم عندنا في ثلث لا يلزم ذلك وان اوصى  
 بقدر الضمة والاقامة فانه اذا فات عشرة ايام فاقام بعدد  
 فدية فمات ايام لان القضاء ادراك العدة فتقدر بقدره و  
 بل يودي من جميع التركة ولتيم ويجوز ولتيم ان يصوم عنه عند  
 لا يصوم احد عن احد كحديث ومارواه الكافي عن حماد  
 ولتيم يجوز على الاطعام لانه بدل الصوم كما في الشيخ القاري  
 رمضان وصيلا وصيلا فان جاء رمضان اخر قدم الا  
 وقضى الا في العدة لانه وقت القضاء ولا فدية عليه للتأخير  
 وتصديق بعد لكل يوم بناء على القضاء عنده وقت بناء  
 ذكر في الوسيط قيل كره ان يقال جاء رمضان وذهبت  
 من لهما الله تعالى ولكن يقال شهر رمضان والاصح انه لا يكره  
 من لهما الله تعالى لان من الاسماء المذكورة كالحيكم والعليم  
 القضاء بان اقطر بعد او بغير عذر ولم يقصر عن عجز  
 بروه يجوز له القدر وفي شروحه في صوم النفل يجب على  
 وعندنا ان لا يلزم النفل بالترويح ولو ترويح في الصوم

صام

فلا يكره

عبد الفطر وعبد الاضحية مع ثلث ايام بعده ثم اقطر يلزم القضاء عندنا  
 وعندنا ما يلزم كذا في الوسيط وفيه نوع مخالف لما تقدم لان ضيقه انه ما نوى  
 بابطال منتهى عن امساكه ومن ابطل حق غيره باذنه لا يلزم الضمان ولهما  
 ان قدر المودي في فدية فاذا ابطل يلزم القضاء كذا في الوسيط  
**فصل في النذر بالصوم من نذر يصوم يوم العيد**  
**وايام الترويح ونذر يصوم السنة تحت واظلمه**

سأفمن تحت علمه التيم ومن  
 را ونصرتي علم فانه لا يأكل  
 لحيض والنفس بعد طلوع  
 فواذا قدم حصه بعد الاكل  
 يعلم به والذي اكل وهو يرى  
 من صار على صفة واذا انهار  
 لم كان علم الامساك في بقية  
 على ان من اخط خطا بان  
 لا او مكرها او افطر يوم اشك  
 بوا علم انه لا يجب التيم على الحايض  
 في التيم وان نوى بعد الزوال  
 ر كما لو خلا جميعه ولكن لا يأكل  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل  
 والصوم جائزة في جميع السنة  
 يوم فيها حرام لقوله صلى الله عليه وسلم الا لا  
 اكل وشرب وبعال اي البعالي بالبدن  
 عنا او ايضا او نذر لم يجز لان  
 في يوم الفطر ويوم النحر صائما  
 اي لا قضاء عليه لان القضاء انما  
 لا يجب لمن رآه فانه ما مور بالافطار  
 شرع بالنذر وان قال الله على صوم  
 بقا فطر لكونه منتهيا عنه وقصر بقوله  
 لا وعندنا قد واثق في لا يقدر نذره

هو بينك فتطارت اياه بجملة من اسكن من ماله بعد الزوال  
 هو ماله من ماله بعد الزوال

يرى او لو زبده في ماله بعد الزوال

هو ماله من ماله بعد الزوال

لان انما واجب النذر والندور واجب لا يفاء ومما متنا في ان  
 وجوابه ان النذر لا يكون عن الصوم بل عن مجاورة وهو ترك اجابة  
 الدعوة فلا يدل على رتبة الصوم كالبيبة وقت النداء في الوسيط  
 ولو خرج الدم من بين اسنانه ووظف حلقه ان كانت الفدية للنفات  
 لا يفرضه



وان كانت الغلبة للدم او لتوا يلفظه وقيل لا يلفظه ولو دخل  
الحائط انعم من ربه ثم نسيم فادخل حلقه لم يلفظه ولو ابتلع فيطأ  
وطأ في يده ثم اذبح لم يلفظه ولو ابتلع كلم فلفظه ولو صليت امرأة  
قطنه في خرجها الداخل وظهرها فلفظه والا فلا ولو لم تقص في الجنابة  
حتى يلبس الماء ببلع الحقة فلفظه ولا يصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها  
رعانة لحقة في الاستماع بها ولا يصوم الا بغير تطوعا الا باذن المتابع  
والنحو من ذوب والنحو من ذوب ويحسب تجريد الاطوار وتأخير النحر  
ومن شك في طلوع الشمس لم يتحرر وعنه في انه يكره للصيام المضمضة والاشفاق  
لغير الوضوء فلا بأس بالوضوء وكراهة الاغتسال وحسب الماء على الرأس والتلف  
بالنور المبلول وقال ابي لاسي لا يكره وهو الاظهر وفي شروء التكلمة ومن كان  
اسرا في ايد العدو فحرق فصام ثم اقبل رمضان ثم لم يزل لانه ادى قبل الوجوب  
وقيل وجود ريب الوجوب وان صام رمضان او غيرها اخر بعده جازا فانه  
رمضان فلا نه ادى الواجب وقت مع اجتماع شرايطه فيصير واجبا شهرا  
بعده فلا نه الوقت قد فات ونبت القضاء في الذمة في الزاد وان ظن  
في الوقت ونسب ما عليه كافي فلا حاجة الى تعيين نية القضاء كن صلي الظاهر  
في وقت العصر وهو يرى ان الوقت باق فان وقعه في ايام العدة التوبة  
يقضيهما لما ذكرنا ان الصوم فيه حرام واذا بليغ القبيح او سئل الكافر في  
بعض النهار فاكل فيه فلا قضاء عليه لان صومه لم يكن واجبا عليه لعدم  
الخطار فان نوى المسافر الاطوار ثم قدم قبل الزوال فنوى الصوم اجراه  
وكذلك المريضي اذا برئ لان الصوم في اول النهار كان واجبا عليه لقيام  
الاهلية وانما رخصي لهما الاطوار للمرضى والتف فاذا زال العذر وادب  
جاز ومن اصاب صائما ثم نوى الاطوار جاز صومه ما لم ياكل لقوله عم  
الغفر لما يدخل ونية الاكل ليست باكل فيبقى صائما كما كانا ومن سافر  
بعد طلوع الشمس لم يلفظ بنية يومه لان فيه بطلان الحزم المؤدى وانه حرام  
قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان اكل بعد زوا وبغير عذر فعليه القضاء  
لا غير لان التوضيحية والكفارة تسقط بالشرهات كالحرود وكذا يكره  
ان يلفظ في اليوم الذي يريد ان يدخل فيه لانه يصير مقبلا والاقامة حال

جاء والارضية وتجعل الاطوار اذا غربت الشمس افضل لقوله عم نكح المولى  
تجريد الاطوار وتأخير النحر ووضع اليدين على الشمال في الصلوة ومما يحسب  
الاطوار الحيفي والتفاس والعطش الذي لا يبرأ اعتبارا لمريض واذا استوعب  
الجنون الشره فلا قضاء عليه وان لم يتوعد الاغما قضى كماله ان يكون قروى  
في الليلة اعمى عليه في النهار والوقت بين الجنون والاغما ان الجنون يزيل  
العقل ويسقط التكليف ويوجب لولا لا يوجب بالقصير والاغما مرضى وفيه  
في البعد مع صحة العقل ولهذا جاز الاغما على الانبياء وممن هو الجنون وانما  
لا يقضي اول يوم من الاغما لانه نوى بالقبول وجد الامساك بالنهار فصح صومه  
وانه يستغرق الجنون الشره في القضاء عليه ولا فرق في هذا بين ما بليغ الجنون  
او بليغ عاقلان ثم جن وعنده مجزأ اذ بليغ مجنون لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون  
متوقفا كذا في صدر الترياق وقاضيه ان رجل جن في رمضان ثم افاق بعد  
سنتين في رمضان في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء  
الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من التين انما فيه قالوا  
هذا اذا افاق قبل الزوال واما اذا افاق بعد الزوال كجد كانه لم يبق  
في هذا الشهر وهذا اذا بليغ عاقلان ثم جن اما اذا بليغ مجنون افاق  
في رمضان في بعض الشهر عن ابي سنان فهذا والفصل الاول سواء يلزم  
القضاء ويسوي بين الجنون الطاري والمقارن وعن محمد بن هريش لا يلزم  
القضاء كالقبيح اذا بليغ في نصف الشهر والكافر اذا اكل في نصفه وقال ابن  
البقيع لا قضاء في الاغما كما في الجنون المستوعب وان اعمى عليه في اول ليلة  
من رمضان عليه القضاء عنه يوم نكح الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في  
تلك الليلة قبل الاغما ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعلنا نأوي تقديرنا انما يجعل  
ناويا تقديرنا اذا كان اهلا يدعي هذه النية اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة  
بان اعمى عليه في اخر يوم من شعبان ودام من الشهر لا يلزم قضاء ذلك اليوم  
ايضا بل خاف ان لم يلفظ بزيادة وجوبه او قهرا سده كانه لم يلفظ  
وكذا الاغما اذا ضعفت في البطن والجذوة غل الشباب ونحو ذلك وان صار  
كالخاف على نفسه فاخطت فليقض القضاء دون الكفارة وكذا اذا ارغم  
فيه فاخطرت ثوبا ثوبا قالوا ان كان ذلك الاغما يتفق فلا بأس به وكذا الرجل



اذا كان بازاء العدو او خوف الضعف على نفسه فلم ان يقطع فيما كان او  
 رجل وصيام في شهر رمضان لا يمكن ان يصلي قائما وان لم يصم يكتف  
 فانه يصوم ويصلي قاعدا جعلا بين العبادتين رجل من عت فاقط على طن  
 ان يوم يوم المومن وما تم فيه كان عليه الكفارة وكذا اذا اخطت على طن  
 ان يومها يوم صبي فليحضر في ذلك اليوم كان عليها الكفارة وجود الاطفا  
 في يوم ليس فيه سنة الا باق هذا اذا نوى الصوم ثم اخط بعد طلوع الفجر فان  
 لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة اما اذا تذكر  
 شيئا في منزله قد نسي فاقط ثم خرج عليه الكفارة قياسا لانه يصوم عند الاكل حيث  
 رخص حوزة بالعود الى منزله بالقياس تأخذ الصيام المتطوع اذا دخل على بعض  
 افعاله فانه ان ياكل لا بأس بان يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان  
 كره له ان ياكل رجل نظر الى صائم ياكل شيئا فقال له انت وهذا شهر رمضان  
 فقال له رجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما فاصوم في قول الحسن  
 لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث اخطه الرجل بذلك ولا يفد في قول من لا  
 بأس ومن رأى صائما هلهل جميعا ان يجبره بذلك قالوا ان كان شائبا بقدر على  
 اتمام الصوم بخبره وان كان شيئا ضعيفا لا يجبره لان النحر لا يقدر على اتمام  
 فمتوكة حتى ياكل ثم يجبره بركه للصيام مضى العكس لانه تعريف الصوم للفساد في غير  
 ضرورة ولا يفد صوم قبل هذا كان ابيض مضى غيره اما اذا لم يمض غيره وكان  
 اسود فاصوم اما الاسود فلا ثم يدوب فيصلي الى الجوف واما غيرة المصنوع اذا كان  
 ابيض فانه يتفتت افواه فيدخل في حلقه مع ريقه واطلاق محمد في الكتاب دليل  
 على ان الكل واحد ولا يكره للمرأة مضى العكس ان لم تكن صائمة لقيام مقام التوكل  
 في حقها وجعل يكره للرجال ان لم يكن من علة لما فيه من الشبهة بالنساء ويكره للمرأة  
 ان يمضيه لصيتهما الطعام اذا كان لها منه بد وكذا اذا اذقت شيئا بلانها لان فيه  
 تعريف الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج من خلق لا بأس للمرأة ان  
 تذوق المرأة المرقق بلانها ويكره للصيام ان يذوق العسل والذوق يبعد في الجيد  
 من الرذلة عند الشراء وفي الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا اكل حتى يغلب على ظنه  
 غور الشمس ان اذن المؤذن للمغرب ولا بأس بالتوكل النطب والباقي في العدة  
 والعش عندنا وقار ان في بكرة في العت وقال ابو بكر بن بكرة المبلول الماء لان فيه

مطهر في العت

مسائل

فيه دخال الماء في الغيم من غير ضرورة وفي طاهر الرواية لا بأس بذلك لان المقصود  
 هو التطهير وكان بمنزلة المضمض واما النطب الاخص فلا بأس به عند الكل ولا بأس  
 للصيام ان يعجل او يباشر امراته اذا امن على نفسه ولا يفسد صومه وقيل يفسد  
 صومه ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتل ويصوم ويكره  
 القبلة والمباشرة اذا لم يأت من على نفسه وعن ابن عمر انه كره المباشرة النكاح  
 ومن من من فخصه فزعمها من بين وعنه في رواية انه يكره المعانقة والمصافحة  
 ايضا وعن ابن عمر انه يكره ان يأخذ الماء بيمينه ثم يمسح به على وجهه او يمسح به  
 او يلفق به لان فيه اظهار التقية في العبادة وودهن وعن ابن عمر انه لا يكره  
 ان يفتل الماء على راسه او يمسح به في يده ويغسل به ويغسل به في يده ان يصوم يومين  
 ولا يفتل بينهما وكذا صوم الوصال وهو ان يصوم السنة ولا يقطع في الايام المتتالية  
 والا فضل ان يصوم يوما ويصوم يوما ويكره صوم السبت وهو ان يصوم  
 ولا يتكلم لانه فعل الجحش ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابن عمر ومعاوية عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما ان كان يصوم الجمعة ولا يقطع ويكره صوم النذور والكره لان  
 لان فيه تعظيم ايام تهنأ في تعظيمها فان وافق يوما كان يصوم صلا لا بأس به  
 ويحت صوم ايام البيض وهو اليوم الثالث عشر والرابع والخامس عشر من كل شهر  
 وهو صوم قبول توبة ادم وم ابضت نفسه بعد ما كانت ملوثة بصوم هذه  
 الايام فسميت اياما بيضا وقال بعضهم وهذا القول اصح انما سميت بها لان هذه  
 الايام بليتها ببيض كذا في الكزاة وفيه هكذا او كذا غفوات من الصيامات انواع  
 اولها صوم الحتم والثاني صوم رجب والثالث صوم تنعيم والرابع سنة ايام  
 من نوال متباعدة ويحت متفرقة في كل اسبوع يوما من كل اسبوع في الحتم واليوم  
 عرق لاهل الافاق وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من الحتم وصوم ايام  
 البيض وهو اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر وفيه قاض  
 روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم هذه الايام من كل شهر  
 ويقول هو صيام آدمي ومن الناس من كره ذلك خوفا من التوقيت والاحاق بالواجب  
 ولا بأس بصوم عرفة سواء كان في الحصة او في السفر اذا كان يقوى عليه ويكره صوم يوم  
 عرفة سواء كان في الحصة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يجره عن اداء افعال  
 الحج ويكره للمساقر الصوم اذا وجد شقة لان فيه هلاك النفس فان لم يكن كذلك

فالمقدم للمساقر افضل

مطهر في العت

مسائل



ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء يصوم يوما قبله يوما بعده ليكون في القاء  
 لا اهل الكتاب ومن صام شعبان ووصل برمضان فهو حسن وفي الحزانه وبكره  
 لما في ان يصوم اذا وجد الشقة والا فالصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه او عائلته  
 مفطرين وصوم جهلم مكره وفي بداية الهداية والايام الفاضلة التي شهدت  
 الاخبار شرها وخاله الثواب في صيامها يوم عرفه ويوم عاشوراء والغزاة  
 من ذي الحجة والغزاة الاولى من الحجة ورب شعبان وصوم الايام الحرم من الفضائل  
 ومرة والعقدة وذو الحجة والحرم وارب واحد فود وثلاثة سود هذا في السنة  
 واما في الشهر فاول الشهر ووسطه واخره والايام البيض واجزاء الاسبوع اربعة  
 فالاشان والمجنس المجعة فكيف ذنوب الاسبوع بيوم الاثنين والمجنس والمجمع وذنوب  
 الشهر باليوم الاول والاخر والايام البيض وذنوب السنة بالايام والاشهر المذكورة  
 واما من الذنوب التي تكفرها صيام تلك الايام الصغار بالاجماع قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم القتل والجنس والمجنس الى المجعة ورمضان الى رمضان مكفرات ما بينهن اذا اجتنب  
 الكبائر الحديث عن ان الصوم الفرض لا يكفر الكبائر وما لا تكفره الفرائض  
 فكيف تكفره النوافل وقد تقدم هذا في الوصية ولا نطق اذا صمت الصوم  
 هو ترك الطعام والشراب والوقاية من صيام ليس له من صيامه الا الجوع  
 والعطش وقال عمر بن الخطاب في قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع امره ترك  
 طعامه وشربه وانما امره ترك ما بين يديه من صيامه ليس له من صيامه الا الظلم ولم  
 من قائم ليس له من صيامه الا الشكر واه الدارمي بل تمام الصيام بكف الجوارح كلها  
 عما كره الله تعالى بل ينبغي ان يحفظ العين عن النظر على الكاره والحرمان واللسان  
 عن نطق ما لا ينبغي والاذن عن سماع المناهي فان التمس ترك النواهي وكذلك جميع  
 الجوارح وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من يطرأ الصيام الكذب والفحشاء والبهيمة واليمين  
 الكاذبة والنظر بشهوة والجماع والموضوعة ان خافها على الولد او على النفقة  
 افطر ثمانية ايام في الحج وقضيت بلا فدية وكذا الشيخ الفارسي الذي لم يقدر على الصوم  
 ياكل ويصوم لكل يوم مكينا في النية ويصوم ان قدره عند ان يفتي  
 الحامل والمرضع ونحو ذلك لكل يوم حد فحظته مكين وفي الزهري و  
 المراد من الموضوعة النظر الى النكاح او تفسد بالارضاع ولا يحل للوالدة  
 الا اذا تعينت تحسيدا يجب عليها الارضاع فحل الاطعام بلا كفارة ولا فدية

مطلب يوم عاشوراء

ولا فدية ويجوز للصائم المتطوع الاطعام بغير عذر في رواية ويؤخر رواية اخرى  
 ليس له ذلك لانه ابطال العمل وهو غير جائز وجه الجواز قوله في صيام المتطوع امره  
 ان شاء صام وان شاء افطر ومن مات وعليه قضاء الصوم ينبغي ان يصير ان يطعم عنه لكل  
 يوم صاع من تروا صاع من تروا وغيره فليصا الذمة ثم لا بد من الايصاء عندنا وان لم يوص  
 وتبرع عنه الورثة جاز وعندنا في الاحتياج الايصاء ويعتبر من الثلث عندنا اذا اوصى  
 وهو فاقضي رجل افطره رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا يجوز له القديم فان مات  
 قبل يرا لاشي عليه لانه لم يترك عدة من ايام افرو عليه ان يوصى بالقديم ويعتبر ذلك  
 من ثلث ماله عندنا وعندنا في جميع المال وان لم يوصى وتبرع عنه الورثة جاز  
 ولا يلزمهم من غير ايصاء خلافا لشيخنا في ذلك ولا يصوم احد عن اخر لقوله في الصوم  
 احد عن احد ولا يصليان احد عن احد ولا يجوز الصوم عنه في حال النجاسة كما قال  
 الشيخ في جاز في حال الحيوة وهو خلاف الاجماع وفي شرح المجعة فان صح المريض او اقام  
 المسافر ثم مات يجب عليه ان يوصى بان يطعم عنه ولية ما فات عندنا كالقطة اي نصف  
 صاع من تروا صاع من تروا لكل يوم الا ان الغدنة هي ما يكون بابا في الطعام اكلتان  
 شيقان ولا يجوز ذكره في صدقة الفطر وعندنا في الاطعام مقدرا لكل يوم  
 وهذا الاطعام عندنا بعد الايصاء انما يجرى في ثلث ماله حتى لو زاد على الثلث  
 لا يلزم ذكره وان اوصى وتجب الاطعام بعد الايصاء بقدر الصحة والاقامة فانه اذا  
 فان عثرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات اوصى المريض بعد رمضان  
 خمسة ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام لان سبب القضاء ادراك العدة فيتعذر بقده  
 وقال الشافعي لا يجب عليه الايصاء بل يؤدي من جميع التركة ولية ويجوز ان يصوم  
 عنه عنه اي عندنا في قولنا قوله لا يصوم احد عن احد عن احد الحديث وما  
 رواه ان في من قوله عدم من مات وعليه صيام صام عنه ولية فحول على الاطعام  
 لانه بدل الصوم كما في الشيخ الفارسي توفيقا بين الحديثين ويصوم رمضان وصيلا  
 وفضيلا فان جاء رمضان افر قدم الاداء على القضاء لانه في وقت وقضه الاول  
 بعده لانه وقت القضاء ولا فدية عليه للتأخير وعندنا في يؤخر يوم ويؤخر  
 عدة لكل يوم بناء على ان القضاء عنده موقت ما بين رمضانين كذا في الكفاية  
 ذكره في الوسيط قيل بكرة ان يقال جاء رمضان وذهب الاحتمال ان يكون رمضان  
 اسما من ايام الله تعالى ولكن يقال جاء شهر رمضان والاصح انه لا يكره

مطلب نفل التطوع

مطلب سحابة الصوم

مطلب رجل افطره رمضان

مطلب



لانه لو كان رمضان شهرا من شهرين لكانت من الاسماء المنزلة كالجمعة والعيلة فلا يكره  
 وفيه قاضيان اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعذر او بغير عذر ولم يقض حتى  
 وصار شيخا قانيا حيث لا يبرى نذوه بجذبه القديم ومن شرع في صوم النفل في علمه انما  
 فان افترى عليه القضاء وعندنا ان في النفل بالنذر ولو شرع في الصوم في الايام  
 المنية وهي ثلثة ايام عيد الفطر وعيد الاضحى بثلثة ايام بعده ثم افطمت بدينهم القضاء  
 عندنا في وعدهما بدينهم كذا في الوسيط وفيه نوع من الفحاشية تقدم لاني في انه ما نور  
 باطلان منى عن مسامحة ومن ابطال حق غيره باذنه لا يلزم القضاء ولهما ان قدر الموتى  
 وقع قديمه فاذا ابطله يلزم القضاء كذا في الوسيط **فصل في النذر بالنية**  
 من نذر يصوم يوم العيد وايام التشريق او نذر يصوم السنة صح وافطر هذه الايام  
 وقضاها ولا عهدة ان صامها اى ليس عليه القضاء ان صام الايام الحجة المذكورة  
 فحقا بين الشروع والنذر في هذه الايام بان الصوم في هذه الايام لا يلزم بالشرع  
 لانه معصية ويلزم بالنذر اذا لمعصية بالنذر انما المعصية اذا الصوم فيها والدليل  
 على الشرعية قوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا في هذه الايام منى عن الصوم الشرعي والنية يقتضيه  
 القعدة لان النية عن غير المقدور فيجب فكان الصوم الشرعي مقدورا في هذه الايام  
 فيجب النذر الا انه منى عن فعلنا انه يفطر تحوزا عن ارتكاب النية ويقضى له في عما  
 وجب عليه ولو صامها اجزاء لانه اذا ما التزم ناقصا ثم ان لم يوشك بان  
 قال الله تعالى ان اصوم الايام المنية ولم ينو النذر واليمين كان نذرا لا غير اتفاقا  
 وان نوى كليهما ان نوى النذر واليمين فافطر فعليه القضاء للنذر والكفارة لليمين  
 وعندنا يس عليه القضاء دون الكفارة وان نوى اليمين من غير ان ينفي النذر  
 فكذلك عندهما اي القضاء والكفارة وعندنا يس يكون عينا اى كجيب الكفارة دون  
 القضاء وان نوى النذر لا غير اى بلا نية اليمين او نوى النذر ونوى ان لا يكون  
 عينا يكون نذرا اتفاقا وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون عينا  
 اتفاقا لا يسر ان هذا الكلام صفيق في حق النذر ومجاز في حق اليمين ولله  
 لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها ولا يتناها لفظ واحد فاذا  
 نفاها يتدرج الحقيقة على المجاز واذا نوى المجاز اى اليمين لا غير يتعين نية  
 لهما ان نية لفظ الله في قوله الله على بين عند ارادة اليمين وعلى لفظ علي  
 نذر فلم يمتح الحقيقة والمجاز في لفظ واحد كذا في التوفيق وفيه كلام لكن لا يحتمل

مطلقة من شرع  
 في صوم النفل



لا يحتمل المقام وفي شرح التكملة وقال يس ان اراد عينا فعليه الكفارة  
 لا غير تحوزا عن المحج بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة وفيما  
 رجل قال الله على صوم هذه السنة فانه يفطر يوم النحر ويوم الفطر وايام التشريق  
 ويقضى تلك الايام وعليه كفارة يمين ان نوى اليمين في قول الله في يوم ولو قال  
 ولو قال الله على صوم سنة متتابعة فلو كقول على صوم هذه السنة بعينها  
 لا يلزم قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان ولو قال  
 الله على صوم سنة ولم يعين يوم صوم سنة بالاحدية ويقضى فيه وثلثين يوما  
 لرمضان وفيه ايام عن العبد بين وايايام التشريق ولو قال الله على ان اصوم  
 هذا الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي صوفيه وكذا لو قال الله على صوم  
 هذه السنة يلزم المعلوم من حين خلق الى ان تمضي السنة وعليه قضاء ما مضى  
 قبل اليمين ولو قال على صوم شهر فعليه صوم شهر كما حل ولو قال الله على صوم  
 شوال وذي القعدة وذي الحجة فصامهن بالاحدية ولو كان ذو القعدة وذي  
 الحجة ثلثين وشوال تسعا وعشرين عليه صوم ثلثة ايام العبد بين وايايام التشريق  
 لانه التزم صوم ثلثة اشهر معينة وقد صام كلوى هذه الايام الحجة ولو قال  
 الله على صوم ثلثة اشهر يعين للصوم شوال وذي القعدة وذي الحجة ولو قال  
 كان ذو القعدة وذي الحجة ثلثين ثلثين وشوال تسعا وعشرين فعليه قضاء  
 ستة ايام رجل قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله في  
 واراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين  
 ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلان  
 قبل ان ينوي الشكر ولا ينوي به عن رمضان بنية عينية لوجود شرط البر  
 وهو الصوم بنية الشكر واجزاء غير رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع  
 فليس عليه قضاوة وعنى في ضعفه لو قال الله على صوم شهر رمضان قال لو اراد به  
 مثله في الوجوب فلم ان يفرق وان اراد به التتابع فعليه ان يتتابع وان لم يكن  
 له نية ان يصوم متفرقا ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فخرى على سنة صوم  
 شهر كان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا اذا اراد شيئا فخرى على سنة الطلاق  
 او العتاق او النذر يلزم الطلاق والعتاق او النذر ولو نذر ان يصوم ابدا  
 فضعف عن الصوم لا يتعالم بالمعيشة لم ان يفطر ويهمل بطعم لكل يوم نصف صاع

صينيان  
 مطلقا على صوم



من الحنطة لانه لم يمتنع ان لا يقدر على قضائه فان لم يقدر على ذكر بعينه يستغفر  
وان لم يقدر لشدة الحنطة وحره كانه ان يقدر ونسب زمانا الشاء في يدرك  
فيقضي مكان كل يوم يوما اذ لم يكن نذره على الابد ولو اوجب على نفسه في كثره او علم  
انه لا يمكنه ان يقبل حوته ليس عليه ان يامره بغيره بان يخرج عنه رجل على الصوم بشرط  
فصام قبل لا يجوز وان اضايق الى وقت فصام قبله جاز في قولنا 22 وايضا خلافا  
لمحمد وذهب اذا اوجب المداة على نفسها صوم سنة بعضها قضيت ايام صيها لان  
ذكر السنة قد يخلو عن ايام الحيف فيصير الاجاب لو قالت الله تعالى ان الصوم يوم  
صيفي او يوما اكل لا يصح النذر لانه اضاقت النذر الى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يخرج  
كما لو اضاقت الى الليل ولو قال الله تعالى ان الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان قد قدم  
فلان بعد ما اكل او بعد ما حاصت لا يجب عليه شي في قول محمد ولا رواية عن غيره  
ولو نذرت بان تصوم يوما كذا او غدا فوفى يوم صيها عليها الغضا عند ليس  
خلافا لغيره وكذا لو نذرت صوم الغد وهي حايض اذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات  
قبل ان يمضي شهر قال محمد بن الفضل يلزم صوم الشهر حتى يلزم بان يصوم نذره فيقطع  
عنه كل يوم نصف صاع من الحنطة ويستوي ذلك ان يكون الشهر بعينه او بغيره  
كما اذا اوجب على نفسه عتقا فمات قبل ان يغتفر يلزم ان يصوم نذره فيقطع عنه  
بعد موته لكل يوم نصف صاع من الحنطة ذكر بعض اصحابنا في جعفر الكبيري  
او جعفر بن نفع صوم شهر فمات من ساعته روى عن ابي اسحاق انه يلزم ان  
يصوم به قال هشام قلت لمحمد فان كان الشهر بعينه قال فله عتقا في س قال  
هشام فقلت لها فو لك فيه قال صر انظر ولو قال الله تعالى ان الصوم كذا وكذا يلزم  
صوم احد وعشرين يوما ولو قال كذا كذا يوما يلزم احد وعشرين يوما ولو قال هذا  
صوم سنة اشهر يلزمها والآخر هو العزم ولو قال الله تعالى ان الصوم يومين  
متتابعين من اول الشهر وانه كان عليه ان يصوم الخ من عشر الى عشرة عشر لانه  
الي من العشر من اول الشهر واثني عشر من اخره وما عداهما لا يتصور ان يكون  
يومين متتابعين احدهما من اول الشهر والثاني من اخره ولو قال الله تعالى ان الصوم  
جمعة اراد به ايام الجمعة يلزم سبعة ايام فاذا راد به يوم الجمعة يلزم يوم وان لم  
يكن له يوم يلزم سبعة ايام لان الجمعة تذكر ويراد بها يوم الجمعة وذكره يوازيها  
ايام الجمعة وفي السنة ثلث ايام فيصير المطلق اليه رجل قال الله تعالى ان الصوم

مطلب  
نذر الاعتكاف

ان

اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متوقفة لم تجز ولو اوجب على نفسه  
متوقفا فصامها متتابعة اضاءه مريض قال الله تعالى ان الصوم شهر فمات  
قبل ان يمضي لا يلزم شي وان صح يوما يلزم ان يوضعيه الشهر وقال محمد  
يلزم ان يصوم بقدر ما صحه كما لم يقض اذا قام به صوم رمضان ثم صح وتلها  
ان وجوب النذر مضى الى وقت النقص معنى مضى كانه قال بعد الصلة لله  
على ان اصوم شهرا بخلاف رمضان فانه مضى الى ادراك القدرة فيقدر  
بقدره وفي الحائض ولو قال هذا ياربى دودة يكره لزم صوم سنة ولو قال  
روضة يكره لا يلزم شي لانه اذا قوت بها الهباء ياد به السنة الما فيه فكان  
المنذور محتمل الكون ولو نذر صوم الاثنين والجمعة فصام ذلك مرة لغاه  
الا ان ينوي لا بد ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط ووجد ووجه وعن  
22 انه يرجع عن هذا وقال هذا اذا كان الشرط لا يرد كونه نحو قوله ان شق لي  
مريض او قدم غايبي اما اذا كان الشرط لا يرد كونه نحو ان يقول ان زنت  
او شربت الخ ففعل في او صوم سنة فانتا ووجه باسمي وانتا ادى كفارة بين وطلو  
قول محمد وقولنا في الجدي ووجه النذري ولو قال الله على صوم شهر ان قال بعينه  
كره يلزم التتابع ولو اطلق لا يلزم التتابع كما في صوم رمضان بل يلزم  
قضا يوم ولو قال صوم شهر لم يعتن ان النذر وان اطلق لا يلزم التتابع  
ويوالاعتكاف لا يلزم التتابع يعتن او اطلق اعلم ان النذر قوله مشروعة  
اما لونه فربما قلما يلزم من التبع للصوم والصلوة والحج والنفق والصدقة  
ويحوى واما شرعية فلا واما لوردة يا يارب قال الله تعالى وليوفوا نذورهم  
وقال ع من نذر ان يطعم الله فليطعم فلا يصح الا بقوله الله تعالى من جنسها واجب  
كالقرب المذكورة ولا يصح بالسرقة من جنسها واجبا لتبعية والتبعية  
وعيادة المريض وتكفين الميت وتبعية الحنافة وبناء المساجد وكفارة الامل  
فيم ان اجاب بالبعد معتبرا بالاجابة في اذ لا ولاية له على الاجابة ابتداء واما  
صححنا اجاب في مثل ما اوجب الله في كسب الصلوة المتعلقة بالنذر كذا في الاختيار  
ذكر في شرح الهداية والاصل في شرط صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا  
ولكن من جنس ما وجب قصدا لا تبعا فلا يصح ان يذبح بالوصف والنية  
الوان لا شهرا واجبا للصلوة وليس من جنسها واجبا بعينه ولا يرد صحة النذر

التابع لزمه



بالاعتكاف لأن من منعه وهو اللبس واجب على العباد لعينه وهو الوقوف  
في الصلوة ومن أصبح يوم الفطر صائما فط لا قضاء عليه وعن أبي إسحاق في  
أبوابه عليه القضاء كالنذر فصار كالشروع في الصلوة في الأوقات المذكورة  
والوقت لا بد في موطأه الرواية عن الكل أن النذر الذي يستحقه الشروع في صلوة  
هذا اليوم صلوة فيكون تركها للشرع فيجب تركه فلا يجب المكث فيه فلا يلزم  
القضاء أما النذر فليس بصلوة فلا يتناول النذر فلا يكون تركها للشرع بنفس النذر  
وهو الموجب **باب الاعتكاف** وهو في اللغة المقام والاعتكاف  
قال الله تعالى العاكف فيه والباد وفي الشرح عبارة عن المقام واللبس  
في مكان مخصوص هو مسجد أو صافي مخصوص من البيت والصلوة وغيرهما  
وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص وإعلام أن الاعتكاف نوع في  
القلب عن أمور الدنيا وتليم النفس إلى الحق والتحصين حصين وملازمة  
بيت ربكم فهو كمن احتج إلى عظيم فيلزم فيه بعض حاجته فهو يلزم  
بيت ربك ليغفره ثم أعلم أن الاعتكاف سنة مؤكدة لأنه عام يعتكف في  
العشر الأخر من رمضان عند قدم المدينة إلى أن توفاه الله يوم والمواظبة  
دليل السنة وقيل مستحب والحق أن يقال أنه سنة أقام وأحب وهو  
المندور وسنة وهو ما يكون في العشر الأخر من رمضان وسنة وهو  
ما يكون في غيره من الأذنة واللبس ركن لأنه ينبئ عنه فكان وجوده  
والصلوة من شرط عندنا وقال أن في الصلوة ليس بشرط لأن قولهم  
لا اعتكاف إلا بالصلوة قل الاعتكاف الواجب يوم اتفاق الأئمة  
الصلوة لم عند الكل والصلوة مقدار باليوم وأقل الاعتكاف النفل  
وهو أن يشوع من غير أن يوجب عليه نفع مقدار بيوم عند أبي حنيفة لأن شرط  
بالصلوة وفي رواية الأصيل عند أقله ساعة فيكون من غير صلوة لأن  
معنى النفل على ما هله وعند أبي حنيفة قل مقدار باليوم لأن لئلا  
حكم الكل وعند محمد أقل الاعتكاف النفل مقدار ساعة لأنها أقل ما ينفلو  
فيه اللبس ولا اعتبار بما دونها والصلوة ليس بشرط عنده فالتوفيق  
المذكور فحققوا في رواية كما ذكرنا فإن قلت الاعتكاف  
عبادة فهل يلزم بالشروع كما لزم القدم قلت لا يلزم بالشروع لأن كل جزء

جزء من اللبس في مجرد عبادة على حدة على خلاف العادة فلم ينتقل إلى جزء  
آخر في الصلوة مجموع أجزاء الماسك عبادة لأن الألف لا تكون قليل  
امسك عبادة وفي رواية الحسن بن أبي عمير أنه يلزم القضاء لأنه مقدار باليوم  
كما مر ثم لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد الجماعة وعن أبي حنيفة أنه لا يصح إلا في مسجد  
تصلي فيه الصلوات الخمس يقول حذيفة رضى الله عنه لا اعتكاف إلا في مسجد الجماعة ولأن  
عبادة انتظار الصلوة فيتحقق مكان تؤدى فيه الصلوات الخمس في المدة تعتكف  
في مصلي بيتها لأنه هو الموضع المتعين لصلواتها ولا تعتكف في غيره كالأقوال  
بيتها وإذا اعتكف لا يجوز من مسجد بيتها كالرجل إذا حلقه الإنسان وإن حافت  
خوفه وإن لم تكن في بيتها مصلي لا تعتكف وفي ظاهر الرواية أنها لا تعتكف  
في مسجد الجماعة وذكر الكوفي عن أبي حنيفة اعتكفت في مسجد بيتها وانزاع  
اعتكفت في مسجد الجماعة لكن مسجد بيتها أفضل ولا ينبغي لها أن تعتكف بعد أن  
زوجها فإن اعتكفت بأذن فليس أن يأتيها ولا يمنعها من الاعتكاف وفي الأئمة  
يكراه المنع بعد الأذن لأنها أفضل الاعتكاف في مسجد الحرام ثم في مسجد المدينة  
ثم في مسجد المقدس ثم في المساجد العظام التي كثرت أهلها وعظم ولا يجوز من المسجد  
إلا الحاجة الإنسان كالبول والغائط والمجتمعة وقت الزوال ومن بعد من ذلك  
فيحذر وقت يدركها فيحذر في وقت يمكنه أن يصلي قبل الجمعة أدبعا أو شتا  
هكذا روي عن أبي حنيفة ويكت بعد ما مقدار ما يصلي سنتها أدبعا أو شتا فإن  
ملك فيه يوما وليد لا ينتقض اعتكافه ويكره وكذلك إن تم الاعتكاف فيه  
ولم ينجز في العيدين للصلوة ولا يجوز في الصلوة الجائزة وعبادة الكعبة  
وقال محمد إن كان منزله بعيدا عن الجماعة في وقت يصلي يصل إلى المسجد  
عند النداء كذا في النبايع ذكره أبو حنيفة وينبغي أن يجوز في الجمعة عند الأذان  
وإن جاز في غير ساعة فقد اعتكاف في قول أبي حنيفة وقال أبو حنيفة  
لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم لأن الأكثر يقوم مقام الكل وأما  
القليل فهو عفو وفي المصنف من حرمه في غير ساعة مادون الكثرة يقوم  
ولم أن الاعتكاف هو اللبس في المسجد والجزء في بيتها فكان الحذر في  
مبطله قل أو أكثر كالكل للصلوة وأما المدة فستثناه وهو جامع  
الإنسان وتخصيل الطهارة لأنه معلوم وهو غيرها في الذميمة هذا في  
الاعتكاف الواجب



وأما في النفل ولا يفده الخروج ولو بلا عذر ولا بأس للمعتكف المتطوع أن  
 يعود جريضا وهذا على الرواية التي لا يقدّر الاعتكاف فيها بيوم إذا كان  
 تطوعا فلا يفد بالخروج وأما على الرواية الأخرى يفد ويحكم للمعتكف  
 الوطئ لقوله تعالى لا تباعضوهن وإن كنتم عاكفون ويحكم للمسي والقبلة  
 والمباشرة أنزل أولم ينزل ويبطل الاعتكاف بالوطئ مطلقا سواء وجد  
 ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا وأما ما يجعل النسيان عفوا فيه كما فعل عفا  
 في الصوم لأن الاعتكاف حالة خفيفة ولا كذا الصوم ويبطل بالانزال من  
 مس أو قبلة وأما التقييد بالمسي بدون الانزال فلا يفد كمن جوام  
 ولا يبطل الاعتكاف بالانزال من غير فكل من كان الانزال منها بمنزلة الانزال  
 في الاضلاع وكراهية الصمت والتكلم لا يجزئ المرأة أن يعتكف المعتكف  
 قريبة في ثوبينها ما رويها فاما الصمت للاستراحة فليس بركوة وقيل  
 المراد بالصمت أن ينذر بان لا يتكلم في صلواته كما كان في شريعة من قبلنا  
 ويكون الكلم وشرب ونوم في المسجد لمعتكف حاجته إلا أن يتطهر ثم يعود  
 إلى معتكفه ولا يملك في منزله بعد قضاء حاجته فاعتكافه عند ذلك فلا فاقا  
 لهما ما جاز وأن كان المعتكف هو المؤمن فلهذا كونه لا إذا كان لا يفد  
 اعتكافه وإن كان بابا يحد منه من خارج المسجد ولو انتقل من مسجد إلى مسجد  
 آخر من غير عذر انتفعن اعتكافه في قولنا في وعندهما لا ينتقض وقال  
 أن في يبطل الاعتكاف بالخروج إلى الجمعة ولا يجزئ لكل وشرك في التوحيد  
 وإن أتهدم المسجد أو فرج السلطان كرها فدخل مسجد آخر من ساعته قال النبي  
 أن يفد ولا يستحى أن لا يفد وإن أكل وشرب ناسيا لا يفد ولا بأس  
 للمعتكف أن يبيع ويشترى فيه معناه إذا باع وشترى لنفسه وحاجة  
 لأنه لا بد منه وأما إذا اشترى للتجارة بكرة مطلقا ولا يحضر المبيع في المسجد  
 فلا يفد مشغولا بغير العباد ويكون كالدكان وكذا عقد غير المعتكف  
 بكرة في المسجد والخروج والحياط وقيل أن كان الحياطة لم يفسد المسجد  
 ولا بأس بأن يخط فيه وكل ما يكره في المسجد بكرة في سبيل **فصل**  
 ومن أوجب في نفسه اعتكاف أيام نذر بلياليها حتى تدخل الليلة الأولى  
 وكانت متتابعة وإن لم يشترط التساوي فهذا هو أن يقول الله على أن يعتكف

فإن مكث  
 في منزله

وعند ذلك في لا دخل الليلة الأولى

اعتكف يومين أو ثلثة أيام فصاعدا فيلزم بلياليها وأما لو قال الله  
 على أن اعتكف يوما لا تدخل الليلة فيه ويدخل في نذر اليوم المحمد  
 قبل الفجر ويخرج بعد غروب الشمس عن أي شيء في اليومين تلزم ليلة  
 واحدة فإذا أراد الخروج عن العدة بالليالي يدخل في المسجد قبل غروب  
 الشمس حتى يسوي الاعتكاف بمس الليالي ثم يخرج بعد غروب الشمس في آخر  
 يوم أو فيه علمه وأن نوى عند نذره الأيام دون الليالي فهو على النذر خاصة  
 وهو مخير أن يتابع أو أن يفرق ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر في كل  
 يوم ويخرج بعد غروب الشمس لو قال الله على أن اعتكف شهر الزم بلياليه  
 وإن قال نويت في الأيام دون الليالي لم تنصح نية لأن الشهر اسم للمجموع  
 ولو صدق في فقال الله على أن اعتكف شهر بالليالي صح ولو قال  
 الله على أن اعتكف كذا يوما وقال نويت في الليالي دون الأيام صححت نية  
 ولا يلزم شيء ولو نذر أن يعتكف رمضان صح ويعتكف بالليالي والأيام  
 وأن لم يعتكف صح مضمرة رمضان صار دينيا في ذمته مع الصوم ويلزم  
 أن يعتكف في شهر آخر مع الصوم متتابع أو قال في شهر آخر وهو رواء  
 عن أبي إسحاق لا يجب عليه القضاء وأن لم يعتكف صح دخل رمضان آخر فاعتكف  
 فيه قضاء عن الأول لم يجزه عندنا وقال في ذمته ذلك ضمن زكوة وأما  
 أحدهما سقوط القضاء أصلا والأخرى لزوم القضاء برضاة أو  
 نسيان الاعتكاف الواجب يقتضيه صلوات الاعتكاف أثره إيجاب من حيث  
 أنه شرط ولين يقطر ذلك عند إضافة إلى شهر رمضان بغيره من شرف  
 الوقت وما ثبت بهذا العار من قد فات فورا لا يمكن حمله إلا بالقدرة  
 على التساوي منه وذلك بالحياة إلى عام قابل واحتمال الحياة إليه بغيره  
 الموت فانتفت القدرة فيقضي الاعتكاف مضمونا باطلا في فوجب الصوم  
 معصودا فإذا وجب لم يقطر بالقدرة على رمضان الثاني إذا كان الكامل  
 لا يتأدى بالناس فصح كذا في شرح المصنف فإن فاته صلوات رمضان بعذر  
 حدث فيه جاز أن يعتكف بصوم قضاء رمضان ويحوز له عن ذلك  
 الصوم وفي الصغير إذا أراد أن يصل إيجاب الاعتكاف ينبغي أن  
 يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجاب النية بالقلب **باب صلوات الصلاة**

٤



يجب صدقة الفطر على صرم غني والغني عن عكس نصيبا او ما يكون فيه  
 نصيبا فاضلا عن مسكته واثباته ونياب من جنس واحد ولا يشتد  
 فيه التوجه لو ملك من ثياب البذل ثيابا ونصيبا فاضلا عن حاجته  
 يجب عليه صدقة الفطر مع انه لا يجب بها الزكوة وبذلك النصاب حرم  
 له اخذ الزكوة فهذا النصاب نصيب حرم ان الزكوة لا يشتد فيه الثناء  
 ولا حولان الحول بخلاف نصيب الزكوة وهو شرط القدر ولو كان  
 له متاع بيت وهو مستغن عنه وقيمة متاع درهم فبطل صدقة الفطر  
 والا فحتم ولا يحل له اخذ الزكوة ولو كانت له كسوة الشتاء لا يحتاج اليها  
 في الصيف تحل له الصدقة ولو كانت له حوائت ودار للعلم قال محمد  
 ان كانت عليها لا تكفي عياله فهذا من الغناء تحل له الصدقة وقال  
 ابي س لا يحل له اخذها وكذلك الارض والكرم ولو كانت له كتب  
 ومصابف وقيمها ميتا درهم قال بعضهم لا يعطى له الزكوة  
 وقال بعضهم يعطى سواء كانت كتب الفقه او الادب والحدث  
 اذا كان يحتاج الى حفظها ودراستها وان كانت قيمتها حايث الف  
 درهم وبعضهم اوجب في المصحف دون الكتب ولو اشتري  
 طعاما بقوت مقدار ما يكفيه سنة وهو ياتي بها في كل درهم  
 قال بعضهم لا يحل له الصدقة وان كان عنده طعام شهريا او  
 ثيابا درهم تحل له الصدقة وقال بعضهم لا بأس به وان كان  
 عنده قوت سنة وقال الشافعي يجب الصدقة على الفقير اذا كان  
 يملك زيادة على قوت يومه وقال ابن عباس وانه يجب الصدقة  
 على الصبي المجنون اذا كان له مال ويؤدي الوتي من ماله  
 وانما يجب على الاب اذا كان غنيا وان لم يكن له مال او  
 نصيب القاضيه لهما على قولهما وقال محمد لا يجب في مالهما وكذلك  
 الاختلاف في الاضحية وروى عن ابن عباس فيمن بلغ مجنونا ان الصدقة عليه  
 وان كان مغيثا من قن لم يجب عليه ولا عليه وتخرج عن نفسه ورفيقه  
 ومديره واخيه ان اولاده وعن ممالك الكفاي وقال الشافعي لا يؤدي  
 الا عن مسلم وتخرج عن ولده الصغير اذا كان فقيرا ولا يخرج

التوجه لو ملك من  
 ثياب البذل ثيابا  
 نصيبا فاضلا عن  
 حاجته يجب عليه صدقة  
 الفطر الثناء

وقال محمد لا تجب ماله

ولا يخرج عن الكبير العاقل وان كان في عياله قال الشافعي اذا كان  
 الكبير زجنا معرا فهو بمنزلة الصغير ولا يخرج عن ابويه وان كانا  
 في عياله وكذلك لا يخرج عن زوجته وروى عن ابن عباس لو خرج  
 عن زوجته واولاده الكبار الذين هم في عياله اجزائهم وان لم يأمروه  
 ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن رفيق مكاتبه ولا يجب على المكاتب نصيبا  
 ويعتق البعض عند انه بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة الحر  
 اذا اشتبك اثنان في عبيد لا يجب عليهما غنمهم في قول ابن عباس وقال  
 يجب على كل واحد منهما ما يجهن من الدوسه ومن الاشخاص معناه  
 انه يجب على كل واحد فطرة عبيد الاثنين او الثلثة وفطرة عبيد  
 في الاربعه او الخمسة وفطره ثلث في السنة والتبع هكذا وان كان  
 عبيدا عشرين اثنين لا تجب عليه واحد منهما فطرته وقال الشافعي عليهما  
 نصفين اذا بيع العبد بالخيار للبايع او المشتري فان فسخ البيع  
 كانت فطرته على البايع وان تم البيع كانت على المشتري وقال في  
 والفطرة على من له الخيار بينهما لان الولاية عليه والمولى اذا كان  
 له عبيد في مصر غير المصر الذي هو فيه قال ابن عباس يؤدى صيت  
 هم لآلها واجبت عليهم فيعتبر مكانهم وقال محمد يؤدى عنهم  
 صيت هو فانيها واجبت عليهم فيعتبر مكانه والجارية المشتركة  
 اذا انت بولد فادعاه كل واحد من الشريكين يؤدى كل منهما  
 صدقة الفطرة الكاملة عند ابن عباس وقال محمد يجب عليهما فطرة  
 واحدة وفي الوسيط وان كان الاب مجنونا فقيرا يجب عليه ابنة  
 صدقة فطرة ولا يجب على بنين المتغار وان كانوا في عياله لقصور  
 ولايته حال قيام الاب وروى عن ابن عباس يجب عليه وهو قول  
 الشافعي ولا يجب على مملوك ابنة اذا كان الابن فقيرا ولا يخرج عن  
 التجارة اتفاقا وقال الشافعي يجب ولا يجب على العبد الا بقول  
 الشافعي يجب **فصل الفطرة** صاع من التمر او صاع من الشعير  
 او نصف صاع من البر او نصف صاع من الذبيب في رواية عن  
 ابن عباس وقال الذبيب مثل الشعير وهو رواية عن ابن عباس

لا يخرج



وقال ان في الواجب من البر والذبيح صاع ايضا ويجوز في  
 القيمة ولا يجوز وضع المنصوص عليه باعتبار القيمة مثلاً ان  
 يودى ربع صاع من تمر عن صاع من شعير ونحوه من صنط  
 وسويقها نصف صاع ومن دقيق الشعير ونحوه صاع وعند  
 الشافعي لا يجوز دفع القيمة ولا يجوز اخراجه الدقيق ولا التوبق  
 بناء على اصله في اعتبار عين المنصوص وروى عن ابن عباس ان اعتبار  
 نصف الصاع من التمر بالوزن لان الاشياء المختلفة في الصانع مقدرة  
 بالوزن وروى عن ابن عباس عن محمد انه اعتبر بالصاع لان  
 الصاع منصوص عليه فلا بد من وجوده حتى لو ادى لرفع ارطال من  
 الحنطة من التمر بحز عتده اذ لم يكن بالكيل نصف صاع والتمر  
 صاعاً ومن ادى من التمر الدقيق اصبحت من التمر والارصم اولى من الدقيق  
 واختار الفقهاء في صفة لانه ارفع للحاجة وقيل الحنطة اولى بالعدة  
 عن الخلاف واعتبر القيمة في الاقط ومالك رحمه الله اعتبر الصاع  
 لانه منصوص عليه فلا تعتبر فيه القيمة وعندنا يخبر مقدار ما يبلغ  
 قيمة قيمة المنصوص عليه لان منصوصية الاقط مشهورة والاصل  
 في الفطرة ما ورد في الحديث وغيره ملحق باعتبار القيمة كالزكوة وهو  
 قولهم اذوا عن كل صاع وعبد صغير او كبير ذكر او انثى نصف صاع  
 من تمر او صاع من تمر او شعير وفي الوسط والجنز لا يجوز الا باعتبار القيمة  
 وهو الاصح ولو ادى ربع صاع من حنطة جيدة تبلغ قيمة قيمة نصف  
 صاع من تمر او ادى نصف صاع من شعير جيد كان صاع من شعير  
 لا يجوز عن الكل بل يقع عن قيمته وعلته تكيد الباقي لان الجودة  
 لا قيمة لها في مال التوا وكذا لو ادى ربع صاع من صنط عن صاع  
 من شعير لا يجوز لان المال كولات في الصدقات ههنا واحداً لتمام  
 المقصود وهو الغذاء والصاع عند ابن عباس ثمانية ارطال وثلاث  
 رطل بالعراق وهو مذهب الشافعي عند ثمانية ارطال كذا  
 فدية عائشة روى عنها وهكذا صاع عمود صاع وقيل  
 لا خلاف بينهم في الحقيقة لان الرطل كان في زمان ابن عباس عشرين

عليه

عشرين استاراً وذا في عصره من صاع ثلثين استاراً والاستار  
 ستة دراهم ونصف درهم فان قابليت ثمانية ارطال على هذا  
 الحساب ثمانية ارطال وثلاث رطل تحرك كل واحد منهما الف واربعون  
 درهماً ثمة على ذلك صاع النافع وقال في التبايع وهذا غير مدبر  
 بل الصحيح ان الخلاف ثابت بينهم في الحقيقة وفي صدر الشريعة عليه السلام  
 ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي وهو ثمانية ارطال واما  
 الحجازي فهو ثمانية ارطال وثلاث رطل فالواجب عندنا ان في الحنطة  
 صاع من الحجازي وعندنا نصف من العراقي ونصف الصاع منوات  
 عندنا التمر اربعون استاراً والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال  
 فالتن مائة وثلاثون مثقالاً وهذا شعيران الخلاف حقيق ثم اعلم  
 ان الاستار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف درهم فالرطل كان  
 مائة وثلثين درهماً ونصف الصاع في مائة وعشرون درهماً فالصاع  
 الف واربعون درهماً والتمن رطلان فالصاع كان اربعة امساء  
**فصل** صدقة الفطر تتعلق وحبها بطلوع الفجر من يوم الفطر  
 فلا تجب عن مولود بعد ذكر ولا عن مات قبله وكذا من لم يولد  
 قبل الفطر وعندنا في حبها بطلوع الفطر في قول من  
 اسلم في الليلة او ولد فيها لا تجب عليه عتده وفي قول آخر يتعلق الوصوب  
 بطلوع الفجر يوم العيد وفي قول ثالث يتعلق بمجموع الوقيتين ويصح  
 اخراجه الفطرة قبل الفلوة مع نقل الى الفقة ويصح الفقة خارج البال  
 ساكن الكال ويجوز توقيف الفطرة اخلاف المخرج في توقيت المدة  
 التي يجوز التقدير فيها فقبل مجوز التجديد بعد دخول شهر رمضان  
 لا قبله فانها صدقة الفطر ولا فطر قبل الصوم وقيل يجوز التجديد  
 يجوز في النصف الا فيه من رمضان وقيل في الفطر فيه وعن الكوفي  
 جواز التجديد يوماً او يومين وعن ابن عباس جواز التجديد سنة  
 او سنتين وروى عنه ايضا انه لا يجوز تجديدها اعتباراً بالاصح  
 وروى الطحاوي عن ابي بصير جواز التجديد من غير فصل بين مدة  
 ومدة وهو الصحيح ولا تسقط صدقة الفطر بالبقاء فيه عن يوم



يوم الفطر وصح الآداء بعده وان طالت المدة وعن الحسن  
 انه تسقط بمقتضى يوم الفطر لانها قريبة افتتحت بيوم  
 الفطر ولنا انها قريبة مالمية فلا تسقط الا بالآداء كالزكوة  
 كذا في الايضاح والتجريد ذكر في الواقيات المرفوعة  
 والمافرا اذا افطر في رمضان لا تسقط عنهما صدقة  
 الفطر لان سبب الوجوب وجوده وهو طلوع الفجر  
 في يوم الفطر رجل قال لعبد الله الذي للخدمة  
 اذا جاء يوم الفطر فانت حراً فجاؤ يوم  
 الفطر عتق وعلى المولى صدقة  
 الفطر لان العتق يثبت بعد طلوع  
 الفجر **باب**  
**العيد**  
 لعود الناس اليه في كل سنة

**باب العيد** سمي به لعود الناس اليه في كل سنة او الله تعالى بعود الى  
 العباد بالمغفرة فيه كما في بعض شروحه الهداية سميت الجمعة عيداً باعتبار  
 ما لهم من وعد المغفرة كما في العيد والله تعالى يوم العيد غوايد وفوائد الحسن  
 الى العباد والجمعة بهذه الصفة لانهم يوم الجمعة عند الملايكة يوم العطاء قد  
 ويوم المزيدي فكانت الجمعة عند اصحابها بالجمع العظيم كالعيد وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد وفي السوط والبيهقي  
 المذهب في صلوة العيد انها واجبة ام سنة فالتدوير في الجامع القتيبي  
 انها سنة لان قال في العيد اي الجمعة والعيد مجتمعان في يوم واحد فالاول  
 منها سنة وروى الحسن عن ابيه انه في صلوة العيد على من قبله عليه الجمعة والظاهر  
 انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدي وتوكلها صلاة وقت صلوة  
 العيد من ارتفاع الشمس الى الزوال لانه عام كان يصلي العيد والنبي صلى الله عليه وسلم  
 روي او روي في وقت العيد بالزوال لا دخول وقت الظهر وفي الشايع  
 بدخل الوقت المباه للصلوة اذا ارتفعت الشمس ابيضت لان الصلوة قبل  
 ذلك غير جائزة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صليت في فاجئت الصلوة  
 حتى ترتفع الشمس وتبين فان الشمس تطلع بين قرني الشيطان ثم الصلوة بقوله  
 وفي صلوة العيد على اهل الاصهار دون اهل القرى والواد لقوله غم  
 لا جمعة ولا شريق الا في مصر جامع والمراد بالشريق صلوة العيد بشرط  
 لصلوة العيد ما يشترط لصلوة الجمعة الا الخطبة فان الخطبة من ثواب الجمعة  
 وليست من شرائط العيد بل هي سنة ولهذا كانت الخطبة في الجمعة قبل الصلوة  
 لان شرط الشيء سبقه وفي العيد بعد الصلوة لانها خطبة تذكير وتعليم لما يجاء  
 اليه في الوقت وليس في العيد من اذان ولا اقامة هكذا اجري التوارد في من لدن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو دليل على انها سنة وان خطبة لا  
 ثم صلي اجزاءهم وبكرة كما لو ترك اهلاً وقد ساء الحال في السنة ويصل  
 الامام بالناس ركعتين والتكبير في صلوة العيد تسعة في الركعة الاولى  
 فيها تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع بعز بكرة لا فتحة ثم يستفتح اي يقول  
 بسم الله وحده الى اخره ثم يكبر ثلثاً ثم تقواء الفاتحة وسورة ثم يكبر  
 للركوع والرابع في الركعة الثانية فيها تكبير الركوع ويوالي بين التواشين

نفس  
 في كل شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد وفي السوط والبيهقي  
 المذهب في صلوة العيد انها واجبة ام سنة فالتدوير في الجامع القتيبي  
 انها سنة لان قال في العيد اي الجمعة والعيد مجتمعان في يوم واحد فالاول  
 منها سنة وروى الحسن عن ابيه انه في صلوة العيد على من قبله عليه الجمعة والظاهر  
 انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدي وتوكلها صلاة وقت صلوة  
 العيد من ارتفاع الشمس الى الزوال لانه عام كان يصلي العيد والنبي صلى الله عليه وسلم  
 روي او روي في وقت العيد بالزوال لا دخول وقت الظهر وفي الشايع  
 بدخل الوقت المباه للصلوة اذا ارتفعت الشمس ابيضت لان الصلوة قبل  
 ذلك غير جائزة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صليت في فاجئت الصلوة  
 حتى ترتفع الشمس وتبين فان الشمس تطلع بين قرني الشيطان ثم الصلوة بقوله  
 وفي صلوة العيد على اهل الاصهار دون اهل القرى والواد لقوله غم  
 لا جمعة ولا شريق الا في مصر جامع والمراد بالشريق صلوة العيد بشرط  
 لصلوة العيد ما يشترط لصلوة الجمعة الا الخطبة فان الخطبة من ثواب الجمعة  
 وليست من شرائط العيد بل هي سنة ولهذا كانت الخطبة في الجمعة قبل الصلوة  
 لان شرط الشيء سبقه وفي العيد بعد الصلوة لانها خطبة تذكير وتعليم لما يجاء  
 اليه في الوقت وليس في العيد من اذان ولا اقامة هكذا اجري التوارد في من لدن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو دليل على انها سنة وان خطبة لا  
 ثم صلي اجزاءهم وبكرة كما لو ترك اهلاً وقد ساء الحال في السنة ويصل  
 الامام بالناس ركعتين والتكبير في صلوة العيد تسعة في الركعة الاولى  
 فيها تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع بعز بكرة لا فتحة ثم يستفتح اي يقول  
 بسم الله وحده الى اخره ثم يكبر ثلثاً ثم تقواء الفاتحة وسورة ثم يكبر  
 للركوع والرابع في الركعة الثانية فيها تكبير الركوع ويوالي بين التواشين



في الركعتين يعني اذا قام الى الركعة الثانية بقراءة او لا الفاتحة وسورة ثم بكى  
 ثلثا ثم بكى للركوع وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو قولنا وقال ابن  
 عباس رضي الله عنهما بكى في الاولى للافتتاح ونكبا بعدا وفي الثانية بكى فقام بقراءة  
 وفي رواية في الثانية بكى اربعاً وطرح عمل العادة بقول ابن عباس رضي الله  
 عنهما في اخذ بقوله وروى عن ابن عباس قال يكسب بين كل تكبيرة تكبيرة  
 ثلث بيحان ويرفع يديه في هذه التكبيرات الا في تكبيرة الركوع وعن ابن  
 ابي عمير في رفع يديه في شئ منها ولا شئ على من فاتته صلاة العيد مع الامام  
 وقال ابن ابي عمير ورواه كاهن في الصلاة مع الامام وهذا غير صحيح لان ما فعلها  
 الا الجماعة ولكن ان اجب صلى الله عليه وسلم ركعتين وان شاء اربعاً كصلوة الفجر  
 في سائر الايام واذا اخرج الامام الى الجبانة لصلوة العيد فان اختلفت صلاة  
 يصلي بالناس في المسجد فمن لم يفعل فلا شئ عليه ما روي عنه علي بن ابي طالب رضي  
 الله عنه في الكوفة فاستخلف من يصلي بالفتنة صلاة العيد في الجامع وفي  
 الجبانة مع من شئ يشي ويثون ويكبر ويكبرون فان احدث الرجل في  
 الجبانة في ان رجوع الى المصر ان تقوته الصلاة وهو لا يجد الماء ينبت  
 ويصلي قبل ان هذا في قبة الكوفة لان الماء بعيد واما في ديارنا فلا يجوز  
 لان الماء محيط بالمصلي وكذلك ان كان الامام هو الذي احدث وروى عن ابن  
 ابي عمير في الجبانة ان ينبت لانه لا يخاف الفتنة وهم طاهرون روايتهم انه يخاف الفتنة  
 مخروجه الوقت وكذلك ان احدث بعد ما دخل في الصلاة وليس قبل العبد  
 صلاة ولم ان يتطوع بعد صلاة العبد والافضل ان يتطوع اربع ركعات  
 ومن خرج الى الجبانة ولم يدرك الامام في شئ من الصلاة اثناء انصرف وان شاء  
 صلى والافضل ان يصلي اربعاً فيكون له صلاة الفجر كما روي عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه قال من فاتته صلاة العيد صلى اربع ركعات بقراءة في الاولى سجدة ثم ركعتين  
 وفي الثانية واثنى عشر ركعة وفي الثالثة والتبيل وفي الرابعة واثنى عشر ركعة  
 ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد جليل وثواب جليل وفي الخزانة وان فاتته صلاة العيد  
 في الفطر في اليوم الاول بالعذر يقبل في اليوم الثاني وان فاتته بعذر لا يصلي  
 بعد ذلك واما عيد الاضحية في اليوم الاول بعذر او بعذر يقبل في اليوم  
 الثاني وان فاتته في اليوم الثاني بعذر او بعذر يقبل في اليوم الثالث وان

العيد

وان فاتته في اليوم الثالث بعذر او بعذر لا يصلي بعد ذلك فاتحة صلاة العيد  
 في الركعتين بكى كراهة الختم تقدم صلوة العيد على صلاة الجنازة اذا افتتحتا  
 وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة بحيث لا يدخل يوم الفطر اثنى عشر يوماً الاغتسال  
 والتواكؤ ولبس احسن ثياب جديد او غبلاً والتخيم والتطيب كلبا يودى حليم  
 براك كبرية والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المارعة الى المصل  
 والافطارة بالحلوى قبل الصلاة واداء صدقة الفطر قبل الصلاة وصلاة  
 الغداة في مسجد فيه والخروج الى المصلي ماشياً والرجوع في طريقه والافطحة  
 كالغدا الا انه يترك الاكل حتى يصلي صلاة العيد وهو سنة وكان في القمامة  
 رخص يمنعون صبيانهم والطفالهم عن الرضاخ الى ان يصلوا وصل هذا  
 في حق من يضيئ نياكل من اكل من اكله او لا في حق غيره فلا يسمع القوم  
 خطبة العبد من وينصتون لاث الامام في طهره ولكن لا يكره الكلام وتكبير  
 صلاة واجبة لا يخطى عدد من عيد وفي شئ من المعنى في الاصول من ادخل  
 الامام في الركوع من صلاة العيد فانه ياتي بتكبيرات العيد قائماً ان كان  
 يرجو ان يدرك الامام في الركوع لتكون التكبيرات في القيام الذي هو محلها من  
 كل وجه فان اضاف فوات الركوع ان كبر قائماً فانه لا افتتاح وهو فرض  
 ثم بكى للركوع وهو واجبة هذه الصلاة وان لم يكن واجبة في سائر الصلوات  
 ثم بكى بتكبيرات العيد في الركوع ويترك تبيته ولا يرفع يديه لان الرفع سنة  
 ووضع الكتف على الركبة ايضاً سنة فلا يشغل سنة فيه ترك سنة اخرى لورقة  
 الامام ربه بعد ما ادنى بعض التكبيرات يتابع الامام وتسقط عنه التكبيرات  
 الباقية وعن ابن ابي عمير لا ياتي بالتكبيرات في الركوع لانه قد فاتت عن محلها  
 وهو القيام فلا يصح اداءها في الركوع وجه الظاهر ان الركوع شبه القيام  
 حقيقة وحكما اما حقيقة فلا ان القيام هو الانتصاب بوجاهة يسقطوا  
 النصف الاسفل وبه يغارق القيام القاعداً واما حكماً فلان مدرك الامام  
 في الركوع مدرك لتلك الركعة فيؤتي بها احتياطاً وفي الواضحات من ادرك  
 الامام في صلاة العيد في الركوع فعلى قياس ما ذكرناه ان بكى بتكبيرات العيد  
 في الركوع ينبغي ان يرفع اليدين لان رفع اليدين سنة في تكبيرات العيد المبسوط  
 بركعة من العيد اذا قام يقضي ما فات بناء على رأي نفسه في عدد التكبيرات

يكره



وتملأها اذا كان رايته مخالفا لاجامه لانه فيما مضى كان منفردا فان كان لا يدرك  
قول ابن مسعود رضى الله عنه بداء بالتكبير وقيل بداء وهو القياس لانه  
يقضي ما فات فيقف فيه كما فات اذا كبر الا امام اكثر من تسعة تكبيرات اتبعهم  
المؤمن الا ان يكبر عالم بغير احد من الصلوات رضى الله عنه وقد قالوا اذا كان يكبر  
بتكبير المنادي ينبغي ان ينوي الصلوة عند كل تكبيرة لجواز ما تقدم منه كان  
خطا من المنادي وانما يكبر الاحرام للافتناء الا ان ثم لا خلاف انه ياتي بشيء  
الافتناء عقيب تكبيرة الافتناء قبل الزوايد الا في قول ابن ابي ليلى فانه يقول  
يا ايها الناس بعد تكبيرات الزوايد واما التعوذ فيأتي به عقيب ثناء الافتناء  
عند ابي قبل الزوايد وعند محمد ياتي به حين يريد القراءة لانه يتبع للقراءة  
عنده وفي الغياث الهنمية في الاعباد محدثة وقيل لا ياتي بها وفي القاموس  
بصلح خلف من لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيد يرفع يديه ولا يوافقهم  
في الترك **فصل** لا يجزى بالتكبير في طريق عيد الفطر عند ابي لان التكبير ثناء  
والاصل في الثناء والدعاء الاخفاء وفي التتابع وكبره انما من غير ان يجزى وهو  
مستحب ولا يجزى الا في الاضحية فاذا انتهى الى المصلي سقط عنه التكبير ويجزى بالتكبير  
في الطريق عيد الاضحية الى ان ياتي المصلي في قوله لان الترفع ورد به في الاضحية لانه  
يوم تكبير ولا كبر الفطر اما وقت تكبير الترتيق فعند ابي في بكرة عقيب صلوة  
اليوم من يوم عرفه وختم عقيب صلوة العصر من يوم النحر ومجموع ذلك ثمانية  
صلوات وقال ابدا عقيب صلوة النحر من يوم عرفه وختم عقيب صلوة العصر  
من ايام الترتيق ومجموع تلك الصلوات ثلثة وعشرون صلوة وقال النافق  
بداء التكبير عقيب ظهر يوم النحر وختم عقيب الصبح في ايام الترتيق والتكبير واجب  
على المقيمين في المصعد عند ابي فلا يجب على اهل القرى والمافر ويحب عقيب  
اداء مكتوبة فلا يجب بعد النوافل وبعد الوتر لانه ليس بمكتوب بل واجب عليه  
وقالا هو واجب على كل من صلى المكتوبة ولو قرويا او ما قرا او منوذا  
او امرأة وهو حروي عن عمر رضى الله عنه ولم قوله عام لا لغة ولا تشريق ولا فطرة  
ولا اضحية الا في مصر جامع والمراد من الترتيق تكبير ايام الترتيق وفي جماعة  
محنة فلا يجب على المنفرد ولا على النساء اذا صليت جماعة لان الجماعة في صلاتين  
ليست بمحنة فلا قالهما كما حارغا والتكبير ان يقول بعد السلام الله اكبر الله اكبر  
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهو قول علي وابن مسعود رضى الله عنه وكان

التهنية

وكان ابن عمر رضى الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر واجل الله اكبر والله الحمد ولم اخذ  
الشافعي وكان ابن عباس رضى الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الى اليوم  
حتى ويمت وهو على كل شيء قدير وفي الكفاية يقول هذه الكلمات مرة واحدة  
الى اخرها وقال الشافعي يقول ثلث مرات او خمس مرات او سبع مرات صل  
ان كما هذا التكبير من صبرائيل وابراهيم واسماعيل عليهم السلام فان ابراهيم عم  
لما افصح اسمعيل وعم للذبح امر الله نوح صبرائيل عم طه نوح عليه السلام بالذبح  
فلما رأى صبرائيل عم انه افصح للذبح قال الله اكبر الله اكبر كبرا نوح بالذبح  
فلما سمع ابراهيم وعم صلوات صبرائيل عم وقع عنده انه ياتيهم بالشارة  
فهذا ذكر الله نوح بالوحدانية فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسمعيل  
كلما وقع عنده فدى محمد الله نوح وشكره فقال الله اكبر والله الحمد فثبتوا  
على هذا الوجه بهؤلاء الاملاء فلا يجوز ان ياتي بالبعوض ويترك البعض وان  
صلت النساء مع الرجال وانما فرط في التبع وجب عليهم التكبير تبعا وفي  
المسافرين اذا صلوا في المصالح جماعة روايتان وفي رواية الحسن عزله  
عليهم التكبير والافح انه ليس عليهم التكبير ولا تكبير على المتطوع لصلوة وقال  
بما عهد عليه التكبير وكذلك لا يكبرون عقيب صلوة العيد لانها سنة واما  
عقيب الجمعة يكبرون لانها فرض مكتوبة وبداء الامام اذا فرغ من صلوة  
بجود التهنوت بالتكبير ثم بالتلبية ان كان محرمًا واذا نسي الامام التكبير  
انصرف فان ذكره قبل ان يخرج من المسجد عار وكبر وان كان قد فرغ  
او تكلم ناسيا او عامدا او احدث عامدا سقط فان سبقا حدث فان  
شاء ذهب فتوضا ورجع فكبر واذا نسي كبر من غير تطهير قال النجاشي الامام  
والافح عندي ان يكبر ولا يخرج من المسجد للتطهارة كذا في الموطأ ذكره في جميع  
التنقيات المتطوع احدى بالمعة من ايام الترتيق بكبر مع تبعا يوم  
الترسا في ليلة الى المصلي من فريضة ونحوه بداء بالتكبير المسبوق بتباعد الامام  
في سجود التهنوت ولا يتابع في التكبير ولو لم يكبر الامام كبر التبع وفي الغياث  
ومن السنة في عيد الاضحية ان يكبر في طريق المصلي ويسمى نفسه ولا يشغل  
جاده عن وردة بالحمد والالتفات في العبدان والتكبير سواء في افح  
المذهبيين لاصحابنا وفي النجاشي ومن نسي الصلوة في ايام الترتيق من تكبر السنة  
فضلا

فان ذكر طه ايام الترتيق



وكبر وان قضى بعد الم بكرة وكذلك اذا لم يقض في ذلك السنة الواحدة  
 اربا لانه لم يكثر وروي عن ابي سنان بكرة ولو تذكر فابتة في ايام الترتيب  
 فقبضها لم يكثر وتكبير الترتيب سنة ايقوا اهل العلم على العمل به **كتاب**  
الزوجه وهي بنت ذالها اسم ما يذبح في ايام بنته الوقت لله  
 معها الاضام وفي بعض الفتاوى الافحية والاضامة والخمسة ما يذبح  
 من الابل والبقر والغنم تروا الى الله تعالى سميت به لانه يذبح في وقت الفجر  
 بعد صلاة العبد في الافحية على كل مسلم من غنى فقير شاة فلا يقرب  
 على من لا ينصف بهذه الاوصاف المذكورة وعن ابي سنان انها سنة وهو قول النخعي  
 وذكر الطحاوي انها عندنا في واجبة وعند ابي سنان وممن سنة مؤكدة والافحية  
 انما واجبة عندنا صحاحنا لقوله من ضحي قبل الصلاة فليجهد والامد  
 بالاعادة فيعيد الوجوب كذا في الكافي وروى جابر عن ولده القيصر وانما  
 عن ابي ذر روى عنه في سنة لانها قديمة ماله في صدقة الفطر وفي طاهر الاواني  
 انما لا يجزئها قديمة محضه ولا تجزئ عن ولده الكلب اتفاقا فان كان للصبي  
 مال فقد قال بعض مشايخنا على الاثر والوصي ان يقضي عنه من ماله عند  
 ابي ذر والاسد الاصح انها لا تجزئ كذا ليس لار ان يفعل من ماله كذا في الكافي  
 قال صاحب الهداية الافحية انما يجوز في جميع الفتاوى لها دار قيمتها  
 نصيبا انكرها به زوجها فعملها الافحية اذا قدر زوجها على الاكل ان  
 يكون على الناس مؤقلا وليس في يده ايام الافحية ما شتر به الافحية  
 لا يجزئ له ديون على مقل من لا يجزئ له تصلي اليه له دين مؤقلا او حال  
 على مؤقر غنى وليس في يده ما يمكن شرا الافحية لا يلزم ان يستقر في قبضه  
 ولا يلزم قيمتها اذا وصل اليه الدين لكنه يلزم ان يبال عنه عن الافحية  
 اذا غلب على قلبه انه يدفع له مال كثيرة بد شريك مضاربة وممن كثر في  
الافحية من الجرب او متاع البيت يلزم الافحية اربعة عند ثغر افوها  
 بقريتين من تركتين ينبغي ان يجوز بشر شاة للتصحية فقبضها رجل من  
 ثم ذبحها بنيت الافحية عن مالك بخبره ولا يحتاج الى الاجارة قالت لزوجه  
 ضحي عن كل عام من ماله الذي في عليك كذا ففعل فقيل افلاح ولا يجر  
 التصدق بغيره الافحية بعد وفاتها على الزوجه المعسرة ولا على الزوجه

في بعض النسخ

الزوجه المعسر عند ابي ذر خاتمة ولا على امة اذا لم يجد الا في حية في بلدته او قريته  
 يلزم منه المنع لطلبها الى موضع يموتون اليه من بلده لشرا شاة ووافض الشايطي  
 قال ابي ذر الموسوي الذي ما يتا ودرهم او غرض ساوي ما في درهم سور يمكن  
 والي ادم والشياب اليه بلسر وحتاج البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي الى  
 ان يذبح الافحية وفي الهادونيات ان جاء يوم الافحية ولم ما يتا ودرهم  
 او اكثر ولا مال له غيره فذلك لم يجز عليه الافحية وكذا عن ابي ثمانين ولو جاء يوم  
الافحية ولا مال له لم يفتقد ما في درهم ولا دين عليه وحيث الافحية ولو كان له  
 عفا مستغلة اختلف المتأخرون فيقول بغير قيمتها لا دخلها فيه لو كان قيمتها  
 ما في درهم ولا دين عليه فعليه الافحية وقيل بغيره دخلها لا قيمتها بغيره  
 ان كان عن ذلك موت سنة فعليه الافحية وصدق الفطر وقيل موت شهر  
 فان فضل من ذلك ما يتا ودرهم فعليه الافحية وصدق الفطر وفي اول اصناف  
الاعفاء ان كان غلة المستغل تكفي ولعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد  
 وعند ابي سنان وهو موسر وان كان قضا اعيده منطمة قيمتها ما يتا ودرهم  
 او ماله قيمتها ما يتا ودرهم او قضا غنمه اثنان او صابون قيمته ما يتا ودرهم  
 عليه الافحية ولو كان له مصحف او كتب الفقه او الحديث ان كان بحسن نوا  
 منه وقيمة ما يتا ودرهم لا افحية عليه وان كان لا في فاعليه الافحية كذا  
 في الاصناف وفي الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون من كل كتاب  
 اثنان وصاحب رواية واحدة عن محمد فان اصددها برواية الاحكام الى صنف  
 والا فرب رواية اربعة ايمان لا يصير غنيا ولا يصير الا ثمان غنيا بكتب لا حديث  
 والتفاسير وان كان له من كل كتاب اثنان وصاحب كسالة والنبوءم والادب  
 غنى اذا صادت قيمتها ما في درهم وفي الاصناف رجل به زينة اشترى حمارا  
 بركبه وبيع في حوايج وقيمة ما في درهم لا افحية عليه ولو كان في دار كرا  
 فاشترى قطعة ارض في ما في درهم فيسا دارا بكتبا علم الافحية ولو كان له  
 دار فيها بيتان شتوي وصيفي لم يكن به غنيا وان كان له ثلثة بيوت وقيمة  
 اثنان ما في درهم عليه الافحية الدخقان ليس بغني بغير احد او حمار واحد  
 فان كان له فرسان او حماران يا وى احد ما يتن فهو نصيب والاربع  
 بشورين والاربعان ليس بغني وبيوة واحدة غني وبيوة ثمان اذا ساوى

التعق



احدى ما كان من نصيب الكوفة فبقيت موصلة بالبحر الذي لها على الزواري ان كان الزواري  
 غننا عندهما وعندنا في ان لا يجب الاضحية الا على من له ما يساوي درهم فصاعدا سواء  
 بين غنى الاضحية وغنى الزكوة واذا اشترى اضحية ثم باعها فاشترى مثلها فلا بأس  
 بذلك ان ينفق ثرا لا يتعين الاضحية قبل ان يوجعها وبعد الاضحية يجوز بيعها  
 في قولنا في يوم ويكره في قولنا في يوم لا يجوز لتعلق حق الله به بغيرها والاضحية  
 اقتضى ان من التصديق بمنزلة المراء في ايام النحر في الموصلة الذي يلزم ذلك  
 فلا اشكال ان لا يجوز التصديق بقيمة فاما في حق الفقيه فالتفكيك افضل لما فيه  
 من الجمع بين التقرب براقية الدم والتصدق ولا يمكن من التقرب بالاراقية الا  
 في هذه الايام فكان افضل واتما بعد حصة ايام النحر فقد سقط معنى اراقية  
 الدم ولكن يلزم قيمة الاضحية اذا كان ممن يجب عليه الاضحية وفي الواقيات  
 شراء الاضحية بعشرة اولى من التصديق بالقران لان القران التي تحصل براقية  
 الدم لا تحصل بالصدقة وصل في حق الرجل عشر من درهما لشترى بها الاضحية  
 فاشترى ثمنه وعشر من لا تلزم الامواله خالف احره وان اشترى ببيعته عشر درهما  
 خذا على وجهين اما ان كان ثمنه عشر درهما او اقل ففي اليوم الاول يلزم  
 الامواله خالف فيما هو فيه وفي اليوم لا تلزم الامواله خالف احره والافضل  
 ان يفتي الرجل بيده اذا قدر وان لم يقدر فذم الى غيره وفي النحر يد وجب  
 الاضحية على المعين في الاحصار والقرى والبوادي دون الكافرين ولا يجوز  
 في الاضحية في الاحصار الا بعد صلوة الامام وما كان في غير المصرفة فانه يجوز  
 اذا طلع النحر في يوم الاضحية ولا يجوز قبل ذلك وايام النحر ثلثة يوم الاضحية بعد  
 بعد طلوع النحر وهو العاشر من ذي الحجة والحادى عشر كوز في نهار هذه  
 الايام وليايتها بعد طلوع النحر في يوم النحر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر  
 ولو حضر رجل من اهل التواد للصلوة واهله بالتفكيك جاز ان يذكو عنه  
 بعد طلوع النحر ولو كان ما فرأى ففتى عنه اهله في المصرفة يجوز الا بعد صلوة  
 الامام ونظر الى موضع الذبح دون المذبح عنه وكذلك اذا كان في مصرفة اهله  
 في مصرفة فكلت الهم ان يفتوا عنه فانه يعتبر مكان الذبح فبشر ان يذبح  
 بعد صلوة الامام في المصرفة الذي يذبح فيه وعن كذا ان لا يجوز التفكيك في  
 يفتي في المصربين ولو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح وفي الواقيات لا يجوز

بلع

لا يجوز الاضحية ليلة النحر وهي الليلة الاولى لان الليلة في كل ليلة يتبع النهار  
 الا في ايام الاضحية وقت الاضحية ثلثة ايام لان وقت الاضحية ايام الاضحية  
 وايامها ثلثة وايام التبريق ايضا ثلثة فالיום الاول وهو اليوم العاشر  
 للاضحية خاصة والرابع للتبريق خاصة والثاني والثالث لهما جميعا الاضحية  
 اذا كانت بالرساق والرجل في المصرفة لهما ثلثة ما يذم من الزكوة  
 ومنه الاضحية وسلم صدقة الفطر في المسكن الاولى يعتبر فيها مكان  
 المال حتى يصرف الى فقراء ذلك الموضع لان سبب الوجوب المال ومحمد الوجوب  
 من علم فوق التعارض بينهما فيخرج المال لانه محل خاصة الواجب وفي  
 المسكن الثانية كذلك حتى لو اشترى بالتفكيك ففعلوا في الرساق بعد طلوع  
 النحر قبل الصلوة يجوز ولو كان على العكس يجوز وفي المسكن الثالثة اذا وفت  
 صدقة الفطر بسبب فقه وولده اختلف في يوم قال محمد يعتبر مكان  
 الولد والرقيق وقال الحسن يعتبر مكانه وعليه الفتوى في جميع الفتاوى  
 وقت الاضحية لمكان في المصرفة بعد فراغ الامام عن صلوة العيد فان فتي  
 قبل صلوة الامام او قبل ان يقعد الامام قدر الشهد لانه الاضحية وان طوى  
 بعد ما قعد قدر الشهد قبل السلام لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون ميا  
 وهو رواية عن ابي ربي وقال الحسن بن زياد وينبغي ان لا يفتي حتى يفرغ  
 الامام عن الخطبة وعندنا ان يفتي قبل الخطبة حاز ولو فتي بعد ما سلم الامام  
 ثم ظهر ان الامام كان محدثا او مريضا ان تذكر الامام قبل ان يفتي الناس  
 جازت الاضحية ويعيد لهم الصلوة وعدا ثلث جازت صلوة القوم  
 في اذان الضحية وعزاي في لا يجوز اضحية وعليهم اعادة نهار وان تذكر بعد ما تفرق  
 الناس جازت الاضحية ولا يعيد الصلوة ولو في الامام بطايفه الى قبائمه  
 وامر رجلا ليصلي بالمنع في المصرفة حتى بعد ما صلا احد الوقيين يجوز  
 حتى وفي القياس يثبت صلوة الوقيين جميعا وان كانت الاضحية في المصرفة  
 وصاحبها في التواد فكل رجلا ليصلي في المصرفة فذبح الوكيل قبل صلوة العيد  
 عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية في التواد وصاحبها في المصرفة فامر اهله  
 بالتفكيك فذبح الاهل قبل صلوة العيد يجوز ويعتبر عندنا مكان المذبح  
 لا مكان المالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان المولى لا مكان العبد ولو في



افضية من المصروف في قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المصروف ما  
 يساوي ثلثا فريضة الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح ولو ضي يوم عرفة بعد  
 الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر قبل ان يكون وان كان في بلدة لا يصلح  
 فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لغلبة اهل الفتنه فانهم يفتنون  
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد  
 وهذا هو الحكم في اهل كل الاقطار واما اهل التواد والقرى عندنا  
 يجوز لهم التفتيح بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العشر من ذي الحجة واما اهل  
 البوادي فحريم الى قريب شهر فانهم لا يفتنون الا بعد صلوة اول الايام  
 اليهم وفي بعض القباوي ولو ضي الناس في اليوم العاشر من ذي الحجة  
 وهو اول يوم العيد فان قبل الامام في اليوم الثاني لا يجوز وان لم يفتل ان  
 ضي قبل الزوال ان كان برصا لا يفتل لا يجوز وان كان لا يبرص يجوز  
 وان ضي بعد الزوال مطلقا حاز حطفا الامام اذا اقر الصلوة يوم  
 العيد ينبغي ان يوقروا التفتيح الى وقت الزوال فان فاتت صلوة  
 العيد اما سلبا او عمدا حازت لهم التفتيح في هذا اليوم فلو خرج الامام  
 الى الصلوة في الغدا وبعد العديضة قبل ان يفتل الامام اجزاء لانه فاتت  
 في وقت الصلوة على وجه السنة وفي الاقطار لا يجوز حتى يزول الشك في ان  
 في يوم الاضحية ان لا يجوز الزجر الى اليوم الثالث فان اخرج احدهم من  
 ياكل منها ويتصدق بذلك كله ويتصدق بما بين المديون وغيره في اليوم  
 فلو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بالها ليس عليه شيء لانه  
 وقع الاضحية في الوجوب كذا في الواضحات ولو لم يشتر اضحية حتى يفت  
 ايام النحر يتصدق بقيمة ما يصلح للاضحية ويحج القباوي ولا يجوز  
 التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجية المعهدة وعلى الزوج  
 المعسر عندنا في فاقته وعلى امه اذا لم يجد الاضحية في بلدته او قريته  
 يلزمه ان يطلها الى حوضه يموتون اليه من بلدة لشري شاة ووافي ان  
 امام صلح بالناس صلوة العيد على غير وقتها ثم علم بذلك بعد الزوال  
 وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويحرم من العديضة وكذا اذا علم  
 في اليوم الثاني صلح بالناس ما لم تزل اشتمى وان علم يوم النحر قبل الزوال

الزوال صلح بالناس الصلوة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم  
 لا يجوز ذبحه حتى يزول الشك في صحة القباوي ومن اشترى شاة للاضحية واوجها  
 بل انه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاول في قول 21 وم رهم وان كانت الثانية  
 شرا من الاولى وفي الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه  
 لما اوجها الاولى بلسانه فقد جعل مقدار ما بين الاولى لله نية فلا يكون له ان  
 يتفضل بنفسه شيئا فلذلك يلزمه التصديق بفضل قال بعض مشايخنا هذا  
 اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة  
 لان الاضحية واجبة على الغني من غير اجاب ولهذا لو هلكت تلك الشاة لا تسقط  
 عنه الاضحية فلا يفيد اجاب فاذا كان ما فقي به محلا للاضحية لا يلزمه شيء افراما  
 الفقير فليس عليه الاضحية بدون الاجاب واجاب او جبت التفتيح بالاولى فلا يجوز له  
 ان يتفضل شيئا من الاولى بنفسه فيلزمه التصديق بالزيادة قال الشافعي  
 ان الجواب فيها هو يوم يلزمه التصديق بفضل فقيرا كان او غنيا اذا اشترى  
 النحر اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاولى في ايام النحر كان له ان يفتي  
 بانهما شاة ولو كان معرا فاشترى شاة واوجها بلسانه فضلت ثم اشترى  
 اخرى فاوجها ثم وجد الاولى قالوا عليه ان يفتي بهما الفقير اذا اشترى  
 شاة للاضحية لا يلزمه هذه النية شيء ولو اشترى شاة للاضحية ثم مات او اعياها  
 لا يلزمه اخرى وكذا لو ضلت رجل او جبع على نفسه عزة اضحيات قالوا تلزم  
 الاضحيات لان الاثر جاء بالشئين ولم ينو الاضحية قالوا يجوز لانه لما  
 اشترى للاضحية فقد بعثت للاضحية والتفتيح بالديك والذباقة في ايام  
 الاضحية ممن لا اضحية عليه لعساره شاة بالمصنفين مكروه واذا اشترى  
 اضحية ثم باعها فاشترى مثلها فلا بأس بذلك لان بنفسه الشاة لا يتعين الاضحية  
 قبل ان يوجها وبعد الاجاب يجوز بيعها في قول 22 وم رهم ويكره في قول  
 23 ثم لا يجوز لتعلق حق الله ببيعها ولا اضحية احب اليه من التصديق  
 بمثل ثمنها والمواد في ايام النحر في الموضع يلزمه ذلك فلا اشكال ان يجوز له  
 التصديق بقيمة واما وجوب الفقير والتفتيح افضل لما فيه من الحج بين  
 التوب بارقة الدم والتصدق ولا يمكن من التوب بلا فاقه الا هذه الايام  
 فكان افضل واها بعد حتى ايام النحر فقد سقط حجة اراق الدم ولكن

راجد ضحي



يلزم بقيمة الاضحية اذا كان ممن يحل عليه الاضحية وفي الواضحات رجل  
اشترى اضحية فامسكها بذكرها قد تركت بسم الله عز  
بضمن قيمة الاضحية بهذا الذبح لانه جعلها ميتة وله ان يشترى  
بقيتها اضري ويضحي بها ويتصدق بلحمها ولا يؤكل هذا اذا كان  
ايام النحر باقية وان كانت غير باقية يتصدق بقيتها على المساكين  
ولو كانت الاضحية باقية وحقت ايام النحر يتصدق بها كذا ههنا  
رجل ضحي شاة بنعم عن غيره لم يجوز لانه لم يكن تصحي التضحية عنه  
الا باثبات الملك في اشارة ولم يثبت الا بالقبض ولم يوجد قبض للاف  
لا ينفعه لا بنبائة وسواء كان ذلك بجره او بغيره رجلا ضحي شاة  
شاة تين تكلوا فيه قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا واحدة  
والخيار ان يكون الاضحية بهما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة شاة تين  
رجلا اوجب على نفسه عشرة اضحية قالوا لا يلزم الا شاة تان والظاهر ان  
تبع عشرة لانه اوجب على نفسه تدبير رجل دعي قصبا لا يضحي عنه ففحى  
القصاب عن نفسه فهو لا حر لان نية القصاب قد لغت كأنها لم يكن  
ضحي عن الميت جاز بالا اتفاق وعمل يلزم التصديق بالكل تكلوا فيه  
والخيار ان لا يلزم لان الامر للميت والملك للمضحي لا يجوز ذبح الاضحية  
ليلة النحر وهي الليلة الاولى لان الليلة في كل ليلة يقع انهاء الاضحية  
الوضي اذا ضحي عن المصعب عالم ولم يتصدق جاز لانه انما امر به و زاد  
غيره وهو معنى الاضحية وان تصدق بها فمن لانه لم يأت بما امر به لانه  
ليس عليه اضحية بخلاف الاب كما امر فيها فقد ذبح الفقاوى رجل ذبح الى رجل  
عشرين ورهما يشترى اضحية فاشترى ثمنه وعشرين لا يلزم الا لانه قال  
امره وان اشترى بسبعة عشر ورهما فهذا على وجهين اما ان كان ثمنه عشرين  
ورهما او اقل ففي الوجه الاول يلزم الاخر لانه قال فيها موصوفه والوجه  
الثاني لا يلزم لانه قال في امره والا ففضل ان يضحي الرجل بيده اذا ذبحه وان لم  
يقدر فوضا في غيره شاة الاضحية بثلاثين ورهما تان افضل من واحد فوق  
بين هذا وبين ما اذا اشترى بعشرين ورهما حيث كان الواحدة افضل والفرق  
ان بثلاثين ورهما تؤخذ شاة تان على ما يجب من كمال الاضحية في السنة والذكر ولا يؤخذ

مطلب ضحي عن الميت

ولا يؤخذ بعشرين حتى لو وجد كان شاة تان افضل ولو لم يوجد بثلاثين  
ايضا كان شاة الواحدة افضل وفي الحديث ولو ذبح اضحية رجل بغير اذنه  
افراه الحنأ ولو غلط رجل ان قد ذبح كل واحد اضحية صا صا فمضى كل واحد  
افحيته الحنأ ويا قد كان الذابح وروي عن ابي بصير انه يجوز ذبح كل منهما  
صا صا وان شاة فمضى كل واحد لصا صا فمضى شاة ويتصدق بتلك الضحية ان كانت  
مضيت ايام النحر وان امر المسلم الكتابي ان يذبح اضحية فهو حاد ومكروه ويجب  
وهو الا ان ذبح اضحية وان لم يذبح بنعم وبكره ان يذبح الاضحية او يقطع  
بصوفها ويتصدق به وقيل هذا في اشارة التي اوجرها المعرفات الموسر اذا عتق  
اضحية لم يتعين فلا بأس بالكلية الجزوان ذبحها في وقتها جاز ان يذبح  
بشاة ويجز صوفها ويتصدق به وان كان في غيرهما بين وهو جاز في نفع  
ضرعها بالماء البارد ولا يبيع جلدها ولا يعطيه من اجور ذارنها ولو عمل  
بالجلد شيئا يتفق به في بيته جاز فاذا ذبحت في ايام النحر فلم يأكل ويطعم  
الفقير والغني ويحت ان يتصدق بالثلث ولا بأس بان يشترى  
بقيمة الجلد ما يتفق بتقنين نحو احتكم البيت والنوب ولا يشترى خلا  
الا كل يوم الاضحية قبل القتلوه هل هو مكروه فيه روايتان والخيار ان  
لا يكره ولكن يحت ان لا يفعل لان الامساك ليس بواجب ككتم مسحة كذا  
في صيد مجح الفقاوى **باب** في مجح الفقاوى الاضحية يجوز من اربع  
من الحيوان اشارة والبقر والمعز والابل ذكورا واناسها وكذا الجاموس  
وان ذكرا الاهلية وتؤخذ فرما على الاضحية جاز ولا يكون  
الوضي والذبيحة ولد من الوضوي والاهلي ان كانت الام اهلية جاز  
ولا يجوز من الابل والبقر والغنم الا الشئ والشئ من الابل ما الى غنم  
فمنين وطعن في السنة السادسة وحي البقر ما الى غنم سنات  
ومن الغنم ماتت لم سنة ولا يجوز الخزعان الا الجذع العظيم من الفقاوى  
وهو انفعها ما الى غنم اكثر الحول سنة اشهر وشئ من الشهر الرابع  
وفي الاصل الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان اولها الابل  
والانثى منها افضل ويجوز منها الا انثى ومما ياتي الى عليها غنم  
احوال وطعنت في السابعة وفي الطيبة ماتت لم اربعة احوال والثاني

عند



البقرة والانش منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهو التي اتي عليها سنن  
 والثالث الغنم والذكر منها افضل اذا كان فصيا وشئ منها حان فصا  
 ولا يجوز ما دون ذلك من كل شئ الا الجذع في الضان والشئ من الغنم  
 التي ائت عليها سنة وطعت في الثانية والجذع التي ائت عليها سنة شهر  
 وشئ من الشهران به وفي الاضراس الجذع من الضان حاتم عليها غانم  
 اشهر وطعت في التاسعة وقبل حاتم لها سبعة اشهر وطعت في الثامنة  
 ثم في الاضراس انما يجوز الجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا لا يجوز  
 الا اذا تم له سنة وطعت في الثانية والرابع المعذ والذكر منها افضل ولا يجوز  
 منها الا الشئ وهو التي ائت عليها سنة وطعت في الثانية والعدة من المعذ كالجذع  
 من الضان وهو الذي اتي عليه الكحول وفي الكاوة وجاز الشئ من الكل  
 من الضان اذا كان عظيم بحيث اذا اضلظ بالنبات ولا يمكن التميز من بعد  
 ولا خلاف ان الجذع من المعز لا يجوز والجذع من الضان والموما اتي عليه  
 اكثر الكحول سنة اشهر وشئ من الشهران به وفي المبوط اذا تم له سبعة  
 اشهر فهو جذع بعد ذلك ويجوز البقرة والبدنة عن سبعة سواء كانوا  
 اهل بيت او من قبائل شتى ولا يجوز اكثر من سبعة لما روى عن انس رضي  
 الله عنه ان اصاب النبي يوم كانوا يشركون في البدنة من الابل من سبعة والبقرة  
 عن سبعة من غير فصل في اهل بيت واهل بيتين وان مات احد السبعة  
 وقال الورثة وهم كبار اذ هو ما عنه وعنكم صحح عثمان وعنه ابي  
 انه لا يصح وهو القياس لانه يتدرج بالمال فلا يجوز عن الغنم كالاغنام  
 عن الميت وصم الاستحسان ان القربة قد تنفع عن الميت كالنقدق وفي  
 الخلاصة والبقرة تجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون وجاهته  
 انفعقت جهة القربة واضلقت كالاغنية والقران والمتعة  
 فان ذكوا بقرة عن اغنية وقران ومتعة صح لان المقصود  
 واحد وهو القربة وان كان احد الشركاء كافرا او مريدا للجم لم يجز  
 عن واحد منهما لان ذلك القدر لم يصرفه والاراق لا يجزى  
 فبطا الكل والتقدير بالبيع يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان  
 ولو كانوا اقل من ثلثة الا ان نصيب واحد اقل من البيع لا يجوز لما مر

لما مر وفي الفتاوى البقر افضل من الناقة ان يتوبا بالقيمة وانة افضل  
 من سبع البقرة ان يتوبا بالقيمة والجم والاصل فيه انهما ان يتوبا  
 بالقيمة والجم فاطمهما جي افضل وفي صحيح الفتاوى قال الفقهاء  
 ابو الليث ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من الثلث  
 لا يجوز في قول به 2 ويجوز ان يسوهم اذا كان الباع اكثر  
 من النصف والقطيع في الاذنين لا يجوز عند البعض ويصح عند البعض  
 الا فروش الاذن والتي يمنع جوار الاضحية واقاة ان لم يكن  
 لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد رهم لا يكون هذا ولو كان لا يجوز  
 وذكر في الاصل عن ابي 2 رهم انه يجوز وان لم يكن لها عينان لا يجوز  
 ويجوز الجفاء وهي التي لا قرن لها وكذلك مكسورة القرن ويجوز  
 الشكاه في قول ابي 2 رهم وهي صغيرة الاذن بعد ان سمي  
 اذنا وان كان لها اليه صغيرة مثل الذنب خلقة جاز ومشقوقة  
 الاذن من قبل وجها وهي المقابلة جاز وكذا الدائرة وهي  
 التي يكون على العكس وكذا التوقاء وهي التي قطع من وسط اذنها  
 فنفذ الحرق الى الحان وكذا الحولاء وهي التي في عينها حول وكذا  
 المحرورة وهي التي جرد صوفها ولا تجوز الجلالة وهي التي تاكل العذرة  
 ولانها كل غيرها فان الجلالة ان كانت ابلاتك اربعين يوما  
 حتى يطيب لحمها والبقرة مكسرة عشرين يوما والغنم مكسرة عشرة ايام  
 والذخافة ثلثة ايام والعصفور يوما واحدا ولا يجوز المريفية  
 البين مرضها في الاضحية ولا يجوز التي يسر ضرعها او قطع ضرعها  
 وان ذمب بعض ضرعها فهو على الخلاف الذي ذكرناه في الاذن  
 والعين والقيح ان الثلث وحادونه قليل وحادوا عليه كثير وعلم  
 الفتوى وفي التريد ولا تجوز العوراء ولا مقطوعة الطرف واما  
 القطع في الاذن والاليت او الذنب فان كان الثلث او اقل جاز وان  
 كان اكثر لم يجز في قول ابي 2 رهم وقال ابي ساذ ابقى الاكثر جاز وان  
 ذهب الاكثر او كان سواء لم يجز والعوراء اذا كانت تمس بنفسها  
 الى انسك جاز وان كانت لا تمسك لم يجز وعن ابي ساذ الشكاه انه

في قول



يجوز وهي التي لا قوت لها وأما الهتاء التي لا سوت روى عن ابن مسعود  
 لا يجوز والسن كالاذن وروى عنه أنه إذا بقي ما يعتلوه مع جاز  
 سواء كان أقل من النصف أو لا وفي صدر الشريعة وغيره ولا يجوز  
 العفاء أي ما يكون عجزها إلى حد لا يكون في عظامها شيء يخرج  
 ويجوز المجنون إذا كانت سمينة ولا يجوز الرجاء التي لا تخرى إلى  
 المنك وفي مجمع الفتاوى دبعة عشر نفرا فحقوا بقريتين مشتركين  
 ينبغي أن يجوز اشترى شاه للتفحيط فغصها برجل ثم ذبحها بينة  
 الأضحية عن مالك بن خزيمة ولا يجزى إلى الأضحية ولو غصب شاه وهي  
 ثم من قتلها جاز عن الأضحية من الغاصب قال زهير لم تجز لأنها  
 تكون ملككم وقت التضحية ولما كان الملك لا يسترد إلى وقت الغصب  
 كان ملكه ثابتا فيها وقت التضحية حكاه وهو كاف في جواز التضحية  
 ولو فسخ ودبعة لا تجزى اتفاقا وكذا لو لم يضمن ولو قالت لأوجهها  
 فسخ عن كل عام من مفرى الذي عليك بكذا ففعل فيه اختلاف  
 ولا بأس بان يتفع بالآضحية أو يشتري بها الغنم أو المخذوان  
 بائع بدرهم أو بغيره يتصدق بثمنه في قولنا صبيانا ولو ولدنا الأضحية  
 يضحى بالأم والولد إلا أنه لا يؤكل من الولد بل يتصدق بقيمة ما أكل  
 المحتبان يتصدق بولدهما ضياء ولو طلب اللبن من الأضحية قبل الذبح  
 أو جز صوفها يتصدق بهما وفي الواقعات رجل عالج الأضحية ليندكها  
 فأنكرت رجلها أو أعوزت فهذا على وجهين أما أن تذبحها على الفور  
 أو تؤكل ذبحها من الغد ففي الوجه الأول يحل لأنه من ضرورات الأضحية  
 وفي الوجه الثاني كذلك أيضا لأن الوقت واحد سبعة أشهر وأربعة  
 تحمين درهما وسبعة أخرى أشهر وسبعة شياه بمائة درهم للأضحية  
 وذبحوا تكلوا أو الأفضل الأول ثم الثاني والخيار أن الأفضل هو  
 الثاني لأنه أكثر غنا وأظهر منفعة للفقراء سبعة ضحايا بقرة فأرادوا  
 أن يسموا اللحم هذا على وجهين أما أن يفسموا أو ذبحوا أو جزوا فأفنى  
 الوجه الأول يجوز لأن البيع على هذا الوجه يجوز وفي القسم  
 الثاني لا يجوز لأن البيع على هذا الوجه لا يجوز فلو فعلوا مع هذا

به فان اكل منه يتصدق

وذبحها

مع هذا وحلوا الفضل بعضهم ببعض لم يجر فرق بين هذا  
 وبين ما بيننا ذابح من رجل ذبحها بدرهم وتزج أحد  
 الدرهمين مقدار ما لا يدخل تحت الوزن فلا يصح للمأفون  
 يجوز لأن في الوجه الأول هبة المتاع فيما يحتمل القيمة فلا يجوز  
 وفي المسئلة الثانية هبة المتاع فيما لا يحتمل القيمة لأن الدرهم  
 الواحد الصحيح مما لا يحتمل القيمة فيجوز الهبة ولو قصده رجل  
 من أهل التواد للقبولة وأمر أهله بالتضحية فإذا ان بذكوا عنه  
 بعد طلوع الفجر وفي التجديد ويكتفى بالنية بقلب ولا يعتد بالقول  
 ولو اشتري أضحية سمينة فحقت عنده لم تجز أن كان مؤثرا  
 وإن كان فقيرا جاز إلا أن يكون الفقير أو ضيق على نفسه الضحية  
 فعليه مكانها أخرى وكذلك إذا ماتت أو سرقته أو حدثت بها  
 عيب يمنع الإجزاء عن الأضحية فعليه مكانه أخرى إذا كان مؤثرا  
**فصل في التضحية عن الغير** في مجمع الفتاوى  
 في فتاوى أبي الليث إذا ضحى شاه عن غيره بغير إذن ذلك  
 الغير أو بأمره لا يجوز كالأعتاق عن الغير وفي الأضحية  
 للزعماء إذا ضحى بقرة عن نفسه وعن ستة أولاده  
 إن كانوا صغارا أجزاءه وأجزاءهم وإن كانوا كبارا أو فعل  
 بأحدهم فكذلك وإن عدم الأمر لم تجز وعن أبي سن يجوز عن  
 البنين ابائهم وعن العيال بأمرهم وبغير أمرهم احتجنا  
 قال الزعماء في وعندنا لا يجوز ولعل أبي سن ذهب إلى أن  
 العادة إذا جرت من الأب في كل سنة صار ذلك كالآذن من  
 الأولاد ابائهم والعيال احتجنا فان كان على هذا الوجه  
 فالذي احتجنا إليه مستحسن فلهذا المسئلة وتعليلها نقي على  
 أن التضحية عن الغير بأمره يجوز سبيل نصيبه عن أبي سن  
 الميت قال يصنع به كما يصنع بأضحية يذبحه أنه يتناول من أضحية  
 وأما المضحى والأجر للميت وقبل يتصدق بالكل وفي فتاوى  
 الفضلي سئل عن الأضحية عن الميت بغير أمره قال دلت رواية عن



علمنا انه لا يتناول والرواية في الاضراس وصورة انه يخرج ناقة  
عن سبعه واحدهم ثبت في عنه ورثته قال نصيب الله يأكلون  
ويتصدق بنصيب الميت ولا تأكل ورثته وعن مشايخ بلخ انه يتناول  
منه وهو اشارة الى المكة المستقرة وبه اخذ الصدر الشهيد ووافقاته  
ولو كانت التفتيح بامر الميت لا يتناول من لحمه وعن المشايخ  
انه يتناول قال الصدر والمختار انه لا يتناول من لحمه من غير الميت  
عن الميت افضل ام الصدقة قال ان يصدق بجميعها فالأضحية  
افضل واولى والا فالصدقة افضل وفي التذويب ويذهب الثاقب  
لوضعي عن غير غيره لا يجوز عنه وكذا عن جيت الا ان يكون  
قد اوصى به وعن الحسن بن زياد ان ضحي او احد بدته عن نفسه  
وعنه من اولاده الصغار وعنه ولده بامرهما او غيرها  
لا يجوز عنه ولا عنهم وقيل يجوز عن نفسه وليس على الرجل ان  
يقضي عن اولاده الكبار وعن امراته الا باذنه وعن ابن سيرين  
انه يجوز بغير اذنه من تحتها وان كان للصغير مال قال بعض  
المشايخ يجب على الاب او الوصي في قول الجمهور ان يضحى خروال  
ولا يتصدق بلحم بل يأكل الصغير من كل الاب والوصي فان فضل  
شيء ولا يمكن اذ خاره يشترى بذلك ما ينتفع به عنه وعن الرواية  
التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فان  
فعل الاب لا يضمن وعليه الفتوى وفي شرح التكملة وينبغي  
ان يستقبل بذبيحة القبلة لما روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم يضحى بها الى القبلة فان لم يفعل لم يحرم ذلك  
لان استقبال القبلة ليس من شرائط الزكوة **فصل**  
**في بيان من يجب عليه الاضحية وعن لا يجب**  
في جميع الفتاوى انها اذا بلغت قيمتها نصبا تأكل من زوجها  
فعلها الاضحية اذا قد رزقها على الاسكان لم ديون  
على الناس موقلة وليس في هذه ايام الاضحية ما يشترى به الاضحية  
لا يجب الاضحية عليه لم ديون على مفلس موقلة لا يجب عليه ان يصل

كان

ما لم يصل اليه لم دين موقلة او حال على فقره عن ليس في  
يده ما يمكن شري الاضحية لا يلزم ان يستقرض فيضحي ولا  
يلزم قيمتها اذا وصل اليه الدين لكنه يلزم ان يسأل عنه  
من الاضحية اذا غلب على ظنه ان يدفعه لم مال كثير في يد  
شريكه او يضارب به ومعهم ما يشترى به الاضحية من الجرب  
او متاع البيت يلزم الاضحية وفي اجناس الناطق قال ابو  
الموسر الذي لم يأت في درهم او نحو من تاوى ما في درهم سوت  
المكن والى خادم واشياى التي ليس ومتاع البيت الذي يحتاج  
اليه وهذا اذا بقي له الى ان يذبح الاضحية وفي الهارونيات  
ان جاء يوم الاضحية ولم يأتها درهم او اكثر ولا مال لم غيره  
فهو لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء  
يوم الاضحية ولا مال له لم يتفاد ما في درهم ولا دين عليه  
وميت الاضحية ولو كان له عقار مستغلة اختلف المتأخرون  
فقيل يعتبر قيمتها لا دخلها مع لو كانت قيمتها ما في درهم فقل  
الاضحية وقيل يعتبر دخلها لا قيمتها فيه ان كان يدرخل  
عن ذلك قوت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقيل قوت  
شهر فان فضل من ذلك ما يتا درهم عليه الاضحية وصدقة  
الفطر وفي اول اصحاب الزعفراني ان كان غلة المستغل يكفيه  
ولعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد رحمه وعنه ابى سريه موسر  
وان ضاها وعنده غنمة قيمتها ما يتا درهم او مائة قيمتها ما يتا درهم  
او قصار عنده اثنان او صابون قيمته ما يتا درهم عليه  
الاضحية ولو كان له مصحف او كتب لفقه او الحديث ان كان  
حسنا بقدا حقه وقيمته ما يتا درهم لا الاضحية عليه وان كان  
لا يحسن فعليه الاضحية كذا في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى  
الغنيمة لا يصير غنيا الا ان يكون من كل كتاب اثنان وهما برواية  
واحدة عن محمد رحمه فان كان احدهما برواية الامام ابى جعفر  
رحم والاخر برواية ابى سليمان رحمه لا يصير غنيا ولا يصير الانسان

مبني الزكاة

مطلو



غنياً بكتب الاحاديث والتفاسيد وان كان له من كل كتاب  
 اثناث وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غني بها  
 اذا صادت قيمتها مائة درهم وفي الاصل من رجل به زمانه  
 اشترى حماراً يركبه ويسعى في حوائجه وقيمتها مائة درهم  
 لا اصفحة عليه ولو كان في دار يكره فاشترى قطعة  
 ارض بمائة درهم فبناها داراً يكثر عليها الاصفحة  
 ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي لم يكن  
 غنياً وان كان ثلثه وقيمة الثالث مائة درهم  
 عليه الاصفحة الذي حقق ان ليس بغني بفوس واحد  
 او بحمار واحد فان كان له فرسان او حماران يساوي  
 احداهما مائتين فهو نصاب والزراعي بتورين  
 وآلة القدان ليس بغني وببقرة واحدة غني  
 وبثلثة شرايين يساوي احداهما مائة درهم نصاب  
 والموازية تعتبر موسرة بامر المجل الذي لها على الذوق ان كان حديثاً

عندهما وعند درهم اية لا يجي الاصفحة الاعلى من له ما يشاء درهم فصاعداً سوى  
 بن غني الاصفحة وغني الزكوة ويعتبر لوجوب الاصفحة آخر ايام النحر في الفقر والغنى  
 والولادة والموت حواشي شاة للاصفحة في ايام النحر ولم يضر في افتقر  
 قبل مفتي ايام النحر وانفق حتى انتقص النصاب سقط عنه الاصفحة وان افتقر  
 بعد ما مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بعينها او بغيرها ولا يقطع عنه  
 الاصفحة **باب العقيقة** في شروء التكملة العقيقة ليست بواجبة وهي سنة  
 وفي الجامع الصغير لا ينعى عن الغلام ولا عن الجارية وقتراها ليست  
 بواجبة ولا سنة من شاء فعل ومن شاء ترك لما روى انه عزم على العقيقة  
 فقال ان الله يحب بكراهة العقوق فمن ولد له ولد فاجت ان يشكر فليشكر  
 عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة فدل هذا الحديث على انه في العقيقة  
 فهذا بنو الوجوب والسنة جميعاً وما روى عزم عن الحسن والحسين  
 فدل على الجواز وطلوثايت لا خلاف فيه وكانت العقيقة امر في الكاهلية  
 يردونها من الوهمات وهي الوليمة التي تتخذ عند خلق راس الفتي فكان  
 عاداتهم انهم يفعلونها في اليوم الثاني من الولادة فالعقيقة من النجبة  
 في الحديث بنا في الوجوب والسنة كذا في الجامع الصغير كتاب الدين كتاب  
 الصيد الصيد مصدر صياد يصيد صيداً وبينه من الافعال  
 فيقال اصطاد اصطيداً انقلب الشاء طاءً لوب الخ 2 وهو ان كان  
 هم الصيد يطلق على المفعول يقال هذا صيد فلان وجاء صيد كثر وهذا  
 شايخ ومعناه صفيق وهو اخذ الشيء بغيره فيقال ولوع تلتطف في صفيق  
 دل على جواز الاصطياد واباحته قوله تع احل لكم صيد البحر الآية وقوله تع  
 واذا خلتهم فاصطادوا احريم واقل الامور الاباحة وقوله تع الصيد لمن  
 اخذ في شح الفناوي ويكره الاصطياد للتلذذ وان ياخذ حرقه واخذ الطير  
 بالليل لا بأس به والتهني محمول على الذب ونحن نقول الاولى ان لا يفعل  
 في صيد الخلاصة انما يحصل الصيد تحت عذو شاة في القنابر  
 ان يكون من اهل الزكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشارك في الارسال  
 من لا يحمل صيده وان لا يملك التسمية عداً وان لا يشغل بين الارسال والاخذ  
 بملأه وحمته في الكلب ان يكون معاً وان يذهب على سني الارسال وان لا يشارك

بله



في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جحشا وان لا يأكل منه وختم في الصيد  
 ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات الماء الا السمك وان يملك  
 نفسه بخناصه او قوائمه وان لا يكون يتقوى بانبياءه او مجلبيه وان يموت  
 بهذا قبل ان يوصل الى ذبحه تعليم الكلب ان يتروك الاكل ثلث مرات  
 عندهما فيحل ما اخذه في المدة الرابعة وعند ايد في ان يعيد المدة في  
 تعليم الكلب غيره مخوفين الى رائي في يعلم لانه اعرف به وتعليم البازي  
 رجوعه يدعيه بعن البازي المعلم هو الذي يعود اذا دعاه صاحبه بعد الاربع  
 لان قسمة لا يحتمل القرب لتعليم حتى يكون معلما يكو اجابته عند الدعاء  
 فان اكل البازي من الصيد اكل الصيد اي يحل اكله ولو اكل الكلب لا يحل مطلقا  
 سواء كان اكل نادرا او كثيرا حتى يتعلم ان يتروك الاكل ثلث مرات وفي البريد  
 وروى عن ابي في رمة انه اذا ترك الاكل ثلثا صار معلما وهو قول ابي س وم  
 فاذا صار معلما في الطاهر واخذ صيدوا ثم اكل بعد ذلك قال ابي في رمة ثم  
 الصيدوا متقدمة وقال ابي س وم لا يحرم ولا يبد من التعليم بعد ذلك  
 حتى يعود الامر الى الحالة الاولى فلا يكون الكلب معلما الا بالامسك علينا فان  
 اكل منه لم يكن وقال الشافعي التعليم ان يتبع الصيد اذا ارسل وان ينادي  
 وفي الكا حقه الصيد لا ينادي بصيد البازي وان اكل والكلب الصيد ان اكل منه  
 لم يؤكل وقال الشافعي ولا ينادي بصيد الكلب وان اكل منه لانه انما الاصطفا  
 فاكل من الصيد لا يحرم كالبازي وفي الحقائق محد الخلاق ان يأكل حاله  
 الاصطفا اذا لم يؤخذ صاحبه ثم وثب الكلب اخذه واكل فحل اتفاقا  
 لانه لم يأكل من الصيد ولو اكل دم حلالا فاقا ولو ادرك المرسل الصيد  
 حيا وجب عليه ان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات يحرم اكله وكذا البازي  
 والتمم وهذا لانه تركه من الاصطفا مع القدرة عليها ولا بد من الجرد  
 عند الاصطفا في ظاهر الرواية ليتحقق الذكوة الاصطفا رت وهو الجرد  
 في اي موضع كان من البدن وعن ابي س انه لا يشترط الذكوة في الكا في ذكره الجرد  
 واما الجرد في شروط الروايات المشهورة فان الكلب والبازي اذا لم يحرم  
 لم يحل وعن ابي في ان الكلب اذا ضيق انه يؤكل وفي الكا في وان لم يذره  
 او ضيق الكلب لم يحرم او شاة لم يحرم كلبه غير معلم او كلب جوس او كلب لم يذره

٤

لم يذره لم يحرم كلبه غير معلم او شاة لم يحرم كلبه غير معلم او كلب لم يذره  
 هو الجرد الذي هو سبب لانه ان لم يذره لم يحرم كلبه غير معلم او شاة لم يحرم كلبه غير معلم  
 انه اذا كره عطفوا فقتله حد لان الكبر جاحظ باطنه حتى كالحاجة الظاهرة  
 وفي الجرد ولو جرد الكلب الصيد فلولي في دم اكل وان ادركه حيا فقات  
 قبل ان يذبحه لضيق الوقت لم يؤكل وقيل يؤكل استباحا وهو قول  
 الشافعي ولو ادرك الصيد ولم يأخذه فان كان في وقت لو اخذه امكنه  
 ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه اكل وما وجب الذبح او اتبع فادرك  
 ذكوته فذكاه حل عند ابي في وان لم يكن الحيوة مستقرة في كل بغير اوبة  
 او شاة نذرت فصار كالمصيد لا يقدر عليها صاحبها وان ذكاتها ذكوة  
 الصيد وروى عن محمد في البعير والبقر اذا نذرا في المصراع في الصقار  
 فذكاتها العرق فاما الشاة فان نذرت في الصقار فذكاتها العرق وان نذرت  
 في المصراع فذكاتها العرق وما وقع منها في بيته فلم يقدر على الافراج ولا على  
 ذبحه فان ذكاته ذكاة الصيد وذكوة المنق اذا صال البعير على رجل  
 فقتله وهو يريد بذلك الذكاة حد اذا كان لا يقدر على اخذه وضمن  
 قيمته اذا ارسل المعلم كلبه ثم زجره بجوسى او حرم فان زجره بزجره فاخذ  
 الصيد فقتله حل ولو كان المرسل من لا يحل ذبحه فزجره لم يذره  
 بزجره لم يحل ولو اتبع الكلب الصيد بارسل المعلم فقتله كلبا حرم لم  
 احد ولم يذره بعد تباعه فبسه او ذبحه من الطير مما يجوز ان يعلم  
 فيصا به فرد الصيد على الكلب ارسل او فعل مما يكون مفعولة الكلب  
 فاخذه الاول لم يؤكل ولو لم يذره عليه وكنته اشهد عليه واخذه الكلب المعلم  
 وقتله فلا بأس باكله ولو رد عليه ادعى او دابة او طير حل ولو رمى رجلا  
 صيدا فاصابه وقتل الرمي من معاظيرها ويؤكل وان اصاب سهم الاول  
 فوقه ثم اصاب سهم الثاني فقتله قال ابي س يؤكل والصيد الاول وقال زفر  
 لا يؤكل وكذا لو رمى احدهما بعد الاخر قبل اصابته الاول فهو كرميها معا فان اصاب  
 سهم الاول ولم يذره من حد الامتناع ثم رماه الثاني فقتله وان كان الاول  
 افرجه من حد الامتناع ثم اصاب سهم الثاني فان مات من الاول كلى وعلى  
 الثاني فمات فقتله جرحا وان مات من اصابة الثاني لم يؤكل ويضمن الثاني



ما نقصته جراحته ويضمن قيمته مجزأ جراحته وان مات من الجراحتين لم  
وعلى الثاني للاول نصف قيمته مجزأ جراحته ونصف ما نقصته الجراح  
الثانية وان لم يعلم بآتي الجراحتين مات فهو كما لو مات منهما ولو ضرب قتيلا  
سيف فقطعه باثنين فانه يأكل النصفين وان قطع من ناحية العرج اكل  
الاكثر ولم يؤكل الاقل وقال الشافعي يؤكل الكل ولو تعلق العضد بجذبه فان  
كان ما بان لم يؤكل وقال الشافعي اذا ضرب بالراش فقطع طولا او عرضا فان  
كان ما بقى من الراش اكثر مما قطع اكل الصيد وما بقى عليه من الراش وان  
كان سواء اكل الكل وروى عنه اذا قطع الراش نصفين لم يؤكل النصف  
الباقي وروى عن محمد بن اعين انه اذا قطع الراش نصفين لم يؤكل النصف  
اقل اكلها جميعا وان كان اكثر اكل الذي بقي منه وهو قول الشافعي وقال محمد  
ان كانا سواء اكلها ومن سعى صافظته قتيلا فاربى كلبا او باريا او دما  
بهم فاصاب صيدا ثم تبين ان ذلك الحيوان حرام او اذني لم يؤكل الصيد  
الذي اصابه ولو كان ذلك حراما صيد فاكل او غير اكل فاكل ما اصابه  
وروى عن الشافعي انه اذا كان حراما فتركه لم يؤكل ولو ربي طائرا فاصاب صيدا  
وزهد المربي اليه ولم يره او قتل ام متاعا من كل الصيد ولو ربي صيدا او  
ارسل عليه كلبا فتوارى الصيد عنه ثم وجدته ولم يكن صد عن طلبه اكله  
ولو صد عن طلبه لم يؤكل ولو اشتراكه الرمي مع اقره فبوزان يكون التلف  
حصل به لم يؤكل ولو وقع على الارض فبات اكله حتى اذا ذكر في المنطق اذا  
وقع الصيد على شجرة فانشق بطنه او يقطع راسه لم يؤكل ولو وقع على  
طائر او جحر ثم وقع على الارض لم يؤكل وكذا اذا سقط على جبل او على سطح  
او على شجرة ثم سقط على الارض فبات لم يؤكل ولو وقع على الجحر فاستقر  
عليه اكله ولو ربي صيدا على قلة الجحر فاحتمى ولم ينطق اخذه فحماه فقتله  
ودفع لم يؤكل وكل ذي ناب او منخلة لم يكن حرام العين يجوز الاصطياد  
انما علم فتعلم ومن علم في ابن الوسا اذا علم فتعلم جاز وقالوا في الصيد  
والدابة لا يجوز الصيد بها لانه لا يعلم ولو تعلقوا بالتعلم جاز واما  
الخنزير فلا يجوز الاصطياد به والصقور يارث حلال اخذ صيدا فقتله  
لا يدرك ما حال البازي رسله ان امه لا لم يحل لارسله ولم يقطع بوجوده

لوكل

بوجوده اذا انقضى البازي المعلم فكت زحانا ثم اخذه صاحب صيد يعلم ثانيا  
فيحجم ثلثا او يقع في قلب الصياد انه تعلم على حذرك في الكلاله ترك التعلم  
لانه لم يحجم وفي صدر الشافعي ثم اعلم ان الخنزير مستثنى لانه جحر العين والرس  
استثنى الاسد لعلو صوته والذئب كاسمه والبعض الحق الجذارة لم يكتفوا النظام  
انه لا احتياط الى الاستثناء فان الاسد والذئب لا يصيدان معلنين لعلو صوتهما الى  
فلم يوجد شرط حمل الصيد وفي الجمع روي ما الى بركة حامة قاصباها وماتت  
قبل ان يذكي لا يحل قبل الذبح فيه كلام انه هل يحل بذكوة الاضطرار فيمنهم  
من قال لا يحل لان الحرام تاوى في البيت الى البرية فيمكنه الاخذ وفي حنبلي الفقهاء  
سئل صاحب المحيط عن وضع في الصقور مجلا بصيده في الحمار الوضعية وتسمى عليه  
وذئب ثم جاء في اليوم الثاني فوجد الحمار مجزأ فقامت اهل كل كاه فقال لا يحل  
وسئل ايضا عن رمي طير في الماء بهم فاصابه وكان حاله لو دخل الماء كما هو  
الحق امكنه ذبحه فلم يفعل بل اشتغل بتدريج الحرف فلما دخل الماء وجدته ميتا  
فحمل كل اكله فقال نعم وقال الامام بيده الذي اشتغال الذي بعد الذي تدريج  
الحرف ليس بعد لانه ترك الطلب فحرم اكله وسئل صاحب المحيط ايضا عن رمي صيدا  
واخره بالطلب هل يكون فقال يجوز وفي الفتاوى البخاري روي في الطير في الماء  
كالبط وغيره فاصاب بظهوره وجدته ومات في الماء حمل كل اكله ذكر الشافعي انه  
لا يؤكل وذكر خواص زاده ان اصاب بظهوره حمل اكله وان اصاب بطنه او جنبه  
لا يحل وفي مسوط خواص زاده من توارى الصيد عنه وقد اشتغل بفعل اخر ثم وجدته  
قتلا يجوز اكله لا خذ فيه فانه ثبت الاطعمة كذا في قاضيان ولو نصب كمين  
للخفيف فتعلق بها صيد لا يمكنه لانه لم يصدا فزاله بالشك اعتبارا بما نصها  
لغرض اخر كذا في الدرر ذكر في الواضحات وجابته تعلقت بشجرة لا يصل اليها  
صاحبها هذا على وجهين اما ان كان لا يخاف عليها الموت او يخاف في الوجه الاول  
ان رماها لا يؤكل وفي الوجه الثاني يؤكل لانه يحذر عن الذكوة الاضطرار في رجله حامة  
فوما او رماها غيره هذا على وجهين اما ان كان لا يهتدي الى حذله او يهتدي  
في الوجه الاول يحل اكله لانه يحذر عن الذكوة الاضطرار وفي الوجه الثاني اختلف  
المناخ فيه وقد نفي محمد بن لا يحل اكله لانه بعد رعي الذكوة الاضطرار في الشوك  
اذا اخذ ان حاما يوفان مثله لا يكون وحشيا في حكم النقطة وهل يحل ارسال



الصيد عليه حكم عن النبي الكلب انه لا يكل الارسل مطلقا ولما اذا ارسله بمحامي  
 فيه فقلنا في الخارج اذا اخذ برنج عام فاوكلت فيها حمامات الناس فما اخذ من  
 فداها لا يكل له لانه بمنزلة النقطه يصنع بها ما يصنع بالنقطه وفي الواقعات  
 رجل رمى صيدا في داره او ارسل كلبا فيجده ووقع الصيد عند رايه ان كان النيام  
 حال لو كان مستيقظا قد ران بذكته فمات لم يؤكل عند اليه لان النيام بمنزلة  
 المستيقظ في كثير من الما يك منها هذه المسئلة رجل ارسل كلبه الى صيد فافطأ  
 ثم عثر على صيد او فقتله يؤكل وان جاء به صيد فزجه فوقع له صيد او  
 في رجوعه فقتله لم يؤكل لان الرجوع تعقن الارسل والارسل شرط لكل  
 الاكل رجل رمى صيدا فغشي عليه ساءة من غير جراحة ثم ذهب منه كذا لافه  
 فخره فافطأه الا فرقوا لافه واذا جرحه جرحه لا يستطيع معها التلويح فلبث  
 كذا كثر ثم يرى ورماه او كان الصيد الاول لان المسئلة الاولى في فافطأه الاولى  
 وفي المسئلة الثانية افطأه الاول فكله رجل رمى صيدا فانكره جرحه بسيفه ثم  
 اصاب به السهم فقتله اكل لانه حين رماه كان الصيد صيدا والبعث لوقت الوقي  
 رجل جوفيل فجا صيد فوقع فيها وصار كالنوقد بغير صيد هذا على  
 وجهين اما ان هو البعير للصيد او لغير الصيد ففي الوجه الاول هو له حتى  
 لو افطأه غيره كان هو اوقع به منه وفي الوجه الثاني يكون الاخذ اوقع به من  
 الكافر رجل نصب شباك فتعلق بها صيد فجاء انسان وافطأه فمات على وجهين  
 اما ان افطأه قبل ان يتخلص ويظهر او بعد ما تخلص فطار ففي الوجه الاول يكون  
 الاول كان سببا للثبوت لا الاول لانه هو الواو عليه لها وفي الوجه الثاني  
 يكون للثبوت لانه انتقص السبب رجل رمى صيدا فخره فوقع في الماء فمات على  
 وجهين اما ان كان كالبرج في الوجه الاول لا يكل لا يكل لان الماء قتله وفي  
 الوجه الثاني لا يكل لان هذا الاصل وهو في التمسكة وان رماه فاصابه  
 وانخنه حتى كان لا يستطيع ان يبري ثم رماه بهم او فقتله لم يكل اكل لانه بالتم  
 الاول في من جرح الصيد وصارت ذكاته اختيارية فلا يحد بالذم وان رمى فخره  
 صيدا ثم اسلم ثم وقع السهم لم يؤكل وان رماه وطول لم يكل فمات اكل لان اول  
 الفعل هو المعبر وان فرغ في طير ارضي رجل او نكس فيها طير فهو لافه  
 ولا يكون لصاحب الارض ثم تعد للمكن الصيد فلا يملكه كما لو تعلق بنظامه فلا

على

لان الارض

البندق  
 حم

خلاص النبذة لانه وضعت لافذ الصيد واعدت له وما قتل المواض والسم الذي  
 لا يشر بوضه والبندق الثقيل ذات حدة لانه يحتمل ان قتل بتقدم حتى لو كان ضعيفا  
 به حدة يكل ليتقن الموت بالوحدة فكذا المواض لو كان في راس حدة فاصاب بحدته  
 يؤكل وما لا يؤكل له في الاصل يطوطم وحده وان لم يؤكل ورم صيد الجوسي  
 والوثني والحد لانه مولا ليسوا من اهل الذكاة اختيارا فكذا اهرار وان كان  
 للحي فقيفا وبه حدة حل وان رماه بالعصا او بعود حتى قتل حرم الا اذا كان له  
 حدة بشق لانه كالسيف والدمج والاصل في صيد هذه الما يكل ان الموت اذا اضيف  
 الى الحدة قطعاً حل الصيد وان اضيف الى الشغل حرم وان وقع النك ولم يد رانه  
 ما ان بالوحدة او بالشغل حرم اصطيافا فان رماه بسيف او سكين فاصابه بحدته حرم  
 حل وان اصابه بقباض السكين او بقبضة السيف حرم ولو رماه بمروحة جديدة  
 ولم يبق شئ من كذا في الكاف وفي جميع الفناوى رمى صيدا فلم يخنه او اخنم ولكن  
 كمال لا يكل الصيد منه ولم يبق فيه من الحيوة الا مقدار ما يبقى من الذنب بعد الذبح  
 بان ابارك ثم رمى رمي اخرى قائم لا يكره وان كانت الذمية الاولى اخنم الا ان الصيد  
 بحال يؤثم سلامة قائم يكره وان كان حال يتقن بان الصيد يموت لا حي انه بان اصابه  
 بطنة ووصل الى معاليه فقتله لم يحد وعند محمد يكره كما لو كان الزاى غيره ولو ارسل  
 الكلب ليعلم ان الصيد يسمى فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه او جرحه فقتله لا يؤكل  
 لانه لا بد من الحدة في اى موضع كان ومن الارمان وعنى الى ان افطأه لم لا يشرط  
 الجرح وفي الواقعات رجل رمى اسدا او ذكبا فاصابه صيدا اكل لانه رمى الى الصيد وان كان  
 نما لا يؤكل وان رمى جرادا او سمكا فاصابه صيدا فقتل بالسم واما ان واخترانه  
 يؤكل وان ارسل على صيد وهو نطق انه شجرة او انسان وسمى فاذا رمى صيدا يؤكل وهو  
 لانه يثبت ان ارسل على الصيد بغير نور او شاة تد من المص في النور والبعث ان علم  
 انه لا يقدر على افطأه الا وان يجمع جميع كثر فله ان يرمي وفي اشارة ليس ان يرميها لان في  
 النور والبعث لا يقدر على افطأه والذكاة الاختيارية تنفع غير لان البعير وصول والنور  
 ينطق وفي اشارة يقدر على الذكاة الاختيارية في المص غايبا **كتاب الذبائح** ومن جمع  
 ذبيحة ومن لم يذبح والذبح قطع الاوداج اطرافه كطرافه طرد رايه ووقا الخلق  
 ثم الذكاة على نوعين ضروري وطوري في اى موضع كان من البدن واختيارية في  
 حالة القدرة والاختيار وهو في بين الحلق والبلبة وهي التي من القدرة يقولون



الذكاة ما بين البتة والجبين راد به موضع الذكاة وهو فوق الحلق الملقوم ورواها  
 والمرى والودجان الملقوم مجرى النفس المجرى للطعام والشراب وقيل على  
 العكس الودجان مماء قاذ الدم فيها ولم يجوز فوق العقدة وقيل يجوز  
 جميع الغاويك قال مشايخنا ان عندنا في ذبحه اذا قطع ثلثا منها اي ثلث كان جل  
 اكله سواء كان فيها الملقوم او لم يكن وفي الغوايد يسئل عن ذبح شاة وبقيت  
 عقدة الملقوم مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الذاكى يوكل ام لا قل  
 هذا قول عوام الناس وليس بعينه ويجوز اكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الصدر  
 او مما يلي الراس لان المعية عندنا في الذبيحة قطع الكلى الاوداج وقد وجدوه  
 قول ابن سفيان ولا وعنه ان يترك قطع الملقوم والمرى احد الودين وعن محمد بن  
 انه لا بد من قطع الكلى كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن ابن سفيان وما كان  
 يشترط قطع الكل وعن محمد بن سفيان ايضا انه اذا قطع الملقوم والمرى الاكله من كل  
 واحد من الودجين يجل وما لا قلا وفي التوحيد وقال ابو حنيفة رحمه الله في الابل  
 التي وفي غير ذابح فان ذبح الناقة اجزاء وبكره وكذا لو ذبح الشاة اجزاء  
 وبكره والذبيحة التي قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في اعلى  
 العنق تحت الجبين والذبيحة التي قطع العنق الذي عليه الاسنان ويجوز الذبح بظفر وقرب  
 وعظم وسن من ذروع كل منها وليطم اي قتر العنقب ومدة وصحح رقيق  
 ابيض كاللبن وما انهر الدم اي اسال انه يكره ولا يجوز بظفر وسن قايين اي  
 غير منقوعين وذبح الشاة اي الكلب وبكره ان يفتح الشاة عن يمين الشاة  
 وكذا الذبيحة ان يصال اللبن الى النخاع اي الكلى وقيل الراس يوكل ذبيحة والنخاع  
 عند قايين في عظم الذقن لما روي انه عن النبي صلى الله عليه وآله انه اذا ذبح وقيل ان  
 مشاه ان يذبحه ليظهر من ذبحه وقيل ان يترك عنقه قبل ان يسلخ من الاضطراب  
 وكل ذلك مكره كذا في الابيض ذكره البريد قال في اذا ذبح عنق جده ورأسه  
 قايينها وسمى فان كان من قبل الملقوم فانه يوكل وقدا سا وان ذبحها من  
 قبل النحر فان قطع الملقوم والاوداج قبل ان يوت اكله وقدا سا وكذا الذبيحة ان  
 ذبح ذبيحة وان ذبحها من القفا فان مات قبل قطع العروق لم يوكل وان  
 كان بعد اكله وبكره للمذكي ان يبعد زيادة ويقصاها او يترك عنقها قبل ان يوت  
 او ياكلها قبل ان يتدد ولم يترك ذبيحة الذكاة اكله حتى لو خروا في ذبح شاة

مطلب جنين

شاة او بقرة فخرج من بطنها جنين ميت لم يوكل الجنين عند ذبحه وذفر الجنين  
 اشوا ولم يشو وقال ابن سفيان وان فقي اذا تم قطع الكلى والام لم يوكل وحل ذبيحة  
 مسلم وكتاني سواء كان ذبيحة او صديقا بيتا او غليبا وعندنا ان فقي لا يجل  
 لو كان غليبا وعندنا فقي لا يجل لو كان غليبا فانه حل ذبيحة الكتابي فيما اذا لم يشو  
 بذلك وقت الذبح عذرا او لم يشو عذرا اما اذا ذكر ذكر فلا يجل وحل ذبيحة  
 القبي اذا عطل الذبح وحل ذبيحة امارة واخرى واقلق ولا يجوز ذبيحة  
 محوسن ووثني وممدتد ومحم وتارك تسميته عذرا وحل لو ترك تسميته او قال  
 ان فقي يجل في الوجهين والام والكتاني في ترك التسمية سواء بقيت التسمية  
 حال الذبح والذبيحة وارسال الجارح اما قبله او بعده فلا تقبل لقوله تعالى فاذا ذكركم  
 عليها صواف وصي حاله التي بدليل قوله تعالى فاذا وصبت جنوبها فكلوا منها الى  
 سقطت بعد الذبح ولان الواجب من التسمية والاحمال التي عن اكله وفي التوحيد والتسمية  
 مع قطع الودجين وعن ابن سفيان فحين اذبح شاة لينذرها وسمى ثم بدا له فارسلها  
 وافصح اخرى فذبح تلك التسمية الاولى لم تجز ولو لم يسمي صيدا او سمى فاطفا فاصاب  
 او فقتله فلا باس باكله وكذلك ارسال الكلب بغير اسم الذبيحة التسمية عند ارسال  
 ولا تقبل بغيره وعلى هذا اذا ذبح شاة بسم الله واحدة لم توكل الثانية ولو رمى  
 سمها فقتل صيدين فلا باس به وكذلك الكلب لو ارسل كلبا وترك التسمية عذرا فلا يضر  
 الكلب بسمي فجزه لم يوكل سواء انجز بجزه او لا ولو كان الكلب يتبع الصيد بنفسه ثم  
 سمي فجزه فان انجز بجزه قل فانه لم يجز ولم يجل وفي صدر التوبة وكذا مع العلم انه  
 جده وصلا لا قطعاً لقوله تعالى بسم الله اللهم تقبل من فلان وحرم الذبيحة ان عطف نحو  
 بسم الله اللهم فلان او وفلان اي بسم الله وفلان اي فانه وصل وعطف ولم يوجد  
 التركة باللفظ بخلاف الاول فانه لم يجرم لا شفاء الاشتراك بالعطف وانما كره لوجود  
 الوصل صورة فان حصل صورة ومعنى كالرجم قبل الاضجاع وقيل التسمية لا باس  
 او بعد التسمية لما روي انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه من امه محمد وفي التواضع  
 وجل في شاة فقال بسم الله وسمى محمد لا يجل لانه احد لغات الله به ولو قال بسم الله  
 ومحمد رسول الله فهذا على وجهين اما ان قال بالجملة او بالرفع ففي الوجه الاول لا يجل وفي الوجه  
 الثاني يجل ولو كان بسم الله صلى الله عليه وآله على محمد فكل كذا الاولي ان لا يقول ذلك بجملة  
 شاة وسمى فهذا على سنة ابيهم اما ان اراد بالتسمية التسمية على الذبيحة او اراد بغير التسمية  
 على الذبيحة او لم يكن له بنية

مطلب ذبيحة امارة

مطلب ذكاة راس الكلب



في الوجه الاول محل لانه انما يريد به في الوجه الثاني لا محل لانه لم يأت بما هو به واما اذا  
 ولم يصر اليه محل لانه سماه تذبذبة فاما لم يوجد الصفة فيها وفي سورة التكملة  
 والتوفيق والمنقول المتواتر في التسمية بسم الله والله اكبر وان سخر مكان التسمية  
 او كثر او هلك او عدل الله تعالى حاز لان المقطوع ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم  
 وان اضحى في بيته وسمى ثم كمل انما او اخذ شيئا اخر وحده جاز كل بان  
 بهذا لا يصير فضلا بين التسمية والذبح وان قال حديثه او سخر في عذارة ذبح  
 لم يؤكل لانه صال التسمية عن الذبح لان هذا في العادة لا يسمى تسمية على الذبح ومن  
 عاب عن ذبيحة اهل الكتاب حل لم اكلها لعدم قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب  
 حل لكم فلما حذرنا ذبيحتهم حلنا اكلهم على الجواز حتى يظهر حلا في كل ما وان  
 وان احتمل انه ترك التسمية متوقفا ونصارى اوجب نصارى غيرهم في الذبح والقيود  
 لانهم من اهل الكتاب كغيرهم وذبيحة القبايلين كذبيحة النصارى في قال ابن  
 كذا في الجوس لانهم يدعون بكتاب لا يؤمنون ولا يؤمنون به وقيل لا خلاف بينهم في  
 الحقيقة لانهم في زمان فرق يدعون بدين الحق ويؤمنون بالايمان فوقه يدعون  
 التواكل لكتاب لهم فابو صيف رحمة جارية الاولى فيهما اجابا في الثانية وفي  
 القضاوى في حاشة للضيف وذكرهم الله تعالى فقال ابو عامر العامري في كل  
 ولو ذبح لاجل قدمه لا خير وقدم واحد من العظماء وذكرهم الله تعالى في كل  
 لان في المسئلة الاولى كان الذبح لله تعالى وذكر الاسم ايضا لاجل خلاف المسئلة الثانية  
 لانه ذبحها لاجل تعظيمه لا لتعظيم الله تعالى ونظيره ما ذكر في البشائر ان الشرع على الامراء  
 لا يجوز والتعظيم لا يجوز والنشر في الفرس يجوز واما التسمية قال البيهقي المسح  
 ان يقول بسم الله والله اكبر وقال شمس الامة المسح ان يقول بسم الله اكبر يدون  
 الواو ولو قال مع الواو ويكره لان الواو يقطع فخر التسمية وسكان الله والحمد  
 والله اكبر ان اراد بسم التسمية يحل وان اراد بسم التسمية والتحميد والتكبير لا يحل ولو  
 قال بسم الله ويتركها لا يحل وذكر ابو الليث ان هندا ذكر لهم الله ولم يظهر  
 الهاء جان وان هندا ترك الهاء لا يجوز وفي طريقه محمد الائمة ومن كان ذاكر  
 للتسمية ولكن لا يعلم بان التسمية شرط الحذ وهو في معنى التاسع وفي القبايل يجوز  
 ذبح البض التي يعقل التسمية والذبح يعني يعلم ان التسمية حائز بها ويطلق  
 الذبح وكذا التكرار واليكون والاخرى شارة الاخرى ويترك الثقلين بمنزلة التسمية

مطلب

مطلب

لا تخف الله والذين هم  
 الذين هم الذين هم

التسمية من الناطق والمغير كاللبيد في النيران وفي التبريد ولو سمي بالبرية جاز  
 ولو اضحى شاة وسمى ثم كمل انما او سخر ما لم يقطع التسمية الا اذا كان فعلا طويلا  
 ولو سمي بالبين واخذ غيره فذبح به لم يقطع التسمية ولو سمي على سبيلهم ثم رمى بغيره لم يؤكل  
 ويكره ان يذبح ما يريد ذبحه الى المذبح وفي الخلاصة ولو سمي في ذر النقرة او  
 انقلب لانه وقامت من مضجعا ثم اعادها الى مضجعا انقطع التسمية ولا يأكل  
 ولو تولد من جوسي وكتاتي ولد فذبح يجوز ذبحه لان الولد يتبع قبل الابوين  
 دينا وقال ان اضحى ثم لا يجوز لانه جزء الجوسي **فصل في السائل المتوفى**  
 في جميع القضاوى قضيات ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع العلم من الملقوم او لعل  
 منه كرم اكلها لانه ذبح في غير المذبح طوا الملقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع مرة  
 اخرى الملقوم قبل الموت بلا قول فذبح على وجهين اما ان قطع الاول بتمامه وقطع  
 ثانياه في الاول لا يحل لان الاول لا قطع بتمامه كان موتها من ذكرا سخر من موتها  
 بالثاء وفي الوجه الثاني يحل اذا قطع الملقوم والمركى والودجين فقد تمت الذكاة  
 وان قطع الاخر حل كما تمت وفي الجامع البزدوي لا بأس به بالذبح في الحلق كله  
 بغيره او اوسطه او اعلاه ليعول مع الذكاة ما بين اللبنة والحنين وما بينهما هو  
 الحلق كله واللينة الصدر والحنين العظيم الذي عليه الاسنان ومعنى الحديث ما بين الذقن  
 والصدر لتمامه ولو ذبح شاة او غيره فحكت بعد الذبح وفرد منها دم مسفوف  
 تؤكل ولو لم تحرك ولم يخرجه منها دم مسفوف لا تؤكل لان محل الذكاة هو الحي  
 ولم توجد علامة الحياة عند الذبح ولو لم تحرك وفرد منها دم مسفوف او تحرك  
 ولم يخرجه منها دم مسفوف اكل لان الحكمة او فروق الدم مسفوف علامة الحياة  
 وان لم يعلم صوته عند الذبح لا يؤكل وان علم صوته عند الذبح يؤكل وان لم تحرك  
 ولم يخرجه منها دم مسفوف ولو ذبح شاة حذيفة ولم تحرك منها الا انها قال محمد بن  
 سليم ان فتي فمها لا تؤكل وان فتي فمها اكلت وان فتي فمها لا تؤكل  
 وان غمضت عينها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها اكلت  
 وان نام شوقا لا يؤكل وان قام شوقا يؤكل وهذا كله اذا لم يعلم صوته  
 وقت الذبح فان علم صوته وقت الذبح اكل على كل حال شاة قطع الذقن  
 او داجها وهي حية فانها لا تذبح لغوات حوافها الذكاة وان بقى الذقن  
 بطنها حية لا تعيش وهي حية بعد جحود زكوتها وكل بالذكوة لبقا في ذكاة

هذا قول السليبي

اللبنة  
 دونه من وصفه كوكبه في زمان  
 لا تكثر في يد در اشترى

هذا الزمخشري



سئل ابو ذر عن انتزاع البع راس الدابة وبها حيوة فهل يحل بذبحها قال نعم بين  
 البع والحيوان اذا قطع من البع شاة قطعة او من فذ لا يحل ذلك واهل  
 الجاهلية كانوا يفعلون ذلك فورد عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين من الحيوة  
 ميت ثم الاصل في من هذه المسئلة ان ينظر ان كان الصيد يعيش بدون الممان  
 فان الممان منه يوكل اذا مات من فذ او رجم والممان لا يوكل وان كان  
 الصيد لا يعيش بدون الممان يوكل الممان منه والممان جميعا مثال الاول اذا  
 قطع فذ ما بينا ومثال الثاني اذا قطع الراس رجل ذبح شاة وقطع كل يوم  
 والاوداج الا ان الحيوة بقيت فيها بعد قطع انان بفسحة منها يحل اكل ذلك  
 البفسحة لان هذا ليس ببيان من الحي لان ما بقي فيها من الحيوة غير معتبر اصله اذا  
 في الحيطة ذكر في الواقيات رجل رمى صيدا فوقه عند مجوس لا يقدر على ذبح  
 فمات لم يحل لانه قادر على ذبحه بتعمد الاسلام الصيد اذا بقي فيه من الحيوة  
 مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الكلام ههنا في اربعة مواضع الاول  
 انة اذا مرصت وبقى فيها من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح  
 والثاني اذا قطع الذنب بطن الشاة وبقى فيها من الحيوة مقدار ما يبقى  
 في المذبوح بعد الذبح فاذا كان المالك والثالث الكلب الملع اذا رمى الصيد وبقى  
 فيه من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فاذا كان المالك والرابع اذا  
 رمى صيدا فاصابه وبقى فيه من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فراه  
 افرقتله في الموضع الاول والثاني عند ايسر ومريم لا يقبل الذكوة في لو  
 ذكاه لا يحل واقلني المذبوح على قول ابي وفضل القاضي الامام في شدة تحقير  
 الطماوي انها تقبل الذكوة في لو ذكاه كما ذكر ابو الليث وعلم الفتوى  
 وفي الموضع الثالث والرابع لا يقبل الذكوة بالاتفاق في لو اذنه المالك  
 في الموضع الثالث ولم يذكره قل وفي الموضع الرابع ايضا لا يحل لان الذكوة  
 بالاول وصن وجد الاول كان هو صيدا فيقع الوقت على قول ابي ومريم بين  
 الرابع والثالث وبين الثاني والاول والوقت في الموضع الرابع والثالث  
 وجد جعل هو ذكوة خلا بغير هذه الحيوة بعد الذكوة الجنبين اذا فرغ ولم يكن  
 من الوقت ما يقدر على ذبحه مات يوكل رجله شاة حامل فارد ذبحها  
 فان تعاربت لولادة بكرة الذبح لانه يفتيه ما في بطنها من غير زيادة فائدة

ضامطة  
 في اكل الميتة من  
 الحيوان

فائدة بكرة تعذر ولادتها فادخل رجل يده فذبح الولد او ورم في غير موضع  
 الذبح في الوجه لا قل حل لانه وجد الذكوة الاختيار في الوجه الثاني الميتة  
 على فحين اما ان كان لا يقدر على ذبحه او قدر في الوجه الاول حل لانه حي  
 عن الذكوة الاختيار في الوجه الثاني لا يحل لانه لم يذبح رجل شاة بطن الشاة  
 فاذ به ولد فذبح الولد ثم ذبح الشاة فذبحا على وجهين اما اذا كانت انة  
 لا يولي بذكاه وتعيش في الوجه الاول لا يحل وفي الوجه الثاني يحل لان الذكوة  
 هو الشاة وفي الترمذي وعنه ابي انة اذا ذكرك استقبال القبلة في الذبح فراه واساء  
 كما مر منه في الاضحية وقال ابي رهم اذا ذكرك الكلب الصيد وشق بطنه فادركه المثل  
 وبه رمق فليس عليه ان يذبحه وينبغي على قوله ان يذبحه على كل حال والحيوة  
 التي ليست بمسقة عند ابي رهم في باب الذكوة كما مر في قوله في المتروكة  
 اذا ذبح وفيها رمق اكلت وقال ابي رهم ان كانت تبقى اكثر من نصف يوم اكلت  
 والام يوكل وقال حماد اذا كانت تبقى قدر اضطراب المذبوح لم يوكل وان بقيت  
 اكثر من ذلك اكلت وما روى عن النبي فادرك ذكوة فذكاه حل عند ابي رهم  
 رهم وان كان لم تكن الحيوة مسقة **باب الممات والمكرويات**  
 قال الله تعالى حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به واكلت  
 والموقودة والمتروكة والنطيحة وما اكل البع الا ما ذكيت وما ذبح  
 على النصب وما تنقيت بالازلام الا ان يحوط به وما اهل لغير الله به اي ما ذبح  
 بغير اسم الله تعالى والمختنق اي الذي خنق بجلده عنقها فموت والموقودة  
 اي الموقودة بالخشب المتروكة اي الساقطة عن مكان مرتفع والنطيحة اي الموقودة  
 بالنون وما ذبح على النصب في كل لاجل الاصنام والاذلام سهام النصارى  
 وفي حجة الطماوي ذكر في التحريم انه كره رسول الله صلى الله عليه وآله من اشارة  
 المذبوح وهو الذكر والانثى والعقل والعدة والحجارة والممان  
 والدم ثم ابي رهم في قوله وقال لدم حرام بالنهي القاطع واما الله المتبقي  
 فله لانه مما يباح في الاضحية واد بالدم المسفوف واما دم الكبد والطحال  
 ودم الخنزير حرام ونظم علماء الدين الحيا في هذه الاشياء باصطلاح الجوف  
 فيا غم غين غم خاء ودال غم يمان وذال وفيه ملة اليهودي ذكوة فذبح  
 حلالات كوشة وجربود ذنبه ودل وشش وجك وشش ذبابة نوة وفصيلة

في الاضحية من  
 الذبح

النطيحة  
 المضروبة  
 بالقرن  
 والموقودة  
 كالقارورة  
 وكسك بردي  
 وشمشين احمر

في الاضحية من  
 الذبح



الحكمة في الامور  
التي هي في حكمها  
التي هي في حكمها

وعود و حذرت مادة مكرهت ورثت وروايت اما انهم يلبسوا  
بشم و حذرت دلا وزهره و ابدان و بكرة اكل القردة و الهنود و روى  
الشيء من نهي عن قتل النملة و النمل و العنكبوت و الهدهد و القردة و اما الذي  
و الصلصل و العقق و القلق و النخام فاكل هو لا في الاصل طلال لكن  
لا يمتلئ الناس تغار فوان من ناكلها اصبا فانه في حذرت عن ذكره في نظم الزواجر  
في كتاب القصد في انبياء بكرة اكلها اولها الغراب لابقع و الثاني القلق و الثالث  
الصلصل لما ان قاطع دفعه عنها كانت تحبها فدعت فقال اللهم حببته  
في العقيق من وجهها مع ولم ناكلها و الرابع العقارب روى انه يوم قتلها  
يوم فرأى في السماء عقابا فقال عم انه لا يسمي الا الى ما فنبع فوجد الماء فلم ينزل  
العقاب الى الماء بل مضى فنادى فقال اللهم حببته من وجهي و النخاس  
في الفرس فيل كراهته تحرم و قيل تنفيم قال في حذرت و الذي عن القنفذ  
و الحية و ما لم يذكر لا ياكلها للتدبير و في اقل الطيبات نافع فقال لا ياكل  
قلت اليس ذكرنا البقرة في قضاواه انه يكون فيه الحيات اذا كان ينسحق بها لادوية  
لادوية اما اذا افردته لا ياكل لا يجوز قال بل هو في حكمه و لكن انما جاز هناك  
لانه يصير في حكم السمكة تبع لادوية اما اذا افردته لا ياكل لا يجوز و ذكر في  
في السنة يحرم اكل القنفذ عند اصحابنا في حذرت خلافا لما في في السمور  
و الغراب لابقع و الهنود على ثلثة اوجم ان كان ياكل الجيفة بكرة وان كان لا ياكل الجيفة  
لا يكره وان كان يخلط ياكل الجيفة و الحب قال في حذرت لا يكره و قال لا يكره كل ما  
لا دم له كالزنبور و كونه لا ياكل كالم لا التمسك و الجراد و في الجارية الاسود اذا  
وجد السمكة ميتة على وجه الماء و يظن من فوقه لم ياكل لانه طاف وان كان  
ظنه من فوقه كل لانه ليس بطافي و في الواقيات السمكة اذا ارسلت في الماء  
انجب فيكره فيه لا بأس باكلها في الحال وان اكلها كله فشق بطنه في وقت السمكة  
يؤكل ان كانت صحيحة و لا تؤكل اذا ادم فيها ولو ضرب سمكة فقطع بعضها  
لا بأس باكل ذلك البعض لان حية السمكة حلال و لهذا لو اصطاده فقتلها  
ولم يسم عليها تحذفان و جدا لباقة منها يؤكل ايضا كذا في قاضيان ومن  
نحنا في اودج بقوة فوجد في حذرت ميتا لم يؤكل اشوا و لم يضر عند في  
و هو قول فرم و قال اذا لم يخلق اكل و هو قول ابي حنيفة و اما قبل

يؤكلها

و اما قبل ذلك فلو لم يخلق المصنعة فلا يؤكل و في المسقى قال محمد في الجبن لم يسم طعم  
لا يؤكل وان لم ياكل اشوا و لم يضر و في حذرت التريفة و حل الجراد و انواع السمك  
بلا ذكوة و غراب الذر و الارنب و العقق صريح الذكوة و لا تحل ذناب  
او تحل من سمها و طير و لا تحل الحشرات و الحمار الاصلية و البغل و الخيل و الصبيح  
و الزنبور و النخفات و الابقع الذي ياكل الجيفة و القراق و الغيل و البربوع  
و ابن عرس و لا حيوان مائي سوى السمك يطق و يحل الحريث و الحمار ما في لاشها  
نوعان من السمك و قال ان في كل حيوان ان يبر و ينشئ بعض اصحابنا في  
الكلمة الحذيرة الا ان لم يولد في اصله صيد البحر الا انه و نافع قوله في حذرت عليكم  
الحيات و الحيت ما يمتلئ الطبع الليم و ما سوى السمك يمتلئ الطبع الليم في حذرت عليهم  
النقص كذا في الايضاح ذكر في الواقيات السمكة اذا قتلها قاتلها او يرويه قال في  
لا يؤكل كالطائر و قال محمد في كل هذا الطير و ارفق للناس و في الجريد و الطير  
و بقدر الوضوء و هو الوضوء حلال و حرم رسول الله صلى الله عليه و آله من السباع  
و كل ذي خلب يظفر من الطير و ذناب من السباع الا سمك و الذئب و الثور و الهنود  
و الثعلب و الصبيح و الكلب و السور و البدر و الاهلي و بكرة اكل الترف و البغاث  
و قال في من السباع الفندك و السمور و الدلق سمك كالشعبه قبل في سمكة  
ابتلعها سمكة اخرى اشهرها تؤكل و الاجابة لا يكره اكلها ولو تناول النجاسة  
و قال اصحابنا في جدى ار تفع بطنه فندى لا يكره اكله وان ماتت دجاجة  
في حذرت من بطنها بيضه فلا بأس باكلها لان البيضة لا يموت كالنور و الصوف  
وان ماتت شاة و في حذرتا بين اكل عند في لان اللبن لا يموت و قال ان كان  
جامدا يؤكل كالبيضه وان كان ما يعلم يؤكل لانه لبن و وعاء نجس كان  
نجسا كذا في حذرت السمكة و في بعض الفتاوى و لو اجد الماء فماتت الحيات تحت الجرد  
فيل يبيح ان يؤكل الكل و الكلب اذا نزع على اشارة فولدت و لادركه راس الكلب  
و ما سوى ذلك من الاعضاء شبه شاة او اموا قالوا يقدم عليه العلق و اللحم فان  
تناول اللحم ولم يمتا و ل العلف لا يؤكل لانه كلبه ان عكس يرمى براكه و يؤكل  
ابا و اذا ذبح وان تناولها جميعا ينظر ان ينجح لا يؤكل شيء منه لانه كلب وان  
لحق يرمى براكه و يؤكل ما سوى الراس فان اتى بالفتونيت جميعا يذبح فان ذبح  
منه اندس يؤكل ما سوى الراس وان خرج منه الامعاء لا يؤكل لانه كلب و اذا ذبحه قاضيان

لا يحل الاكل ان الماء  
سوى سمك لم يطف

الحكمة في الامور  
التي هي في حكمها  
التي هي في حكمها



وفي جميع الفساق ولو وجدت سلك بعضها في الماء وبعضها على الأرض وقد ماتت  
قال محمد بنهم ان كان رطلها على الأرض لا بأس باكلها لانها ماتت باقية وان كان رطلها  
في الماء ينظر ان كان ما على الأرض قد انصف او اقل من النصف لا يؤكل لان موته  
النفس في الماء فلا يكون الموت باقية فيكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها  
على الأرض اكلت لان للاكثر حكم الكل كما في الحقائق ذكر في الواقيات رجله دجاجة  
عليها خامة او شاة او ابل او بقرة فالدجاجة خمس ثلثة ايام والشاء اربعة ايام  
والابل والبقرة عشرة ايام وهو المختار لان طهارتهم تحصل بعد هذه المدة طاهر وفي  
البحر يد واما اكل الخيل فعندنا في رجم يكره اكله وقال لا يكره وفي التوفيق في الخيل  
مكره كراهته في رجم وقال لا ياكل لان حيوان طاهر كالابل فيحل في رجم وفي رجم  
اقول نعم من المنة ان لحم الخيل حرام عندنا في رجم لكن المذكور في الهداية مكره  
كراهته في رجم وقرئ بين الحرام وكراهته التحريم لان قاعدا الاول معاقبة الاخرة  
دون الشاة ذكر الامام السجستاني رحمه الله مكره كراهته تنزيه قال بعض ذوات باصف  
في المنة مكره كراهته التحريم حتى كنت مترودا في هذه المسئلة من الحقائق وكرم الضيق  
والضيق والغلب وقال ان في محل ما روي انه عزم اصل هذه الحيوانات صحت  
سئل عنها وتما روي انه عزم نهى عات عن اكل الضيق حتى شاة وعن اكل الضيق  
والغلب من البناء وفي الحقائق الخطاف واليوم يؤكل واخفاش يؤكل وقيل لا يؤكل  
ولا يابس باكل الدجاجة الحلاة وفي البحر يد ونهى رسول الله عمن عن الخطة وهو ما يخطف  
في الهواء كالبازي والحزة ونهى عن الزبينة وهي ما ينزل على الأرض كالزبينة وهو  
وكره بعض اصحابنا لحم الفيل والذئب والورد واليربوع وابن الوسي وكره ذؤكلب  
من الطير كالصق الباذي والنسر والعقاب والشاهين والاباس باكل الاربع كره بعض  
المسائل لغاية غلب وزيادة حقيق للاعتناء التام والنفع العام وارسل الثواب  
من العزير الكرم والغفور الرحيم نعم المولى ونعم النصير ومن الهداية والنصرة **فصل**  
**في التوفيق** الصد كرهت في رجمت والذئب طير لونه القوي بين السواد والابيض  
بالته كي او يكد والعقور نفع العينين المهملتين والقافين طير معروف يقال له بالبارك  
كلاؤه وبالته سقن والعلق بالته كلك والنحام بالته او ك وبالفارس مرغ  
الته يقال له انعد والعقاب الهم مرغيت وبالته كوشجل والابقع كلاع يشه  
وهو الذي فيه سواد وبياض والغداف كلاع سياه بزره والرحم بفتح الراء المهملة

الفرق بين اكله  
والرجم

الفرق بين اكله  
والرجم

المهملة والحاء المحجمة يقال له بالته كرتال والبغاف طائر صغير يشبه العصفور وذو  
طائر خطف بالتحليل بالظفر الخطف الاخذ بالبرص والناث بالفارس دنداب يشي  
وذو نايت حيوان ينزل على يأخذ بالنايت والضيق بالفارسية كفار والناثفات  
سكيت واليربوع موش دشت وهو صلا عندنا في رجم وابن عرس وهو قملهم  
لم يطق من الطوفى اي لم يعثر على الماء ميتا في طفا ميتا حرام وقال الشافعي حلال وفي  
التوفيق غير طافي اي الذي مات بغرفة معلومة من التمسك ان مات بلافة معلومة حرم  
والجريت يشه بداءا وكراهية يقال له بالته كرتال واما ما روي يقال له بالته كرتال  
ابلا ن يلق والضيق كله والغنقد كرتال وابن اوى شغال سحاب نام كرتال  
الفيل الذي يتخذ منه الفرو والدلق دلم في مختار الفقهاء الذي يفتحن دويته  
فارسى معرب السديغ الفون طائر كرتال الغلب روابه وبالته كرتال السور الهدية  
الهد يوزن الحمير وزن الكيف بيع الذئب كرتال الضيق هو اليوم كور مرغيت  
الذئب حرم الفود يمينون اخفاش شبيهه **كتاب في اكله بالاسلام والفر**  
**فصل** فيما يكون الاسلام من الكافر فاعلم ان الكفار ثلثة اصناف الضيق الاول  
منهم من ينكر بوجود الباري وهو عدائته والضيق الثاني من يؤمن بها ولكن ينكر  
اصل الرسالة والضيق الثالث من يؤمن باصل الرسالة ولكن يخصها بالويل ويؤمن  
فاذا قال من ينكر بانه نبي كعابد الضيق او يقدر به نبي كمن اثبت له شريك لاله الا الله  
او قال شهد ان محمد رسول الله يكون مسلما لان كل واحد منهما يمنع عن كل واحدة  
من هاتين الكلمتين فقد انتقل عما كان عليه فيحكم بالسلام ولو مات بقبل عليه  
لان هذه الاغاطة ليس الاسلام ظاهرا وبنا الاحكام على الظاهر فاذا عمل  
مسلم على مشترك ليقتله فقال لا اله الا الله او شهد برسالة نبينا صلعم او قال  
انا على دين الاسلام او على الحنفية فهو مسلم ينبغي ان لا يقتل ولو رجم بعده يجب  
قتله واذا قال المنكر باصل الرسالة لا اله الا الله لا يصح مسلما واذا قال محمد رسول الله  
يصح لانه ما لم يقرب ما انكره لا ينتقل عن دينه واذا قال من يؤمن باصل الرسالة ولكن  
يخصها بالعرب كاليهود والنصارى بكلمتي الشهادة لا يحكم بالسلام حتى يقتل عن دينه  
ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام لاني اتبع ان يتبع عن اليهودية ويدخل في الضميمة  
ولو قال اليهودي والنصراني انا مسلم او قال مسلم لا يحكم بالسلام حتى لو مات لا يقتل عليه  
لانما ياول ويقول ان المسلم من كان منقاد الحق ونفى على الحق واذا قال رجل لذي

مجلس



علم فقال قلت كان مسلماً لانه خاطبته بواجب ما كلف به فيكون مسلماً ما علمه كما قدم  
 بالاسلام اذا صلى مع المؤمنين بحاجته يعلم بالاسلام ولو صلى بلا علمه لا يحكم بالاسلام  
 وفي الزندوبية لو صلى وصلة متوجهاً الى الكعبة صار مسلماً وان لم يتوجه اليها لا يصير مسلماً  
 كذا في الظهيرية وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم بالاسلام في طاعة الله وانما  
 في رواية اخرى ان حج على الوجه الذي يفعله المشركون يصير مسلماً كما فرلقن كافر  
 اخذ الاسلام واعلمه القرآن وقراء القرآن لا يصير مسلماً بالاسلام البصير العاقل يحج  
 محتجاً حتى لا يوثق من قاربه الكفار وارتدادهم او ارتداد الامة بغير علم بالاسلام  
 على احسن الوجه ولا يقتل حتى يعلم في دار الحرب لا يعلم التراجع من الصوم والصلوة  
 وضوهم ثم دخل دار الاسلام لا يجب عليه القضاء ولا يعاقب عليه اذا مات ولو علم في  
 دار الاسلام ولم يعلم التراجع يلزم القضاء حتى لا الكافر اذا اكره على الاسلام فاد  
 كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فاذا عاد لا يقتل ويحرم على الاسلام والكران  
 اذا اسلم يكون مسلماً فاذا رجع يحرم على العود ولا تقتل وقال محمد لا يحرم على الاسلام  
 شهيداً وصده على نصرته انما علم قبل موته وهو ميت يصير مسلماً وان شهيداً على  
 مسلم ميتاً كان ارتد ومات على ردة لم تقبل شهادته تقبل شهادته رجل  
 وامرئتين في الاسلام رجل نصرته في وجه الاسلام ولا تقبل في قول ابي رزمي  
 دخل دار الحرب وسوق صبياً وادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام ولو لم يدر صبياً  
 لا يحكم بالاسلام لانه ملك بالشراء ولو قال لا فرصت مسلماً فيكون فقال لا اعلم بهذا العلم  
**فصل في بيان كيف الكفار من اصل البدع في جميع الفتاوى لا ينبغي للوفد**  
 ان يستشي ايماناً فلا يقول انا مؤمن انما الله ذكره الكفر عن ابن عمر رضي الله عنه  
 شاة ليندح فترى رجل فقال له مؤمن انت قال نعم انما الله في قتالهم لا بدع  
 نكي من شك في ايمانه ثم ربه رجل فقال له مؤمن انت قال نعم فاحرنا في  
 شاة فلم يجعل من استشي في ايمانه مؤمناً قال الامام انما هذا الصغار في الكفار  
 القدرة في تفكيرهم كون الشر بتقدير الله في وودعواهم ان كل فاعل خالق  
 افعاله ويجب الكفار الياسانية في اجازتهم البدع على الله في وجه الكفار الوافض  
 بقولهم برصعة الاموات الى الدنيا وبشاي الارواح وانتقال روع الام  
 الى الائمة الباطنية ويقولونهم في امام باطن وتعتيهم الامر والنهي الى ان يخرج  
 الامام الباطني ويقولونهم ان جبريل علم غلط في الوحي الى محمد وم دون علي بن

قوار الكران على الاسلام

هذا لا تقبل شهادته  
 رجل وامرأتين في وجه  
 رجل نصرته في

غلط في الوحي على محمد

علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا قوم خارجون عن ملة الاسلام واحكامهم  
 احكام المحدثين ومن الكرامة الى بكره من هو كما قد علم قول بعضهم هو مبتدع  
 وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذلك من انك خلا في عمره في احد الاقوال  
 ويجب الكفار الجوارح في الكفار جميع الامة سواهم وفي الكفارهم علي بن ابي طالب  
 وعثمان بن عفان وطليحة وزبير رضي الله عنهم ويجب الكفار الزيدية منهم في انتظار  
 النبي من اهل بيته عليه السلام محمد وم ويجب الكفار البخارية في نفهم صفات الله في وود  
 قولهم القرآن جسم اذا التمس عدوا ذا قرى ومن قال ان الله في جسم لا الاصاب  
 فهو مبتدع وليس بكافر ومن انكر عذاب القبر فهو مبتدع ومن انكر نفاخه ان فيمن  
 يوم القيمة فهو كافر ومن انكر الميزان يوم القيمة فهو كافر ومن قال ان الميزان  
 عبارة عن العدل فقط ولا يكون ميزان يوم القيمة فهو مبتدع وليس بكافر  
 واختلف الناس في الكفار الجيرة منهم من كفرهم ومن كفرهم في الكفارهم والفقهاء الكفار  
 من لا يرى للبعد فضلاً اصلاً ويجب الكفار معروفي قولهم ان الانسان غير جسد وانما هي قاور  
 مختار وانما ليس بمحرك ولا ساكن ولا يجوز عليه شيء من الاوصاف كالبزة على الاصاب  
 ويجب الكفار قوم من المعتزلة يقولون ان الله في لا يرى شيئاً اصلاً ويجب الكفار يطق  
 الطاق في قوله ان الله في لا يعلم شيئاً الا اذا اراده وقدره ويجب الكفار من قال ان الله  
 يرى ولا يرى ويجب الكفار الكثر ائمة الجحيم خزان وكيلاً وفي انباز في اذا كان سب  
 الشين في يلغنها فهو كافر وان كان يفضل علياً رضي الله عنهما فهو مبتدع والمبتدع  
 صاحب البلية والبدعة البكية وفي مختار الصالح ابداع الشئ اقتراعاً لا على مثال  
 والبدع المبتدع والبدعة احدث في الدين بعد الامال **باب في بيان الكفار**  
 في جميع الفتاوى اعلم ان الفاظ الكفر تبين على اصول منها ينبغي للمسلم ان يتعود بذكر  
 هذا الدعاء صيغاً وماء فانه سب الصميم عن عبدة الورد طم بوعده النبي وم  
 الدعاء مني اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم ولا تغفر لي  
 لما لا اعلم انك انت علام الغيوب ومنها ان كان في المسلة وجوه توجب التكفير  
 ووجه واحد يمنع التكفير فعلم الحق ان عبد الله في كذا الوجه الواحد الذي يمنع  
 من التكفير حسناً للنظر بالمؤمن قال وم لا نظن بك كلمة خرجت من في اخيك سوا  
 وانت تحذرها في الجحيم محلاً ثم ان كانت في القايكل الوجه الذي يمنع من التكفير فهو  
 مسلم وان لم يكن لا ينفعه حل الحق كلامه على وجه لا يوجب التكفير ويوجب التوبة

هذا



والاستغفار والتجديد النكاح واعلم ان من هذه المسائل ثلثة انواع منها ما يكون  
خطا ولكن لا يوجب الكفر فهو قايده بالانابة والاستغفار ومنها ما فيه اختلاف  
فيؤمر قايده بتجديد النكاح احتياطا وبالنية ومنها ما هو كفر بالاتفاق فانه  
يوجب اصباط جميع اعماله ويلزم اعادته ان في فيكون وطئه امراته زنا  
والولد المختلئ في هذه الحالة ولد الزنا وان ان بكلمتي النهاية حكم العادة  
ولم يبرحه عما قال لا يرتفع الكفر وهو اختار وفي بعض الفتاوى المعينة كالتساؤل  
وقا ضيقا واختلاصا ومنها ان من تلك الاصول ان من انى بلفظ الكفر هو علم  
انها كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد او لم يعلم انه كفر الا ان  
انى بها اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل وقال بعضهم لا يكفر  
ويعذر بالجهل ومنها ان لو عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال وكذا  
اذا عزم ان يامر غيره بالكفر كان بعد ذلك كافرا كذا في النصارى بخلاف الاسلام حيث  
لا يصير مسلما بالعموم اليه ومنها ان من يخطب بانه اشياء لو تكلم بها توجب الكفر لكنه لا يكفر  
بما يبل هو كاره لذلك لا يهتبه وهو محض الايمان ومنها ان من فعل عمل من تكلم  
بالكفر لا ان يكون ضروريا بان يكون الكلام مضيقا او الكلام في الفكر  
هو الرضا بالكفر كفر ومنها ان من اعتقد الحرام حلالا او بالعكس يكفر اما لو قال  
طام هذا حلال لتروج التلعة او حكم الجمل لا يكفر ومنها ان هو الكفر برب  
ومنها ان من ارتد نقوذ بالله ثم لم يقب في مئة فعمله ان في ثانيا وليس عليه  
اعادة الصلوة والزكاة والصدقة لان بالردة صار كانه لم يزل كافرا قال  
هو غنى فعمله ان في وليس عليه ما يرا العبادات وتبين امراته ويؤمن بالنوبة والرجوع  
عن ذلك ثم تجد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل اما اذا  
الرجوع ثم كذا في السارقان ومنها ان من رفع بكفر نفع فقد كفر ومن رخص  
بكفر غيره فقد اختلف فيه فيل في صلا ولا فيه انه لا يكفر وفيه كراهية الاسلام ان الرضا  
بكفر الغير انما يكون كفرا اذا استحق الكفر والحسنه واما اذا كان لا يستحقه ولا  
يخيم ولكن احب الموت او القتل على الكفر لم يكن كافرا ولو كان كافرا لم يكن  
كفرا وكذا اذا ادعى على ظالم اما تكلم الله به على الكفر لا يكون كفرا اذا لم يستحق الكفر  
كما في وقتة من مع فرعون ومنها ان ردة احد الزوجين توجب البيوتة  
في الحال بدون حكم القاضي فان ارتدت المرأة قال من في بلح وسمر قد وغيرهم

وليس علم العادة  
الصلوة

مما لا يوجب الكفر

مما لا يوجب الكفر

وغيرهم لا تؤثر في افاد النكاح ولا يوجب تجديده سدا لهذا الباب عليهم  
ويجسها القاضي قدر ما يرى حتى يرضه وتعلم وعامة علماء بخارى يقولون  
كفر لا يعل في افاد النكاح لكنها تجزئ على النكاح هو زوجها الاول  
وفي قاضيان فان الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركه كفرا قيلت  
فيه كما تدركه وانما الزنا والمهرول اذا تكلم بكلمة الكفر استغفار واستغفار  
ومثلا ما يكون كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك واما الخاطي  
اذا جرد على لانه كلمة الكفر بان يدرك ان يتكلم بما ليس بكفر فحري على لانه  
كلمة الكفر لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الزنا ذكر في الملتقط اذا  
تزوج مدركه يقول لها من هو ادم كذا ذى يكتسب ويصف السلام  
ثم يقول اعتقادي هذا واعتقادي كذا فتقول نعم وذكر في الفاظ  
الكفر اذا ادرك المصطفى وصفه السلام فقال الان عفت لا تدل  
على انه كان كافرا قبله سئل عن الذين عن صبي حكم بالسلام تبعا لابيهم  
هل يرض عنهم السلام اذا ادرك قال اذا كان عقل السلام واعتقده  
وعمل اعمال المسلمين من الصلوة والصيام فلو بعد البلوغ باق عليه  
فلا حاجة الى هذا التكليف قبل فان وصفه السلام بعد البلوغ فقال الان  
عرفته هل يكون دليلا على انه لم يكن مسلما قال لا اذا لم يوافقه كان يعتقد  
خلاف ذلك ومعنى قوله الان عرفته ان يفا صيله وقد كنت معتقدا بجملة  
تزوج امرأة مسلمة يوفق ابوها بالسلام ويعلم انها نكحت لقوان فلم يبالها  
عن حقيقة الاسلام لا بأس به اذا عفت هذا فاعلم ان التكفير امر شرعي وحكم  
لا امر عقلي فالقضا بطله فيمن ان المرأة لا يخرج من الايمان الا من الباب الذي دخل  
منه اى ان كان مؤمنا بالتصديق فلا يخرج الا بترك التصديق اى بالتكذيب  
او القول او الفعل المؤذن بالتكذيب كالانكار بحكم النفي الشرعي القطعي  
البيوت والدلالة بدون التأويل والاحتمال حرام لعينه الجمع عليه وكالقاء  
المصحف بالعارز ورات وسجود الصنم وكالاختلاف بالامور الدينية وسائر الاقوال  
والافعال الدالة على الرضا بالكفر صراحة ولا يكفر اهل القبلة بالهوى  
ذلك لما ثبت عن ابي لا يكفر اهل القبلة بذي ذنب فلو لم تأويل النص لا لاي  
على كفر المؤمن يقول وفعل اذا لم يكن من جزئيات تلك القاعة ومن ذوق تلك  
القضا بطله مثلا بالجهل

خطا







قال لا قال محمد لا يكفر لان لم ان يقول التقوى فيما اخل وان راه عن معصية  
 فقال له الا تخاف الله تع فقال لا فانه يكفر لانه لا يمكن ذكر التاويل في الوفاة  
 رجل قال لا فرأي بار خدای من قبل يكفر وقيل لا يكفر وهو الصحيح رجل قال خدای  
 ويغير الكواه كرفتم يكفر وبنه نعيم وبنه نار فان اذا قال فلان في عين كاهود  
 في عين الله تع يكفر عند الجمهور ولو قال من خدایم بغير الشهادة على وجه المزاح  
 يريد به من خدایم يكفر ولو قال الله في السماء عالم ان اراد به المكان كفر  
 اتفاقا وان لم يكن له نية يكفر عند الاكثر وان اراد به الكناية عن ظاهرها الاضمار  
 لا يكفر اذا قال خدای تع فرومي نكره از لسان او قال يمينه او قال رعو شين كبر  
 عند الاكثر رجل صلف والله يعلم انه ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعله اقله  
 المشايخ فيه والا فانه يكفر ولو قال صني بظلم ظالم يارب مبدبر اكرتو بدوي  
 من باري بنديرم فقد قيل انه يكفر كانه قال رخصت به فان لا ارضيه به ولو قال  
 انصف الله تع يوم القيمة انتصف منك يكفر ولو قال اذا نزل الوو المسئلة  
 بحالها لا يكفر لان لو لشك واذا التحقيق وكذا لو قال ان قضى الله تع يوم القيمة  
 بالحق والعدل اخذتك بحق يكفر ولو قال لغيره ان الله كنه فلان كارتك فقال  
 يا ان الله بكنم كفو ولو مات رجل فقال امر خدای اداي يايت خدای كفو ولو  
 قال رجل لرجل لا يرض هذا من نبي الله تع او قال هذا من نبي الله تع قال الصحيح  
 انه كفو ولو قال الله تع جلي للانصاف وقام له او قال ذلك بالغارسة يكفر ولو  
 قال كضم من يا تو بكم خدای كرم فقال كضم من علم ندام او اياي كرم نرو او اياي  
 د بوس هست كرم چه كند يكفر ولو قال عيذك و خدای الحار سوا يكفر قال ابيه فاني  
 في محيط ولو قال بالغارسة سو كند تو هما انت تيه صا دهمان فقد كفر رجل  
 قال لغيره لا تسرك الصلوة فان الله تع يواخذ نكرك فقال لو خدای الله تع او قال لو عاف  
 مع ما بي من كرم وشتم الولد وسائر الاشغال فقد ظلمني فقد كفو قال المظلم  
 هذا بتقدير الله تع فقال الظالم انا اقل بغيره بتقدير الله خدای كفو ولو قال انا برك  
 من التواب العذاب يكفر وبنه نار خان وبنه ناري الخلاصة وقاضيان رجل قال  
 ان يفعل الله تع فعلا لا حكم فيه يكفر لانه وصنع الله تع بالحق وهو كفو وبنه نصاب  
 الفتوى سئل عن قوم ذات باري تع حمل حوادث في كونه ما حكمهم قال هم  
 كافرون سئل عن قال بان الله تع عالم بذاته ولا نقول له العلم قادر بذاته ولا

ولو قال عيذك  
 وضراط الحار  
 سوا يكفر

خدای تع در میان کواه

ولا نقول له القدرة وهم المعتزلة والجميعة هل يكفرهم قال نعم لانهم سنفون  
 ومن نفي الصفات وهو كافر واذا قال تم مكان ذنوب خالي نه تور رهيح مكانی  
 فهذا كفو ولو قال خدای تع برسمان كواه منست يكون كفو ولو اعتقد ان الله تع  
 يرضي بالكفر يكفر ولو قال خدای تع بوسم كندا خلتك المشايخ في كفه والا فانه يكفر  
 ومن قال لا يكفر بحمل على معنى خدای الله على ظلمك في الحانية يكفر عند الكل ولو قال ابن ظلم  
 جدا بنده وقال ان صور را تا بسندك كفو لو قيل لرجل حكم خدای تع جنين انت  
 فقال من حكم خدایم داغ يكفر لانه استخفاف بالله تع اكر كويد ابن از خدای ظلمت  
 يا كويد من كنه خدایم كند يكفر ولو قال خدای رخت خود از ما در رخ مدار كنو  
 من الفاظ الكفر اكر كويد ابن از خدای ظلمت يا كويد تو من كنه خدای كند يكفر ولو قال  
 خدای فاندك ترا از خردند خویش دوستی دارم ومعنى دارد يكفر قال لا فر  
 اميد من بخدایت وبنوا وقال وابن از خدای دانه واز تو خدای نوع من الشرك  
 بالله تع رجل دای جیوانا صیحا فقال بشنذانت خدایم جنين افرید كنو  
 فقیر قال في شوه قوه فلان هم بنده ای توست بخندان مال ومن هم بنده توام  
 در جنين در نخ ياد يا بن جنين عدل باشد كفو رجل قال لا فر از خدای بندي  
 فقال خدای كجاست يكفر ولو قال بغير در كور نيست او قال علم خدای قديم نيست  
 او المعلوم ليس معلوم الله تع يكفر ولو قال هفت على العقوبات سخطا على يكفر  
 نصرا في علم فات ابوه بعد ذلك فقال ليس علم اسمي في ارش من فانه يصير  
 مود لانه مني الكفر وذكر كفو كذا في التسمية ولو قال للمسلم اسجد للملك والافتك  
 فاني اقل على نفسي لاسي ان يسجد لك سجود التحيه والتعظيم لا سجود العباداة لان  
 السجود للتعظيم لا يكون كفو او امر الله تع للملائكة سجود آدم وبنه نفعه  
 لا يا مراد اعبادة غيره ولذلك سجود اخوة يوسف لمسلم قال يهودي او نصرا في  
 او محوس او برك من الله تع او من الاسلام ان فعلت كذا كان عينا فان باشره هل يصير  
 كافرا اقلعوا فيه ولو قال الرزق من الله تع لكن از بنده جنين می باید او خواهد  
 فلو ترك لان كرم العبد ايضا من الله تع ولو قال انا اعلم الله قات كفو رجل نرو  
 ولم يحضر شاهدا وقال خدای ا ورسولا خدای كواه كروم وخرشكان را كواه كروم  
 يكفر بخلاف قول فرشته دست رستم و فرشته دست چه كواه كروم لا يكفر لانها

الصفات



بلغ

يعلم ان رجل قال ازها ايديكم بخداد ادم نوحيد يكم ولو قال فلان بتورستني  
 دود فقال خدائي ته نيز باوي رايست نمي رود يكم **فيما يتعلق بالني**  
**والسلوات الله عليه** **باب** في البسوط عن عثمان بن كنان رضى عن شمس النبي  
 قتل ولم يستتب والامام فخره في صلبه صيدا وقتله وروى ابن مولى عن مالك  
 من قال ان ردا النبي م ورجع اراد به عيب قتل واقتى ابو صبي القاسم  
 قال في حق النبي م انه الحمال يسمي طائبا يقتل وقال صاحب كنوان في قوله  
 ان النبي م كان اسود يقتل وقال ابن عباب كتاب والنسب موصيان ان  
 من قصده النبي م باذى او نقص موصيا او مفسدا وان قتل فقتله وامر بهذا  
 الباب كله فمأذره العلماء بنا ونقصا في قتل قائله في ذلك متقدمهم  
 ولا متأخرهم وان اختلفوا في حكم قتله على ما اشرنا اليه وكذا حكم من غصبه وعينه  
 برعاية النعم او التهور او النسيان او التحا او ما اصابه من **باب** او هزيمة في بعض جنود  
 او ذى من عدوه او شدة من رغبته او بالليل الى نسيان في حكم هذا كله في قصده بغير  
 القتل قاله من بين قاتليه ومن استأجرى قاتله بوجه يضمن قال صاحب  
 الشفاء ان يبيع من عيار النبي م او الحرف به نقصا في نفسه ودينه وفضله  
 من فضاله وعرضه او شرفه بشئ على طريق التبا والتقصير لانه او القتل على اليد  
 او الاراء عليه وعلى مقصده له او نسيان الله ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او ليع  
 في الويزه بسجن من الكلام او غيره بشئ مما حصر في البلاء والحنة عليه والحقه بغير  
 العوارض الشرعية الجارية والمعروفة لديه فحوسات له وحكمه ان يقتل ولا يقتل بوجه  
 وهذا كله اجماع من العلماء وايمت الفتاوى من لدن الصحابة رضى الى يومنا هذا قال  
 الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما واقتى ابو الحسن القاسم  
 فمن شتم النبي م في ذكره يقتل لانه يظن به انه يعتقد هذا ويعقل في حالة الاقامة  
 وايضا فان الحد لا يسقط التكرار في القتل وسائر الحدود كذا هذا لانه اذا  
 على نفسه ان من شتم النبي م على علم من روى او علم بها واثبات ما ينكره فهو كالتعاصيد  
 لما يكون بسببه وسئل عمر بن عبد العزيز عن رجل شتم عمر رضى الله عنه فاجاب انه  
 لا يحد قتل امراء مسلم بسبب حد من الناس الا رجلا من رسل الله صلى الله عليه وسلم فقتل  
 دمه فاعلم ان في قبول التوبة من المسلم ان باب اضلال العلماء قال بعضهم لا يستتاب فيقتل

ناظره

باب

فيقتل بلا اهل وقال بعضهم يستتاب ثلثة ايام ويوضع عليه كل يوم فان تاب فيها  
 والا قتل بعضهم ينفع التوبة عند الله تعالى ولكن لا تدفع القتل عنه صد القول ومضى  
 فاقبلوه ومن استأجرى قاتله بوجه يضمن ومن استأجرى قاتله بوجه يضمن ومن استأجرى قاتله بوجه يضمن  
 فقتل على ذلك كان كافرا وميراثه للمسلمين ولا يغسل ولا يصلى عليه ويفعل به كما  
 يفعل بالكفار واما اذا الى النبي م نعم عليه بنية او تاب ورجع وبتوبه عن الارادة  
 ودخل في الاسلام ثم مات او قتل جراحات مسلمي فضل وكفن وصلى عليه ودفن  
 في مقابر المسلمين كما يراد من الاسلام كذا في شفاء قاضي العياشي والفرق بين من شتم  
 النبي م وبين من استأجرى قاتله حيث يقبل توبته على القول المشهور لا يقبل طهوان النبي م  
 بشدو البشر من يلحقهم المعوة الا حتى الكرمية في نبوته والبارية في منزهة عن جميع المعاصيات  
 قطعوا وليس من يضمن يلحق المعوة بحكمه الا ندينه لا يقبل توبته اذا تاب بعد القدرة  
 عليه عند ملكه في البيت والحق واحد ويقبل عند الشافعي كذا روى عن علي رضى عنه وفيه  
 اختلاف عن **باب** **باب** وهذا الذي ذكرناه من القتل في حكم ان المسلم فيما حكم  
 ان الذي فانه اذا شتم النبي م او عذو او التحق بقدره بغير الوجه الذي  
 يكونه فلا خلاف عندنا في بطلان ان لم يسم وهو قول عامة العلماء لانه لم يسم  
 الذمة او العهد على هذا وعند **باب** والنورى اتباعها من اجل الكوفة لا يقتل لان  
 ما هو عليه من الشرك اعظم منه لكن يعذر ويؤدب قبل لا يسقط اللام الذي تاب قتله  
 لانه حق النبي م وجب له تكريمه وقصده الحاق النقيصة والمعوة به غم  
 فلم يكن رجوعه الى الاسلام مسقطا لحقه كما لم يسقط سائر حقوق المسلمين من قبل الاسلام  
 من قتل وقذف وغيرهما فاذا كنا لا نقبل توبته اعلم فلان لا يقبل توبته الكافر الى  
 قال علي بن عبد الباقى البكر من قذف النبي م بقتل مسلما كان او كافرا اعلم ان شتم  
 النبي م على اربعة انواع شتم المؤمن في المؤمن قبل موجب التورير وقيل موجب الكفر وينتونه  
 المداة اما الكفر فلا شتم موضع الايمان والتوحيد فيكفر به كما لو شتم الايمان واما بينونة  
 امراء فليلا يلزم كون المؤمنة محكومة للكافر حتى لا يورث منها بعد ذلك قال الزوارى  
 لا يكره لو وطئ في شتم الذي في المؤمنة بوجه التورير لوضع العار اللازم منه وشتم الذي  
 نعم المؤمن موجب القتل ان كان عالما لانه دار في الانبياء عليهم السلام وشتم النبي م  
 موجب القتل فكذا هذا وقيل يضرب بالضرب الوجه الشديد حتى يؤمن بقوله ومضى  
 من استأجرى قاتله بوجه يضمن وان كان جاهلا لا تقتل بل يضرب بالضرب العويص  
 حتى يتوب لعليو الاسلام



وتمت المسألة في  
الذي

وتمت المسألة في الذي ان كان كتابيا فوجبه في عامة من رآه كقول العلماء ولا  
لعل الاسلام يعلو ولا يعلو وان كان غير كتابي لا يعلو بالمسلم يتم في ولا يحمل ايضا  
لوجوب حقبة الشك كذا في الاسرار والحاوي في كذا الصلح في غيره في الفكاك  
من قال لشيء النبي ثم شفعه فقد كفو قال ابن الحنفى الكبير من عاب النبي ثم شفعه  
شواته فقد كفو وعنده البعض لا يكفو بالتصغير الا اذا قال ذلك بطريق الامانة وان  
وان اراد بالتصغير العظيم لا يكفو ومن قال من النبي ثم ساء كفو ويوزان يقال  
الخم عليه ولو قال لا ادري ان النبي ثم كان انيا او ضيئا كفو ولو قال ورويتك  
بود او قال جاعك يغيرد عنا بود او قال قد كان طويل اللفظ فقد قيل يكفو مطلقا  
اذا قال على وجه الامانة ولو قال النبي ثم ذكر الرجل قال كذا وكذا اختلف في كفه ولو  
قال كان النبي ثم جيت الوعى مثلا فقال لا افرانا لا احب هذا كفو هكذا روى عن النبي  
روى عن النبي ثم انه قال ما بين منى وقبري وضعت من ربا في الجنة فقال احد  
من منبره فطره راي سيم وفسد يكفى بينم فقد قيل يكفو في الواقيات من  
قال اشو النبي ثم شوا يكفو ولو قال الرجل ان يغير يودي من بوي كرجل يكفو  
ولو قال رجل عند الغضب لا افر لو بعث رسول الله كنت لا يتمر يا موك قيل لا يكفو  
وقيل يكفو لانه مثل قول الرجل ان يغير يودي من بوي كرجل لا  
تفاوت بين الكلمتين ولو قال الرجل اسم محمد يا ابن الزانية وهو جده خذ  
نام هيت لا يكفون او قام الناس لا تتبع على الرسول صلعم وحمل كلام الكوفى على العلم  
ولو عني ان يكون فلان نبيا ان اراد الاحتجاج به او عداوته يكفو ومن كرهه على ثم  
النبي ثم ان قال ستمه ويخط بياني انا غيرا في بذلك لا يكفو وان قال خط بياني جل  
من النقراني اسم محمد فاردته بلتم لا يكفو ايضا وان قال خط بياني بغير اني باسم محمد  
فالمتمه وانما شتمت مع ذلك النبي ثم يكفو لما امكنه الرفع بشتم غيره وفي الخلاصة  
ومار وروى عن النبي من حديث الوعى فانه تركه ولم يامره بقتله فصار عليه انه قال  
بطريق الاحتجاج فقد اجتمعت الامة على ان الاحتجاج بنبينا ثم وباني ثم  
كان من الانبياء عليهم السلام كرسوا فعلم احتمالا او ضلعة معتقدا بحجة واثار  
بعض رباب النطاح الى الخلاق في تكفير الكفوف كما استرنا اليه **فصل في ما يثبت**  
**بالقوان والحق والحق والحق** وحيث كفا من قال ان القوان  
ضم اذا كتب وعرض اذا قرأ وفي الخلاصة من قوا القوان على ضد الذي

وقيل يكفو

لم

لج

الذي والقريب يكفو ومن لم يؤمن بكتاب الله او تحدا وعدا او وعيدا اتماد كره الله  
في القوان او كذب شيئا منهم او من لا اهلوا عند النزح والعهو والقيامة والميزان  
والصراط والجنة والنار كفو وفي شتم الفتاوى من التحق بالقوان او بالمسجد  
او بنحوه مما يعظم في النزح كفو ومن وضع رجله على المصحف خالفا لمتنفا فأكفر  
وفي جواهر الفقه ومن قيل لم لم يقرأ القوان او لا تكفر قرأته فقال شعبة او كرهت  
او انكرته من كتاب الله في او عاب شيئا من القوان عدا او خطا او انكره الموقدين  
من القوان عند مؤول كفو وقال بعض المتأخرين كفو مطلقا اول اولم يا قول ومن سمع  
قراءة القوان فقال استهزاء صوته طرفة كفو وفي الظهيرية ومن قراءته من القوان  
على وجه التهزل كفو وفي شتم الفتاوى من استعمل كلام الله في بدله كلام كمن  
قال عند ادحام الناس فجمعناهم جميعا كفو وفي قاضيان ومن قال  
الا يجعل بيته حنلا والسماء والطارق يكفون لانه يلعب بالقوان وفي جواهر  
الفقه ومن قال لا افر طهر البيت او ابده فيه حنلا والسماء والطارق كفو  
وفي الظهيرية ومن قال لا افر يقرأ سورة الاضاحى كثر اسلمت او شمس سورة  
الاخلاص او قال لمن يكفر سورة التذليل اخذت جيب سورة التذليل كفو  
ولو قال يا اقص من انا اعطيناك كفو قال من يقرأ عند المريد سورة  
يس لا يلقها في ثم الميت ومن دعى الى جماعة فقال اقبل مؤجدا فان الله في  
قال ان القعدة تنه كفو وفي المحيط ومن قال من يقرأ القوان ولا تذكر كلمة  
والنبت ان قيات او ملاء قد جاء به فقال وكأسادا قوا وقال  
فكانت شوابا طور ابطيق المزا في هذا كفو وقال عند الكيل والوزن  
واذا كايومهم اوزنهم خردون يريد به المزا كفو ومن جمع اهل موضع  
فقال فخرناهم ولم يغادر منهم احدا او قال جمعناهم معا او قال جمعناهم  
عندنا كفو ومن قال والنازعات نزعنا بالفتح او نزعنا بالصم وارا دم  
الطمة كفو وفي التتمه مع قال يوم فلق الله القوان وفيه المحيط كفو  
ومن قال خذ ابنة المصطفى كفو ومن قال لما في القدر اذا سئل ما فيه او قال  
لما في القدر والباقيات الفحات كفو وفي المحيط ومن قال القوان اني كفو  
وفي بعض الفتاوى رجل يقرأ القوان فقال الاقر اني بانك طوفانست  
فقد كفو معك قال تارة ان افر بده شاة لم يسم بخشتمه ثم افر بده شاة لم يسم ان اراد

حقيقة الحلق يكفو



وان اراد التذلل لا يكثر اكر حوى سورة اذ قران ياد دارد وان ايسار  
خواند بکري گوید که این سوره را زيون گرفته کافر کرد و لوجود التفتيد  
رجل نظم التوان بالتفارسية يقتل لانه كافر وفي انكار المعوذتين في التوان  
افضل في التاج والفتح انه كفر ولو قال لم نشرح را كبريان گرفته بکفر  
و في تارخان حكى ان صدر الشريفة لما قدم من فراسان و صار لغيره ركان الدين  
استقبله الخاضع العام فقراء بايتها الناس قد جاءكم برهان من ربكم قال الامام  
الزاهد صاحب التفسير الطويل هم كفو و اريت العزة ونادي بايتها الناس  
طويل في كتابه ان الذي جاء في القرآن رجل يقول التوان ولا يعلم قوله  
طاعة بشار عليه ولا يكون مستأثرا لانه يطيع الله و عبي محمل ذلك على العمل به  
وكذا من ارتكب معصية ولم يتب حتى مات وكان محتملا لا يكون مستأثرا  
لانه يطيع الله بصلوته وان كان عاصيا بدنه و من صلى فقال بالفارسية  
في كرا كرا دم كفر و من قال والله لا اصلي الا اداء القرآن او قليبان  
هو ان صلى و قراء او سجد الامر على نفسه وصعب و طول او قال ان الله  
نقص من مالي وانا اتقص من حقك او علي انه لم يوجد وليس بواجب او قال للمكذوب  
لا اصليها اليوم ردا او قال لا اصلي ابدا او قال ولو امرني الله بغير  
صلوات لم اصليها او قال لو كانت القبلة الى هذه الجهة لا اصلي ايها او قال  
العبد لا اصلي فان الثواب يكون للسيد او من صلى في رمضان لا غير فقال هذا  
ايضا كثر كفو في الكل و من قتل لم صلى فقال لا اصلي كفو ولو قال لا اصلي  
بالحق ولم يفرضا كفو ايضا او قال يصلي الناس لا حلت او قال اني اصلي لازمة  
لي ولا ولد او قال كم اصلي من هذه القتلوة فانه ضاق صدرى حينها اول  
او قال شبعت منها او كرهتها او قال من بعد على تشبه الامراء على افعالهم  
او قال اصبر الى محي شهر رمضان حتى اصلي او قال العقل لا يدخلون في امر  
لا يقدرون ان يعطوا عليهم او قال اني لا ادخل في الابتلاء او قال انها شديدة  
الثقل او شديدة الصعوبة علي او قال من يقدر علي ان يبلغ من هذا الامر  
الى نهايته او قال لا احد ما دلت او عادت من صلواتك او قال الصلوة  
وتوكلها واحد كفو في الوجوه كلها كذا في الفتاوى الظهيرية و جواهر الفقه و كذا  
و غير ما ذكر في الحائث و لو قال من هم كذا من حرم حان ان يهر من كذا بکفر

بکفر و اذا قيل لو جل صلي فقال قليبان بود که نماز کند و کار بر خوشتن  
او قال دير است که می کار نه کردم او قال که تو اند این کار بر بردن او قال  
خود منند بر کاری و در نباید که بر نتواند بردن او قال باقی تمامه رمضان  
بباید تا علم کنم او قال نماز نمی کنم چیزی بر نمی آید او قال تو نماز کردی چه بر  
آوردی او قال نماز کردی که حاد رویدر من حوده اند او قال زنده اند  
او قال نماز از بهر چه کنم که زن ندارم و بچه ندارم او قال نماز می شادد  
او قال نماز کرده و ناکرده یکیست خدا کلمه کفر و لو قال خوشی کار است  
بی نمازی کفر و اذا قال لغیر صلی معی تجد صلاوة الطاعة او قال بالفارسية  
نماز کن تا حلوة نماز بیایی بکفر اگر یکم گوید بیایا نماز کنیم برای آن حاجت  
بسی گوید من بسیار نماز کردم هیچ حاجت مندر و انشد علی وجه التخفاف  
او قال هو چند طاعت می کنم هیچ چیز زیاده نمی بینم کفر و لو قيل بر جل لم یقبل  
فقال ناکم این کار می او قال تا که در هم این تاوان کفر و جل یصلی و رمضان  
لا غیر و قال این خود بسیار است او قال زیادت می آید لان کل صلوۃ و رمضان  
تا وی سبعین صلوۃ بکفر و جل تذکر الصلوۃ متعد او عینو العضا و لم یخف  
عقاب الله تع فانه بکفر و في الواضحات قبل یصلی صلی فقال والله لا اصلي ابدا  
فلم یصل حتى مات لا یصلون علیه لانه مات كافرا او قال صاحب جامع الاصفی  
و من ذلك انه قال ذکر علی وجه التهاون و التخفاف و من فعل ذکر صبار کا کرا  
و من قال للمکذوب لا اصليها اليوم ان اراد بذلك ذاعلی الله تع کفر و ان اراد به  
کناية لم یبکفر قال محمد بن الوليد لا اصلي بحمل اربعة اوصی احد لا اصلي فقد صليت  
و الثاني لا اصلي بقولك فقد اخرجت من موقفي شك و الثالث لا اصلي فقا و مجانة  
فلهذا الثلث ليست بکفر و الرابع لا اصلي و ليس يجب علی القتلوة و لم اوهر بها  
بغير جهد اسها فقد كفو اني صلي مع الامام جماعة بغير طهارة عدا او صلي الى  
غير القبلة عدا بکفر و اختيار الصدوق الشريفة بکفر في الصلوة بغير طهارة  
عدا او لا بکفر في الصلوة الى غير القبلة عدا جلد انما بکفر بالصلوة من غير الطهارة  
اذا فعل ذلك تخففا او علی اعتقاد الحقبة و ذکر الخلو ان من ضل جماعة  
بغير طهارة بکفر عند كثير من اصحابنا و هو حروي عن 2 و 3 و في ظاهر الرواية  
لا بکفر و في بعض الفتاوى و لو صلي الى غير القبلة او مع الشوب الخي فقه خلاف

طهارة او لا  
خلاف في القول



ولو صلى بغيره وفنوا متعديا يكره هكذا روى عن ابي 2 واليس ولو ابتلى ان  
بذلك بغيره بان كان يصلي مع قوم فاحدث ونجس ان يظهر ويكتم ذكره وصلى  
قالوا نحن لا يصبر كافر الا انه غير مستهزئ ومن ابتلى بذلك بغيره  
او نجس ينبغي ان لا يقصد بالقيام قيام الصلوة ولا بقاء شيئا واذا صحت  
ظاهرة لا يقصد الركوع ولا يخرج حتى لا يصبر كافرا بالاجماع وفي قاضيهان  
وانما اضلعوا فيما اذا لم يكن على وجه الاحتياط في الدين فان كان علم يكون  
كفرا بالاتفاق يسل عن علم وهو في ديارنا بعضه عن الصلوات التي قال  
لا علم انها فرضت على كوفه ومن اتى عند المسلمين وقد ترك صلوة او صلواتين  
ان كان اراد تعظيما لهم كوفه ليس عليه قضاء الصلوة ولو كان في ذلك لفسق  
لم يكره وقضى الصلوة ولو قال عند مجي رحضان امدان ماه كان او قال يا  
القيظ الثقيل يكره رجل قال دوران شهر الصيام لم يكره فغيره احتلافه ولو قال  
ليست رمضان لم يكن فرضا فالصواب انه على نيته ان قال احتفاه او احتفاه  
كذلك في السادة قيل لرجل اذ الزكوة فقال لا اؤذي قبل يكره في الثانية  
قيل هذا اذا قال على وجه الود والحدود وينبغي ان يكون فضل الزكوة  
على الاقارب التي ذكرناها في فضل الصلوة كذا في تارخان ذكر في بعض النسخ  
ومن غير فرضنا نجما علم كالصلوة والصدقة والزكوة والغسل من الجنابة  
كوفه ومن قال بعد شتم من اللام فضاغدا في دارنا اذا سئل عن فصولات او عن  
الزكوة فقال لا اعلم انها فريضة كوفه ولو قيل لفاصول مع تجد صلاة  
الصلوة فقال لا اضل في احد صلاة الزكوة كوفه ومن قال لو احرائه  
بالكره في صلوات لا اضل في اياك من صلواتهم لا اضل في اياك من ريع  
الغنم افضل او قال ما صحت وما اظلم من الكفر كذا في جواب الفقهاء ومن  
صلى رياء كوفه ومن ترك الصلوة تهاونا كوفه ومن صلى الى غير القبلة متعديا  
فوافق ذكر القبلة كوفه عند ابي 2 **فصل في ما يتعلق بالاداء**  
في تارخان قال حال السارعة لا حول ولا قوة الا بالله العظيم وقال الامام لاجول  
بكاريت او قال لا حول ولا قوة الا بالله العظيم في صوم او بكاس اندر  
شكرك او هو بجاني ان سود نذارد يكره وكذا الحال في التبرع والتبذل ومن  
قال بسم الله عند كل الحرام يكره ولو قال عند الفراغ عنه الحمد لله لا يكره عند البعض

الصلوة

العلم

البعض وقيل يكره ولو قال بسم الله عند شرب الخمر او عند الزنا يكره بالاتفاق  
ولو قال بسم الله عند لعب القمار يكره وقيل لا يكره نحو ان يتوب بيوكم البهائم  
ذكر في ايمان الفيا وي صلو لا يكره كل حراما فاشترى بالدرهم المصطوب طعاما فاكله  
لا يكون حاشا قال الفقيه ابو القاسم الحرام المطلق واليمين ما هو حرام عند الكل  
بدليل لا يبره فيه وانما كتبت هذه المسئلة ههنا ليظهر من التسمية على الكل الحرام  
وكذلك لو قال لامرأة ان اكلت حراما فانت طالق فاضحبه غصبا او سقمة  
فالكل لا تطلق امراته وينصرف الى شيء عندها قيل قل لا اله الا الله فقال  
لا قول كوفه انكم يؤتى بانتم اقل باجر كستران كوفه لا استهزاء المؤذن فاذا  
سمع الاذان فقال ايها بانك بطلت يكره وان سمع كلمة التوحيد فقال هو اربار  
لا اله الا الله برسيل سبكداش فانه يكره اذا قال سبحان الله فقال لا فليحس سبحان الله  
او الىكم سبحان الله او الىكم يقول سبحان الله كوفه لا استخفاف في الكلام ثم الله كذا  
في المحيط ذكر في الواقعات ولو خرج على رجل وهو يؤذن فقال كذبت يكره من  
سأله لان قوله الله اكبر لا اله الا الله صدق محقق **فصل في الاذات**  
في المحيط من انك الاضمار المتوارة الموردة في التبعة كوفه مثل ومنه ليس الحريم  
للزنى ومن نكح املا لوتروا املا لا فحمة كوفه في الخلاصة ومن رد حديثا  
قال بعض مشايخنا يكره وقال متأفرون ان كان متواترا كوفه في الفتاوى  
الزاهية والاضمار المروية عن رسول الله ع ثم ثلث مرات متواتر وهو ما رواه  
جماعة لا يتصور تواترهم اي توافقه على الكذب فمن انكره كوفه مشهور وهو  
ما رواه واحد عن واحد عن جمع لا يتصور تواترهم على الكذب فمن انكره كوفه  
عند الكل الا عند عيسى بن ابيان فانه يقبل ولا يكره وهو الصحيح وفيه الواحد وهو  
ان ترويه جماعة يتصور تواترهم على الكذب فلا يكره جاحده غير انه يكره  
القبول ومن سمع حديثا فقال سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف يكره **فصل**  
**في العلم والعلماء** ومن بعض علماء الحديث تظاهره خيف على الكوفه في الزهيرة  
ومن قال الفقيه اشد شارب ما اعجب قبحا او اشد قبحا فصح شارب يكره  
طاف العامة في الذن يكره لانه استخفاف وفي الخلاصة ومن قال لفقهاء فقصت  
شاربك والقيت العامة على العائق استخفافا كوفه ومن قال ما اقبى امر  
فصن ان رب ولف العامة على العائق كوفه في المحيط ومن جلس على مكان مرتفع



ويأولون من مبادئ بطريق الاستخفاف والالتواء ثم يضربون بالوسائد وهم يضحكون  
 كروا جميعا لاستخفافهم بالثدي وكذا العلم يجلو على مكان مرتفع ومن تسم بالعلم على  
 وجه التخرية واخذ الخيبة وقرب الصبيان كروا في الظلمة ولو جلي احد على الرب  
 على مكان مرتفع وذكروا مضاعفا لستين بالمذكر والتواضع فضحكوا وضحكوا كروا  
 وفي الخلاصة من رجع من جلي العلم فقال الاخر رجع هذا من التيسر كروا في الظلمة  
 ومن قبل لم تزد حيا الى جلي العلم فقال من يقدر على الايمان بما يقولون او قال  
 مالي مع جلي العلم او قال من يقدر على العمل بما امر العلماء به كروا في الظلمة  
 الى جلي العلم فانه ذميتا لم تطلق او حرم امرنا كروا في الظلمة او حرم كروا في الظلمة  
 قالت اللغنة الله اولعنه الله على الروح العالم كفوته ولو قالت لفيقته معنى لا كفو  
 ومن قال لفيقته يذكرك من العلم او يروي حديثا صحيحا هذا ليس بشيء او قال  
 لا امر بصلح هذا الكلام ينبغي ان يكون الدرهم لان العزة والحرمة اليوم للدرهم  
 لا للعلم كروا في الظلمة لا يسوي درهم من درهم كروا في الظلمة او قال لرجل صالح لقاك  
 عندي كلعا الخنزير خاف علم الكفر ومن قال لا فادب معي الى التبع فقال الاخر  
 لا اذ دبت في ثائي بالبيد كروا في الظلمة عاند الشرح وروا في الظلمة او قال اذ دبت معي  
 الى القاضى فقال لا اذ دبت لا يكروا في الظلمة ومن قال الشرح وامثاله لا يفيد ولا ينفذ عندي  
 كروا في الظلمة من ذكر عند الشرح فحقا او صوت صوتا كروا في الظلمة او قال هذا الشرح كروا  
 و بعض الغناوى رجل قال طلاب العلم يمشون على اجنية الملايكة فقال الاخر ان  
 باري دروغت كروا في الظلمة فيا نبي ربي ربي كروا في الظلمة او قال فساد كروا في  
 اذ دان عند كروا في الظلمة او قال لعتت بوشوى ان شمد باد كروا في الظلمة او قال  
 درهم بايد علم به كروا في الظلمة او قال علم رابكاسه ليس نتوان كروا في الظلمة او قال  
 عليهم فضة فتوى جواب الائمة ورده فقال به با زنا فتوى وردى اوانى  
 على الارض فقال من طلاق ملاق چه انه ما ذر يكسان بايدكم ورحانه  
 باشد يكروا في الظلمة او قال الذي يدين من العلم يكفر بخلاف ما لو قال فيه من التبع حيث  
 لا يكفر بنا ويل انما نفع من الله نفع لا ينعى انما افضل من الله نفع وانفع **فصل**  
**والامر بالمعروف** رجل قال لا فربانة فلان دوا او را امر معروف كن  
 فقال او را چه كرده است او قال او را و كوت ملت او قال مراباين فضولي  
 چه كاريكروا في الظلمة او قال بيا امر معروف كن فقال الاخر من ادين حرمه وبره يندرم كروا

مطلب  
 من قال لا فربانة

ان چه شرعست كفو  
 رجل استفتى في طلاق امرأة  
 فافتى بوقوع الطلاق فصار

**بكر باب الانوار من انوار النصارى** من قال انت خير من الانبياء  
 ولا اعلم ان ادم عم نبي ادم لا فقد كفر ومن شاك الى واحد من الانبياء في شئ  
 من الفواض كالغرم الى الذنا الذي يقول الخشوية في حق يوسف فقد كفر  
 وقيل لا يكفر ولو قال انا رسول الله يكفر ولو طلب عذره من معجزة فقد قيل يكفر  
 وقتل ان كان غرضه اظهار عجزه وقضا حبه لا يكفر ولو قال لو لم ياكل ادم ودم  
 الخطم ما صرنا انبيا يكفر ولو قال بدل ما وقضنا في هذه البلاء يا فقه كوه  
 اضلاق النبايخ ولو قال رجل منكم نبي وقال الاخر لا تكذب فقال له لو شهد الانبياء  
 والملايكة منكم هت لا تصدقهم فقال نعم لا احد منهم يكفر ولو قال ان ادم عم  
 نبي الا باني فقال الاخر سيهم نبي ان كان يلتم هذا الكفر لو قال ان الرسول عم  
 اذا كل من اصابه اصابه الثلث فقال الاخر اني اذ نيت كروا في الظلمة او قال  
 الاخر مني نكر وكم ارجو بغيري يكفر بطلاد ان يقرب فقال له الاخر لا تكفر  
 فقال امر محمد مصطفى عم كويد من نهم او قال كروا في الظلمة انك ايدكم من نهم  
 بزم يلتم الكفر جيل قال فاما ان لا اعلم وكل احد لا يعلم وسيدنا عم ايضا لا يعلم كروا  
 قال الاخر ضلاني مكوى فقال سيقران ضلاني كفتند فلو كروا يلتم تجريد الشك والفتنة  
 ولو قد في علمه رضى الله عنها بالناكروا في الظلمة او قد في سبب شوة النبي عم لا يكفر في حق  
 اللغنة ولو قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لم يكن من الصحابة يكفر جيل قار ووست واهن  
 على كرم الله وجهه فريضة ملت وابو بكر فريضة نيت يكفر انك املتم الي بكر رضي وطلاق  
 عمر رضي يكفر وهو اصح الاقوال لو قال لواعطاني الله نبي الجنة لا اريد كروا في  
 اولاد دخلها او قال لوامدت ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها ولو قال لواعطاني  
 الله نبي الجنة لا ملك ولا اجل هذا العمل لا اريد كروا في الظلمة او قال لواعطاني  
 ان يرد وينقصي قال لا ومن قال يزد وينقص فلو كافر جيل ذني او عمل عدل  
 صوم لو ط فقال له اخبر من اين كروا فقال كنم ونكر ادم كندر جيل قيل له  
 لا تعص الله نبي يدخل النار فقال من اذد وز في نتي انديش دارم كروا في الظلمة  
 بيار محورا و بيار تحبنا و بيار مخند فقال جندان خورم وخيم و خيم و خيم  
 خوروا هم يكفر وضع قلنوة الجحش على راسه قيل لا يكفر لانه جيل بيلان و  
 مصدق بيلان فان احدا لا يخرج من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول  
 بالاقدار والتصديق و هما قايان وقيل يكفر لانه علامه لا تبسها الا من التزم بحسب

مطلب  
 من قال انت خير من الانبياء  
 من قال لا فربانة



كذا في ابوابه ولو قال روى فلان دشمن من دارم چون روى ملك الموت بكفر عند كذا  
 المتأخر وكذا لو قال چون فلان يسمي من دارم ملك الموت لم يكفر عند الاكثر ولو قال  
 كنت العن علي بليس ثم علم امراته ولم يحل ذلك بكفر وان يكون وان قال لا اسمع شهادة  
 فلان وان كان جبريلا او ميكائلا او قال ان شهد جبرائيل او ميكائيل لا اقبل  
 شهادتهما او قال ان نزلت الملائكة من السماء لا اقبل شهادتهم بكفر جبرائيل  
 من الملائكة كفو ولو انكر الرواية بعد دخول الجنة او قال لا اعرف عذاب القبر كفو ولو قيل  
 لرجل كنهه عن كنهان ديكهت فقال ان كان كنهه ديكهت كنهه ديكهت واذا قال  
 الرجل لغيره اذا العزة التي في عليك في الدنيا والا اذنت منك يوم القيمة فقال اعطى عشرة  
 افرد وهدان جهنم يست يا ذواها او يدان جهنم يست يا ذواها قيل لا يكفر وقال  
 الاكثر من يكفرون في آفة محمد بن الفضل وهو الاصح رجل قال لظالم باشي يا محمد بن  
 فقال الظالم من المحترمة كاد هذا كفو ولو قال يا تودد واذ في روم لكن انذريام  
 يكفو ولو قال هم نيك باين جهنم بايد بان جهنم هو جهنم خواهي بشي هذا كفو  
 ولو قيل لرجل انك لا تدري لاجل الاخرة فقال انا لا اتوك النقد للنبي بكفر اذا  
 قال الرجل لغيره يا كافر او لامرأة او لاجنسية او قالت المرأة لزوجها او لاجنسية  
 لا جنتي يا كافر فقيم اخلا في المتأخر واذا قال لغيره يا كافر فقال بئس بك كفو وكذا  
 اذا قال اري هجنان كبر ولم يفعل ذلك ولكن قال توي خود او سكت لا يكفر واكثر  
 للفتوى في جنس هذه المسألة ان التأخير عن هذه المقالات ان كان اراد التمس ولا يقتضيه  
 كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافر في ظن كفو ولو قال كنت مجوسيا الان لم  
 على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفوه ولو قال متعذرا كنت كافرا وان كنت  
 قيل يكفو وقيل لا يكفو ولو قال لم يا كافر لزم الكفر لم ينفع ان لم يقصد كفه  
 هكذا قيل هذه الرواية مخالفة للقاعدة التي لو قال ذلك لمن هو حادث  
 الاسلام ونوى به المأخر قيل لا يلزم الكفر وقيل هذا غلط بل يلزم الكفر ولو قال لم  
 خدائي مسلمة او وبستاند وقال الا فراميين يكفون جميعا رجل يكلم بكلمة ثم  
 القوم انها كلمة كفو ليست بكفر على الحقيقة فبطلت كفو وذن بطلاق ذلك  
 يكفون بين امراته امرأة قالت لزوجها ان صفوتني بعد ذلك وان لم تشرني كذا  
 الكفو كفو في الحال ولو قال ان كان كذا كذا كفو في الساعة رجل اذى رجلا فقال  
 من مسلمة مرا حرجان فقال خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفو كافر قال مسلم

مطلب الرواية  
 جهنم

من مسلمة مرا حرجان

ان ارد الاسلام فقال ترا هيمن كافر يسي يا تديك لو نذرت على وسطها جبلا اسود  
 طورتا وكذا لو قصدت بذلك كفو سواء فعلت من غير اعتقاد ونحوه او من اعتقاد  
 كذا انقله التتارية من التتار بيد رجل قال لخصم ابي جنين مسلمان باش كافر يسي  
 از جنين مسلمان كفو قال لا فقل كلمة الشهادة فقال بعد قوله يروى من مسلمان نذرت  
 يكفو لانه انكر اسلامه من التتار اما ضيقه كذا في تارخان كافر لم فاعطاه التتار  
 اشياء فقال لم كاشي كافر يروى مسلمان نذرتي مردمان او را جبري دادند  
 او نذرتي ذلك في قلبه يكفو لو نذرت عدم حجة الحزب او عدم حجة المذاهب بين الاثني والاثني  
 لا يكفون لانهما كانا على دين من قبل كذا في التتارية عدم حجة الظلم والارضا قيل النفس  
 يغفر الحق وغيره من الامور التي لا تكون مباحة في وقت من الاوقات فقد كفو في الظهور  
 الاصل في جنس هذه المسألة ان كان ما يعرف حرمته بالعقل يكفو من نذرت حله كالزنا  
 والنواظ والنظم وما يعلم حرمته بالشرع لا يكفو من نذرت حله كالزنا في التتارية يعلم  
 صبيان قال اليهودي ضمير من المسلمين بكثرة فانه يعطون صفوق صبيانهم كفو رجل قال  
 كافر كفو دن به از خيانت كفو دن اكثر العلماء على انه يكفو وقيل لا يكفو كافر لم فقال له  
 افرجه بذا مداد ديني خوشي يكفو هذا القائل موافق للكفا في احوالهم وافعالهم  
 في ايامهم الشريفة وغيره واكثر حكم من احكامهم كفو وما ياتي به الجوس في نذرهم  
 من الاطعم الى الاكار والادوات من كانت بينهم وبينهم مودة ذهاب ونحو فقد  
 قيل ان من نذرت ذلك على وجه موافق لروحهم يقصد ذلك بدنه وان اخذ لا على هذا  
 الوجه لا ياتى به والا حذر عن علم اذا عذر الرجل فحينئذ ثم جاء يوم النذر  
 فاهدى الى بعض التتارين بصفة يريدهم تعظيم ذلك اليوم فقد كفو وعطى علم القلق  
 اذا سقى ولله الحمد اول مرة فجاء اقد باوه ونذروا الدارهم والكفو فقد كفو وكذا  
 وان لم ينشروا شيئا لزمهم قالوا بما ركب ياد كفو والفتل بالتوب فقال مسلمان اشكار كفو  
 او قال اجب الحزب ولا اصبر عنها يكفو وقيل لا يكفو قيل لفساق نصيب كل يوم تودي به  
 وخو الله نذرت فقال خوشي من ارم يكفو ارم يكفو صغيرة فقيل لم تبت الى الله فقال من كفو  
 ام تايوب كفو او قال من كفو كفو ارم توب ي بايد كفو من لقن اناسا كلمة الكفر  
 ليكلم بها التتار الملقن وان كان على وجه اللقب والفتل روى عن ابن المباركة ان من امر  
 امرأة حتى نذرت عن الاسلام لتبين عن زوجها فلو كافر من افع به فلو كافر من امر  
 رجلا ان يكفو صارا الامور كافر المأمور ولم يكفو رجل عليه نذور وكفارات وقضاء

انهم



مطلب نذر

والج وطلو لا يقدرا ان يقوم بهذه الجملة فارتدوا العباد بالله تعالى  
فقط هذه الجملة ثم اسلم ان كسر ابن مسلم را تعلم كوده است بخداي كافرا  
رجل قال خضم افضل كل يوم غنوة احتياك من الطين او لم يقل من الطين  
فان غنى به من حيث الخلقة فهذا كفو وان غنى به بيان صنع لا يكون كفو  
كويدهم بروسياء كليم شده است يكون ولو قوا اصحاب الجنة مكان اصحاب النار  
لا يجوز احاطة ولو تعدد كفو ومن راى ان الخراج ملك السلطان كفو على عن ابي  
منصور اما تريد ان من قال سلطان زماننا عادل فقد كولا من جابر يعنى  
ومن سمي الجور عدلا يكون وقال بعض المشايخ لا يكون لان له تاويلا اذ يمكن ان  
يقول اردن به انه عادل عن غيرنا وعن طريق الحق سئل عن الخطباء الذين يخطبون  
على المنابر في الحج والاعباد ما قالوا في الغالب للسلطان والسلطان العادل  
الا عظم شهنشاه المعظم مالك رقاب الامم سلطان ارض الله مالك بلاد الله يعنى  
خليفة الله هل يجوز على الاطلاق والتحقيق ام لا قال لا لان بعض العاظم كفو  
وبعضها معصية وكذب اما لفظ العدل فقد مر انه كفو على الاصح واما شهنشاه  
فمن خصايص اسماء الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز للعباد بذلك اعتناء  
وقال الامم كذب محض واما سلطان ارض الله تعالى واخوانها على الاطلاق كذب  
محض سئل عنه لو ابتلى الانسان به وقال السلطان الاعظم او قال السلطان العادل  
واعتمد بقلبه تغلبا او محاربا هل يرمى به النجاة فيما بينه وبين الله تعالى قال نعم  
كذا في التتاديه التكرار كان يوفى الشرف من النجاة والارض من السماء فكفه كفو  
والا فلا عند علمائنا لو قال المصروب موافق من ارض من مسلمة فقال الفارابي  
لعنت بر تو باد وبر مسلمان تو يكوز جل دعي الى الصلوة بت راسخه كنم با او شى  
نكنم قيل لا يكفر وفي التنجيم يكون لو قال فلان كافر ترملت از من خدا اقرار  
بكفره ولو قال هر چه فلان كويد بكنم اگر چه كفو كويد بكنم رجل قال ان مسلمان  
الى زارم او قال ذلك بالعزيمة فقد قيل انه يكون من قال لا ادرى صفة الايمان  
فلو كافر وقال شئى الاية الطوائف هذا رجل لا دين له ولا صلوة ولا صيام  
ولا طاعة ولا نكاح له واولاده اولاد الزنا كذا في المحيط صغيره نصرت  
تحت مسلم كبرت غير معفو عنه ولا مجنونته وهي لا توفى في الاديان ولا تقسم  
فانها تبين من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا توفى

مطلب سلطان  
وہا تھا عاقل

ما هو علم الخلقاء على  
المنابر من الرعا  
لله

حطاب من قال  
لا ادرى صفة  
الاعيان

مطلوب  
و می لا توف  
من الادیان

وهدى لثوق الاسلام ولا تصنع بانت من زوجه لانها جاهلانة ليست لها ملته مخلصه  
 ومنه خط النكاح ابتداء وبقاء ولا تافكنا باصلاحها بالتبعية والان نكوهما  
 لفقد التبعية فكانتا مرتدين من رضى يكون نفق فقد كفر مسلم راي نصرانية  
 سميت متى ان يكون هو نصرانيا حتى تزوجهما كفو وقول النجاة من قال من  
 جالت الصغار فاناصتني وان جالت الكبار فانا كبريه وان جالت المملين  
 فانا مسلم وان جالت النصارى فانا نصراني واليهوديتين فانا يهودي  
 كف لو قيل لمن هذا السلام الت بسم فقال لا كف قال لا فانت خود مني ام يجوز  
 فقال يجوز كفو او قال الت بسم فقال لا كف او قال يا كافر فقال انما قلت  
 او قال لو لم اكن كافرا لما كنت معك او قال لو لم اكن ما قلت لما استنيت  
 معك كفو او قال اذا انا هكذا فلا تنعم مني وعندى فلا تظهر انه يكفو وفي الخلاصة  
 ومن قال لولده يا ولد الجوسى او قال يا ولد الكافر قال بعض العلماء يكفو وفي  
 الظهيرية ومن قال لدايته يا دايته الكافر او يا كافرا لما ولدته نتي عنده كفو  
 والا فلا وفي فوز النجاة وهذا الكلام فيما اذا قال لولده او لدايته ولو يتوينا  
 اما اذا نوى نفقه كفو اتفاقا ومن قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس  
 وقيل لا يكفو ولو قال انما فرعون او ابليس يكفو ومن قال لا العن اوليت العن  
 ابليس في جواب يكفو من قال ان الله نزع العن على ابليس كفو ومن صنع صنما كفو  
 ومن قال دعى ابيه كافرا او قال كيد ان كفر كفو ومن علم الارثداد كفر  
 سواء كفو المتعلم او لا قالوا هذا اذا علم ليه تد واما اذا علم ليحذر المتعلم عنه  
 لا يكفو قال ابوالثا اذا علم الارثداد واحد لم كفو وان لم يامر لا يكفو وفي الخط  
 من عزم على ان يامر هذا بالكفر كان بعزم كافرا ومن قال انما ملد كفو لان الحمل  
 ولو قال ما علمت انها كفر لا تعتد بها ومن قال لا فرق ان شئت مسلما وان شئت  
 يهوديا كلاهما عندي سواء كفو لان هذا رضاء بالكفر ومن رضى بكفر اخر يكفو  
 ولو قالت كوني كافرة فيد من الكون معك كفو لان المعام مع الزوج في قوف  
 فقد رجت الكفر على الفرض وفي الخلاصة ومن قال النصرانية فيمن من اليهودية  
 او على العكس يكفو ويبيح ان يقول اليهودية شون النصرانية وفي الظهيرية  
 ومن قال الحيانة شون المجوسية او النصرانية فيمن من المجوسية كفو وفي الخلاصة  
 لو قال فلان انفرخه وقال ضايق صدرى حتى اردت ان اكفر وفي فوز النجاة

راہِ حق پرانہ

مکتبہ اسلامیہ

مطلبه و من رفع بگو او بگو



ومن يظن بقلبه ان يوسع او خاط حرقه صفاء على العاقبة او شدة في الوطيفة  
 او شدة نفسا باليهودي او نصراني على طريق المزاج والهلوكه في الخلاصة  
 ومن وضع قلنوة الجحش على راسه قال بعضهم وقال بعض المتأخرين ان كان  
 لصخرة ليبرد وان ابغى لا تفل اللبن في ثلبها لا يكفر ولا كفو في الحيط  
 لكن الصحيح انه يكفر مطلقا وضرورة اليهود ليس شي لا مكان ان يذبحها ويذبحها  
 عن تلك الهيئة في نصيب قطع اليد في يد اليهود واذا شدة الزنار على وسط  
 او فيه العلى على النصف فقد كفو في الخلاصة ولو شدة الزنار قال ابو جعفر ان فعل  
 تخليص الاسارى لا يكفر ولا كفو ومن ترتب بوزن اليهودي والنصراني وان  
 لم يدخل كنيستهم كفو ومن شدة على وسط صلبا فقال هذا زنا كفو في الظهيرة  
 وحرمت الزوجة لان هذا نصيب في يده كفو واذا شدة المسلم الزنار فدخل  
 دار الحرب للنجارة كفو وكذا قال الائمة في يهودا وفي الملقط اذا فعل  
 ذلك خديعة في الحرب لا يكفر في الظهيرة ومن وضع قلنوة الجحش على  
 راسه فقبل لم كفو فقال ينبغي ان يكون اللقب سونيا او مستقيا كفو ومن  
 قال في غصين كفو الرجلة قال لم ادريه نعم كفو ولم يصدق في الحيط ومن  
 وعظوه ولا موه على العصيان ومخالطة اهل الفوق واعلان النفاق  
 فغضب فقال السويدي يوم قلنوة الجحش وان غرجه لقتامة القلب  
 يكفر في مجموع النوازل اجمع الجوس يوم النيرة فقال مسلم سيرة حسنة  
 وضعها كفو في الصغرى من الخوى يوم النيرة وشيئا ولم يكن يشرى  
 قيل ذلك ان اراد به تعظيم النيرة وكفو وان اتفق الثراء ولم يعلم ان هذا  
 اليوم يوم النيرة ولا يكفر ومن اهدى يوم النيرة وزا الى ناسا شيئا واراد  
 تعظيم النيرة وكفو في التمتع عن انشور يوم ما لا يتقوى به غيره من المسلمين كفو  
 وفي الخلاصة ومن قيل لم لا تقول حول الحلال فقال ما دام اجد الحرام لا  
 اقول حول الحلال ولا انتف الى الحلال كفو في الظهيرة ومن قيل لم كل  
 من الحلال فقال الحرام اجت الى كفو او قال يجوز في الحرام كفو ولو قال نعم  
 الاما كل الحرام قيل كفو في الحيط قيل لرجل حلال واخذ اجت يسكاه حراما  
 فقال ايها الشيخ وصولا يخاف عليم الكفو في التمتع من قال بعد استيفاء كفو  
 شي او كفو امر هذا حلال كفو ومن اجاز بيع الجذ كفو ومن اقبل حراما

مطلب او شدة نفس باليهودي

كفو  
مطلب ومن وضع قلنوة الجحش على راسه

مطلب ومن ترتب بوزن اليهودي

مطلب خديعة في الحرب

مطلب من اهدى يوم النيرة

الاستحلال الحرام

حراما وقد علم في الدين كفاية الحرام وشرب الخمر وكل الميتة والدم والخنزير  
 من غير الكواه بقدر كفو في الحيط ومن قال الحزب الحرام وهو لا يعلم انه حرام  
 كفو لانه استحل الحرام قطعاً ولا يعذر باجهل ولو قال هذه الطاعات جعلها الله  
 عذابا علينا من غير تأويل كفو في الخلاصة فان اول مراده بالتعبيل كفو في الحيط  
 من تصدق على فقير شيئا من الحرام يرجو الثواب كفو في الخلاصة تصدق من حرام  
 يرجو الثواب وعلم الفقير حرمته فذعوا واتن المعطى يكونان كلاهما وفي الظهيرة  
 دفع الى فقير من الحرام يرجو الثواب كفو ولو دفع الفقير بعد العلم بحرمته واتن  
 المعطى يكفر جميعا وكو قال ائمتنا ما هو صحيح شرعا او جور كفو ومن قال  
 حين شرب الخمر في من فرج بوضنا ونقصا من لم يفرج بوضنا كفو ولو قال  
 ولو قال حرمه الحرام ثبتت بالوان كفو ومن استحل بغير النية الى الكفو ومن اكل  
 وطأ امواته حايضا كفو واستحل التواطع مع امواته كفو في الخلاصة احتمال  
 الجماع حالة الحيض كفو وقيل الاستبراء بدعة وضلالة وفي الحيط مع اعتقاد  
 ان الله في الاستبراء الحجة ان استحل قبل الاستبراء كفو وعن ابن رستم في النوازل  
 التكفير مطلقا من غير تفصيل ومن انكر حكمة الحط او نفي كفو ومن قال بعد  
 قبلته اجنبية صلي حلال كفو في قوز النية من نفي ان لم يحط كل فوق النية  
 كفو لان اباحته لا يلبق بالحكمة وفي الخلاصة ومن قال انا يهودي او يمني من الله  
 ان كنت فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعله كفو وقال الغضلي تبين امواته ولو قال  
 فلو يهودي او نصراني ان فعل كذا وهو يعلم انه يفعل كفو في جواهر الفقهاء  
 ان اعتقده انه يكون فعل كولا في رضا بالكفو في قوز النية من قال يعلم الله الذي  
 فعلت هذا وكان لم يفعل كفو في الحيط ولو قال يعلم الله اني لم ازل اذ كر بدعا  
 اخذ قال بعضهم كفو واذا قال انا يهودي او نصراني او يمني من  
 الاسلام او مذهب ذلك ان فعلت كذا على امره المستقبل فلو بين عندنا  
 فان اني بالشرط وعنده انه يكفر وعنده انه لا يكفر من اني بالشرط لا يكفر  
 اني عليم كفارة وان حلف بهذه الالفاظ على امره عاها وعنده انه لا يكفر  
 كاذبا لا كفارة عليم لانه غموس فله يكفر وضو على ما ذكرنا في المستقبل ان كان  
 عنده انه يكفر كولا في رضا بالكفو والرضا بالكفو كفو وعلم الفقهاء  
 سئل الامام الفضل عن اجواز ان يتخذوا الجهال للقادم فقال كل ذكر لليهود حرام

مطلب من تصدق من حرام

مطلب ولو قال حراما

مطلب الجماع حالة الحيض

مطلب وان حلف بغير النية على الحرام



وحياتهم في الدنيا

مطلب من سجد للسلطان

الشيء الذي لا يمكن أن يكون

لا يمكن أن يكون شيء من هذه الأشياء

مطلب من سجد للسلطان

الشيء الذي لا يمكن أن يكون

مطلب من صدق

كامل من صدق

والكامل من طوبى لمن يخرج من الكواكب

ومن يخرج ناة في وجه الانسان في وقت الخلق او العدم او ما بينهما ذلك هو الجواب  
 او اخذ صوازه كفو في الظاهرية سلطان عطي فقال رجل يريد ان يترك الله فقال الله  
 لا يقال للسلطان هكذا كفو الا في وقتي قال مخلوق يا قدوتي او القيوم  
 او اني من او ليما فخصني بالخلق كفو ومن سجد للسلطان بينة العباد او لم  
 تحضره الله فقد كفر وان سجد للجنة قبل لا يكفر وقبل يكفر مطلقا وفي  
 الظاهرية هذا اذا سجد لافل الكراه فاما اذا سجد بغير الكراه يكون عندهم  
 واما تقبيل الارض فهو قريب من التهمة الا ان وقية الجبين او الخد على الارض  
 التي واجه من تقبيل الارض واما تقبيل اليدان كان ممن يستحق الاتهام  
 كالعلماء والسادات والاشراف برمي ان ينال الثواب كما فعل بعض الامم واما  
 ان فعل ذلك لصلوات النبي فيقول ومن قال كان الله تعالى ولم يكن شيء من يكون  
 الله تعالى ولا يكون شيء كقولنا قول بقاء والنار ومن قال فلان يمدد  
 بتوبته كفو ولو قال فلان لا يموت بنفسه نكس على الكفر ومن قال امام الله تعالى  
 قبل صلاته كفو في الحواشي ومن زعم ان الحيوانات سوى بن آدم لا عقل لها لا يكفر  
 وان زعم في بن آدم فقد كفر وفي جواهر الفقه ولو قال ان ربه اللقا ولا يراد بالجنة  
 كفو في الخط ومن قال ان ابراهيم والنوار والعقاب وقال من الموت والنواب قد  
 قيل انه كفو في الخلافة ومن قال لا افراد نصيب معك الى صاف صلتهم او الى بابها ومن  
 لا دخل كفو ومن قال لعالم اذا اعطى فقيه ادرهما يضر الطبل او تضر الملاكة  
 الطبل يوم القيمة او في السموات كفو في الظاهرية واما من قيل اذا علم  
 انه سار ولا يستتاب ولا يقبل قوله انك كافر وانك يا ابي ذر اني سار فقد  
 صدق ومن كذا الوثبت ذلك باليهود ولو اقر اني كنت سار فقد تركت هذا  
 زمان قبل الاخذ قبل من ولا يقبل وكذا الوثبت ذلك باليهود ولذلك الكاهن  
 وفي الواضحات الساطعة ان من استتاب في قول له في عهد خلافا لا يس  
 والذين يتوب استتاب عند الله ومن وعده في رواية من سجد الفضل عن هج  
 قولهم اني كاهن او صدق فيما يقول فقد كفر بما انزل على محمد فقال الكاهن  
 ان من قيل هذا الرجل والمواءة تقول انا اعلم المسروقات هل يدخل تحت  
 هذا الجنب فقال نعم قيل قال هذا الرجل اخبر عن اخبار الجنب الى فان قال  
 هكذا فهو ايضا سار كاهن ومن صدق كفو لان اخباره يقع عن الغيب لا يعلم

237

الغيب

لا يعلم الغيب الا الله الا يرى ان قوله تعالى فلما ضربت الجبال ان لو كانوا يعلمون  
 ما الشوا في العذاب الملمين دل على ان الغيب من علم الله تعالى لا يعلمه من ولا شيء  
 الزعم في غير ما روي عن ابراهيم بن ادهم انهم راوه بالبيعة يوم القومية  
 وفي ذلك اليوم بمكة فاجاب ان ابن معاذ كان يذهب الى ان يكفر من يعتقد  
 جواز ذلك ويقول بس ذلك من الكرامات بل انما هو من المعجزات اما انما يكفر  
 ولا اطلق له الكفر وقال هبة بن يوسف يكفر وذكر الامام محمد بن اسحق في معتقده  
 ان كرامة الاولياء حق وهي بخلاف العادة كقطعة مسافة بعيدة في مدة قريبة  
 وظهور الطعام والشراب عند الحاجة وكل درجة غير معتادة كالشمس على الهوا والماء  
 وتكلم الجراد والحيوان مع ودفع البلاء المستوفى اليه ونجاة عن ايدي الاعداء  
 وهذه الاشياء معجزة في حق الانبياء وكرامة في حق الاولياء صلوات الله على الانبياء  
 والرفعة على الاولياء ومن قال ان الله تعالى ينظر اليها من السماء او من العرش او ينظر من  
 جبينه الموقنين كفو ولو قال بالعبودية تطلع فانه لا يكفر ولو قال ملو على السماء  
 وعلى الارض الكفو ولو قال ان الله تعالى ينظر اليها كما ظلمت فالصحيح انه يكفر وقيل لا يكفر  
 في المستقبل واذا اراد بين خصم فاراد المظنون ان يكون الله تعالى فقال الطائفة  
 لا يريد ان يبين بالله تعالى وانما يريد عينه بالطلاق او العناق يكفر عند البعض والآخر  
 انه لا يكفر وعليه اكثر المتأخرين رجل قال هو كفو بين جهنم في عذوبة درات  
 جهنم هو كفو في ربه كفو بدينه وبانت منه امراته لان هذا طرفة عين  
 بامر لاخرة سجد بقصد عن وقية نبيانه في موضع وقال سلمها الى الله تعالى فقال لا فر  
 سلمها الى من لا يسمع الارق اذا رقى فقال لا يكفر مسلم ومجوس في موضع واحد  
 فدعا رجل المجوسي فقال يا مجوسي فاجابك مسلم ان كان في عمل واحد ذكر الداعي  
 فتوهم اسم الله تعالى بدعوته لاجل ذكر الله تعالى بل هو شيء وان لم يكونا في عمل واحد  
 ضلوع عليه الكفر اذا قال لا حواء يا كافرة فقات لا بد انت لا تقع بينهما فرة  
 ولو غضب رجل على امته او ولده او عبده فجعل يذبحه فخر يا شديدا فقال لم قاتل  
 انت لمسلم فقال لا قيل ان قال ذكر عبد ايكفر وان حصر على لانه غلب لا يكفر  
 وفي الجامع الاصغر اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر يعتقد الكفر قال بعض  
 اصحاب لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يتعد ضميره على الكفر وقال بعض يكفر  
 والصاحب الجامع ملو يجهل عند لانه لا يخف بدنه قال الامام محمد بن ابي احمد

مطلب من سجد للسلطان

الشيء الذي لا يمكن أن يكون

قال الامام محمد بن ابي احمد

الشيء الذي لا يمكن أن يكون



الذي لا يفرق بين

اذا اذبح الرجل ابل او ابقر او جوازات لاجل الله يقدم من الجاه وغيره قالوا لا  
اتمان فاقول بكنه واشد الكراهة ولا يكون لانا لا نسمي الظن بالمؤمن انه يتوب الى الله  
بهذا الخ والله تعالى كريم واهم الخ اذا قال يارب ارحمني سمع مسند ومعناه بالعبادة  
يا رب لا ترض بهذا الظلم قال بعض مشايخنا انه كفوفه التي لا يربو الصبح انه لا يكون  
وقال بعضهم انه خطأ قال شمس الامنة الكوفي عندي انه ليس بخطأ، ولو قال يعلم الله اني توبت  
وسد ذلك مثل ضمني وسروري بكون ظاهرا وقال بعضهم ان كان يقوم بمائة مرة  
بالمان والبدن كما يقوم باحد ثلث لا يكون الا كقولنا قال يعلم الله اني توبت  
قال بعضهم لا يكون اذا قال بغيره قد انعم الله به كما اني توبت لا يكون فقالوا  
نجد اضحك كن لماذا اعطيت فلانا كذا وكذا اختلف في كونه اني تصد في حيا فقال  
اعرض على الاسلام فقالوا اذ مبدئي فلان العام حتى يرضى عليك الاسلام فقام عنده  
اختلفوا في كونه قال ابو جعفر رحمه لا يصح كذا لان العام يقدر على ما لا يملكه  
ايه غير عالم من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في جميع الفتاوى ولو  
قال اني توبت خذ اني صبرنا ربه قالوا لا يكون كذا في الخلاصة رجل قال  
كذبا فسمع رجل فقال خذ اني توبت ربه روي في توبتك كذا قبل هذا قريب من الكفر  
ولو قال يا خذ اضحك في كونه على وجه الانكار لا يكون ولو قال سكونك في ربه ربه ربه  
لمت وندد روي في اختلف فيه والاصح انه لا يكون كذا في تارخان ولو قال خذ  
في اندك هيست بيوت خواجه را مادي ادم فقد اختلف في كونه ولو قال  
جواز باراز بهر ان في مكره ان فهاهه شدن اختلفوا في كونه ولو قال فلان  
موت بهر الموضع كذا قالوا لو قال لقاءك عندي كفا، ملك الموت ان قال هذا  
كذا هو الموت لا يكون ولو قال بعد اوان ملك الموت يكون كذا لو قال مني راي  
فلان اني ملك الموت بصل قال فيجوز ان يكون من ملك الموت لا يقض روي  
ان قال بماذا عن طول عمدة فلان قال عليه وجه المبالغة اظن اني لا اموت فلا يكون  
وان عن به الجوع عن توفيقه فيدعي الى الجنة الله تعالى فيكون ولو قال يا مني دان شمس  
مكن كبريت نود خشن عليه الكفر من شمس عالما فقهر يا خشن عليه الكفر ولو قال اني  
اي دان شمسك او قال لعلمت علويك لا يكون الا ان يقصد الاستغفار في الدين  
فحينئذ يكون ولو قال لصا قاتلت هو جهه اذ جان او ستبا كاسته رجان توبت  
بادي خشن عليه الكفر وكذا اذا قال اذ جان فلان بكاسته رجان توبت بصل

عند البعض

شتم احكام القصة

في التوبة

رجد قال بغيره جهوده اذ توب او قال اذ توب او قال اذ توب او جهوده لا يكون  
كذا عند اكثر العلماء ولو قال شئت وحيه ذكر توب الخ لا توب فقال  
من اذ توبه ما در شكيبه لا يكون قبل توبه شئت الخ فقال خوشي اوردتم لا يكون  
من اكره على ان يتلفظ بالكفر توبه توب او ما شئت ذكر فتلفظ به وقله مطمئن  
بالايمان ولم يخط بقلبه سوى ما اكره عليه من انشاء الكفر لا يحكم بكفره لانه القضاء  
ولا فيما بينه وبين الله تعالى قال انما اكرهه في توبته بدعي في توبته على الكفر  
ولو قال في دعوى الحق الكرا وخذي جهات اذ في شياخ اختلف في كونه  
**فصل في الفاظ يكون خطا، وهو وجه الاستغفار عند التوبة**  
ولو قال بغلان قصتا، بدرسيد خوه خطا، عظيم ولو قال اذ خذ اني توبت اني توبت  
واذ توب او قال خذ اجدني حارم وتوب هذا صحيح من الكلام فلا يكون ولو قال  
علم خذ اني توبت مكان هست خذ خطا، ولو قال توبت خذ اني توبت او كذا روي  
فصل انه خطأ، وقيل ليس بخطأ، وهو الاصح ولو قال اني توبت اذ توبت يا من  
لمت مواجعه روي في توبته هذه خطاة هل يجوز ان يقال لو لا نبينا محمد لم  
لما خلق الله تعالى آدم وحم قتل الاولى ان توبته روي في توبته هذا وان كان شي يذكرون  
الوعاظ على رؤس المنابر يريدون تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ان لكل نبي من الانبياء منزلة  
وحرمة وخاصة ليست بغيره فيكون كل نبي وحم اصلا بغيره كذا في تارخان  
ولو قيل له ما در ويدربا زار فقال ليس لها على حق لا يكون ولكن بغيره عاها  
ومن توهم ان تكافؤ قد يقول مخصوص ولم يقدح في ذلك الكاح بناء على وجه  
عمر صيد لا يلزم مع اذ كذا في التارخ ولو قال ان روي في الصلوة وعبادة  
ليس بغيره فقد اخطأ، ولم يكون ولو قال روي في توبته لم يخطأ، عظيم  
رجل قيل له ما درم ده بمارت مسجد فكنتم يا مسجد خاضع شوي نماز فقال  
من نه مسجد ايم ونه درم دههم مرا مسجد كاهر فلو مصر على ذلك لا يكون ولكن  
يوزن قال انكران لعنت خدا برهم دشمن داران خدا لا يكون ومع هذا الوجه  
للهمم واتكاه احتياطا فهو اولى لانه يسا ورهنة دخول الانبياء صلى الله عليه وسلم بناء  
على انهم يغيثون العصاة وليس كذلك لانهم لا يغيثونهم وانما يغيثون  
افعالهم **فصل في الفاظ توبت بالفاظ الكفر ولا يجوز بها التوبة**  
لا اتفاقا ولا انطفاقا ولا بغيره من افعال خطا، ولو قال عند الخصومة

لو قال اذ توبت

لا يقال اني توبت



مع غيره اكرما دروغ كويم خدای تو دروغی كويد ولو قال خدای تو فلا ترا  
 از بهر كرامت من افریده است لا يكفر رجل قال لا فر يك سجده خدای اكن و بك سجده  
 مر لا يكفر اذا اعداد بالسجدة الشكر لله تع والشكر كذا في الخلاصه ولو قال لا فر  
 من فرشته توام في موضع كذا اعينك على امرك او قال مطلقا انا ملك فقد قيل  
 انه لا يكفر خلافا ما اذا قال اناني رجل هو بغير عزم و محي وعاد فقال الصاحب  
 الدين جاء عزمك مع العدة فقال بكوى عزمه را بكير فلان انذر نهد لا يكفر  
 لا يكفر لانه ليس بالحق بالعدة بل قال لعقيد عليه ولو انك بعد جلعين  
 لا يكفر ولو انك خسر الحيوانات سوى بني آدم قال ابن عمر لا يكفر لكان الاقناب  
 ومن قال الدوم هو الثياب والمعاقب لا يلزم الكفر ولو قال انه اصباح الكثرة  
 المال الحرام والحلال عندي سواء لا يكفر وكذا قال الحام هذا حال من  
 غير ان يعتقه لا يكفر رجل قال كافر وكافرة يا ابني كما وقع في  
 اثنا الحاورة لا يكفر ولو قال لولده اي مخيجه او يا كافريه فلا يكفر  
 انه لا يكفر ان لم يرد به كفر نفسه كما مر ولو قال لدايته اي كافر خد او نهد  
 لا يكفر بالاتفاق ورايت في موضع اخر ان تحت عنده يكفر كما مر وفي الخلاصة  
 لا يكفر وان تحت عنده ولو قال هو من مسلمي كوفه من بكافران دادم كوفان  
 كاذبم وكرد لا يكفر ولا يلزم كفارة اليقين ولو قال وجهك شبيه وجه  
 اليهودي او النصراني او المجوسي لا يكفر ان كويد كاشم روزه و نماز فديعه  
 نبودي لا يكفر ولو قال لا احبته ينبغي لك ان تحب سجدة لا يكفر لان المراد  
 سجدة الشكر ولو سلم رجل ثم عاد فلم فقال له افر ليس على العابد سلام لا يكفر  
 ولو قال لا فرنا افریده مكوي لا يكفر واذا قيل لم يهين قل لا اله الا الله فقال  
 لا اقول لم اكفر فكانت عذورا لضعف وقبوحته ولو اراد ان يتكلم بمسكت  
 لا يكفر رجل عطي خراف فقال له افر يركب معابله فقال له كان ادم اربك  
 انك كفتن او قال دل تنكشده ام او ملول شده ام فقد لا يكفر وهو الصحيح  
 مد من الخدات منها مد من لا يجوز له ان يشربها حتى لو مات من ذلك الموضع  
 بوج لا ياتم وفي الواضحات وينبغي ان لا يلحق على يزيد بن معاوية ولا يطعن  
 فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المسلمين وما كان من هذا القبيل لا يجوز  
 لاحد ان يلحقه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عم يعلم من احوال الناس باعلام الله آياه ولا

من غير كرامت من افریده است  
 لا يكفر رجل قال لا فر يك سجده  
 خدای اكن و بك سجده مر لا يكفر  
 اذا اعداد بالسجدة الشكر لله تع  
 والشكر كذا في الخلاصه ولو قال لا  
 فر من فرشته توام في موضع كذا  
 اعينك على امرك او قال مطلقا  
 انا ملك فقد قيل انه لا يكفر خلافا  
 ما اذا قال اناني رجل هو بغير عزم  
 و محي وعاد فقال الصاحب الدين  
 جاء عزمك مع العدة فقال بكوى  
 عزمه را بكير فلان انذر نهد لا  
 يكفر لا يكفر لانه ليس بالحق  
 بالعدة بل قال لعقيد عليه ولو  
 انك بعد جلعين لا يكفر ولو انك  
 خسر الحيوانات سوى بني آدم قال  
 ابن عمر لا يكفر لكان الاقناب ومن  
 قال الدوم هو الثياب والمعاقب لا  
 يلزم الكفر ولو قال انه اصباح  
 الكثرة المال الحرام والحلال  
 عندي سواء لا يكفر وكذا قال  
 الحام هذا حال من غير ان يعتقه  
 لا يكفر رجل قال كافر وكافرة  
 يا ابني كما وقع في اثنا الحاورة  
 لا يكفر ولو قال لولده اي مخيجه  
 او يا كافريه فلا يكفر انه لا  
 يكفر ان لم يرد به كفر نفسه  
 كما مر ولو قال لدايته اي كافر  
 خد او نهد لا يكفر بالاتفاق ورايت  
 في موضع اخر ان تحت عنده يكفر  
 كما مر وفي الخلاصة لا يكفر وان  
 تحت عنده ولو قال هو من مسلمي  
 كوفه من بكافران دادم كوفان  
 كاذبم وكرد لا يكفر ولا يلزم  
 كفارة اليقين ولو قال وجهك  
 شبيه وجه اليهودي او النصراني  
 او المجوسي لا يكفر ان كويد  
 كاشم روزه و نماز فديعه نبودي  
 لا يكفر ولو قال لا احبته ينبغي  
 لك ان تحب سجدة لا يكفر لان  
 المراد سجدة الشكر ولو سلم رجل  
 ثم عاد فلم فقال له افر ليس  
 على العابد سلام لا يكفر ولو  
 قال لا فرنا افریده مكوي لا يكفر  
 واذا قيل لم يهين قل لا اله الا الله  
 فقال لا اقول لم اكفر فكانت  
 عذورا لضعف وقبوحته ولو اراد  
 ان يتكلم بمسكت لا يكفر رجل  
 عطي خراف فقال له افر يركب  
 معابله فقال له كان ادم اربك  
 انك كفتن او قال دل تنكشده ام  
 او ملول شده ام فقد لا يكفر  
 وهو الصحيح مد من الخدات منها  
 مد من لا يجوز له ان يشربها حتى  
 لو مات من ذلك الموضع بوج لا  
 ياتم وفي الواضحات وينبغي ان  
 لا يلحق على يزيد بن معاوية ولا  
 يطعن فيه لان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لعن المسلمين وما  
 كان من هذا القبيل لا يجوز لاحد  
 ان يلحقه الا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لانه عم يعلم من احوال  
 الناس باعلام الله آياه ولا

ولا يعلم به غيره ولان احد او ان كان فاضلا فقاتله لا يكفر فلان يعود  
 بالخير كان افضل من ان يعود به باللعن ولو قال لا فر عند الممانعة نزدات  
 بنم بر اسمان برای و خدای جنگ کن فانه يكفر لانه اثبت بكلامه بين احدهما  
 المكان لله تع وهو منزه والثناء اثبت له قوة المقابلة مع الله تع وهو  
 صريح وقيل لا يكفر قال صاحب الجايه وهو الصحيح عندي قال النبي عم المؤمنين  
 من امن الناس من شدة المؤمن من امن جاره بواقعة اي ظلم وشدة والسلم  
 من سلم المسلمون من يده ولانه ليس بمؤمن من ثبات شعبان وجاره طاي  
 ارجايه والله الموفق والهادي الى الصواب اللهم اعصمنا من نزورائنا  
 وسبائنا اماننا انك انت العزيز ارحم برصمك وكرمك وقضلك وارزقنا  
 شفاعت بيتك منك وكرمك واخترنا تحت لوائك بحودك ولطفك **كتاب**  
**الكرامة** اعلم ان الكرامة نوعان كرامة هيبة تحريم وكرامة تنزيه وهما  
 بين الحلال والحرام فما كان الى الحرام اقرب فهو كرامة تحريم وما كان  
 الى الحلال اقرب فهو كرامة تنزيه والكرامة حرام عند محمد بن مالم يقع  
 الدليل بخلافه وانما لم يطلق عليه لفظ الحرام لانه لم يجد فيه نصا قاطعا  
 فاذا استعمل الكرامة في كرامة الحرام وعندها الى الحرام اقرب فسميت الى الحرام  
 الواجب الى الوضو في نحو الوقاية لابن الملك هذا هو المألوه كرامة  
 تحريم او المذكور المختلف فيه هو المألوه كرامة تحريم واما المألوه كرامة  
 تنزيه فالى الحد اقرب فسميت المألوه كرامة تحريم الى الحرام كسبة  
 الواجب الى الوضو ويسمى هذا الكتاب كتاب الكرامة لان فيه بيان ما يكره ايساره  
 ويسمى ايضا كتاب الاستحالة لان فيه بيان ما يكره الشرع ويسمى  
 ايضا كتاب الوضو والورع لان فيه بيان ما يجوز فعله شرعا ولا فضل تركه  
 نورعا ويسمى ايضا كتاب الحظ والاباحة لان فيه بيان ما يمنع من شرعا  
 وما يطلق فيه لان الحظر ضد الاباحة هي فلا يباحه هي الاطلاق والاذن  
 يقال تحت كذا هذا الطعام اي اطلقت كذا تناولها واكتله واذا ثبت فيه  
 فالحظ اذا هو المنع يقال حظرت عليه كذا اذا منعه منه كذا في شدة التكلية  
**فصل في النظر الى المسألة** لا يحل لاحد من المكلف ان ينظر الى  
 احد بالشهوة قريبا كان او بعيدا ذكر كان او انثى غير زوجة ومملوكة

عندها  
 كسبة الواجب الى الوضو

من غير كرامت من افریده است  
 لا يكفر رجل قال لا فر يك سجده  
 خدای اكن و بك سجده مر لا يكفر  
 اذا اعداد بالسجدة الشكر لله تع  
 والشكر كذا في الخلاصه ولو قال لا  
 فر من فرشته توام في موضع كذا  
 اعينك على امرك او قال مطلقا  
 انا ملك فقد قيل انه لا يكفر خلافا  
 ما اذا قال اناني رجل هو بغير عزم  
 و محي وعاد فقال الصاحب الدين  
 جاء عزمك مع العدة فقال بكوى  
 عزمه را بكير فلان انذر نهد لا  
 يكفر لا يكفر لانه ليس بالحق  
 بالعدة بل قال لعقيد عليه ولو  
 انك بعد جلعين لا يكفر ولو انك  
 خسر الحيوانات سوى بني آدم قال  
 ابن عمر لا يكفر لكان الاقناب ومن  
 قال الدوم هو الثياب والمعاقب لا  
 يلزم الكفر ولو قال انه اصباح  
 الكثرة المال الحرام والحلال  
 عندي سواء لا يكفر وكذا قال  
 الحام هذا حال من غير ان يعتقه  
 لا يكفر رجل قال كافر وكافرة  
 يا ابني كما وقع في اثنا الحاورة  
 لا يكفر ولو قال لولده اي مخيجه  
 او يا كافريه فلا يكفر انه لا  
 يكفر ان لم يرد به كفر نفسه  
 كما مر ولو قال لدايته اي كافر  
 خد او نهد لا يكفر بالاتفاق ورايت  
 في موضع اخر ان تحت عنده يكفر  
 كما مر وفي الخلاصة لا يكفر وان  
 تحت عنده ولو قال هو من مسلمي  
 كوفه من بكافران دادم كوفان  
 كاذبم وكرد لا يكفر ولا يلزم  
 كفارة اليقين ولو قال وجهك  
 شبيه وجه اليهودي او النصراني  
 او المجوسي لا يكفر ان كويد  
 كاشم روزه و نماز فديعه نبودي  
 لا يكفر ولو قال لا احبته ينبغي  
 لك ان تحب سجدة لا يكفر لان  
 المراد سجدة الشكر ولو سلم رجل  
 ثم عاد فلم فقال له افر ليس  
 على العابد سلام لا يكفر ولو  
 قال لا فرنا افریده مكوي لا يكفر  
 واذا قيل لم يهين قل لا اله الا الله  
 فقال لا اقول لم اكفر فكانت  
 عذورا لضعف وقبوحته ولو اراد  
 ان يتكلم بمسكت لا يكفر رجل  
 عطي خراف فقال له افر يركب  
 معابله فقال له كان ادم اربك  
 انك كفتن او قال دل تنكشده ام  
 او ملول شده ام فقد لا يكفر  
 وهو الصحيح مد من الخدات منها  
 مد من لا يجوز له ان يشربها حتى  
 لو مات من ذلك الموضع بوج لا  
 ياتم وفي الواضحات وينبغي ان  
 لا يلحق على يزيد بن معاوية ولا  
 يطعن فيه لان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لعن المسلمين وما  
 كان من هذا القبيل لا يجوز لاحد  
 ان يلحقه الا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لانه عم يعلم من احوال  
 الناس باعلام الله آياه ولا



لقوله تعالى والذين هم لزوجهم حافظون الا على اوجهم او ما ملكت ايمانهم  
 فاذا كان حفظ الزوج واجبا عن غيرها فكذلك حفظ العبد لعقوله وعملها  
 تزيان الا في حال الضرر لان الضرورات تبيح المحظورات وينظر من محارم  
 من الرضا عن محارم نكاح ابيه وابنه الى ما ينظر اليه من محارم من النساء  
 الا ان يخاف الشهوة فلا ينظر لئلا يقع في المحرمات كذا في شرح التكملة والحكم  
 من لا يحد منها كتم على التابيد بسبب وسبب كوصاع ومصاهرة وينظر الرجل  
 الى زوجه امته وروحه ووجهه ورجلها ومصدرها وساقها وعقدتها  
 لا الى ظفرها وبطنها وفخذها ونحو ما قبل اليه بالنظر وامة غيره كحرم لانها  
 تحتاج الى الخروج كواجب مولاه ولو لم تنظر ذلك ان اراد النوى وان اشترى  
 ولا ينظر الى غيره وجه الحرة وكفها من الاجنبية ولا يجوز ان يمس وجهها  
 ولا كفها وان كان يامن من الشهوة لقوله تعالى من مس كف امرأة ليس منها  
 سبيل وضعه في كف حرة يوم القيمة حتى يفضي بين الخليلي وهذا اذا كان  
 شابة تنظر وان كان عذرا لا تنظر الا في بعضا في نفسها ولا ينظر في اشكال  
 الى وجهها الا الحكم وان شاهده وان خاف ان تشرب لانه لا يجد بدا من النظر  
 في هذا المواضع للضرورة وينظر الطبيب الى موضع مرضها وينظر الرجل  
 الى الرجل الا العورة ونظر المرأة الى المرأة كمنظر الرجل الى الرجل باعتبار  
 الحكمة وعدم الشهوة غالبا ونظر المرأة الى الرجل كمنظر الرجل الى الرجل  
 ان امنته شهوتها وانقصت الجيوب والحنث كالحمل والنظر الى الاجنبية ويجوز  
 مقطوع الذكر والحنث الذي لا يقوم اليه وفي الكا والكا كان مجبوا قد جف  
 ماؤه فقد رخص بعض ما يشاء في حكم الاغتلاط بالنساء لوقوع الاغتلاط في القبة  
 وقد قال الله تعالى واتوا بعض غدا والى الاربعة من الرجال فيقبل هو الجيوب الذي  
 صحت ماؤه والا فانه لا يجد له ذلك لعدم النقص وهو قوله تعالى لا يبدن زينة  
 الا ليعولن الاية والمراد من الزينة موضع الزينة كالراش والشعر والعضف  
 وغيرها وعبد المرأة كالا جنبي معناه لا يحل له النظر الا الى وجهه يدها  
 وكفها عندنا وقال مالك وانما ينظره اليها كمنظر الرجل الى ذوات محارم  
 وفي التكملة ولا يحل للامة الاجنبية ان تنظر من الرجل الا جنبي ما يحل لها  
 اليه منه وهو ما فوق السرة ودون الركبة وتغزه وتوجه بالذعن لانه

في النظر الى الاجنبية

شرح

لانه يحل لها النظر فيه بالنظر في ذوات المحرمات في المحارم الا ان يخاف  
 كل واحد منهما على نفسه الشهوة واذا بلغت الامة حد الشهوة لم تنظر في ازار  
 واحد والحداد بالازار الذي يتوسط بين السرة والركبة كذا في الكا وان  
 اشترى جارية على ان يملكها بغيره جارية ينظر اليها النساء وكذا ان ادعى العتق  
 الوصول الى امراته وهي كمنظر الضرورة لان القاضي يحتاج الى الحكم به ولا يمكنه  
 بغير حجة ونظر النساء اخف في حجة فيه للضرورة ومن كان له احسان  
 افتان فقبلها بشهوة فانه لا يباح له واحدة منها ولا يقبلها ولا يعتبرا  
 بشهوة ولا ينظر الى فرجه حتى يملك فرجه الا في غيره نكاح او بملك عين  
 لان مقتضات الوطى الحقت بالوطى في باب التوهم فصار جامع بينهما في الوطى  
 وانه حرام بدلالة الاية وهو قوله تعالى وان تجعوا بين الاختين قال عمر بن  
 مكرم الله تعالى من اراد بيتنا الا حرم من الاما مثل الا العدد يعني بملك ما يشاء  
 من العدد من الاما واقام حرم الجمع فلا يزال الا بما ذكرنا ولا يجوز للقاتلة ان  
 تنظر الى غير موضعها كاحص من العورة وكذا الخاتن اذا احتجب الى فستان الباطن  
 وكذا ان احتجب الى نظر الطبيب الى عورة الرجل والمرأة فانه يستر عنه ما يرى عنه  
 موضع الحاجة اليه ويفتح بصره ما قدر عليه لان ذلك انما يباح للضرورة  
 فيستقدر بقدر الضرورة ولا يتعداه كذا في شرح التكملة ذكر في شرح الوقاية  
 لابن الملك وينظر الرجل من الاجنبية الى وجهها وكفها فقط وكذا البسمة  
 لانها يحتاج الى الابداء في المعاملة مع الرجال والاخذ والاعطاء وهو وضع اليد  
 مستثناة عن قواعد الشرع وروى الحسن بن عوف في ربه انه يباح النظر الى قدمها ايضا  
 لانها يحتاج الى ابداء قدمها الى اظفارها في حالة المشي وروى عن ابي بصير انه يباح النظر  
 الى ذراعها ايضا للضرورة في الخبز والطبخ وغسل الثياب ونحو ذلك اذا اراد ان ينظر  
 امرأة يجوز النظر الى وجهها وان خاف شهوة للضرورة وفيه ليسا بيه وبسبب الرجل  
 ان ينظر الى فرج امرأة او مملوكة والى فرج نفسه لان الامتناع ابلغ في النظر وليس  
 من الادب وقال ابي سالت ابا حنيفة عن رجل يمس فرج امراته او نسي فرجه  
 فقال لا ياكذب ذلك وادعوا ان يمس له الامر وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول لا ينظر  
 ليكون ابليس في خصيل معن اللذة ولا يحل له ان يات بها من الديوث الا عند الحاجة الطواهر  
 وهو خلاف اجماع الصحابة رضي الله عنهم جميعين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم

1

في النظر الى الاجنبية







مطلوب  
حقا والاشياء

[illegible]

في الماء دون الجذر من بني لامواته قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعوا الجيران والاقرباء  
 والاصدقاء، ويصنع لهم طعاما وينحج قال لهم اولم تكونوا ولتوبة ولا تاتوا ان يدعوا  
 لذلك اليوم وغدا وبعد غد ثم يقطع العرس لاني ان يكون ليلة العرس دقة  
 بضرب للشهيرة والاعلان وفي الواضحات رطل فدانة اتخذ الضيافة او الوليمة  
 واتخذ مجلسا لامه النساء، فهذا على وجهين اما ان كان الرطل نال لو امتنع عن  
 الاجابة منعوا عن الفخ ولا يكون في الوجه الاول ترك الاجابة حتى يتحقق  
 التماس عن المنكر وفي الوجه الثاني لاني ان يجب ويطلع منك اللهو عن مضيق  
 اليه لان اجابة الدعوة عند وياليها فله ان لا يمتنع لما اقتوتت بها من المعصية  
 وفي الاختيار ووليمة العرس سنة وينبغي ان يدعى ان يجب فان لم يجب الدعوة فقد  
 عصي الله تعالى فان كان صائما اجاب دعاء وان لم يكن صائما اكل ودعى وان لم ياكل  
 اتم وصلااته استترأ بالتصنيف ولا يرفع فيها شيئا ولا يسطر سائلا الا اذا  
 صامها ومن دعى الى وليمة عليها الهوان علم به لا يجب لانه لم يلزم حق الاجابة  
 وان لم يعلم في حضرته ان كان يقدر على منعهم منعته وان لم يقدر على المنع  
 فان كان اللهو على المائدة لا يقعد لان سماع اللهو حرام والاجابة سنة  
 والامتناع عن الحام اولى عن الايمان بالسنة وان لم يكن اللهو على المائدة  
 فان كان مقدرا به لا يقعد لان فيه شين الدين وفيه بآثار المعصية على المسلمين  
 ومما روي عن ابي ابي قال ابلت بهذا مرة فضيت كان قبل الاقتداء به وان لم يكن  
 مقدرا به فلا ناس بالنعوذ والاكل على مراتب حرق وهو ما يندفع به الهلاك  
 وبه يتمكن من اداء الغرائب ويوفر على ذلك فان ترك الاكل والتربية هلك  
 فقد عصي الله تعالى وسخط وهو ما اذا دعيه يتمكن من القلوة قائما ويسهل  
 عليه الصوم قال لهم المؤمن القوي قات الى الله تعالى من المؤمن الضعيف فيه  
 وفيه امر ومباي وهو ما اذا دعيه ذلك الى الشيع ليزداد قوة البدن ولا يجر  
 ولا يزد ويحاسب عليه حاسبه ان كان من حر وحرام وهو الاكل فوق  
 الشيع لانه اشاعه المال واخرافه النفاق الا اذا قصده التقوى على الصوم  
 القدر اوله لا يمتي الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف يداؤه الرض  
 ولا ناس بالتفكك بانواع الفواتم وتركه افضل واتخذ انواع الاطعمة تساعات  
 ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحام لانه لا ينفق من عهده في شئ الا العظم



الا ان يكون من قصده ان يدعو الاضياء قوما بعد قوم صر يا تواعلى افره ومن  
الاسواق ان يأكل من وسط الخبز ويدع حويلهم او يأكل ما يتفرجه ويتوكل بالوا  
لان فيه نوع خبز الا ان يكون غيره يتناول فلا يأسى به كما اذا اصابه رغبه فادون  
رغبه في الاضياء والتكبن بالخبز محروبه وقيل انما بالخبز وقدرنا  
بكرامه قال عزم الرموال الخبز فانه من بركات السموات والارض وقال عزم ما  
لنصف قوم بالخبز الا ابتلاهم الله بالجوع ومن اكرام الخبز ان لا ينظر الادام  
اذا حضره من الاسواق اذا سقط من يده لقمه ان يتوكلها قال عزم التي عنها الادام  
ثم كلما من سنن الطعام البسمة واوتره والحمد لله فانه في اوله قبل  
اذا ذكره من الله عند اليد قبله وبعده قال عزم الوضوء قبل الطعام ينفي  
الفقر وبعده ينفي الغنى والمراد بالوضوء هنا غيد اليدين والادب ان يد  
بالثياب قبله وباتنوع بعده ولا يمس اليد قبل الطعام بالمدبل يكون اثر  
الغسل الخالة باقيا وقت الاكل ويصح ما بعده ليزول اثر الطعام بالكلية  
ويتفق على نفي عياله بلا سوف ولا تقية ولا يتكلف بتحصين شئ لئلا  
ولا ينعيم عن عياله ويتوسط قال الله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ولا يستدع الشبع قال عزم اجوع يوما  
واشبع يوما ومن شئت جوعه صر عجز عن طلب القوت فوض على كل من علم  
ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه صونا عن الهلاك فان احتسبوا من ذلك فمات  
شكروا في الاثم قال عزم ما عن الله من بيان شعبان وجارده الى جنبه طاق الى  
جانبه وان اطعمه واحد سقط عن الباقيين وكذا اذا اراد ان يقبض اشرف الى الهلاك  
او احب كان ان يتوكل في اليك وصار هذا كالحاء الزيق ومن كان له قوة  
يوعم لا يحل له التوال لقوله عزم من قال الناس وطوعني عما يكاد جاع يوم  
البقيته مملته خدوشى او فوش او كدوخ في وجهه ولا يجد حيل حذية  
امراء الجور لان الغالب في حالهم الحرمة كذا في الاضياء وقن الواضات رجل  
اهل كماله ان او اضافه فان كان غايه مال اهدى من حرام لا ينبغي  
لم ان يغفل ولا يأكل من طعام صر خيره ان ذلك الحلال حلالا ورتبا ولم يفرقه  
وان كان غايه صلا فلا يأسى بذلك وان لم يبين عنده انه حرام او  
حلال لان احوال الناس لا تلو عن قليل حرام ويكفو عن كثير حرام قوبل الرجوع

البيان  
في الامور

الرجوع الى العادة رجلا قبل الى السلطان فقدم اليه شئ من المأكول فمذا على ثلثه  
او وجه اما ان اشتراه بالثمن او لم يشتريه وهذا الرجل لا يعلم انه من المخصوص بعينه  
او يعلم فيه الوجه الاول والثاني صلح اكلها اما الاول لان العدم يقع على الثمن  
المختار اليك ولا يمكن الخبز في نفس المبيع واما الثاني فلان الاصل في الاشياء الاياه  
الا اذا قام دليل الحرمة واما الثالث فقد علم حرمة رجل مائة وكسب من يبيع  
الباق ان توزع الورثة على اخذ ذلك كان اولى في تزويد على اصحابها وان  
تعذر الرد فالاولى ان يتصدق بصدق لان لا سبيل كسب الخبز التصديق  
متى تعذر الرد وكذا الجواب فيما اذا رثوة او ظلم ان توزع الورثة كان  
اولى فاما اخذه المغنى او القول او التخييل فالا حراير لانه اعطاه برضا  
احد قوته ابتلوا بالديانة بالخير في التناور انت بذلك ان عموم البلوى يوجب  
سقوط اعتبار النجاسة اكل الطين محروبه لانه ليس ببل العقل قيل كان قد عوف  
اكل الطين ومن اكله كان كعوفن واما ان وقادون كل مثلثا تكلموا فيه  
والخيار ان لا يأسى به ما روى انه عزم اكل يوم الخبز رجل من الثمار في ايام القيظ  
فادان يتناول منها فمذا على وجهين اما ان كانت الثمار ساقطة تحت الاشجار  
او كانت على الاشجار في الوجه الاول على ثلثه اقام اما ان كان في الامصار او في  
الحايط او في الرساتيق في الوجه الاول لا يبيعان يتناول الا ان يعلم ان صاحبها  
قد اياه ذلك اما نصا او دلالة بالعادة ولاعادة في الاياصه ههنا وفي القسم  
الثاني ان كان ذلك من الثمار التي تبقى الجذاع يجوز وغير ذلك لا يبيع ان ياخذ  
الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه منهم من قال لا يبيع ما لم يعلم  
ان صاحبها قد اياه ذلك ومنهم من قال لا يأسى بذلك لم يوجد الله اما صر في الاول لانه  
وفي القسم الثالث ان كان ذلك من الثمار التي لا تبقى يبيع بلا خلاف ما لم يظهر الله  
وفي الوجه الثاني لا فيمن ان لا يؤخذ في موضع ما الا بالاذن الا اذا كان موضعها  
كثيرا ويعلم انه لا يشق عليه ذلك فلا يبيع الاكل ولا يبيع مسلم دعاه نصر الخ  
الى داره فيصفا وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير حاجت بينهما من صحة الحمار  
حل له ان يذهب رجل قال لا اؤم اكله من ثمره فقال عزم وقد اكل عشا لا يكون  
كاذبا ديانة وقضاء لانه اكل عثره والخمسة موجود في العثرة ولهذا لو حلف  
بالطلاق والعناق لا يحنت وكذا اذا قيل لكم لشرب هذا العبد فقال اشربته بما

البيان  
في الامور



مطلب الابن الاصغر  
مال والده

مطلب المستوفى

مطلب دجاجة

مطلبه رجل جمع افعال

روى انه عم اكل متكباً وبكره وفيه الحلة على الجذ وبوضي الحلج وحده على الحنك وكذا  
بكره تعليق الجذ على الحوان واما بوضي حيث لا يتعلق كراهة الحنك وكذا بكره وضع  
الحنك تحت العنقصة لاجل التسوية وبكره مسح الاصابيح بالكاعد على المائدة لان فيه تسبها  
بالتراكم واما عليه ان يلحى في الواقعات لا باس بالاكل متكباً اذا لم يكن عن بكرة  
وبكره الاكل على الطريق ولا باس بطعام الجوس الا الذبيحة الجوز اذا كان يرمى بلسان الارب  
او بلسان الحنك يران علف اياماً لا باس به لانه بمنزلة الجلالة اذا جلس اياماً لا باس كذا  
هذا رجل ارمي بلسان في الكنية وبكره بالاجل لا باس به لانه ليس في الاجادة معصية  
ومصدر الشريعة وكراهية بيع العذرة خالصة وصحة مخلوطه كسبع الدوقين فان بيعه يرضى  
جائز عندنا وعند الناضق لا يجوز وجاز اخذ دين على كافر من ثمن فخذ خلافه من المسلم  
على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن فدايع المسلم لان بيعه باطل فالثمن الذي اخذه حرام وجاز  
بيعه ببيع العصبه من يتخذة فدا فان المعصية لا تقوم بنفس المعصية خلاف بيع السلاح  
من اصل الفتنة فان المعصية تقوم تقوم بعينه وجاز عمل عمل محمد في باقر عندنا  
وقال لا يجوز ولا يحل الامر وجاز قبول هدية العبد الناصر واجابة دعوته ولتقارة  
دايته وكراهة كونه واحداً من النفوس وكراهة الاكل والشرب والادخا في التظن  
من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة لقوله في الذي شرب من انا الفضة والذهب  
انما يجزى بطنه نار جهنم ويجوز الشرب من اية الرصاص والزجاج والبلور والعقيق  
وقال ان في بكره لانه بمعنى الذهب الفضة باعتبار التقاض ولثبات عاداتهم التقاض  
بالذهب الفضة لا بغيرهما وقال ابو حنيفة في الاينة المفضضة لا باس بالشرب منها  
اذا وضع في على الكوز ويتق موضع الفضة وقال ابو يوسف بكره ذلك وقول محمد يروي  
مع اليسوي يروي في الجوز وعلى هذا الخلاف الركوب على كرج مفقضي والحلج على كرسى  
مفقضي او خد ثياب ادم يقعد على موضع الذهب الذبيبة الفضة وكذا الاختلاف  
في الحمام واليتوخ والتكين وهذا الاختلاف لعمى اذا خلق فاما النوبة الذي  
لا يخلص فلا باس به بالاجماع كذا في الكافي فكان في الجوز اعتبر حرمته الاستعمال فيما  
ينصل بيده صورة والاسى اعتبر المعنى ويقبل قول الكافر في الحل والحريم والمملوك  
والعبيد في الهدية والاذن في كوكبان لرجل ابيد محوسى فارسل لثراء الخمر وقال  
لثوبته من يهودى او نصراني او مسلم يقبل قوله ويجوز اكل اللحم وان قال لثوبته  
من ذبيحة محوسى لا يحل اكله وكذا الوجاء الفضة والعبد يهديه وقال اهدي فلان

مطهر  
رعدا و زنده بیدار الکسب

مطالع  
تبع السراج من عبد القادر

مطابق و بقید قوانین جاریه



ايسر هذه الهدية او قال انا خاذون في التجارة يقبل قوله ويقبل قول كافر فردا  
 او انني او فاسق او عيب في المعاملات كذا ذكيت والوكيل كما اذا اضرته وكيل  
 فلان في بيع هذا يجوز الثمن من شرط العدل ولا يقبل قول الفاسق في الزمانات  
 كالاضرار عن ثمن الماء وظهارته وحرمة الطعام وحده والتهادة بهلا لمضاد  
 واضرار اتبعه من حقه لو اضره عدل بنجاسة الماء يقبل قوله وينتم ولو كان عبدا  
 ولو اضره بها فاسق او مشهور كالم يقبل قوله بل يتجزئ من عمل بغالته  
 حرة في الوضوء **فصل في البس** وفي الكا في صدم الرجل للمرأة ليس الحدير  
 وفي الديباج ولو في الحرب وقال بعض الناس تجل للرجال البقاء لانه من صلب  
 مع صبر ولنا ان البس من نهر عن لسر الحدير والديباج وقال انما يلزم من لا طلاق  
 له في الاخرة وما روى البخاري من قوله بادر وينا وقال بعض الفقهاء صدم ارم  
 على النساء ايضا لعموم النص لنا قوله ثم حين خرج ويا حدى يد يد صبر وبالا فوك  
 ذهب هذان امان على ذكرهما في حلالان على انهما ولا تأسر ليس الديباج  
 والحيرة في الحرب عندهما وفي الخبر يد قال ابو حنيفة ليس الحدير المصمت حرام الزكوة  
 في جميع الاصول وقال ابي وم لا يكره في حالة الحرب وبكره في غيره وما كان  
 حجة عند صير خوضه في جميع الاصول وما كان حجة خيرا او سدا عنه صبر ولا تأسر  
 في الحرب لدفع التلاوي وبكره في غيره لان الاعتبار للحج وبكره الباس الحيرة والذهب  
 الصبيان الذكور لان النص جعل لهما صدمهما على الذكور فيجوز الباس لهما كالخ  
 فان شربها ما حرم صدم سقمها ويكون الاثم على من البس كذا في قاضيهان ولا تأسر  
 باقتراش الحدير والديباج والنوم عليه والنود في قول ابي وقال لا يكره لان النود  
 والاقتراش مثل البس في عادة الاكاسرة والشبه بهم مكره وله ان النود  
 ليس ليس قد روى انه عزم على مرفعة من حبر وقال ابو حنيفة لا تأسر  
 بالعلم قد روى ابيه اصابع في الوضوء وفي شرح الطحاوي اذا نزع الرجل بعمامة لها  
 علم من حبر ان كان عرض العلم قد روى ابيه اصابع او دونها فلا تأسر به ان  
 كان اكثر من ذلك فهو مكره وكذا اذا كان على طرف القلنسوة فلا تأسر به قد روى  
 اربعة اصابع او دونها وروى عن محمد انه قال عن محمد انه قال لا يتبع ذلك  
 في القلنسوة وان كان اقل من قد روى اربعة اصابع وانما رخص ابو حنيفة  
 ذلك اذا كان في عرض النوب كذا في شرح النقاية ذكر في الكا ولا يجوز للرجال

لي

في البيع

ان حال بالحق بالذهب لادوينه ولا بالفضة لانه بمعناه ويجوز الحكم بالثمن  
 والمنطق وحلية التيف من الفضة والا فضل بغير السلطان والقافية ترك التخم  
 يوم التخم بالج و الحريد والصف والذهب للنهي لكن يجوز ان كان الحلقمة  
 من الفضة والنقص من الحجر وحل سمار ذهب لنقص فضي المسار في الاصل الوعد  
 من الحريد يقال سموت البابل او تفتت بالسمار ويجوز شد السرا اذا تحرك  
 بالفضة لا بالذهب عند ابي والحي وقال محمد لا تأسر بالذهب ايضا وهو  
 رواية عنهما وفي الخبر يد وكرهه بندهم النقص وباب التار وانما يوصف كانه لا يرك  
 كانه بندهم النقص وهذا قياس قوله في الباب التبر والجمام والسرير المصيب  
 فكان ابو حنيفة اعتبر اثبات حرة الاستعمال فيما يتصل بالبدن صورة وابو حنيفة  
 اعتبر المعنى ولا تأسر بموت الكاه بالذهب الفضة وانما النساء فلا تأسر لهن  
 ليس الديباج والحريد والذهب الفضة والدولوة وفيما سوى النخل فلت  
 بمنزلة الرجال من الاكل والشرب من الذهب والفضة والقعود عليه والادكان  
 فيه ولا يجوز ان يتحمل بكلمة من الذهب منل وكذا كذا المرأة فانما حلقه المذات  
 اذا كانت من الذهب فلا تأسر بها اذا كانت المرأة حريدا وقال ابو حنيفة لا يكره  
 لا ينبغي ان يلبس ثوبا فيه كتابة بذهب وفضة وعلى قياس قوله في لا يكره  
 وفي الوسيط الكسوة اربعة منها ما هو فرض وهو كذا من كفن والكتان  
 اذ في ما ستر عورته ويؤاخرى ملجئة ويدخل به الحر والبرد وكذا الوسيط وهو  
 الكسوة لا الذي تحت بخره العيون ولا التنقيص بغير علم فيما بين الناس منها  
 ما هو حجب وهو ستر العورة واخذ الزينة كما في الصلوة ومنها ما هو حياء  
 وهو لبس الثياب الجميلة للنزول والتمجد وروى ان ابا حنيفة ارتد ابردا تملين  
 قيمه اربعمائة دينار وكان يحرق على الارض فيقبله او ثوبا ثوبا عن هذا فقال  
 انما هذا الذي اختلفوا ولنا من هذه ما هو مكره وهو لبس الثياب  
 الجميلة للنزول والاشد البطر والاصحاح الاشد والبطر وهو ثوبه النور  
 وبس الثياب البسيف لعملة ثم ان الله تعالى في الثياب البسيف وانما خلق  
 الجنة وبكره لبس الثوب الا حرم الموصوف لثوبهم عن لبس المعصومين في قاضيهان  
 وبكره للرجال لبس الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس وهو لبس  
 اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغرة للوجه كذا في الصالح وفي الاضيقار وكان عمر



لا يلبس الا الحنن واقتيار الحنن في الشاء او في فاته اذ في اللورد واللين في  
وانه انتف للوق وان لبس اللين في الوقين لا باس والسنة ارحا طوق  
الجماعة بين كتفهم هكذا فعل رسول الله عزم ثم قيل قد روي وقيل في  
الظلم وقيل في موضع الجوس واذا اراد ان يحدد لغتها نقضها كما انها  
ولا يلقها على الارض دفعة واحدة هكذا نقل عن فعله عزم وعن قن  
بادي الكفاية وصف الباء الى ما ينفع في الاخرة فهو اولى لان ما عند الله  
خير وابقى ولا باس بالحرق التي تحترق بها الوفتو لتوارث المسلمين ذلك وان  
فعل بكثرة ايكه ويكره الحرق التي تحترق بها الوق ويتمخط بها لانها قرب  
كبر وان كانت لازالة الاذي والقدور لا باس بها وفي الاختيار ثم النجم  
سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضي ومن في معاصمها ومثاقمها  
اليه فتذكره افضل والسنة ان يكون قدر مثقال خادونه ويجعل قصده  
الى باطن كغيره بخلاف الشاء لانه للزينة في صفتين دون الرجال ولا باس  
بان يربط في اصبغ او خاتمة الخيط للحاجة اي لتذكر شي ويسمى الزم وهو  
من عادة العرب وروى ان النبي عزم امر ببعض اصحابه بذلك ولا يكون  
عشا لانه يعلق به غد من محبة وهو التذكر عند الشبان فلا يكون  
مكروها **فصل في البيعة والبيعة** ويكره بيع العذرة وهي رعية  
الادنى وعن ابي في جواز الاستعمال روايتان وقال محمد عليه من  
الاستعمال الا ان يغلب التراب ومن علم باقية انما لوصل فواي فربيعها  
وقال وكل من صايرها ببيعها فانه يبيع ان يشتريها ويطلقها لان فيه الوام  
في المعاملات فيقول وان كان فاسقا او كافرا او عبدا كذا في الكافي  
راي شيئا في يد رجل لا يملك مثله مثل ذلك الشيء فالا فضل ان لا يشتري ذلك  
منه ويكره بيع النكاح الامور من عرف بالواطئة وجازا جارة بيت  
ليتحذ بيت ثانيا وبيعه او كنية او يباع فيه جزا بالسواد وهذا عند ابي  
وقالا لا يبيح ان يوجه بشي من ذلك لانه اعانه على المعصية ولم ان لا معصية  
في غير الاجارة وانما المعصية في فعل فاعل اختيارا وهو فعل النكاح  
وانما قيد بالسواد لانهم لا يوردون من اتخاذ البيعة والكنائس  
واخرها من الجور والخنازير في الامصار لان شعار الاسلام فيها كالم

فيها طاهر بخلاف السواد فان كثيرا منها اهل الذمة كما في سواد الكوفة والروم  
وجاز بيع بنات بيوت مكة بالاجماع لانها حلك من يان وجاز بيع ارض من مكة  
عند ابي وم وهو احد الروايتين عن ابي ولائها مملوكة لاربابها  
وفي حجة الفتاوى لا يجوز حمل تراب ربيعه المصد لانه حق العامة فان  
انهدم شي مثل الرثيق لا يحتاج اليه لا باس بحمل رجل اراد ان يمد يده  
انسان او اراد ان ينزل له ذكر وهو على وجهين ان كان لها حايط  
او حايط يسوله ذلك لان الحايط دليل انه لم يرض به وان لم يكن لها  
حايط ولا حايط فلا باس به لانه عرف دلالة انه راض به والمعتمد في هذا  
الباب داء الناس رجل مشى في الطريق وكان في الطريق حاء فلم يجد مسلما  
الا ارضي ان فلان فلا باس بان يمشي فيها للضرورة واذا ابتلى بين الصلوة  
في الطريق وبين ارضي ان فلان كانت الارض مزرعة فالأفضل ان يصلي  
على الطريق لان له في الطريق حفاة وون الارض وان كانت غير مزرعة  
ومن يهودى او نصراني في ذلك الجواب وان كانت مسلم فالأفضل  
ان يصلي على الارض كذا قال طهريجاء القتيبي الى يقان حجة وخلوس يطلب  
ما ينتفع به في البيت كالمحج وخو لا باس بان يبيعهم والا فضل في غيره ان لا يقول  
حتى يام هل اذن له من فتاوى العتاني قال ابي ان كان الناس مجتمعين  
على امام المسلمين والناس امنون والسبل احسن في ناس من المسلمين على  
امام اهل الجاعة فينبغي للمسلمين ان يعينوا امام الجاعة ان قدروا عليه  
وان لم يقدروا فالواجب على كل مسلم ان يعقل الفتنه ويقعد في بيته  
لعقل عزم من قرحن الفتنه اعنفه الله رقيبته من النار من طابع الحيو  
السمية يلزم لم يذكره الله في عبادته ولا ذكره من رسول صلح ولا الهة  
المسلمون تكلم المثل فيهم والا ولى ان لا يفعل رجل كنى ابنه الصغير  
بالبيكر وغيره كره البعض لانه كذب ليس له ابن والقهيمة انه لا باس به  
فان الناس يريدون به التقاول لانه يسميه ابا فيما في الساق يجوز في اربعة  
مواضع في الحنفية يعني البعير وفي الكافري يعني النفس المتغفل والنفس بغير الارض  
والشيء بالاقدام بغير العذو وانما يجوز ذلك اذا كان ابدا لمعلوما في جانب  
واحد بان قال ان سبقني ازا فذكر كذا وان سبقني الى لاشي الى علي او على  
العكس



اما اذا كان من الجانبين فهو حرام اذا ادخلا مجللا بينهما وقال كل واحد منهما  
 ان يتقوا فلك كذا وان يتقوا فلك كذا وان سبق الثالث فلا شيء والمداد من  
 الجواز الجمل لا الاستحقاق فانه لا يمتنع بهذا شيئا وكذا يجوز ايضا ما يقول  
 الاحراء وهو ان يقول ايكم سبق فله كذا وانما يجوز هذا في الاشياء الاربعه لانه  
 لو لم يرد به الاثر الا في هذه الاربعه كذا في الكلام من كثر اثاره في الحام  
 ليغلب ويغلبه لا ياتى لانه لا يمكن تطهيره الا بالعمه والاثم على الناظر اليه  
 لكن المداد الكثر في الموضع المعدي فيه لذلك ويكره لان ان يتنور وهو  
 جنبات التبرع م قال من تنور قبل ان يغسل جاءته كل شوة فتقول لا بد  
 سلم لم ضيعني ولم يغسله وينبغي ان يتولى طلي عودته بيده دون الحاد م  
 والصحيح لان كل موضع لا يجوز لغيره ان ينظر اليه لا يجوز من فوق  
 الشيا وب دخول الحام في الغداة ليس من المروءة لان فيه اظهار ما يجافي اخاوه  
 وهو الحام ولانه يحل القلوة مع الجماعة ويكره غز الاعضاء في الحام لان  
 الحاد م ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان ذلك لضرورة فلا بأس به  
 الكذب بما لا يحيا حقه ولدفع الظلم عن نفسه كالشقيق الذي علم بالبيع  
 في جوف الليل حيث لا يمكن الاشهاد فاذا اصابته شهوة يقول علمت ان  
 وكذا بلغت الصغرة في جوف الليل وتنازلت عن الزوجه وفي جميع الفقاو  
 يجوز الكذب في ثلث مواضع في الصلوة بين الناس وفي الخوف من احواله اذ  
 عن الوضوء والحطيم وفي الواضعات رجل يصلي الارض ويحذر على خرقه  
 وضربها بين يديه يتقرب الى الناس به اذ ليس فيه ما يوجب الكراهة رجل  
 اخذ من حانوت رجل ثوبا فبيعه هذا فيه دخل داره لا بأس بان يدخل داره  
 حتى ياخذ حقه لانه موقعه المضرورة لا بأس بكر الانعام واخصا البهائم  
 واخصا الهرة لانه لا طريق الى هذا الجنس من المنفعة الا به وكذا لا بأس  
 بكر الصبيان اذا كان لدا اصابا بالصبيان لان ذلك مداواة رجل لم يمتلئ  
 بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج حتى مات منه فلا اثم عليه فرق بين هذا  
 وبين ما اصاب اذا صام ولم ياكل وهو قادر على صيام حتى مات اثم والوف  
 ان اشفا بالاكل طامى فاذا ترك كان مالم الكا المنع بخلاف المعالج فان  
 الشفا بها غير ظاهر رجل على اخوين لا يقدر على استيفائهما كان ابراهه في

مطلب كثر اثاره

مطلب الكذب

في قوله على الشفيل

فدا من ان يدعم عليه لان في الابرار تخلص قبيته من عذاب الآخرة وكان فيه  
 ثواب رجل تزوج بالملقة الثلث ليجلها على الزوج الاول عند ابي التكا  
 جائز ويحل للزوج الاول غيراته يكره لانه نكاح بشرط وان تزوج بهذه القبي  
 ولم يشترط لا يكره بل يباح لانه لا طريق للتحليل الا بهذا حارس يقول في حرمته  
 لانه الا ائمه او فقامي يقول عند فتح الفقا لانه الا ائمه ياتى لانه لا فدا من اجل  
 ابراء بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا او القاد يقول كبره واصبث ثياب  
 وفي جميع الفقاوى حل كان في بيته فاخذته الاول لا يكره له الفوار الى الفضا  
 بل يباح لوار النبي عزم عن الحايط المائل وعن النبي عزم اذا وقع الرجز  
 في امرى فلا تدخلوا فيها واذا وقع وانتم فيها فلا تدخلوا فيها والرجز  
 العذاب والمداد به صهنا الوباء والطاوى في شكل الاثار تاويله انه اذا كان  
 كال لودخل وابتلى به وقع عنده انه ابتلى بدخوله ولو فرغ في فني وقع عنده  
 انه نجس بوجه فلا يدخل صبيان ولا يزوجه صبيان لا اعتقاده فانما اذا كان  
 يعلم ان كل شيء بقدر ائمه نعم وان لا يصير الا ما كتب له فلا بأس بان يدخل ويؤخر  
 وفي الصغرى يكره هذا الرجل الى القبلة في النوم وغيره عمد اذا كانوا جماعة  
 فاراد احدهم بمساحة مع واحد يكره لقوله عزم اذا كان القوم ثلثة فلا يتناهي  
 اثنان دون الثالث فان ذكر بيعة الثوب اذا تخرجت بنجاسة منع جواز القلوة  
 فيه هل يجوز لبس قال لا في حديث سعيد بن جبير انه كان يلي الشهاب  
 ولا يصلح فيها هذا ائمة زلة العالم اذا دخل بها صلت القبلة فيها قلت  
 هذا اشارة الى انه لا يجوز لبس بلا ضرورة في الواضعات رجل غنى الموت فلما  
 على وجهين اما ان يمتنع به لفيق عيشه او غضب من عدوه وما شاكل ذلك  
 او لتفرد مائة وظهور المعاصي فيه تخافه الوقوع فيها في الوض الاول  
 يكره وفي الوض الثاني لا بأس به ما روى في الحديث الموقوف في مثل هذه القوة  
 ان النبي عزم قال ضبط الارض خير لكم من ظهور رجل صم بالتيه فهذا على  
 وجهين اما ان فطربا له او عزم عليه في الوض الاول لا اثم عليه لانه معفو  
 بالحديث وفي الوض الثاني عليه لانه لا يمكن التبرع شوكه وحشيش بنت  
 على القبور فهذا على وجهين اما ان كان رطبيا او يلبس في الوض الاول يكره  
 قلعه وفي الوض الثاني لا يكره لانه ما دام رطبيا يجره وربما ياتى الميت بتبسمها

مطلب رجل تزوج بالملقة الثلث

مطلب الثلثة

ذكر

مطلب انما يجوز

مطلب انما يجوز



واتابع ما دام رطباً ولهذا قالوا الخشب الرطب بلا حاجة لشيء قطوع رجل  
 يصنع ويضرب الناس باليد واللسان لا غيبة في ذكره بما فيه قال عزم اذكروا  
 الفاجر بما فيه وان علم السلطان ليزجره فلا تم عليه كتب القاع في ايام النبوة  
 والزاقيها بالابواب مكرهه وحرام لان فيها لا تم بغير الله تعالى فعلت  
 مقبرة بعد ان كان فيها قبور المشركين من الجاهلية فان لم يسبق ان اثار المشركين  
 لابي اسيم وان بقي من عظامهم وغير ذلك بشر في دفع الاثار ويتخذ مسجداً  
 لما روي ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قبور المشركين واتخذ  
 مسجداً المقبرة اذا كان فيها عظم يابس يجوز للرجل ان يخطب في المطب  
 الياسي لا يتجوز فيه تنقية المقبرة رجلاً ساجداً في الغلابة لا امره لم  
 ولو لم يجر عمل الميت او كثر فيه اولاد فيتحقق الاجرة لان الاول  
 مما يحسب الناس والثاني والثالث لا وفي الواضحات من قتل نفسه كان امره كمن  
 من ان يقتل غيره لابي اسيم في الغلام مع مولاه وحولاه راكب بعد ما يطيق  
 ذلك ويكره اذا لم يطيق لما روي ان عثمان رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم  
 وغلامه في فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم لا تركت في البيت فاعتقم عثمان  
 رضي الله عنه واولاده ان كان لا يطيق الوال عن الاخبار المحدث في البلدة وغيره  
 ذلك كره بعضهم مطلقاً ورفض بعضهم الاختيار ولم يرفضوا الاخبار  
 المختارة لابي اسيم يذكر ما فيه من المصلحة رجل مات وعليه دين قد نسيه  
 ابواخذ يوم القيمة فهذا على وجهين اما اذا كان الدين من جهة التجارة  
 او من جهة الغصب ففي الوصم الاول يرحل ان لا يواخذ لانه ناس وقد  
 رفع من الامة النسيان وفي الوصم الثاني يواخذ لانه جاز في اقله رجل  
 مات ابوه وعليه دين وقد نسيه والابن يعلم بولاية الابن فان نسي الابن  
 ايضا فمات مولى ابواخذ في الافة رجل قطع ماله بغير ظلم الا فضل  
 لصاحب المال ان يملكه لانه نال ثواباً عظيماً في دار الافة رجل اخذ ضامه فقتل  
 وجعل قصده من عقيق او غيره وذهب او ياقوت ونقش عليه اسم وماء  
 لم من لهما الله تعالى وعينه يجوز لانه تعامل الناس من غير تكميل وينبغي ان يلبس  
 خاتم في ضميره اليسرى ولا يلبس في اليمنى لانه تشبه بالبراءة ففضلهم  
 الله تعالى ورق الشجر اذا سقط في الطريق في ايام يصنع فيها الغراف خذ ان

مطلب لا غيبة

مطلب يغفل الميت  
لا اجرة له

انما ان شيا من غير اذن صاحبه فان كان ينتفع بالاوران كالشوب  
 وكوه يسلم ان ياقذوان اخذه ضمن لانه ملك منتفع به وان كان  
 لا ينتفع به لابي اسيم باخذه واذا اخذه لا يضمن لانه بمنزلة الدرعين  
 واذا لم يرق عزابه ومات ابوه وهو وارث لم يواخذ به في الافة  
 وانما في الترقم ولا يتبع للقصبة ان يفتن بده ولا رطله لان ذلك  
 تزيين وانما في النساء يجرى رجل وارث وارثه اذا صاحبه النهر  
 ان يدخل ارضه ليعالج النهر يسلم له بكر لانه ملك غيره قيمته في بطن النهر  
 فان كان النهر ضيقاً لا يقدر المشي فيه فليس له ان يدخل الارض الا باذن  
 صاحبه رجل غرس شجرة على صحن اهل البوابة ثم قطعها قطعها ثم ثبت  
 شجرة من عرقه يكون الشجر للفارس لانه ثبت من ملكه اذا مات فارة  
 في الصبي يصيب به الشوب ويكفي بذلك لان الشوب المصنوع لواقع  
 في نجاسة فيفعل فيكون ذلك كذا هذا التدوير بين الاتان اذا احتاجوا  
 اليه لابي اسيم رجل اكل الفوق في داره فينبغي ان يعطى الناس فان اشبع  
 لم يتعد من له وان لم يعتبه فالامام بالخيار ان شاء اذ به ساطاً  
 وان شاء ارعى عن داره رجل استأجر رجلاً لضرب البطلان كان للرجل لا يجوز له  
 لانه معصية وان كان للفرز والمقاتلة يجوز لانه طاعة والثقة في حق  
 الاولاد ان يقول الابن اذا اراد امر اخطوب بودي يسمون فلان كاركرد  
 لانه لو امر الابن بامر يوارض الاب فيصير عامياً وعاقاً فيحقق عقوبة  
 العاق رجل منع امراته من الغزل فلم ذلك لانه ليس عليها من عمل البيت  
 من الطبخ والكسب الا حضنة الاولاد ستمناً رجل برجله براحه يكره المعالجة  
 بعظم الخنزير لانه حي ثم لا يتقاع رجل عن امراته بغير اذنها لما يخاف  
 من الولد التواء في هذا الزمان قبل لا يجوز وقيل يجوز لسوء الزمان ويعدل  
 عن امته بلا اذنها وعن زوجته باذنها ويكره اللعن بالخطبة والبرء  
 والاربعة عشر وكل ليهوان قام بها فلو حرام بالاجماع وان خلا عن  
 القمار فهو حرام ايضا لانه عت واما ان في الخطبة لان فيه تشبه  
 الخواطر وتذكير الاقرباء واما قوله غم من لعب بالخطبة والبرء فانه  
 غم يده في دم الخنزير ثم ان قام بالخطبة سقطت عنه الدماء وردت شهادته

مطلق في حق الاولاد  
 مطلق رجل منع امراته  
من الغزل  
 مطلق عند غنى امراته  
 مطلق شطرنج عند الله  
 مطلق



واذا لم يقام به قبلت شهادته ولم يداو حنيفه بالسلام عليهم بآثار لغلام  
 عما هم فيه وكذا في رسومهم تحية الله كذا في الكاف ويكره الاضكار  
 اذ جمع قوت الاامين واليهام وحب في موضع يضر باهل لقوله ومن  
 اقتكر الطعام اربعين يوما فقد برى من الله تعالى وبرى الله عنه وشرطان  
 يكون مصرا يضر به الاضكار لانه يتعلق به حق العاقبة وشرط بعضهم  
 الشراء في وقت الغلاء ينتظر زيادة الغلاء والكل مكروه حتى لو كان لا يضر  
 باهل المهر قلين محتمل لانه لا يضر به لغيه والاضكار في غلة ضئيلة او  
 ما جليل من مكان بعيد من المهر وما ذرعه واذا رجع الى القاض حال المحتمل  
 يامره ببيع ما يفضل عن قوته وقوت عياله فان امتنع باع عليه وترك  
 قوته على اعتبار النعمة ولا يضر الكاظم الا اذا تعدى رباب الطعام عن  
 القيمة تغديا فاحشا فيسوي ثوراه اهل الراي لقوله ومن لا تسخر فان الله تعالى  
 هو المو القابض الباسط الرزاق وجاز ان شاء الحيد على الحمل وكره جعل الراب  
 في عنق العبد عبده وهو ان يجعل عبده طوق حديد وهو معيار الظالمين  
 وصل عبده سنة المدين في الشها والبرعار والعبد ووصل لتو شعو  
 الادنى حرام سواء كان شعو شعو غير لقوله ومن لعن الله الواصلة والمتصلة  
 والواصلة والمتصلة والواصلة والمتصلة والواصلة والمتصلة فالواصلة  
 التي تقبل الشو الغدا والتي توصل شعو شعو وذرر والمتصلة التي  
 توصل لها ذكر بظلمها والواصلة التي تنم في الوصم والذراع وهو ان تغرز  
 الجلد بآلة ثم يحن بكل ايش فيزرق والمتصلة التي تفعل ذكر بظلمها والواصلة  
 التي تفعل لها ان تعدد وترقق اطرافها تفعل الجوز للتشم بالشواب  
 والمتصلة التي تفعل بها بامرها والمتصلة التي تنف الشو الوصم والمتصلة  
 التي تفعل بظلمها ذكر السنة تقليم الاظفار ونفق الابط وحلق والشارب  
 وقص الشارب ومن هذه من ينق الخليل ومن وصل بيننا صلح  
 وادبها وتقصير الحية سنة وهو ان يقص الرجل حية فاذاد  
 على قبضة قطع لان الحية ذبنة وطول القاض في كل بالذينة والسنة  
 التي في الابط ولا كاس بالخلق ويبعد في حلق العانة من تحت السر  
 واذا قص اظفاره اذ حلق شعو ينبغي ان يدخنه وان القاه فلا بأس به وكره

مطلب اضكار

مطلب وصل الشو

مطلب تقصير الحية

ويكره القاءه في الكيف والغسل قالوا لانه يورث المرض وتوقية الاظفار  
 وان ارب من ذوب في الحوب ليكون اصبغ في عين العدو والاطفار سلاج عند عدم  
 السلاج وفي الواضحات اذا وقت الجمعة تقليم الاظفار ان راى انه جاوز الحد  
 قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكرة لان من كان طفوه طويلا  
 كان رزقه ضعيفا وانما جاوز الحد وقت بكرة كالا اضماره لم يستح لان النبي  
 قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة  
 ثلثة ايام وفي الثلثة من قطع اظفاره يوم الاثنين يزيد عقله وذممه ويكون  
 كاتبا او اما ما ومن قطع يوم الخميس يخرج عنه الامراض ويدخل فيه الشفاء  
 ومن قطع يوم الجمعة يكثر ماله ويطول عمره ويكون عاقبة خيرا ومن قطع  
 يوم السبت يكون محروبا ومن قطع يوم الاحد ينفق ماله ومن قطع يوم  
 النلتا يكون جابعا ويكثر عنه ومن قطع يوم الاربعاء يكون سي الخلق والفقد  
 هكذا روى عنه ومن عن عاتبة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الاظفر من العالم برعينة رمد اقال على كرم الله وجهه قلموا اظفاركم  
 بالسنة والادب عيناها خوايس بارها وحب يعنى يقطع اظفاركم بالسنة  
 فيسدى بمنه فينقطع او لاظفر ضمه اليه في الوسط ثم الابهام ثم البنم  
 ثم السبابة ثم يقطع ابهام يده اليسرى ثم الوسطى ثم الكتف ثم السبابة  
 ثم البنم وفي العاقبات ينبغي للرجل ان لا يخذ من شاربه حتى يصير مثل  
 الكاكب ولو طقت الحذاءة رطبتا فان فعلت لوجه اصابعها بالاسم وان  
 فعلت ذلك شتمها بالرجال فهو مكروه لانهما ملعونة وبكرة الاثارة الى الرمال  
 عند رؤيته لانه من عادة الكاكبلية كانوا يفعلونه تعظيما لاما اشار اليهم  
 ليريه صاجته فلا بأس به **فصل في الاضكار** طلب الكسب فريضة  
 كما ان طلب تعلم فريضة كما روى ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي  
 قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم وقال عمن طلب الكسب بعد الصلوة  
 المكتوبة الى الفريضة بعد الفريضة والرسول عليهم السلام كانوا يكتبون  
 فادهم ومن فرغ الخط وسقاها وحصد ودرسها وحجها وعجها و  
 حصدها واكلها ونوحهم كان نجارا وبراهم ومن كان نجارا وادهم  
 كان يعنى الدروع وسلمان ومن كان يبيع الكاكب من الخوص او زبيب

مطلب تقصير

مطلب قطع الاظفار

مطلب ولو طقت الحذاءة

ان



وذكرناهم كان نجارا ونبينا علم فضل الصلوة والسلام كان رعي الغنم  
 وكانوا يأكلون من كسبهم وكان الصديق رضى الله عنه نارا وعمر رضى الله  
 عنه في الزم وعثمان رضى الله عنه كان تاجرا يجلد الطعام فيبيعهم وعلى رضى الله  
 عنه كسب فقد صح انه يواجر نفسه ولا يلتفت الى جماعة انكره واذا ذكره فقدوا  
 في المباحدا عنهم طامح وايدى بهم مادة الى حافة ايدى الناس يمتون انفسهم  
 المتوكلين وليس كذلك قال الله تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزق وقال  
 الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وفي الحديث ان الله تعالى يقول يا عبدى  
 يدك انزل عليك الرزق والادلائل على ذلك كثيرة والا حادث لواردة فيه منزلة  
 وكتابنا هذا يضيئ عن استيعابها وافضل لسان الكسب الجهاد لان فيه الجمع  
 بين حصول الكسب اعزاز الدين وقهر عدوانه ثم التجارة فالعم النافذ الصديق  
 مع الامم البررة ثم الزراعة ثم الصناعة وثمرهم من فضل الزراعة على التجارة  
 لانه اعم نفعا ثم الكسب انواع فروع وهو الكسب بقدر الكفاية ولعمالة النفع  
 وقضاء ديونه وان كتب ما يدره لنفسه وعباده فلو سعة فقد صح ان  
 ابنه وم اذ في قوت عياله سنة وسحب وهو الزيادة على ذلك ليعاين به فقيرا  
 او مجازى به قريبا ومبا 2 وهو الزيادة للتحمل والتسعة لقوله نعم نعم المال  
 التتالى للزوجة الصالح ومكره وهو الجمع للنفقة والتكافل وان كان من هذا  
 فان قدر على الكسب لم ان يكتب فان عجز لم التوال فانه نوع الكسب ركن  
 لا يحل الا عند الخبز ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال واعلم ان  
 الاقتصار على ادى ما يكفيه عزيمة وما زاد عليه من التسعة ونيل اللذات رفقة  
 قال عمر بن الخطاب بنو كاي عزيمة قال عمر بعثت بالحنيفة السهلة السهلة  
 ولم ابعث بالرهيبانية الصعبة وفي الحديث لا يرقل قدم عبد في يوم يوم  
 حتى يخال عن اربعة عن عمره فيما افناه وعن شيام فيما ابلاه وعن مال  
 من اين اكسبه وفيما ذاهبه والذين يجب على ان يتمكن كضال منها  
 التي زعن ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن ومنها التي زعن  
 السحت والكتاب مال من غير حل ومنها التي فطمت على اداء الغوايض  
 في اوقاتها بواجباتها نائمة كما امر بها ومنها التي زعن ظلم كل مسلم  
 ومعهده وما عدا ذلك فقد رضى الله تعالى علينا الامرفه فلا نضيق

مطلب كسب

مطلب بطلب الكسب

رخصة

نضيق علينا ولا على احد من المسلمين وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم وعظ الناس  
 يوما وذكر انهم فرقوا بكوا فاصبح عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن  
 مظعون وهم ابو بكر وعمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن  
 العاصي ابو ذر وسالم حولى ابو ذر وسالم حولى وسلمان الفارسي ومفضل  
 بن سار رضى الله عنهم اجمعين واتفقوا على ان يترهبوا او يكتبوا ما كره  
 ويلبوا المودع ويصوموا الدهر ويقوموا الليل ولا يمشوا على النكاح  
 ولا يأكلوا اللحم والودك ولا يفرقوا النساء والطيب ويكفوا في الارض  
 فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ائمنوا انكم اتفقتم على كذا وكذا قالوا بلى  
 وما اردنا الا هذا فقال لهم انتم امرتكم ثم قال لهم ان لا تنكحوا عليكم  
 حقا فصوموا وافطوا وقوموا وناموا فانه اقوم واناموا واصوموا  
 وافطوا وكل اللحم والدم والى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ثم  
 خطب فقال ما بال اقوام حرمو النساء والطعام والطيب النوم  
 وشبهات الدنيا اما اني لست اترككم ان تكونوا قسيسين ورجسا فانما لست ديني  
 ترك اللحم والنساء ولا اتخذ الصوامع فانه سياحة ائمن الصوم ورجسا انفسهم  
 بالجهاد واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وجها واعبدوا الله الصلوة  
 واتوا الزكاة وضوموا رمضان ولتقيموا سنتكم فاما هلك من كان قبلكم  
 بالتدبير فشدوا على انفسهم فشد الله عليهم ونزل قولهم تعالى وتعالى الذي  
 انتم به قومون كذا في الاختيار **فصل** جاز رزق لقاض من بيت المال  
 وفي الكفاية هذا اذا اخذ القاض رزق على وجه الكفاية بان تغلق القضاء ابتداء  
 من غير شرط ثم رزق الوالي كفاية لاحتسابه القضاء عن الكسب ما اذا اخذ على شرط  
 بان قال في ابتداء تغلق القضاء انما قبل القضاء ان رزق الوالي كذا في كل شهر  
 او في كل سنة بمقابلة قضاء بين الناس والا فلا قبل وهو باطل لانه يستجار على  
 الطاعة فلا يجوز في الكاف وهذا على وجهين اما ان يكون شرطا ومعاودة  
 كعقد الاجارة او يكون كفاية وموتة كالنفقة اما الاول فيقام لان القضاء  
 اعظم الطاعات فاذا بطل استجار سائر الطاعات فعلى هذا الحق واما الثاني  
 فلا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبا بن اسيد الى مكة وفرض له وبعث عليا رضى الله  
 عنه الى اليمن وفرض له وفي الكفاية فان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا بن ابي ربيعة



اوقية في السنة والاوقية بالتدبير اديعون ورسمها وتكلموا في يوم من ايام  
 رزقهم ولم يكن يوحى ذوادين ولا بيت المال فان الدواوين وصفت في زمان  
 عمر رضي الله عنه فاعلم ان رزقهم من القى انما افاض الله وقيل من المال الذي اخذ من النصارى  
 ومن الجزية التي اخذها من الجوس وعن ابي بكر رضي الله عنه ياخذ كل يوم ورسمها وثلثي  
 ورسمه وعن عمر رضي الله عنه ياخذ كعبته قال الصدر الشهيد وان يستغفرت فنتزعه  
 كان افضل قال الله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف  
 والاية وان نزلت في وصي اليتيم في كل عام في كل من يعمل لغيره بطريق الحكمة  
 كما ان الوصي عامل لليتيم هذا كله اذا كان بيت المال مملوكا بغير حق انما اذا كان  
 حرا بان جميعه بباطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب ردة على اهلها  
 وليس ذلك على عامة المسلمين وفي شرح النعمان ويجوز للقاضي ان ياخذ الاموال  
 على كتابة التجارات بعد رعا اخذه غيره لان ذلك ليس بواجب عليه وقيل ان  
 ان الوثيقة بمال اذا كانت تبليغ القاضيها فممنوع من راسم وهو الفين عشرة  
 دراهم الى عشرة الاف فقيرها من ورسمها ثم ما زاد في كل الف درهم  
 درهم وان كانت الوثيقة اقل من الف فان حكمه من النصف حتى ما يبلغ  
 بوثيقة الف فقيرها فممنوع من راسم وان كانت في بعضها عشرة وان كانت في بعضها  
 قدره من ونصف درهم ووالزيادة والنقصان على اعتبار ذلك وهو الملتقط  
 للقاضي ان ياخذ ما يجوز لغيره وما حصل في كل الف درهم وراسم لا نقول في الملبق  
 ذلك بالفقه وان شق للكاتب في كثرة البنين وانما امره عند بقدر عمله وثقته  
 في صنعته كذا في جامع الفصولين قال في ادب القاضي للصدر الشهيد لا يجوز  
 للقاضي ان ياخذ الا اجر على القصة لانها واجبة عليه وللناس كوز قال في  
 كتاب القاضي كذا في شرط ان بقدر راسم القاضي الاجرة بقدر جود ارجاعها  
 حتى لا يتكلموا على الناس ياخذ الزيادة على اجره من عملهم ولو لم يرضوا الى القاضي  
 فلا يجوز للقاضي ان يجبر الناس على ان يتاجروا قاسم في لواء صطلح الناس  
 على قسمة غيره ولم يرضوا الى القاضي فذلك جائز عليهم فان كان منهم صنعة او  
 غايبة لم تجز القسمة على الا صطلح بينهم الا ان يكون القاضي امر بقتلها فذلك  
 جائز على الصغار وعلى العايبين في قواهم وما كان اخذه الغارة العامل على الخراج  
 والغور وجباية الاوقاف وحفظ اموال بيت المال فلو حلال بالمعروف وما

وما ياخذ الا جناد من بيت المال وما يحصل في يد كل امير من بلده او والى  
 اقليم من الافرية والجزية وغيره فلو حلال بقدر ما يؤمنه ويبلغ لاهله وعياله  
 وخدمه وعلمائه ورايته وسلامه بالمعروف والمسالمة والستيم كما يفعله كثير  
 منهم وبالعلم وحرام وجب عليه ردة وكذا ما يفعله الامراء والملوك من ثوب  
 ابرهم بهدية معية وحقة مونة وان حكم الوالى على ان يبيع ذلك ملكه ومالى  
 لان السلطان في لاني والاني واعطاه او قطع او السلطان يرغم ذلك حكم  
 انما فاجح البلاد وراعي العباد وراي الامامة وكذا الامام انما اعتقد ذلك  
 فلم يملكه فذا خطا وانا وانما في زعمهم وبطل حكمهم وتمازى عليهم وديانته  
 من ورأسهم ومنهم منهم وما يتناول المدرسون في اوقاف المدارس المستندة  
 اليهم كذا ما يتناول القضاة والوزراء والفقهاء من الارزاق الموقوفة في الدواوين  
 زائد على قدر اكلهم فهو حرام والعذرة بالقدرة **باب العلم والعلماء**  
 والاختيار طلب العلم فريضة لقوله ثم طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة  
 وهو اقام فرضه وهو مودع ما يحيا في ايام الاقامة الفرض وهو فرض الحق  
 من الباطل والحد من الحرام وهو يحمل الحديث وسكت وقيدته كتعلم ما لا يحتاج  
 اليه كالفقيه يتعلم الزكاة والحج ليتعلمها من وجب عليه وكذلك تعلم القضايا بل  
 السن كالادان والاقامة والحجامة وسنة الحنابلة وهو لا وجب عليه وهو الزيادة  
 على ذلك للزينة والكمال وحده وهو العلم لبيان حرم العلماء وعمارى الشفاء  
 والاحاديث في حق الوثيقين كقوله قال النبي صلى الله عليه وسلم من تعلم عالما ليلها حتى يعلم العلماء  
 وعمارى الشفاء الحجة بلحاج من الشار يوم القيمة وقال عمر بن الخطاب عدايا  
 يوم القيمة عالم لم يتعلم الله يعلم وقال عمر الم لا يكون عالما حتى يكون يعلم  
 عالما وقال عمر العلم علان علم على الناس فذلك حجة الله على ابن آدم وعلم  
 في العبد فذلك العلم النافع قال عمر لا تتعلموا العلم لتباهوا العلماء وتمازواهم  
 الشفاء ولتصرفوا وجوه الناس اليكم فمن فعل ذلك فلو في النار وقال عمر  
 يؤتى بالعلم يوم القيمة فيلقى في النار فذلك لوقايتهم ان يخرجوا معاده فيدوروا  
 كما يدور الماء في الدرع فيطوف به اهل النار فيقولون مالك فيقول كنت امر  
 بالخير ولا اتيه وانتم عن الترواية وقال عمر علماء هذه الامة رجلان رجل  
 اتاه الله علما فبذل للناس ولم ياخذ عليهم طمعا ولم يستبرم عنما فذلك يصير



واخذ به وللموت به مثاق

الاشهاد هذا فلان آية الله على خلقه  
في يوم القيمة على اهل الجنة

عليه السلام وصيان الماء ودوار الارض والامام الكاينون يقدم على الله يوم القيمة  
سيدنا نوحا صريرا فوق الميدين ورجل آياه الله على الدنيا فصرنا في كل  
بالعلم على عباد الله واخذ عليه طمعا وشيئا به فمنا يعذر من جسد  
الخلق من هذا ما روى في رجل كان يخدم موسى ثم فجعل يقول قد تبت على  
صلى الله قد تبت على موسى صلى الله عليه وآله وكثر ما له ففقدته موسى ثم  
فجعل قال عنه فلا حتى لا اراه حتى جاءه رجل ذات يوم وفي يده خنزير وفي عنقه  
ضيل اسود فقال له موسى ثم اتيتك فلانا فقال نعم هو هذا الخنزير فقال له  
يا رب انك اكران تردده الى حاله حتى اساله فيما احببته هذا فاولم يزل الله في  
وعونه بالقرآن عاين به آدم من دون ما احببتك فيه ولكن افيك لم صنعت  
هذا به لانه كاه يطلع الانبياء بالدين وقال لهم من يروا الله فيهم فيقولون والذين  
ويلهم ربه وقال لهم يستغفرون الله للعالم ما في السموات والارض وقال لهم  
افضل الناس المؤمن العالم الذي ان اخرج الله نفعه وان ينفعه اغنى نفعه  
وقال لهم الايمان عيان فليسا بالقوى ورينته الحياء ونعمة العلم وقال لهم  
ما عباد الله شيئا افضل من فقيه في الدين والفقير لواءه على الشيطان من  
الغائبين ولكل شي عباد وعباد هذا الدين الفقه كذا في العلوم للامام الغزالي  
والاحاديث في هذا الباب انه من ان يحصى والتعليم بقدر الحاجة لا فاقه الفرض  
فرض ايضا ولا يجب على الفقير ان يجتهد في كل ما كان اذا كان هناك من يفي به  
فان لم يكن غيره يلزمه الجواب لان الفتوى والتعليم فرض كفاية وفي جميع الفتاوى  
تعلم الكلام والنظر فيه والمباطرة فيه وراى قدر الحاجة منها على  
انه دخل على هرون وعنده اثنتان يتناظران في الكلام فقال هرون احكم  
بينهما فقال له كذا لا اوافق فيهما لا يعنى فقال له الخليفة احسن واحرم بما  
الفرعهم وامر بان يكتب اسمهم في الدواوين ان ابا يوسف قدما في الف  
صريحهم ترك ما لا يعنى رجل خالف في هذا الباطل واشترى في ظلم وشدة عن  
نفسه هذا على وجهين اما ان كان هذا الرجل مشهورا فيفتدى به اهل بيتي  
ففي الوجه الاول بكده لانه اذا كان خالف الله نطق الناس به يرضى بآمره  
فكان فيه منزلة اهل الحق وفي الاول الوجه الثاني لا باس به لانه عن عن  
هذا المعنى فان دعاه الا يرضى له اشياء فان تكلم بما يوافق الحق بناله المكروه

المكروه لا ينبغي ان تكلم بخلاف الحق لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال من تكلم عند  
ما يرضى به غير الله تعالى فله الظالم عليه ويسلم عليه هذا اذا كان ينال مطلقا المكروه  
واما اذا كان يخاف القتل او تلف بعض جسده او ان يافذه حاله لا باس به بذلك لانه  
مكروه رجل تفقه ثم اشتغل بالعبادة واستغنى عن التعليم اذا كان الناس يستغفرون  
عنه بغيره اجزاه كما فعل داود الطائي فانه تعلم العلم عن امره ثم اشتغل بالعبادة  
واغترل الناس ولم يشتغل بالتعليم لانه اخذ بالفاضل وان كان التعليم فضلا  
لان تفقه او فخر فلا يكون به باس رجل راى ان يتعلم علم الحق فان يتعلم  
مقدار ما يوفق به حواقت الصلوة والقبيل لا باس به لانه يحتاج اليه لاداء الصلوة  
وما عدا ذلك خدام والتمويه والحيلة في المنطرة هل يحل هذا على ثلثة اوصيه  
اما ان كان متعلما مستدرا او كلمة على الانصاف بلا تغنى او كلمة من يريد الغنى  
ويريد ان يرام في الوجه الاول والثاني وفي الوجه الثالث يحل كل حيلة في كل حيلة  
يلدغ عن تعلمه في الحيلة لدفع التغنى شروع وطلب العلم اذا كانوا في جملة التعليم  
ومعهم حيا وكتبوا في حجة غيره بغيره لا باس به لانه ما دون دلائل فانه  
لو لم ياذن منه لا يقبل عليه اذا تعلم رجلان على علم الصلوة او غيره احدهما يتعلم  
يتعلم الناس والاخر يتعلم لتعلم به فالذي يتعلم لتعلم الناس افضل لان منفعته اكثر  
للخلق وابلغ في امر الدين والتعليم عمل منه ولا باس به بالتفرغ على قصد التعليم اذا كان  
الطريق امنا وان كرهه الوالدان او احدهما اذا كان لا يخاف الضيعة علمه بالان  
الغالب في السلاحة والحزن على الغيبة ينقطع بالطبخ في الرجوع وعلى هذا سفر  
والخجالة بخلاف الجهاد حيث لم يكن له ان يخدم اذا كرهه الوالدان لو احدهما  
فان بر الوالدان حيث من الجهاد وطلب العلم والعمل به اذا صحت الية افضل  
من جميع اعمال البر لانه اعم نفعا كذا في الشرح  
في الامور والواقعات قداة على الفتوى هل ينفع تكلموا فيه عند ربه  
بكده وعند محمد ربه لا يكرهه وحاشا اخذوا يقول محمد ثم هل ينفع  
والخيار ان ينفع ورد الاضمار بقراءة ايم الكسبي وبسورة الاخلاص في الكفاية  
وغير ذلك ولا باس بالتعلم اخذ الامرة على تعليم التواق في هذا الزمان صيانة  
للقرآن عن الضايغ وحكي عن ابي الليث الحافظ قال كنت اقع بثلثة اشياء  
فرجعت عنها كنت اقع ان لا يحل للمعلم اخذ الامرة على تعليم التواق وكنت

لا يشغل

القرآن







على الانبياء عليهم السلام فاذا فرغ من قراءته فان فعله في وان لم يفعل فلا شيء عليه العاري  
 اذا سمع النداء فالأفضل ان يكمن عن النواة ويسمع الاذان وبه ورد الاثار رجل  
 حفر قبراً في غير محله ليدفن فيه خيراً له فدفن فيه لا ينبت العبر ولكن بعض  
 قيمه حفر جوعاً بينهما رجل سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم لا يحب عليه الصلوة لانها في الجحيم  
 فدفن لا عند كل سماع رجل سمع اسم الله تعالى بحسب عليه ان يعلم ويقول سبحان الله  
 او تبارك الله لان تعظيم الله تعالى واجب في كل زمان سمع روية الله تعالى في المنام  
 تكلم الشيخ فيه قال اكثر من ان يحصى سمع قد لا يجوز حتى قيل لا يحسن من ان الرخصي  
 يقول رايته الله تعالى في المنام فقال حمدان مثل الام الذي اراه في المنام كثر ما اراه  
 في السوق قال بومضو الما تروى من عباد الوثن وسمي جوارحهم  
 مضى والكوت في هذا الباب حتى اذا راي الرجل رايه يعجب فيلجأ الى الله تعالى لان  
 ذكره في نفسه فليذكر الله تعالى في ذلك واذا رأى رايها فليستعوذ بالله تعالى  
 من شره ان شاء يعقها على احد وان شاء لا يعقها عليه رجل ذكر مساوي اخيه  
 المسلم على وجه الاهتمام لا ياكسب لان هذا الذي يغيب ان يذكر مريد البتة والنقيض  
 رجل عتاب ام ولد قد تم ليكن غيبة صبيته في حياها وفيه لان الغيبة غيبة  
 للمعلوم ولا يريد به كل اهل التوبة فيكون المراد منه مجهول لا رجل ذكر الله تعالى  
 وسبحه في مجلس الغيبة فهذا على نفسه او وجه اما ان انوار النعم مشغولون  
 بالفسق وانما يشتغل بالتبعية وسبحه على وجه الاعتبار او سجد على آية بعد عمل  
 الفسق في الوجه الاول من هذا فضل كن سجد في السوق ونوى ان اهل  
 السوق مشغولون بامور الدنيا وانما يتجلى الله تعالى كان افضل من ان يتجلى ووجه  
 في غير السوق قال عدم ذكر الله تعالى في الغافلين كما يهدي في سبيل الله وفي الوجه  
 الثاني ذكره ويوجه على ذلك في الوجه الثالث بان كن الى التاجر يستوي منه  
 ثوباً فياء له ان يبيع بثوب فلما فتح الثوب سجد لله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم اراد بذلك  
 اعلام الشكر جوده كان مكره كما ذكرنا هذا دعاء الكافر بعد شجاره لا افضل  
 الخياخ فيه منهم من قال لا يتجارب وما روى ان دعوة المظلوم مستجابة وان كان  
 كان كافراً فعنه ان سجد كافر النعمة لا كافراً لاني قال النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة  
 مستعداً فقد كفر فنهوا كفوا النعمة لا كفوا الدنيا ومنهم من قال يتجارب  
 لان الله تعالى قال حكاية عن ابيس بن النضر في اليوم فهو يبعثون قال انك

مطلوب وجد ذكر  
 مساوي فيه المسلم

وانما الغيبة

فان نك من المنظرين وهذا اجابة وبه يقع تقبيل يد العالم والسلطان العادل  
 جازي لما روى عن سفيان انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة واما  
 تقبيل يد غيرهم قيل ان كان الرجل يامن على نفسه وينوي صبة وهو تعظم المسلم  
 والواحد لا يأسى به والمختار ان لا يرضى فيه عن المتقدين الا لما قلناه  
**فصل** وفي الواقعات الحمد قد يرفع الصالح المحيط فاما رفع القوت عند الذكر  
 فان كان المراد من ذكر الدعاء فانما ذكره لان الاصل في الادعية الحقة ولان فيه  
 رياء ولاجل هذا ذكره رفع الصوت بالتسبيح والتكبير وان كان المراد منه الدعاء فليس  
 المراد رفع الواعظ صوته بالوعظ وانما المراد رفع القوم صوته بالتكبير والصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره وقد صح انه قيل لابن مسعود رضي الله عنه ان قوماً اجتمعوا في مسجد  
 يهللون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفعون اصواتهم فذهب اليهم ابن مسعود رضي  
 فقال ما عهدنا هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اراكم الا مبتدعين فماذا ان يذكرهم  
 ذكره في ارجلهم عن المسجد في قاصتنا ان رفع الصوت بالذكر حرام ولا ياكسب كلوس  
 العالم للوعظ اذا اراد به وطه الله تعالى وهو المحيى لقوله تعالى واذكر فان الذي يتبع المؤمنين  
 وعبد الله بن مسعود كان يذكر غيبة كل حين وهو قائم على رجله ويدعو ابداً عوات  
 ويتكلم بالهوف والرقاء وكان لا يجعل كلمة ضوفاً ولا كلمة رجاء لانه شغل عن ذكره في قاصتنا  
 اجتماع صوت الملاهي كالضرب بالنفث غير ذكر صوام ومعصية لقوله صلى الله عليه وسلم اجتماع الملاهي  
 معصية والجلوس عليها فحق والتلذذ بها كقولنا ذلك على وجه التثديد وان سمع  
 بغيره فلا ثم عليه ويجب ان يجهد كل الجهد في لا يسمع لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل  
 المسجد في اذنيه وكذا قراءة القرآن بالمان معصية في قال ما نحن الا ناس  
 انما نوفي الاحقاد في قوله ادعوا ربكم اي اعبدوه وارضوا اليه حواكم تفرغوا  
 وخفية الضاعة الذلة وخفية اي لا يدخله الربا انه لا ياتي العبدان اي انكرين  
 الذين يدعون غير الله وما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان يهللوا رافعي اصواتهم  
 فقال عدم اتيها اناس يدعوا اي كفوا على انفسكم لستم تدعون الله ولا غايباً انكم  
 تدعون سمياً قريباً انتم معكم يميل انتم لم يكن في رفعه هناك مصلحة فقد روى  
 ذلك كان في غزاة ولعل رفع الصوت جهلاً والحد من هذه احوال عن سؤال  
 مقدور وهو ان يقال كيف نهىهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رفع الصوت بالتكبير والتكبير  
 مع انه جازي وسجد في النواة فاجيب بانه عدم نهى للصلاة في تلك الغزوة فكان

مطلوب رفع الصوت بالذكر حرام

بعض

مطلوب رفع الصوت بالذكر حرام

مطلوب اجتماع الملاهي معصية

مطلوب قرة العزاة بالمان



هذا التمر فيها خاصا في صفة مخصوصة لانه اراد التمر في جميع القواف وكيفية  
 الصلوات بالذكور جاز في الغزو مع الكفار وكذا جاز في الصلوات بالذكور الا ان  
 الحج والخطبة يوم الجمعة وغير ذلك وفي تفسيره الباقي في هذه الآية انه لا يجزى  
 والجهر بالدعاء من الاعتداء فخذ احذ دليل على كراهته وفي الكواشي انه لا يجزى المعتدين  
 او الجاهل من بالذكريه الاحاديث وطول انهم ثم كبر حازه ان يروى عن الحديث  
 فرق بين هذا وبين ما اذا قرأ على الصبي الصلوة وطول انهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد  
**فصل في السلام** في الواضعات اذا اجتمع المسلمون والكفار في السلم عليهم ويقول  
 السلام عليكم وينوي بذكر المسلمين وكون الكفرة ولو قال السلام على من اتبع الهدى  
 يجوز ولا بأس بورد السلام على اهل الذمة كما روى عن محمد بن حماد عن ابي عبد الله  
 في السلام وذكر لانه على اية الرد ولكن لا يرد على قوله وعليكم ومنه من لا يرد  
 السلام على اهل الذمة والا اول اول وهذا اذا لم يكن المسلم حاضرا اما اذا كان  
 لا بأس بالسلام عليهم لان التمر كان لتعظيم الذمة فاذا كان حاضرا لا يكون فيه  
 تعظيم الذمة وفي الاختيار ورد السلام فريضته على من سمع السلام اذا قام به  
 البعض فقط عن الباقي والتسليم منه ولا يرد الرد حتى يسمى المسلم الا ان يكون  
 امة فينبغي ان يرد عليه بخبرك شقيقه وكذلك تسمية العاطي ولو سلم على قامة  
 فيهم صبي فرد الصبي ما كان لا يعقل لا يصح وان كان يعقل فغيره خلاف  
 ويجب على المرأة رد السلام ولا ترفع صوتها لانه عورة وان سلمت عليه فان  
 كانت عجوز اذ قد عليها بصوت سموع وان كانت شابة رد في نفسه وعلى  
 هذا التفصيل تسمية الرجل المرأة وبالعكس ولا يجب رد سلام اليك لانه ليس  
 للحيمة بل لا شعاعا لقال ومن بلغ سلام غائب ينبغي ان يرد عليها وروى  
 الحسن بن عرفة عن ابي قال يا رسول الله ان ابى سلم عليك فوالى سلم عليك  
 وعلى ابيك السلام ولا ينبغي ان يسلم على من يقرأ القرآن لانه يفتخر  
 عن قرائته فان سلم عليه يجب عليه الرد لانه فرض في خلاف الفداء وقد ذكر الرازي  
 ان من دخل على الغاصي في مجلس حكم وسع ان يتوك السلام عليهم هيبته لم  
 واحتشاما وبهذا يصح ان التمر ان الولاة والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون  
 عليهم وعلى الامير ان يسلم ولا يتوك التسمية لتقليل العمل وان جلسوا في المسجد  
 للحكم والسلام تحية الزائر فينبغي ان يشغل بما جلي لاجله وان سلموا لا يجب عليهم  
 لا يسلم على الخنوم ولا يسلمون عليه لانه جلي للحكم

هذا التمر فيها خاصا في صفة مخصوصة لانه اراد التمر في جميع القواف وكيفية الصلوات بالذكور جاز في الغزو مع الكفار وكذا جاز في الصلوات بالذكور الا ان الحج والخطبة يوم الجمعة وغير ذلك وفي تفسيره الباقي في هذه الآية انه لا يجزى والجهر بالدعاء من الاعتداء فخذ احذ دليل على كراهته وفي الكواشي انه لا يجزى المعتدين او الجاهل من بالذكريه الاحاديث وطول انهم ثم كبر حازه ان يروى عن الحديث فرق بين هذا وبين ما اذا قرأ على الصبي الصلوة وطول انهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد

لا يجب عليه الرد وعلى هذا من جلس لتعليم الفقه تلاوته ويؤمرهم التوان فيدخل عليهم  
 واقل وسلم وسع ان لا يرد لانه انما جلي لتعليم الرد والسلام ويكره السلام على الذمة ولا بأس  
 رد السلام عليهم لان الامتناع عنه يفتقر بهم واذا وجهه مكرهه والا صان اليهم مذوب  
 ولا يرد في الرد على قوله وعليكم وقيل انهم يقولون اتم عليك فيجابون بقوله  
 وعليكم ولا ينبغي ان يقال السلام عليك لان المؤمن لا يكون وصدة يكون هم  
 انما تكلم في رد السلام ولا يجزى رد السلام في الخطبة وقراءة القرآن جواز رواية  
 الحديث وعند فائدة العلم والاذان والاقامة والحكمة وعن ابي سلمة ولا يسلم  
 على من لا يلبس النخيل والندى والمغني والقاعد كاحدة الانسان ومطير الحمام والعارك  
 من غير عذر في الحمام وغيره ويسلم الرجل على المرأة ولا يسلم على اجنبية ويسلم الحاشي  
 على القاعد والراكب على الماشي والراكب على ركب الجمار ويسلم الصغير  
 على الكبير والاقل على الاكثر واذا دخل بيتا ليس فيه احد ينبغي ان يقول السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام على المؤمنان يقول عليك السلام  
 ولا يقول السلام عليكم وقيل بل يقول السلام عليكم انتم لنا سلفا ونحن لكم تابع  
**فصل في قول الا عونة** في جميع الفتاوى فقد الا عونة والساعة والطاعة في ايام  
 الفتوة مباح وقال السيد بن نجاشي شاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الا عونة قيل  
 وليس هذا اختيارا حيا في ولا يفتي بكفرهم امرأه طلقها وزوجها ثلثا ولا يفتي لها  
 هل يقتل امرأته ان كانت لا يقد ر على ان تفتي نفسها الا يقتل معها ان يقتل مع  
 علمت انه يقر بها ولكن تقتل بالدواء ولا تقتل المرأة نفسها وفي الفتاوى لم يوافق  
 الولد قبل ان يستبين خلقه ليس باثم قيل النملة تكلموا في المختاراتها اذا ابتدأت  
 بالاذن لا بأس بقتلها وان لم تبدأ لا تقتل وقيل قبل النملة لا بأس به مطلقا  
 قيل القمل يجوز بكل حال واحرقها بالنار مكرهه وكذا العوب وطول القمل حية  
 لا يفعل من طريق الادب لكنه مباح قيل الجراد يحد لانه صيد لا سيما اذا كان فيه  
 خير رعام الهرة اذا كانت موفية لا ينبغي ان تقترب او يترك اذ بها لكن يذبح  
 بكتن حاد فدية فيها كلاب ولا همل القوية قدر يؤمر ارباب الكلاب بان يقتلوا  
 كلابهم فان ابوا دفع الى الحاكم حتى يأمروا بذلك لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان  
 يخاف من اللصوص او غيرهم ولا ان يتخذ الى الحاكم كلبا في دارة الا كلبا يحرس  
 دارة من اللصوص او غيرهم لان كل دار فيها كلب لا يدخل الملائكة وكذا الاسد

اهل  
 مطلق ولا يسلم على الجاهل والذمة  
 اذا دخل بيتا ليس فيه احد  
 فتارة قبل ان يهاجمها  
 والاراد ان يملكها

لا يسلم على الخنوم ولا يسلمون عليه لانه جلي للحكم



مطلب دار فيها كلب  
رجل كلب عقور  
الكلب اذا عقور

الكلب اذا عقور  
الكلب اذا عقور

والهد والقبض وجميع السباع وهذا قياس قول ابي في فتاوى رجل كلب  
كلما يد علمه عظم فلاهل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عظم بعد ان يقتلوا  
على صاحبهم ضمن صاحب الكلب الا فلا القليل اذا التقي في الشريعة ليعتد البدان  
لا يأسى به امسك دود القز جائز اما في دواء لطلبه الوفاق لا يجوز  
**فصل في انفعال من عدل من اهل البيت** من القنينة عامي حنفى المذهب  
افتصد ولم بعد الطهارة اقتداء بالشافعي في قول هذا الكلب لا يجوز له  
ذلك عدو يصنع لو فعل ذلك مع كل ابتلى بالجرم والتورع في حيث  
يشق عليه الوضوء لكل مكتوبة ليس ان ياخذ مذهب الشافعي  
لكن ان كان بفسقه الماء يتيم ويصليط ليس للعامي ان يتحول من  
مذهبه الى مذهب ويستوي فيه الحنفى والشافعي وقيل لمن انتقل  
الى مذهب الشافعي ليتزوج او اخاف ان يموت ملوك لايمان لا اله الا الله  
بالدين الجيفة قدرة في استغنى شفعوية فوافقه جوابهم لا يحرم  
ان يتخاره وللرجل والمراة ان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب  
الشافعي وعلى العكس ولكن بالكلية اما في مسك واحدة فلا يمكن في ذلك  
سئل البعض عن علق الثلث بتزويجها فقيل لا حثت على قول الشافعي  
فاقتاره على انه مجتهد فيه يعتد به من لم يبع المقام منها فقال على قول الشافعي  
للقاين نعم وعلى قول الشافعي لا تمتع لا يأسى بان يكوثر في هذا  
مذهب الشافعي نعم لان كثرة من القنينة في جانبهم **باب المسائل المتفرقة**  
في القنينة غل ايدى الواحدة او صاحب اليمين لا يكتفى في سنة الغل للدين  
قبل الطعام لان المذكور غل اليمين الى الرسخ ولا يجوز نقل الماء من  
القبابات بشربه وبسته او صانوته من ادمي طين وقدر حنطة لا يؤكل  
ولا يؤكل البهايم بخلاف ما يفتى من جلد كلب فاضطرب بالطعام للضرورة  
ويكره قطع الخبز بالكين وقيل لا يكره ولا يكره قطع الخبز بالكين  
وفي خزانة الامم ولا يقطع الخبز بالكين والخبث النجس ولا يبيع  
النوى والتمد على طبق واحد ولا يقوم غنى المائدة حتى ولا يكت  
على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات القضاة في جميع الشاوك  
والناهدة بين المأذون على المسامحة ومهل نيجوا نفعاتهم عدد

عدد الرخفة ولوراموا التاوى ما قدر واعلمه لسفا وتهم في الاكل فانه جائز  
فان الله تعالى اباح في الطم السباعي فلذا اولى ولو استوى طمنا من ازرز وقالوا  
من اكله بطن الطست فلعلم كذا لا يحل ذلك كمال ولا الاكل مما يشتري منه وكذا  
هذا الجنس من القمار والتعويجات الموصوهم فيها بين الاصناف باسباب  
مختلفة قوم جلوس مد عليهم رجل فقال السلام عليكم هذا علي وجيرين  
اما ان قال السلام عليك يا زيدا ولم يتم لكن ان رفع الوجه الاول اذا اجاب  
غير زيد لا يقطع الوضوء عن زيد لانه سلم عليه خافقه وفي الوجه الثاني يقطع  
لان قصده التسليم على الكل فاداة اشعار الوضوء اذا كان فيها ذكر الجوز والعشق  
والغلام يكره لانه ذكر الفواضل رجل الى الفواضل ثم تاب واناب الى الله تعالى  
ولا يعلم القاضى بفعله ثم علم لا يامر اقامة الحد عليه لان التوكل هذا مندوب  
متعلم مع فريضة فيه كتب من اخبار الرسول صلعم او كتب في روم وغيره  
ينام ويتوسد فان قصد الحفظ لا يكره لانه ليس فيه ترك التعظيم  
وان قصد التوسد يكره اذا سال ادم من انف ان خكت فاحتم الكتاب  
على جهلته وانعم وكذا ذلك الاستشفاء والمعالجة وان كتب بالبول ان كان  
فيه شفاء ولا يأسى به وان لم يعلم فيه الشفاء لا يفعل وهذا لان الحجة  
قد سقطت عند الاستشفاء والمعالجة الا يترك ان تعطين ان يجوز له شرب الخمر  
والجايح يحل له اكل الميتة رجل راي منكرا او مهورا منكرا هذا المنكر يلزم  
ان ينأى عنه فاذا ترك لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فاذا ترك  
احدهما لا يترك الاخر رجل له امرأة لا تصلي وطلعتا حتى لم يصب مع امارة  
لا تصلي فان لم يكن له مال يعطى معها فالاولى ان يطلق قال ابو حفص  
البخاري ان نكاح الله تعالى ومعه ثا في عتق امته من ان يطأ امرأة  
لا تصلي وفي القنينة رجل له مال فيه شربة اذا تصدق على ابنه يكفم  
ذكر ولا يشترط التصديق على الابنت وكذا اذا كان ابنه مع من كان  
يبيع ويشترى وفيها بيع فاسدة فذهب مع مال لانه هذا يحذر  
من العهدة ولا تصدق بالمال الخبيث على زوجة ولا يأسى بالبيع التي  
يفعلها الناس للثمن عن الربوا وقيل هي مكررة ذكر البقاع في نفسه  
ان عند محمد يكره وعند ابي سريه لا يأسى به وعند ابي رهم من لم يقل خلاف

مطلب اذا سال ادم من انف ان خكت فاحتم الكتاب  
فكتب فاحتم الكتاب  
مطلب اذا سال ادم من انف ان خكت فاحتم الكتاب  
فكتب فاحتم الكتاب  
مطلب اذا سال ادم من انف ان خكت فاحتم الكتاب  
فكتب فاحتم الكتاب  
مطلب اذا سال ادم من انف ان خكت فاحتم الكتاب  
فكتب فاحتم الكتاب

الكلب اذا عقور  
الكلب اذا عقور

الكلب اذا عقور  
الكلب اذا عقور

الكلب اذا عقور  
الكلب اذا عقور



خلا في حجرهم في القعد بعد الوضوء اما اذا باع ثم وضع الدراهم لا بأس  
 بالاتفاق والتجديد ويكره ان يقبل الرجل في الرجل ويكره او يشاهد  
يعانقه وذكر الطحاوي في هذا قول ابن عمر ومحمد بن وقال ابن  
بالتقبيل والمعانقة لان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل عائش بن  
صحن من الجيش وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعلون ذلك وكان الاعراب  
يقبلون الانبياء صلى الله عليه وسلم وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء  
في ام والفعل والترافع في بها ثان والمعانقة اذا كان عليه قيصر او  
كالمصافحة وفي الكاف واما القيام لتعظيم الغير فمن التجدي او التقاسم  
انه كان اذا دخل عليه صد من الاغنياء يقوم له ولا يقوم للفقراء  
والطلبة فقبل له في ذلك فقال ان الاغنياء يتوقعون من التعظيم  
فلو ترك تقديم هم لنفس روا ولا يلطخ الغفراء والطلبة من ذلك واما يطعمون  
جواب السلام والسلام معهم في العلم وخوة وبسبب الحاجة الا دعة لنقل الماء  
الى البيوت حاجة الوضوء والنوبل للسا لان هن عورة وقد نهين عن الخروج  
واخذ ها من الحديث افضل اذا لا سرق فيه في الحديث من الحديث او ان يبيت  
خدا فازاد تم الملائكة و يجوز اذا كان من فاسد وصالح او مريم ولا يجوز  
من الذهب الفضة تأخر في البنارية والخلاصة النظرة كتب اصحابنا من  
قيام النيل وكذا رس الغنى للتفقه افضل من قراءة التواتر سئل  
عن تقديم هل يقبل صلوة التبعية قال تلك طاعة العامة وقيل له فلان  
الفقير يصليها قال هو عند من العامة حق العالم على ما هل حق  
الاستاذ على التلميذ واحد على التوا وهو ان لا يقبل بالكلام قبل  
ولا يجلس كانه وان غاب ولا يرد عليه كلام ولا يتقدم عليه في شيء  
اذا اتي الى باب الانسان يجب ان يتأذن قبل السلام ثم اذا دخل  
اولا ثم يكلم وان كان في الصلاة لا حاجة الى الاستذان لان الاناس يعلمون  
اليهود واقتلوا في عبادة الفاسق والاصح انه لا ياكس بها انما يب  
امر المووف اذا علم انهم يجمعون منه فان علم انهم يتكلمون المكلم  
فيهم لا يجوز له الكلوت فيه وان علم عدم توكلمهم كوز الكلوت ومع ذلك  
انهم افضل وان خاف الهدب والشم يجوز الكلوت ويكلم انهم ايضا

مطلب  
 تقبيل الرجل في الرجل

مطلب  
 حق العالم  
 على جاهل

ايضا قال الحكم للعصاب والخبازين من ابد رهم والخبازين والعصاب يخاف  
 ان تقصصه الحكم لا يحل الشراء منه لانه يبيع الكره والحيلة ان يقول له  
 كيف تجب وتريد فان باع كما احده الحكم ثم قال اخذت البيوع قبل الاكل ولا بأس  
 بان يأكل يوم الاضحية قبل الصلوة في رواية ورواية بكرة النوى الطعام الامام صوت  
 لان الامساك مستحب واجب وعنه ان يبيعه بكرة النوى الطعام الامام صوت  
 يخاف وهو محمل انهم ولا يأكل طعاما حاروا ولا يشرب ولا يجوز الاكل مكثف  
 الاكس في المختار بين المداة واثاة والبقرة الحميم طاهر لكل حكم الحكم للدهاء  
 لا بأس به اكل التدياق ان كان فيه شيء من الحيات بكرة ولكن يجوز بيعه وان لم يكن  
 فيه شيء من الحيات لا يكره ويكره معاملة الحرام بعظم الانسان والتخدير وضع  
 البعوض على الخبز ان علم ان فيه شفا لا بأس به ابيع كريات الخبز ولا يشترط الحكم  
 ان يطعم الا جاحدا واثاة او البقرة ولا يطعمها في النهار والطريق الا اذا وضعها  
 على الارض لئلا كلها ينزل مع الابل والابن ماء في المعازة يكون لاصحابها ان كان  
 للوصوف فالابل والى بلا خلاف وان كان للثوب فالابن اولى لان قتل نفسه  
 اعظم وزرا من قتل غيره فلو اعطى الابل صرة موت كانت قتل نفسه ولو اخذ  
 من ابيم يكون قاتلا لغيره قيل الابل والى وهو المختار لان من البقر ان يكون  
 الابن سبيبا لحياة الابل كما كان الابل سبيبا لحياة الابن البقاء ولو كان  
 هو ذبيحة ماء يخاف الموت بمطبا اخذ قدرها يدفع العطش فان امتنع  
 قاتلا بلا خلاف وان كان الرقيق يخاف الموت عطشا وجوعا تركه البعض  
 خاف الهلاك جوعا فقال له الامر اقطع يدي وكل ليس ذلك لان حكم الانسان  
 لا يباع حال الاضطرار كراحمه خاف الهلاك عطشا وعنده فمروا شربها قدرها  
 يدفع العطش ان علم انه يدفع اكل الطعام لئلا يمتن لا بأس به عالم يأكل فوق  
 الطبيعة وعنه ان يبيعه لا بأس به لحقنه للتمن اكل الحوز الذي يبيع به الصبيان  
 ايام العبد لا بأس به عالم بغيره والا فهذا الصنيع حرام دفع الثمار من الثمر واكلها  
 جائز وان كثرت يجوز اباصة المال وان عجم لوجاب فوج فاضله مسلم ثم ان  
 زوجها طلقها ثلثا او حات عنها او كان غير نفع فأنما بكتاب من زوجها بالطلاق  
 ومن لا يرى انه صادق ام لا الا ان اكثر رأيا انه صادق لا بأس به ان يقبل تزويج  
 امراءه قالت لرجل طلقه زوجي ثلثا ونقصت عدي ووقع في قلبه انها صادقة

لا يحل الشراء بجاهل  
 الحكم

التوبة

في البيع والشراء

في البيع والشراء



الاناس للرجال بان يتزوجها بقولها لا يحرم النول في الشار الفلدي ويكره اذا عرض  
 الولد في بطن الحامل حيث لو لم يقطع اربا يخاف هلاك الام قالوا اذا كان  
 ميتا في البطن فلا بأس بقطعه والا لا يكون ذلك لان قتل النفس الحرة لم يصح  
 نفسا خذ من غير تعد منه لا يجوز ولو كان خاتم الفضة لهية النساء بان يكون  
 له فصان او ثلثة يكره استعماله للرجال واحراق القملة والعقوب بالشار  
 يكره التسمية بسم لم يذكره الله تعالى ولا رسول في عبارة ولا يستعمل المسلمون  
 تكلم المشايخ فيه والاولى ان لا يفعل قال ابو يوسف كان ابو حنيفة والغوري  
 وابن ابي ليلى يزحون من اجل كثر جعل الكرامة وعن العبد والعبد لا يكره  
 في زماننا العلية الفارة ونفق الشيب على وجه التزين لا بأس به وفي قاضينا  
 اهل خوية جمعوا بذر من اناس شتى فذرعوا لاجل الامام قالوا الى اصل  
 من ذلك لا ريب ان يذرعوا اذ لم يتم البذر الى الامام لا بأس بالعاقبة ان يعقل  
 اعطاء من اولى ابلادة التي هو عليها قال شيخنا ينبغي ان ياكل الوالي ولو  
 اشترى لاهل امة طعاما او كسوة من مال غنيمته خارج وسعة من تناول  
 ذلك الطعام وكتياب ويكون الاثم على الزوج في شجرة شجرة في ارض رجل  
 واغصانها خارجة الى الطريق قد وضع هذا من التلف تزوج امرأة فاجده  
 مسلم ثمة اثريها ارتفع من امرأة واحدة احب الى ان يتنزه فيطلقها  
 وان لم يتنزه وسع ذلك لان ملك النكاح لم يبطل بهذه الشهادة ولا يثبت  
 الحرم بخبر الواحد عندنا ما لم يهدم رجلا او رجلا وامرأتان وكذا الولد  
 جارية فاجبر ثمة عدل انها حرة الابوين او اثنها اقم من الوضاع لان ملك  
 البين لم يبطل بهذه الشهادة وان تزوج فهو اولى وكذا الوملك طعاما او جارية  
 عيادت او يبيع او يهب من الاسباب ثم اقره ثمة مسلم ان هذا الفلان بن فلان  
 غصب عنه ابياي او المورث او الواهب قبل احب ان يتنزه والا فهو في سعة  
 من ذلك ولا بأس بوضع الجاهم في الزنا والبائنين لا يخفى ضرر العين لان العين  
 حق نصيب المال الادنى والحيوان ويظهره اثرة في ذلك وفي ذكر بالاثار خازا خاف  
 العين كان له ان يضع فيه الجاهم حتى اذا نظر انظر الى الاربع يتعظها او لا  
 عليها لا ارتفاعها فنظرة بعد ذلك الى الحرف لا يقهره كذا في متوفقات قاضينا  
 الجاهم مع جمعة وهي قصعة راس حيوان يوضع في البائنين في موضع مرفوع

ان لا يكره  
 ان لا يكره

نفق الشيب لاجل الزينة  
 لا بأس به

مطلب ولو شترى  
 وادرا ثمة  
 مطلب شجر شجرة  
 مطلب تزوج امرأة

صحيح الجاهم في الزنا

مرتفع لحفظها عن العين روى امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت تخشع  
 الحرف فانما تخاف عليا العين فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تجعل فيه الجاهم حرم  
 تضع المرأة تعويذ الجاهم روجها بعد ما كان ينفضها **فصل** من  
 الواقعات ولو اوصى بان يدفن كتيبه لا ينبغي ان يدفن الا ان يكون  
 شيئا لا يضره فان كان فيها شيء من الله تعالى ينبغي ان يحرقها ويحرقها ويحرق  
 ويحرق في الماء الجاري وان لم يحرقها وضربها والقائم في الماء الجاري فحسن  
 ايضا وان لم يفعل ذلك ودفعها في البئر او في ارض لم يصحها فحاشا  
 حتى ايضا ولا يحرقها بالنار لان في هذا الكرامة ولو اوصى بان يعطى لثمة  
 قالوه صفة باطلة بحرفها لثمة وان قال بقدرها يتصدق على الفقراء ولو اوصى  
 بثلث ماله لاجل البتر فليكن ان يعطى لعمارة السكن لان عمارة ذكر على  
 السلطان وقد تحس فيم يصدق فلا يكون ذلك في احوال البوا لان يكون  
 محبذ لان ذلك لاعتانة الحق رجلا وصي وهو في بلد ووطنه في بلدة افوك  
 بثلث ماله على المساكين فانه يصدق الى مساكين بلدة الذي ووطنه فيه ولو صدق  
 الى مساكين البلدة الذي مات فيه جاز وقيل فما كان مع يصدق الى فقراء  
 هذا البلد وما كان له في ووطنه يصدق الى فقراء اعتبارا بالذكوة فانه  
 اذا كان له مال في دين يصدق زكوة كل حال الى فقراء ذلك البلد الذي هو  
 فيه رجل اعطى لبعض ولده شيئا ولم يعط لغيره ان اعطاه ذلك لزيادة رفته  
 وشقيقته فلا بأس به ولو كان في ذلك سواء وفي الصلاح كذلك لا ينبغي ان  
 يفعل ذلك ولو كان ولده فاسقا لا ينبغي ان يعطيه زيادة على التوبة لان  
 ذلك لاعتانة له على التوبة وان حرام رجل اوصى بان يعطى عن كفارة صلوة لولد  
 ولده وهو غيب وارث يعطى ولكن لا يكون كفارة لرجل اوصى بان يعلق  
 مدبرته عن كفارة يمينه يعلق ولا تكون كفارة كذا هذا رجل اوصى بان  
 يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالافضل ان يصرفها لغيرهم ولا يوازيهم  
 ولو اعطى غيرهم جاز لان علته في الاعطاء هو الفقراء وهم سواء في الاحتياج  
 ولو اوصى بان يتصدق في هذه الدراهم في عشرة ايام فيصدق في يوم واحد  
 جاز لانه لا يمتنع في التقييد بها رجل كتب وصيته قال الشاهد اشهدوا  
 بما فيه ولم يقرأ عليهم فالحق قد شق من اوصى بان قالوا ليس لهم ان يشهدوا على ذلك

الكتاب الجاهم في الزنا

اسم الله تعالى

كتاب الجاهم في الزنا

كتاب الجاهم في الزنا



ما لم يقرأ عليهم وقيل يجوز الموصي اذا قال لرجل اقص ديني بهيمة وصيا  
لان قضاء دينه بعد موته لا يكون الا بالوصية والوصي في نوع يكون  
وصيا في انواع كلها كما اذا قال لرجل تول في بيت رجل و هو غيب  
وتزوج منه وراهم فانه يرجع الاموال الى الحاكم لئلا يترتب له امره في الكفن  
وغیره حتى لا يكون معاتبا ومعافيا ولو لم يكن حاكم يكفنه بكفن منكم  
اجمع اهل المصيبة لا صلاحا احواليت فلا يأس بان يحل لهم الطعام ولو  
كان اجتماعهم لا حل سماع النياحة بكرة لان فيه عانة على المعصية وانه حرام  
ولو اوصى بهذه البقرة لفلان ليس للورثة ان يسكنوا ذلك ويذبحوا قيمتها  
مخلاف ما اذا قال للمالكين فانه يجوز اداء القيمة ولا ينبغي لرجل ان يعصي  
اذا كان له مال قليل بل يتولى ذلك لورثته حتى لا يسألون الناس لو كان له مال  
كثير يوصي بالثلث ولا يزيد عليه ويبدأ بذوي قرابته كحسين وصبر  
المحاسبين ولو اوصى بثلث ماله للمالكين والمحاسبين وكان في الورثة في كل حين  
فازادوا ان يصرفوا اليهم ان كان كلامهم كبارا جازوا وان كان فيهم صغارا وغايب  
لا يجوز الوصي اذ الورثة اذا كفنوه حال نفهم لا يكونان متطوعين  
ولهما ان يرجعا في تركته وكذا اذا حصنوا دين الميت من ماله وكذا لو شتر  
الوصي كسوة الصغرة وغيره ما انفق عليهم لا يكون متطوعا ولو كانت الميت  
وصي اجنت فيقضي الوارث دينه من ماله نفهم وكفنه بغير الوصي فلم يرجع  
بذلك في الميراث ولو انفق الوصي مال اليتيم على نفه وصنع فيه مثل ما انفقت  
لا يبرأ ماله بكم اليتيم فيدفعه او يبداء وفي الامور يرجع الى يبرأ وللوصي ان  
يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس ان يواؤف منه ولو اوصى بثلث ماله ان يصدق  
على الفقراء ولم ولد محتاج لا يعطى له شيء ويعطى لولده ولو له ان كان محتاجا لانه  
يسبوارث ولو قال وصيت بثلث مالى للمسلمين فان هذا باطل في قولهم في قول  
ابن سريه جائز مريض او قه في مرضه بوصايا يبرأ ثم مريض ومات فان قال  
انت من مرضي هذا بطلت الوصية الاولى وان لم يقل شيئا فالوصية الاولى  
باقية ان لم يرجع في شيء من ذلك لانه اطلق الوصية بخلاف الاولى اذا وصى الى  
رجل بان يصدق من ماله فللو وصي ان يبيع ذلك في اولاده الكبار ولو اراد  
ان يدفع من ماله مضاربة على وجه يكون المال مضمونا على المضارب الزبح

مطلب تزويج رجل

مطلب مضارب

والزبح بينهما نصفان فالسبيل فيه ان يدفع الالوانيم قرضا لادبهما  
ثم يترك في الادبهم على ان ما يتعلا فيه بالنصف فعلا احدهما يكون الزبح  
على الشوط والمال مضمون عليه رجل حلف ليعطين فلانا حقه رأس الشهر  
ولا يتهيبا لم ذكر يسبع منه شيئا لحقه ثم يشترط منه فلا يحث رجل حلف  
على امراته ان لا تحب في الابادة وخاف ان يخرج بغير اذنه فيقول لها  
اذنت لك بكل ذرة فاذا خربت لا يحث ولو اراد ان يحث امراته فيقول  
لها انت طالق بالتاء ثلث فلا تطلق رجل طلق امراته ولم يعلمها بالطلاق  
ثم اعلمها خديتها من وقت العلم بطلاقها اذا مات زوجها رجل لا يحل له الصدقة  
فالا فضلان لا يقبل جارية السلطان لانها تنهم الصدقة ولا يحل له قبول الصدقة  
فوكذا ما يشبه الصدقة واما اذا كان قه ان كان السلطان لا يأخذ ذلك غصبا  
من الناسي محله وان كان يأخذ غصبا فان كان لا يحتلط بدراهم افرم قبله  
اخذ لانه دفع مكر الغد وان قبط لا بأس به لانه صار ملكا له بالخط في قولهم  
صبر وجب عليه الحج ويورث عنه لان قوله ارفق بالناسي ان ماله قل ما يخلو  
عن الغيب رجل في ارضه ماء وارضه مملحة واخذ انسان من ذلك الماء فلا  
ضمان عليه كما لو اخذ من حوضه وان صار الماء ملحا فلا سبيل لاحد عليه في اخذ  
منه شيئا كان ضامنا **فصل في وصية الرجل الى رجل يبيع عن الميت فلما**  
**بلغ بغداد مرضه فذبح المال الى رجل يبيع عن الميت فبقي عن الحج عن الميت**  
**لانه جعل الثواب له وهذا جائز فان من حج وحصل ثوابه لغيره يجوز والاوّل**  
**والثاني ضامنان المال اما الاول ضارضا واما الثاني فبالقبض ولا يجوز**  
**هذا عن وصية لانه ضلع بغير احوال القاض الوصي في الواضحات ولو اوصى**  
**بان يبيع عنه من ثلث ماله لا ينبغي بذلك فقال رجل انا ابيع عنه ماشيا من هذا**  
**قادر الا يجوز فالحج عنه من حيث بلغ ركبنا ولو دفع ثلث ماله الى رجل يبيع**  
**عنه ركبنا وفيه وفاء بالركوب في ماشيا واراد ان يأخذ الزايد لنفسه**  
**فهو مخالف ضامن للنفقة ولو اوصى بان يكفن بالغ دينه ركفن الوسط**  
**لا سوفي فيه ولا ضيق رجل اوصى بوصايا كثيرة بعضها حق الله وبعضها حق**  
**العباد وفيه حكم الاسلام والثالث لا ينفق بالكل يبداء بالحج ثم يبداء بما يباين**  
**المريض ان يبي من الحج شيء ولو اوصى بالشيء فليس له ان يبيع بماله زيادة**

مطلب رجل طلق امراته ولم يعلمها بالطلاق

اراد ان يوفى الزبح

جائزة العتق

في الحج والعمرة



علي خي يوما ولو فعل فنفقته من مال نفقه وما ينفق في الطريق اصبيا  
 وجايبا فنفقته مال الميت لا ينفق ولا يقدر ولا يشتري به شيئا من الدواب  
 ولو فضل من مال الميت يرد الى الورثة الا ان يرضى بذلك قال ابن كناع  
 الحيلة في ذلك ان يقول اذا دفع المال اليه وكلت ان تهيب المال الغافل من  
 نفقه وتقبض نفقه في ايها من نفقه وقال محمد بن الفضل اذا اخرج  
 بان حج عنه ينبغي ان يغفر من الاموال المأثورة فيقول حج عني هذا المال  
 كيف شئت والباقي من مال مني لكر وصيته فحينئذ لا يجب رد ما فضل الى الورثة  
 رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بان حج عنه ان خشي خال امر  
 على ما فتر وان لم يفته فعند ايه صنف حج عنه من يله ان كان ثلث مال  
 بنى لذكر وقال لا حج عنه من حيث مات كذا في فاضل خان ذكر في الخلاصة رجل  
 اوصى بان حج عنه وهو في منزله ان يتي مكانا حج عنه من ذلك المكان  
 بالاجزاء وان لم يتي حج عنه من وطنه عند ما كان ثلث يولي من وطنه  
 وان لم يتي حج عنه من حيث يمكن الاجزاء عنه ثلث مال وفي الورثة ان كان  
 له اوطان شى حج عنه من اقرب اوطانه الى مكة ولو اوصى بان حج عنه ثلث  
 مال وثلثه لا يبلغ الحج عن يله الا ما شيا يرضى الى من حج من حيث يبلغه بكتابا  
 وفي فاضل خان ينبغي ان يكون الحج عن الغير صلا قد حج مرة اخرى في الطريق  
 ويجوز اجزاء الصورة وهو الذي حج عن نفقه طهول المصود والاولى  
 ان يكون قد حج عن نفقه ثم ابعده عن الخلاف عند القاضي لا يجوز رجلا امر  
 رجلا ان حج عن الميت في هذه السنة فاخر المأمور حج عنه حتى مضت السنة  
 وحج من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في الواضحات ولو ان الوصي  
 عين مالا ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات قبل ذلك كالمال في يد الناي لا يؤخذ شى  
 اخر من تركه الموصي كذا في الكافي والصغرى المأمور بالحج اذا هلك او ضاها  
 ليخدم ينظر ان كان مثله يخدم نفقه فهو من مال نفقه لانه لا يكون كذا ونافيا  
 وان كان لا يخدم مثله نفقه فهو من مال الميت لانه ما دون ضمانه لانه المأمور  
 بالحج عن الميت اذا قال حجت عن الميت فانك الورثة فالقول قوله مع اليمين الا  
 ان يكون للميت دين على رجل فقال حج عني بهذا المال حج عنه بعد موته  
 فعليه البيعة انه قد حج بها لانهم بالصورة الاولى اراد الرجوع عليه بالنفقة

من

مطلب حج الغير

بالنفقة وهو يترك وفي الصورة الثانية هو يدعي الخ زوجه عن عهدة ما علمه الورثة  
 يشرون من الواضحات رجل حج مرة فادان حج فالحج افضل ام النفقة فالحج احرار  
 ان النفقة افضل لان منفعتها تدفع الى غيره بخلاف الحج رجل قال انا الحج  
 فلا شى عليه بخلاف ما اذا قال ان دخلت الدار فانا الحج فدخل يلزم لان في الاول  
 لم يجعل الحج جزاء وفي الوجه الثاني جعل جزاء للشرط والجزاء في غير الشرط ضار  
 كالنذر رجل قال لله على ما لم يخدم كلها لان مالا يقدر على اداءه يظهر وجوب  
 في حق وجوب الايصاء عند الموت وصى الميت وضع الدراهم الى رجل ليحج عني الميت  
 فاداد الاسترداد عنه كان له ذلك ما لم يخدم لان المال في يده فان اشتد فققة  
 الى يله على من يكون فالمسألة على ثلثة اوجه ان لم يرد بخيانته تمت بالنفقة  
 في مال خاصه وان لم يرد لنفقة يرضى فيه او لم يلم باحوال المناسك فان اراد ان  
 يدفع الى من اصلي بالنفقة في مال الميت لانه لم يرد لنفقة الميت فيكون نفقة  
 الى يله من مال الميت وان لم يرد لا الحياة ولا النفقة قال النفقة على الوصي  
 رجل قال لله على ثلثون حجة فاحج ثلثين نفقا في سنة واحدة ان مات قبل  
 ان يحج وقت الحج حاز الكل لانه لم ينطو بنفسه وان جاء وصي الحج وهو يقدر  
 بطلت حجة واحدة لانه قادر وكذا كل سنة رجل دفع اليه الدراهم ليحج عني الميت  
 فخرج عن الطريق وقال منعت وقد اتفق من مال الميت في الطريق لم يصدق  
 وهو ضامن لجميع النفقة الا ان يكون امرا طامعا يقول على صدق مواليه لان  
 سبب ضمان قد تحقق فلا يبطل الا ان كان الامرا طامعا متحققا مريض قال  
 ان برئت من حرجي فله على ان الحج جزاء وفي جاز ذلك عن حجة الاسلام لان  
 الغالب من احوال الناس انهم يريدون بذلك حجة الاسلام اذ لم يحج قبل ذلك فان  
 نوى غير حجة الاسلام جاز لانه نوى ما يضمن نفقه رجلا وجب عليه حج من عامه  
 فمات في الطريق ليس عليه ان يوصي بالحج الا ان ينطو لانه لم يؤخر بعد الاجاب بعد ان  
 اوم من قبل المتزوج سنة اميال ومن اجابنا ثلثة اثني عشر ميلا ومن اجابنا ثلثة  
 ثمانية عشر ميلا ومن اجابنا ثلثة اربعة وعشرون ميلا هكذا قال ابو حنيفة رحمه  
 وهذا لا يوفى بالنفقة بل بالنقل محرم وفيه ثياب فكل ثياب في الثمن  
 لينقل الثمن الثقل فعليه الجزاء نصف صاع من الخنطة ان كان الثقل ثوبا ولو  
 النقي ثوبه ولم يقصده قتل الثقل فمات الثقل فمات الثمن لا شى عليه كما لو غل ثيابا

النفقة من مال الميت

في ثياب



فان القدر لم يكن عليه شيء وجعل دفع ثوبه الى حلال ليعتدل ما فيه من القدر فقبله كان  
على الاعراض اوه وكذا الواسار الى قلم فقبلها كان على الميراث لم يحرم الجواز رجل سرق  
نفقة بعد ما ادم ان قدر على الشيء لا يكون محصرا وان لم يقدركان محصرا لانه  
عاجز الماحور بالحق اذ ابداء بالحق عن الميت ثم بالعمرة لنفسه فمادام مشغولا  
فتنقته على نفسه لانه عاجل لنفسه فاذا فرغ منها فتنقته عن مال الميت وان  
بداء بالعمرة لنفسه ثم بالحق عن الميت قالوا يصح جميع النفقة لانه فاق امره  
رجل اشترى طعاما للفقير مقدار ما يكفيه ثم اصابه ما في ماله من ماله فباعه  
ظانبا ان ياتي به على من الزكوة لانه يستحق الحاجة وان كان اكثر من الشئ لا يبيع  
لان الشئ هو الوسط فيما يدخره الناس لانفسهم قوتا فكان مشغولا بالحاجة رجل  
في دارة شجرة مثمرة لا يبيع ذكر عشوان كانت تلك البلدة عشرة رجل اشترى  
غلاما للخدمة وهو يتولى ان اصابه ثوب كما يبيعه في اهل الكول زكوة  
رجل ادفع عند رجل مالا لا يعرف ثم اصابه بعد سنين فلا زكوة عليه ولو ادفع  
رجلا يوفى ثم نسي ثم تذكر بعد سنين فعليه الزكوة لما حضره رجل له ما يتاخره  
على ان يات به هذه الزكوة فذا على وجهين اما ان يكون من علم الدين فغير  
او غنيا في الوصل الاول تكلم المتأخرين واختار انه يحل مضارعة ابن السبل  
في الوصل الثاني ان كان المديون موقرا لا يحل لانه يات به على حاله لانه يافذ في  
شأن وان كان منكرا ان كانت له بينه عادلة لا تحل لانه يده معز وان لم تكن  
له بينة لا يحل حاله يدفع الى العاقبة فتختلف لان الوصول اليه مأمول واذا اختلف  
الان يحل من محج الغناوي سبل ابو صفى الكبير عن يعلى الزكوة الى الفقراء  
اقبل اليك ام الى من علم الدين ليعضه وينه من قال من علم دين وسبل عن دفع  
الى صبيان اقرباءه ومعارفه وراهم في ايام العيد على الرسم اليهودي بينة الزكوة  
او يدفع الزكوة الى من يشوهه بقدم صديق له او الى من كثر خسران او الى من  
يهدى اليه الساكورة او نحو ذلك بينة الزكوة وذلك المدفوع اليه فقير هل يجوز  
عن الزكوة فقال نعم لان شئ من ذلك ليس بواجب عليه وسبل عن معلى بن خليف  
في المكتبة يعلم الصبيان ويحفظهم ويكتب لواولادهم ولم يستأجره بشئ معلوم ولم  
يشترط له شيئا وان تعلم يعطيه والا طاب من راعهم بينة الزكوة هل يجوز زكوة  
قال نعم الا ان يكون حيث لو لم يعطيه فذكر لم يعمل في ملكه ورواوا نيت

عليه  
في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة

في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة

او حوائث يستغلها ومن سار الوفا لكن غلبها لا يكون لقوته وقوت عياله عند ليس  
هو غني حتى لا يحل له الصدقة وعند محمد هو فقير ايا في النفقة عما اخذ من الزكوة  
من الطعام اختلفوا فيه قيل يحل اليه وكذا ابن السبل وصلى الى ماله وكذا  
الفقيه سبل يحل له ما اخذ من الزكوة وفي النصاب دفع زكوة الى اخته وماتت  
زوج ان كان مهرها مادي ماتي ورهم او كان كره لكن المحل اقل اقل من  
ماتي ورهم او كان كره لكن الزكوة في مهرها زاد دفع اليها وهو اعظم الاجر  
لانها فقيرة واما اذا كان المحل ماتي ورهم والزكوة في مهرها فمعه في قوله  
الا فذكر الجواب عند سبل لا يحل وكذلك في الاخيه وفيه يقولها اصطفا  
غني وجب عليه الزكوة ولا يؤدي لا يحل للفقير ان ياخذ من ماله بغير اذنه فان اخذه  
له ان يسترده ان كان قائما بضمه ان كان مستهلكا او ملكا لان الحق ليس له  
الفقير بعينه وفي الخلاصة كل دين له مطالب من جهة العباد بغير وجوب الزكوة  
سواء كان الدين لله تعالى كالزكوة والعقوبات او الدين للعباد كالتمن  
والامارة بنفقة المحارم والزوجات وكل دين لا مطالب له من جهة العباد  
كالنذر والكفارات والحق لا يمنع وجوب الزكوة والدين الا في بعض الاحوال  
لا يقط الزكوة ولم كان على الرجل هو وكيل لاهلته وهو لا يبرح اداها  
لا يعمل مانعا من الزكوة روى عن ابي ابي بكر في دفع الزكوة الى الهاتمي  
واما كان لا يجوز في ذكر الوقت روى عن ابي نسي وممن دفع زكوة ماله  
الى فقير يربى انتها هيبة ولا يربى انتها صدقة لم يقيض ذكر الفقير وعنده  
انتها هيبة ولم يعلم انتها صدقة غير ان الدافع ينوي انتها صدقة لا بخير عن الصدقة  
وعلم الاعادة قال نعم الا في الحلواني من كانت عنده ودعة فمات المودع  
ولم يترك وارثا وكان هذا المودع ممن يوزق من بيت المال فلم ان يصرف  
الى صاحب نفقه في يومنا هذا لانه ان وضع في بيت المال ضاع ذكره ولم يصرف  
الى اهلهم فاذا كان موهبا من اهلها فلم ان يصرف الى نفقه ولا ياكل من طعام العشر  
حتى يؤدي العشر فان اكل من عشرين وعين ليس له ان لا يعين لكن يبيد  
بما اكل وفي الصغرى اذا كان له دار يكتفي بها يحل له الصدقة وان لم يكن يبيع الدار  
مستحقا طابته بان كان لا يمكن الكل فهو الصحيح مات عليه ديون ان كان من  
فصدقه الاداء لا يؤخذ به يوم القيمة لانه لم يحقق المطلق الكل والبنادر

في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة  
في دفع الزكوة



وان كان له قوت شهواته ونصابا يجوز صدق الزكاة اليه وان كان اكثر  
من شهر لا يجوز وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لانه مستحق الصدقة  
كالعدم وكان النبي لم يطل لا زواجه قوت سنة ولو كان الفقيه مدونا  
او معيلا فدرج اليه ما يقضه ديونه ويصيب لكل واحد من عياله اقل من  
النصارى ويبقى له ايضا اقل من النصارى جاز السلطان الجار اذا اخذ القدر  
من الاموال النظام يجوز ويسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء ثانيا فاخذ  
الحبايات ونوى ان يكون عن الزكاة او نوى ان يكون انكرى الامعاء  
زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة كذا قال الشافعي لو قيل باداء الزكاة  
اذا ما في اوله الكبير والصغير او احواته وهم محاي وجاز ولا يسكن  
لنفسه ولو نوى في المال الجنب الذي وجب تصدقه ان يقع عن الزكاة  
وقع عنها ولو ملكه المال الجنب نصبا لا يجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق  
والبيعة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه حتى لو قال لمحمد ومهنت كرهنا  
الشرا او قرضتكم وينوي به الزكاة وقيل بشرط علم المدفوع اليه ولو لم  
الاعادة في المتونة المذكورة كما مر وفي الاختيار ومن استنع من اداء الزكاة  
اخذ الامام كرها ووضعها موضعها لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة لانه  
وهذا لا يجوز كان الامام في الاموال الظاهرة والباطنة الى رضى عثمان رضى  
بهذا النص فوضها في الاموال الباطنة الى اربابها مخافة تعيش الظلمة الى ان  
اموال الناس خضار ارباب الاموال كالوكلاء عن الامام فاذا علم انهم لا يؤدق  
طلبهم بها وفي الخزائن اذا اراد الرجل اداء الزكاة الواجبة فالأفضل  
هو الاعلان والظهار وفي التطوعات الأفضل الاخفاء والاسرار السلطان  
اذا جعل الخراج نصبا لارضى وتركه عليه يجوز وهذا قول ابي رهم  
وقال محمد رهم لا يجوز ولو جعل العشر نصبا لارضى لا يجوز محمد رهم  
سوى بين الخراج والعشر وابو يوسف رهم فوق والوقف ان صحت  
اخذ الخراج للسلطان واذا ترك صح ولا كذا العشر لانه حق الفقهاء وبه  
يفتح ارض الخراج اذا لم يطلب السلطان الخراج يتصدق به على الفقهاء  
وان طلب السلطان فتصدق ثم يجوز لان الخراج دين في الذمة فاذا طلب  
السلطان وجب حادوه اليه فاذا لم يؤدلم يجوز في العهدة واذا لم يطلب

ان

الاحمد

مطلب الخراج  
سلطان

اذا لم يطلب لا يمكن الاداء اليه وطبقه التصديق وفي الواقعات محرم اضطر  
الى حبيته وصيدها كل الميتة وبدع الصيد في قول ابي رهم رجل دخل  
الصيد في الحرم ثم اضرم منه فباعه في الحل من صلاته ومحم كذا يبيع  
بالفلا من جميع النصارى محرم مضطر وجد صيدا او كلبا فالكله او لا  
في الصيد ارتكاب المخطوبين ولو وجد صيدا او مالا ناسا يذبح الصيد ولا ياكل  
مال الفقيه اشوى مسلم من ذمي فخر او شرب لم يلزمه الثمن ولا الضمان لبطان  
الشرا وشربها باذنه امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوجه ان كوسجا  
فانت طالق ثلثا واراد به التعليق روى عن ابي رهم انه تعدل ثمانية ان كانت  
ثمانية ثمانية عشر وفي الطلاق لانه كوسج لان ثمانية اذا كانت ثلثين  
او اثنى وثلثين يكون وجهه واذا كان واخر الحدين فان كانت ثمانية  
ناقصه بان كانت ثمانية وعشرين لم يكن وجهه واذا كان خداه منصفين  
والختاراته ان كانت حبيته خففة غير متصلة تطلق والا فلا لان هذا هو الوجه  
الاعتبار في المغنة اذا سئل عن المسئلة فاعلم برهم بلا او يبيع يقبل بخلاف  
الشهادة والوصية لان الشهادة والوصية حكم يتعلق باللفظ والاشارة  
لا يقوم مقام اللفظ الا عند الجواز فاما جواب المغنة لا يتعلق باللفظ  
وانما اللفظ طريق يعرف به القواب من المغنة فاما فصل هذا المعنى  
فتتبع عن اللفظ رجل آثره على الثوب فكرهه ذهب عقله فطلق او اعتق  
وقع لانه وان آثره عليه فقد ذهب عقله بلذته عند مسلم اذ هو الكفار  
وادخلوه في دار الحرب ثم هرب منهم عنق لانهم ملكوه فاذا هرب فقد يبتولى  
على ملك الحرب فاعتق رجل حلف لا يبيع هذا العبد ولا يبرئه فباع نصفه  
لا يحنث لان شرط الحنث في الكلف بيعا او هبة وقد عدم رجل اخذ لقمه فوجدها  
في فيه فقال له رجل امراته طالق ان اكلتها وقال لاف امراته طالق ان قهرتها  
من فمك فاجبه في البعض والكل البعض لم يحنث احد منهما لما قلنا رجل قال كنت  
حلفت بالطلاق ان كل امرأة تزوجهما حتى طالق فلا ادركت بالغاولا  
لم يحنث لانه وقع الشك في صحة اليقين فلا يحنث بالشك رجل حلف لا ينام على  
هذا الفروش فاخذ في المشرب وبات عليه يحنث ظاهرا لانه يطلق عليه علم الفروش  
ولو بات على المتوفى والحنث لا يحنث لانه لا يسمى فريشا رجل قال والله لا افقين

مطلب اشترى مسلم من ذمي

كنت  
مطلب



ما كان اليوم فاعطاه ولم يقبل ان وضع حيث بنا له يده لو اراد لا يثبت لانه صار  
 قاضيا رجل صلو لا يثبت في امارة فزوجه رجل يغير اذنه فاجاز فلذا على وجه  
 اما ان اجاز بالفعل والقول فالقول كذا في الموضع وعينه تكلم المشايخ قيل  
 في الوجهين وقيل لا يثبت في الوجهين والتميز لانه لا يثبت في الوجه الاول سلم  
 لم يوق من قوشق رجل الزق واهو حذر على بيل الحبة لا يثبت الحزوبين  
 الزق لان الاول غير متقوم والثاني متقوم الا ان يفعل ذلك امام يري ذلك  
 لانه مختلف فيه هل روس الكفار الى دار الاسلام مكرهه رجل امرأة ذميمة  
 او اب ذمى ليس له ان يعوده الى البيعة ولم ان يعوده من البيعة الى المنزل  
 لان الاول معدية دون الثاني رجل له امارة ذميمة فيسول ان يمنحها  
 من ثوب الخوول ان يمنحها من اكل الخنزير من ثوب مسلم عن طريق البيعة فلا  
 ينبغي ان يدل عليه لانه اعانة على المعصية **فصل** في جميع الفتاوى لو قال  
 بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المأجد او بحق القوم  
 او بحق الصلوة لا يكون يمينا وكذا لو قال بالقرآن او بالمصطفى او بسورة  
 من القرآن او بالعبية او بالملائكة او بالانبياء او بالصيام او بالصلوة  
 لا يكون يمينا ولو صلف لا يتكلم فلانا فخر على قوم فهو فيه فم عليهم حيث  
 الا ان يتقوى غيره فصدق ديانة لا قضاة ولو قال السلام عليكم الاعلى  
 واحد لا يثبت ولو اتم قوما والمكسوف عليهم فيهم لا يثبت بالسلام وهو  
 المختار ولو خرج الباب فقال الخالف كيت ابن اوكيت ان لا يثبت ولو  
 كيت توحيث هو المختار ولو قال ليتك اولى بدون الكافي حيث وفي الصلوة  
 ولو قال بحق الله يكون يمينا ولو قال بحق الله لا يكون يمينا في قول  
 الامم وفي رواية عن ابيهم ولو قال لا اكل فلانا اليوم ولا اكل  
 ولا بعد غد فلم ان يكلم بالليل صلف لا يتكلم فلانا وكلم مع الجدار  
 وقال با حائط كذا او كذا لا يثبت وان كان غرضه اجماع فلان ويكره  
 ان يدعو ويقول اللهم اكلك بمقعد العزة من عرشك وعن ابي اسامة لانه  
 كذا في الكا واللمة عبارتان معتقد ومعتقد ولا شك في كراهة الثانية  
 لانه من القعود وهو يتمكن عبد العرش وهو قول الحنيفة وهو قول باطل  
 وكذا الاول لانه تعلق غره بالعرش وكذا غره صاد لتعلقه بالمجاد

مطلق رجل امرأة  
 ذميمة

بالمجاد والو صنفه القديم ايمان الارفس كتابته كالبيان بخلاف معتقل  
 اللسان في وصيته ونكاحه وطلاقه وبيعه وشراءه وقود لا في حد قتل بعض  
 الى آية عذره في ترك الحج ولا يصح على غير الانبياء والملائكة عليهم السلام الا بطريق  
 التبع والاعطاء بلهم البندور والمهر جان لا يجوز ولشأن العالم ان يتقدم على الشيخ  
 الى اهل والله اعلم **كتاب الايمان** الايمان في اللغة التصديق والاركان  
 والقبول ويعتبر عنه بالفارسية بكرويد وفي الشريعة اركان اهل الشريعة وهم  
 المنفهاة هو اقوال باللسان وتصديق بالقلوب اي اقرار بحقيقة كل ما جاء به  
 الشريعة باللسان وتصديق لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يلقه عن الله تعالى بالقلوب  
 وهذا اركان الايمان اقرار وتصديق بما قول كثر اصحابنا وقال ابو منصور  
 الماتريدي الايمان هو التصديق وحده فاما الاقرار فشرط لاجراء الاحكام  
 في الدنيا واللام الا نقيض لاثباته في الاعتقاد عن نواحيه كذا ذكره  
 ابو الليث وغيره ويغني هذه اركان الايمان والاسلام شيان متغايران وهذا  
 خلاف ما نقله حافظ الدين في العمدة وغيره من اصحابنا حيث قالوا انها بمعنى  
 واحد عندنا خلافا لاصحاب الظواهر والذي ذكره ابو الليث هو المعروف من  
 الحديث المشهور وهو ان جبريل علم قال يا محمد اصدقني عن الايمان فقال نعم  
 الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر  
 خبره وشعره عن الله تعالى قال جبريل علم صدقت ثم قال جبريل فافهم في  
 عن الاسلام فقال النبي علم ان تشهد ان لا اله الا الله وان تحمدا عبده ورسوله  
 وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتقوم شهر رمضان وتحتج البيت ان  
 استطعت اليه سبيلا قال صدقت وذلك لان ذكره علم في احدهما ما لم يذكر  
 في الآخر وسؤال جبريل علم عن الاسلام بعد سؤاله عن الايمان وعظمه بالفاء  
 انه تدل على التعقيب في قوله فافهم في جوابه علم عن الايمان بما يطن  
 عن الاعتقاد وعن الاسلام بما ظهر من الايمان دليل واضح على مغايرتهما  
 وذكر في التأويلات ان الايمان والاسلام اذا ذكر معا كان المراد منهما واحدا  
 واذا ذكر كل واحد منفردا كان المراد من الايمان التصديق بالباطن ومن  
 الاسلام الطاعات وقيل الايمان هو الموقر وقيل هو كلفنا الشهادة وقيل  
 هو التصديق وقيل هو التصديق مع الكلمتين وهذا هو الحق عن ابي وقيل

لا

وا



هو اعمال الجوارح وقال بعض السلف والمحدثون هو صدق بالحيات وادوار  
 بالسان وعمل بالاركان اي مجموع هذه الثلاثة ودلائل الكل مع اجوامهم  
 المذكورة في الكلام ثم اعلم ان الايمان على نوعين على سبيل الايمان وهو  
 يكون لقمة الايمان على القبح وذكر ان يقول امنت بالله وملائكته وكتبه  
 الى اخره وعلى سبيل التفصيل هو اكل فاقول في تفصيله وهو الاول الايمان  
 بالله وهو ان تؤمن بالله في موجود واحد في قادري عالم مريد في غير ذلك من  
 صفات الله في اثباتها الشرعية وتنفي الصفات الناقصة التي تفاهها الشدة والكنة  
 الايمان بملائكته وهو ان تؤمن بانهم موجودون عباد الله لا يعصون الله بما  
 امرهم ويفعلون ما يؤمرون ويؤمنون الليل والنهار ولا يفترون مطروون  
 عما ينزلهم الشرح في انواع الشهوات والافات والتناسل والنجاة ذلك ليسوا  
 باولاد الله في وليوا بذكور ولا اناث بل خلقهم الله من نور جعلهم رسلا الى من  
 من عباده والثالث الايمان بكتبه وهو ان تؤمن بان جميع ما انزل الله في علم  
 من الكتب حق وانه كلامه في ونحو للتعظيم في حديثها منها وحقه او الهوى  
 م هو كاف وجميع الكتب المنزلة حاية واربعة انزل منها على ادم ثم عرشا حاي  
 وعلمت ادم فنون حكمة وعلى ابراهيم علم ثلاثون حكمة وعلى ابراهيم علم عشرين  
 والنور في والاخيل والزبور والوقان والاربع الايمان برسله وهو  
 ان تؤمن بان الله في بعثهم بالحق في خلق لتبليغ امره ونهيه ووعده  
 وعيده ولم يزل احد منهم عن الرسل والنبوة وهم في امان عن العيان  
 عدا وما كان يتخطا في ولا عيدا قبل جميع الانبياء عليهم السلام ما في الف  
 واربعة وعشرون الفا والرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وقيل الانبياء الف  
 الف ومايتا الف والقول لا سلم ان يقول امنت بجميع الانبياء اولهم ادم  
 واخرهم محمد صلوات الله عليهم اجمعين ولا تعين عددا معلوما والخاص الايمان  
 باليوم الاخر او يوم القيمة وهو ان تؤمن بان الله في يبعث جميع الخلق فيه  
 ويحاسبهم بالحق ويدخل بعضهم الجنة ويؤلف بعضهم الى النار وغير ذلك مما  
 ورد في النبي من احوال يوم القيمة والاساس الايمان بالقدر وهو ان  
 تؤمن بان كل ما يجري في العالم من الخير والشر والنفع والضر والاسلام والكفر  
 والطاعة والمعصية والرخ والخزان والارادات والحظرات والكرات والكتاب

من الانبياء

والكتاب بقضاء الله وقدره والوقوف بين القضاء والقدر هو ان القضاء وجود  
 جميع الاشياء والموجودات في اللوح المحفوظ اجمالا والقدر هو تفصيل قضائها بالتابع  
 بايجادها في المواد الخارجية مفصلة واحدا بعد واحد والاصح هو انعام الى خلق الله في  
 بلائته لان الله يتفضل الصدقة والاصح وقيل الاصح ان تعبد الله في كائنا تراه  
 وان لم تكن تراه فانه يراك قال صلى الله عليه وسلم الاصح ان تعبد الله في كل حال  
 في الايمان وسائر الاعمال ايضا وهذا بعينه جواب النبي صلى الله عليه وسلم حين قال فاضرب  
 عن الاصحان فاجابهم بهذا بعينه **باب التوبة** التوبة في اللغة الرجوع  
 يقال تاب العبد الى ربه اذا رجع عن ذنبه وتاب الله عليه اذا قبل توبته ووفق لها  
 وفي الشرع التوبة ان يندم على ذنبه ويترك الذنب الان ويستغفر باللسان ويعزم  
 ان لا يعود اليه الزمان المستقبل ويرضى الخسران بايقال صحة اليه باليد والاعتذار منه  
 باللسان كذا في التفسير روى عن علي رضي الله عنه انه قال في رجل تاب فقال في  
 احببت ذنبا فقال له على رضي الله عنه نعم لا تعود فقال له الرجل فانه قد فعلت  
 ثم عدت فقال على رضي الله عنه لا تعود فقال له انه قد فعلت ثم عدت فقال رضي الله عنه  
 تب ثم لا تعود فقال له انه فعلت فالي متى توب فقال رضي الله عنه متى يكون الشيطان  
 هو السوء والى النقطه قيل لعنه الحكما هل تباين من علامه يوفى بها قبول توبته  
 قال نعم اربعة اشياء اولها ان ينقطع عن افعاله السيئة ويبرأ من هيبته من نفسه في الخلق  
 الصالحين والثاني ان يكون منقطعاً عن كل ذنب ومقبلاً على جميع الطاعات  
 والثالث ان يذهب عنها فوره الدنيا كله من قلبه ويرى صون الاخرة دائما في قلبه  
 والرابع ان يرى نفسه فارغاً عما ضمن الله في له بغير الرزق مستغنياً عما امر الله في به  
 ولا يرى في قلبه حياء ولا عداوة فاذا وجدت فيه هذه العلامات فهو من الذين  
 قال الله في حقهم ان الله يحب المتوابين وحب المتطهرين اي المتزكّين عن الخواص  
 وقيل الذين لم يذنبوا ووجب على الناس ان يجتنبوا فان الله في قد اتمه ويغفون  
 على ان يشبه الله في على التوبة ولا يعيدونه بملف من ذنوبهم وروى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال من عثر على حمار في فاحشم فلو كفارة على ما كان صفا على الله في  
 ان يوقع فيها ومن عثر على حمار في فاحشم فلو كفارة على ما كان صفا على الله في  
 وينتقم بها كذا في البنية ذكر في بعض رسالة المشايخ والتوبة على نوعين  
 توبة العام وتوبة الخاص فتوبة العام ان يرجع من المعصية الى الطاعة ومن الذنبة  
 الطاعة

من الانبياء



الى الجيدة ومن راحة البدن الى مشقة النفس بالذكر والحمد والتسبيح والقول وتوبة  
 الخاص ان يدعى بعد حصول هذه الحشا الى المعارف ونحو ذلك الى الابد  
 ومن اللذات النفسانية الى اللذات الروحانية وهو توك كلوا لله تعالى  
 والنظر اليه بعين اليقين وهذه المذكورات هي التوبة الحقيقية والوجود  
 ذنب كما قيل خطابا للنبي ع ووجود ذنب لا يقاس به ذنب كما قالوا احسانا لاراد  
 سنان المقدسين ولذا كان النبي ع يستغفر كل يوم مائة مرة قال الله تعالى  
 لذنبك ان لذنبه جودك وهذا هو الانابة فان الانابة الرجوع عن كل ما  
 الله تعالى اليه والدخول في سلك التوبة والنظر الى وجه الله تعالى وانسواء الى  
 ربكم قال الحسن البصري الانابة الرجوع الى الله تعالى بالقلب والاعمال وقيل هو الرجوع  
 من الكل الى من له الكل وقيل الانابة ادل من التوبة لان التوبة اذ رجوع ببعض  
 يسمى تابا ولا يسمى ميبا الا اذ رجوع الى ربه بالكلية وقال فاروق الخالقات  
 اجمع وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنها انها قالت جاء جبريل الى رسول الله صلى  
 فقال يا رسول الله اني اتوب ثم اعوذ قال ع ثم حكما اذ نبت فبق فقال يا رسول الله  
 اذا كثرت ذنوبك قال ع عفو الله اكثر من ذنوبك يا جبريل اني اذ نبت فبق فقال يا رسول الله  
 في بني اسرائيل شان اطاع الله تعالى عشرين سنة ثم عصاه عشرين سنة ثم نظر يوما  
 في المرات فرأى اثني عشر غاليا فقال يا رب عبدك عشرين سنة وعصيتك ثلثا  
 فان رجعت اليك اتقبلني فمعه ما تقبلتوني ابيتنا وتوكتنا وعصيتنا فامرناك  
 فان رجعت اليك قبلناك قال ع ثم التاب من الذنب كن لا ذنب له فاذا اقبل الله  
 عبدكم بقره ذنب قيل يا رسول الله ما علامة التوبة قال ع ثم التاب من الذنب  
 اذ ذنب ثم يتوب فمعه ما تقبلتوني ابيتنا وتوكتنا وعصيتنا فامرناك  
 او يظلم نفسه ثم يتغفر الله له الله عفو راجعا حسن بن علي رضي الله عنهما  
 روايت كندك رسول ع كفت جون خداي تع يا بليس لعنتك كفت بوقت  
 وعظمت توك خداي زاد ميان خدا شوم تا جان ايشان اذ تن خدا شود خدا  
 تع كفت بوقت وجلالت وعظمت منكم خداي بنده را از توبه محو كنم تا جان  
 بوعنه رسد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما توبة بقلوب ان يا شريك بول  
 ثبات خود و بزبان استغفار كند و اگر يا شريك كند خدا را استغفار كند و  
 رابعه بصرى كويد استغفار شما محتاج است استغفار كاي سيار بزرگان

الانابة

اجبتناك

من الذنب

ذنبا

فان

بزبان استغفار كند و بيشتر ان بود كه بزرگناه بود ان نه توبه بود بل كه توبه ان  
 بود كه بدل نداشت خود و بزبان استغفار كند و نيت و ران بود كه باز بزر  
 كناه شود چون جنين باشد خداي تع توبه وى را قبول كند و كناه وى را عفو كند  
 و اگر چه كناه عظيم بود عذابه بن مسعود رضى عنه كفت توبه از همه كسى قبول مى  
 شود الا از سه كسى از ابيلى و از قابيل و ادم و از كسى كه نبي را كشته باشد  
 و قال ع ثم قال الله تعالى اذا تلقاني عبيدك بشيئ فاقبلتم بذرايع و اذا تلقاني بذرايع فاقبلتم  
 بياح و اذا تلقاني بياح اقبلتم بياح من رضى الله كما در قضا الايات  
 الا بياح بفضلك و كرمك فلا تشزع عنا بياحك و كرمك فاجعل ما اجبتنا مطر  
 ابصارنا كما كان ذاك و مود افكارنا جلال صفاتك فاذا امتنا امتنا على  
 التوبة والتوفيق وعلى ملة صبيك و قد خلقك محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الم  
 ثم احسننا في زمرته و اكرمنا بصحبه برحقك يا ارحم الراحمين و انك يا ارحم  
 يعبد قابيل الصدور و يا من يسمع حنين الارواح و انين القلوب و يا من  
 يسطر التوالات و يا من يمل العزة و اليها و يا من له القدرة و الشان ان ترم  
 ابوتى كما ربى صغيرا اللهم اغفر لهما وجميع المؤمنين و المؤمنات و المسلمين  
 و المسلمين الاصباء و الاموات الحديث عن التوفيق و التمام و الصلوة  
 على النبي و واله الا انتم الكتاب يعزى الله التوفيق و سنه سنه و حنين  
 و تعاليم في اوائل محرم الحرام في اليوم الرابع في وقت الفجر و الله اعلم

وقد في سبيل الله



٢٥٧  
١٤٩٥









